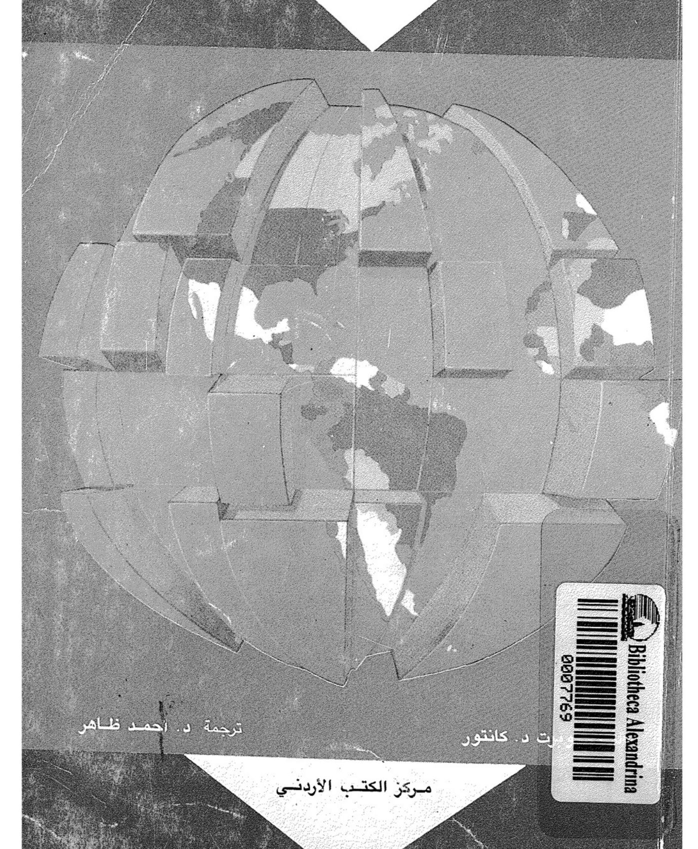
السياسة الدولية
المعاصرة



برت د. كانتور

ترجمة د. أحمد طاهر

مركز الكتب الأردني

السياسة الدولية المعاصرة

تأليـف

روبرت د. كانتور

اعد الترجمة وقدم لها

د. أحمد ظاهـر

مركز الكتب الاردني ١٩٨٩

Contemporary International Politics

Robert D. Cantor

50 West Kellogg Boulevard

P.O.Box 64526

St. Paul, MN 55164-1003

Authorized Translation From English Language Edition

JORDAN BOOK CENTRE 1989

المحتويـــات

مقدمة الترجمة العربية

ـ ١ ـ

حول الكتاب

هذا الكتاب، **السياسة الدولية المعاصرة**، الذي نقدم له، كتاب ينقلك الى رحلة عبر متغيرات السياسة الدولية، وما اعقدها، وأكثر قضاياها. ويناقش الكتاب، من خلال فصوله الاثنى عشر، موضوعات في غاية الدقة والأهمية بكلمات مقروءة ومفهومة لا لَبْس فيها ولا غموض. وقد بذل المؤلف، روبرت كانتور، جهداً مشكوراً لتوصيل المعلومات الضرورية لطلبة ودارسي العلاقات الدولية. وسأتناول في هذا الجزء من هذه المقدمة عرض النقاط الأساسية للكتاب مع تعليقات خاصة في السياق كلما تطلب الأمر ذلك.

لقد شاهدت البيئة الدولية تغيرات جديدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية عمّقت الخلاف بين دول المعسكرين الشرقي والغربي حيناً، وقلصت من الخلافات حيناً آخر، فقد لعبت الأيديولوجية دوراً حاسماً في تثبيت أركان الحرب الباردة بين القوتين العظميين مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية: الا أن التكنولوجيا الحديثة ساهمت في تقريب وجهات النظر بين الدول من خلال زيادة التجارة والتبادل الثقافي، الأمر الذي خفّف من حدة المشاحنات الأيديولوجية الى حد ما. حتى أن التنافس الأمريكي السوفييتي، أو ما عرف باسم الحرب الباردة، في أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأ يأخذ مساراً آخر في سبعينات هذا القرن اقتناعاً من الطرفين المتنافسين بأن التقدم التكنولوجي العسكري قد يؤدي الى دمار الأطراف المتصارعة، الأمر الذي يدفع الطرفين الى الاعتقاد بأن التعاون بينهما قد يسفر عن استقرار وسلام عوضاً عن حرب مدمرة لا تبقي ولا تذر. وعلى ذلك فقد وجدت البيئة الدولية طريقاً أفضل من طريق التنافس الأيديولوجي والتلويح بالحرب من خلال تأكيدها على القوة الاقتصادية في عالم السياسة. ويشهد النصف الثاني من القرن العشرين تنافساً اقتصادياً أكثر بكثير من الصراع الأيديولوجي. وإن كان يكمن في أي من الصراعات بذور حرب ضروس، إلا أن التنافس الاقتصادي أخف وطأة من ذلك الأيديولوجي. ومع هذا وذاك فان أحداً لا يستطيع إنكار الصراع الدائر بين القوتين العظميين اللتين تؤثران بطرق مباشرة أو غير مباشرة في السياسة الدولية والعلاقات الناجمة عنها على السواء.

صراع الغرب والشرق، بالرغم من ازدياد حدته أحياناً وتمليصه في بعض الأحيان، ظاهر للعيان منذ الحرب العالمية الثانية، وما الاحلاف العسكرية المتمثلة بحلف الناتو وحلف وارسو الا أدلة واضحة على هذا الصراع. وتبدو خريطة العالم وكأنها ملعب كرة قدم تلعب فيه القوتان العظميان محاولاً كل طرف أن يفوز بأغلبية نقاط اللعبة. فبناء حائط برلين عام ١٩٤٦ وغزو كوريا الجنوبية عام ١٩٥٠ وأزمة الصواريخ الكوبية وغزو خليج الخنازير في أوائل الستينات أحداث توجّت الصراع القائم وزادته حدة، ولكن تغيير الظروف العامة في أعقاب الحرب الفيتنامية جعلت العلاقات الامريكية السوفييتية تتذبذب بين الشدة والليونة. فسياسة الوفاق ومحادثات الحد من الأسلحة التي كان يؤمل منهما تخفيف حدة التوتر بين القوتين العظميين لازمهما سباق تسلح وتنافس من جهة، ودخول قوة جديدة على الساحة الدولية بعد بدء العلاقات الامريكية مع جمهورية الصين الشعبية من جهة أخرى، الأمر الذي ساهم في تخفيف حدة التوتر. ومع هذا وذاك فقد ظلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي مراكز تجارية واستمر نفوذهما على حلفائهما. أضف الى ذلك أن نظرة كل منهما للآخر بقيت تعتمد على تاريخ وتراث كل دولة منهما على حدة. فالعوامل التي ساهمت في تشكيل النظرة الامريكية للاتحاد السوفييتي نابعة من العزلة التي تتمتع بها الولايات المتحدة عن أوروبا وقضاياها، والاعتقاد الطوباوي الذي يسود الفكر الامريكي عن علاقات حسن الجوار بين الدول، والرغبة في تصدير الديمقراطية الأمريكية لمختلف بقاع العالم، والاعتقاد بأن الاتحاد السوفييتي هو صاحب القرار الأول والأخير بالنسبة لدول المعسكر الشرقي منذ عام ١٩٤٥، والرأي المتأصل لدى الامريكيين أنه لا بد من تحطيم الشيوعية وزوالها. ويمكن اضافة عامل آخر ساهم في ايجاد نظرة امريكية مميزة للاتحاد السوفييتي يكمن في حقيقة أن الولايات المتحدة الامريكية لم تجابه، في أي وقت مضى منذ وجودها كدولة، أي غزو خارجي كما تعرض لذلك الاتحاد السوفييتي مراراً وتكراراً عبر تاريخه الطويل.

وبالمقابل فان العوامل التاريخية التراثية، التي شكلت وما زالت تشكل السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي مع دول المعسكر الغربي وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية يمكن أن تحصر في: التدخل السوفييتي في الشؤون الأوروبية، والنظام الاقطاعي الذي كان سائداً قبل الثورة البلشفية، وطبيعة المجتمع الزراعي القائم على التوترات العرقية والتراثية، والاهتمام بحماية حدود الدولة المترامية الأطراف، وتنبؤ الثورة البلشفية، والحكم القائم في الاتحاد السوفييتي منذ ذلك الوقت، زوال النظام الرأسمالي. ان تأكيد الأيديولوجية الماركسية دعا الى رفض أي تعايش سلمي مع الانظمة الرأسمالية الغربية أو

إقامة أي توازن دائم بهذا الصدد، والتصور العام بأن المواطن السوفييتي قد انحدر من شعوب مسحوقة، وتصور نفس المواطن احتمال وقوع حرب أو غزو لأراضيه بناء على معطيات تاريخية، ونظرته الى التوتر الدولي السائد، كلها عوامل صقلت السياسة السوفييتية الخارجية ونظرتها للعالم الغربي.

واذا نظرنا لقيادة كل من القوتين العظميين وحكم كل منهما على الآخر، فان من الملاحظ أن كل قيادة، سواء كانت في الاتحاد السوفييتي أو في الولايات المتحدة الأمريكية، تعكس أفكار وأراء العامة من مواطني كل منها بشكل عام وآراء النخبة المتنفذة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً بشكل خاص. وتصل القيادة السوفييتية الى الحكم بعد صراع تقليدي عن طريق البيروقراطية الحزبية، حيث يستطيع المراقب السياسي، بناء على ذلك، تنبؤ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، وفي الولايات المتحدة يصل القادة الى سدة الحكم بناءً على طريقة الانتخابات الرئاسية من خلال الحزبين المتنافسين للسيطرة على الدولة، حيث يستطيع المراقب السياسي تأكيد تأرجح اتجاهات وتنوع سياسات القياديين الامريكيين وعدم القدرة على التنبؤ بأفعال القادة وسياستهم الخارجية كما كان صعباً للغاية توقع زيارة الرئيس نكسون الى الصين الشعبية أو غزو ريغان لجرينادا.

كان عداء القوتين العظميين لا مفر منه في أعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة اختلاف اهتمامات كل منهما بالقضايا الأمنية في أوروبا. وقد ساهم الخوف المتبادل بين القوتين في تغذية سباق التسلح، ودعم مناطق نفوذ كل منهما على حدة كدعم الاتحاد السوفييتي لشرق اوروبا ودعم الولايات المتحدة لغربها. وامتدت مناطق نفوذ كل منهما الى مختلف اجزاء المعمورة، بالرغم من أن هذا النفوذ بدأ يخف تدريجياً منذ السبعينات أكثر مما كان عليه في الخمسينات والستينات. ودليلنا على خفة حدة النفوذ ما يجري من خلاف في المجالات الاقتصادية والسياسية بين الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا الغربية أو بين الاتحاد السوفييتي وحلفائه في أوروبا الشرقية. فعلى الصعيد الاقتصادي فقد عانى الميزان التجاري الأمريكي من عجز ضخم في بداية السبعينات بينما أخذ الميزان التجاري الياباني والألماني الغربي في تحسن مستمر. ولتصحيح هذه الاوضاع استطاع هنري كسنجر، وزير الخارجية الامريكي في ادارة الرئيس نكسون آنئذٍ ومهندس السياسة الخارجية الامريكي، اقناع الدول المصدرة للنفط ضرورة رفع اسعار بترولها الخام (وهو مطلب شاه ايران في الأصل) من أجل بناء قوة عسكرية اقتصادية في هذه الدول من جهة، ولتقليم أظافر الراديكاليين المناوئين في مناطقهم نتيجة التدفق المالي من جهة اخرى، على المستويين المحلي والاقليمي. واضافة الى ذلك، وحيث أن كلا من اليابان

وألمانيا الغربية تعتمدان اعتماداً كلياً على استيراد الطاقة اكثر بكثير من حاجة الولايات المتحدة، فالنتيجة الحتمية لذلك ضعف الاقتصاد الياباني والالماني الغربي وتصحيح الاوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية. وبالفعل فقد أصبح بمقدور التجارة الامريكية التنافس بسهولة ويسر مع التجارة والصناعة اليابانية والألمانية الغربية، وحققت الدول المصدرة للنفط بناء قواها العسكرية والاقتصادية وقلّمت اظافر الثوريين والدول التي تدّعي الثورية في مناطقها، فاستقرت سلطنة عُمان بعد أن قضت على ثورة ظفار وخففت اليمن من شعاراتها الثورية المناوئة للسعودية بفضل القروض والمنح المالية التي اعطيت لها من السعودية ودول الخليج المصدرة للنفط والتي أثرت ثراءً لم يكن بالحسبان. ولكن أحداً لا بد أن يتذكر أن قضية الأمن ولاستقرار للأنظمة السياسية التابعة لكل من القوتين العظميين لم تكن المحافظة عليها واستمرار وجودها موضع جدل باستثناء تخلي الولايات المتحدة عن حكومة شاه ايران التي وجدت في انقاذها عملية أشبه ما تكون باحياء رجل ميت.

ولا يتشكل العالم من القوتين العظميين وحلفائهما فقط. فدول العالم الثالث ذات ارتباط مباشر وغير مباشر بالدول العظمى، وعلى الرغم من اعتماد دول العالم الثالث، بما في ذلك دول عدم الانحياز، على احدى القوتين العظميين، الا أن هاتين القوتين لا تقويان على تجاهل وجود دول العالم الثالث التي تبدو أحياناً وكأنها دول هامشية لا وزن لها على الخريطة الدولية. ولكن لعبة التنافس بين القوى الكبرى تتطلب باستمرار مغازلة دول العالم الثالث من أجل كسب نقاط أكثر في اللعبة بالرغم من معاناة هذه الدول «الهامشية» من التجزئة والتبعية والتخلف والفقر والفاقة والجوع والمرض، وتبدو هذه الدول غير قادرة أن تكون مستقلة سياسياً، ومكتفية ذاتياً على الصعيد الاقتصادي، ومنصهرة اجتماعياً في وحدة قوية واحدة. ومع هذا وذاك فالقوى العظمى لا تستطيع إلا أن تتعامل مع دول العالم الثالث حتى عندما يكون بعضها حملاً ثقيلاً على اكتشاف القوى العظمى. ويبدو أن «اللعنة» منصبة على القوى العظمى في حالات تعاملها أو تجاهلها لدول العالم الثالث، وعليه فان الاعتماد المتبادل بين الدول تدفع ثمنه أطراف النظام السياسي الدولي كل بحسب مقدرته على الدفع، وتتراوح أثمان الاعتماد المتبادل بين استعمال القوة والتهديد الى التحالف والتعاون.

وتظل أوروبا مركز اهتمام القوتين العظميين. فعلى الرغم من زيادة التبادل التجاري بين الألمانيتين، وزيادة التجارة بينهما وبين دول القارة الأوروبية بشقيها، الا أن الولايات المتحدة الامريكية لا تنظر الى الأمر بارتياح، وتحاول انتقاد حلفائها باستمرار

عندما تزيد من حجم تجارتها الخارجية مع دول المعسكر الشرقي. وإن معارضتها لتمديد أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأراضي السوفييتية الا دليل على ذلك.

وتسيطر ثلاث قوى محلية في جنوب شرق آسيا وهي اليابان والهند والصين. وتتمتع اليابات بقوة اقتصادية هائلة، ولكنها تعتمد على الولايات المتحدة الامريكية في أغراضها الأمنية واستقرار نظامها السياسي. ومع ذلك فهي في خلاف مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالامور التجارية والاقتصادية. وأما الهند التي يبلغ عدد سكانها قرابة ثلاث أرباع البليون نسمة، جزء من حركة عدم الانحياز، ولديها احتياط ضخم من القدرات التكنولوجية. وأما ثالث الاثاني، الصين، والتي يزيد عدد سكانها عن بليون نسمة بقليل، منهمكة بسياستها الاقتصادية الداخلية، ولا تملك المعدات العسكرية المتطورة على النمط الموجود في كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، ولا يوجد لديها أي رغبة في التحالف مع أي من القوتين العظميين، ولكن أحداً لا يستطيع أن ينكر الدور الذي تقوم به الصين في حفظ توازن القوى في ذلك الجزء من العالم. وتعتبر تايوان، التي تدعمها الولايات المتحدة، نقطة خلاف الصين مع الولايات المتحدة. وتحتاج الصين الى استقرار آسيوي حتى تتمكن من القيام بالعمليات التنموية التي تخدم أمنها واستقرارها. ويمكن أن يخفف تقاربها مع الولايات المتحدة من حدة التوتر القائم بينها وبين الاتحاد السوفييتي. وفي الاعتقاد أن تناقضها وخلافها مع الولايات المتحدة يمكن تجاوزه من أجل عدم تصعيد خلافها مع الاتحاد السوفييتي برغم اشتراكهما في أيديولوجية واحدة (الماركسية). ولكن القيادة الصينية قادرة على أن تلعب دور المراقب في حفلة جر الحبل بين القوتين العظميين أو أن تكون قادرة على التعايش مع سمكتي القرش (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة) دون الاقتراب من أي منهما كثيراً. أضف الى ذلك أن تقارب الصين لليابان يمكن أن يفيد الصين تقنياً وفنياً الى أبعد الحدود وهو أمر قد لا يكون غائباً عن ذهن القيادة الصينية. وعلى هذا الأساس فانني لا أرى وسيلة تمكن أي من القوتين العظميين السيطرة على الصين في المنظور المستقبلي القريب على الأقل.

* وتجوب رياح الصراع منطقة الشرق الأوسط. فالصراع العربي الاسرائيلي أدى الى قيام أربعة حروب منذ قيام الدولة اليهودية في فلسطين عام ١٩٤٨. واذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية ترفض الاعتراف بالوجود الاسرائيلي في المنطقة وترفض أي حل سلمي مع اسرائيل، فقد تغير الحال في اعقاب الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في نوفمبر عام ١٩٨٨، باعتراف المنظمة بقرارات هيئة الامم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ التي تنص على الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، وزادت المنظمة على

ذلك بنبذ الارهاب وأعمال العنف، وأكدت دعمها للانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، الى أن توافق اسرائيل على التفاوض مع المنظمة من أجل حل سلمي وعادل للشعب الفلسطيني. ولكن اسرائيل ما زالت، حتى كتابة هذه السطور، ترفض أي حل سلمي عن طريق مؤتمر دولي أو عن طريق أي مفاوضة مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتؤكد حرصها على إقامة سلام دائم مع الدول العربية المحيطة على غرار اتفاقية كامب ديفيد السلمية التي وقعت بينها وبين مصر عام ١٩٧٩، ولكن يبدو أن الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة في سنتها الثانية قد وضعت ضغطاً على اسرائيل والدول العربية والولايات المتحدة الامريكية لايجاد حل لهذه المعضلة.

ومنطقة الشرق الأوسط منطقة هامة للقوتين العظميين وأوروبا الغربية واليابان، فالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها شديدة الارتباط بالمنطقة لما تحويه من نفط، مصدر الطاقة لصناعاتهم، كما أن الاتحاد السوفييتي بحاجة الى قواعد ثابتة في المنطقة. وعليه يمكن تفسير استمرار الصراع العربي الاسرائيلي، واستمرار الصراع الايراني العراقي الذي يمكن أن يظل قائماً الى أمد قد انتهى، ويمكن أيضاً تفسير الصراع الطائفي اللبناني وما الى ذلك.

ودخلت امريكا اللاتينية حلبة الصراع، واضحى لاقطارها أهمية كبرى للقوتين العظميين. فعلى الرغم من أن الجزء الأعظم من أمريكا اللاتينية كان بمنأى عن التنافس السوفييتي ــ الامريكي الا أنها دخلت لعبة الصراع في النصف الثاني من القرن العشرين. وما زالت كوبا تشكل الجرح الدامي للولايات المتحدة الأمريكية. و يزود كاسترو ثوار أمريكا اللاتينية بالمعدات العسكرية السوفييتية والمستشارين العسكريين الكوبيين، واستطاعت الولايات المتحدة تغيير الوضع السياسي في غرينادا لصالحها عام ١٩٨٣ بعد أن حاولت كوبا تحويله الى نظام تابع للكتلة الشرقية. وما زالت مشاكل أمريكا الوسطى قائمة للآن وتحاول الولايات المتحدة جاهدة، عن طريق تزويدها لقوات الكونترا، تغيير النظام السياسي القائم في نيكاراغوا.

وأما القارة السوداء، القارة الافريقية، فهي موطن الآلام والمآسي إضافة الى مقر الجوع والفقر والمرض والتصحر والقحط، وتزيد الانقلابات العسكرية والثورات التي تدعمها القوى الكبرى والتفرقة العنصرية الطين بله. وتعاني الدول الأفريقية الهشة من الخلافات القبلية والعرقية والحزبية التي لا حصر لها ولا عد، ولذا فإن القوى الإستعمارية التي حكمت هذه الدول في الماضي وَجِلة من التدخل في القارة المأساوية مرة أخرى، معتقدين بأن ظهور القوميات الافريقية ستقاوم التدخلات الأجنبية و بخاصة التدخل السوفياتي

الكوبي، وأن الاستثمارات التجارية التي يمكن أن تكون في أفريقيا غير مؤمونة النتائج، وحكومة جنوب افريقيا محكوم عليها بالإعدام بسبب سياستها العنصرية إن آجلاً أم عاجلاً، على الرغم من أنها هي المزود الزراعي للأقاليم الافريقية الصحراوية. ولكن أحداً لا بد له من أن يتذكر أن قضايا الفقر والقحط تشد الأقاليم الافريقية الى مستعمريهم السابقين كبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وغيرها من الدول الأوروبية. أما الدولتين العظميين فتنظران الى القارة الافريقية من منظار تنافسي بينهما ومن أجل أن تحرم كل منها الأخرى من المصادر الطبيعية الأفريقية.

إن مخاطر صراع القوتين العظميين يفضي الى نتائج ضارة لكلا الطرفين وبخاصة في ظل السلاح النووي الذي لا يبقي ولا يذر. ان من سيدفع ثمن فاتورة هذا الصراع في نهاية المطاف هو النظام السياسي الدولي برمته. أضف الى ذلك أن حلفاء كل قوة من القوى العظمى تميل الى أن تكون أكثر استقلالية عن «الأخ الاكبر» إن صح لنا استعمال كلمات جورج أرويل في روايته ١٩٨٤.

****

حتى نفهم السياسة الدولية لا بد من ركيزة ننطلق منها لذلك الفهم. وفي اعتقادي أن القاعدة التي تبنى عليها السياسة الدولية إنما هي قضية اللامساواة بين عناصر النظام السياسي الدولي. والتنافس بين الأقوياء في هذا النظام لا ينعكس على المتنافسين فقط بل يمتد التنافس ليشمل المجموع، ولا تجد الدول الضعيفة مناصاً من التحالف مع الدول القوية على الرغم من نزوعها نحو استقلال اكبر. ولكن الأمور لا تسير دائماً حسب ما يمكن أن يخطط له، فالدول تتقوى وتضعف، والامبراطوريات قوضت على أثر ظهور الدول القومية. فالامبراطورية البريطانية لم تعد كذلك، والدول المصدرة للنفط أضحى لها نفوذٌ في السبعينات لم يسبق له مثيل. ولكن أحداً لا بد له من أن يتذكر أن القوة نسبية حسب الموقف المتأزم أو غير ذلك، فاستعمال الولايات المتحدة للقوة في أمريكا الوسطى ليس كاستعمال الاتحاد السوفييتي لقوته في بولندا. وتبقى قضية اللامساواة في القوة والمنافسة من أجل الحصول عليها حجر الزاوية في السياسة الدولية التي غالباً ما تؤدي الى صراع دولي من جهة ودفاع عن المصالح القومية لكل دولة على حدة من جهة اخرى.

ولا تقبل الانظمة الدولية أي سلطة تفرض قواعد معينة للنظام الدولي، وبخاصة عندما يتعلق الأمر في أمن واستقرار النظام السياسي القائم في أي من الدول. ان هذا الأمر لا جدال حوله، وسيقاوم النظام السياسي، اذا تعرض أمنه للخطر، بكل ما أوتي

من قوة. و يشكل النظام السياسي في الدولة، الكبير منها والصغير، القوي منها والضعيف، أحد المستويات الرئيسة في النظام السياسي الدولي. ان تضحيات مواطني أي دولة من الدول لا يكون الا حرصاً على أمن واستقرار نظامهم السياسي القائم الذي يعكس قراراتهم السياسية الوطنية وقيمهم السياسية التي يؤمن الأفراد بها. واذا اختلف الأمر فان قضية أمن واستقرار النظام السياسي في مثل هذا المستوى يكون بلا فائدة للأفراد، و يسعون لتغييره بطريقة أو بأخرى. أما المستوى الآخر من مستويات النظام السياسي الدولي فيكمن في تنافس القوى العظمى اللامحدود بزمان أو مكان.

ويختلف الصراع الدولي باختلاف الاحداث. فصراع الاتحاد السوفييتي مع الحركة الليبرالية الهنجارية يختلف عن أحداث الغزو السوفييتي لافغانستان بسبب اختلاف التراث والثقافة والاحوال العامة لكلا الشعبين الهنجاري والأفغاني. والاختلاف في تصوير وادراك القدرات العسكرية والاقتصادية يؤدي في الغالب الى اختلاف التفسيرات الحقيقية لأي أمة من الأمم، كما لم تعرف النوايا الحقيقية للسياسة الهتلرية عند فوزه في الانتخابات العامة الألمانية عام ١٩٣٣، وقد تفيد المعطيات الإدراكية في تحليل الأفعال المعقدة والمتشابكة معاً مما أكد كُتّاب العلاقات الدولية من أمثال هولستي ونورث و برودي.

ومفهوم المصلحة القومية ما زال مفهوماً غامضاً وغير محدد. والمصلحة القومية متغير زمني يحتوي على أهداف قصيرة الأمد واخرى طويلة الأمد، تتعلق باستغلال المصادر الطبيعية والنظر في القوة الناجحة عن امتلاك تلك المصادر أو الضعف الناتج عن عدم الامتلاك. فمصادر بريطانيا العظمى بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن تلك التي كانت قبل قيام الحرب، أو تأكيد الرئيس الفرنسي الأسبق، شارل ديغول، على امتلاك اسلحة نووية، أو التدخل الأمريكي في فيتنام كلها تأكيدات للمصالح القومية بشكل أو بآخر. ويمتد الأمر ليشمل التصورات العامة التي تشكل جوهر السياسية الخارجية لأي دولة من الدول بناء على تعريفها للمصلحة القومية. وقد لوحظ أن الأساس الذي تقوم عليه المصلحة القومية لكل من القوتين العظميين انما هو مجابهة كل منهما للأخرى وتنافسهما معاً من أجل أهداف كل منهما القومية. ان تعريف المصلحة القومية لا يعني بالضرورة القيام بأعمال معينة أو التزامات خاصة في الداخل أو الخارج، ولكننا نعتقد أن مأزق المصلحة القومية يمكن تجاوزه من خلال البيئة الدولية التي تقدر مصالح الآخرين الاقتصادية والسياسية. واذا كان مفهوم القومية قد عمق من ثنائية «نحن مقابل هم» فان ربط السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية يمكن أن تحدث شرخاً في هذه الثنائية التي لا ينتج عنها سوى الصراع، و بخاصة في دول العالم الثالث وعلاقاتها مع الدول الكبرى

والنظر الى مصلحة البيئة الدولية ككل، الأمر الذي قد لا يتم في القرن العشرين. و يُنظر اليه من قبل كثير من منظري السياسة الدولية على أنه مجرد مثال يصعب تحقيقه في العالم الواقعي.

وحيث ان الدول لا تعيش الا في بيئة دولية، وعلى الرغم من أن اللامساواة في القوة والنفوذ تختلف من دولة الى أخرى، إلا أن الدول الصغيرة والضعيفة قادرة على التأثير في القوى الكبرى أيضاً، وما الاعتماد المتبادل القائم على المنافع الاقتصادية بين الدول الا دليل على ذلك. فاليابان الصناعية تعتمد اعتماداً كلياً على الدول المصدرة للنفط في الحصول على الطاقة. إن الاعتماد المتبادل أوجد منظمات محلية وإقليمية ودولية من أجل التعاون والتنسيق وتخفيف حدة التوتر بين دول البيئة الدولية.

والدبلوماسية أداة النظام السياسي الدولي، وتنتج عنها اتفاقات دولية ثقافية واقتصادية وعسكرية وعلمية. ولكن هذا لا يمنع من القول بأن للوسائل الدبلوماسية ارتباط وثيق بقوة الدولة العسكرية والاقتصادية، ولا تفعل القوة الفعلية عمل القوة الكامنة في الواقع الدبلوماسي، ويمكن استعمال الحرب المحدودة كاحدى الوسائل الدبلوماسية. وتختلف المدارس في نظرتها للعمل الدبلوماسي المؤثر في العلاقات الدولية. فترى المدرسة المثالية ضرورة التزام الدول بمبادىء اخلاقية بناءً على أن الاخلاق الدولية هي مبادىء عقلانية، وأن مصالح شعوب العالم هي مصالح متجانسة، و يرى المثاليون امكانية قيام دولة عالمية، يؤكد الواقعيون أن المصلحة القومية للدولة الواحدة هي فوق كل اعتبار.

****

لقد تطور النظام الدولي من خلال الاحداث التاريخية. وقد حاربت الدول قديماً وتحارب حالياً وقد تحارب في المستقبل لاغراض قومية مصلحية اقتصادية أو توسعية أو ما شابه ذلك. وأوجدت الحرب العالمية الأولى مفهوم «الحرب الكلية الشاملة»، وأسفرت الحرب العالمية الثانية عن منظمات وأحلاف عسكرية واقتصادية. وتحتوي الانظمة الفرعية على عوامل الصراع وعوامل التعاون. فالنظام الفرعي في امريكا الجنوبية يخلو من الصراع بين الدول إلا أن هذا لا يعني عدم تأثره بصراع الغرب والشرق، كما يتمثل الأمر في التدخل الامريكي بامريكا الوسطى أو غزوها لجرينادا عام ١٩٨٣، والذي هو في حقيقة الأمر عبارة عن مواجهة كل من الاتحاد السوفييتي وكوبا في المنطقة. وما دعم الولايات المتحدة لاسرائيل ودعم الاتحاد السوفييتي لبعض الدول العربية داخل النظام الفرعي للشرق الأوسط إلا أمثلة أخرى على ذلك.

وللتوازن في النظام الدولي أهمية كبرى حيث يبقى الصراع داخل النظام تنافساً سلمياً، ويختل التوازن عندما يتعرض أمن احدى الدول الى الخلخلة، كما أن سيطرة دولة واحدة على النظام الدولي أمر غير مقبول. وعليه فان الاقتصاد غير المتوازن، نتيجة متغير ما، يمكن أن يؤدي لخلل عام في النظام الدولي. فانقطاع النفط عن الدول الصناعية مثلا يمكن أن يؤدي الى تدخل الولايات المتحدة وحلفائها في الدول المصدرة للنفط عن طريق القوات السريعة الانتشار التي أقرها الرئيس كارتر أو عن طريق اسرائيل كما أقر ذلك محادثات الرئيس ريغان مع الدول المذكورة عام ١٩٨٣.

ويمنع توازن القوى سيطرة دولة أو كتلة أو حلف من السيطرة على النظام الدولي، وتكون المرونة احدى وسائل الحفاظ على توازن القوى كما تمثل الحال في محادثات الولايات المتحدة مع الصين الشعبية بالرغم من العداء الذي بينهما. وتلعب أوروبا دوراً هاماً في توازن القوى بين الشرق والغرب.

ويعتمد النظام الثنائي الاقطاب على قوتين رئيسيتين كما تشكل بعد الحرب العالمية الثانية متمثلاً بقوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. ويتميز هذا النظام بالجمود، ويساهم في خلق الحرب الباردة، فقد قام الاتحاد السوفييتي بحصار برلين الذي دام أكثر من عام رداً على خطة مارشال التي دعمت بواسطتها الولايات المتحدة بناء أوروبا الغربية. وفي آسيا كانت الولايات المتحدة تأمل بأن لا تتحالف الصين الشعبية مع الاتحاد السوفييتي، وغزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية عام ١٩٥٠ أدى لتدخل الولايات المتحدة العسكري في المنطقة، إلا أن أحداث الصراع الصيني السوفييتي وتقارب اليابان مع الولايات المتحدة وأزمة الصواريخ الكوبية عوامل أدت الى ضعف النظام الثنائي الأقطاب وحلول نظام تعدد الأقطاب بدلا منه والذي تضمن أكثر من ثلاث قوى رئيسة دون سيطرة احداها على الأخريات. ويتميز هذا النظام بمرونته الذي يسمح لدولة ما أن تغير من تحالفها تماماً كالنمط الذي ساد أوروبا في الفترة ١٨١٤ — ١٩١٤ والذي لعبت بريطانيا دور الموازن فيه. ومن غير الممكن لمثل هذا النظام أن يتطور في المستقبل نتيجة الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب ونتيجة التطور العسكري للدول الكبرى.

****

ويلعب الاقتصاد الدولي دوراً هاماً في الأمر، فاذا تعرض اقتصاد دولة ما للخطر فانه يؤثر على النظام الاقتصادي الدولي كما حدث عام ١٩٢٩ عندما انهار النظام الاقتصادي الامريكي. وقد شاهدت الفترة بعد الحرب العالمية الثانية قوتين اقتصاديتين تمثلان القوى العظمى. وتلاحظ ثنائية الغنى والفقر في دول العالم، وبينما تمتلك

الولايات المتحدة قمحاً يفيض عن حاجتها تتضور دولاً في افريقيا وآسيا جوعاً. و يشير تقرير منظمة الأغذية الدولية لعام ١٩٨٣ الى أن أسباب المجاعة في هذه الأقطار تعود الى القحط، وارتفاع معدلات الولادة، وعدم استغلال المصادر الطبيعية استغلالا علمياً، وضعف النظام الاداري.

يصعب فصل الاقتصاد عن السياسة عند عملية صنع السياسة الخارجية. ولتضييق الهوة بين الدول الفقيرة والغنية يرى البعض أن الأمر من قبيل المستحيلات، بينما يؤكد آخرون أن هبات الدول الغنية للدول الفقيرة من الطعام كفيلة بتضييق الهوة الى جانب خفض معدل الولادة في البلدان الفقيرة. ولكنني أميل الى الرأي القائل بأن تعليم الدول الفقيرة كيف تصرف جهودها في تنقية أوضاعها الاجتماعية والادارية والسياسية، واستغلالها للأرض بطريقة علمية، وبعدها عن الصراعات الداخلية وسائل قد تفي بالغرض. وما القروض التي تأخذها الدول الفقيرة من الدول الغنية الا وسيلة لتفاقم أزماتها الاقتصادية نتيجة عدم قدرتها الايفاء بدفع الفوائد الناجمة عن هذه القروض، وبالتالي تغرق في تبعية أكثر وأكثر ولا تحل مشاكلها الاقتصادية بأي شكل من الاشكال، الأمر الذي يؤدي الى عدم استقرار سياسي.

****

تهدف التحالفات الى أمن متبادل بين الدول. و يتطلب الأمن الجماعي عملا دولياً مشتركاً وذلك لضمان أمن النظام الدولي. ومع ذلك فان المصلحة القومية الواحدة تكون فوق أي اعتبار. إن حلف الناتو لا يعتبر أمناً جماعياً وذلك لأنه لا ينص على أن تَهُب جميع اعضاءه اذا تعرض أحد الأعضاء لهجوم ما، فصراع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في منطقة ما لا يجبر أعضاء الناتو الدخول الى جانب الولايات المتحدة. وتسعى الدول لعقد الاحلاف مع بعضها بعضاً بالرغم من أنها لا تشكل أمناً جماعياً ولكنها تحقق، غالباً، أمناً اقتصادياً.

وكانت عصبة الأمم أول منظمة تدعو لتحقيق أمن جماعي. ولم تكن الولايات المتحدة عضو في العصبة بسبب رفض مجلس الشيوخ الأمريكي ذلك، وقد فشلت عصبة الأمم في تحقيق الأمن الجماعي بسبب غياب الروح الجماعية وعدم رغبة الدول في الاقلاع عن الحروب أو لاقتناع بأن الصراع العسكري أداة غير حضارية لتأكيد دور القوة، بالاضافة الى أن مثاليات الرئيس الأمريكي ودور و يلسون لم تجد أذناً صاغية من الآخرين وبخاصة نداءه عن أن للدول الفقيرة والضعيفة حقوقاً تساوي تلك التي هي للدول الغنية والقوية.

ولم تستطع هيئة الأمم المتحدة أيضاً تحقيق الأمن الجماعي أو السلم العالمي على الرغم من أنها اقيمت على أساس عملي ولم تقم على مثاليات كالتي دعا اليها الرئيس ويلسون. ومع هذا وذاك فقد استطاعت الأمم المتحدة أن تحقق نجاحات في ايقاف احداث الكنغو سنة ١٩٦٠ ـ ١٩٦١، وترسل قوات حفظ سلام الى مناطق عديدة من العالم.

وللمنظمات الاقليمية دور هام في الأمن الجماعي السياسي والاقتصادي، فدول السوق الاوروبية المشتركة خطت خطوات هائلة في وحدة دولها اقتصادياً وسياسياً وإن كانت تتمتع بوحدة عسكرية واحدة، أو سياسية دبلوماسية أو خارجية واحدة، أو وحدة مالية واحدة، الا أن الأمل معقود على أن تشكل قوة أمنية في المدى القصير وعلى المستويين الداخلي والخارجي. وقد تكون دول السوق الأوروبية المشتركة نموذجاً يمكن تطبيقه في أماكن أخرى من العالم.

ـ ٢ ـ
حول ترجمة هذا الكتاب
وشكر للمساهمين في هذا العمل

كان هذا الكتاب أحد الكتب التي غالباً ما يرسلها الناشرون للمدرس من أجل النظر في إمكانية استعماله كأحد المراجع في المادة المدروسة. وبعد اطلاعي على الكتاب وجدت نفسي تراودني في ترجمته الى اللغة العربية من أجل سد فراغ في المكتبة العربية التي تعاني من نقص شديد في مثل هذه الموضوعات. وقد اقترحت على طلبة الترجمة بمركز اللغات بجامعة اليرموك أن تكون ترجمة هذا الكتاب بمثابة الجزء العملي لمساق ٥٠١ الذي أقوم بتدريسه باللغة الانجليزية. وقد شجعني على ذلك أحد طلاب المساق، أحمد جعفر، الذي كان له الفضل الأكبر في إيجاد صيغة عامة لتوزيع أعمال الترجمة ومتابعتها، ثم قام بمراجعة فصول الكتاب واقترح تعديلات بعضها جذري. وعلى الرغم من مشاغله التي كانت تفوق طاقته، ساهم أحمد جعفر بكل ما أوتي من قوة في هذا العمل.

وأعدت تنقيح الفصول وأدخلت تعديلات على بعضها، ووجدت في اعادة ترجمة الفصول الثاني والثالث والرابع والسادس والسابع والتاسع والحادي عشر ضرورة لا بد

منها، اضافة الى ترجمة ما اسقط من فقرات عدة في الترجمة الأولية، وتصحيح ترجمة كثير من المصطلحات وتدقيق الهوامش والمراجع وترجمة المقتطفات التي وردت في ثنايا الفصول جميعاً. وقد استثنيت من الكتاب جميع الصور والتعليق عليها والكركاتيرات الصحفية التي وجدت أنها لا تخدم الكتاب باللغة العربية بالرغم من أهميتها للقارىء الناطق باللغة الانجليزية.

ولا يسعني هنا الا تقديم الشكر لطلبتي الذين اشتركوا في هذا العمل على الروح الجماعية التي تمتعوا بها وعلى رأسهم أحمد جعفر. وأما بقية الطلبة الذين وضعوا اللبنات الأساسية في هذا العمل بالرغم من تفاوت قدراتهم وكفاءاتهم فهم: عبد الله الأحمد، غالب فريحات، سارة طبيشات، محمد عليان، عبد الهادي خصاونه، قاسم جميل، فؤاد فراج، ومحمد العُمر. وأود في هذا المجال أن أشكر الزميل أمين مهنا الذي لم تسنح له الفرصة متابعة هذا العمل معي. وأما خالص الشكر والتقدير فهو للملحق الثقافي الأمريكي في السفارة الامريكية في عمان رك رابرتس Rick Roberts.

د. أحمد ظاهر

اربد ١٩٨٩/٤/١

مقدمة المؤلف

إن هدف هذا الكتاب أن يكون بمثابة مقدمة لطلبة الجامعة في مراحلهم الدراسية الاولى. وقد أخذ بعين الاعتبار عند كتابته أن يكون ممتعاً ومقروءاً ليؤدي غرضه المطلوب. ولقد كانت لدي أهداف متعددة عندما بدأت العمل به، الا أن خدمة الكتاب كوسيلة تعليمية تقاس بمقدار ما يحقق من أهداف مرجوة:

أولا، تمثل المادة خروجاً على الكتب الاخرى وذلك لأنها تفحص الساحة الدولية من وجهة نظر منهجية، علاوة على عرض المادة بطريقة تبين أهمية الدولة كسلطة تنفيذية، والتأكيد على عملية رسم السياسة الخارجية بحيث تخرج دراسة النظام الدولي من تصور ذهني الى مستوى سياسة العالم الحقيقي بطريقة تجعلها سهلة الفهم، وهذا يقدم للطالب نظرة عامة وشاملة للموضوع.

ثانيا، يمكن للطلبة الجامعيين غير الخريجين ذوي المعرفة السابقة المحدودة بهذا الحقل قراءة هذا الكتاب وفهمه. اذ يحتوي الكتاب في مجمله على خرائط متعددة تعين على الفهم. ولقد حاولت توصيل أهمية مادة الموضوع، اضافة الى السياسة الدولية اللامتناهية الإذهال لأولئك الطلبة الذين تتطور لديهم ملكة فهم زخم حيويتها.

ثالثا، إن الوضوح في التعبير هو جزء مهم لعرض المادة، ولقد تم استعمال الامثلة المتداولة لتساعد على الفهم، وزودت المصادر التاريخية عندما استوجب الأمر ذلك.

إن موضوع السياسة الدولية لا يخضع للنظريات بسهولة وذلك لاستحالة تكرار حوادثها في بيئات مشابهة. ان الوسط الدولي في تغير دائم، فمشاكل الغد ستمتاز بمجموعة متباينة من التغيرات تختلف عن المتغيرات الموجودة في يومنا هذا، والأهمية النسبية لكل مشكلة ستتبدل. والاكاديميون المتخصصون في تطوير نظرية في هذا الحقل قدموا آراء تمتاز بالبصيرة النافذة القيمة حول سلوك الدول في الوضع العالمي. وعلى أية حال، فان الطلبة الجامعيين غير الخريجين الذين صادفتهم يبدون بشكل أساسي اهتماماً في تطوير اطار من التحليل يمكنهم من تقييم الأحداث المعاصرة على نحو افضل. ومن المأمول فيه أن يساهم هذا الكتاب في تحقيق ذلك الهدف.

هناك اتساق سلوكي يمكن ملاحظته في العلاقات داخل الدولة الواحدة، وهذه

تشكل هيكلا للتحليل. وعلى أية حال، فان دراسة السياسة الدولية تعتمد على المتابعة الاستقرائية أكثر من اعتمادها على الغلوّ في النظريات. ويحاول هذا الكتاب منح الطالب نظرة عامة عن ساحة السياسة الدولية وبصيرة في تحليل الاحداث. وبُذلتْ جهود خاصة لعرض المادة باستعمال مفردات سهلة مما يجعل اللجوء الى المعاجم مقتصراً على عدد قليل جداً من الطلبة. واشتمل الكتاب على شرح للمصطلحات التي لها علاقة مباشرة بالموضوع.

إن حقل السياسة الدولية المعاصرة يختلف تماما عنه في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية. فبروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كدولتين عظميين ومتعادين خلق نظاما دوليا فريداً في التاريخ. ويميز هذا النظام القوة العسكرية الهائلة لكل من أمريكا وروسيا ضمن بيئة دولية تحدد الاستفادة من تلك القوة كامتداد للدبلوماسية. وأبدت الدول المتحالفة مع الدولتين العظميين نزعة متزايدة لتخطيط مسارات مستقلة في سياساتها الخارجية.

والوهن الذي أصاب بنية التحالف مع الدولتين العظميين صاحبة اعتماد متبادل متزايد في الاقتصاد بين الأمم، ونجم عن ذلك التأكيد على أهمية العلاقات بين الدول المتقدمة والأقل تقدماً. وعليه، فان ما يميز النظام العالمي المعاصر هو تصدر الدولتين العظميين في حسابات المقدرة العسكرية، وتزايد مقدرة تحالف الكتلتين، الشرقية والغربية في التأثير على السياسات الخارجية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ودخل عامل أفقد الاستقرار في النظام الدولي وهو استخدام الارهاب الذي تتبناه الحكومات لتقرير مصالح السياسة الخارجية. وإذا أضفنا الى ذلك القلق الناجم عن العلاقات بين الدول المتقدمة والاقل تقدما فاننا نحصل على صورة للبيئة السياسية الديناميكية في حالتها المتغيرة باستمرار ضمن منافسة متصاعدة بين الدولتين العظميين.

ان المؤلف مدين بالشكر للاكاديميين الكثر الذين راجعوا أجزاء هذا الكتاب، ومساهمة هؤلاء وردت دون ذكر اسمائهم مما يحول شكرهم شخصياً. وكان أفراد الهيئة العاملة في (دار النشر التي تبنت الكتاب) يقدمون المساعدة في كل مرحلة من مراحل تحضيره. وكان المحرر (توم لامار) قد أشرف على هذا المشروع من بدايته بحسن تقدير لا يضارع وبروح لطيفة. وآمل أن جهود اولئك الذين لهم علاقة في اظهار هذا الكتاب الى حيز الوجود ستضيف الرونق الى تجربة طلبة السياسة الدولية وتشجعهم على مواصلة الاهتمام في هذا الموضوع الحيوي طيلة حياتهم.

روبرت كانتور

الفصل الأول
الوضع الدولي

- القوتان العظميان
- ما وراء القوتين العظميين
- القوة السياسة
- خاتمـــة

إن المراقب للسياسة الدولية لا يستطيع سوى التكهن بالتغييرات المتوقعة الحدوث في المجتمع الدولي في العقدين الاخيرين للقرن العشرين. فالمفاهيم التقليدية للسياسة العالمية تعين على ذلك، ولكنها ليست كافية تماما لتقييم الاحداث المعاصرة. إن التقنية الحديثة قد قاربت بين أمم الارض أكثر مما كانت علية في الحقبة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، وهذه التقنية خلقت فرصا متزايدة للتجارة الدولية والتبادل الحضاري، ولكنها أدت ايضا الى تنقاضات بين الايدولوجيات المتعارضة التي لم تعد مجرد تصورات عقلية، ولكنها تحتل جوهر القوة الرئيسة. ان المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أهم حقيقة في السياسة الدولية.

وهذه المنافسة، والتي بدأت حتى قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، ما تزال هي القوة المهيمنة في العلاقات الدولية الراهنة. وعلى أية حال، وضمن مجابهة القوتين العظمين، فقد حدثت تغييرات في طبيعة الصراع السياسي اضافة الى التغيرات في العلاقات بين القوتين العظمين وحلفاء وكتل كل منهما. وحدث تحول ديناميكي ضمن النظام الدولي يتمثل في القوة العسكرية الهائلة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وتزايد عجز هذه القوة كوسيلة دبلوماسية. ونتج عن ذلك إضفاء أهمية خاصة متزايدة على القوى الاقتصادية والسياسية كوسائل في السياسة الخارجية. وعناصر القوة هذه هي الان مقومات متممة في مقدرة أية دولة على التصرف على الساحة الدولية. وعلاقة الدولتين العظمين الان مع بعضهما بعضا ومع الدول الاخرى تختلف عن أي إطار وجد في السابق. إن فهم تطور العلاقة العدائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يشكل خلفية مناسبة لدراسة السياسة الدولية. ولقد انتشرت هذه العلاقة بين الدولتين العظمين لتصل الى كل زاوية في ارجاء العالم، ودول العالم اجمع تحسب حساب ممارسات الدولتين العظمين.

القوتان العظميان

لقد هيمنت العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكنتيجة لهذه الحرب فان الاتحاد السوفياتي شدد من قبضته على أوروبا الشرقية بينما لجأت أوروبا الغربية الى الولايات المتحدة للحصول على المعونة الاقتصادية وعلى الحماية النووية ضد اية محاولات يلجأ لها الروس لتوسيع دائرة سيطرتهم(١).

وفي العقد الذي تلا الحرب العالمية الثانية ترسخت الكتل بتشكيل حلف شمال

الاطلسي في الغرب عام ١٩٤٩ وحلف وارسو (سنة ١٩٥٥) في الشرق وبذلك اعتمدت كل كتلة على احدى الدولتين العظميين لأغراض دفاعية. وتميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالتوتر الروسي الاميركي في قارة أوروبا. وكانت مدينة برلين النقطة المركزية للاحتكاك بين الحلفاء زمن الحرب ــ الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، والاتحاد السوفياتي، فقسموا المدينة الى اربعة مناطق ادارية. وتم تلقيص جوهر هذا الاتفاق الى تقسيم المدينة الى قسمين: قسم يسيطر عليه السوفيت وقسم آخر تسيطر عليه دول الحلفاء، واليوم توجد هناك برلين الشرقية والغربية.

وفي أواخر الأربعينات كانت فترة التجربة لهذه المدينة، وكان الروس بين الحين والآخر يوقفون قوافل مؤونة الحلفاء ويمنعونها من المسير عبر المانيا الشرقية لتزويد مدينة برلين الغربية المعزولة. وانتهى ذلك عام ١٩٤٨ الى قرار الرئيس (ترومان) مدينة المليوني نسمة عن طريق الجو. فرفع التموين الجوي الحصار، فأصبح الوصول الى مدينة برلين الغربية امراً مؤكداً. واستمرت المنازعات السياسية بين السوفيت ودول الحلفاء حتى سنة ١٩٦١ عندما قام الاتحاد السوفياتي ببناء (سور برلين) فقُسمت المدينة بشكل واقعي واداري سواء بسواء.

ولم يقتصر النزاع بين الشرق والغرب على أوروبا. ففي حزيران عام ١٩٥٠ غزت قوات كوريا الشمالية كوريا الجنوبية. وكان يُنظر إلى الأولى منها على أنها حليفة لروسيا وكان رد فعل الرئيس (ترومان) إرسال قوات اميركية، تحت رعاية الامم المتحدة لصد الغزو. وارسلتْ دول غربية متعددة قوات رمزية أيضاً تحت إمرة الأمم المتحدة. وعكس ذلك الرأي السائد القائل بأن التوسع الشيوعي لا بد من منعه في كل مكان.

وعبرت قوات الولايات المتحدة الحدود المحاذية خط ٣٨ شمالاً الذي يفصل بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وتحركت نحو (منشوريا) في محاولة لاعادة توحيد الكوريتين. وفي تلك الفترة كانت حكومة الصين الشيوعية تعزز انتصارها على (الوطنيين الصينيين). وتحرك الامريكيون نحو حدود الصين وألقت الرعب فيهم، فارسلوا مئات الالوف من (المتطوعين) الى كوريا الشمالية وصُدت قوات الامم المتحدة الى كوريا مما تسبب في تبوأ الصين الساحة الدولية كقوة لها حسابها في آسيا.

وأرسى العقدان اللذان تليا الحرب العالمية الثانية نمطاً من العلاقات السوفييتية الامريكية. فالاتحاد السوفييتي يجس استمرار نبض تصميم الولايات المتحدة الامريكية على مقارنتها للتوسع الشيوعي، ويكون رد فعل الولايات المتحدة هو اللجوء الى الأحداث التي

يمكن تفسيرها على أنها مجابهة بين الشرق والغرب.(٢) وقد كان الهدف من وراء الغزو الأمريكي (لخليج الخنازير) هو محق الشيوعية من نصف الكرة الغربي عن طريق الإطاحة بنظام حكم فيدل كاسترو في كوبا، الا أن هذا الغزو قد آل الى فشل في شهر نيسان من عام ١٩٦١. وفي شهر آب من نفس العام قام السوفييت ببناء سور برلين ومن المحتمل أن الاخفاق الامريكي في كوبا، وتكاسلهم في برلين شجع الزعيم السوفييتي آنذاك نكيتا خروتشوف على وضع صواريخ في كوبا خلال شهري تشرين الأول والثاني من عام ١٩٦٢. ويفسر تتابع الاحداث هذه، في الأجزاء المختلفة من العالم، الحلقات بين الاحداث العالمية.

وفي هذه الفترة، كانت بذور التورط الاميركي في فيتنام قد انتشرت، وفي هذه المرة وصفت الولايات المتحدة الشيوعية العالمية على أنها حركة متراصة تديرها موسكو، والصين على أنها حليفة هامة لها. واعتبرت فيتنام الشمالية متواطئة في نشر الشيوعية في أرجاء جنوب شرق آسيا. وبدأ التحالف الروسي الصيني بالانفصال في هذه الفترة فاوقف الاتحاد السوفياتي ١٨٣ مشروعاً صناعياً في الصين عام ١٩٦٠ وطلب من خبرائه الفنيين العودة. وفي شهر تموز من عام ١٩٦٣ أعلن الحزبان الشيوعيان في روسيا والصين الانقسام بشكل رسمي. ووصف (ريموند ارون)، وهو مراقب فرنسي بارز، الانشقاق: «ان خرافة المعسكر الشيوعي الواحد أو المعسكر الماركسي اللينيني اصبحت متنافية مع السلوك الحقيقي للدولتين العظميين... الذي يعلن الاشتراكية». (٣) وعلى الرغم من الصورة الجديدة لتهديد شيوعي أكبر انتشاراً فان الولايات المتحدة سارت قدما في فيتنام.

وتميزت العلاقات الروسية الاميركية منذ نهاية الحرب في فيتنام بزيارة الرئيس (ريتشارد نيكسون) لبكين عام ١٩٧٣، واعلان مكثف عن سياسة الانفراج مع الاتحاد السوفياتي. ولكن الانفراج استمر لفترة وجيزة، والعلاقة بين الدولتين العظميين تدهورت لتتسم بسباق تسلح متجدد مع خطابات عدوانية شديدة اللهجة وحقق الاتحاد السوفياتي تكافأً مع الولايات المتحدة بالنسبة للاسلحة النووية في أواسط السبعينات، وفي عام ١٩٧٧ واصل قدماً في زرع صواريخ متفجرة ذات رؤوس نووية متعددة موجهة على أوروبا الغربية وذلك للمرة الأولى. وأبرز ذلك مخاطر المجابهة بين الشرق والغرب، وفي شهر كانون الأول من عام ١٩٨٣ زرعت الولايات المتحدة أسلحة مماثلة في المانيا الغربية. وبحلول بداية سنة ١٩٨٤ ظهر بان إطار الاجراء والاجراء المضاد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد بدأ مسيرته فيما يتعلق بسباق التسلح. وامتلك كل منهما وسائل لالحاق الدمار بالآخر، ولكن لم يكن باستطاعة اي منهما تحمل كلفة انتصار محتمل.

وتبقى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي المركزين الاقتصادين للشرق والغرب وذلك نظراً لأثيرهما المستمر على اقتصاديات حلفائهما. وعلى الرغم من المظهر التنافسي في العلاقات بين المجتمع الاوروبي والولايات المتحدة الأمريكية فإنهما شريكان تجاريان طبيعيان مع أن حجم الاقتصاد الأمريكي وقوته أكثر سيطرة ومتانة. واليابان أيضاً هي في وضع مشابه الى حد كبير للوضع الاوروبي؛ فعلى الرغم من حيويتها الاقتصادية ونجاحها في توسيع أسواقها فإن ازدهارها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدول الاوروبية والولايات المتحدة. أما الصلات الاقتصادية للاتحاد السوفيتي مع أوروبا الشرقية فهي أقوى من صلات الولايات المتحدة مع الدول التي تسير في فلك نفوذها. إن اعادة بنية الجمهوريات السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية يتحكم فيه الجهاز الاداري السياسي السوفيتي، ورُسمت الأطر التجارية لتدور في محيط الاقتصاد السوفيتي. ولذلك، وعلى الرغم من الثراء الاقتصادي المتزايد واستقلاله في الدول الحليفة للقوتين العظمين فانها تحتفظان بنفوذهما كزعيمين اقتصاديين وعكسريين للعالمين الشيوعي والرأسمالي. وعليه فان مدى التعاون أو الصراع المتواجد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي له تأثير فعال على سياسات الدول الصناعية الأخرى.

الحرب والسلم

إننا نعيش في عالم يهيمن عليه الاستعداد الدائم للحرب. إن أي ادارة أمريكية تتقلد زمام السلطة تعد شعب الولايات المتحدة التزاماً صريحاً أو غير صريح بالاعتماد على القوة العسكرية الوطنية من أجل أمنها القومي. وإدارة الرئيس (ريغان) لا تختلف عن غيرها من الإدارات الأخرى عندما يتعلق الأمر بقضية الأمن. وقد يشعر المرء ببعض الفخر لمساعي حكومتنا في المساعدة لحل الأزمات العاجلة، وبممارسة الضغوط في مواقف معينة من أجل تسوية سلمية، غير أننا لا نستطيع الاعتماد على قادة الحكومة الحاليين للمبادرة في تغيير السياسة الدولية المطلوبة لتحقيق عالم خال ٍمن الحروب. فالتزامهم الأساسي تكرسه الطوارىء العسكرية. واختيارتهم محددة بدرجة التهديد المفروضة عليهم من قبل البرامج العسكرية للدول الأخرى. إن الدخول في حرب سباق تسلح ينتج عنه حال من الحرب، أو عندما تتزعم فكرة الدخول في سلام بينما لا يسير في هذا المضمار أحد، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك الى حرب خاضعة لشروط الخصم أكثر من خضوعها الى السلم. إن الحكومات المعاصرة تتحدث عن السلام ولكنها في الحقيقة تفعل كعادتها

على الدوام وهو الاستعداد للحرب وشنها.

Robert Woito, To End War, Pilgrim Pres, 1983

PP. Xviii - Xix

إن المساعي لتحسين العلاقات بين الدولتين العظميين لتشمل أموراً أبعد من سباق التسلح النووي ولتسير صوب حالة من الأمور تمتاز باستقرار أكبر وتهديد أقل وذلك اعترافاً بالحقيقة بأن كلا من الدولتين ستكسب الكثير من خلال التعاون كلما كان ذلك ممكناً، وستخسر فعليا كل شيء اذا أدت المواجهة الى الحرب. لقد استند عداء ما بعد الحرب العالمية الثانية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على أمرين هما التنافر العقائدي والمنافسة الناجمة على الجهود للحصول على القوة والتوسع في فلك نفوذهما السياسي والإقتصادي في أوروبا وبسرعة انتشر هذا التنافس ليصل الى آسيا وأخيرا إلى الشرق الاوسط. أما درجة تورط الاتحاد السوفياتي في الحركات اليسارية في أمريكا الوسطى فهي غير واضحة، ولكن من الواضح أن الاتحاد السوفياتي دعم مساعي كاسترو في تشجيع التمرد في نصف الكرة الغربي.

الإدراك وسوء الإدراك

تستند جذور مشاكل السوفييت والاميركيين على الفروق في الرؤيا: هل كوب الماء الذي سعته ثمانية أونسات ويحتوي على اربعة أونسات من الماء نصف فارغ أم نصف مليء؟ إن تعارض وجهتي نظر القوتين العظميين هو نتاج تجربتهما التاريخية والثقافية السياسية التي تعلم وتدرب فيها قادة كل منهما. فالأمر يتطلب أكثر من القبول المتبادل لفكرة أن الحرب النووية لا يمكن التفكير فيها لتجنب الصراع، وعلى نحو مشابه، فان الادراك بان الانفاق العسكري لكل من الدولتين يرهن الرفاهية المستقبلية ليس كافيا للبحث على نزع السلاح. ويصعب حتى على المراقب السياسي المطلع أن يفهم تماماً الأطر الفكرية الموجودة في مجتمع مغاير تماما، ومن المستحيل تقدير عمق المشاعر التي تتخذ القرارات. وان نظرة عامة لبعض المفاهيم الأساسية المختلفة بين القوتين العظميين توضح تلك العلاقة التي تتسم بعدم الثقة بينهما.

الخلفية التاريخية

إن وجهة نظر السياسة الخارجية للولايات المتحدة شَكَّلَتْها المصادر الوفيرة،

والاراضي التي تزيد عن حاجة سكانها، والعزلة الجغرافية عن الاضطراب السياسي في اوروبا. وكانت هناك نظرة مثالية أدّت الى الاعتقاد بأن القادة السياسيين العقلاء بمقدورهم حل النزاعات بين الدول سلميا. ومثّل الدخول الاميركي في الحرب العالمية الاولى خروجا على عرف عدم التدخل في الشؤون الأوروبية، ودخل الرئيس (وودرو ولسون) في دائرة الصراع بنظرة أخلاقية وبهدف سامي لبناء نظام عالمي يعتبر الحرب فيه أمراً غير قانوني. وبكلمات «ولسون»: «لقد أنشأنا هذه الدولة ليس لخدمة انفسنا، ولكن لخدمة البشرية»(٤).

إن تطبيق التجربة الأميركية كحل لمشاكل العالم موضوع متكرر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. فقال «دين راسك»، وزير الخارجية الاميركي الأسبق، بأن النصر في فيتنام سيكون نصراً للبشرية جمعاء... نصراً للحرية في أرجاء العالم.(٥) ان الامتداد السياسي لكلمات «ويلسون» و «راسك» السامية ما تزال جهوداً مستمرة لتصدير الديمقراطية باسلوبها الاميركي حيثما يمكن أن تتواجد دولة تستحسنها. وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية كانت المعونة الأميركية في الغالب مرتبطة بالتغيرات في المؤسسات الحكومية التي تزودت بزخارف الديمقراطية إن لم تكن حكومات ديمقراطية حقيقية. فدستور كوريا الجنوبية وبنيتها الحكومية قد صيغت على غرار الولايات المتحدة، ولكنها ليست دولة ديمقراطية بمعاني الديمقراطية الغربية: والتجربة المريرة في فيتنام أبرزت حداً فاصلا في بعض مراحل وجهة النظر الاميركية. فقد تعرضت سياستنا الخارجية التقليدية الثنائية التشيع واعتقاد العامة بأن الرئيس يملك افضل المَلَكات لاتخاذ القرارات في هذه المنطقة، لهزة من جراء الكلفة الهائلة في الارواح والأموال. فعلى الرغم من النزعة الاستفسارية حول قرارات السياسة الخارجية بدقة لم يسبق لها مثيل فان أية بادرة أميركية يتم التعبير عنها كإجراء مناهض «للشيوعية الملحدة» تحظى بدعم شديد لأنها ضد الشيوعية بغض النظر عن أسبابها

وتوصلت الولايات المتحدة الى قرار تقديم المعونة لاشكال مختلفة من أنظمة الحكم التي يسيطر عليها حزب واحد في امريكا الجنوبية والوسطى إنْ وجدت الحكومة البديلة حركات سياسية مؤيدة لليسار. إن النظرة الأميركية بأن الحركات الشيوعية كلها مرتبطة بموسكو ما تزال راسخة في عقول الكثيرين من القادة الحكوميين والعسكريين. وسياسة إدارة ريغان في السلفادور مثال على ذلك: فقد أرسلت الولايات المتحدة مستشارين عسكريين عام ١٩٨٢، علاوة على معونة ضخمة في السنوات اللاحقة، لتعزيز نظام حكم وحشي ضد تمرد تدعمه قوات اشتراكية أو شيوعية. ومن المشكوك فيه أن الرئيس

«ريغان» كان سيتوصل الى هذا القرار لو اعتبر التمرد حركة يمينية. هذه هي الخلفية للايمان الاميركي في قدسية المؤسسات الديمقراطية والتي تجعل الولايات المتحدة تواجه خصماً يؤمن بمجموعة من التصورات المختلفة تماماً.

إن الاتحاد السوفياتي، من الناحية التاريخية، كان متورطاً في تدبير الدسائس للحصول على النفوذ في الدول الأوروبية بنفس الدرجة التي لم تكن الولايات المتحدة متورطة بها في اوروبا. أرسل الرئيس «مادسون» (٦٠٠٠) جندي أميركي الى الحدود الكندية لتسوية نزاع حدودي مع بريطانيا العظمى في نفس الفترة التي كانت تستعد روسيا لاشغال جيش نابليون الفرنسي الذي قوامه ٦٠٠،٠٠٠ جندي.(٦) هذا الفرق المثير في الاعداد يعكس الفرق التاريخي في تطور المواقف السوفياتية والأميركية نحو الدول الأخرى. على الرغم من تورط روسيا في أوروبا فان روسيا كانت مجتمعاً اقطاعياً في كثير من الوجوه، وفيها تباين واسع من السلالات الثقافية والعرقية ضمن حدودها. كان مجتمعاً زراعياً لم تُصِبْه الثورة الصناعية بعد. وكان الاهتمام الداخلي الرئيسي لروسيا القيصرية هو محافظة السيطرة على سكان يفتقرون الى ثقافة مشتركة ورباط لغوي، وولاؤه لنظام الحكم مشكوك فيه. وتركزت مصالح سياستها الخارجية على الدفاع عن حدودها الطويلة، وفي الوقت نفسه كانت جزءاً من نظام التحالف في أوروبا حتى القرن التاسع عشر والتي سعت الى الأمن عن طريق تغيير التحالف من أجل منع هيمنة دولة واحدة. وفي تلك الفترة، كانت المبادىء التي توجه الدول الأوروبية في علاقاتها مع الدول الأخرى مبنية على حتمية وقوع الحروب مستقبلا. ولذلك فان فترات السلام كانت تُستغل لتقوية مركز دولة في الصراع الذي سيقع لا محالة في تاريخ ما في المستقبل، وكان الهدف من الحرب تحسين مصالح القطر في أوقات السلم. ودخل نظام الحكم القيصري الحرب العالمية الاولى كحليف لفرنسا وبريطانيا العظمى ضد المانيا والنمسا. وفي عام ١٩١٤ لم تكن روسيا مهيأة جيداً لدور قتالي متواصل والخسائر الأولية قَوَّضت الحكومة المكروهة.

والثورة البلشيفية عام ١٩١٧ تسلمت الحكم بعد سقوط القياصرة وأُنْشِئت الشيوعية عندما تسلم «لينين» مقاليد الحكم في أواخر ١٩١٧. وبذلك أصبحت روسيا الدولة غير الرأسمالية الوحيدة في أوروبا ونظرت جميع الدول اليها بعين الريبة. وفي الداخل، فان الحكم الشيوعي حل محل نظام سياسي مكروه حتماً، ووعود اصلاح الأراضي ضربت على الوتر المتجاوب الحساس بين غالبية السكان من الفلاحين. وكانت الشيوعية ابتكاراً: وكانت مثيرة في دعواها الى المساواة، وتعهدت في أن تصبح نقيض الامبراطوريات

الاستعمارية المتداعية في أوروبا.

إن النظرة الروسية في بداية الحقبة الشيوعية تلقي الضوء على التصورات التي توجه بها سياساتها في الحقبة الحالية. إن القيادة السوفياتية رأت في الدمار الذي أصاب أوروبا في الحرب العالمية الأولى، والضعف الملازم لنظام المستعمرات، والانهيار في البنية الطبقية على أنها بشائر للثورة في أرجاء أوروبا، ونذرت روسيا نفسها لمعونة القضايا الثورية، وولّدت تصريحات «لينين» الأولى حول حتمية سقوط النظام الرأسمالي هلعاً في الدول الرأسمالية.

وبعض من هذه الخطابات تُسمع اليوم عندما يشير القادة السوفيات الى فساد الغرب وانتصار الشيوعية في النهاية. ونزعت الديمقراطيات الغربية أن تحمل كلام السوفيات على محمل الجد، فخلق ذلك علاقة مناهضة مع الحكومة الشيوعية منذ بدايتها. وتشتمل العقيدة السوفياتية على الحرب كخيار يمكن اللجوء اليه سعياً لتحقيق أهدافها السياسية، وهذا ينشأ عن رفض مبدأ التوازن أو الجمود كحالة دائمة للأمور بين الخصوم.(٧) ويميز «جورج ف. كينان» وهو سفير أمريكي سابق في روسيا، بين العقيدة الشيوعية التقليدية في تشجيع الثورة ونية السوفيات في استخدام القوة العكسرية لحدوث الثورة. فكتب حول ذلك قائلا: «... ان عبارة «الثورة العالمية» كانت أساسية للعقيدة... ولكنها لم تعد تصوراً كهدف جاد وعاجل للسياسة.»(٨)

هذه هي الخلفية التاريخية التي تحاول القوتين العظمين ايجاد اساس مشترك بينهما في الوقت الراهن. فالسوفيات متيقنون من السقوط الحتمي للنظام الرأسمالي، والولايات المتحدة متأكدة على قدم المساواة بأن الشيوعية ستذبُل لعدم كفايتها الذاتية وللتقيدات التي تفرضها على الحرية الشخصية. ويعرض هذا التاريخ فرقاً شاسعاً بين دولة انتقلت على مضض الى الساحة السياسية الدولية وأخرى كانت جزءاً متمماً من البنية الاوروبية ذات النفوذ. وهناك ايضاً فروق لها دلالة في خلفيات مواطني أميركا وروسيا. ان مواطني الولايات المتحدة هم أحفاد اولئك الذين نشأوا في أرض الفرص بالنسبة لمعظم المواطنين أو أنهم مهاجرون قَدِموا بحثاً عن هذه الحرية والفرص. وبالمقابل، فان مواطني الاتحاد السوفياتي ينحدرون من سلالة شعب تعرض للطغيان، إما على يد القياصرة أو الحكم الشيوعي «لجوزيف ستالين». ومعرفة المواطنين السوفيات بالعالم الغربي يَسِيْرة نسبياً، فالمصاعب الاقتصادية والرقابة الحكومية المشددة شغلت بال معظم الروس بأمور البقاء أو منعتهم من الحصول على معرفة حقيقية للعالم الخارجي. وولّد ذلك الشك في نوايا الدول التي ليست ضمن الفلك السوفياتي. وهذه النظرة للدول الأخرى شكّلتها

تجربتهم. ان الاتحاد السوفياتي وليد ثورة انبثقت من خلال الفوضى التي تلت انسحاب القطر من الحرب العالمية الاولى. إن شعوب الاتحاد السوفياتي مرت بتجربة الحرب مباشرة عندما زحفت الوحدات الألمانية الى مداخل مدينتي «لينتغراد» و «موسكو» في الحرب العالمية الثانية. واحتلت ألمانيا ما يزيد عن ثلث المراكز الصناعية الروسية في الاشهر الأولى من الحرب، والملايين من الوفيات — ٢٠ مليوناً حسب الاحصاءات الرسمية الروسية — تكبدوا الويلات خلال فترة هذه الحرب. وعلى ضوء هذه التجربة فليس من المدهش أن يرى المواطن السوفياتي الحرب كاحتمال حقيقي جداً.

سواء أردتم ذلك أم لا فان التاريخ لصالحنا. سندفنكم

نكيتا خروتشوف، تصريح في استقبال دبلوماسي في الكرملين،
موسكو، ١٩٥٦/١١/١٨

ان ايماننا الراسخ هو أن الرأسمالية ستنهار أمام الاشتراكية عاجلا أم آجلا. فلا يستطيع أحد إيقاف تحرك الفرد نحو الأمان، مثلما لا يستطيع أحد منع ظهور النهار بعد الليل.

نيكيتا خروتشوف، تصريح في مدينة ليبزغ، ١٩٥٧/٨/٩.

اننا نواجه في عداء الشيوعية وتوسعة قوة هائلة، وسواء كان السيد خروتشوف والسيد ماوتسي تونغ متعاونين أو متخاصمين، فهما يختلفان حتى الآن فقط فيما اذا ينبغي دفن الرأسمالية بطرق سلمية أو عنيفة، وكلاهما يؤيدان الجنازة.

أدلي ستيفينسون، «النوع الصعب من الوطنية»
مقالة في Harper's Magazine، تموز، ١٩٦٣

أما الأميركيون فلم يمروا قط بتجربة الغزو الخارجي. (ما عدا الغزو البريطاني في حرب عام ١٨١٢)، ولم يتحملوا الغارات الجوية التي دمرت الكثير من المدن الأوروبية في الحرب العالمية الثانية. إن الحرب مفهوم ناء بالنسبة لمعظم الأميركيين، واولئك الذين اشتركوا في القتال أو الذين عانوا من فقدان الأعزاء هم فقط الذين يستطيعون بحق أن يدركوا ويلات الحرب وهذا يُعين على تسهيل توقع الصراع بين الأمريكيين، ولكنه لا

يبدد من تصوراتنا للمجتمع السوفياتي. إن الطبيعة اللاديمقراطية واللادينية والكتومة للسياسة السوفياتية تناقض العديد من القيم الراسخة تماماً في الحياة الأمريكية. وهذه الفروق في الخلفية التاريخية والقيم القومية تلعب دوراً هاماً في الاختلافات التصورية بين الدولتين العظميين.

القيـــادة

إن القيادة الوطنية هي الى حد كبير نتاج للمجتمع الذي تنبثق منه. وحقيقة أنّ فرداً ما يصل الى مركز القوة في الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي هي شهادة للواقع بأن مثل هذا القائد يمثل الكثير من تلك التصورات التي يتبناها السكان بشكل عام، وتلك التي تتبناها صفوة الحكام بشكل خاص. فالحكومات المستقرة تُسَيَّرُ ببيروقراطية مُعززة، ونادراً ما تتغير السياسات جوهرياً بتبدل الرئيس بالولايات المتحدة أو بتغير السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفياتي في الاتحاد السوفياتي. وهذا يضفي مسحة محافظة لاتخاذ القرار على المستوى القومي. ان الذين لهم فرصة الوصول الى المستويات الرفيعة في الحكم في كل مرة من الدولتين العظميين هم فقط اولئك الذين لا يُنظر اليهم على أنهم «هزازوا القارب». وعلى أية حال، فان الافراد يسلكون دروباً جتى للوصول الى القمة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

إن الانتخاب في الولايات المتحدة ممكن لمرشحي الرئاسة الذين ليست لديهم آراء محددة جيداً او مشهورة في السياسية الخارجية، والتي لا تتجاوز شعارات خطابات الرابع من شهر تموز، والتصريحات المتوقعة لمعارضة متصلبة للشيوعية. وعلاوة على ذلك، فان طريقتنا في الانتخابات تتيح نجاح المرشحين الذين يدينون بالقليل من الولاء، او لا ولاء لديهم، لبرامج الحزب السياسية ومن ثم يملكون الحرية لتشكيل سياستهم الخاصة بهم عندما يتقلدون الحكم. وهذا يسمح بوجود الخلافات في الاسلوب والجوهر سواء بسواء. فزيارة الرئيس «نيكسون» الى الصين عام ١٩٧٢ ومساعيه الى الوصول الى انفراج مع الاتحاد السوفياتي شوهت صورته كمتصلب في اسلوبة مع الدول الشيوعية. ومن المحتمل انه سبب هذه الصورة المكونة عنه كان قادراً على فتح أبواب العلاقات السياسية مع الصين وأن يصبح أكثر مرونة في الوصول إلى نوع من التسوية مع الاتحاد السوفياتي. ومن المشكوك فيه أن يخاطر رئيس آخر معروف بعداء أقل تجاه الشيوعية لتشويه صورته السياسية في الداخل ويوهم بأن له موقفاً ودياً باتجاه الشيوعية. وبينما كان الرئيس «جيمي كارتر» يتقلد الحكم غيّر طريقته من موقف تسوية الى آخر يمتاز بالهلع بعد غزو

السوفيات للأفغنستان ومن المحتمل أن الرئيس «رونالد ريغان» هو القائد الاميركي الاكثر عداوة للشيوعيين منذ عهد الرئيس «هاري ترومان» فيما يتعلق بمسألة شرعية الدولة السوفياتية والدول التي تبدو على أنها تحت نفوذ موسكو. ومساعي الولايات المتحدة في أميركا الوسطى لمواجهة الحكومات الاشتراكية أو الشيوعية أو لمواجهة التمرد مثال على اتخاذ القرار الرئاسي. وفسر الرئيس «ريغان» هذه الاحداث بأنها تهديد لأمن الولايات المتحدة. وليس من المؤكد بأي حال من الأحوال أن يتوصل رئيس آخر إلى النتيجة نفسها اذا واجهه الموقف ذاته. وتشير هذه الامثلة الى ان الرئيس له تأثير فعلي على مسيرة السياسة الخارجية طالما أمكن عرض المبادرات الرئاسية على أنها تسير وفق مبادىء راسخة. وهذه المبادىء، أو نظم الاعتقاد، تقاوم التغيير الى حد بعيد. وتفحص «جيمس ن. روزينو» و «أولي ر. هولستي» تأثير الاحداث في أزمة الرهائن في ايران والغزو السوفياتي لافغنستان بناء على نظم الاعتقاد القائمة واكتشافاً أن لا تأثير له.(٩)

أما القادة السوفيات فإنهم يصلون الى أعلى مركز في الحياة السياسية السوفياتية، اي السكرتير العام للحزب الشيوعي، من خلال طريقة مغايرة. فالحكومة مرءوسة للحزب ويتم اختيار السكرتير عادة كرئيس للديوان الاعلى لرئاسة السوفيات، وهو أعلى منصب رسمي. والصعود إلى القمة في بيروقراطية ضخمة كالحزب الشيوعي السوفياتي يستغرق وقتا كبيراً ويتطلب بأن يكون الفرد قابلاً للتنبؤ بما سيقوم به وليس ابداعياً. وكان «جوزيف ستالين» آخر قائد سوفياتي لدية السلطة الكافية لرسم مسيرته الذاتية في الشؤون الدولية. وحاول «نكيتا خروتشوف» ذلك ولكنه أُجبر على ترك الحكم بعد سلسلة من تحركات المواجهة، وكانت محاولاته الفاشلة لزرع الصواريخ في كوبا بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. فقد اشتملت نوعية سياسته على قدر كبير من المجازفة من وجهة نظر «المكتب السياسي» - «البوليتبورو» المحافظ - وهو الجهاز الحزبي الحاكم وهو نظير الديوان الاعلى لرئاسة السوفيات، الذي يمثل البنية الحكومية. ومعدل أعمار أعضاء «البوليتبورو» حوالي الستين، وهذا يشير الى طول المدة التي يستغرقها الفرد للصعود الى مستويات القمة في السلطة. ونضيف هذا العامل الى المحافظة الاساسية للسياسة السوفياتية. ان وفاة الرئيس «كونسطنطين و.تشيرنتكو) في شهر آذار من عام ١٩٨٥ كانت مناسبة للتكهنات حول تغيرات محتملة في السياسة الخارجية السوفياتية تحت إمرة زعيم جديد. وترقية «ميخائيل غورباتشوف» الى منصب سكرتير الحزب كان أمراً فريداً لأن عمره ٥٤ عاماً ويعتبر أصغر أعضاء «المكتب السياسي - البوليتبورو»، الذي يتكون من عشرة اعضاء، وعلى الرغم من شبابه النسبي فقد أشرف عليه العنصر المحافظ في الحزب واشتهر بأنه يصر على

أتفاق الاراء. هذه هي طبيعة النظام السوفياتي ويمتاز بدرجة عالية من التنبؤ في سياستها الخارجية.

السياسة الخارجية

إن نهاية الحرب العالمية الثانية تركت فراغاً في مراكز القوة الاوروبية، فقد تدمرت القاعدة الصناعية الالمانية وارهق الصراعُ كلا من بريطانيا العظمى وفرنسا. وهذا الوضع اخلى الساحة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لتحتلا مراكز القوة، وكلاهما تعارض الاخرى. وكان عداء ما بعد الحرب العالمية الثانية بين الدولتين واقعاً لا محال اذا اخذنا فروق اهتمامات الدولتين العظميين في هذه الفترة بعين الاعتبار. وكانت الولايات المتحدة متلهفة للتحرر العسكري من أوروبا، وكان هدفها السياسي الوحيد تشجيع تكوين حكومات ديموقراطية. ومن الناحية الاقتصادية، فإن الولايات المتحدة قدمت المعونة من خلال «مشروع مارشال» والنجاح المميز للمشروع مكنت دول اوروبا الغربية من إعادة بناء صناعتها.

وكان للاتحاد السوفيتي مجموعة من الاهتمامات المختلفة بشكل ملحوظ. أولا، حاجة روسيا الى الأمن دفعتها الى بذل المساعي لجعل أوروبا الشرقية تحت سيطرتها. والعقيدة الشيوعية تتطلب التوافق والرغبة في انشاء حاجز اقليمي على الحدود الاوروبية السوفيتية شجع على انسجام السياسات العسكرية السوفيتية والسياسة مع الدول التابعة لها. وكان من غير المحتمل ان اية سياسة اميركية غير راغبة في الحرب ان تصد «ستالين» عن تحقيق هذا الهدف. وينبغي التذكر ان الاتحاد السوفيتي كان منبوذاً في المجتمع الدولي منذ بداية عام ١٩١٧ حتى اتخاذ الخطوات الاولية نحو اعتراف الديموقراطيات الغربية بها في العشرينات. ولم تنشيء الولايات المتحدة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي حتى عام ١٩٣٣. ورأى ستالين في الغرب دولا معادية للدول الشيوعية، ولم يكن لديه سبب للثقة في حسن نيتها في الأمن السوفيتي.

وقد أولت الولايات المتحدة عناية كبيرة لسياسات بديلة لاتباعها في المراحل الاخيرة للحرب العالمية الثانية وفي خلال الفترة المباشرة التي تبعت تلك الحرب. ما الذي كان يمكن ان يحدث لو ان اللواء «دوايت ايزنهاور» احتل مدينة برلين قبل وصول الروس اليها، بدلا من التوقف بسبب اتفاق الرئيس «روزفلت مع ستالين»؟ ماذا كانت ستصبح نتيجة التدخل العسكري الامريكي في أوروبا الشرقية لضمان انتخابات حرة في اختيار حكومات ما بعد الحرب؟ ففي الوقت الذي مَنَحَ فيه شبح القنبلة النووية

التفوق العسكري للولايات المتحدة في تلك الفترة فلم يكن هناك اتجاه لشن حرب جديدة. ولا يبدو محتملاً ان علاقات ما بعد الحرب كانت ستتغير لو ان الولايات المتحدة احتلت مدينة «برلين».

ان تصورات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تختلف حول قضايا اساسية، وتتطلب المساعي للتوصل الى حلول سلمية إعادة تنظيم هذه الاختلافات. وعلى اية حال، فان ادراك وجود الاختلافات التصورية اسهل من تشكيل سياسة مبنية على ذلك الفهم. ويساهم عدم التأكد المتبادل في استمرار المستوى العالي من التوتر بين الدولتين العظميين(١٠).

يبدأ البحث عن السلام باتفاق على انه لا منتصر في الحرب. وعلى الرغم من القيود التي فرضت على سباق التسلح فمن المعقول الافتراض بان الدافع لكل من الدولتين العظميين هو الخشية من ان تصبح اقل من الأخرى عسكرياً. ان التعايش السلمي هو الهدف الذي يوافق عليه قادة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ولكن من غير الواضح ان الكلمات لها نفس المعنى لدى الطرفين. ان طريقة «نيكسون» و «كيسنجر» حاولت ربط تعاون الروس والاميركيين «بالتصرف السليم» للسوفيات. فالولايات المتحدة تمتلك تقنية متقدمة غير موجودة في أي مكان آخر والتي يحبذ السوفيات الحصول عليها في جهود للتحضر. هناك اسباب اقتصادية عديدة بالنسبة للاتحاد السوفياتي للسعي في علاقات افضل مع الولايات المتحدة للحصول على التقنية بدءاً بالحواسيب وانتهاءاً بمرافق الغاز الطبيعي. ويود السوفيات ايضاً التمتع بنفس اتفاقيات الأئتمان التي تقدم لمعظم الدول الأخرى وذلك لتسهيل شراء المنتوجات الاميركية. ومقابل ذلك فان مصممي الانفراج يسعون الى التعاون السوفياتي في المسائل الدولية.

وهذا المفهوم يسمى «بالربط» أي ربط قضايا من الواضح انها غير مترابطة. وهي فكرة يرفضها السوفيات، وممارستهم ثابتة حول هذا النهج. بدأت «محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية» (سولت SALT) خلال فترة تصاعد التورط الامريكي في فيتنام (١٩٦٩) وانتهى عام (١٩٧٢) بينما كانت الحرب ما تزال قائمة. وعلى نحو مماثل، فان الرئيس (نيكسون) أمر القاء القنابل على ميناء «هايبهونغ» عام ١٩٧٣ «لتشجيع» الفيتناميين الشماليين على مفاوضات اكثر جدوة. وعلى الرغم من تصعيد الحرب التي مثلتها هذه العملية فان مؤتمر القمة المقرر عقده في موسكو بين «نيكسون» والقائد السوفياتي «ليونيد بريجينيف» كان بعد ذلك باسبوعين. ووضع السوفيات حداً فارقاً بين

رغبتهم للاستراحة من التوتر مع الولايات المتحدة وضبط التسلح من جهة، وبين دعمهم لنظام حكم فيتنام الشمالية من جهة اخرى. وأخيراً، يكون «اندريه غروميكو» قد عبّر عن المفهوم السوفياتي عن فكرة التعايش السلمي بما هو آت: «يخلق التعايش السلمي افضل الظروف المواتية لتعبئة الجماهير للكفاح ضد الامريالية من أجل سلام دائم على الأرض. وهو يخدم الهدف لاقامة نظام اشتراكي عالمي، وتوسيع دائرة الكفاح التحرري الوطني للاقطار والشعوب المستعمرة والتابعة، وتوسيع كفاح الطبقة العاملة في الاقطار الرأسمالية ضد البرجوازية المحتكرة، وتوسيع وحدة جميع فئات الشعب حول الطبقة العاملة[11].

ان وجهة النظر الاميركية لتخفيف حدة التوتر تفسرها مسألة هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي. ان المساعي غير الرسمية التي بذلها الرئيس «نيكسون» ووزير الخارجية «هنري كيسنجر» نجم عنها توسع في الهجرة عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣. وقرر مجلس النواب الامريكي «تعديل جاكسون ــ ثانيك» في شهر كانون الأول من عام ١٩٧٣ المحتكرين بذلك مكانة ما هو الأفضل للدولة، (والتي كان من الممكن اعطاؤها شروطاً تجارية افضل) الى السوفيات الى ان صادقوا رسمياً على الحق في الهجرة. وكان رد فعل السوفيات هو تقليص الهجرة بشكل صارم بدلاً من الموافقة على هذا النوع من التدخل في سياسته الداخلية على حساب استغلال الظروف الاقتصادية، وجاءت الصفعة الرئيسة لتخفيف حدة التوتر، من وجهة النظر الامريكية سنة ١٩٧٦ عندما أُرسلت قوات كوبية يؤيدها السوفيات الى انغولا، التي كانت في السابق مستعمرة افريقية تابعة للبرتغال، لدعم حكومة ماركسية. وكان ذلك دليلاً واضحاً على ان الاتحاد السوفياتي لم يكن مستعداً لاستبدال أهداف سياسته الخارجية من أجل التقدم في مجالات اخرى من التعاون المحتمل مع الولايات المتحدة.

وتوضح هذه الامثلة المفاهيم المتباينة للدولتين العظميين حول التعايش السلمي. ان الولايات المتحدة تنظر الى شمولية العلاقات الدولية وتسعى الى التعاون في جميع المراحل. ويصر الاتحاد السوفياتي على حريته في العمل لدعم الحركات الثورية في ارجاء العالم بينما تسعى الى مخاطرات تعاونية كضبط التسلح. وهذا الفصل في القضايا كوسيلة لتسهيل التقدم في المفاوضات الحاسمة له تبعاته في الكتلة الغربية، ولا سيما بين الدول الاوروبية[12]. ومن الواضح ان التعايش السلمي ليست صداقة، وان تخفيف حدة التوتر لن يحقق الاتفاق على قضايا هي في جوهر العداء بين الشرق والغرب. هناك القليل جداً مما يدعوا الى الاعتقاد بتوقع تغير في مواقف أي من الدولتين. ان تقليص امكانية اشتعال

الحرب هو اليوم الهدف الواقعي الوحيد للمفاوضات. ان الاختلاف بين الدولتين العظميين ليس ناتجاً عن سوء الفهم، إنه يبرز من التصورات المختلفة العميقة الجذور في تجربة كلتا الدولتين. وهذا لا يوحي بان هذه الافكار منحوتة في حجر الصوان، انها جزء من عملية التفكير البشرية ويمكن ان تتبدل مع الزمن. ويقدم «جورج ف. كينان» هذا الرأي عن المجتمع السوفياتي. انه ليس، كما يوحي به العديد من المفرطين في التبسيط، ظاهرة ساكنة وغير متحركة. انه متطور ايضاً، والاتجاه التي يتطوره فيه يتأثر الى حد ما برؤيتنا له ومعاملتنا له(١٣).

ان نفاذ بصيرة «كينان» ثمينة لانها لا توضح بان التصورات قد تتغير فحسب، بل ان التغيير في الواقع يمكن تشجيعه بموقف الولايات المتحدة.

ما وراء القوتين العظميين

ان الدول تعيد فحص أوليات سياساتها الخارجية باستمرار. وما من دولة تمتلك المقدرة على فرض ارادتها على العالم، بل تتقلص في الواقع مناطق نفوذ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. والحلفاء الاوروبيون للولايات المتحدة واليابان، أهم حليف اسيوي، حققت درجة من النشاط الاقتصادي مما يمكنها من ان تلعب دوراً عالمياً نشطاً. والمانيا الغربية واليابان تعتبران دولتين اقتصاديتين عظميتين وتنافسان الولايات المتحدة في الاسواق العالمية. وأظهرت دول المعسكر السوفياتي نزعة متزايدة للسعي في اتفاقات اقتصاديات مربحة مع الغرب، والاتحاد السوفياتي انضم الى هذه الحركة ليوسع من تجارته مع أوروبا الغربية. وعلى أية حال وعلى الرغم من طبيعة الأطر الجديدة للسلوك ومداه بين الدول فان اعتبار النظام العالمي يجب ان يبدأ باعادة تقييم مصالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وعلى كل دولة ان تأخذ ردود فعل الدولتين العظميين بعين الاعتبار في توصلها الى قرارات سياساتها الخارجية الذاتية لان مجموع قوتيهما الاقتصادية والعسكرية لا يمكن تجاهلهما.

ان سرعة التقدم التقني تمنح فرصاً لا حد لها للدول التي تسمح مواقفها لها بتسخير التقدم لمصلحة مواطنيها. والدول الاقل تحضراً، وكثير منها كانت مستعمرات في السابق واصبحت دولا مستقلة بعد الحرب العالمية الثانية فقط، قد أُقحمت في الاتجاه السائد للسياسات الدولية في غياب الوسائل الكافية لتأكيد رفاهيتها. وهذا يفرض اعباء

متزايدة على هذه الدول التي تمر بتجاربها الخاصة في اشكال الثورة الصناعية بسرعة غير منسجمة مع نمو بنيتها الاساسية السياسية والاجتماعية.

لقد اصبح الاعتماد المتبادل بين الدول حقيقة، ولكن الخطوات نحو ايجاد حلول تعاونية للمشاكل المشتركة كانت وما تزال ضئيلة، ومترددة، ومتناقضة، والطرق التقليدية للسياسات الدولية بنيت على القوة وحدها، وكان فرض ارادة الدول الاقوى على الدول الاقل قوة كلما كان ذلك لمصلحة الأولى قضية مسلم بها. وكان نظام المستعمرات يؤكد على مبدأ ان القوة تزود بالوسائل لضمان مؤونة المواد الخام منها واستغلالها كاسواق للبضائع المصنعة.

واليوم هناك اعتراف واسع الانتشار بان تطبيق القوة له محاذير بسبب المخاطرة بان النزاع في أي مكان قد يؤدّي الى مواجهة بين الدولتين العظميين ولكن هناك بوناً شاسعاً بين تقبل ضرورة التعاون الدولي بدرجة اكبر ورغبة جميع الدول للقيام بالمستويات الضرورية. وفي معظم الحالات فان تنفيذ السياسة الخارجية يشبه ادارة الإزمة وتعارض نوع تشكيل السياسة وتنفيذه يلزمه الاعتماد المتبادل.

ويستحيل فصل السياسة الدولية عن الاعتبارات السياسية المحلية. والطريقة التي تستجيب فيها الدول للامم الأخرى هو انعكاس للاعراف، والحاجات، والسمات الثقافية لمجتمعاتها. وتطوير الدولة كقوة سياسية تتطلب تلقين عقلية «نحن وهم» مما أوحى بالولاء للدولة والنظر الى الاقطار الاخرى بدرجة من الريبة. ان كلية الاعراف والثقافة المشتركة، اضافة الى الاعتبارات السياسية العملية، هي التي مكنت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية من اقامة روابط الصداقة على الرغم من المصالح القومية التي تتعارض غالباً مع مصالح حلفائها.

ان ظلال المواجهة بين الدولتين العظميين تقع فعلياً في كل مناطق العالم. تحاول الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي توسيع نفوذها في الدول الاخرى عن طريق مجموعة من المكافآت الاقتصادية، والمعونة العسكرية والدبلوماسية. ومن الواضح ان كل الدول تشعر بالعجز نسبياً في احداث التأثير على موضوع الجمود النووي بين الدولتين العظميين. وحتى دول منظمة حلف الاطلسي التي تشتمل على قذائف نووية أمريكية لها تأثير محدود على مسيرة السياسة الاميركية ودول أخرى لها أهداف سياسية خارجية خاصة بها، وهذه عادة مرتبطة بشدة بالاحتياجات الاقتصادية، ولكنها قد تكون تطوراً لتأثيرات دينية، أو الخشية من ثورة داخلية. ان طبيعة العلاقات بين الاقطار تتباين في اجزاء مختلفة من العالم كما

تختلف درجة مصلحة القوة الرئيسة. ويمكن ملاحظة الاختلافات في اهتمامات السياسة الخارجية للدول الصناعية المتقدمة في أوروبا الشرقية والغربية عند مقارنتها بدول الشرق الأوسط. ومشاكل الدول في أمريكا الوسطى تختلف عنها في عمالقة اسيا: الصين، واليابان، والهند وفي هذه الدول كلها تمتد قضايا السياسة لتصل الى ما وراء الاعتبارات العسكرية المحضة التي تهيمن على علاقة الدولتين العظميين.

أوروبا

هناك صلات قوية تربط بين دول اوروبا مع بعضها بعضا على الرغم من انقسامها الى معسكري الشرق والغرب. وفي صراع القوتين العظميين تلعب هذه الدول دور حجارة الشطرنج التي ستزود ساحة القتال لأيّ حرب مستقبلية. وبينما تفصل الاختلافات الايدولوجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فانها تقسم ايضا بين دول حلف وارسو وبين دول حلف شمال الاطلسي فان مكافآت التعاون جذابة جداً والصلات التاريخية التي تربط الدول التي تتخذ الآن مواقف متعارضة لم يتم نسيانها.

وأوضح مثال على ذلك هو في ألمانيا. فالدولتان الالمانيتان اللتان قُسِّمتا الى نصفين بعد اتفاقية ما بعد الحرب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، وفرنسا ما تزالان مشاركتهما في الثقافة واللغة، وفي كثير من الحالات، بالروابط الاسرية. ولقد تفوقت ألمانيا الغربية كثيراً على دولة ألمانيا الشرقية في مضمار التطور الاقتصادي وقدمت المساعدة الاقتصادية، ولقد بلغ بها الامر لدفع هبة للالمان الشرقيين الذين يُسمح له بالهجرة الى الغرب. وحرية العمل الدبلوماسي للشرق مبتورة بتعسف السيطرة السوفياتية، وأصبح سور برلين عائقاً مادياً ممتداً على طول الحدود بين الدولتين. وعلى أية حال، فإن هناك مكاسب اقتصادية متبادلة للتمتع بها بالتعاون المتزايد. فبمقدور المانيا الغربية أن تحظى بسوق تصديري هام، وتحتاج المانيا الشرقية تجارة الائتمان الذي يستطيع الغرب تزويده. وفضلا عن ذلك، فان موضوع إعادة توحيد ألمانيا موضوع رائج في خطابات القادة السياسيين لالمانيا الغربية مع أن مثل هذا الاحتمال هو اليوم بعيد المنال. والاعتماد على المظلة النووية الاميركية والروسية حقيقة واقعة بالنسبة لالمانيا الشرقية والغربية، ولكن سعيهما لعلاقات أمتن في عدد من المجالات المتزايدة هدف في جانبي الحدود سواء بسواء. وتمتد هذه الرغبة في التخفيف الحقيقي لحدة التوتر الى علاقاتهما مع الاعضاء الآخرين للكتلة المناوئة أيضاً.

إن الروابط العاطفية القائمة في ألمانيا الشرقية والغربية فريدة في أوروبا المقسمة،

غير ان هناك أمثلة أخرى لتحالفات سابقة والان منحازة ضد بعضهما بعضاً نتيجة لفرض الحكم السوفياتي على اوروبا الشرقية. «فبولندا» و «فرنسا»، و «النمسا» و «هنغاريا» هما بهذا الترتيب الزوجي مثلان واضحان أكثر من غيرهما لدول تتقاسم تقليدا من التعاون. والحافز الاقتصادي لدولتي المانيا الشرقية والغربية هائل، لقد تفوقت أوروبا الغربية كثيراً على نظيرتها الشرقية في التقدم الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية. وهذا السوق التصديري المربح المحتمل للغرب ومصدر تقنية متقدمة للشرق فضلا عن الاعتمادات التجارية المطلوبة. وتمايز النظم الاقتصادية عقبة في وجه التجارة المتزايدة وذلك لان جميع عملات أوروبا الشرقية بين الشرق والغرب قد توسعت. وتسعى دول أوروبا الغربية ايضا الى تجارة موسعة مع الاتحاد السوفياتي. ففي شهر شباط من عام ١٩٨٤ أعلنت فرنسا عن خطط لبيع الاتحاد السوفياتي شبكة هواتف متقدمة تقنيا في الوقت الذي وقعّت فيه اتفاقيات جديدة لزيادة مشترياتها من الغاز الطبيعي السوفياتي.

والحادثة السابقة توضح نقطة تختلف الولايات المتحدة فيها بشدة عن دول السوق المشتركة. فالسياسة الاميركية مستمرة في تقييد تصدير أية تقنية يمكن تصور الاستفادة منها عسكريا بينما تقيّد أوروبا الغربية صادرات التقنية في أنواع لها استخدام عسكري مباشر. وعارضت الولايات المتحدة بيع فرنسا لمعدات الهاتف لهذا السبب كما عارضت الاتفاقية التي تمت عام ١٩٨٢ بين الاتحاد السوفياتي واوروبا الغربية شراء الغاز الطبيعي السوفياتي. وفرنسا تعارض الولايات المتحدة باستمرار في العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفياتي على الرغم من كونها نصيراً حازماً لسياسة الدفاع الاميركي الاوروبي.

هذا مثال على البعد الاقتصادي للساسية الخارجية والفوائد المحتملة للتجارة بين الشرق والغرب هائلة جداً حتى ان حيوية اكثر وضوحا من التعاون تظهر بثبات بين الدول المتحالفة مع القوتين العظميين ومن الواضح أن حلف شمال الاطلسي أكثر رغبة في التمييز بين العقائد السياسية والمصالح الوطنية الاخرى كالرفاه الاقتصادي مع ان تثمين هذه الدول للديموقراطية لا يقل عن الولايات المتحدة. ويصعب الجزم فيما اذا كان هذا التأكيد المختلف ينبثق من اتباع طريقة عملية أكثر في السياسة الخارجية ام يعكس شعوراً من عدم الجدوى في وجود تأثير له معنى في السياسات النووية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والملاحظة نفسها ملائمة في حالة دول اوروبا الشرقية في الكتلة السوفياتيه. ورغبتهم في السعي لتعاون اوثق مع الغرب لا يعني رفضهم للشيوعية بل إدراكهم بأنهم غير قادرين على التأثير في مواجهة القوتين العظميين، ولكنها قادرة على تحسين رفاهية دولها عن طريق علاقات إقتصادية أمتن مع أوروبا الغربية. إن التباين في

التسامي بين الدولتين العظميين وتلك الاقطار التي تمتاز بأمتن العلاقات معهما فيما يتعلق بالمصالح السياسية والامنية قد تكون نابعة عن طبيعة المزايا التي تحظى بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من التعايش السلمي. ففي أحسن الاحوال لن تثق أي منهما بمسألة الاصرار على حسن النية فيما يتعلق بأمنها، وستشعر كلاهما بضرورة الحفاظ على قوة عسكرية رادعة هائلة والاستمرار المتواصل في انتاج أنواع جديدة من الاسلحة. ودور حلفاء كل من الدولتين يظل محدوداً على الرغم من قدرها في أن تخدم كساحة للقتال في حال نشوب الحرب.

إن التوتر بين الشرق والغرب في أوروبا قد امتاز بالتأثير الايجابي لتكوين توازن الى حد ما منذ الحرب العالمية الثانية. اذ لا توجد نزاعات حول الحدود الوطنية، وموالاة جميع دول المنطقة معروفة، وليس هناك فراغ للنفوذ يتسبب عنه تنازع محتمل بين الدولتين العظميين. ويصعب تخيل اشتراك الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي في مجابهة نووية ما لم يصدر ذلك عن صدفة تقنية أو عمل متعمد لزمرة قليلة العدد قد تتمكن من التوصل ال السيطرة النووية في أي من الدولتين. وعليه، فان أوروبا تمثل التناقض الظاهري لكونها النقطة المركزية للتوتر بين الدولتين العظميين، ولكنها في الوقت نفسه منطقة لها استقرارها السياسي يصبح معها الخطأ في التقدير بعيد الاحتمال.

آسيـــــا

يهيمن على آسيا النفوذ الحقيقي والمحتمل لكل من الصين، واليابان، والهند، ففي الصين مؤسسة عسكرية ضخمة الى حد ما وأكبر عدد للسكان في العالم، وفي الهند عدد ضخم من السكان وارتباطات تاريخية مع كافة أجزاء آسيا وتمتد الى أوروبا، بينما في اليابان واحدة من أكثر المجتمعات المتقدمة تقنياً، ولكن قوتها العسكرية غير متكافئة مع الاقتصادية. وهذه الدول الثلاث هي الفعاليات الرئيسة في آسيا، وتتمتع «فيتنام» بمقدرة عسكرية ضخمة، ولكنها لا تستطيع اظهار هذه القوة في مناطق أبعد من الدول المجاورة. ويمكن أن يقال الشيء نفسه على كوريا الشمالية والجنوبية وتايوان. ولذلك فان هذه القوى الآسيوية الثلاث الأكبر حجماً هي محط الانظار في دبلوماسية القوى الرئيسة مع أن هذه الأقطار جميعاً عليها أن تقدم اعتماد الالتزام الامريكي بالمنطقة في تقديراتهم الشخصية(١٤).

واليابان منحازة بثبات الى الولايات المتحدة، فانظمة الحكم المتطرفة في القوة العسكرية للسنوات التي أدت الى الحرب العالمية الثانية قد اعقبتها قيادات سياسية

تشجب النفوذ العكسري وتؤكد على القوة الاقتصادية. وحقق اليابانيون نجاحاً منقطع النظير في الوصول الى غاياتهم. فاليابان واحدة من أضخم القوى الاقتصادية في العالم بينما تعتمد في الدفاع عن نفسها على الولايات المتحدة الأميركية. فهذه النقطة ما تزال موضوعاً مستمراً للتصادم بين اليابان والولايات المتحدة حيث يتصاعد العجز التجاري الأمريكي مع تلك الدولة. بينما تواصل الولايات المتحدة في تحمل عبء الدفاع عن اليابان، وعلى الاتحاد السوفياتي أن يأخذ بعين الاعتبار تحالف اليابان مع الولايات المتحدة في أي تقييم لسياسة الشرق الأقصى وذلك نظراً للبروز العسكري المحتمل لليابان اذا فرضت الظروف ذلك.

وسكان الهند الذي يربو عددهم على ٧٠٠ مليون نسمة، والمقرونة باحتياطي ضخم من القدرة التقنية، يجعل من هذه الدولة قوة دولية محتملة. وعلى أية حال، فالسياسة الخارجية للهند مستمرة في عدم الانحياز السياسي مع الدولتين العظميين بينما تمنح نفسها الفرصة في الحصول على أية مكاسب اقتصادية تناسب اليها من المحاولات السوفياتية أو الامريكية للسيطرة على سياسة الهند. فعدد السكان الهائل للهند يقدم فرصاً اقتصادية ضخمة للدول المتقدمة.

ولقد استفادت الهند من عدم تدخلها في النزاعات السياسية في العالم وذلك يجعلها في مركز يمكنها من الاستفادة من أية عروض يقدمها الشرق أو الغرب.

أما الصين فهي تمثل تناقضاً ظاهرياً، فعدد سكانها الذي يزيد عن بليون نسمة تثير أفكاراً عن الجيوش الصينية وهي تجتاح سيبيريا أو جنوب شرق آسيا، وعلى أية حال، فإن الحقيقة بعيدة جداً عن ذلك. فالقوة العسكرية الصينية سيئة الاعداد كما دل على ذلك عدم قدرتها على ابعاد القوات غير النظامية من فيتنام الشمالية في مناوشات الحدود المطولة عام ١٩٧٨. والصين مشغولة بمشاكل سياسية واقتصادية داخلية، و يبدو أنه ليست لديها طموحات توسعية. فالحدود الطويلة المشتركة مع الاتحاد السوفياتي هي التي تدفع الصين الى المقدمة في السياسة الدولية. وقد فتحت الصين أبوابها للاتصال السياسي مع الولايات المتحدة منذ زيارة نيكسون لبكين عام ١٩٧٢. وفي الوقت نفسه فقد رفضت الصين أية محادثات تمهيدية أمريكية من أجل تحالف عسكري، وأعلنتْ في شهر تشرين الأول من عام ١٩٨٣ أن المحادثات جارية لتسوية العلاقات مع الاتحاد السوفياتي. وتمتلك الصين القدرات الكافية لترجيح ميزان القوى في آسيا ولكن لمحافظتها على سياساتها في عدم الانحياز لأيّ من القوتين العظميين فانها تخدم في تعزيز الاستقرار السياسي في المنطقة.

ونقطة الخلاف الرئيسة بين الولايات المتحدة والصين هي تايوان، والتي احتلتها القوات المهزومة لـ «تشان كاي تشك» وجيشه المسمّى بـ «كومنغتانغ» عام ١٩٤٩. وكانت تايوان تعرف بالسابق باسم «فرموزه»، والشيوعيون الصينيون الذين هزموا «تشان كاي تشك» من أجل السيطرة على الجزء الرئيسي من الصين ادّعوا أن الجزيرة اقليم صيني. وفي البداية أعلنت الولايات المتحدة أنها لن تشترك في هذه المرحلة الأخيرة من الحرب الأهلية الصينية. ولكن من بعد غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية في شهر حزيران من عام ١٩٥٠ أمّر الرئيس «هاري س. ترومان» الاسطول السابع الاميركي بالدخول في «مضائق فرموزه» لمنع أية محاولة للحكومة الشيوعية الرئيسة في الصين لغزو الجزيرة.

إن الدعم الأمريكي لتايوان يشكل مصدراً للنزاع في العلاقات مع الصين. وقطعت الولايات المتحدة العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع تايوان عام ١٩٧٩ وهو شرط ضروري مسبق لتشكيل علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية. وعلى أية حال، فان الكونغرس الامريكي أقرّ «مشروع العلاقات مع تايوان» عام ١٩٧٩ الذي ارسى استمرار علاقة أشد رسمية مع تلك الدول المناهضة للشيوعية. ولقد ازدهرت تايوان اقتصاديا قبل قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبعدها سواء بسواء، ولها علاقات تجارية طبيعية مع الولايات المتحدة. وفضلا عن ذلك، فان الولايات المتحدة قد باعت الاسلحة لتايوان، ورأى الصينيون في ذلك عملا غير ودي. والسياسة الرسمية للصين هي ضم تايوان الى الصين كمنطقة شبه مستقلة. وحكومة تايوان الوطنية رأسمالية وترفض أي شكل من التحالف مع الصين الشيوعية. ووصف رئيس الوزراء الصيني زهاو زيانغ «المشكلة بأنها العائق الرئيسي لنمو العلاقات الصينية الامريكية»(١٥).

واحتفظت الولايات المتحدة بمؤسسة عسكرية ضخمة في كوريا الجنوبية منذ نهاية المناورات مع كوريا الشمالية. ومع أن دخول «المتطوعين» الصينيين مكّن كوريا الشمالية من تجنب الهزيمة عام ١٩٥١ فان الدلائل على أن الصين ستدعم هجوماً متجدداً تقوم به كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية ضعيفة اليوم. ولا توجد هناك أيضاً أية دلائل تشير على أن الاتحاد السوفياتي يود تشجيع أي حرب في شبه الجزيرة الكورية. وعلى أية حال، فان وجود القوات الاميركية ــ التي تبلغ حوالي اربعين ألف جندي ــ تثير الدول الشيوعية. وتشترك الصين بهمة ونشاط في المفاوضات لتحقيق وسط سياسي مستقر في كوريا سواء كان ذلك عن طريق نوع معين من اعادة الوحدة أو أي تنظيم يخفف التوتر في المنطقة. وما يعكس السياسة الصينية الخارجية في آسيا هو سياسة تشجيع على السلام

في شمال شرق آسيا حتى تتحرر وتصبح الصين الشعبية حرة في التركيز على مصادرها للتنمية الصناعية والتحديث، والخطر المحتمل الرئيسي للمصالح الصينية هو امكانية حدوث النزاع مع الاتحاد السوفياتي. وهذا هو الدافع الرئيسي للتقارب مع الولايات المتحدة وهو لا ينفي الفروق الايديولوجية القائمة والتي تحدد مدى التعاون الصيني الامريكي(١٦).

ولقد كُتب على الصين واليابان أن تكونا القوتين المهيمنتين في هذه المناطق الاكثر اكتظاظا بالسكان في العالم، وعلاقتهما مع بعضهما بعضاً ستحدد الى درجة كبيرة فيما اذا سيكون المستقبل الآسيوي هادئاً أم عاصفاً. فالمناسبة الاقتصادية بين الدولتين ضئيلة. وتركز الصين على التنمية الداخلية بينما رسخت اليابان اقدامها كواحدة من الدول المتصدرة في التجارة الدولية. ومزايا التعاون هائلة بين الصين واليابان، وتمثل الصين سوقاً محتملا هائلا للصادرات اليابانية، والصين بحاجة الى التقنية اليابانية. والعداء الكامل الذي تبقى من احتلال اليابان للصين يعيق تكوين علاقات أمتن حتى الآن، ولكن القوتين الآسيويتين لديهما الكثير من الأسباب للسير في صلات اقتصادية أكثر رسوخاً.

وبصرف النظر عن العلاقات المستقبلية بين الصين واليابان فمن غير المحتمل أن تسيطر الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي على تلك المنطقة في المستقبل. وسيبقى النفوذ الأمريكي قوياً بسبب علاقاتها الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية القوية مع اليابان. وليس للاتحاد السوفياتي أية قاعدة نفوذ سياسي قوية في المنطقة على الرغم من قواتها البحرية والجوية الهائلة في منطقة «بحر أوكهوتسك» (من مدينة فلاديفوستوك الى بترو بافلوفسك). والدرجة التي ستنحاز بها فيتنام مع الصين أو الاتحاد السوفياتي قد يكون هاماً. وتشير الدلائل كلها الى أن العداء القديم بين فيتنام والصين يحول دون اقامة تعاون وثيق، من غير المحتمل أن تعطي فيتنام دوراً كبيراً للاتحاد السوفياتي في سياساتها الخارجية.

الشرق الأوسط

تمر منطقة الشرق الأوسط بتجربة متواصلة من التوتر العالمي والصدام المتكرر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتواجه الدول في المنطقة مشاكل لا تعد ولا تحصى. وأكثرها وضوحا هو النزاع العربي الاسرائيلي، والتي أدت الى حروب كثيرة مع مجموعة مختلفة من الاقطار العربية. وعائق آخر أمام الهدوء السياسي في المنطقة هو عدم استقرار معظم أنظمة

الحكم العربية. وأحد العناصر المزعجة في المنطقة هو وجود منظمة التحرير الفلسطينية. وحقق قائدها ياسر عرفات درجة عالية من الشهرة في سعيه لهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة. ومعارضته لتسوية سياسية مع اسرائيل جعل من المفاوضات لانهاء النزاع العربي الاسرائيلي مغامرة محفوفة بالمخاطر بالنسبة للقادة العرب.

واتفاقات كامب ديفيد سنة ١٩٧٩ أعادت لمصر شبه جزيرة سيناء وتعهدت بالعلاقات السلمية بين اسرائيل ومصر. ومع أن ذلك لم يحمل السلام الى المنطقة فانها أبعدت أكبر دولة عربية آهلة بالسكان عن المجابهة العسكرية. وتحمّل الرئيس المصري أنور السادات حنق نظرائه عندما وقّع على اتفاقات كامب ديفيد، غير أن المعونة الاقتصادية الاميركية مكّنت مصر من الاستفادة من الاعانات المالية التي كانت تصلها من السعودية. واغتالت عناصر دينية محافظة السادات في شهر تشرين الأول من عام ١٩٨١، وكانت هذه العناصر تعارض النزعة العلمانية التي أيدها السادات. والنزاع ضمن العقيدة الاسلامية بين الفئات التقليدية المتعددة والعناصر الأكثر تقدمية فرضت ضغوطاً اضافية على الحكومات العربية.

ان الكثير من مشاكل الاضطراب في المنطقة برزت نتيجة لغزو اسرائيل للبنان في شهر حزيران من عام ١٩٨٢. وكان الهدف المصرح به من هذا الاجراء هو ابعاد الارهابيين من منطقة حدود المستوطنات الاسرائيلية، ولكن الغاية الحقيقية كانت تصفية منظمة التحرير الفلسطينية كقوة فاعلة. وتم تحقيق ذلك، فاجبر الاسرائيليون عرفات على الخروج من العاصمة اللبنانية، وبعدها أبعدته من مدينة طرابلس الفئات اللبنانية المدعومة من سوريا. وعلى أية حال، فان تصفية منظمة التحرير الفلسطينية كقوة عسكرية لم تلغ نفوذ عرفات السياسي. وجلبت المشكلة اللبنانية دعماً عكسرياً سوفياتياً لسوريا وأكدت بعض النفوذ للاتحاد السوفياتي بأية تسوية نهائية. وأدّى الدعم الأمريكي لاسرائيل الى معاداة معظم الدول العربية لها، غير أن الأقطار في المنطقة تخشى النفوذ الروسي بدرجة أكبر.

وبينما مصالح القوتين العظميين مختلفة في هذه المنطقة فانهما ليستا في صراع مباشر. فالولايات المتحدة وأوروبا الغربية تعتمد على الشرق الاوسط كمصدر رئيسي للنفط، ومصلحة الروس في المنطقة تعتمد على الاحتفاظ بالنفوذ. ويخلق عدم الاستقرار السياسي في المنطقة فراغ قوة، وتؤكد الامدادات النفطية الهائلة تنافس القوتين العظميين على مدخل سياسي.

وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط أصبح عدم الاستقرار السياسي سائداً منذ أن خلع آيةُ الله خميني شاه إيران. ومساعي الأول منهما للتحريض على فتن سياسية في الدول المجاورة بناء على ايحاءات دينية دفعت العراق الى غزو ايران سنة ١٩٨٠. وبدلا من معركة قصيرة فان الحرب استمرت ولم تتمكن احداهما من تحقيق نصر حاسم والتهديدات الايرانية باغلاق «مضيق هرمز» الواقع على مدخل الخليج العربي ادّى الى تخطيط طارىء بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا من جهة ودول الخليج العربي المعتدلة من جهة أخرى لاحباط مثل هذا الاجراء الذي يوقف فعلياً نسبة مئوية عالية من الامدادات النفطية العربية، وتنوع النزاعات في الشرق الأوسط والدور الحيوي للنفط في الدول الصناعية تؤكد على دور امريكي نشط في المنطقة. ويذكر السفير الأمريكي الاسبق «جوزيف جـ. سيسكو» أن الولايات المتحدة تظل القوة الوحيدة التي تملك المقدرة على لعب دور الوسيط للسير قدماً في مشكلة السلام في الشرق الأوسط (١٧) وفي أثناء ذلك ينتظر الاتحاد السوفياتي وراء الكواليس لينتهز فرصة ثغرة جديدة للحصول على نفوذ أكبر. وهذا هو نمط منافسة الدولتين العظميين الذي يمكن توقعه بصرف النظر عن النجاح في مفاوضات الحد من الاسلحة.

أميركا اللاتينية

إن دول اميركا اللاتينية، عدا كوبا، كانت خارج نطاق المنافسة بين القوتين العظميين. فالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية في مجال المنطقة شغلت بال الزعماء الوطنيين والنزاعات المسلحة فيها كانت قليلة جداً بشكل ملفت للنظر، ولم تبد هذه المنطقة مشاركة قوية في الشؤون العالمية من الجهة السياسية. وفنزويلا عضو في منظمة الاقطار المصدرة للنفط، والمكسيك فيها انتاج نفطي كبير الى حد ما مما يدفع هاتين الدولتين في خضم الاقتصاد الدولي. والبرازيل عملاق اقتصادي محتمل إذ يزيد عدد سكانها عن ١٢٥ مليون نسمة وفيها مصادر طبيعية هائلة، وهذه الدولة الأميركية اللاتينية خطت خطوات ضخمة نحو التحديث. وفي اندفاعها نحو تطوير الصناعة وتوسيع برامجها المحلية جرّت البرازيل على نفسها ديوناً خارجية ضخمة ولكنها تظل قوة راسخة هامة في الشؤون الاقليمية.

وتبقى كوبا مصدر الازعاج الرئيسي للولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي ويعتمد نظام حكم كاسترو على المعونة الاقتصادية الروسية، ومقابل ذلك فان الزعيم

الكوبي عرّض قواته المسلحة كأدوات لتنفيذ السياسة السوفياتية في انغولا، وهي مستعمرة برتغالية في افريقيا. وانشأ الاتحاد السوفياتي ايضاً قواعد بحرية وجوّية في كوبا. وعلاوة على ذلك فان كاسترو يقوم بدور نشط في تشجيع التمرد على السلطة في ارجاء المنطقة، ولا سيما في امريكا الوسطى. وهذه الدولة المحفوفة بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ميالة للهيجان السياسي. والحكومات التي بيدها السلطة هي في الأغلب دكتاتوريات ذات اهتمامات يسيرة جداً بالمعايير الديموقراطية، أو احترام حقوق الفرد. والاجراء العسكري الامريكي في جزيرة «غرينادا» في شهر تشرين الأول من عام ١٩٨٣ عكس احتلال الحكم حكومة عسكرية يسارية بالهام من كوبا ولكنها قامت بالنزر اليسير لتوليد حماس لحركات ثورية في السلفادور. ويشجع الاتحاد السوفياتي هذا الاضطراب على نحو غير مباشر من خلال كوبا. ولكن كما بينت أزمة الصواريخ خلال سنة ١٩٦٢ فان المخاطر الروسية في نصف الكرة الغربي لا تستحق المواجهة مع الولايات المتحدة. ومجاورة امريكا الوسطى للمكسيك والولايات المتحدة تجعل لاحداث هذه المنطقة أولوية بارزة في واشنطن، ولكن مهمة تشييع أنظمة الحكم السياسية المعززة لتحارب الثورة بازالة اسباب تبرم المواطن ليس سهلاً.

«إننا في أمريكا اللاتينية طلبنا باصرار منذ عدة عقود معاملة عادلة ومنصفة من الاقطار المتقدمة وبشكل أساسي بطبيعة الحال من جاراتنا وصديقتنا التقليدية الولايات المتحدة الامريكية. ولقد أشرنا مراراً وتكراراً الى تجريد افكارنا من ثرواتها، كدول معتمدة على اقتصاد امريكا الشمالية. فقبل أزمة الطاقة وقبل أن تصل أسعار النفط الى المستويات التي بلغتها اليوم فان المواد الخام المصنعة وفي أقطارنا كان يتم شراؤها سنة بعد أخرى باسعار لم تكن مطلقة تتناسب أو تتوازن مع اسعار السلع المنتجة التي تحتاجها دولنا لغايات التنمية والتي يتم ابتياعُها الى حد كبير من الولايات المتحدة، وليس ذلك للاسباب الجغرافية فقط، ولكن أيضاً بسبب الاعتمادات المرتبطة باقتصاد الولايات المتحدة والتي اتيحت لنا بشكل تقليدي».

رسالة مفتوحة من الرئيس الفنزويلي «كارلوس أندريز بيبرز» الى الرئيس، جيرالد ر. فورد في ١٩٧٤/٩/١٩، من صحيفة «وول ستريت جورنال» الصادرة في ١٩٧٤/٩/٢٧، ص ٩.

هنـاك نـزعة متكررة في واشنطن للتظاهر بالتعاون الاقتصادي مع امريكا اللاتينية وحصر المساعي الاميركية لدعم انظمة الحكم المناوئة للشيوعية في المنطقة. وهددت أزمة الديون التي ظهرت في عامي ١٩٨٢، ١٩٨٣ الاستقرار الاقتصادي والسياسي لبعض الدول القـويـة كالبرازيل، وتشيلي، والارجنتين، والمكسيك، وفرضت على الولايات المتحدة اتخاذ دور نـشـط في بـذل الجـهـود لحل المشكلة وذلك نظراً لأن المصاريف الأمريكية كانت من ضـمـن أضـخـم الـدائـنين لأقـطـار امـريكا اللاتينية. ولقد عانت امريكا اللاتينية بشكل تقليدي من الحرمان الاقتصادي، غير أن الظروف الراهنة فريدة لأنها وقعت بعد فترة من الـتوسع الاقتصادي. واعاقة نمو التطلعات الاقتصادية يوفر خلفية فريدة للقيام بثورة سياسية محـتـمـلة. والمجازفة الأمريكية في المنطقة تصل الى ما هو أبعد من الخسائر الاقتصادية التي ستتحـملها المصارف الأمريكية اذا ما عجزت اقطار امريكا اللاتينية عن الوفاء بديونها. والاتجـاه الـذي يـنـادي بـالابـتـعـاد عـن الحكومات العسكرية والاستبدادية والسير نحو نظم سـيـاسـيـة ديمـوقـراطـيـة في المـنطقة قد يتغير ان لم تكن البنية الاقتصادية من توفير مستوى معيشة مقبول. والمساعي لمقاومة النفوذ الشيوعي في امريكا اللاتينية ستكون عديمة الجدوى اذا وقـعـت الـدول الـكـبـيـرة في امـريـكـا الجـنـوبية تحت سيطرة حكومات متطرفة معادية للولايات المتحدة (١٨).

أفريقيــــا

إن قـارة افـريـقـيا تتألف الى درجة كبيرة من دول متخلفة ونامية ذات حكومات هـشـة أُنشئت معظمها في فترة ما بعد المستعمرات. الإنقسامات الداخلية في كثير من هذه الـدول مـبـنـيـة على الـفـروق الـقـبلية واللغوية مما يجعل الطريق نحو التنمية أكثر صعوبة. وضـعـف مـعـظم النظم السياسية في أفريقيا يجعلها لا تحبذ الاستثمار الأجنبي. ولم يكن هناك سوى اهتمام متشتت للقوتين العظميين في أفريقيا. وكانت الحرب الأهلية في انغولا استـثـنـاء لهذه القاعدة. والفئة المنتصرة كانت هي التي تلقت الدعم من الاتحاد السوفياتي من خـلال وساطة القوات الكوبية. وساهم هذا الإجراء في أنغولا في انهيار تخفيف حدة التوتر.

إن الافـتـقـار الى نـشـاط الـقـوى الـرئيسة في افريقيا مرده جزئياً الى رد فعل قوى الـروح الـقـومية التي تجتاح القارة والتي لا تحبذ الاعتماد على المعونة الاقتصادية من الدول الـصـنـاعـية والمرتبطة بشروط سياسية. ومن المحتوم أن المعونة الخارجية ترتبط بشروط ضمنية صـريحة تـنـتـهك سيادة الدولة للمعونة. وتُظهر إحدى الدراسات حول العلاقة بين التحالف

الغربي وأفريقيا أن القوى الغربية الاوروبية غير راغبة جداً في التدخل في الشؤول الافريقية كدول معارضة للمبادرات السوفياتية في المنطقة.

ويُعزى ذلك الإعتقاد بان العاطفة الوطنية القوية ستحدد أو ستلغي نفوذ أي قوة خارجية في أفريقيا في النهاية(١٩). وأقوى نفوذ سياسي واقتصادي في أفريقيا هو لحكام المستعمرات السابقة أي فرنسا، وبريطانيا العظمى، والبلجيك. فيحتفظ الفرنسيون بوجود عسكري في السنغال وساحل العاج، وما تزال بريطانيا تعتبر نيجيريا جزءاً من دول الكومنولث، وتحتفظ بلجيكا بمصالح إقتصادية في زائير.

والدولة الأفريقية، التي لها أوسع نفوذ سياسي واقتصادي هي جنوب افريقيا على الرغم من أنها منبوذة من معظم دول القارة ومن كثير من أقطار العالم. فسياسات التفرقة العنصرية لجنوب أفريقيا مدانة عالميا، ولكن هذه الدولة لها كيان سياسي يمتاز بالاستقرار، وتسيطر على مصادر طبيعية ثمينة. وعلى الرغم من عزلة جنوب أفريقيا فإنها تبقى مورداً هاماً للمنتجات الزراعية في شبه الصحراء الافريقية.

هناك فراغ قوة في أفريقيا بسبب العدد المحدود لأنظمة الحكم السياسية المستعمرة. وعلى أية حال فان فقر المنطقة وارتباطاتها المستمرة مع حكام المستعمرات السابقين لا تشجع على اقامة العلاقات مع الدولتين العظميين. وعلى الرغم من ذلك فإن المنطقة غنية فعلا بالمصادر الطبيعية، وستزداد رغبتها في التعاون مع القوتين العظميين في الوقت الذي تستنفذ فيه الترسبات المعدنية الحالية. وتوقعات المكاسب الاقتصادية وحدها هي التي ستدفع القوتين العظميين لبذل قصارى جهدها من أجل زيادة نفوذهما. أما في الوقت الحاضر فليس للولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي أي نفوذ يذكر في أفريقيا.

ويميز الوضع السياسي في أفريقيا اليوم بما يمكن وصفه في أفضل الأحوال بأزمة ثقة. فأقطار المنطقة غير قادرة على معالجة النزاعات بين الدول في المجموعة الافريقية. وهذا أضعف من مقدرتها على معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي ظهرت في الثمانينات. والغرب متهيب في تعامله مع مشكلة جنوب افريقيا ولم يقدم مساعدة إقتصادية كافية لتمكين الدول الافريقية من الحصول على درجة من الإكتفاء الذاتي والضروري للاستقرار السياسي(٢٠).

وتنزع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى وصف أفريقيا ضمن إطار العلاقات بين الشرق والغرب. وتبدي كل من الدولتين العظميين إهتماماً أكبر بمنع مزايا المصادر الأفريقية عن الأخرى أكثر من اهتماماتها بمعالجة المشاكل الأساسية في المنطقة.

والولايات المتحدة أكثر فعالية في مساعيها لإرسال درجة معينة من التعاون الاقتصادي بينما يعتمد الروس أكثر على بروز القوة العسكرية. ولكن الجهود الاميركية نفسها غير كافية تماما فيما يتعلق بالمصادر التي هي ضرورية للتأثير على التقدم الاقتصادي (٢١).

القوة والسياسة

لقد تم الاقرار منذ مدة طويلة بأن عناصر القوة قد تكون عسكرية، أو اقتصادية، أو سياسية في طبيعتها. ففيما مضى حازت الدول التي لها قوة عسكرية لفرض ارادتها على الأقطار الاخرى، وفي الماضي استطاعت الدول ذات القوة العسكرية أن تفرض ارادتها على دول أخرى وبذلك تكون قد نالت ربحاً اقتصادياً وعسكرياً. وقد تميز التنافس بين الدول الى اللجوء للحرب اذا اخفقت المباحثات الدبلوماسية، وبينما يظل العمل العسكري استراتيجية محتملة في السياسة الدولية فلم يعد الفصل في النزاع بين القوى الرئيسة. فالتكافؤ المتقارب في القوة النووية التي وصلت اليها القوتان العظيمتان - الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - في السبعينات، واحتمال التطور في الاسلحة النووية في دول اخرى كثيرة في الثمانينات يجعل المخاطر الفطرية في المواجهة بين القوتين العظميين أكبر بكثير من المكاسب المتوقعة. وبينما تبقى العلاقة العدائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي محور اهتمام السياسة الدولية فان حقائق الحرب النووية تحدد من مقدرة الدولتين العظميين على استخدام قوتهما كما كانت الدول تفعل في الماضي.

والدول المنحازة الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لها مصالحها الذاتية للسعي ولاختيار الدرجة القصوى من ممارسة الاستقلال المنسجمة مع التزاماتها التحالفية. ومن الواضح بان أقطار «حلف وارسو» مرتبطة مع الاتحاد السوفياتي بشكل أكبر من ارتباط دول حلف شمال الاطلسي مع الولايات المتحدة. والمواجهة التي تزايدت بعد الحرب العالمية الثانية بين الشرق والغرب في أوروبا الغربية نجم عنها الجمود بتقبل دول الكتلتين بقاء الآخر. ولا يعني هذا أن الدول الشيوعية في الشرق قد تخلت عن ايمان ماركس بسقوط الرأسمالية في النهاية. ولا يعني ضمنا ان الديموقراطيات الغربية ليست اعداء الداء لجذور العقيدة الشيوعية الاقتصادية والسياسية. ولكنه إقرار بأن الحاجة للتعايش واضحة لكلا المعسكرين الايدولوجيين، وأن هناك رغبة متبادلة للحصول على أية مكاسب (كزيادة التجارة) يمكن ان تنشأ عن التعاون.

إن التوازن في الاسلحة النووية في أوروبا لم تمنع القوتين العظمتين من استخدام قواها العسكرية في أماكن أخرى. فالغزو السوفييتي لافغانستان سنة ١٩٧٩ واستخدام القوات الاميركية والبريطانية والايطالية الى لبنان عام ١٩٨٢ تشير الى استعمال القوة العسكرية كوسيلة دبلوماسية. وكان الاتحاد السوفييتي عاقداً العزم على جعل افغانستان نظام حكم خاضع له على حدوده، وسعت القوات الغربية في تأييد الحكومة اللبنانية ضد التمرد الذي يؤيده السوريون. وفي هذه الحالة كانت سوريا قد تسلمت معونة ضخمة من الأسلحة من الاتحاد السوفييتي مما منح السوفيات نفوذاً في سياسة الشرق الاوسط السريعة التقلب. ونزاع الشرق والغرب يتخذ اليوم سمة المنافسة بالوكالة والتي تستخدم فيها القوتان العظمتان تقديم المعونة العسكرية والاقتصادية للاقطار الاخرى بغية تعزيز مبادراتها الدبلوماسية في أرجاء العالم. ويوحي استمرار زيادة القوات العسكرية في جميع أنحاء العالم بأن القوى غير النووية لم تتخل عن فكرة فرض ارادتها على الدول المجاورة. وليس هناك أيضاً أية دلائل على أن القوى الرئيسة قد تخلت عن استخدام القوة في تعاملها مع الدول الأكثر ضعفاً. وبينما تستنفذ المصادر الطبيعية في العالم تدريجياً فان التدخل العسكري لضمان الامدادات المستمرة من الاقطار الاقل تقدماً يبقى ضمن نطاق الاحتمال، ان لم يكن الترجيح.

وتصعب المغالاة في تقدير أهمية البعد الاقتصادي في السياسة الدولية. وكما علق المستشار الغربي الأسبق «هيلموت شميدت» في خطابه لحلف شمال الاطلسي قائلاً: «إن عدم الاستقرار الاقتصادي يجلب معه توتراً اجتماعياً وعدم استقرار سياسي»(٢٢). وتواجه دول العالم مشاكل في التضخم، والركود، ونقصاً في الأطعمة، وضغوطاً سكانية، وسوء توزيع الثروة، واضطراباً في النظام النقدي الدولي. ولا يكاد يمثل هذا مناخاً مثالياً لتبني نظام دولي مستقر. والحكومات التي تواجهها تتعامل مع المشاكل الداخلية التي تواجهها اليوم مشغولة البال باعتبارات محلية قصيرة المدى وذلك لتتمكن من التخطيط لتعاون بعد المدى ضمن المجموعة الدولية. ودول العالم الى حد كبير في نفس موقف الصبي الألماني في القصة الخيالية وهو يهرول هنا وهناك لوضع إصبعه في الترعة كلما تسرب منها نقطة ماء. والتصادم الاقتصادي يتعدى التناقض الجلي في مستويات المعيشة بين الأقطار المتقدمة والأقل تقدماً. والغنى النسبي الذي تتمتع به الديموقراطيات الغربية مصدر ازعاج دائم للدول في الكتلة السوفياتية، والذي يظهره مطالب المواطنين في الكتلة السوفياتية لسلع استهلاكية اكثر وذات نوعية افضل.

ان اتساع دائرة المجمعات المحلية التي تؤثر الآن على الشؤون الخارجية هو أيضا

عامل لعدم الاستقرار. ان الحقبة التي كان القادة الوطنيون يشكلون فيها السياسة ضمن صفوة قليلة العدد نسبياً قد ولّت. فالمشرعون، ووسائل الاتصال بالجماهير، والمجموعات الشخصية التي تتعدى مصالحها الحدود القومية تتطلب أن يكون لها رأي في السياسة الخارجية. والنسب المئوية العالية المخصصة للتطوير العسكري من الموازنات العامة في معظم دول القوى العظمى الرئيسة جعلت افراد المواطنين أكثر إدراكاً واهتماماً بالاحداث الدولية أكثر مما كانوا عليه في السنوات قبل أن تصبح المنافسة راسخة بين الشرق والغرب. وساعدت هذه الضغوط الداخلية على تغيير التصورات السابقة التي كانت قد حظيت بالتصديق من خلال تكرارها. ولم تعد الدول الغربية قادرة عل اقناع مواطنيها بأن ظهور دولة شيوعية في أي مكان هو تهديد للأمن الكلي في جميع الدول الديموقراطية. وجهود الولايات المتحدة التي لا جدوى منها في تشكيل سياسية دول جنوب شرق آسيا من خلال تدخلها في فيتنام ساعدت على تغيير المواقف تجاه الاقطار ذات النظم السياسية المغايرة التي لا يبدو أنها تشكل تهديداً. وعلى نحو مماثل، فان مواطني أوروبا الشرقية لديهم رغبة أكيدة في تقبل ما يسميه قادتهم بـ «الانحلال الغربي» اذا كان هو الطريق إلى تحسين أسلوب حياتهم. ولا يتضمن هذا أن صانعي السياسة الحكوميين ملزمون الآن بالسعي في استفتاءات عامة حول القضايا الدولية. ولكنه يقدم بالتأكيد عنصراً ملطفاً للسياسة الخارجية المتسمة بالمغامرة غالباً.

والمنافسة بين الدول حالة دائمة عندما تكافح الدول بشدة لتوسيع رقعة نفوذها وتأمين الإمدادات. وستظل المنافسة قائمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لو كانت كلتاهما دولتين ديموقراطيتين، ولكن العلاقة بينهما ستمتاز عندها أيضاً بخطوات تعاون كبيرة وخوف قليل جداً من الحرب. والمقدرة الصناعية لكلتا الدولتين ومصادرهما الطبيعية الهائلة سيجعل منافسي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الأسواق الدولية تحت أفضل الظروف. والاندفاع الايديولوجي للشيوعية والرأسمالية لفلسفتهما الإقتصادية والسياسية المتعارضة هو الذي أدى الى الصراع الراهن بين القوتين العظميين وأفضل لعلاقاتهما هي أنها أكثر عداوة أو أقل عداوة، ولكنها ليست هادئة قط. ولا تنسب أي منهما النوايا السلمية الى الاخرى، والخوف المتبادل المتصاعد بسبب الأسلحة النووية قسمت الدول الصناعية الى معسكرين.

خاتمة

تهيمن على السياسة الدولية علاقات عدائية بين الولايات المتحدة والاتحاد

السوفياتي. وعلى أية حال، فان التفوق الساحق في الاسلحة النووية التي تمتلكها هاتان القوتان جعل من القوة العسكرية وسيلة مطلقة للتأثير على الدول الصناعية. فالدولتان تسعيان تجنب الأعباء الاقتصادية والسياسية لسياسة المجابهة، وتوليان اهتماماً متزايداً على مزايا التعاون. وانتقلت المواجهة بين القوتين العظميين من أوروبا الى المناطق الاقل تقدما في العالم حيث يشجع الاتحاد السوفياتي العناصر السياسية الاشتراكية ويساعدها أملا في الحصول على قوة سياسية، وتحافظ الولايات المتحدة على سياستها في محاولة منع انتشار النفوذ الشيوعي. فالمواجهة بين القوتين العظميين أصبحت بشكل أساسي «صراعاً بالوكالة» في المناطق التي توجد فيها فراغات قوة.

ولقد اصبح البعد الاقتصادي هاما بشكل متزايد وذلك نظراً لأن الاقطار التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية تسعى للوصول الى درجة من النشاط الاقتصادي الذي يوفر الامدادات لمواطنيها، وهو شرط جوهري للإستقرار السياسي. فلم تعد صياغة السياسة الخارجية ميداناً وحيداً لحفنة من متخذي القرارات. وجعل الاعتماد المتبادل بين الدول من السياسة الخارجية أمراً له اعتباره المحلي الهامّ، والإتصالات الحديثة منحت المواطن العادي إدراكاً متزايداً لمخاطر النشاط الدولي.

هوامش الفصل الأول

1. Fraser Harbutt, "American Challenge, Soviet Response, the Beginning of the Cold War, February-May, 1946," *Political Science Quarterly* 96 (4), Winter 1981–82: 623–39.
2. Robert E. Osgood, "The Revitalization of Containment," *Foreign Affairs* 60 (3), 1982: 465–502.
3. Raymond Aron, *The Imperial Republic*, trans. Frank Jellinek (Cambridge, Mass.: Winthrop Publishers, 1974), 90–91.
4. Quoted in Simon Serfaty, *The Elusive Enemy* (Boston: Little, Brown, 1972), 24.
5. Quoted in Aron, *The Imperial Republic*, 95.
6. Serfaty, *The Elusive Enemy*, 23.
7. Uri Ra'Anan, "Soviet Strategic Doctrine and the Soviet-American Global Contest," *Annals of the American Academy of Political and Social Science* 457 (Sept. 1981), 8–17.
8. George F. Kennan, *The Nuclear Delusion* (New York: Pantheon Books, 1982), 77.
9. James N. Rosenau and Ole R. Holsti, "U.S. Leadership in a Shrinking World: The Breakdown of Consensus and the Emergency of Conflicting Belief Systems," *World Politics* 35 (3), April 1983: 368–92.
10. Benjamin S. Lambeth, "Uncertainties for the Soviet Policy Planner," *International Security* 7 (3), Winter 1982–83: 139–66.
11. Quoted in Graham D. Vernon, ed., *Soviet Perceptions of War and Peace* (Washington, D.C.: National Defense University Press, 1981), 140.
12. John A. Hamilton, "To Link or Not to Link," *Foreign Policy* 44 (Fall 81): 127–44.
13. Kennan, *The Nuclear Delusion*, 150.
14. Edward A Olsen, "Asian Perceptions of the U.S.-Soviet Balance," *Asian Affairs* 8 (5), May-June 1981: 263–80.
15. Quoted by Christopher Wren, *New York Times*, 22 January 1984, sec. E, p. 2.
16. Frank Cibulka, "China and the World in the 1970s," *Polity* 14 (1), Fall 1981: 142–52. This article is a review of books published in the late 1970s dealing with the Sino-American-Japanese power relationship.
17. Joseph J. Sisco, "Middle East: Progress or Lost Opportunity," *Foreign Affairs* 61 (3), 1983:611–40.
18. Riordan Roett, "Democracy and Debt in South America; A Continent's Dilemma," *Foreign Affairs* 62 (3), 1983: 695–720.
19. Christopher Coker, "The Western Alliance and Africa, 1949–1981," *African Affairs* 324 (July 1982), 319–35.

20. John de St. Jorre, "Africa: Crisis of Confidence," *Foreign Affairs* 61 (3), 1983: 675–91.
21. See Henry Bienen, "Soviet Political Relations with Africa," *International Security* 6 (4), Spring 1982: 153–73; John Ravenhill and Donald Rothchild, "Reagan's African Policy; a New Unilateralism," *International Journal* 38 (1), Winter 1982–83: 107–27; and Jennifer Seymour Whitaker, "Africa Beset," *Foreign Affairs* 62 (3), 1983: 746–76. These three articles offer an insight into Soviet and American policy toward Africa and the political position of South Africa in the region.
22. Address to NATO meeting, Brussels, May 30, 1975, quoted by Craig R. Whitney, *New York Times*, May 31, 1975, p. 10.

الفصل الثاني

فهم السياسة الدولية

- مستويات التحليل
- شكوك في التحليل
- إدراك الحقيقة السياسية
- المخاطر في السياسة الدولية
- المصلحة الوطنية
- الفعاليات الداخلية
- طبيعة القوة
- الاعتماد المتبادل بين الأمم
- التعاون والصراع
- الدبلوماسية والحرب: أدوات السياسة الدولية
- المثالية والواقعية: إتجاهات السياسة الدولية



ان السياسة الدولية هي سياسة غير المتساوين. وما من منظمة دولية تمتلك القوة على إجبار الدول القوية في العالم على أن تقيم علاقاتها مع الدول الضعيفة حسب قواعد «اللعبة المنصفة». وعلى أية حال، فان الدول الضعيفة ليست تماماً تحت رحمة الدول القوية. وتتمثل القوة الرئيسة في السياسة الدولية في التنافس بين الدول القوية مما يعطي الدول الضعيفة فرصة لتأكيد اعتمادها على بعضها بعضاً، عن طريق إقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع الدول القوية أو المنظمات الإقليمية. وتحصل الدول على مصالحها من خلال الانحياز الى الدول القوية أو الائتلاف مع غيرها من الدول في الظروف المماثلة. فقد بلغت كوبا من القدرة على التأثير في سياسة نصف الكرة الغربي حداً يفوق قدرتها بكثير، لو لم تقم علاقات مع الاتحاد السوفياتي. وبالمثل، فان قدرة دول الأوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط) على التحكم بتدفق الكثير من مخزون النفط الخام العالي وأسعاره، أكسبها نفوذاً في الشؤون الدولية أكثر مما تستطيع أن تمتلكه بصورة فردية. وهذه الأمثلة توضح الكيفية التي تناضل بها الشعوب الضعيفة تعويضاً عن نقصها، في سعيها لملاحقة مصالحها في عالم تهيمن عليه قوى عظمى.

ويعتبر التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي أوضح سمة من سمات السياسة الدولية، ولكن هنالك كثيراً من العلاقات بين دول العالم لها تأثيرها على كل وجه من أوجه حياتنا. فجميع الدول الصناعية تعتمد على الصادرات والواردات من السلع المصنعة والمنتوجات الزراعية من أجل صالحها الاقتصادي، أما الدول / الأقل تطوراً فانها تواجه عبء زيادة قدرتها التصديرية، لعلها تستطيع الحصول على وسائل التحديث. وقد أدى الى زيادة قدرتها التصديرية، لعلها تستطيع الحصول على وسائل التحديث. وقد أدى هذا الى زيادة اعتماد الدول على بعضها. فلا تجد اليوم دولة واحدة مكتفية ذاتياً بالفعل. ان التباين الواسع في الموارد التي تستطيع الدول استخدامها، وهي تلاحق أهداف سياساتها الخارجية، والانشطة التي تمارسها القوى العظمى، لهي أبرز الملامح المميزة للنظام الدولي.

ان القوة والضعف مفهومان حيويان، كما أن القوة النسبية للدول تتغير بتغير الظروف. وما انحطاط نفوذ بريطانيا العظمى وقوتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وما الزيادة المثيرة في قوة ومكانة الدول المنتجة للنفط سوى أمثلة على التغيرات في ميزان القوى التي تطرأ مع مرور الزمن. وتدعو طبيعة القوة النسبية للدول الى بذل الجهد المستمر من أجل زيادة هذه القوة مخافة ان تؤدي اجراءات الدول الأخرى الى اضعافها النسبي.

ليس من الضروري أن يلتزم الانداد بمبدأ اللعبة المنصفة. فالتوازن في القدرات أو القوة أو التدريب كفيل بأن يجعل النصر حليف أحدهم ضد الآخر، اعتماداً على عامل الحظ أو الصدفة فحسب. فلجوء القوى الى مثل هذا المبدأ هو مسلك دال على الكمال، ولا يقدر عليه سوى القليل، اذا هو تجاوز فترة وجيزة، لا يخسر فيها القوى شيئاً ذا قيمة جوهرية مستديمة. وهم لم يبلغوا هذا الكمال عن طريق التزام قواعد اللعبة المنصفة، حتى أنه من غير المحتمل أن يقودهم مثل هذا الالتزام الى الاستمرار فيه. ان الدول الضعيفة لا تستطيع أن تركن بأي حال من الاحوال الى مبدأ اللعبة المنصفة، وحتى مع لجوئها الى اسلوب الخديعة والمواربة القذرة فانها بقيت في الدرك الاسفل بين الأمم على مر القرون. فأملها الوحيد هو اقتناص فرصة ذهبية عندما يكون الحكم قد أدار ظهره عن الساحة.

ألان برين، عن مجلة «بنتش» الصادرة في ٣ نيسان ١٩٧٤، الصفحات (٥٣٥ ــ ٥٣٦)

Alan Brien, Punch, 3 April, 1974, pp. 535-536

وتعكس قوة الدول على بسط نفوذها على الغير، ومتابعتها لمصالحها بأقل قدر ممكن من الصدام. أما المكونات الاساسية لقوة الدولة فتكمن في مواردها الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تستطيع حشدها في علاقاتها مع غيرها من الأمم، وثمة اختلاف واضح بين القوة التي تمتلكها وبين القوة التي يمكن استخدامها بالفعل في ظرف محدد. فبوسع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بما تمتلكانه من اسلحة نووية، تحطيم بعضها البعض أو تحطيم أية دولة أخرى، ولكن هذه الحقيقة لم تسمح للولايات المتحدة بالقضاء على النفوذ الشيوعي في أمريكا الوسطى، أو للسوفيات بوقف الاضطرابات العمالية في بولندا، فطبيعة الموقف تحدد نوع وحجم القوة التي يمكن استخدامها، فالمشكلات السياسية والاقتصادية لا تستجيب مباشرة للحلول العسكرية.

يمكن التعبير عن العلاقات بين الدول بأنها وسط متصل بين التعاون والصراع. والحرب هي اقصى ما يمكن أن يفضي اليه الصراع، والسلم ببسيط العبارة هو غياب الحرب، وبين النقيضين تتوافر أنواع عديدة من العلاقات التي تفتقر الى طمأنينة السلم غير أنها مفضلة على الحرب ونتائجها المجهولة. وخير مثال على تفادي الحرب المقترن بشدة المنافسة، في شتى مناطق العالم، هو العلاقات بين الشرق والغرب. وما الطبيعة المتغيرة للسياسة الدولية الا انعكاس للتنافس بين الدول من أجل زيادة قوتها وسلطانها.

ومع التسليم بالطبيعة النسبية لهذه القيم، فان المكاسب التي تحققها دولة ما، تكون عادة على حساب دولة أخرى. ومن هنا فان الصراع سمة متوارثة في السياسة الدولية.

تسعى الدول للارتقاء بمصالحها الذاتية الى أعلى درجة من درجات الكمال في الوقت الذي تبقي فيه على تنافسها، ضمن حدود طاقتها، لتخفيف درجة الصراع مع بقية الدول. ويشكل مجموع هذه الاهداف ما يطلق عليه «المصلحة القومية» للدولة. ويتوقف على تصور الدولة لأهمية مصالحها القومية المعنية حجم القوة التي ستنفقها للوصول الى أهدافها في ظرف معين. وبحكم قرب الولايات من امريكا الوسطى فان لها فيها حصصاً تجارية تفوق ما لها في افريقيا. وهذا يؤثر على قرارها بكيفية ممارستها لسياساتها.

قضية بقاء

خلافا للطبيعة التي توفر قوانين تحكم النمو العضوي، فاننا نفتقر الى خطة من أجل تطور منسق للعالم. بيد أن خلاص الجنس البشري يعتمد على انتاج خطة من هذا النوع دون ابطاء. وهذه ليست مسألة رسم برنامج اقتصادي عالمي، بل ايجاد نظام كوني لعناصر متكاملة يسهم كل واحد منها في الموارد الاقتصادية والثقافية والطبيعية فليس واجباً مراعاة الطبيعة التعددية للعالم فحسب، بل يجب المحافظة عليها مهما بلغت التكاليف.

كيف نستطيع أن نتحول من نمو فوضوي الى نمو عضوي؟ يعلمنا التاريخ وللأسف، أنه ليس باستطاعتنا الاعتماد كثيراً على حكمة الشعوب وأن الحاجة وحدها ــ كالأزمات الحاضرة والمستقبلية ــ كفيلة بفرض القانون.

مقتبس من مقال بعنوان «تصورات الانسان» في المجلة
الفرنسية «اكسبرس» المعاد طبعها في Atlas - World Press Review
في شباط ١٩٧٥، ص. (٣٣)

يكون أمام الدول عادة سلسلة من الخيارات، تختار من بينها في وضعها للسياسة. وتجد هذه الدول نفسها في الغالب بين خيارين: الأول واقعي في ظاهره، والثاني أقرب ما يكون الى القيم والمبادىء القومية. وهذه مسألة متنامية في السياسة الأميركية الخارجية سيما وأن النقاش يتركز غالباً حول مدى تقبل ما تقوم به الولايات المتحدة من مد يد

العون للدول التي تنتهك حقوق مواطنيها. سيفضل الواقعي أي اجراء من شأنه تعزيز مصلحة الولايات المتحدة، بينما سيعتبر المثالي دعم الدول المستبدة مرفوضاً من الوجهة الاخلاقية ومنافياً للقيم الأميركية الأساسية. وقد كان لهذه الاعتبارات بدءاً بفيتنام وانتهاء بالسلفادور أثرها في وقع القرار وفي الجدل الدائر في الأوساط المحلية حول سياسة الولايات المتحدة.

ومن الضروري أن ندرك الفرق بين مصالح الفرد ومصالح الدولة. فالمواطنون في كافة الدول يشتركون في الرغبة الاساسية في حياة متحررة من تهديد الحرب، وفيها من الطمأنينية ورغد العيش ما يتيح لهم فرصة الاستمتاع بالاسرة والاصدقاء ووقت الفراغ. ولكن نقل مثل هذه التطلعات البشرية الى الحلبة الدولية مباشرة كنموذج لأهداف قومية، ليس بالأمر الممكن. فالحياة السياسية للدولة ليست مجرد مركب لرغبات وقيم المواطنين فيها. فللدولة حياتها الخاصة بها، يكون فيها خير الفرد وسعادته مجرد هدف من الاهداف. ان المفاهيم التي نعرض لها في هذا الفصل مفاهيم مترابطة، وتقع في صميم فهم السياسة الدولية. فقد تسود في فترة معينة من الزمن احدى العوامل المؤثرة، ولكن العوامل جميعها تدخل في حسابات صانعي السياسات في أية دولة من الدول، وفهم مكونات العلاقات بين الدول يقدم اطاراً يستطاع من خلال تحليل أحداث سالفة الى جانب ما يتكشف من أحداث جديدة فوق الساحة الدولية.

مستويات التحليل

هنالك مستويان اساسيان من مستويات التحليل في السياسة الدولية. و يتضمن المستوى الأول المجتمع الدولي الخاص بكل دولة، وكيفية تأثير الاجراءات التي تقوم بها دولة ما على غيرها من الدول، أما المستوى الثاني فيركز على الدول بصورة فردية، وعلى العوامل الداخلية التي تلعب دوراً في تكوين سياساتها الخارجية. وقد أكد (جـ. دافير سنجر) أهمية تصورات الأفراد الذين يسهمون في عملية تكوين السياسة[١]. وقد تكون بعض الاعتبارات مهمة تقريباً في وقت ما، ومن شأن هذا أن يغذي الشكوك في تحليل العلاقات الدولية على المستويين العام والسلوك الفردي لكل دولة على حدة.

مستوى النظام الدولي

يتطلب تحليل السياسة الدولية فهم النظام السياسي الدولي وكيفية تأثير اجراءات دولة ما على غيرها من الدول. فجميع التفاعلات، بين الدول ذات التأثير على توزيع الموارد الاقتصادية والنفوذ السياسي والأمن القومي تقع في نطاق هذا النوع من مستويات التحليل وتتدرج تحت النظام الدولي أنظمة فرعية، وهي عبارة عن تجمعات اقليمية للدول التي تتفاعل بصورة متناسقة فيما بينها أكثر مما تتفاعل مع بقية أعضاء المجتمع الدولي.

إن علاقات تحول القوى السائدة بين الدول، ووجود نظام دولي دون أي سلطة عليا قادرة على فرض معايير السلوك الدولي وما على الدول من التزامات، من شأن هذا أن يخلق عالماً سياسياً متغيراً. وعلى أي حال، فان بعض القوى الدولية ما زالت تنعم بالاستقرار منذ فترات طويلة من الزمن. وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، اصبحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قادة التكتلات في دول أوروبا: فكل من حلفي الاطلسي ووارسو يرتكزان على ضمانات أمنية لمصلحة القوى العظمى. ولكن في الوقت الذي غدا فيه الحلفان للأمن المتبادل بين الشرق والغرب في الوضع الصحيح بفترة طويلة، نجد أن العلاقات بين الأعضاء الفرديين قد تغيرت بسبب الحاجة الى التكيف مع الحقائق الجديدة في النظام الدولي أو نظمه الفرعية.

ان التنافس بين القوى العظمى واضح في كل بقعة من بقاع العالم. الامر الذي يفتح الباب، بصورة فعلية، أمام الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للنفاذ الى كافة الانظمة الفرعية داخل النظام الدولي. فمبادرات الدول جميعها تتأثر بردة الفعل المحتملة من جانب أي من القوتين العظميين. فالدول تحدد أولوياتها الدولية انطلاقا من موقعها بين القوى المهيمنة ــ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

مستوى الدولة القومية

يتطلب تحليل أعمال دولة من الدول إدراك المكونات الأساسية لعلاقاتها مع غيرها على صعيد النظام الدولي أو على مستوى الأنظمة الفرعية، والعمل على استمرارية الدولة في وضع من الأمن المتزايد والمكانة الرفيعة بين غيرها من الدول هو الاهتمام القومي الأول، ولم تتردد الدول في طلب التضحيات من مواطنيها تحقيقاً لهذا المطلب(٢). ان اولئك الذين ضحوا بارواحهم في فيتنام لم يفعلوا ذلك نتيجة خوف مباشر من امكانية السيطرة الشيوعية على جنوب شرق آسيا، بل تلبية لسياسة قومية تنطلق من التصميم على

مواجهة تحديد فعلي وملموس للأمن القومي. اذ يمكن كسب تأييد محلي بواسطة مناشدات عاطفية توازن بين السياسة الخارجية والحاح المصلحة متمثلة في مقاومة «الشيوعية الملحدة». فالحرب تخاض باسم تأمين السلام للأجيال القادمة، والسواد الأعظم من الناس يموتون تخليداً لانظمة سياسية قد تكون أقل حساسية من تلك التي يقاومون من أجلها. والدولة كممثل سياسي، هي مفهوم يتوجب استيعابه تماماً اذا اريد من وراء السياسة الدولية أن تكون أكثر من مجرد استعراض لاحداث ماضية، وان اسلوب تشكيل السياسة الخارجية ومصادر التأثير المحلي لهما تأثير عميق على طبيعة السياسة وجدوى تنفيذها. فعملية صنع القرار داخل الدولة ما هو إلا انعكاس لقيم نظامها السياسي. فما من وجه من أوجه الحياة القومية تكون فيه المخاطر أكبر والمجازفات المحتملة أعظم مما هو في الحلبة الدولية.

شكوك في التحليل

يصعب التنبؤ بصورة قاطعة عن الكيفية التي تستجيب فيها دولة من الدول لموقف معين، وفي أحسن الأحوال ينظر الى هذا الأمر من زاوية الاحتمالات. فالاحكام القائمة على الاحتمالات تصلح في مجال فيه أولويات ومتغيرات من النوع الذي يصعب تحديده وقياسه، فارسال قوات اميركية الى غرينادا في تشرين الثاني من عام ١٩٨٣ لم يكن متوقعاً من جانب كوبا، والتي كانت تبذل محاولاتها بترسيخ وجودها في الدولة الجزيرة. وعلى كل حال، فقد كان هذا الاجراء منسجماً مع المواقف الامريكية من النفوذ اليساري المتزايد في امريكا الوسطى، والمفاجأة في الأمر أن ادارة ريغان أولت هذه القضية أهمية كافية بارسال قوات لحماية المصالح الامريكية والرعايا الاميركيين في الجزيرة المتناهية الصغر. فالاولويات التي تضعها الدول من أجل توجيه علاقاتها مع غيرها من الدول هي عرضة للتغيير من حيث حجمها وأهميتها النسبية، ومن هنا فانه سيكون من السهل النظر الى التجربة الغرينادية كسابقة ستشعر ادارة ريغان بانها ملزمة باتباعها. ودائما ما تكون عملية ترتيب الاولويات مصدر جدل محلي، ومن الصعب، بصورة خاصة، تقدير الأهمية النسبية المعطاة لشتى الأولويات في الدول ذات الأنظمة الاجتماعية والثقافات السياسية المختلفة.

وتتأثر ردة الفعل التي تصدر عن دورة ما ازاء الحدث الدولي، ايضاً، بقدراتها على الاستجابة العاجلة ــ وتصورها للنتيجة المحتملة، والاستجابات المتحملة من جانب

دولة اخرى، وعلى متغيرات قد تصدق على وضع معين. وقد اقترح جيمس س. روزنو بأنه من الاهمية بمكان ترتيب المتغيرات حسب أهميتها في ظرف معين، بدلا من الاعتماد على نظريات قديمة ويذهب الى الاعتقاد بأن من بين الوسائل، «لاجبار النفس على التفريق بين المتغيرات تكون بالانصراف الى ممارسة تحليل المتغيرات تحليلا عقلياً في ظروف فعلية» (٣). ويورد روزنو مثلا على ذلك غزو خليج الخنازير الذي تم بتوجيه من الولايات المتحدة في عام ١٩٦١، طارحاً هذا السؤال: الى أي مدى كان هذا السلوك الطارىء من فعل ما تميز به جون ف. كينيدي من سمات مفرطة في الحساسية (يريد هنا أن يذكر، ولاغراض التسهيل، واحدا من العاملين الذين اتخذوا قرار الغزو»؟ فهل كان نشأته الشابة والتزاماته بالعمل، وولائه للحزب الديموقراطي وثقته بنفسه ونصره في الانتخابات — وما عدا ذلك من قائمة لا نهاية لها — هل كانت هذه العوامل متفقة مع الغزو، وان صح ذلك، فالى أي حد؟ (٤). ويلقي هذا المثال ضوءاً ساطعاً على تعقيد العلاقة بين المتغيرات والأولويات المعينة، وينبغي أن يكون أثره في الحد من التحليلات المبسطة للاحداث الدولية — وتشجيع صانعي القرار على التفكير بلغة «من المحتمل» بدلا من لغة «من المؤكد».

ولا يعني الشك الملازم للسياسة الدولية أن تتعامل الدول مع احتمالات قائمة على أفعال وردود افعال ماضية (٥). ان السياسة الدولية لا تقوم الا على احتمالات قائمة على ردود الفعل الماضية الى جانب الافعال الحاضرة ايضاً. وقد كان احد الانماط لردود الفعل السوفياتية القوية ازاء التحرر في دول الكتلة الشرقية سببا في توقع الاجراءات الصارمة التي اتخذتها بولندا ضد حركة التضامن العمالية في عام ١٩٨٢. ومعرفة مثل هذه العوامل تمكن صانعي قرار السياسة الخارجية من تحليل الاحداث والتنبؤ بردود فعل الدول الاخرى ازاء اوضاع مخصوصة بدقة معقولة. وهذا يصدق بصورة خاصة على العلاقات بين دول العالم الاكثر استقراراً. والفرضية الضمنية في الحكم على اولويات الدول الاخرى تكمن في ان هذه الدول ستتصرف على ضوء العقل، والعقلانية هنا تعني ان تختار الدول السبل المناسبة لتحقيق اهداف سياستها الخارجية (٦). وقد ادى بنا عجزنا عن ترجمة الارادة والتصورات القومية الى علاقات رياضية ثابتة الى التعامل مع السياسة الدولية انطلاقا من التأكيد على التفكير والتحليل المتأملين بدلا من الالتصاق الجامد بأنماط ثابتة من السلوك.

ادراك الحقيقة السياسية

تعني الادراكات نظرة الفرد الى البيئة التي يعيش فيها. وتتم معرفة تصورات الآخرين من خلال ما يصدر عنهم من كلمات وافعال(٧). ولما كان الواقع مفتونا زائفا فإن الفرد يلجأ الى فهم تفسيره للاحداث من خلال تصوارته الذاتية. فالتصور، بطبيعته هو عملية شخصية. فليس هنالك بن جواب على السؤال: من هو المصيب حقا في هذا الامر؟(٨) يعود تعقيد العلاقات بين الدول الى الفروق بين تراث كل منها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتي بدورها تنعكس على تصورات الواقع السياسي. والواقع فانها مسؤولية العمل الدبلوماسي في تقريب وجهات النظر وتسوية الخلافات الناشئة عن هذه الخلفيات المتغايرة.

ويعود السبب في إذكاء الصراع بين الدول الى اختلاف التصورات او الادراكات إزاء الاحداث. ففي عام ١٩٥٦ رأى الاتحاد السوفياتي في قضية التحرر من المجر تهديداً مباشراً لسيادته في اوروبا الشرقية وبالتالي تهديداً للامن السوفياتي. ورأت الدول الغربية، من الناحية الاخرى في هذا التحرر، بعثاً للقيم الديموقراطية، ورأت في التدخل السوفياتي تعدياً لا مبرر له على شؤون المجر الداخلية. وبالمثل، فقد حرك الاتحاد السوفياتي قواته المسلحة الى داخل افغانستان المتاخمة له في عام ١٩٧٩ استجابة لما اعتبره عملاً قمعياً صارخاً، الامر الذي كان سبباً في قرار الرئيس كارتر بمقاطعة الالعاب الاولمبية عام ١٩٨٠، والذي تلته مقاطعة بعض الدول الاخرى المنحازة الى الكتلة الغربية. هذه الاختلافات في التصورات تقع في صميم كثير من المشكلات الدولية، وكان لها اثرها في جعل العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اكثر صعوبة. وقد فسرت محاولات الولايات المتحدة للتأثير في الاحداث السياسية في امريكا الوسطى خلال الفترة الاولى من ادارة الرئيس ريغان بأنها ضرورية للامن القومي. بيد أن العديد من الدول، ومن بينها بعض الحليفات كفرنسا، استنكرت هذه المحاولات على اعتبار انها تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة اخرى. وغالباً ما تظهر نوايا الدول بهيئة تخفي وراءها دوافعها الحقيقية. فقد جانب الكثيرون الصواب بتفسيرهم شغب هتلر بالحرب في الثلاثينات على انه محاولة وطنية لها ما يبررها، تستهدف التعويض عن خسائره في الحرب العالمية الاولى واستعادة هيبة المانيا. ولم يتسنى فهم طبيعة سياسات هتلر العدوانية التوسعية الا في وقت متأخر جداً، بحيث لم يكن ممكناً الحيلولة دون وقوع الحرب العالمية الثانية، ويتركز التحليل الادراكي الحسي في العادة على الاعمال التي تمارسها دولة اخرى

والجهود المبذولة لتفسير سلوكها. وعلى كل حال، فإن فهمنا للطريقة التي تفسر بها الحكومات الاخرى افعالنا واقوالنا في الساحة الدولية، لا يقل اهمية(٩).

يعود السبب في تفاقم التوتر في العلاقات الاميركية السوفياتية الى سوء فهمهما لتصورات ونوايا بعضهما بعضاً (١٠)، وقد قدمت احدى البحوث العلمية الخاصة بالتحليل الادراكي الحسي دراسة متعمقة في التفرد النفسي لتصوارت الدول في استجابتها للاحداث الدولية. وتخلص الدراسة التي اجراها كل من اول هولسكي وروبرت نورث وريتشارد برودي، تخلص الى انه في «الوضع البسيط يمكن للمرء ان يتنبأ باستجابات الدولة العملية للميزات البيئية بشكل دقيق نسبياً دون الاستعانة بآراء صانعي القرار فيها. وكلما ازداد التفاعل شدة بين الفرقاء، زادت اهمية اضافة معلومات ادارِكية حسية الى التحليل(١١)».

المخاطر في السياسة الدولية

خير تفسير للقضايا الخطيرة المتعلقة بالسياسة الدولية هو انها مجموعة من الاولويات التي يمكن ترتيبها حسب الرغبة. ومن غير الممكن تعريف هذه الاولويات بصورة دقيقة، بأنها مجرد اصطلاحات نسبية في سياق العلاقات بين الدول. بيد أنها تطرح اسسا يتم من خلالها اختبار سياسة الدولة وتصرفاتها.

المحافظة على الذاتية القومية والامن

اولى قضايا السياسة الدولية الحرجة هي الهدف المزدوج المتمثل في حفظ الذات والامن القومي. وهما اصطلاحان مختلفان في معناهما ولكنهما متصلان اتصالا وثيقاً بالنسبة للعلاقات الدولية. فكل دولة تسعى الى ضمان بقائها ككيان مستقل، حرة في ادراة شؤونها. اما الرغبة في حفظ الذات فيمكن ان تتخذ شكلين: يمكن ان تعني استمرارية كيان قوي، او يمكن ان تشير الى ديمومة نظام سياسي. فقد اخفق الحزب النازي في محاولته الاستمرار بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن الحكومة الالمانية بذاتها بقيت واستمرت على الرغم من انقسامها الى جزئين ـ شرقي وغربي. وهذا المثال الالماني هو ايضا مثال على تغير الحدود القومية. لقد قبلت الحكومتان في كل من المانيا الشرقية والغربية تجزئة الدولة، فلربما كان البديل هو التحكم المستمر بالمانيا المهزومة من جانب الحلفاء الظافرين.

وأما اصطلاح الأمن، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحفظ الذات فانه يحمل عادة دلالة اخرى هي التحرر من العدوان المسلح. فقد تفضي الحرب الى تغيير الحدود، أو الى نوع مختلف من التسويات بين الحكومات، أو ربما تستلزم الوجود المتصل للدولة المهزومة. وبينما يشكل الأمن الاهتمام الاساسي للدول كافة، الا أن الدول التي تشعر بأنها مهددة توليه أهمية أكبر من الدول التي ليس لديها سبب في توقع العدوان. وقد جُرّت الدول الداخلة في كتلة شمال الاطلسي وحلف وارسو الى المواجهة بين القوى الكبرى — الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وقلما تغيب قضية حفظ الذات عن بال الجماهير في هذه الدول. وبالمقارنة، فان شعب البرازيل ليس لديه من سبب في توقع عدوان خارجي، وهو أكثر اهتماما بالاقتصاد المحلي واستقرار الحكم.

الاكتفاء الاقتصادي

أما القضية الحرجة الثانية في السياسة الدولية فهي الاكتفاء الاقتصادي، والتي تمثل ابعاداً مختلفة بالنسبة للعديد من الدول. ويعني الاكتفاء الاقتصادي في الدول المتطورة كالولايات المتحدة، حفظ أو تحسن مستوى المعيشة الحالي. أما في الدول الأقل تطورا كالهند مثلا، فقد يعني تجنب المجاعات العامة، وفي كلتا الحالتين فإن أوفى درجة للرخاء المنشود فهي الدرجة التي تمكن النظام السياسي من الصمود. فحالات نقص الطعام أو معدلات البطالة العالية التي يمكن ان تصبر عليها الدول الأقل تطوراً، كفيلة بأن تؤدي الى انهيار الحكم في بعض دول الغرب الديمقراطية. والبقاء الاقتصادي قيمة نسبية وهنالك نقطة اذا ما تجاوزها عدم الاكتفاء الاقتصادي، فانه سيهدد وجود الأمة ككيان سياسي مستقل قابل للنمو.

الهيبة الدولية

والهيبة الدولية هي القضية الثالثة في السياسة الدولية، وتعني الهيبة الاحترام الذي يمنحه المجتمع الدولي لدولة من الدول. وقد ترتكز على تصورات للقوة، أو المنافسة، أو على السمعة في احترام الاتفاقات الدولية. وربما احتلت الهيبة أولى الأولويات في الدول الجديدة أو الأقل تقدما والتي تفتقر الى القوة الاقتصادية أو العسكرية الكامنة لضمان احترام المجتمع الدولي لها. فالحكومات التي كانت تخضع للاستعمار في افريقيا وآسيا، وهي الأشد حرصا على كسب احترام الدول الأخرى، والمعاملة المتكافئة في المحافل

الدولية، هذه الحكومات تنفق في الغالب مبالغ غير متناسبة، فيما يظهر، على تشييد، قصور الرئاسة وغيرها من رموز السلطة. وبالنسبة لجميع الدول، القوية منها والضعيفة على حد سواء، ترتبط الهيبة باحترام الالتزامات والعهود.

القـــوة

والقوة هي القضية الرابعة الخطيرة في العلاقات بين الدول، وتتضح القوة من خلال الحيوية الاقتصادية، أو النفوذ السياسي أو القوة العسكرية. وبما أن القوة قيمة نسبية فان الدول تجري تقييما على وضع قوتها الذاتية بمقارنته مع الوضع في الحكومات الاخرى. وتمتلك الدولة القوية سيطرة أكبر على مصائرها من الدول الأقل قوة، وذلك بسبب امتلاكها للوسائل اللازمة لتنفيذ سياسات ناجعة. وتستخدم القوة لتوسيع أهداف السياسة الدولية الأخرى فهي ذات أهمية في تأكيد الحفاظ على الذات والأمن، وفي زيادة الهيبة الدولية، وتحقق الكفاية الاقتصادية.

لقد كانت المفاهيم التقليدية في السياسات الدولية تنظر الى القوة على أنها الغاية النهائية في العلاقات الدولية، وذلك لأنها مكّنت الحكومات من التحكم فيما تقوم به الدول الأخرى من أعمال. وقد سادت هذه النظرة في مستهل القرن العشرين عندما أخذت القوى الكبرى الأوروبية تسعى الى توسيع أنظمتها الاستعمارية. وقد اتسمت الفترة منه نهاية الحرب العالمية الثانية بالصدام بين الشرق والغرب مع وجود الأخطار التي تطرحها امكانية حدوث مواجهة عسكرية بينهما. وتعترف كل من الكتلتين الكبيرتين بالحدود الدائمة لأوروبا، مما كان سببا في تحويل العداء الى مناطق اخرى. وقد تركزت المنافسة من أجل زيادة السيطرة على الدول الأخرى في مناطق العالم الأقل تطورا. وتضم مناطق الشرق الأوسط وافريقيا وآسيا ومعظم الدول التي كانت خاضعة للاستعمار وتبقى هذه أرضا خصبة للاستغلال السياسي خلال سعيها لزيادة حجم قوتها الذاتية وكفايتها الاقتصادية. ولذلك تواصل الحكومات جهودها من أجل زيادة نفوذها رغم أن مثل هذه الجهود قد تؤدي الى صدام بين القوتين العظميين. وكما هو الحال بالنسبة للقضايا الخطيرة الأخرى في السياسة الدولية، فان القوة هي قيمة نسبية، وان الدول التي لا تزيد من قوتها ستصبح أضعف بالمقارنة مع الدول الناجحة في هذا المجال وقد دفعت المعجزات الاقتصادية في كل من المانيا الغربية واليابان الى دفع هاتين الدولتين الى طليعة القوى العالمية، مع انحطاط نسبي، في المقابل، في قوة بعض الدول مثل بريطانيا العظمى وفرنسا.

اجمالي المنتوج القومي والفردي مؤشران هامان بالنسبة للتطور القومي والاقليمي وبالنسبة للقوة الاقتصادية. ويرتكز هذا الاجمالي على القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات المنتجة خلال العام. واجمالي المنتوج الفردي هو معدل قيمة السلع والخدمات المنتجة لكل شخص في عام ١٩٨٠ بلغ اجمالي المنتوج أعلى نسبة له في الولايات حيث بلغ ٢٫٦ تريليون دولارا.

وكان اجمالي المنتوج الفردي في الولايات المتحدة حتى عام ١٩٧٤ هو الأعلى في العالم حين تجاوزته كل من سويسرا والسويد. وفي عام ١٩٨٠ كان أعلى اجمالي للانتاج القومي الفردي في ثلاث من دول الخليج الفارسي الصغيرة التي تستمد دخلها، على وجه الحصر تقريبا، من صادرات النفط: الامارات العربية (٣٠ الف دولار)، وقطر (٢٦ ألف دولار)، والكويت (٢٣ ألف دولار).

المصدر: مصور البنك الدولي لعام ١٩٨١

مجاميع الناتج القومي الاقليمي «ببلايين الدولارات»

امريكا الشمالية ٢٨٢٥ د	اوروبا الغربية ٣٤٢٨ د	اوروبا الشرقية بما فيه الاتحاد السوفياتي ١٦٩٦ د
الولايات المتحدة ٢٥٨٢ د	ألمانيا الغربية ٢٦٨ د	الاتحاد السوفايتي ١٢١٢ د
افريقيا ٣٦٣ د	أعالي البحار ١٧٢ د	
نيجيريا ٨٦ د	استراليا ١٤٢ د	

الدخل الفردي لعام ١٩٨٠ (١).

سويسرا	١٦٤٤٠
لوكسمبورج	١٤٥١٠
جهورية المانيا الاتحادية	١٣٥٩٠
السويد	١٣٥٢٠
الدنمارك	١٢٩٥٠
النرويج	١٢٦٥٠
بلجيكا	١٢١٨٠
فرنسا	١١٧٣٠
الاراضي المنخفضة	١١٤٧٠
الولايات المتحدة	١١٣٦٠

(١) باستثناء الأقطار النامية المصدرة للنفط

آسيا «بما فيه اليابان» ٢١٣٤ د

أمريكا اللاتينية ٦٦٢ د

اليابان ١١٥٣ د

— البرازيل ٢٤٣ د

مجموع العالم ١١٢٨٠ د

د.٥١/ف.٨٠

الســـلام

ويمكـن اعـتـبـار الـسـلام آخـر الـقـضايا الخطيرة في السياسة الدولية بالنسبة لدعاة الانسانية. ولكن الدول ترغب بالسلام فقط في حال ضمان الأمن، والحفاظ على التراث، والاكتفاء الاقـتـصـادي، والـقـوة والهـيـبـة، الى حد مقبول. هذا التفاني اللامكتمل لهدف الـسـلام الـنـهـائـي كـان سـبـبـاً في اعاقة تحقيقه لفترات طويلة. وفي الوقت الذي ينوّه فيه الـزعـمـاء الـوطـنـيـون وبـصـورة روتينية الى السلام كهدف ملحّ، فان هنالك تحذير ضمني بـضـرورة تحـقـيـق أهداف السياسة الدولية الأخرى وبقدر مقبول كشروط مسبق للسلام اذ تـؤثـر الـدول الـقـتـال على الـتـخلي عـن هذه الاهداف التي تمثل جوهر ما يشار اليه عادة بـالمـصـحـلـة الـقـومية. وهذا المفهوم غامض من حيث أنه يتبدل مع الزمن (وبصورة كبيرة بـالـنـسـبـة الى مـا يمكن بلوغه)، كما أنه عرضة لتفسيرات مختلفة. ولكن هنالك نقطة لا يستسلم بعدها أي من القوى أو الضعيف للضغط الخارجي دون مقاومة حقيقية.

المصلحة الوطنية

تـرسـم الـدول خـط سـيـرهـا في الـقـضـايا الدولية وفقاً لأولوياتها، والتي تعكس أهـداف الـسـيـاسـة الدولية الحيوية: الأمن، وحفظ الذات، والكفاية الاقتصادية، والهيبة، والـقـوة. وفي أي وقـت مـن الأوقات تؤكد سياسة الدولة الخارجية على واحد أو أكثر من هـذه الاهـداف على حـسـاب الاهـداف الأخرى. وتـنـبـع الحاجة الى وضع أولويات من محدوديـة المـوارد لدى الدول كافة، وحتى القوية منها. فالأمن هو الاعتبار الأكثر الحاحاً في الحكومات ذات المصالح السياسية والاقتصادية الواسعة القادرة على تعريضها للصراع مع غيرهـا مـن الحـكـومـات. فـالـنـشـاطـات الـسـيـاسـية والاقتصادية والعسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على الصعيد العالمي تفرض على كلتا الدولتين أن تضع الأمـن، في كافة مظاهره، على رأس الأولويات. أما الدول ذات المصالح الأكثر محدودية كسويسرا والسويد فقد نجحت في رسم خط دبلوماسي أتاح لها متابعة مصالحها الذاتية مع أدنى حد ممكن من المصادمات مع الدول الأخرى.

قـد تـفـرض ندرة الموارد الاقتصادية على الدول اعادة ترتيب أولوياتها. فقد ضحت بـريـطـانـيـا الـعـظـمـى بكثير من هيبتها ونفوذها الدوليين من أجل التركيز على مشكلاتها الاقتصادية المحلية ببعد الحرب العالمية الثانية. وفي نفس الفترة قام الجنرال ديغول بتحويل

موارد اقتصادية فعلية الى تطوير الاسلحة النووية في محاولة للعودة بفرنسا الى المرتبة الأولى بين الامم. فليس ثمة دولة واحدة تمتلك موارد كافية لتحقيق الحد الأقصى من أهداف السياسية الدولية، فجميع الدول ترتب أولوياتها بحيث تكون قرارات السياسة الخارجية لديها مبنية على تقدير واقعي لتأثير الاجراءات على الصعيدين المحلي والخارجي. هذه القيم والأولويات هي مكونات المصلحة الوطنية، وهي تعكس أهداف السياسة الدولية الخطيرة في الوقت الذي لا بد من أخذ القضايا الداخلية المحلية بعين الاعتبار. ورغم أن التعبير عن المصلحة الوطنية يكون عادة بصيغة المفرد، إلا أنها تشتمل على نطاق واسع من الاهداف الطويلة والقصيرة الأمد. (١٢) ويتضمن مفهوم المصلحة الوطنية امكانية وجود سياسات خارجية متماسكة تمثل الاهتمامات القومية المترابطة. ويجادل (كارل جـ. فريدريك) بأن «السياسة الخارجية المتكاملة هي حالة ندارة وهامشية... ونحن لسنا هنا بصدد الحديث عن السياسة الخارجية بل عن السياسات الخارجية». (١٣)

إن فهم البيئة العالمية الدائمة التغيير تؤدي وبصورة حتمية الى اعادة ترتيب اولويات السياسة الخارجية القومية، واعادة تعريف المصلحة الوطنية. فقد دخلت الولايات المتحدة عام ١٩٨٤ في لبنان بأسطول حربي كجزء من قوة حفظ السلام، وبمستشارين عسكريين في أمريكا الوسطى مُحاوِلة مساعدة السلفادور الصديق لمقاومة ما اعتبر أنه عصيان مسلح بايحاء شيوعي. وفي الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة تدعم سقوط النظام الشيوعي المعادي في نيكاراغوا. وقد عكست هذه النشاطات التصور بأن المصلحة الوطنية الامريكية كانت في خطر نتيجة مجابهة سوريا المدعومة من روسيا في لبنان، وعدم السماح للنفوذ الكوبي بنشر الشيوعية في امريكا الوسطى. هذا التفسير لمصالح الأمن الامريكية لم يكن مقبولا باجماع الجمهور أو الكونغرس، الا أنه يوضح غموض الكثير من التحديات في العلاقات الدولية.

تعتمد الدولة في جريها وراء مصالحها الوطنية على المصادر المتاحة لارغام أو اقناع الدول الاخرى على التعاون في مناطق تتواجد فيها مصالح الجميع. وبما أن النجاح في توسيع مصلحة الدولة يعتمد على ما لديها من قوة، فان هذا سيتبع وجوب تعريف مثل هذه المصالح من حيث القدرة على التأثير في الاحداث على المدى القصير، ومن حيث تحقيق الاهداف طويلة المدى. هذه العلاقة بين القدرة وتعريف المصالح تدفع الدول الأقوى الى التدخل على المستوى العالمي لتحدد المجال السياسي للدول الاضعف.

وتدخل الولايات المتحدة الامريكية في فيتنام هو مثل تقليدي على المزج بين المصلحة الوطنية طويلة الأمد وبين الاهداف قصيرة المدى. (١٤) فجميع الرؤساء

الامريكيين، منذ عهد هاري ترومان، التزموا بمبدأ احتواء الشيوعية ومد يد العون الى الدول ذات الارادة في محاربة العدوان الشيوعي الوافد. كان هذا هو السبب المنطقي للتورط الامريكي في فيتنام: وهو موقف منسجم مع هدف احتواء الشيوعية طويل المدى. ولكن النشاط الشيوعي في فيتنام (سواء من قبل الفيتكونغ الاهليين أو من الفيتناميين الشماليين هذا لا يهم كثيراً) كان ينبغي أن يقاس بقدرة الولايات المتحدة على درأ هذا الخطر الشيوعي بتعلق منسجم مع قيمة الهدف الطويل الأمد. وفي المقابل، فقد اعتبرت حماية النظام في جنوب فيتنام على أنها هدف جدير بالاهتمام في حد ذاته، لا يستطاع تجاهله بدعوى أولوية المصلحة الوطنية وقد كان سهلا ايجاد مسوغات لذلك. وقيل بأن مصداقية الولايات المتحدة في خطر اذا ما أخفقت في عمل شيء ما. واذا ما تدخلت تدخلا كاملا، فانها ستخسر هذه المصداقية عند سحب قواتها. كما طرح تعليل قائم على الافتراض بأن الخسارة في فيتنام ستؤدي الى خسران الهند الصينية كلها، وبالتالي تعريض جنوب شرق آسيا الى الخطر ويطلق على هذا النوع من سلسلة ردود الفعل اسم «نظرية الدومينو».

ان الدروس المستفادة من تورط الولايات المتحدة في جنوب فيتنام واضحة (١٥) ويجب ان لا يقع خلط بين الاهداف قصيرة الامد أو أن يستعاض عنها بمصالح طويلة الأمد. ولا بد من أن ينال قرار السياسة الخارجية قبول المواطنين في الداخل من حيث ثمنه ــ الاخلاقي، والاقتصادي والانساني ــ إن الفجوة الهائلة بين الفائدة المحتملة والثمن المذهل للأمة من جراء التدخل في فيتنام جعلت المبادرة ضارة، بصرف النظر عن النتيجة، ومن الممتع حقاً أن نتأمل في أثر أكثر النتائج الممكنة ايجابية ــ هزيمة الفيتكونغ وحلفائهم الفيتناميين الشماليين، واستقرار جنوب فيتنام كحكومة مستقلة. وعلى جميع الاحتمالات فان مثل هذه النتيجة النهائية كان من الممكن ان تؤدي الى هدنة على نمط الهدنة الكورية مع حدود محروسة بكثافة، والولايات المتحدة تقوم بدفع كلفة صيانة النظام، مع ولاء مرتاب للمعايير الديمقراطية. ولا تتأثر العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بخيبة الولايات المتحدة في حماية حكومة فيتنام الجنوبية لو نجحت الجهود في تحقيق ذلك. هذا التقدير القائم على الكلفة المنفعية لأي وضع هو عنصر أساسي في صنع القرار في السعي وراء المصلحة القومية. ونظرة الى الوراء فان الحرب الفيتنامية تشكل نموذجاً للحرب الخاطئة في المكان الخاطىء فالخسارة المأساوية في الارواح في ذلك الصراع، والآثار النفسية الباقية من جراء الانشقاق حول مسألة الحرب لم تغير من تصورات الولايات المتحدة الطويلة المدى لمصلحتها الأمنية، وينظر الى المواجهة مع الاتحاد

السوفياتي على أنها صراع عالمي وقد عبر عنها هنري كيسنجر بصورة مباشرة حين قال: «اذا بقينا أقوياء بدرجة كافية لمنع فرض السيطرة الشيوعية فانني اعتقد بحتمية حدوث تحولات في المجتمعات الشيوعية» (١٦) تتركز وجهة النظر السوفياتية بصدد مصالحها الأمنية على ما تحس به من خطر ناشيء عن الولايات المتحدة. وقد عبر عنه نكيتا خروتشوف أحسن تعبير بقوله: «سنواريكم تحت التراب» في العبارة التي قصد بها بيان النصر الحتمي للشيوعية. ان المعارضة ازاء القوى الكبرى المنافسة هي في صميم المصالح القومية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

هنالك سبل مختلفة يمكن لأي دولة أن تختارها سعيا وراء هذه المصلحة والاختيارات التي تقوم بها كل منها هي انعكاس لطريقة تفسيرها للمفهوم فأحد الاخطار الرئيسة ضد السلام هو خطر سوء التقدير المؤدي الى التفسير الخاطيء للأحداث الدولية. (١٧) في النظرة الضيقة لمقاومة الولايات المتحدة للشيوعية، يمكن النظر الى التهديد المباشر لأرض الولايات المتحدة فحسب على أنه تهديد للمصحلة القومية، ولكن التفسير الأوسع سيدخل ضمن دائرة المصالح الامريكية اوروبا الغربية واليابان. فما زالت امريكا الوسطى والجنوبية تعتبران ضمن دائرة النفوذ الامريكي منذ اعلان مبدأ مونرو. لقد شغلت الولايات المتحدة نفسها في مختلف النشاطات في دول تتراوح بين تشيلي والسلفادور، من أجل تأمين حكومات صديقة لها.(١٨) فتحديد المصلحة القومية لا يفرض خطاً محدداً من العمل ولا درجة من الالتزام في السعي وراء هذه المصحلة.

ولكل دولة مستوياتها الخاصة من الحد الأدنى للكفاية الاقتصادية المقبولة وحماية أو تحسين هذا المستوى هو جزء لا يتجزأ من المصلحة الوطنية كاستخدام الدول العربية للنفط كسلاح دبلوماسي في صراعها مع اسرائيل كان سبباً في اجبار العديد من الدول على إعادة تقييمها لأولويات سياستها الخارجية، واذا لم يكن بد من قيام الدول بالاختيار الصعب بين المصالح التي دفعت بها الى الالتزامات السابقة وبين المصالح التي يهددها الابتزاز الاقتصادي فان ما يملي القرارات هو أهمية الحرمان الاقتصادي النسبي في ظرف معين، فقد رأت دول عديدة معروفة بصداقتها لاسرائيل، ونتيجة للمقاطعة العربية للنفط، أن مصالحها الوطنية تقتضي الحصول على النفط بدل من مجرد مواصلة تأييد سياسي لا تنال منه ثواباً. وقدرة دول الأوبك على الاحتفاظ باسعار عالية نسبياً للنفط عززت العنصر الاقتصادي الأساسي لمصالحها الوطنية، كما زودتها بسلاح اقتصادي يمكن استخدامه في حفظ أمنها واستقرارها.

في تعريف المصلحة الوطنية لا بد من الأخذ بالحسبان هيمنة البيئة الدولية. فثراء

الدول التي تتمتع اليوم بأمن ورفاهية نسبيين يمكن استمرارهما فقط في حالة قدرة الظروف السياسية الدولية على خلق جو يشجع النمو الاقتصادي والتسوية السلمية للنزاعات. ولقد أظهرت دول الأوبك تيقظاً شديداً لهذا الأمر عندما قامت باستغلال ثرواتها النفطية الجديدة في الدول الأوروبية التي دفعت أثمان باهظة في شراء النفط، الأمر الذي خفف من الاضطراب الاقتصادي، ومنع انهياراً اقتصادياً كان سيحيق بمنتجي النفط ومستهلكيه على حد سواء.

الفعاليات الداخلية

انه لمن غير الممكن فهم العلاقات القائمة بين الدول دون معرفة العوامل الداخلية المحركة. ولا بد من النظر في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأي دولة من أجل اجراء تقييم كلي لاجمال قيامها بردة فعل باسلوب معين ازاء مجموعة من الاحداث الدولية المعينة. وعلينا أن نلاحظ أيضاً أن نفس العوامل التي يجب النظر بها هي أيضاً من صلب العوامل الداخلية للدول الأخرى.

القوميـــــة

يرتبط الافراد بالدولة بطرق شتى. وقد تكون الايديولوجية قوة رابطة الى حد كبير، وقد تقوم على تجانس ديني أو اعتبارات جغرافية أو أي مزيج من العوامل التي تشجع نشوء مشاعر الاعتماد المتبادل بين الفرد والدولة.(١٩) وبصرف النظر عن شكل اللاصق الذي يشد المواطنين بعضهم لبعض، الا أن الدول جميعاً تشجع نمو المشاعر القومية. وتستنزف القومية «ايماناً» بفضائلنا نحن ورذائل معارضينا توقعاً للحصول على مكاسب (ان لم تكن حالية فيمكن أن تكون على المدى الطويل)، الى جانب الامتزاج مع شيء قوي، وفرصة سانحة لتصعيد العداء ضد الآخرين.(٢٠) وتحاول جميع الدول، بشكل واع أو غير ذلك، تعزيز وحدة مجتمعاتها بوسائل تعلّي من شأن ثنائية «نحن وهم» السائدة في هذه الأيام. فرموز القومية الأناشيد والأعلام وتقديس أبطال الماضي تؤكد دائماً للمواطنين بأنهم أعضاء في مجتمع قومي لهم الحق الأول في حياتهم وولائهم. ويتيح هذا للحكومات، التأييد الشعبي العام لمبادراتها التي تتعلق بالسياسة الخارجية، ولكن هذا لا يعني غياب حوار حول السياسة المحلية العامة والتي يتوجب على الدولة اتباعها وتوقع

المواطنون أن توفر حكوماتهم الحماية المناسبة لهم من أي تهديد خارجي، ويكون هذا التوقع نابع في العادة من اطار حفظ الأمن والاستقرار. (٢١)

وتبرز الحاجة الى فكرة القومية، بصورة خاصة، في الجهود التي تبذلها دول العالم الثالث من أجل التحديث. وفي مثل هذه الدول ذات التاريخ الطويل من الاستقلال السياسي، كدول أمريكا اللاتينية، عملت التقاليد القومية الراسخة كمادة لاصقة موحّدة أعطت الحكومات التأييد المحلي الدولي لمتابعة برامج أعدت لتشجيع التطور الاقتصادي.

وتمثل الدول التي حققت الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية أثر القومية في السياسة الخارجية. وقد أظهر قادة الحكم في الدول التي استقلت من السيطرة الاستعمارية تصميمهم على مقاومة أي ضغوط من جانب الدول الأخرى من شأنها أن تعكس آثار العهد الاستعماري، الأمر الذي أدى الى عدم انحيازهم للدول الكبرى، كما خلق هذا الوضع معضلة بالنسبة للتطور الاقتصادي وذلك لأن هذه الحكومات تنشد مساعدة، اقتصادية دون التضحية باستقلالها السياسي الجديد. وبسبب المشاعر القومية فان الصلة بين السياسة الداخلية والخارجية في دول العالم الثالث قوية للغاية. (٢٢)

التأييد السياسي والمعارضة

ان التقليد الأمريكي القائل «توقفت السياسة عند حافة الماء»، كان تقليداً مقبولا كفل التأييد لمعظم القرارات السياسية للرؤساء الامريكيين. وقد احدثت التجربة الثنائية هدفاً لهذا التقليد حتى أنه خضع للنقد المحلي في السياسة الخارجية. ولكن القيود المفروضة على معارضة الكونغرس حول الاجراءات الرئاسية ما زالت تشكل عاملا حاسماً في اعطاء حرية أكبر في الشؤون الدولية منها في الشؤون الداخلية. وقد حاول ثيودور سورنسون، كبير معاوني الرئاسة في ادارة الرئيس كينيدي الى القول بأن المعارضة القومية المرتكزة على وقائع الحالة الموضوعية من شأنها تعزيز قرار السياسة الخارجية. وهو يفرق بين هذا النوع من النقاش للسياسة الخارجية وبين المواجهات القائمة على أساس من التشجيع المحض (٢٣).

طبيعة القوة

يعتمد السعي وراء القوة على الموارد المتاحة من أجل تنفيذ سياسة الدولة. وتعني

القوة في العلاقات الدولية، القدرة على التحكم والتأثير في تصرفات الدول الأخرى. وهذا يستلزم أكثر من مجرد حصر أو قياس القدرة العسكرية أو الاقتصادية للدولة. والعنصر الرئيسي في رفع هذه القدرة الى حدها الأقصى هو «نوعية الدبلوماسية». (٢٤) فالدبلوماسية هي التي تترجم الموارد القومية الى قوة قومية.

والقوة ايضاً هي من عمل تصورات الدول الأخرى. (٢٥) والهزيمة الكاملة للولايات المتحدة بفيتنام أثرت في قوة امريكا بمقدار اعتبار الدول الأخرى لضعف القوة الامريكية وبعبارة مطلقة، فقد كسب الجيش الأمريكي كادراً كبيراً من القوات المدرّبة على المعارك، وأعطى فرصة لاستعمال احدث اسلحته في ظروف قتالية. وكان الجانب السلبي للتجربة الامريكية أن الدول الأخرى اعطيت مبرراً للشك في قرار الولايات المتحدة ورغبتها في التدخل فيما يمكن اعتباره ظروف أكثر ملائمة.

ويمكن أن تمارس القوة كذلك من خلال محاولات، كارتياد الفضاء مثلا، حيث يمكن العائق المراد قهره هو تحدي الطبيعة، بكل ما فيه من تعقيد، بدلا من تحدي سياسة دولة أخرى. وتشمل القوة في السياسات الدولية الموارد الاقتصادية والسياسية والعسكرية للدولة، بعض المواقف تكون القوة المحتملة ذات فائدة ايضاً في التعامل مع الحكومات الاخرى. فاليابان مثلا تملك من التكنولوجيا والموارد المالية ما يمكنها من ان تصبح قوة عسكرية من الطراز الاول. ولكن الشعور المضاد للتوجه العسكري النابع من هزيمتها في الحرب العالمية الثانية ما زال قوياً الى درجة كافية لمنع بناء قدرة عسكرية منسجمة مع مصالح اليابان الاقتصادية العالمية؛ وعلى الرغم من ذلك، فانه لا بد للدول الأخرى من أن تأخذ قوة اليابان الواضحة في هذا الشأن بعين الاعتبار.

المقدرة أو القوة السياسية هي قدرة الدولة على استخدام جميع عناصر القوة أفضل استخدام ممكن لمصلحتها. وعناصر القوة القومية متداخلة فالدول التي تشكل قوى اقتصادية تشكل أيضاً، في العادة قوة عسكرية. ويستثنى من ذلك سويسرا بصورة بارزة، وذلك بسبب افتقارها الى وسائل كافية لقذف قوتها العسكرية خارج حدودها بالرغم من أنها تشكل مركزاً مالياً دولياً. ولعل التقليد السويسري بعدم الدخول في المواجهات الدولية هو الذي أوجد الثقة بهذه الدولة كمكان آمن للودائع المالية. ولما كانت الدول تسعى للسيطرة أو التأثير في الاحداث في المناطق التي تتركز فيها مصالحها وأهدافها، فان المصالح الاقتصادية الاجنبية تتركز عادة في مناطق النفوذ السياسي.

القوة مسألة نسبية وليست مطلقة. وربما تحول بعض الظروف دون ممارسة القوى

القصوى، أو قد تملي حجم ونوع القوة التي يمكن استخدامها. فالولايات المتحدة لم تختر استعمال الاسلحة الذرية في فيتنام بالرغم من قدرتها على الحسم. فالخوف من الصين أو من ردة الفعل السوفياتية اضافة الى حتمية معاداة الرأي العالمي والمحلي، دفعت صانعي السياسة الى حصر المجهود الحربي في اسلحة تقليدية. ان اللجوء الى القوة هو في الحقيقة اقرار بالفشل الدبلوماسي. وتجاهد جميع الدول من أجل بلوغ اهدافها من خلال وسائل سياسية أو اقتصادية مع الاحتفاظ بالقوة العسكرية كأداة كامنة فقط يمكن استعمالها عند الضرورة القصوى. ولا يقتضي السعي وراء القوة وجود بيئة دولية ترى في القوة غاية مصلحتها القومية. إن معظم الدول منهمكة بمشاكل داخلية، وتحتفظ بتواجد سياسي دولي من أجل تحاشي التدخل في أماكن خارج حدودها بدلا من النظر الى قوتها الداخلية الخاصة. وهناك فرق شاسع بين حاجات ودرجة قوة الدول المختلفة. وتنسجم القوة التي تنشدها الدولة عادة مع ما تشعر بأنه ضروري لتعزيز مصالحها القومية. و يتعرض استقرار النظام الدولي للتهديد عندما تصبح القوة ذاتها هي المصحلة القومية المهيمنة بدلا من أن تكون وسيلة الى غاية. فالجهود التي بذلها كل من ليبيا وكوبا للتأثير عسكرياً في الاحداث الجارية بعيداً عن خارج حدودهما انما تزعزع الاستقرار في السعي لخلق عالم يسوده السلام. ان هدف المنظمات الدولية كالأمم المتحدة مثلا أن تبعد الصراع من أجل القوة والسعي وراء المصالح القومية وتخضعه الى نطاق النزاع السلمي.

الاعتماد المتبادل بين الدول

الاعتماد المتبادل بين الدول مفهوم نسبي. فقدرة الدول على التأثير في غيرها تتفاوت. فقد يظهر للوهلة الاولى، إن الدول الاقوى نفوذاً لها القدرة على رسم خطوط سياستها الخارجية مع قليل من الاعتماد على اجراءات غيرها من الدول. وعلى كل حال، فان الاعتماد المتبادل يقضي عادة الى وجود دول تمتلك نفس القوة تقريباً ولها أعظم تأثير على بعضها البعض. وقد أكدت معظم الدراسات الاجتماعية صدق هذه الفرضية.(٢٦) ونستنتج من هذا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يمتلكان القدرة على التأثير في بعضهما البعض أكثر من غيرهما من الدول. ونجد أن لدى الدول الأقل نفوذاً والتي يحكمها قادة ثوريون القدرة على التأثير على الدول الأكثر نفوذاً عن طريق القيام بممارسات صممت من أجل تغيير النظام الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي القائم. ومعمر القذافي في ليبيا هو نموذج للقائد الذي أدت رغبته في التغيير في ميزان

القوى الراهن في الشرق الأوسط الى تمويل الارهابيين وتقديم العون للحركات الثورية في افريقيا. ومثل هذه الجمهود الرامية الى الاطاحة بالحكومات القائمة لها القدرة على التأثير في القوى الكبرى.

وهنالك كثرة في العالم تنظر الى قضية الاعتماد المتبادل عادة من الزاوية الاقتصادية فقط. والاعتماد الاقتصادي بين الدول في تزايد مستمر. وينعكس هذا، بالنسبة للدول المتطورة، في الحاجة الى استيراد مواد خام لاستعمالها في العمليات الانتاجية. وتتراوح درجة الاعتماد هذه بين اعتماد اليابان الكامل تقريباً على مصادر الامدادات الاجنبية لاغراض الطاقة وبين اعتماد الولايات المتحدة الأقل على النفط المستورد. ان استنزاف الموارد المحلية من المواد الخام لدليل أكيد على أن الواردات سيكون لها دور متزايد في الأهمية مستقبلا وتأثير حظر النفط من جانب الأوبك في عام ١٩٧٣ هو دليل على الكيفية التي يمكن بها أن يؤثر قطع الامداد عن العالم الصناعي. وتحتاج الدول الأقل تطوراً، والتي تكافح من أجل تطوير قدرتها الصناعية لتوسيع قاعدتهما الاقتصادية الى تقنية واستثمارات رؤوس أموال الدول المتطورة. ومن هنا فان المسرح يبدو مهيئاً لتعاون مستمر بين الدول المتطورة والدول الأقل تطورا.

وتلاحظ ظاهرة الاعتماد المتزايد بين الدول المتقدمة ذاتها، سيما وأن التنافس الاقتصادي في الاسواق العالمية يشجع كل دولة على أن تركز جهودها الانتاجية على السلع التي تستطيع تصنيعها محليا. ومن الأمثلة على التخصص الذي يبني جسور الاعتماد المتبادل فيما بين الدول الصناعية: واردات اليابان من الآليات والمواد الكيماوية الأمريكية. وقد أدى الركود الاقتصادي في أوائل الثمانينات الى بذل الجهود من أجل حماية الصناعة المحلية وتقليل الاعتماد على الواردات. ولكن مثل هذه الاجراءات خاسرة اقتصادياً على المدى الطويل، ويمكن النظر اليها كجهود آنية للتخفيف من أثر الضغوطات المحلية. فاتفاقيات عام ١٩٨٢ التي توصلت اليها الولايات المتحدة مع اليابان للحد من واردات السيارات الى الولايات المتحدة كانتا خطوات مرحلية اتخذت من أجل اعطاء صناعة السيارات الأمريكية فرصة التكيف مع واقع الطلب على السيارات الصغيرة.

تميز الركود الاقتصادي الذي شهدته الدول الغربية في الفترة ما بين (١٩٧٤ — ١٩٧٥) بعدم قدرة الدول المعنية على التوصل الى اتفاقات تعود بفوائد طويلة المدى على الجميع. وكان هذا واضحاً بشكل خاص في المفاوضات حول معدلات التبادل في النظام النقدي. وكان العنصر المفقود هو الرغبة في منح حرية العمل من أجل ايجاد صيغة لوضع قيمة للعملات بصورة مباشرة، داخل الكتلة الاقتصادية الغربية. ويزيد التذبذب في

اسعار العملة من التنافس لأن الدول تسعى الى حماية اسواق صادراتها من خلال الاحتفاظ بأسعار تقديرية منخفضة نسبياً. وهذا يجعل صادراتها المحتملة أكثر جذباً للدول المستودرة. وقد أدى اعتماد الدول المتزايد على بعضها البعض الى تكاثر المنظمات الدولية (العديد منها تحت رعاية الأمم المتحدة) والتجمعات الاقليمية لبناء تعاون قائم على غايات اقتصادية وعلمية واجتماعية بالاضافة الى السعي وراء سلام عالمي. كما ان المستوى التجاري المتزايد بين الدول يزيد من تكلفة النزاعات.

التعاون والصراع

تُعنى السياسة الدولية بالدولة المستقلة ذات السيادة والتي تتنافس مع جاراتها طمعا في زيادة حصصها النسبية من انتاج العالم الاقتصادي وتحسين مكانتها كدولة قوية مهابة الجانب. ويشبه هذا التنافس المحلي الهادف الى تحسين وضع فئات مختلفة ازاء غيرها من الفئات. وفي السياسة الدولية والقومية كلتيهما، يتم تكوين انماط من التعاون تعمل على استمرارية التعاون ضمن حدود سلمية. لقد لوحظ ان عدم وجود سلطة عليا في الحلبة الدولية لا يتفق وقدرة الحكومات القومية على البت في النزاعات الداخلية وعلى فرض قرار الحكم فيها. وعملية التوازن بين التعاون والنزاع في السياسة الدولية هي ايضا موضع شك اكبر بكثير وذلك بسبب غياب القيم المشتركة التي تضم المجتمع المحلي في رباط واحد.

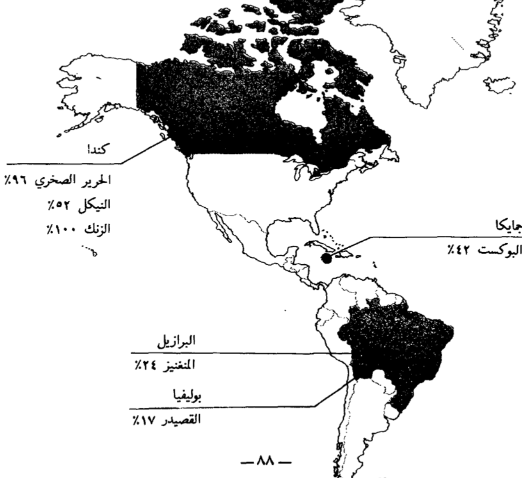
تعكس درجة تفاعل الدول مع غيرها من الدول مصالحها الاقتصادية والسياسية الى حد كبير وتعني السياسة الخارجية لدولة صغيرة مثل الاكوادور بالحفاظ على مكانتها ازاء جيرانها في امريكا الجنوبية والابقاء على عرى الصداقة مع العملاق في الشمال - الولايات المتحدة. اما مصالح السياسة الخارجية للدول الكبرى فتأخذ امتداداً ابعد بكثير. فقد تمتد هذه المصالح الى مستوى الاقليم او نصف المعمورة او العالم بأسره، اذا ما تعلق الامر بالقوى العظمى. ان النزاع امر اعتيادي بين الدول، ولكنه يأخذ شكل تنافس سلمي اكثر من عداء مكشوف. فبريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا الغربية تنافس الولايات المتحدة على اسواق الصادرات من التكنولوجيا المتطورة. كما تنافس اليابان بصادراتها من السيارات والاجهزة الالكترونية في الاسواق العالمية، ويتميز هذا التنافس في غالب الاحيان بالاتهام بممارسات منحرفة وصفقات مغبونة ولكن اللجوء الى القوة ليس خيارا قانونياً. وتشجع أنماط التعاون بين الدول التوقع بأن يكون النزاع محصورا في مجالات محدودة

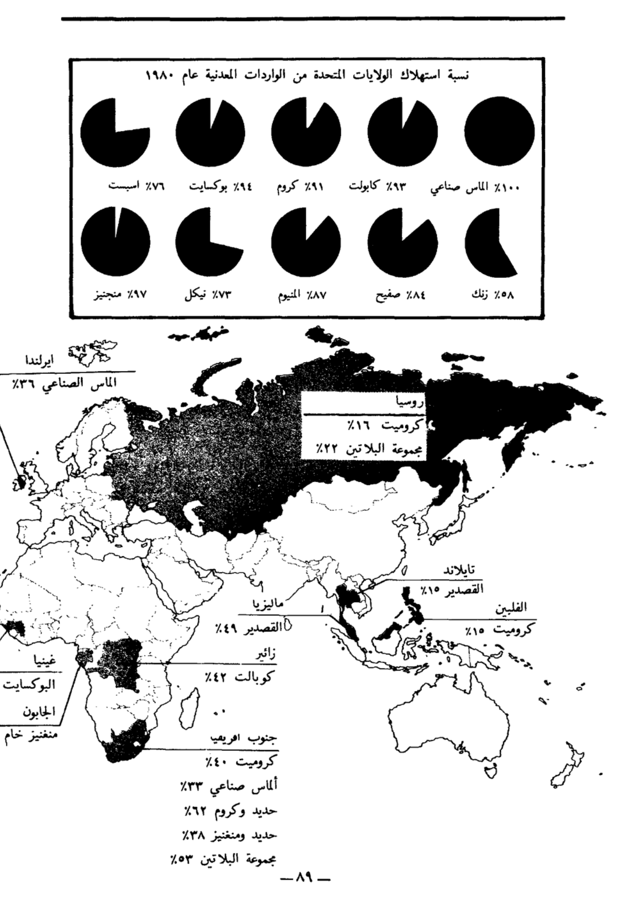
مصادر واردات الولايات المتحدة المعدنية اللاوقودية لعام ١٩٨٠

تضطر معظم الدول الصناعية الى استيراد بعض المواد المعدنية اللاوقودية بالرغم من تغطية المصالح المحلية لجزء كبير من المواد المعدنية المستعملة في الولايات المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة تعتمد على مصادر خارجية لتلبي بعض أو كل احتياجاتها لما يزيد عن ٢٠ من بين ٨٠ مادة معدنية استراتيجية هامة من ضمن مخزونات الدفاع القومي. وتعتمد أوروبا الغربية على الواردات أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية. وتعتمد اليابان بصورة كاملة تقريباً على مصادر المواد المعدنية الأجنبية وأما الاتحاد السوفياتي، فهو على النقيض من ذلك، مكتفي نسبياً من الموارد المعدنية.

تظهر الخارطة مصادر عشر من المواد المعدنية اللاوقودية التي غطت الواردات منها أكثر من ٥٠٪ من استهلاك الولايات المتحدة عام ١٩٨٠ والنسب المئوية المبينة على الخارجة هي الحصة الرئيسة للدول المموّنة للكمية المستوردة من كل مادة من أعوام ١٩٧٦ — ١٩٧٩.

المرجع: مكتب المناجم الأمريكي ملخصات السلع المعدنية لعام ١٩٨١، ومعلومات مكتبية أخرى.




نسبة استهلاك الولايات المتحدة من الواردات المعدنية عام ١٩٨٠
١٠٠٪ الماس صناعي
٩٣٪ كابولت
٩١٪ كروم
٩٤٪ بوكسايت
٧٦٪ اسبست
٥٨٪ زنك
٨٤٪ صفيح
٨٧٪ المنيوم
٧٣٪ نيكل
٩٧٪ منجنيز
ايرلندا
الماس الصناعي ٣٦٪
روسيا
كروميت ١٦٪
مجموعة البلاتين ٢٢٪
تايلاند
القصدير ١٥٪
الفلبين
كروميت ١٥٪
ماليزيا
القصدير ٤٩٪
زائير
كوبالت ٤٢٪
غينيا
البوكسايت
الجابون
منغنيز خام
جنوب افريقيا
كروميت ٤٠٪
ألماس صناعي ٣٣٪
حديد وكروم ٦٢٪
حديد ومنغنيز ٣٨٪
مجموعة البلاتين ٥٣٪

من مصالح الدولة، وأنه بالرغم من عدم وجود حكم نهائي في السياسة الدولية فأن النزاعات سيتم تسويتها بالطرق السلمية.

اهداف ثابتة، وهنالك علامات مباشرة بين قوة التزام سابق وبين تصميم جديد على بلوغ نتيجة منشودة. واذا ما انفقت دولة مواردها او فقدت هيبتها ـ من أجل تحقيق هدف من اهداف سياستها الخارجية، وأعلن قادتها تأيدهم الصريح لتلك السياسة، فان التراجع يكون صعباً فمن السهل بالنسبة للافراد القول لقد تغيرت الظروف، لذا سأتبع منهجاً آخر ولكن الدول لا تتمتع بنفس الحرية من العمل، لان الهيبة الدولية مرتبطة اوثق الارتباط مع الحفاظ على الالتزامات وبالمثل، فان صانعي القرارات في الدولة لا يغيرون نهجهم بسهولة خوفا من احتمال الحاق ضرر بسمعتهم. وفي عام ١٩٨٣ واجه الرئيس ريغان معضلة الابقاء على المارينز في لبنان كجزء من قوة حفظ السلام متعددة الجنسيات بعد هجوم احد الارهابين الذي ادى الى مقتل ٢٤١ شخصاً. ولم تظهر اية طريقة لضمان عدم وقوع المزيد من الخسائر. وقد اقترح بعض الصحفين على الولايات المتحدة ان تعلن النصر وتنسحب (قدمت اقتراحات مماثلة اثناء الحرب في فيتنام)، ولكنه كان على ريغان ان يفكر في أثر الانسحاب على الدول التي شجعت على الانضمام الى قوة حفظ السلام، اضافة الى فقدان ماء الوجه الدبلوماسي في المنطقة للولايات المتحدة فيها مصالح حيوية، يضاف الى ذلك الاخذ بالاعتبار ما يمكن ان يتركه الانسحاب من اثر مدمر على حكومة جميّل. وبالرغم من التردد في تغير الاتجاه، الا ان الولايات المتحدة سحبت قواتها في وقت مبكر من عام ١٩٨٤، وذلك لان عبث الجهد اصبح واضحا حتى لاشد المراقبين تفاؤلاً.

وفي الوقت الذي تتراوح فيه العلاقات بين الدول بين النقضين: التعاون والنزاع، فانها نادرا ما تصل الى نقطة تقطع فيها الاتصال الدبلوماسي. وحتى الدول التي ليس لها علاقات دبلوماسية رسمية، كالولايات المتحدة وكوبا فانها تواصل اجراء الاتصالات الضرورية من خلال المساعي الحميدة لدولة اخرى. ويعتمد حجم هذه الاتصالات على درجة العداء بين الدول في وقت معين. وتتميز العلاقات بين الحلفاء بتعاون روتيني، ولكن هذا لا يمنع حدوث نوع معين من النزاع اذا ما اختلفت مصالحهم في بعض المجالات. لقد عارض حلفاؤنا الاوروبيون تدخل الولايات المتحدة في فيتنام، ومع ذلك فقد طمس الخلاف بسبب العلاقات الودية القائمة. اما دعم الولايات المتحدة المشروط لاسرائيل في النزاعات الدبلوماسية والعسكرية مع الجارات العربيات في منطقة الشرق الاوسط، فانه يأخذ طابع التوازن بفضل المنهج الاكثر اتزانا والذي تنتهجه الدول

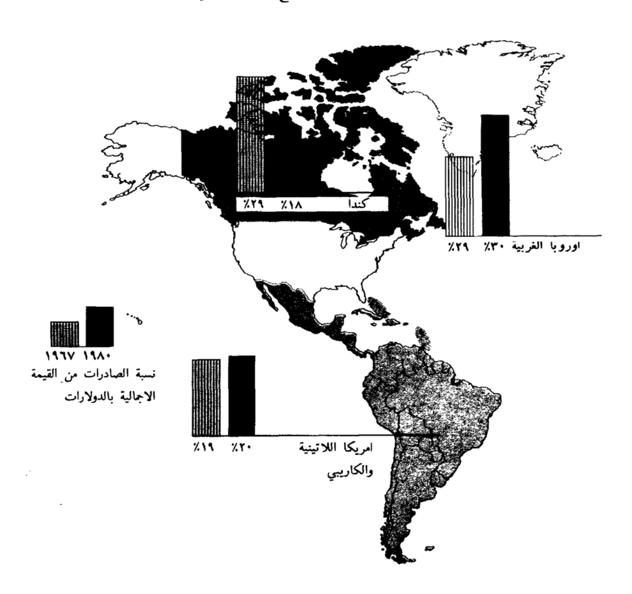
الاوروبية الغربية التي غالبا ما تميل باتجاه العرب. وبالنسبة لفرنسا فهي تقدم مساعدات من الاسلحة ولا يمكن النظر الى النزاع والتعاون على انهما بالضبط وجهان متقابلان لعملة واحدة، وذلك لان العلاقات بين اية دولتين تكون عادة مزيجا من الاثنين في غياب الحرب.

ان ما يشجع انماط التعاون المعاصر هو الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، وعدم قدرة الدول جميعها، باستثناء بعضها فقط، على القيام باجراء عسكري من جانب واحد. ومكاسب التعاون واضحة: وهي ان باستطاعة الدول ان تحشد مواردها في محاولات منها لحل مشكلات متبادلة كنقص الغذاء وعدم كفاية الطاقة. وما يقلل وقائع واخطار النزاع هو استخدام قنوات الاتصال المتوافرة التي قد تساعد على تخفيف ما يطرأ من توترات. ويشكل حلف شمال الاطلسي الاوروبي كتلة اقتصادية تتمثل في السوق الاوروبية المشتركة والتي تضم معظم حلفاء حلف الاطلسي ان لم يكن جميعهم، في تحالف اقتصادي واحد. قد ادت المواصلات والاتصالات الحديثة الى تزايد فرص الاتصال بين المواطنين العاديين وتُوج هذا الاتصال بمنظمات تربوية وعلمية وثقافية تتجاوز الحدود القومية وتفرض انماطاً من التعاون، بالاضافة الى المصالح القومية الناجمة عن التعاون الدولي فان هذه الاتصالات الخاصة بين الدول تكون بمثابة رديف هام للدبلوماسية الرسمية.

الدبلوماسية والحرب: أدوات السياسة الدولية

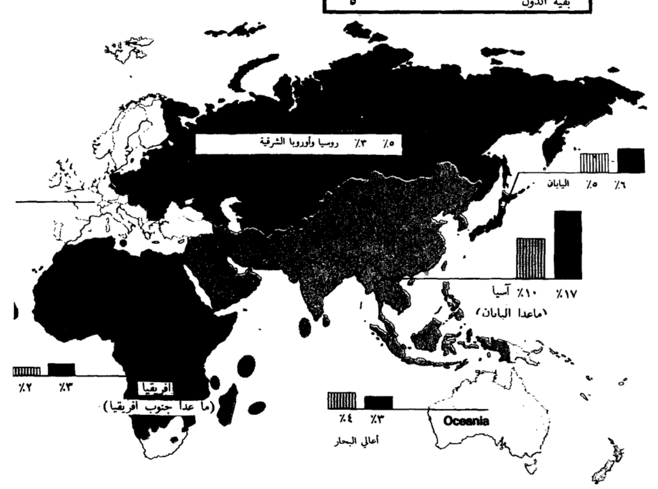
تتجه السياسة الخارجية نحو تحقيق أهداف سياسية دولية معينة. وقد تختلف الوسائل المختارة لتنفيذ هذه الاهداف. ولكن السياسةً الخارجية لها أهداف طويلة المدى في مسايرة قضايا السياسة الدولية الخطيرة. وقد تتعارض القرارات قصيرة الأمد، أو حتى الطويلة الأمد منها، مع القيم الراسخة للدولة. لقد درجت الولايات المتحدة على دعم أنظمة مناهضة للديمقراطية من أمثال اسبانيا فرانكو عبر فترات طويلة من الزمن، ومن هنا فقد ترتب على هدف الأمن الطويل الأمد إزاء الاتحاد السوفاياتي، جعل القوات العسكرية في اسبانيا أكثر أهمية من الأيديولوجية. وبنفس الكمية، انهالت الأسلحة والمتشاورون الروس على سوريا في أعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، بالرغم من موقف سوريا المناهض للشيوعية ومن الانصاف القول إنه في واقع السياسة الدولية فان صديق عدوي هو عدوي، وعدو عدوي هو صديقي.

الولايات المتحدة هي ثاني اكبر دولة مصدرة للسلع المصنوعة في العالم، حيث كان يضاف ما يقارب ١٨٪ من مجموع الصادرات العالمية في عام ١٩٨٠. وشغلت صادراتها من الآليات من نفس العام حوالي ثلث صادراتها من الصناعات. كما سجلت اعلى نسبة في تصدير السيارات والباصات والناقلات. وتعتبر المانيا الغربية اكبر دولة مصدرة للسلع المصنوعة اذ تبلغ صادرتها ما نسبة ٢١٪ تقريبا. من مجموع صادرات العالم. ومعظم صادراتها من السلع يذهب الى اعضاء اخرين من اعضاء المجموعة الاقتصادية الاوروبية وفي الوقت الذي اصبحت فيه كندا واليابان والمملكة المتحدة اكبر الدول الاسيوية النامية مجتمعة هي الان اسرع الاسواق نموا في الوقت الحاضر.



صادرات الولايات المتحدة من السلع المصنعة عام ١٩٨٠ ببلايين الدولارات	
المجموع	١٤٤
اوروبا الغربية	٤٢
المملكة المتحدة	٩
المانيا الغربية	٧
امريكا اللاتينية والكاريبي	٢٨
كندا	٢٦
آسيا (ماعدا اليابان)	٢٥
اليابان	٩
افريقيا (ماعدا جنوب افريقيا)	٤
اعالي البحار	٤
روسيا واروبا الشرقية	٤
بقية الدول	٥

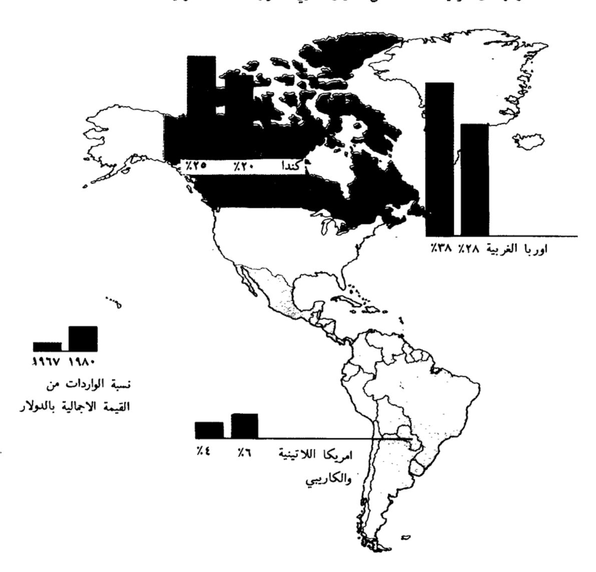
المصدر: دائرة التجارة الامريكية اضواء على تجارة الولايات المتحدة من الصادرات والواردات، FT-٩٩ (كانون الاول ١٩٨٠، EM-٤٥/٤٥٥ تجارة الولايات المتحدة من الصادرات المحلية).



على الرغم من بقاء اوروبا الغربية الممّون الرئيسي للولايات المتحدة من الواردات المصنوعة، فقد ارتفع نصيب الدول الآسيوية النامية منذ عام ١٩٦٧. وكانت أعلى نسبة من الواردات المصنوعة في العامين ١٩٦٧ و ١٩٨٠ متجهة نحو السيارات والباصات والناقلات وقد تفوقت اليابان على كل من اوروبا الغربية وكندا في صادراتها الى الولايات المتحدة من السيارات وفي عام ١٩٨٠ بلغت مبيعات اليابان من السيارات داخل السوق الأمريكية ١٫٩ مليون سيارة.

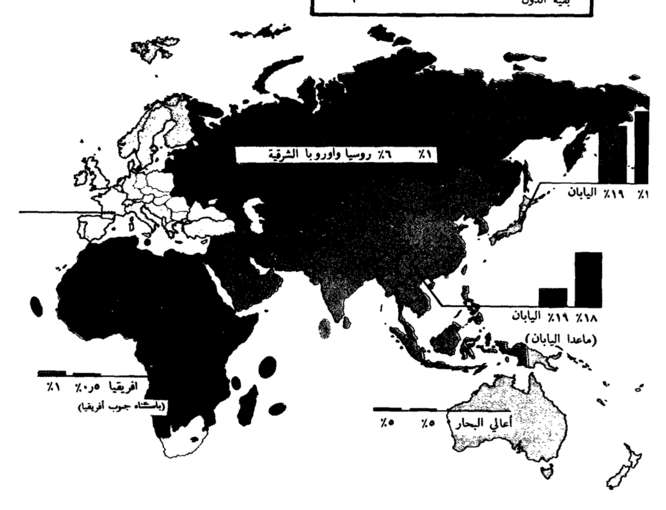
المرجع: دائرة التجارة الامريكية اضواء على تجارة الولايات المتحدة من الصادرات والواردات، FT ٩٩٠ (كانون الأول ١٩٦٨، كانون الأول ١٩٨٠). IM ١٥٠/ ١٥٥.

الواردات العامة للولايات المتحدة.



واردات الولايات المتحدة من السلع المصنعة ١٩٨٠ ببلايين الدولارات

المجموع	١٢٥
اوروبا الغربية	٣٥
اليابان	٣٠
كندا	٢٥
آسيا (باستثناء اليابان)	٢٣
امريكا اللاتينية والكاريبي	٨
افريقيا (باستثناء جنوب افريقيا)	١
روسيا وأوروبا الشرقية	١
اعالي البحار	١
بقية الدول	١



تضع الدول نظاماً للأولويات من أجل تحديد أهداف السياسة الأكثر حيوية في وقت ما. واحدى المشكلات الدائمة المترتبة على هذه العملية هي غموض الكثير من المواقف، فيتوجب على صانعي السياسة الخارجية أن يعملوا وفق تقديرهم للموقف، وأن يبذلوا جهدهم لاكتساب قبول لقراراتهم والتي تقوم غالباً على افتراضات يصعب اتباعها.(٢٧) ففي أثناء حرب الشرق الأوسط عام ١٩٧٣ بَلَغَ جهاز الاستخبارات الامريكي عن تعبئة في القوات والناقلات السوفياتية. وبسبب عدم التأكد مما ينذر به عمل السوفيات هذا، ان كان ينذر بشيء، فقد اصدر قادة الولايات المتحدة امرهم الى بعض القوات العسكرية بالاستنفار. وقد تبيّن أن التهديد كان مبالغاً فيه الى حد كبير. ولكن صانعي القرار ليسوا في وضع يسمح لهم بالتفكير المليّ في مواجهة ما يظهر أنه موقف متأزم. والتقدم التكنولوجي المضطرد في أنظمة القذف النووية يسلط أضواء قوية على هذه المشكلة. فقد جوبهت الصواريخ السوفياتية من نوع (SS - 20s) المنشورة في أوروبا الشرقية بصواريخ أمريكية من نوع (بيرشنج ٢) في أواخر عام ١٩٨٣. فكلا السلاحين قادران على قذف رؤوس حربية نووية في بضع لحظات مما لا يدع للمسؤولين عن اصدار أمر القرار فرصة لتحليل نوع الهجوم: هل هو عرضي، أم ذو طبيعة محددة، أو أنه بداية حرب نووية شاملة.

الدبلوماسية

ليست الدبلوماسية ــ عملية تنفيذ السياسة الخارجية ــ مقصورة على أفعال السلك الدبلوماسي لدولة من الدول، وهناك عدة مستويات من مستويات الاتصال ما بين الحكومات ــ ثقافية واقتصادية وعسكرية وعلمية ــ تستلزم الدبلوماسية عندما يستجيب الافراد لتعليمات حكوماتهم. وتمارس الدبلوماسية بصورتها التقليدية من خلال مفاوضات سرية بين الحكومات بحيث تحجب عن الرأي العام حقيقة المفاوضات التي يتم التوصل اليها. وقد دعا الرئيس الامريكي ودرو ولسن في أعقاب الحرب العالمية الاولى «اتفاقات يتوصل اليها علانية دون اللجوء الى التفاهم السري بأية صورة كانت». وكانت هذه الصيغة مثالية وغير عملية للمفاوضات الدولية، فالسرية أمر هام في التوصل الى اتفاقات دولية، وليس مجدياً أن تخضع المواقف المختلفة للتمحيص والاختبار من جانب الشعب. وقد أشار هارلود نيكلسون، الدبلوماسي البريطاني، الى طرق عملية وخطوط عريضة للدبلوماسية كان فحوى نتائج كتاباته بأن نتائج التفاهم بين الدول «يجب أن لا تكون سرية بحيث لا تشرك الحكومة مواطنيها على الاطلاق في الاتفاقات والعهود التي لم يتح

لهم الاطلاع الكامل عليها سابقاً».(٢٨) وفي حين يعترف الاطار الذي وضعه نيكلسون بضرورة اجراء المفاوضات الدبلوماسية بعيداً عن أعين الشعب، الا أن هذا الاطار يتطلب مكاشفة أوسع، بالاتفاقات الدولية، مما يتوقع أن تمنحه معظم الدول لمواطنيها.

تمارس الدبلوماسية من قبل الأقوياء والضعاف على حد سواء، ولكن الوسائل التي يستخدمونها تختلف تماماً. ويتوجب على الدول التي تملك قدراً ضئيلا من القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية أن تسعى الى كسب دعم الدول الأقوى اذا ما أرادت تحقيق أهدافها. وقد انسحبت محاولات الدول الأقل تطوراً من أجل التكتل بزيادة نفوذها واتسمت في غالب الأحيان بأنها مجرد كلام خطابة الى أن أصبح النفط سلاحاً اقتصادياً بالمعنى الدولي. وحتى عند هذه النقطة فان زيادة نفوذ الدول المنتجة للنفط كان لها قليل الأثر، أو لم يكن لها أثر على الاطلاق في مساعدة دول العالم الثالث الأخرى. وكل ما في الأمر أن الزيادة في اسعار النفط أدت الى زيادة أسعار الطاقة في العالم الثالث، والى التضخم على مستوى عالمي، كما زادت من حجم الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

ان الصلة بين الدبلوماسية والقوة العسكرية التي تعطي الدبلوماسية مصداقيتها، هي عنصر أساسي في العلاقات بين قوى العالم. فالدبلوماسية تبقى عقيمة بين الأقوياء ان لم تعزز بقوة كافية تجعل بلوغ أهداف السياسة الخارجية للدولة أمراً ممكناً. فالحروب تُشن لاغراض سياسية، وأنه من واجب الدبلوماسي أن يتأكد من أن نتاج الحرب هو أكثر من مجرد القضاء على الأعداء. يعزو البعض اصرار الولايات المتحدة على الاستسلام غير المشروط في الحرب العالمية الثانية الى اطالة أمد الحرب في أوروبا، إما بواسطة عرقلة الانقلابات العسكرية الداخلية ضد هتلر أو جعل الاستسلام عن طريق التفاوض ممكناً ويعتبر تقسيم ألمانيا بعد الحرب وانقسام الشرق والغرب الى كتل نفوذ متخاصمة دليلا على أن انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية كان نجاحاً عسكرياً وفشلا دبلوماسياً. أما تجربة ما بعد الحرب في آسيا فكانت أكثر ايجابية. فقد نجح هدف تحويل اليابان الى دولة ديمقراطية نجاحاً يفوق كل التوقعات، كما كان لاستعادة الدولة لوضعها الاقتصادي أثر في ايجاد حصن منيع ضد التوسع الصيني والسوفياتي في آسيا.

النجاح العسكري لا يلغي الحاجة الى قوة عسكرية دائمة للحفاظ على مكاسب الحرب السياسية. والحرب المحتملة ليس لها فعالية الحرب الفعلية أو القائمة. وقد تمثل هذا وبصورة مثيرة في الأحداث التي أدت الى الحرب العالمية الثانية عندما كانت الولايات المتحدة المنزوعة السلاح عاجزة بالفعل عن حشد قوة دبلوماسية كافية تروع بها

المانيا واليابان. وقد رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بانتصارات اليابان في الشرق الأقصى منذ عام ١٩٣١ وحتى هجوم بيرل هاربر ولكنها لم تنفيذ احتجاجاتها بالقوة العسكرية. ونفس الوضع حدث في اوروبا حيث أخفقت بريطانيا العظمى وفرنسا في ربط الدبلوماسية في القوى العسكرية لخلق أداتين متضامنتين من أدوات السياسة الخارجية. وقد كان عدم وجود مقاومة عسكرية يركن اليها ضد المانيا أحد أهم الاسباب التي أدت الى وقوع الحرب العالمية الثانية، ويربط (ريموند آرون) الحرب مع الدبلوماسية «على أنهما متناوبتان في السيطرة» على بعضهما بعضاً دون أن يسلم أحدهما تماماً الى الآخر قط الا في الحالة القصوى التي تنشأ إما عن عداء مطلق، أو صداقة مطلقة أو اتحاد كان بينهما. (٢٩)

الحـــرب

منذ ان بدأ التاريخ يدوّن والحرب موجودة كأسلوب متبع في تسوية النزاعات بين الكيانات السياسية. وقد جعلت الثورة التقنية، في مجال صنع الاسلحة، النزاع المسلح وسيلة مكلفة وقاصرة عن حل النزاعات الدولية. ففي حين ان الحرب كثيراً ما نجحت في حل مشكلة قائمة، الا انها كثيراً ما انتهت الى خلق توترات جديدة بين الدول. ففي الحرب العالمية الأولى انتزعت قوات الحلفاء تعويضات من المانيا، مما جعل استعادة الاخيرة لوضعها الاقتصادي، بعد الحرب، أمراً عسيراً، ان لم يكن مستحيلاً، وكان سبباً في اعتلاء هتلر السلطة في البلاد عام ١٩٣٣. فالحرب، أو التهديد بها، تخلق تحالفات يتم تكوينها لغايات محددة. قد تولد التحالف الروسي مع قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية عن الحاجة المتبادلة. ولكن فقدان الثقة المتبادلة بين الاقطار الشيوعية والديموقراطية تحولت بعد الحرب الى عداء سافر، وذلك لان الاطراف المتنازعة كانت تقاتل من أجل تعزيز قواها الذاتية. وقد تُشن الحرب لعدة اهداف مختلفة، فقد تسعى الدول الى الحفاظ على علاقاتها أو اجبار العدو على تقديم تنازلات، أو الى محاولة تحطيم العدو كقوة سياسية. وأخذ مقاييس الاستقرار الدولي هو درجة اعتراف الدول بحق الدول الاخرى في الوجود. وهذا الاعتراف لا يمنع وقوع الحرب، ولكنه يخلق وضعاً يسمح بالصدام ضمن اطار محدد. وقد كان هذا النوع من الصدام شائعاً في أوروبا في السنوات المائة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى. كانت الحروب تخاض من أجل التحرر من السيطرة الاجنبية، كما كان الحال بالنسبة لدول البلقان في سعيها للتحرر من الحكم التركي، أو بالنسبة للبولنديين في محاربتهم الحكم الروسي. وكانت هذه بصورة رئيسة، حالات من

الكفاح الوطني ضد الثقافات الدخيلة. وكانت الحروب الالمانية في تلك الفترة من عهد فرانكو معارك حول مناطق النفوذ أكثر من كونها محاولات طرق لابادة طرف آخر. واذا ما اندلعت حرب من الحروب فإن احتمال توظيفها كاداة دبلوماسية يعتمد على مدى تحديد اهدافها. وعندما تتحول أهداف الحرب من أهداف محددة الى تدمير للخصم، فان النصر يصبح غاية في حد ذاته بدلاً من ان يكون وسيلة للوصول الى هدوء سياسي محدد واضح.

ليست الحروب استجابات عفوية لاحداث جارية. فالدول المناوئة تنطلق من اطار عام تحاول من خلاله الحكم على نوايا اعدائها وقدراتهم، خصوصاً وان ما يقرر الخطط المحتملة للمعتدي أو استجابة دولة لتحديد مدرك هو تاريخ العلاقات الماضية، زائداً احتمالية قيامه بعمل ما في المستقبل. ويكمن الاساس المنطقي للإستعداد العسكري في أمرين: اما انه يخدم الهدف الاساسي في اعاقة الدول المعادية من القيام بعمل عسكري، أو انه يشجع على تعاونها السياسي.

لقد تغيرت العلاقة بين الدبلوماسية والحرب بشكل هائل منذ الحرب العالمية الأولى، عندما ادت زيادة القوة التدميرية للاسلحة الى زيادة حجم مخاطر الحرب بشمولها السكان المدنيين على نطاق لم يسبق له مثيل. ولم تعد القوى الكبرى تستخدم الحرب كاداة دبلوماسية في صراعها مع القوى الاخرى اذا اعدت نفسها للتضحية بمعدلات عالية من الخسائر أو لتحمل تدمير هائل. وقد ادى التقدم التكنولوجي بين الحربين العالميتين الى زيادة مثيرة في الرقعة المتضررة في الحرب العالمية الثانية: فقد تحطم جزء كبير من قاعدة أوروبا الصناعية، وعانت دول كثيرة خسائر فادحة في الارواح بين صفوف المدنيين.

ما زالت الصلة قائمة بين الدبلوماسية والحرب، ولكن حقائق القوة العسكرية المعاصرة غيرت من أولويات الرجل الدبلوماسي. فمقدرة الدول على شن الحرب دون اطالة فترة التعبئة أو اعادة التسليح تزيد من الحاح الحاجة الى نشاط دبلوماسي يرمي الى تجنب الحرب ويحد من حجم التدمير المحتمل الذي تستطيع الدول الحاقه ببعضها بعضاً من جراء الاعتماد على الاسلحة التهديدية في النزاعات بين القوى الكبرى، ومن الطريف ان نلاحظ بان استخدام الدول الكبرى للقوة العسكرية منذ الحرب العالمية الثانية قد اصبح موجهاً نحو المحافظة على مناطق النفوذ في الدول التابعة لها، أو التوسيع من رقعتها بدلاً من التوجه نحو الصراع بين قوى كبرى. ويندرج تحت هذا التوجه التجربة الفرنسية في الهند الصينية، والعمل العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية وجنوب فيتنام، والعمل الذي قام به السوفييت في المجر وتشيكوسلوفاكيا وافغانستان. لقد

اضافت الاسلحة النووية بعداً جديداً الى السياسة الدولية بسبب قدرتها التدميرية المفجعة، ومما كان له أثر كبير في تقليل احتمال مواجهة عسكرية بين القوى الكبرى هو احتمال امكانية تطور النزاع، الذي يبدأ باسلحة تقليدية ويمتد الى حرب نووية تخسر فيها جميع الدول. وتعتبر فراغات القوى التي تخلقها الدول الاقل تطوراً أكثر المجالات احتمالاً للصراع، وذلك لان المصالح المتنافسة تستطيع حصر وتوجيه ما لديها من مجهودات عسكرية من خلال الدول التابعة لها، كما هو الحال في الشرق الاوسط. والتصعيد في القوة التدميرية للالة العسكرية الحديثة له القدرة على جعل المواجهة غير المسلحة مرفوضة كخيار دبلوماسي. والحرب بابعادها تلزم بتقبّل حلول ادنى من الوسط للخلافات، كما تؤكد أهمية الدبلوماسية في تسوية النزاع بين الدول.

استعرض جون ستوسنجر الحروب الكبرى في القرن العشرين، ويقدم تحليلاً عميقاً وثيقاً باسبابها ونتائجها. ويورد سوء ادراك الامور كعامل رئيسي يعجّل في الحرب. ويعبر عن ذلك باربع طرق مختلفة: «صورة القائد لنفسه، ورأي القائد في شخصية خصمه، ورأي القائد في نوايا خصمه تجاهه، وأخيراً رأي القائد في قوة وقدرات خصمه»(٣٠). ويقدم التاريخ الحديث دليلاً كافياً على صحة فرضية ستوسنجر. كصورة هتلر لنفسه منعت الشكوك في حتمية النصر عندما قامت المانيا بغزو الاتحاد السوفياتي ولم تتلقى امكانية القيام بحملة طويلة اهتماماً بالغاً هي الأخرى، اذ لم تكن القوات الالمانية مجهزة الى درجة كافية للتكيف مع برد الشتاء الروسي القارس. وبالمثل، فقد اساء هتلر تقدير ما لدى الشعب السوفياتي من ولاء وعزة قومية حين نظر اليهم على انهم ادنى مرتبة. وأخيراً فقد رأى هتلر في الحرب مع الاتحاد السوفياتي أمراً لا مناص منه، فاختار ان يبدأ الصدام قبل ان يحول انظاره الى الغرب. هذه التصورات المغلوطة بمجموعها تشكل نموذجاً للتصورات التي توافرت في ظروف الصدام قبل اندلاع الحرب، كما يمكن ملاحظة تصورات مباشرة في القيادة الامريكية لدى اتخاذها القرارات التي ادت الى تصعيد الحرب في فيتنام. ويصدر ستوسنجر حكمه القومي المعبّر حين يقول: «ما من دولة بدأت حرباً كبرى في هذا القرن وخرجت منصرة»(٣١) وهذا دليل مثير على عجز القوة في السعي وراء اهداف السياسة الخارجية.

المثالية والواقعية: اتجاهات السياسة الدولية

ثمة جدال قديم جداً حول فيما اذا كان ينبغي على صانعي قرار السياسة

الخارجية ان يعنوا انفسهم بما هو «كائن» أو بما «ينبغي ان يكون». ليس التفكير في هذين البديلين تدريباً في علم الدلالة، أو محاولة لادخال اللاهوت في السياسة الخارجية. بل لا بد للدول من ممارسة الاختيار بصورة مستمرة، من بين استراتيجيات مختلفة ينسجم بعضها مع الفلسفة السياسية للدولة.

ويتعارض بعضها الاخر مع القيم القومية رغم انها تبدو ملائمة. ويشار الى المناهج البديلة عادة بانها مثالية أو واقعية. وسوف ترى ان هنالك في الغالب خطأً في غاية الدقة يفصل بينهما، وان المنهجية كليهما يمكن استخدامهما كأساس منطقي للقيام بالعمل (أو العزوف عنه) الذي قد يكون مبنياً، في الواقع، على اعتبارات أخرى.

المثالية

في السياسة الدولية، يبدأ المثالي بفرضية وجود معيار اخلاقي يتعيّن على جميع الدول اتباعه. وينبع المعيار من الفضيلة المفطور عليها الانسان مع التسليم بان شخصية الدولة هي واقع الامر انعكاس للمواطنين فيها. ويرد المثالي فشل الشعوب في العيش بسلام الى انعدام التفاهم والجهل بما تنطوي عليه الاخلاقية الدولية من عقلانية. والصيغة العامة التي تنسحب على حجج المثالي هي ان المواطنين بكافة جنسياتهم يحافظون على انسجام في المصالح يفوق في مداه أية خلافات سياسية تقع بين الدول ذاتها. وبعبارات مثالية، كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى سياسة دولة تسعى الى نبذ الحرب كوسيلة لحل الخلافات. ورأى الرئيس ولسون في الصراع انه حرب لانهاء كافة الحروب. قبل الحرب العالمية الأولى قامت الولايات المتحدة، المعزولة جغرافياً، عن صراع القوى داخل السياسة الاوروبية، بتطوير منهج مثالي في العلاقات الدولية تجلى في التأكد على قوة القانون الدولي، والشك في الترتيبات السرية التي تميزت بها الدبلوماسية التقليدية في أوروبا. وعندما انشئت حكومة شيوعية في الاتحاد السوفياتي عام ١٩١٧، بدأ المثاليون الاميركيون يساوون بين الاخلاقية والديموقراطية السياسية. فكان ان اعتبرت الدول الديموقراطية ولو شكلياً، بانها اخلاقية، بينما استثنيت الدول الشيوعية أو الاستبدادية من دائرة الاخلاقية الدولية. اراد ولسون ان يجعل العالم مكاناً أمناً للديموقراطية. وقد انطلقت آمال المثالية في حفظ السلام، قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية من حتمية انتصار العقل، ومن الايمان بالقوة السياسية بالرأي العالمي.

هذبت دروس التاريخ المريرة من وجهة النظر المثالية. فالمثاليون اليوم يتطلعون الى

سلام عالمي من خلال حكومة عالمية ومن خلال حقيقة اعتمادية الدول على بعضها البعض. كما يؤثرون التسامح مع المذاهب السياسية المختلفة. لان الأمل ضعيف في ان تصبح أي من هذه المذاهب الكبرى المتنافسة معياراً عالمياً، سيما وانها قاصرة عن اجتياح العالم ـــ. وهنالك اتجاه لطرد ذلك النفر من اصحاب الميول المثالية السابحين في دنيا الاحلام الذين لا يدركون دقائق السياسة العالمية. ـــ ويصدق هذا الاتجاه بصفة خاصة على ردة الفعل ازاء الحركات المناهضة للاسلحة النووية. ان مثل هذا الموقف يتجاهل الاتجاه الاخلاقي القوي الذي ما زال موجوداً في سياسة الولايات المتحدة الخارجية وفي سياسات العديد من الدول الأخرى.

ربما كان الروس ملحدين عندما كنا نملك المال، أما الآن وقد غدونا مخلصين فلن ندع الدين يتدخل بالعمل. فباستطاعة بعض الدول ممن تعبد العجل الذهبي ان تتشيع ضدنا، ولكننا سنعترف بها طالما انها ستبتاع البرونز منا لصيانة عجلها الذهبي. فنحن نبيع للصينيين، وهم وثنيون، تماماً كما نبيع للجمهوريين.

ويل روجرز، ١٩٣٣، في تعليق له على اعتراف الولايات المتحدة بالاتحاد السوفياتي، مقتطف من «كنز الفكاهة الامريكية» تحرير ليونارد ليون (نيويورك مطبقة ديلاكورت، ١٩٧٤) صفحة ٤٣٤.

في تعاملنا مع الشيوعيين.. أعتقد بوجوب تذكرنا الدائم لانفسنا بان سبب الصدام الاساسي بين نظامهم ونظامنا هو سبب اخلاقي. شكل حكومتنا يقوم على اساس من قيمنا الروحية العميقة الجذور التي تعبر عنها بوضوح العبارات المألوفة في «وثيقة الاستقلال». ان الشيوعيين يرون في معتقداتنا الاخلاقية تهديداً مباشراً لعقيدتهم.

من مقال الرئيس دوايت ايزنهاور «دعنا نكون صادقين مع انفسنا» المنشور في مجلة (ريدرز دايجست) الصادرة في كانون الأول عام ١٩٨٣، صفحة ٦٥.

الواقعيــة

تؤكد مدرسة السياسة الدولية الواقعية، في تقييمها للعلاقة بين الدول، على ان ما يمكن بلوغه غير ما هو مثالي. وكما قال «مورجان ثو» المنظر الأول لهذا المنهج، «العالم» البعيد عن الكمال من وجهة النظر العقلية، هو محصلة قوى ملازمة للطبيعة

البشرية. وعلى المرء ان يعمل وفق هذه القوى، لا ضدها اذا شاء تحسين العالم[٣٢]. كان مورجان ثو مهتماً بامكانية ان يزيد عمل معين مصلحة وطنه أكثر من اهتمامه باخلاقية هذا العمل. وقد سلم بادائه في فترة ما بعد الحرب، ووصفها منفذوها بانها غير ملائمة للسياسة الدولية المعاصرة. محّص جون هيرز ما تنطوي عليه الواقية التقليدية من مفاهيم، واقترح منهجاً جديداً يعترف باعتماد الدول على بعضها بعضاً والتغيرات الناجحة عن استنزاف الموارد والضغوط السكانية، وتخريب البيئة، وسباق التسلح النووي (ولعله الأهم) اقترح هيرز تعليب السياسة الواقعية على ضوء الاهتمامات الدولية بدلاً من حصرها في المصالح المنظورة للدولة الواحد[٣٣] وهذا هو منهج عام يقضي باعادة تعريف المثالية بدلاً من رفضها كمفهوم.

هنالك تصور عام مخطوء يساوي بين المثالية والسلام، وبين الواقعية والحرب. وكثيرٌ من المناقشات المطروحة حول تدخل الولايات المتحدة في فيتنام الجنوبية كانت تقطر بالمعاني الاخلاقية القائمة على اساس الابقاء على الدولة من أجل الديموقراطية، وحمايتها من الشيوعية. وقد عارض مورجان ثو، من ناحية أخرى، دخول الولايات المتحدة في الصراع منذ البداية من منطلق انه لم يكن ضرورياً من الناحية الاستراتيجية. وهنالك واقعيون بارزون من امثال رتشارد نيكسون وهنري كيسنجر، ايدوا الحرب منذ البداية باعتبارها حيوية للمصالح الاميركية بعكس الواقعي مورجان ثو. فمن الخطأ ان نعالج المنهجية ــ المثالي والواقعي ــ على انهما منفصلان تماماً، فالاحداث تختلف في تفسيراتها مما يجعل الفرق بينهما غير مميز.

خاتمـة

ان جميع أوجه السياسة الدولية التي طرحت على بساط البحث في هذا الفصل تلتقي عند نقطة واحدة، فجميعها مرتبطة أوثق الارتباط ببعضها بعضاً. وهذا يتفق وطبيعة المجتمع الدولي. فمن غير المجدي أن نبحث أو نحاول فهم السياسة الدولية من خلال حادثة معينة (كالغزو التركي لقبرص مثلا) أو سياسة معينة، (كعدم اعتراف الولايات المتحدة بكوبا) على انها منفصلة عن غيرها من الاحداث أو السياسات أو الاعتبارات.

هناك مستويان متمايزان للتحليل: تقوم الأولى على متابعة الاحداث الدولية بدراسة اثر اجراءات دولة ما على دول أخرى داخل المجتمع الدولي، وهذا ما يسمى بالمنهج النظامي أو النظم. أما المستوى الثاني فيركز على تكوين وتنفيذ السياسة الخارجية لدولة معينة. هذا المنهج ينظر الى الدول ،فرادى، كممثل في مسرح السياسة الدولية. وكلا المستويين التحليليين مستعملان في هذا الكتاب، وليس ممكناً فهم احدهما فهماً كاملا دون تكرار الاشارة الى الآخر. فالاعتماد المتبادل بين الدول يؤكد على ان ما تقوم به احداهما من افعال يكون في العادة ذات تأثير على سواها.

هنالك شكوك كثيرة في تحليل احداث العالم تنبع، بصورة جزئية، من الاختلافات في التفكير لدى الشعوب في مختلف الدول أو ضمن الدول فرادا — هذه الشكوك تؤثر على صنع القرار وعلى الكيفية التي ترتب فيها الدول أولوياتها هذه الأولويات في مجموعها تعكس اهداف الدولة، وهي يطلق عليها اسم المصلحة القومية.

الحفاظ على الذات القومية، والأمن، والكفاية الاقتصادية، والهيبة الدولية والقوة اللازمة لتعزيز اهداف السياسة الدولية هذه، انما تشكل الاولويات القومية الاساسية. وتستخدم الدول نفوذها الاقتصادي والعسكري والسياسي سعياً وراء هذه الاهداف الخطيرة، وبعمهلها هذا يتم التفاعل بينها وبين غيرها من الدول. والعلاقات بين الدول عادة ما تكون نتيجة من التعاون والصدام. ومن واجب الدبلوماسي ان يزيد المصالح القومية الى اعلى حد ممكن وباقل كلفة ممكنة. ويتم هذا في العادة من خلال احدى صور التعاون مع الدول الاخرى. ان استعمال القوة هو امتداد للدبلوماسية، ولكن خطره يتزايد في عالم نووي تتربع فوقه الولايات المتحدة وروسيا. أما الطريقة التي تقرر الدول من خلالها نوع الخط الدبلوماسي الانفع فهو بصورة جزئية، ثمرة من ثمار المستويين الواقعي والمثالي الذين يدخلان في صميم عملية صنع السياسة.

هوامش الفصل الثاني

1. J. David Singer, "The Level-of-Analysis Problem in International Relations," *World Politics* XIV:1, Oct. 1961, 77–92.
2. Arnold Wolfers, "The Actors in International Politics," in *Theoretical Aspects of International Relations*, William T. R. Fox, ed. (South Bend, Ind.: University of Notre Dame Press, 1959), 84.
3. James S. Rosenau, "Pre-Theories and Theories of Foreign Policy," in R. Barry Farrell. ed., *Approaches to Comparative and International Politics* (Evanston, Ill.: Northwestern University Press, 1966), 45.
4. Ibid., 45.
5. Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations*, 5th ed. (New York: Alfred A. Knopf, 1973), 16–20.
6. Sidney Verba, "Assumptions of Rationality and Non-Rationality in Models of the International System," in *The International System: Theoretical Essays*, Klaus Knorr and Sidney Verba, eds., (Princeton: Princeton University Press, 1961), 93–117.
7. Ross Stagner, "The Psychology of Human Conflict," in *The Nature of Human Conflict*, Elton B. McNeil, ed., (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1965), 46.
8. Ibid., 49.
9. Morgenthau, *Politics Among Nations*, 21.
10. David B. Rivkin, "Moscow's View of the 'new U.S. threat,'" *Military Review* 63 (2), Feb. 1983, 44–61.
11. Ole R. Holsti, Robert C. North, and Richard A. Brody, "Perceptions and Action in the 1914 Crisis," in J. David Singer, ed., *Quantitative International Politics* (Glencoe, Ill.: The Free Press, 1968), 158.
12. See Morgenthau, *Politics Among Nations*, for a detailed discussion of the national interest.
13. Carl J. Friedrich, "International Politics and Foreign Policy in Developed (Western) Nations," R. Barry Farrell, *Approaches to Comparative and International Politics*, 100–1.
14. See Townsend Hoopes, *The Limits of Intervention* (New York: David McKay Co., 1973), for an excellent account of hows and whys of U.S. intervention in South Vietnam.
15. Hoyt Price, "Viet Nam: Lessons Learned and Not Learned," *Asian Affairs* (New York) 9, May-Aug. 1982, 290–303.
16. Henry Kissinger, in an interview with James Reston, *New York Times*, Oct. 13, 1974.
17. Colin S. Gray, "The Most Dangerous Decade: Historic Mission, Legitimacy, and Dynamics of the Soviet Empire in the 1980s," *Orbis* 25 (1), Spring 1981, 13–28.
18. The Monroe Doctrine (1823) prohibited interference by European states in the affairs of newly independent nations in the Western hemisphere.

19. Stephen Withey and Daniel Katz, "The Social Psychology of Human Conflict," in McNeil, *Nature of Human Conflict*, 67.
20. Stagner, "Psychology of Human Conflict," 59.
21. Michael Howard, "Reassurance and Deterrence: Western Defense in the 1980s," *Foreign Affairs* 61 (2), Winter 1982–83, 309–24.
22. Robert C. Good, "Changing Patterns of American International Relations, *American Political Science Review*, Sept. 1964, 638.
23. Theodore C. Sorensen, "The Absent Opposition," *Foreign Policy* 47, Summer 1982, 66–81.
24. Morgenthau, *Politics Among Nations*, 140.
25. John Spanier, *Games Nations Play*, 2nd ed. (New York: Praeger, 1975), 116.
26. Raymond F. Hopkins and Richard W. Mansbach, *Structure and Process in International Politics* (New York: Harper & Row, 1973), 102. Also see Bernard Berelson and Gary Steiner, *Human Behavior: An Inventory of Scientific Findings* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1964).
27. Karl W. Deutsch, *The Analysis of International Relations* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1968), 82–84.
28. Harold Nicolson, "Diplomacy Then and Now," *Foreign Affairs*, 40:1 Oct. 61, 40.
29. Raymond Aron, *Peace and War*, 40-41.
30. John G. Stoessinger, *Why Nations Go To War*, 2nd ed. (New York: St. Martin's Press, 1978), 227.
31. Ibid., 223.
32. Morgenthau, *Politics Among Nations*, 3.
33. John H. Herz, "Political Realism Revisited," *International Studies Quarterly* 25 (2), June 1981, 182–97. Also see Inis L. Claude, Jr.'s comment on Herz's article on pp. 201–3. Richard K. Ashley examines political realism in "Political Realism and Human Interests," 204–36. The comments of these scholars represent an effort to expand and update Morgenthau's concept of realism.

الفصل الثالث

النظام السياسي الدولي

- تطور النظام الدولي
- التوازن في السياسة الدولية
- توازن القوى
- ازدواجية التوجه والحرب الباردة
- نحو نظام غير مقيد في ازدواجية التوجه
- النظام المتعدد الأقطاب : انتشار القوة
- الانحياز وعدم الانحياز
- خاتمــة

في خطابه الوداعي تحدث جورج واشنطن، أول رئيس للولايات المتحدة الاميركية قائلا: «ان القانون الاسمى الذي يحكم تصرفاتنا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية انما هو التوسع في علاقاتنا التجارية باقل ما يمكن من العلاقات السياسية» ([1]). ان فصل التداخل بين الاقتصاد والسياسة التي ارتآه واشنطن كان عملاً مناسباً بالنسبة لدولة معزولة جغرافياً عن شركائها التجاريين، ومناوئيها المحتملين، ومحالفيها الممكنين. ان تطور وسائل المواصلات والاتصالات الحديثة قد ضيق الفجوة بين الدول فيما يتعلق بالرغبات والاحتياجات لبناء علاقات متبادلة مع الدول الاخرى. ان حاجة الدول أو رغبتها بالتفاعل هي انعكاس لمصالحها الوطنية، وقدرتها على السعي لتحقيق تلك المصالح. ويتراوح مستوى النشاط الدولي الذي تشترك فيه الدول بين عدم تدخل كامل كما هو الحال مع البانيا الى مشاركة في كل منحىً من المناحي المناسبة للدول كما هو الحال مع الولايات المتحدة الاميركية.

ان الاختلافات في الاهداف الوطنية والسياسات المتبناه لتحقيقها تنشأ من تباين مقدرة الدول على التأثير في ممارسات الدول الاخرى. وتعكس ايضاً حاجيات اقتصادية وأمنية على الصعيد الداخلي وتسعى الدول المتقدمة اقتصادياً للحصول على قدر كاف من المواد الخام والمنتجات التي تكون تكلفة استيرادها اقل من تكاليف انتاجها محلياً. وتنظم الحكومات التعرفة الجمركية، وتحدد حصص الاستيراد والتصدير، وتقدم الأئتمانات لتمويل التجارة الخارجية، الامر الذي يمكنها من تشجيع أو اعاقة التجارة وفقاً للاحتياجات الاقتصادية المحلية واولويات السياسة الخارجية. والبعد الاقتصادي للعلاقات الدولية يوازيه بعداً سياسي يتعلق بالمحافظة على قدرة دولة ما، وزيادة هذه القدرة من أجل التأثير على دول أخرى الى جانب تأثيرها على الاحداث الدولية.

ان استشراف القوة أمر توليه الدول المتقدمة في النظام الدولي أهمية بالغة وتسعى الدول الكبرى الى مد نفوذها لممارسات الدول الأخرى، وتحافظ في الوقت ذاته على سيادة كل دولة على حدة. ويجاهد الاتحاد السوفياتي باستمرار لزيادة تجارته مع الغرب دون أي رغبة في تغيير السياسة العامة من أجل الحصول على مكاسب اقتصادية. فالتنازلات السوفياتية للغرب في المجال السياسي لا تتعارض مع الأولويات السوفياتية الرئيسة. إن التباين بين النظم الاقتصادية الرأسمالية ونظيراتها في المعسكر الشيوعي يجعل التبادل الاقتصادي بينهما صعباً للغاية. فلا يوجد عملة ثابتة في النظام الاقتصادي التابع للمعكسر الشيوعي المغلق والذي يصعب الاتجار من خلاله مع الغرب بحرية. أضف الى ذلك أن الدول الشيوعية ليست لديها القدرة الكافية لانتاج السلع والخدمات التي يمكن للغرب

مقايضتها بالدولار الامريكي، وهي العملة الأكثر تداولا في التجارة الدولية. ان عدم وجود التبادل الاقتصادي القائم على قدم المساواة النفعية للطرفين أسهم في ايجاد مصاعب في العلاقات بين الشرق والغرب كما أدى الى منافسة سياسية بكل ما تتضمنه من آراء أيديولوجية: ديمقراطية الغرب مقابل شيوعية الشرق.

قد لا يكون هذا في عهدنا الراهن، ولكنه في القريب العاجل، أن يكون بقدرتنا زلزلة الأرض تحت أقدام الجميع، مما يجعل أعتى العتاة يرتجف خوفاً، ولكنني آمل أن تتقدم حكمتنا الى جانب قوتنا، وتعلمنا أنه كلما قل استخدامنا لقوتنا كلما ازدادت عظمة وشأناً.

Tomas Jefferson, writings, vol. 14,
Quoted in Bruce Bohle, ed., The Ap.
Book of American Quotations (New York
Dodd, Mead and Co., 1967), p.23

وبينما تملك القوتان العظميان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) القدرة على التأثير في الاحداث الدائرة في أنحاء العالم، فان بينها مصالح متبادلة على الرغم من المنافسة الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية بحيث لا يؤدي ذلك الى صدام عسكري مسلح. وتشترك في هذا الاهتمام في الاستقرار الدولي دول أخرى تحبذ ممارسة سياستها الخارجية بذاتها بالرغم من تحالفها مع إحدى القوتين العظميين. وينطبق هذا على أوروبا حيث العلاقات الاقتصادية بين دول المعسكرين الغربي والشرق رغم التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وتاريخياً فان الدول ميالة لأن تعمل على تقليل اعتمادها على دول كبرى اذا أمكن، وتحاول الدول إجراء علاقات دولية بحيث تمنع من سيطرة دولة على دول أخرى. وتختلف طبيعة التحالفات التي تجريها الدول مع بعضها بعضاً وفقاً لتصورات التهديدات المحتملة الوقوع. فتتوثق علاقة الولايات المتحدة بأعضاء حلف شمال الأطلسي عندما يكون الخوف من العداء السوفييتي قد تجاوز الحد وتضعف العلاقة عندما يخف الخوف من العداء وهكذا...

وفي أيامنا هذه فقد تكون القدرة العسكرية للقوتين العظميين الظاهرة الوحيدة الأكثر هيمنة في النظام السياسي الدولي، ولكن هذا لا يعني استمرار الوضع القائم. اذ يمكن لأوروبا الغربية، ونتيجة لتماسكها الاقتصادي والعسكري والسياسي، أن تصبح في

مصاف القوى الكبرى، ومقدرة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على إملاء سياستهما على الدول تدور في فلك كل منهما محدودة بدليل العلاقة العدائية الموجودة بين الدولتين العظميين. إن النظام السياسي الدولي نظام حيوي للغاية، فقد تغير بشكل مذهل في هذا القرن، الأمر الذي لا يستدعي القول بأن هذه الميزة في النظام الدولي ستتغير على ما هي عليه في المستقبل.

تطور النظام الدولي

لقد جلبت الفترة التي تبعت الحرب العالمية الثانية معها بدايات النظام الدولي المعاصر. كان تضارب المصالح، حتى بين اعظم الدول قوة، في الفترة السابقة للحرب الثانية، قد أدت الى حروب طاحنة وذلك من أجل احراز أهداف سياسية بدلاً من القضاء المبرم على الاعداء. وبينما اتخذت هذه الصراعات طابعاً عالمياً على الصعيد الجغرافي الا انها كانت محدودة الشكل. ولم تكن قضية استمرار وديمومة الدول المتنافسة او المتصارعة موضع تساؤل. فلقد كان التركيز الاساسي في المنافسة بين القوى الكبرى قبل الحرب العالمية الاولى على البحث عن مستعمرات، ونشأت، بناءً على ذلك، صراعات هيمنة بين الدول وذلك لتوسيع رقعة نفوذها من أجل السيطرة السياسية والاقتصادية. وانتصرت الحروب الاستعمارية وهزمت ولكن القوى الاستعمارية في القرنين السابع عشر والثامن عشر بقيت كيانات سياسية قائمة بذاتها، واعادت الحرب العالمية الاولى الى الاذهان حقيقة الحرب الشاملة. فقد لحق الدمار بالسكان المدنيين نتيجة صراع الملايين من الجيوش الباحثة عن التفوق والتمايز. وكانت القوة العالمية تتركز في اوروبا قبل الحرب العالمية الاولى، وحاولت الولايات المتحدة الامريكية، بعد تلك الحرب ان تكون بعيدة عن الصراع السياسي مع القوى الدولية الاخرى كما أشار الرئيس الامريكي جورج واشنطن.

وتعكس صيغ التحالفات بين الدول الريبة والمخاوف المتوارثة بين الامم في النظام السياسي الدولي. ويصدق هذا على كلا الدول الكبرى والدول الاقل قوة سواء بسواء عند تخطيط سياستها الخارجية المستقلة. وتشكل الدول إئتلافات وتحالفات لتجميع قدراتها في كفاحها المستمر للحفاظ على امنها واستقرارها وزيادة قوتها(٣). ان اي تغيير في السياسة الخارجة لاي دولة كبرى قد يؤدي الى تغيير طبيعة العلاقات بين الدول الاخرى مما يفرض نهجا جديدا في العلاقات الدولية بشكل عام. ان الانقسام الايدولوجي بين الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية دفع الدول الغربية البحث عن علاقة صداقة مع القوتين

الشيوعيتين المتعادتين. ان العداء بين القوتين الشيوعيتين قد آدى الى تقبل سريع لعروض الولايات المتحدة التي اسفرت عن انفراج دولي بعد زيارة الرئيس الامريكي نيكسون الى الصين. وكان من المحتمل ظهور سياسة الانفراج هذه الى حيز الوجود في وقت ابكر من هذا بكثير لولا الحرب الفيتنامية التي جرت الولايات المتحدة الى صراع مع دولة تدعمها كل من الصين والاتحاد السوفياتي رغم الخلافات القائمة بينهما. وبينما تطورت انماط التعاون بين الولايات المتحدة والمعسكر الغربي، بما في ذلك اليابان، فقد عقدت هذه الدول العزم علس السير في تحقيق مصالحها الذاتية حتى لو اختلفت مع الولايات المتحدة او اختلفت مع بعضها بعضاً، كما يتضح الامر من الشؤون العسكرية، فقد طورت فرنسا قدراتها النووية بذاتها مستقلة عن حلفائها، واستمرت اليابان في زيادة ميزانيتها الدفاعية، بغض النظر عن الضغوط الأمريكية، من أجل حماية الممرات البحرية في المحيط الهادي. وقد نشطت تجارة أوروبا الغربية مع دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي الى حد أقلق المسؤولين في الادارات الأمريكية المتعاقبة. واعتراض الإدارات الأمريكية ينبع من هذه التبادلات التجارية بين أوروبا الغربية ودول الكتلة الشيوعية قد يؤدي الى اعتماد أوروبا الغربية على الاتحاد السوفييتي، كما تمثل الأمر في خط أنابيب الغاز الممتد من أراضي الاتحاد السوفيتي الى اوروبا الغربية، حقاً إن دول أوروبا الغربية تستفيد من استهلاك الغاز الطبيعي، إلا أنها تصبح معتمدة على الاتحاد السوفييتي في هذا الأمر. واعتراض آخر في هذا الصدد ناتج عن نقل التكنولوجيا المتقدمة الى دول أوروبا الشرقية خشية استعمالها في تطوير أوضاعها العسكرية. وبينما تشارك دول أوروبا الغربية اهتمام الولايات المتحدة بهذه القضايا إلا أن زيادة التجارة بين المعسكرين ثبت أنه أمر ضروري للغاية.

إن العامل الأول الذي يؤدي الى تماسك معسكر ما هو التهديد الذي تقوم به القوة الكبرى من المعسكر المقابل. وعامل آخر يتمثل في صيغة الاعتماد الاقتصادي المتبادل الذي يتمثل في التعاون مع اعضاء المعسكر المقابل وفي الوقت ذاته، يلوح بالمقاطعة لأن أحد الأعضاء يحاول أن يكون مستقلا تماماً عن القوة الكبرى، وثالث العوامل، التي تؤدي للتماسك لفترة طويلة من الزمن يتمثل في الروابط التي تعززها الثقافات السياسية المشتركة. والإلتزام بالانماط الديمقراطية يوثق الروابط بين الدول الغربية، وبالمثل فان الاعتقاد بالاشكال العامة للشيوعية والإشتراكية تشكل أيديولوجية مشتركة لدول المعسكر الشرقي.

ومن الواضح أن حرية التصرف والاعتقاد في دول أوروبا الشرقية وغيرها من

الدول الخاضعة الى المعسكر الشيوعي محدودة للغاية، فالاقتصاد تسيطر عليه حكومات دول أوروبا الشرقية، ومن أجل الحصول على المصادر الأساسية فقد وجد في هذه الدول اعتمادٌ يكاد يكون مطلقاً على الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي يفوق بكثير ما هو موجود في أوروبا الغربية في اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من اعتماد أوروبا الشرقية على الاتحاد السوفياتي الا أن هذه الدول قد أظهرت مستوىً متزايداً من الاستقلال السياسي والاقتصادي. ولا يستطيع أحد إلا أن يتكهن في التغييرات السياسية الداخلية التي يمكن أن تحدث فيما إذا ضعفت روابط هذه الدول مع الاتحاد السوفياتي.

والهيمنة الأمريكية السوفييتية على النظام السياسي الدولي أمر واقع ودلالته واضحة بوجود نظام متعدد المستويات في الوقت الراهن، وعلى الرغم من قدرة الدول المتحالفة مع القوى الكبرى الا أن تأثيرها السياسي محدود. ولكن تأثير هذه القوى ضمن معسكراتها التي تنتمي لها هي في ازدياد مضطرد يظهر من خلال تخطيطها للسياسة الدولية مع القوى الكبرى. (٤)

الأنظمة السياسية الفرعية

هناك أنظمة سياسية فرعية إقليمية بطبيعتها داخل النظام الدولي. وتتسم هذه الأنظمة بالتفاعل بين الدول الواقعة ضمن النظام السياسي الواحد، كما أنها تتسم بأن أفعال أي دولة من هذه الدول قد يكون لها تأثير على دولة أخرى.

وعلى أية حال فان الدول الواقعة ضمن الأنظمة الفرعية لا تقوى على ارتكاب الأخطاء بالشكل الذي يمكن للدول الكبرى القيام به. (٥) فلقد عانت الولايات المتحدة الأمريكية من هزيمتها المنكرة في فيتنام ولكنها لا تزال دولة عظمى. وعلى النقيض من ذلك تماماً فان ايران قد حاولت أن تطيح بالنظام السياسي في العراق من خلال القوة العسكرية، الأمر الذي أنهك ايران اقتصادياً حتى أن أحداً لا يستطيع التنبؤ بأهمية التأثير الايراني في النظام الفرعي.

والأنظمة الفرعية في العادة لا تتسم بالمنافسة التي تشاهد في النظام السياسي الدولي. فدول أمريكا اللاتينية مثلا تشكل نظاماً سياسياً فرعياً تميز ببعده عن الحرب. وأبدت رغبة قليلة في التوسع الاقليمي على حساب جيرانها، كما أنها تتمتع بقيم مشتركة. وعلى النقيض من ذلك فان دول أمريكا الوسطى قد مثلت نقطة مركزية في صراع الشرق والغرب في نصف الكرة الغربي، وبدى النفوذ الكوبي واضحاً في مساندة

السـانـدنيـستا في إدارة دفة أمور الحكم في نيكاراغوا، وفي محاولاتها قلب نظام الحكم في السـلفـادور. وفي محاولة لمواجهة النفوذ الكوبي المدعوم من دول شيوعية، دعمت الولايات المتحدة السلفادور بالمعونات العسكرية والمستشارين بدءاً من عام ١٩٨٣، وعاضدت التمرد الذي يتخذ من هندوراس قاعدة له ضد حكومة نيكاراغوا.

وقـد امتد النزاع الى منطقة البحر الكاريبي في شهر تشرين الأول من عام ١٩٨٣ عـنـدمـا أمر الرئيس الأمريكي رونالد ريغان القوات البحرية والبرية الأمريكية المؤلفة من ١٩٠٠ مـقـاتـل بـالـتـوجـه الى غرينادا على أثر مقتل رئيس الوزراء موريس بيشوب، الذي خـلـع مـن منصبه قبل ذلك باسبوع. وقد ساندت منظمة شرق الكاريبي (انتيكيو، سانت كتس، الدومنيكان، منتسيرات، سانت لوسيا، وسانت فنسنت) الولايات المتحدة بالاضافة الى دولـتـي جامايكا وباربادوس، وكان الهدف المعلن للتدخل الأمريكي هو حماية أرواح ٥٠٠ طـالـب أمـريكي من كلية الطب في الجزيرة. وقد بلغ أخيراً عدد القوات الأمريكية خـمـسـة آلاف مـقـاتـل واجـهـت مـقاومة مؤلفة من ١١٠٠ رجل من الكوبيين الذين شكلوا رجال المليشيا وعمال بناء. بالاضافة الى ثلاثين مستشاراً عسكرياً سوفيتياً. وقد أثبت هذا الإجـراء عـدم قـدرة كـوبـا على مـواجـهـة الـتـحـركـات العسكرية الأمريكية في الكاريبي وانـتـزعـت بـذلـك اعـتـرافـاً مـن فيدل كاسترو أن كوبا لا تستطيع مساعدة نيكاراغوا اذا تعرضت للغزو الأمريكي، وكما أشارت صحيفة نيويورك تايمز عن ردة الفعل الكوبية قائلة «لقد بدا أن الاعتدال النسبي الذي أظهرته كوبا كان دليلاً على عجزها.(٦)

وقـد كـان القصد من وراء هذه الأفعال هو التركيز بأن منطقة الكاريبي هي من ضـمـن الـنـفـوذ الأمريكي، وأن التدخل في هذه المنطقة من أي قوة كانت سيجابه بالقوة ولـن يـسـمـح بـه. وقد عنى بذلك كلاً من كوبا والاتحاد السوفييتي. وقد تلقي الأحداث الـتـي جـرت في غـريـنـادا ضوءاً على العلاقات المتشابكة بين الأحداث السياسية الدولية. فـقـبـل ذلـك بـيـومين قـاد أحـد الـرجـال في بـيروت سيارة متفجرات قيادة قوات البحرية الأمـريـكية مما أسفر عن مقتل ٢٤١ منهما. إن أحداً لا يستطيع أن يتكهن برسم العلاقة بين أحـداث بـيـروت وبين مـا أمـر بـه الـرئيس ريغان في منطقة الكاريبي ونصف الكرة الغربي.

ومـنـطقة الشرق الأوسط هي الأكثر التهاباً في النظام الدولي منذ نهاية الصراع في فـيـتـنـام. وقـد وقـعـت مصر على مـعـاهدة سلام مع اسرائيل مما أدى الى عزلها عن الدول الـعـربـيـة الاخـرى*، وقـد شـجـع هـذا الـوضـع مساعدة السوفييت لسوريا في إيجاد توازن

* أعيدت مصر الى جامعة الدول العربية عند طباعة هذا الكتاب (أيار، ١٩٨٩).

عسكري لمواجهة اسرائيل المدعومة من قبل الولايات الأمريكية. ومرة أخرى نجد المواجهة بين القوتين العظميين في منطقة يسودها الضعف السياسي والعسكري مع تواجد قوتين تطمح كل منهما للحصول على مكاسب ذات تأثير سياسي وعسكري في المنطقة وفي الوقت ذاته تحاولان البعد عن أي عداء محتمل.

وتنتقل تسليط الأضواء على الأنظمة الفرعية تبعاً لصراع الشرق والغرب في الكرة الأرضية. وهذا لا يعني أن الدول التابعة لأي نظام دولي لا تحاول إيجاد توازن بين الصراع والتعاون. وسواء وجد الأمر في أفريقيا أو جنوب شرق آسيا، فان الاجراءات السياسية الاقتصادية لأي بلد لها القدرة على التأثير في جميع الدول ضمن النظام الفرعي. وعندما تحدث الصراعات فان القوى الرئيسة تحاول التوسط أو التأثير من أجل إيجاد تسوية.

مناطق النفوذ

إن مجالات التأثير أو مناطق النفوذ عبارة عن مناطق تحوي شعوباً ودولاً متحالفة سياسياً أو ثقافياً أو اقتصادياً مع الدول الكبرى الرئيسة في العالم. وقبل الحرب العالمية الثانية، كان لمعظم دول أوروبا مستعمرات في افريقيا، أو الشرق الأوسط، أو في آسيا، وكانت هذه الدول من ضمن مجالات تأثيرها، ومناطق نفوذها. وقد قلّل زوال هذه المستعمرات بعد الحرب وبشكل واضح من سيطرة الدول المستعمرة على هذه المناطق. وقد تقلصت الروابط الاقتصادية والسياسية بين الطرفين في أعقاب الاستقلال.

ان الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي هما القوتان العظميان المتبقيتان اللتان يمكنهما الهيمنة على العلاقات مع الدول الأخرى الى الحد الذي يجعل من استعمال مصطلح «مناطق النفوذ» مصطلحاً مناسباً للغاية. واذا أخذنا عامل القوة العسكرية للدول الكبرى المتنافسة بعين الاعتبار فانه بمقدورنا التكهن بأن القوة هي شرط مسبق للدخول في مجالات التأثير. فكلا القوتين العظميين تستطيعان التأثير على الدول المتحالفة معها والتي هي خارج نطاق عملية الدفاع المتفق عليه. ويقوم الاتحاد السوفييتي بتسليح كوبا وبتقديم المساعدات الاقتصادية، إلا أنه من غير المؤكد أن هجوماً تقوم به الولايات المتحدة على جزيرة في البحر الكاريبي سيدفع الاتحاد السوفييتي الى صراع يبعد كثيراً عن حدوده. وبالمقابل فان دول أوروبا الشرقية تخضع تماماً للنفوذ السوفييتي الا أن جدار برلين دليل قاطع على أن الاتحاد السوفييتي ينظر الى بقائه بشكل دائم. ويمثل الغزو

السوفييتي لأفغانستان محاولة للتأكيد على أن حكومة تلك الدولة المجاورة تنسجم مع الكيان السوفييتي في المجال السياسي.

وتتضمن مجالات التأثير الأمريكية نصف الكرة الغربي، بمعنى أن معظم الدول في تلك المناطق لها علاقات اقتصادية وسياسية مكثفة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا شك بأن محاولة الاتحاد السوفييتي بناء أي قواعد عسكرية عدا تلك التي هي في كوبا ستواجه بحزم شديد. وإن تحول كوبا من دولة ضمن المجال التأثيري الأمريكي الى دولة تدور في فلك الاتحاد السوفييتي تمثل فشلاً ذريعاً للسياسة الخارجية الامريكية.

إن الروابط الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة مع أوروبا الغربية يدعمها الوجود العسكري الأمريكي وتشكل هذه المنطقة مجال تأثير أمريكي ثان، وفي الباسفيكي فان ولاية هواي (هافائي) تعتبر قاعدة عسكرية أمريكية دائمة. وإضافة الى الروابط المتينة مع استراليا واليابان، فان هذه المنطقة الواسعة تمثل منطقة نفوذ أمريكية. وقد تحول صراع القوتين العظميين بعيداً عن مناطق نفوذهما المعهودة واتجهتا نحو فراغ القوة في منطقة الشرق الأوسط.

التوازن في السياسة الدولية

التوازن عبارة عن حالة من الاتزان الساكن أو المتحرك بين قوى متعارضة. ومن الملاحظ أن المصالح القومية للدول تجرها الى نزاع مع دول أخرى داخل النظام الدولي. والتوازن داخل النظام الدولي وثيق الصلة بالنزاع السلمي. ومن النزاعات المرغوبة بين الدول أن تكون ضمن حدود معينة من المخاطر والمغامرات. إن تجاوز هذه الحدود قد ينجم عنه خلق حالة من نزاع القوة وهو في حد ذاته حالة من عدم الاتزان: أي حالة من التغيير اللامعلوم، ويتم تخطي حدود النزاع المقبول عندما تشعر أمة أو دولة بأن مصالحها مهددة من إجراءات خصمها.

إن التوازن في السياسة الدولية غير مستقر لفترات طويلة لأنه عندما تعمل الدول على زيادة قوتها نسبياً مع الدول الأخرى فان ردود الفعل للدول الأخرى تخلق توازناً مفعماً بالقوة والنشاط الحيوي. (٧) ويمكن المحافظة على التوازن بالرغم من نضال الدول لزيادة وإظهار قوتها، شريطة أن تكون هذه التغيرات في حدودها الدنيا. فلم يغير تدخل الولايات المتحدة في جمهورية الدومنيكان عام ١٩٦٥ أو في غرينادا عام ١٩٨٣ توازن القوة بين الولايات المتحدة وبقية الدول الأخرى في نصف الكرة الغربي، أو بين الشرق

والغرب. وتوجّه السياسة الخارجية للدول الكبرى نحو إدراك المصالح الوطنية دون إجراءات قد تخل بتوازن النظام الدولي مما يترتب على ذلك مخاطر محتملة.

إننا نواجه موقفاً دولياً معقداً ومانعاً ولم نكيف أنفسنا معه. إننا نتعلق بالخرافات القديمة في مواجهة الحقائق الجديدة، ونحن نسعى للتخلص من التناقضات عن طريق تضييق الحدود المسموح بها للمناقشة العامة، وذلك عن طريق إحالة اعداد متزايدة من الأفكار ووجهات النظر في فئة متزايدة من «الأفكار اللامعقولة».

وليم فلبرايت، من خطاب
له في مجلس الشيوخ، ٢٥ مارس، ١٩٦٤

واذا كان لدولة ما احتكار للقوة أو تفوق ساحق، فان مفهوم التوازن سوف يستبدل بنظام يتضمن السيطرة، الأمر الذي لا يشاهد في عالمنا اليوم. ان للولايات المتحدة تفوق عسكري واضح بعد الحرب العالمية الثانية بسبب قدرتها النووية. وقد مكن هذا الأمر من اتخاذ الولايات المتحدة لموقف متصلب في كل من أوروبا وكوريا ولكن هذا لا يعني أنها ليست حذرة في مواقفها. ومن المحتمل كذلك أنه اذا ما استطاعت إحدى الدول أن تحقق نجاحاً في الحصول على تفوق ملموس في قوتها المدمرة، فان حلفاءها واعداءها سيشعرون بالتهديد على السواء. ومن المحتمل أن ذلك سيؤدي الى صيغة متغيرة من التحالفات من أجل تجنب نفوذ أي دولة من الدول.

إن الحفاظ على التوازن الدولي يمثل اتفاقاً ضمنياً على احترام سيادة الدولة القائمة، ورفض سيادة قوة واحدة أو دولة واحدة على العالم. إن التوازن الدولي هو نتيجة الاتفاق بالاجماع بين الدول بأن توزيع القوى القائم بين الدول يمكن تعديله ولكن لا بد من تغييره جذرياً. إلا أن هذا لا يعني أن الاتحاد السوفييتي أو الولايات المتحدة الأمريكية سوف تندم على اضطراب السياسة الداخلية في المعسكر المناوىء، مما يقلل قوة احدى هاتين الدولتين أو يجعل من حكومتها فريسة سهلة الانقياد، ولكن توقع محاولة التغيير في الوضع الراهن بشكل جوهري ينطوي على مجازفات غير مقبولة.

إن إعادة توزيع القوى (الاقتصادية في هذه الحالة) والتي سببتها اجراءات منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبيك) قد هددت التوازن القائم بشكل لم يسبق له مثيل. وفي الماضي كانت القوة الاقتصادية مدعومة بالقدرة العسكرية، ولكن الدول المصدرة للنفط

كانت ضعيفة نسبياً إبان حظر النفط عام ١٩٧٣. وفي فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، كان يمكن التنبؤ بالنتائج. فلقد كان بوسع القوى الرئيسة استعمال القوة اللازمة لتأمين امدادات كافية من النفط بأسعار معقولة. والعلاقة العدائية بين أمريكا والاتحاد السوفييتي قد تضمنت اجراءاً صارماً بهذا الصدد وذلك بسبب عدم القدرة على تنبؤ ردة الفعل من الطرف الآخر. وعلى أي حال، فان هدد سعر النفط أو امداداته الاستقرار الاقتصادي والسياسي للكتلة الغربية فان القوى العظمى في الغرب ستضطر للتدخل وذلك من أجل المحافظة على مصالحها الوطنية الحيوية وهي الكفاية الاقتصادية. ويمكن تبرير تدخل الاتحاد السوفييتي في الأمر من أجل اسباب مشابهة. وقد أمر الرئيس الأمريكي كارتر بايجاد قوة الانتشار السريعة من أجل هذا الغرض، وفي عام ١٩٨٣ بدأ الرئيس ريغان محادثات مع اسرائيل من شأنها أن تؤدي الى ايداع كميات ومعدات من الاسلحة الامريكية في اسرائيل لاستعمالها في حالة الطوارىء. ومن الواضح أنه اذا كان سبب تهديد التوازن اقتصادياً أم عسكرياً فان القوى الكبرى تتدخل بصرامة لاعادة التوازن.

توازن القوى

تبذل الدول جهوداً مدروسة للحفاظ على التوازن بين الدول المتنافسة أو الكتل المتعارضة أو الاحلاف. و يؤمل من وراء توازن القوة ما يكفي لمنع هيمنة نظام دولي أو نظام فرعي لدولة واحدة أو معسكر معين أو حلف ما. وهذا ما يدعى بتوازن القوى. وقد لا يصل هذا التوازن الى درجة الكمال، ولكنه يفسح المجال للتعايش السلمي بين الخصوم.

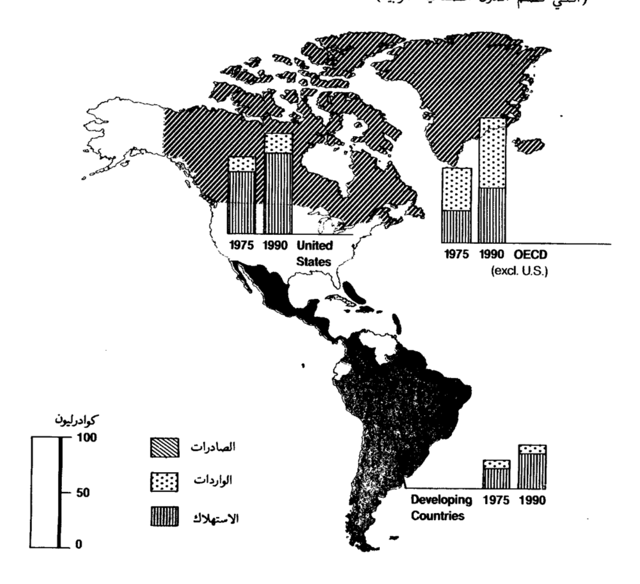
وتنزع الدول القوية الى زعزعة توازن القوى عمداً اذا كانت المخاطر صغيرة والمكاسب كبيرة. وما المناورة الدبلوماسية الناجحة لقوة عظمى الا تلك التي تزعزع توازن القوى لصالحها. ولكنها لا تقوّض التوازن اللازم للسلم. وسياسة الولايات المتحدة الحالية تجاه الصين تهدف الى تشجيع تلك الدولة للبناء على الحياد في صراع القوة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وتحد الخلافات الأيديولوجية، والنظم الاقتصادية المتباينة من مدى التعاون المنطقي المتوقع بين الولايات المتحدة والصين. والتوجه لدى السياسة الامريكية اقناع الصين أن لا تخشى علاقات أمتن مع موسكو خوفاً من النوايا الأمريكية تجاه الصين.

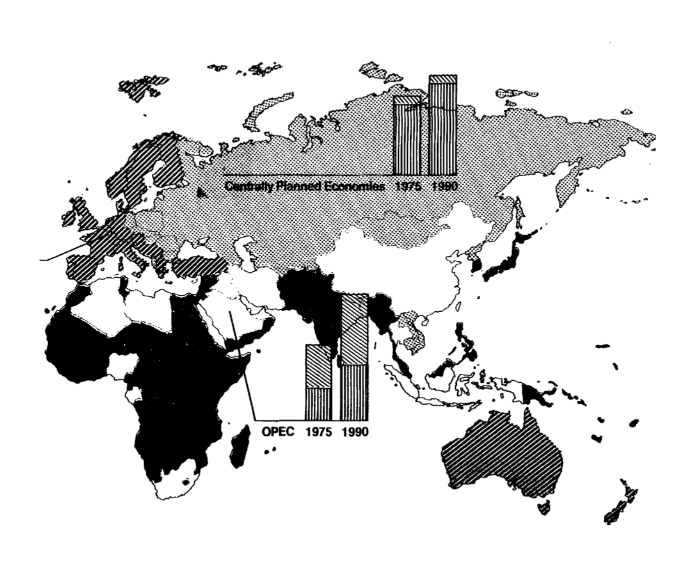
وينتج توازن القوة من اجراءات الدول التي تعمل جاهدة للحفاظ على حالة الوضع الراهن أو لمحاولة كسب امتياز معين. وفي كلتا الحالتين، فان الدول الأخرى ضمن النظام الدولي أو ضمن النظام الفرعي ستبحث عن مقياس نسبي للقوة المطلوبة وذلك من أجل الحفاظ على توازن القوى وتجنب الهيمنة من قبل دولة واحدة.(٨) والمرونة هي مفتاح الحفاظ على التوازن. والدول ذات القوة الكافية للتأثير على إجراءات الدول الكبرى يجب أن تحافظ على درجة من الاستقلال في اتخاذ الإجراء الذي يمكنها من تثبيط أي محاولة للدول الكبرى من الهيمنة على العالم. إن عالم متحالف مع معسكرين متماسكين قويين لا يعطي مرونة كافية للإستمرار في توازن القوى.

وصلابة الاحلاف في الشرق والغرب قد غزاها عدم الثقة والشك خلال الخمسينات مصحوبة بسلسلة من المواجهات بين المعسكرين في برلين وكوريا وكوبا.(٩) ومقياس المرونة التي يساعد على الحفاظ على توازن القوى قد ظهر الى حيز الوجود في النظام العالمي بفعل الانقسام العقائدي (الأيديولوجي) بين الصين والاتحاد السوفياتي في نهاية الستينات. إن فشل مخطط الاستراتيجية الامريكية لإعطاء أهمية كافية لهذا الانقسام بين القوتين الشيوعيتين أدى الى نتيجة مفادها أن الوضع في فيتنام قد مثّل محاولة من الشيوعية العالمية لتوسيع رقعة نفوذها في جنوب شرق آسيا. ويجب على الاتحاد السوفييتي اليوم أن ينظر الى احتمال إجراء تقوم به جمهورية الصين الشعبية، فحدودها المشتركة الطويلة تمثل تهديداً متبادلا لكلا القوتين الشيوعيتين. وعلاقة الولايات المتحدة مع الصين كانت مقطوعة عندما هزم الشيوعيون بقيادة ماوتس تونج الكومنتاج بقيادة شانغ كاي شيك. وقد كانت هذه النتيجة ذروة حرب أهلية طويلة ومريرة بدأت عام ١٩٢٧، رغم عرقلة الغزو الياباني لها والتي استمرت بعد الحرب. ودعمت الولايات المتحدة شانغ كاي شيك، ولكن انتصار ماوتسي تونغ أدى الى تقوقع وانسحاب شانغ كاي شيك الى جزيرة تايوان. ودخل المتطوعون الصينيون الحرب الكورية ولعبوا دوراً في تقسيم كوريا التي عاضدت الولايات المتحدة القسم الجنوبي منها باشراف الامم المتحدة. وبقيت العلاقات الأمريكية الصينية فاترة ووصلت الى انحدار آخر أثناء الحرب الفيتنامية. وقد زار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون جمهورية الصين الشعبية في آذار سنة ١٩٧٢ واعيدت، على أثرها، الاتصالات الدبلوماسية غير الرسمية بين البلدين. وقامت علاقات رسمية بين البلدين عام ١٩٧٩، مما أدى الى صعوبة الحوار الروسي الصيني. وعلى ذلك فان الصين الشعبية تمثل قوة ثالثة لا بد من أخذها بعين الاعتبار ضمن النظام الدولي. وعلى الرغم من التفوق النووي للقوى العظمى فان اتساع رقعة الصين يمثل تهديداً محتملا لأي خصم.(١٠)

تجارة الطاقة الدولية ١٩٧٥ ــ ١٩٩٠

تستورد اليابان ودول أوروبا الغربية أكثر من ٨٠٪ من احتياجاتها النفطية وثلاثة أرباعها من منظمة الاقطار المصدرة لنفط (أوبيك). وفي عام ١٩٧٤، ونتيجة للحظر العربي بعد حرب ١٩٧٣ وما تبعه من رفع لاسعار نفط منظمة (أوبيك)، فان اعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (التي تضم الدول الصناعية الغربية) أنشأت فيما بينها (وكالة الطاقة الدولية) لتحقق المشاركة في تقاسم النفط في الحالات الطارئة ومن أجل تضافر المساعي الجماعية لتطوير مصادر أخرى للطاقة. وعلى الرغم من أن العالم يجب أن يشتق معظم طاقاته في نهاية الامر من مصادر أخرى فليس هناك بديل فوري للنفط.




Centrally Planned Economies 1975 1990
OPEC 1975 1990

إن مفهوم توازن القوى ليس مفهوماً ميكانيكياً يتم بشكل تلقائي. ويجب تسخير الجهود الدبلوماسية باستمرار لتعمل على خلق مناخ يشجع على المرونة والثقة بين الدول. ولقد لعبت دول أوروبا الغربية المتحالفة مع الولايات المتحدة دوراً هاماً في محاولة تخفيف التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وعلى الرغم من الدور الذي تعلبه المانيا الغربية، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، في حلف شمال الاطلسي (الناتو) فان هذه الدول تحتل مكانة الدول العظمى وتواصل قنواتها الدبلوماسية التي تدعم الولايات المتحدة، ولكنها أقل عداءً للاتحاد السوفياتي. وترى هذه الدول نفسها كساحة معركة لأي صراع بين الدول العظمى ولذلك فبينما تبحث عن حماية قوة الردع النووية الامريكية، فان هذه الدول تشعر بالحرج عندما تكون الحرب الكلامية، إما من جهة الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفايتي، قد اصبحت ساخنة جداً. ومصلحة الاتحاد السوفياتي في عزل هذه الدول بعيدا عن الالتزام التلقائي بالسياسة الامريكية، ومصلحة الولايات المتحدة في الحفاظ على روابط مع هؤلاء الحلفاء قد مكن القوى الاوروبية من أن تلعب دوراً هاماً كحافظ للتوازن في العلاقات بين الشرق والغرب.

إن مكانة الدول الضعيفة غير واضحة المعالم لأنها تفتقر الى القوة والتأثير على الدول القوية، وربما تصبح رهينة الترتيبات بين الدول العظمى. فقد وافقت الولايات المتحدة ضمنياً على الهيمنة السوفييتية على أوروبا الشرقية مقابل الحصول على أوروبا مستقرة وفي الوقت ذاته فهي مدركة عدم جدوى أي محاولة عسكرية للحد من الهيمنة السوفييتية.

وتوازن القوى ليس حلاً مثالياً لمشكلة الحفاظ على السلم العالمي. وفي أحسن الأحوال، فهو طريق فعال للحد من الصراع بين القوى الرئيسة عن طريق عدم قبول المخاطر وعدم التأكد من نتائج الصراع. فالولايات المتحدة دائمة القلق نتيجة أي ضعف يمكن حدوثه في الروابط بين اعضاء حلف شمال الأطلسي، ويستغل الاتحاد السوفييتي كل حدث لتعزيز مثل هذا الحدث. ويعتمد الاتحاد السوفييتي على ولاء حلفاءه في حلف وارسو إذ أن هؤلاء الحلفاء يشكلون منطقة عازلة للاتحاد السوفييتي بالاضافة الى اعتماده على قواهم العسكرية. وان أية سياسة يتبعها الاتحاد السوفيتي والتي يمكن أن تؤدي الى حرب مع الغرب أن نأخذ بعين الاعتبار احتمالية أن دول أوروبا الشرقية قد تلعب دوراً أقل تأثيراً مما هو متوقع. فالحديث عن الهيمنة السوفييتية وقت السلم شيء، والافتراض بأن الدول في أوروبا الشرقية ستقف تلقائياً الى جانب واحد في حالة الحرب هو شيء آخر تماماً. ويرفض القائلون بأن توازن القوة غير كافٍ أو وافٍ عن حماية سيادة الدول

و ينظرون الى أمم متحدة أو حكومة عالمية كحل وحيد للنزاعات الدولية. وفي الواقع فان القبول بمجتمع دولي أو عالمي يتمتع بقوة لفرض السلام يستلزم إلغاء بعض عناصر السيادة الوطنية. وفضلت الدول القوية الحفاظ على حريتها في العمل من خلال أجهزتها الخاصة عوضاً عن الاعتماد على حكومة متخطية للحدود الوطنية من أجل الحفاظ على الاستقرار الدولي. وسوف لا تحاول الدول الكبرى على استمرار العلاقات الدولية القائمة ولكنها ستحاول زيادة قوتها بشكل نسبي مع الدول الاخرى.

وتعزى الكثير من الاخفاقات في توازن القوى للحفاظ على الاستقرار الى سوء التقديرات التي قد أحبطت تكون الاحلاف مع عزم أكيد لردع المعتدين. و يعتبر ظهور النازية الالمانية مثالا جيداً على ذلك. وقد أخفقت الدول الأوروبية الدول الأوروبية في ادراك أبعاد هتلر، واعتمدت على الدبلوماسية دون محاولة تحقيق توازن القوى لردع الزعيم الألماني. و يوجد القليل من الشك بأن موقفاً صامداً لبريطانيا وفرنسا مدعوماً بقوة عسكرية كافية، كان من الممكن أن يوازن القوة العسكرية الألمانية المتزايدة، ويجعل من مخاطر الحرب أمراً غير مقبول.

وتهيمن القوتان العظميان على نظام توازن القوى المعاصر، بالاضافة الى القوى الرئيسة الاخرى في النظام الدولي والمتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية. والاستثناء الوحيد ــ القوة الرئيسة الوحيدة غير المتحالفة ــ هي جمهورية الصين الشعبية. إن مثل هذا الترتيب قد حد من المرونة مما أسفر عن أمن محدود. وإن الاحتكار الفعلي للقوة النووية الفاعلة قد يمنح القوى العظمى القوة لتمارس نفوذها منفردة على الرغم من أن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لا يحبذان المواجهة دون حلفاء. إن الشرخ بين الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية قد حرم الاتحاد السوفييتي من حليف أيديولوجي وشجعه للبحث عن علاقات أوثق مع دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

وأحد المظاهر الهامة لنظام توازن القوى اليوم هو استمرار اعتماد ألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا العظمى واليابان على القوة العسكرية الأمريكية. وتمتلك الحلفاء الغربيون واليابان القوة الدبلوماسية والاقتصادية للتأثير على سياسة الولايات المتحدة مما يضفي المرونة على هذا النظام. وتقف الصين بعيداً عن النظام العالمي، مع أنها تمتلك قوة عسكرية هائلة كامنة تفتقر الى قاعدة صناعية لتتحدى أمن ألولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي. وتبقى الأخيرة دون قوى تحالف رئيسة ضد الغرب. وبغض النظر عن محدودية مفهوم توازن القوى ونقائصه، فهو قائم في أذهان صانعي السياسة وأصحاب القرار، وأن أي محاولة لأي من المبادرات الدبلوماسية لا بد من أخذها بعين الاعتبار. (١١)

ازدواجية التوجه والحرب الباردة

لقد جعلت الحرب العالمية الثانية نظاماً عالمياً جديداً كلياً للدول انتقلت بموجبه مركز القوة من أوروبا ليتحول الى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي مما أدى الى ظهورهما كأكبر قوتين مهيمنتين في العالم. والنظام الدولي الذي يتضمن قوتين مركزيتين ودول أخرى ضعيفة نسبياً يسمى بنظام التوجه المزدوج (الثنائي القطب). ونتيجة لدوران المعسكرين حول القوتين العظميين ظهر ترتيب لميزان القوى بدت فيه الدول الأخرى قوية ومرنة بشكل كافٍ وذلك لضمان منع التوازن.

وبعد فترة وجيزة من انتهاء العداء، سعى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لإرساء نفوذهما الخاص على الأمم الأخرى بسبب عوامل تاريخية او جغرافية تجعلها حلفاء مناسبين لهما. وقد اتسعت رقعة التنافس في أوروبا وآسيا معلنة بداية حقيقية لنظام التوجه المزدوج الذي لا يزال قائماً. وعلى أية حال، فان القوى الكبرى اليوم قادرة على أن تلعب دوراً أكثر حسماً نتيجة انتعاشها الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية وما تلا ذلك من بناء قواها.

«لقد سقط ظل على الاحداث لتتم اضافته بعد ذلك بانتصار الحلفاء. فمن مدينة ستيتن على بحر البلطيق الى تريست على البحر الأدرياتيكي أسدل ستار حديدي عبر القارة الأوروبية». بهذه الكلمات تفوه ونستون تشرتشل في خطاب له بكلية وستمنستر في مدينة فالتون بولاية ميزوري ليضيف جملة جديدة للغة الانجليزية عام ١٩٤٦. وقد كان ذلك بعد أقل من عام على استلام ألمانيا النازية. وقد خلف التعاون في الحرب حالة من عدم الثقة المتبادلة والخوف بين الاتحاد السوفييتي وحلفائه أثناء الحرب. ويقول رجل السياسة الأمريكي برنارد باروخ واصفاً الموقف عام ١٩٤٧ في خطاب له أمام الهيئة التشريعية لولاية كارولينا الجنوبية: «دعونا لا نخادع أنفسنا: نحن الآن في صميم حرب باردة». وهكذا صيغت جملة أخرى لتصف العلاقة المستحكمة بين الشرق والغرب. وقد حاول كل طرف من الأطراف المتصارعة تدعيم موقفه في أوروبا: الاتحاد السوفييتي في الشرق والولايات المتحدة في أوروبا الغربية. وقد بينت أحداث العقد التالي نتائج التوجه المزدوج المرعبة وغير المؤكدة.

ووصف جورج كينان السفير الأمريكي السابق لدى الكرملن الأهداف السوفييتية بعد الحرب العالمية الثانية بما يلي: «إن هدفهم الرئيسي هو التأكيد على ملء أي ركن أو فراغ في ميدان القوة العالمية. ولكنه إن وجد عوائق في ذلك لا يمكن تخطيها فانه يقبل

ذلك بشكل فلسفي ويهيء نفسه لها. والمهم في الأمر أن هناك وجود توتر دائم وضغط متزايد نحو الهدف المنشود.(١٢) وقد أثبتت هذه الملاحظة التي كتبت عام ١٩٤٧ نبوءتها. وقد اضحت الرغبة السوفييتية في زيادة قوته واضحة للعيان، كما هو الحال في كل من برلين وكوبا، وقد امتنع الاتحاد السوفييتي عن المواجهة العسكرية عندما واجه رد الفعل الأمريكي الحازم.

وقد رسم الرئيس الأمريكي هاري ترومان سياسته الخارجية في خطابه أمام مجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٩٤٧ مناشداً تقديم العون لكل من اليونان وتركيا: «أعتقد أن على السياسة الأمريكية أن تدعم الشعوب التي تقاوم محاولات السيطرة من قبل أقليات مسلحة أو من قبل ضغوط خارجية». وقد اتسمت العلاقات بين القوى العظمى في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالصراعات الأيديولوجية التي أوقدت عدم الثقة المتبادلة.(١٣) وعلى الرغم من التفوق النووي الأمريكي فقد اعتبر الاتحاد السوفييتي مصدر تهديد للمصالح الامريكية في أوروبا وآسيا. والنظام المزدوج الموجه تؤدي الى التعنت وذلك لأن أي تقدم وتفوق تحققه أي دولة يؤدي الى خسارة نسبية في قوة الطرف الآخر. إنها سياسة المواجهة بدلاً من التوافق التي تهدد التوازن بشكل خطير. وفي النظام الثنائي الأقطاب، يتزايد الخوف المتبادل وكل طرف من الأطراف يحاول إمعان النظر في أقوال وأفعال خصمه بحثاً عن أي بوادر لأي اشتراك فعلي بالحرب.

صراع القوى في أوروبا

ان الصراع المتزايد بين الشرق والغرب قد تم تنميطه بفعل النتائج السياسية لخطة مارشال.(١٤) وقد اتبعت الولايات المتحدة عرض المساعدة لليونان وتركيا عام ١٩٤٧ على غرار المساعدة لدول اوروبا في اعادة بناء اقتصادها. وعلى الرغم من الاهتمام الاولي لكل من تشيكوسلوفاكيا وبولندا فقد أدى الضغط السوفييتي الى رفض العرض الامريكي لانه فسر على أنه خطة لتقوية العناصر المعادية للشيوعية في أوروبا.

وكانت إحدى النقاط الأساسية في العرض الأمريكي قائمة على أساس أن الانتعاش الاقتصادي يجب أن يكون مبنياً على أسس أوروبية عوضاً عن الأسس الفردية. وقد أدى الى اعداد المنطقة الأوروبية لتعاون إقتصادي متعاون وهيئتها لتخطيط برامج اقتصادية طويلة الأمد.(١٥) وقد كان رد الفعل السوفييتي في أيلول عام ١٩٤٧ تشكيل منظمة المعلومات الشيوعية لدعم الحركات الشيوعية في أوروبا الشرقية والاحزاب الشيوعية

في فرنسا وايطاليا ووضعها تحت اشراف الكرملن. وقد كان اعلان المنظمة الشيوعية للمعلومات يؤكد على تقسيم اوروبا الى معسكرين. وعندما تحرك الاتحاد السوفييتي لتعزيز قبضته في أوروبا الشرقية احجمت يوغسلافيا ومن ثم ابعدت عن المنظمة الشيوعية للمعلومات. وتشيكوسلوفاكيا التي كان يحكمها ائتلاف الحزبين الشيوعي والديمقراطي، قد قضي على ذلك بفعل تكتيك شيوعي مسلح قوي في شباط عام ١٩٤٨ وأجبرت على الخضوع للهيمنة السوفييتية.

وكان لنجاح خطة مارشال أثر بعيد المدى على نظام التوجه الازدواجي (ثنائي الاقطاب) للقوى العظمى. (١٦) فبحلول عام ١٩٥٠ تلقت سبع عشرة دولة أوروبية أكثر من بليون دولار من المساعدات الأمريكية وزادت من مستويات انتاجها في فترة ما قبل الحرب بنسبة ٢٥٪، وهذه الولادة الجديدة الدراماتيكية للنمو الاقتصادي لأقطار أوروبا الغربية قابله انتعاش بطيء بشكل واضح في المعسكر السوفييتي. وكان رد الفعل السوفييتي على تماسك المعسكر الغربي أن لجأ الى التهديد بالقوة في برلين. وقد اتسم حكم الدول الأربع في برلين باستمرار عدم الاتفاق بين الاتحاد السوفييتي وبقية الحلفاء: فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة. وبدأ الاتحاد السوفييتي حصار برلين في شهر أيار من عام ١٩٤٨ كرد فعل على تيار الاصلاح في ألمانيا الغربية. وبينما كان هذا الحدث هو الذي دفع السوفييت لاجراءه هذا مَثلَت برلين فجوة لا يمكن السيطرة عليها داخل المعسكر السوفييتي. وقد أصبحت برلين المعزولة عن ألمانيا الغربية رمزاً للتصميم الغربي على مقاومة الضغوط السوفييتية في أي مكان يمكن أن تحدث فيها مهما كان الثمن.

وقد استمر حصار برلين اثني عشر شهراً في وقت كانت فيه المدينة معتمدة تماماً على المساعدات الجوية التي وفرتها الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. وهكذا ردت الدول الغربية على تحدي الاتحاد السوفييتي، وعلى للرغم من مشاكل نقل الجنود وتحويلهم وبعض التدخلات السوفييتية، فقد نجحت عملية الامدادات الجوية برفع الحصار، ويمثل هذا الأمر عدم رغبة الغرب تحدي السوفييت بشكل عسكري. ويرى نفر من المؤرخين أنه لو أرسل الرئيس الأمريكي ترومان قوة عسكرية برية لفك الحصار لتنازل السوفييت عن مطالبهم ولما كان لمثل هذه القضية أن تعمر طويلا، ولكن سياسة الولايات المتحدة في تجنب المواجهة العسكرية مع الاتحاد السوفييتي، ان أمكن، فهو المقبول من دول أوروبا الغربية. (١٧) إن الدعم المتبادل ضد أي اعتداء كان قد اعد له من خلال حلف شمال الأطلسي الذي تم تشكيله في نيسان عام ١٩٤٩. وقد أسس هذا الحلف نموذجاً للتعاون

الاقتصادي والعسكري في أوروبا الغربية بمساعدة التعهدات الأمريكية للدول الديمقراطية في أوروبا. (١٨)

صراع القوى في آسيا

لقد تميزت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية بانهيار الصين الوطنية وتراجعها وبتأسيس حكومة شيوعية عرفت باسم حكومة الصين الشعبية سيطرت على غالبية الأراضي الصينية. وشكل شانغ كاي تشك حكومة مناوءة في جزيرة تايوان (فرموزا). وقد بنت الولايات المتحدة تصوراً حول التحالف الصيني السوفييتي على أساس أن الصينيين التقليديين سوف يرفضون ذلك. وفي الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة ترفض تقديم الدعم لتشانغ كاي تشكي على أساس أنه قائد غير مؤهل ومنحرف. واتبعت الولايات المتحدة سياسة الانتظار والتريث تجاه جمهورة الصين الشعبية. وقد كانت هذه السياسة عرضة للتقييم في حزيران عام ١٩٥٠ عندما قامت قوات كوريا الشمالية بغزو كوريا الجنوبية.

وقد لخص وزير الخارجية الامريكي دين أشسون سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأقصى في كانون ثاني عام ١٩٥٠: «ما هو الوضع بالنسبة للأمن العسكري في منطقة المحيط الهادي وما هي سياستنا فيها؟ يمتد محيط دفاعنا من اليوتانس الى اليابان ويتجاوزها الى جزر ريوكو (اوكاناوا) ومن جزر ريكو الى جزر الفلبين». وكانت كوريا الشمالية نتاج الشيوعية السوفييتية بينما لم تكن كوريا الجنوبية ضمن المحيط الدفاعي الذي أوضحه دين أشستون، ومع ذلك فقد تلقت الدعم الأمريكي، وكان مفتاح القرار لارسال حشود أمريكية الى كوريا برعاية الأمم المتحدة هو ادراكها للوضع العالمي الثنائي الاقطاب. وقد واجهت القوى العظمى بعضها البعض في برلين. وتم رفع الحصار قبل وقت قصير من الاجراء الكوري. وحيث أن كوريا الشمالية قد اعتبرت دولة تدور في فلك الاتحاد السوفييتي فان العداوات في آسيا لا يمكن النظر اليها بمعزل عن أثر الاجراءات المضادة الامريكية التي قد تحصل بين علاقات الشرق والغرب. ومن غير الواضح ما اذا كان السوفييت قد دفعوا الى غزو كوريا الجنوبية ولكن لا يوجد دليل على أنهم حاولوا وقف الاجراء الكوري الشمالي. وكذلك فمن غير المؤكد الى أي مدى كان التحرك مبنياً على أساس أن عبارة اشستون قد تضمنت التدخل الامريكي أو ما اذا كان السوفييت يغيرون ببساطة ظروف المواجهة في اختيار للأرادة الامريكية في منطقة من غير المحتمل أن تدخل فيها الدول الكبرى مخاطر الحرب. وكانت استجابة الرئيس الامريكي

ترومان سريعة: لقد تقدم بطلب وحصل على تفويض من هيئة الأمم المتحدة لصد العدوان الكوري الشمالي ولارسال قوات امريكية لاداء المهمة. وفيما قاله ترومان في حزيران ١٩٥٠ «أن الهجوم على كوريا جعل الأمر جليا بشكل لا يدع مجالا للشك بأن الشيوعية قد تجاوزت حدود التدمير الى السيطرة على الدول المستقلة وسوف تستخدم الشيوعية الان الغزو المسلح والحرب».

وقد أساءت الولايات المتحدة الحكم على الدور الذي لعبته الصين في تخطيطها للغزو الكوري الشمالي لكوريا الجنوبية. وكانت الحكومة الكورية الشمالية تدور في فلك موسكو، وكان تأثير جمهورية ماوتسي تونج الشعبية محدوداً، وفي بداية النزاع في كوريا، لم يكن للصين الشعبية أي علاقات دبلوماسية مع الدول التي تدور في فلك الاتحاد السوفييتي. وعلى أي حال فقد أقر الصينيون مبدأ الحروب الشعبية الطويلة الأمد على النهج الصيني في آسيا، بما في ذلك ترسيخ دورهم كزعامة للشيوعية في المنطقة. وكانت المساعدات الصينية الى كوريا الشمالية محدودة في الخمسينات، إلا أن حكومة ماوتسي تونج كانت تحاول دوماً إقناع واشنطن بأن أي محاولة تقوم بها الأخيرة لغزو كوريا الشمالية ستقابل بالعنف. وفي ٣٠ أيلول من عام ١٩٥٠ صرح تشو إن لاي بأن «الشعب الصيني سوف لا يتحمل رؤية جيرانه في كوريا الشمالية يتعرضون للغزو[١٩]». وقد ارسلت رسالة من خلال الحكومة الهندية. وقد اجتازت قوات الأمم المتحدة بقيادة أمريكية رسالته خط ٤٨ الموازي للحدود في تشرين أول من عام ١٩٥٠، ودخل المتطوعون الصينيون كوريا الشمالية في الشهر التالي. وهكذا تم اعتبار الصين من قبل واشنطن على انها العنصر الآسيوي للحركة الشيوعية العالمية التي اتخذت من تدمير الغرب هدفاً لها. وقد بقي هذا الفهم حتى بعد الشرخ الأيدولوجي بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي بعد الاعلان بشكل واسع، مصحوب بشجب شديد من قبل الرأي العام على صعيد كل من القوتين الشيوعيتين. ونُظر الى الانقسام هذا على أنه شرخ داخلي أكثر منه انفصالاً سياسياً.

أبعاد ازدواجية التوجه في أرجاء العالم

أخذ الصراع بين القوتين العظميين أبعاداً في أرجاء العالم. وقد نتج التصميم الأمريكي لمحاربة الشيوعية بناءً على أساسين اثنين هما: أولا: الاعتقاد بأن الشيوعية والرأسمالية فلسفتين متغايرتين وصراعهما حتمي واعتقدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بذلك. ثانيا: أن الدول الغربية كانت مصممة على عدم تكرار الأخطاء التي

أدت الى الحرب العالمية الثانية (بما في ذلك تهاون فرنسا وبريطانيا مع هتلر عند ظهوره). ولا يوجد شيء يوحي بأن كلا من هذين المبدأين قد ضعف بمرور الزمن.

ولقد شكل نظام ازدواجية التوجه (الثنائي الأقطاب) الذي تطور بعد الحرب العالمية الثانية ضغطاً على الدول الأخرى تتحد مع احدى القوى العظمى. وقد احتاجت الدول التي دمرتها الحرب مساعدات اقتصادية. واحتاجت دول أخرى هُددت بالدمار والعدوان، سواء كان ذلك التهديد داخلياً أم خارجياً، الى نفس المساعدة، وتميزت هذه الفترة من الزمن بأن يكون الحياد فيه أمراً في غاية الصعوبة سواء كان ذلك في أوروبا أو آسيا، وبقيت هذه الدول مناطق رئيسة للمنافسة بين الشرق والغرب. وكان وهج الحرب ما زال يلوح في الأفق ويتطلع كل طرف من الأطراف الى سقوط الطرف الآخر. وأضحى حتمية الصراع جزءاً من المعتقدات التي يؤمن بها كل طرف من الأطراف في النزاع، وظهر نظام ازدواجية التوجه بشكل صارم حتى الستينات من هذا القرن وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي القوتان العظميان اللتان تدور حولهما الاحداث.

نحو نظام غير مقيد في ازدواجية التوجه

وبحلول الستينات من هذا القرن كان نظام ازدواجية التوجه قد تغير بفعل التطورات في كل من الشرق والغرب، فظهور قوى كبرى قادرة على التأثير في إجراءات القوى العظمى قد أدى الى التحرر من نظام ازدواجية التوجه (الثنائي الأقطاب). إن نجاح خطة مارشال في إعادة الحياة الاقتصادية لدول أوروبا الغربية وظهور ألمانيا الغربية واليابان كقوتين صناعيتين من الدرجة الأولى قد أضاف عنصراً جديداً للمعسكر الغربي. (٢٠) وقد عزم هؤلاء الحلفاء على أن يكونوا شركاء الولايات المتحدة بدلا من أن يكونوا مجرد تابعين لها. وفي المعسكر الشرقي فإن العلاقة بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي انحدرت للحضيض بعد عام ١٩٥٩ عندما رفضت الأخيرة احترام اتفاقية عام ١٩٥٧ والتي نصت على مساعدة الصين في برامجها النووية. وقد اسيء فهم هذا الخلاف في الغرب، وأحد الأسباب التي دعت الولايات المتحدة الدخول في الصراع الفيتنامي إنما هو التهديد الشيوعي الذي فرضته فيتنام الشمالية والذي كان نموذجاً لانتشار الشيوعية بشكل واسع. وفي الواقع فان الخلاف بين الكرملن وبكين قد اتسع الى أبعد من الحرب الكلامية، ولم يعد بالإمكان اعتبار الشيوعية حركة متناغمة يديرها الاتحاد السوفييتي. ومن المفروغ منه أن هذه التغيرات في العلاقة بين القوتين الشيوعيتين

يمكن فهمها بسهولة أكثر عند استعراض الوضع والتأمل فيه في الوقت التي ظهرت فيه تلك العلاقة.

وأضحت الصين تقف كقوة كبرى في آسيا غير متحالفة مع أي من القوى العظمى. وقد تغيرت هذه التصورات في نهاية الستينات من هذا القرن. ويمكن تفسير نزعة الاتحاد السوفييتي الى القتال في الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية الى محاولة إخفاء مشاعر عدم الاستقرار التي ولدها التفوق النووي للولايات المتحدة. وقد تمثل التهديد الأمريكي للأرض الروسية في قدرة سلاح الجو الأمريكي من إلقاء قنابل على الأراضي الروسية والعودة الى قواعده. وفي الواقع فقد تمتعت الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بمستوى من التفوق العسكري بسبب احتكارها للقوة النووية. ولكن استعمال هذه القوة النووية يصعب استعمالها لمنع الاتحاد السوفييتي من مد سيطرته الى أوروبا الشرقية. ولا يعقل أن يؤيد حلفاء الولايات المتحدة أو الرأي العام الأمريكي مثل هذا العمل. وقد حظى الاتحاد السوفييتي بتفوق عددي من الرجال في أوروبا، إلا أن أي محاولة أمريكية لاجباره على التخلي عن احتلاله لدول أوروبا الشرقية كانت ستؤدي الى حرب جديدة لم تكن أوروبا بحاجة لها وبخاصة بعد أن بدأت تستعيد أنفاسها الاقتصادية. ولم يستطع الاتحاد السوفيي تطوير قذائفه البلستية إلا في منتصف الستينات وهي قذائف رادعة للقوة النووية الأميركية. ومع الاعتراف المتبادل بالتدمير العام لكلا الطرفين ازدادت مخاطر الصراع وتضاءلت الفوائد التي يمكن جنيها.

وكان هناك قبول متزايد لحالة الأمر القائم في أوروبا مع احتفاظ كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مكانته المهيمنة ضمن دائرة نفوذ كل منها. وربما كانت أزمة الصواريخ الكوبية في تشرين أول عام ١٩٦٢ الحد الفاصل الذي ترك أثراً بالغاً في تحول نظام ازدواجية التوجه الى ترتيب ثنائي ضعيف استطاعت فيه بقية الدول، باستثناء الدولتين العظميين، أن تحقق وضعاً أكثر استقلالية مكنها من التأثير على كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وكانت الأخطار التي نجمت عن الأزمة الكوبية قد طغت على أي مكاسب سوفياتية نتيجة وجود صواريخها في كوبا. وكان التصميم الأمريكي على إزالة هذه الصواريخ تحذير واضحاً بأن الأسلحة النووية واستعمالها أمر غير مقبول في أي قضية مقايضة ومن الجدير بالذكر أن الغضب الأمريكي الذي نتج عن نصب الصواريخ السوفياتية على مقربة من الولايات المتحدة كان يتناقص مع نصب الصواريخ الأمريكية في أوروبا الغربية.

وتلت الفترة (فترة المواجهة الواقعة بين عامي ١٩٤٦ ـ ١٩٦٢) رغبة متبادلة للانفراج في العلاقات الدولية. ودللت الأزمة الكوبية على أن الدول الكبرى تحاول تجانب أي صراع نووي. ودللت أيضاً على أن هناك مصالح مشتركة على الأطراف بموجبها تجنب أي مواجهة عسكرية في المستقبل. وخفة التوترات بين الدول العظمى هذه اثبتت وجود مناخ دولي متغير وقد افرز نظاما مزدوج التوجه ولكن اضعف كثيرا واكثر أمناً واستقراراً من ذلك الذي سبقه.

وقد كان لجمهورية الصين الشعبية المستقلة أثر بالغ في الأمر. فالخلافات الايديولوجية تجعل من التحالف الآسيوي الأمريكي أمر غير ممكن، وكذلك فان عدم الثقة بين الصين والاتحاد السوفياتي يجعل تحالفهما أمر بعيد الاحتمال.(٢١) وتفتقر الصين الى القدرات التكنولوجية لتصبح في مصاف الدول العظمى. إلا أن الخوف من تدفق الجيوش الصينية عبر آسيا أو سيبيريا كافٍ لجعل القوى العظمى تتردد قبل اتخاذ أي اجراء يمكن أن يهدد المصالح الصينية بشكل مباشر.

سياسة التثليث

إن خروج جمهورية الصين الشعبية من عزلتها، التي فرضتها على ذاتها عن السياسة الدولية لا يمكن تفسيره ببساطة عند حصولها على مقعد في هيئة الامم المتحدة عام ١٩٧١ بعد أن أخذت مكان جمهورية الصين الوطنية (تايوان). كانت حكومة ماوتسي تونج منهمكة، بشكل مبدئي، بتنظيم الشؤون الداخلية للثورة التي طردت تشانغ كاي تشيك. وقد وُصف تضاؤل التدخل الأمريكي في فيتنام من قبل بكين على أنه مقدمة بدعوة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون لزيارة الصين في آذار عام ١٩٧٢. ولم يكن الاهتمام الرئيسي للجمهورية الشعبية في هذا الوقت منصباً على الولايات المتحدة، بل على التهديد التي فرضته الحشود السوفييتية على حدودها، والحرب الكلامية التي ألمحت الى تدمير المحطات النووية الصينية بضربة وقائية. وقد فرض السوفييت حظراً على الصين الا أن هذا الحظر لم يخفف من حدة العداء الصيني للولايات المتحدة والتي تنبع اصلا من عداء ايديولوجي من ناحية، ومن التصورات الصينية للامبريالية الاميركية في آسيا من ناحية اخرى. ولم يكن التدخل الأمريكي في فيتنام سبباً مقلقاً للصينيين.

لقد جلبت هذه الضغوط الجديدة معها سياسة التثليث لظهور قوة ثالثة على المسرح الدولي مع ما تحمله من قوة كامنة للتحالف إما مع الاتحاد السوفياتي أو مع الولايات

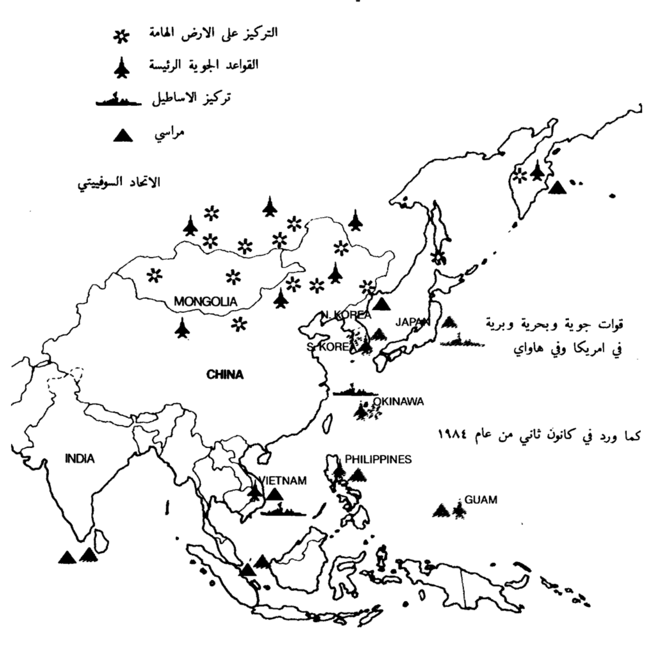
المتحدة على الرغم من عدم ثقتها وايمانها بكلتيهما. (٢٢) وللحدود الصينية الممتدة المشتركة مع الاتحاد السوفياتي أثر بالغ على التفكير السوفياتي من حيث أن جيوشها المتمركزة على الحدود الصينية أكثر بكثير من جيوشها المتمركزة على حدودها مع أوروبا الشرقية، الأمر الذي يعزز من القدرات العسكرية السوفياتية في أوروبا و يقوي من الدور الصيني في تعاملها مع الدول الكبرى.

وفي اطار ثلاثي تتنافس فيه ثلاث دول باحراز موقع استراتيجي، فان التصميم الاولي هو في عدم حصول مواجهة بين تحالف أي منهما مع القوتين الاخرين. وقد لعبت الصين دوراً دقيقاً عندما بدأت المحادثات في تشرين أول عام ١٩٨٣ لتطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، وقد أعادت واشنطن في الشهر نفسه تأكيد أنها دولة صديقة مما جعل تصدير التكنولوجيا الامريكية للصين أمراً ممكناً. ان العقبة الرئيسة في استمرار العلاقات الامريكية الصينية انما هو الدعم الامريكي لتايوان التي تعتبرها الصين الشعبية جزءاً من اراضيها التي لا بد من استردادها. (٢٣) ان الدور الفعال الذي تلعبه الصين على الصعيد الدولي يجعلها في موضع الموازن بين سياسة كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وتبدي الصين عدم رغبتها في أي تحالف مع أي من القوتين العظمين بينما تسعى الى اقامة علاقة عملية مع كل منهما، وقد أدى هذا التثليث الى وجود قوة جديدة تسهم في الاستقرار الدولي.

النظام المتعدد الأقطاب: انتشار القوة

ان نظاماً متعدد الأقطاب مؤلفاً من أكثر من ثلاثة دول يمتلك قوة كافية لترجيح ميزان القوى بواسطة حلفائها. و بالطبع فانه في ظل هذا النظام ستكون بعض الدول أقوى من غيرها، ولكن أي منها سيكون غير قادر على الهيمنة على النظام الدولي، وفي الوقت ذاته فانها جيعاً لديها الوسائل لمنع الهيمنة.

ان ترتيب ميكانيكية النظام المتعدد الاقطاب، مع تفاضل القوة أو محصلتها مبيناً في الأرقام العددية لتوضحي المفهوم في الجدول (٣-١) وللحصول على ميزة واضحة للقوة، فان على أي معسكر من الدول لا بد له من امتلاك هذا الامتياز النسبي للقوة. ان اقوى تحالف ممكن بين دولتين في هذا الجدول هو (د، ي) الذي يملك نسبة مجموع قوى يصل الى الرقم (٣٠). أما تحالف (أ، ب، جـ) فان نسبة مجموع قوتها (٢٥) فقط لمنع تفوق قوة (د، ي) البالغة (٣٠).


توازن القوى الرئيسة في شرق آسيا والمحيط الهادىء
التركيز على الارض الهامة
القواعد الجوية الرئيسة
تركيز الاساطيل
مراسي
الاتحاد السوفييتي
MONGOLIA
N. KOREA
JAPAN
S. KOREA
CHINA
OKINAWA
INDIA
PHILIPPINES
VIETNAM
GUAM
قوات جوية وبحرية وبرية
في امريكا وفي هاواي
كما ورد في كانون ثاني من عام ١٩٨٤

جدول رقم ٣ ــ ١
النظام المتعدد الاقطاب

الدولة	نسبة القوة
أ	٥
ب	١٠
جـ	١٠
د	١٥
هـ	١٥

إن قابلية النظام المتعدد الأقطاب للبقاء على قيد الحياة يعتمد على فهم ضمني معين وقيم مشتركة بين الدول. وتعترف الدول في مثل هذا النظام في حق الغير بالبقاء مع رغبة في التحالف فيما بينها مع أي دولة أخرى، وتغيير تحالفها بمنع أي حلف آخر من أن يصبح مهيمناً. وهذه الشروط، اذا تم تطبيقها على المثال السابق، ينفي امكانية أي تحالف مثل (جـ، د، هـ) الذي من المحتمل أن يتخلص من الدول الضعيفة (أ، ب). وذلك لأن اعتراف (جـ، د، ي) في حق (أ، ب) في البقاء على قيد الحياة، أمر ضروري للحفاظ على توازن القوى داخل النظام.

والدبلوماسية في مثل هذه الظروف لا يمكن أن ترتكز على الأيديولوجية وذلك لأنه ينظر في هذه الحالة، الى الدول الأخرى كأعداء ألداء بدلا من كونها أعداء أو حلفاء. انها المرونة الموجودة في النظام المتعدد الأقطاب التي تجعله أكثر جاذبية. (٢٤) وقد اصبحت الدول في أوروبا أكثر اقترابا الى هذه العلاقة من الدول العظمى في الفترة بين ١٨١٤ والحرب العالمية الأولى، وغالباً ما لعبت بريطانيا العظمى في هذه الفترة الزمنية دور الموازن عن طريق تحالفاتها لمنع أي هيمنة على أوروبا من قبل أي من الأطراف وبدلا من السعي حتى تهيمن هي على أوروبا. وقد اغرى هذا النظام الدول الأوروبية على التزاوج الداخلي بين الأسر الحاكمة مما عزز كثيراً من المفاهيم والقيم المشتركة. ويتضمن الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب في هذا الوقت ترتيباً مشابهاً، لأن الذعر وعدم الثقة المتبادلة قد استبدلت بالمفاهيم والقيم المشتركة. وهذه العوامل مقرونة مع تفوق عسكري ساحق للقوى العظمى يجعل الترتيب المتعدد الاقطاب في النظام الدولي أمراً بعيد الاحتمال في المستقبل المنظور.

الانحياز وعدم الانحياز

إن زيادة القوة التي ملكتها كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي في نهاية الحرب العالمية الأولى مصحوبة بعدم الثقة المتبادلة بينهم، أدى الى كل منهما للسعي وراء توسيع مناطق نفوذهما. وتتألف دوائر النفوذ من دول ضمن الحزام الدفاعي لدولة كبرى وترتبط بها مصالح دول الحزام الدفاعي الاقتصادية والعسكرية. وقد يتخذ الانحياز علاقات اقتصادية وعسكرية وثيقة جداً، كتلك التي بين الولايات المتحدة أوروبا الغربية (مؤلفا من دول حلف شمال الاطلسي واتفاقية الدفاع الاوروبي المشترك)، وقد تتأرجح الدول بين الانحياز وعدمه وفقاً لافضل مصالحها.

وفي السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، قبلت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، على مضض، حق الدول الأخرى في البقاء بعيدة عن الانحياز وهي تأمل أن تبقى بعيدة عن الصراع بين القوى العظمى. وهذا اعتراف بان مخاطر المنافسة بين القوى العظمى عبارة عن محاولة لتقليل مراكز القوى في الدول المنحازة. والضغط الدبلوماسي للقوى العظمى في هذه الأيام، يشجع دول عدم الانحياز البقاء مستقلة، بدلا من السيطرة التامة التي يمكن أن تفضي بهم الى المعسكر المناوىء.

وقد صاحب الديناميكية المحركة للعلاقات الدولية تغيرات في الأولويات الوطنية. وتقدم الدول التي لا تربطها روابط متينة مع أي من الشرق أو الغرب أكبر قدر من العون بأقل ما يمكن من التكاليف. وقد قبلت مصر مساعدة ضخمة من الاتحاد السوفياتي بعد أن سحبت الولايات المتحدة عرضها في تمويل السد العالي عام ١٩٥٦. وقد اعترض وزير الخارجية الامريكي جون فوستر دالاس في ذلك الوقت على عبارات تأييد الرئيس المصري جمال عبد الناصر للاتحاد السوفياتي وأعرب عن شكوكه حول نوايا الاتحاد السوفياتي للوفاء بوعدها لمساعدة مصر. وربما كان رفض دالاس الاعتراف بحقوق الدول الضعيفة برعاية مصالحها الخاصة على حساب أبعاد واحدة من الدول العظمى أمراً أكثر أهمية.

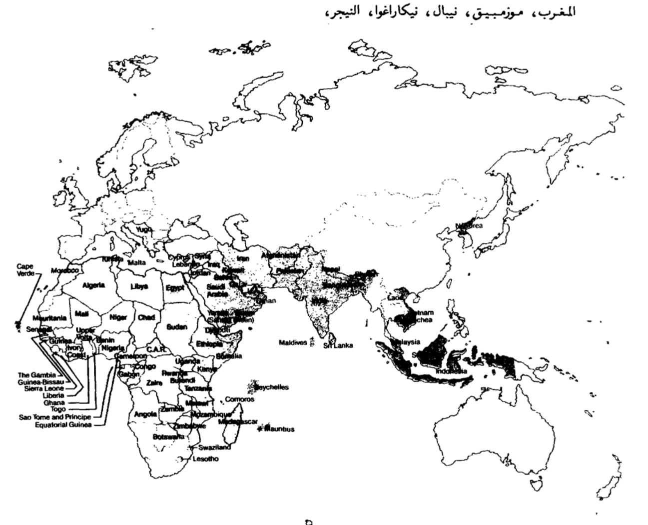
وتعتبر معظم الدول غير المنحازة في عداد الدول النامية (٢٥) وتملك هذه الدول قوى ضعيفة جداً بحيث أن الدول الكبرى لا تبذل جهوداً لجرها للتحالف معها. ان الالتزامات التي تقطعها القوى العظمى للدول النامية غير المنحازة ربما تفرض مسؤوليات أكثر مما يستحقه تحالف محتمل. وان الدعم السوفياتي لكوبا ــ فيدل كاسترو ــ هو خير مثل على ذلك. ان العبء الاقتصادي الذي يحمله الاتحاد السوفياتي حمل كبير يشتمل

إن حركة عدم الانحياز هي رابطة رسمية لدول العالم الثالث أسست لتحقيق المصالح السياسية والاقتصادية للدول النامية المعتمدة على غيرها من الدول. وهي تدعم الجهود لازالة النفوذ الاستعماري وتقف خلف اعلان الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ حول «النظام الاقتصادي الدولي الجديد» الذي يدعو الى تحويل المصادر الاقتصادية الى دول العالم الثالث. ويشير مصطلح «عدم الانحياز» اصلا الى الحياديين الشرق والغرب التي تبنته عدة دول حديثة ونامية في الخمسينات. ويعود تاريخ الرابطة الحديثة الى مؤتمر بلغراد عام ١٩٦١ برعاية يوغوسلافيا ومصر والهند. والعضوية في هذه الرابطة ليست مفتوحة لجميع الدول النامية. فعلى الرغم من قبول عضوية كوريا الشمالية عام ١٩٧٥، فقد رفض طلب كل من كوريا الجنوبية والفلبين على أساس أنها دول منحازة للولايات المتحدة الأمريكية. وتنتمي كوبا وفيتنام الى «مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل.».

وأعضاء الرابطة فهم: أفغانستان، الجزائر، انجولا، الارجنتين، البحرين، بنغلادش، برابادوس،



بنين، بحوتان، بوليفيا، الكنغو، كوبا، بوستانا، بورندي، الكاميرون، كيب فيرد، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، كومورس، قبرص، جيبوتي، الاكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، اثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غينيا، بيسو، غوانا، الهند، اندونيسيا، ايران، العراق، ساحل العاج، جامايكا، الأردن، كينيا، كوريا الشمالية، الكويت، لاغوس، لبنان، ليستو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، مالطه، موريتانيا، موريتيوس، المغرب، موزمبيق، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عُمان، باكستان، منظمة التحرير الفلسطينية، بنما، بيرو، قطر، رواندا، سانت لويسا، ساو توم دبرنسبي، السعودية، السنغال، سيراليون، سيشل، سنغافوره، الصومال، سيريلانكا، السودان، منظمة شعب جنوب غرب افريقيا، سوازلاند، سوريا، سورنيام، تنزانيا، توغو، ترينندار، وتوباغو، تونس، اوغندا، الامارات العربية المتحدة، فولتا العليا، فيتنام، اليمن الجنوبي، اليمن الشمالي، يوغوسلافيا، زائير، زامبيا، زمبابوي.



٥

على المساعدة الاقتصادية المباشرة، بالاضافة الى المساعدات، العسكرية الضخمة التي منحت كوبا قوة عسكرية واضحة. وعلى أي حال فان وجود دول منحازة الى الاتحاد السوفياتي على مقربة من الأرض الامريكية لا يغير من توازن القوى بين الدولتين العظميين. واذا حدث ذلك فقد يجر السوفيات الى الحركات الثورية في نصف الكرة الغربي، مع القليل من التوقع بأن يكون أكثر من مصدر للازعاج في منطقة نفوذ أمريكية. ان حالة عدم الاستقرار في امريكا الوسطى تمثل جيشاناً اجتماعياً وسياسياً يمكن حدوثه سواء حرضته كوبا أم لا ودون دعم سوفياتي. وتعين هذه العوامل على دوافع الثوريين ولكن المشكلات الاجتماعية والسياسية الكامنة هي التي تعزز الاضطراب بشكل واقعي.

لأي غرض؟

شوهد أحد المسؤولين السوفييت مبتسماً في هافانا، وقال له مسؤول سوفياتي آخر: «كيف تبتسم أيها الأبله بينما تكلفنا كوبا مليونا دولاراً مع شروق كل شمس؟ أجاب المسؤول قائلا: «انني ابتسم لأنها كانت بالامكان أن تكون البرازيل».

Alec Nove, «Can We Buy Detente?» The New York Times Magagine, October 13, 1974, p. 93

يعتمد تأثير التحالف مع الدول الأخرى على مدى قوة الالتزام المذكور وعلى دليل ذلك المادي. فقد عززت الولايات المتحدة مساعداتها الفعلية لاسرائيل بمساعدات عسكرية ضخمة، وبذلك لا يمكن لاي دولة من الدول ان تشك في موقف الولايات المتحدة. وهذا مثال واضح على علاقة تساندها سلسلة من التفاهم بين القادة المتعاقبين في كل من امريكا واسرائيل على افضل ما يراه الرأي العام. وعلى الرغم من قوة التعهد، فان كلاً من الدولتين يملك حرية اكبر في تغيير مواقفهما فيما لو كان هناك اتفاقية رسمية.

وقد تغيرت السياسة الامريكية تجاه الدول غير المنحازة منذ وجود جون فوستر دالاس كوزير للخارجية الامريكية الذي نظر الى الدول غير المنحازة نظرة شك وريبة.

والهند، مثال دولة ديموقراطية نسبياً، واكبر عدد للسكان فيها، حاولت البقاء غير منحازة، تاركة الباب مفتوحا لتلقي مساعدة من اي جهة اخرى(٢٦) وقد اتسمت العلاقات الامريكية مع الهند بعدم الثقة المتبادلة والافتقار الى التفاهم على الرغم من القيم الديموقراطية المشتركة. وقد ادت التجربة المريرة في فيتنام الى تكييف علاقة الولايات المتحدة تجاه العالم الشيوعي من جهة والى اعادة تقييم علاقاتها مع الدول غير المنحازة من جهة اخرى. ويلاحظ الان اعتراف بأن للدول الحق في تقرير سياستها في عدم الانحياز الامر الذي لا يعني بالضرورة الحاق الضرر بالمصالح الامريكية(٢٧).

تُشكل الدول في اغلب الاحيان تحالفات اكثر بقاءً بناءً على ما ترتكز عليه من تصوارت مشتركة ضد اي عدوان محتمل وقد يكون التعامل محدوداً في مجالات اخرى، وتستطيع الدول المتحالفة تشكيل سياستها الاقتصادية بمفردها وتواصل سياستها الخارجية المستقلة طالما انها لا تتنافى مع الامن المكتسب من التحالف. والتماسك الداخلي لحلف ما قد يضعف الى درجة خطيرة بفعل التحديات من الاطراف الداخلة فيه اكثر من المعسكر المعادي الذي الهم تشكيل الحلف. وان ردة فعل الدول الغربية المتحالفة بروابط سياسية واقتصادية وثيقة، فضلا عن روابطها العسكرية، تجاه خطر النفط الذي فرضته منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك، وما تلاه من ارتفاع لاسعار النفط الخام قد اعطى هذه الدول درسا تعلمت منه الكثير. وفي هذا الوضع الذي فرض تهديداً للاستراتجية الانتعاش الاقتصادي للدول الغربية والمنبثق عن دول صغيرة، وصديقة في العادة، فان استجابة الدول الغربية كانت قائمة على مبدأ «لكل دول ما ترتضيه لنفسها»، ولو كان هذا التهديد الاقتصادي ناجما عن المعسكر السوفياتي لكان قد تم فهمه على انه ذو علاقة وثيقة بالامن القومي ولتمت مواجهته باجراء موحد ولنشأ عنه خطر كبير. ويوضح هذا محدودية التماسك المتمثل في اي حلف. وقد يؤكد الحلف ميزة للدول المشاركة فيه فيما يتعلق بقضية فردية، او مجال ضيق للاهتمامات فانه قد تكون للدول الاعضاء مصالح متشعبة في اماكن اخرى

خاتمــــة

لقد اتسم النظام الدولي بهيمنة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والدول الرئيسة الاخرى مبدية نزعة متزايدة لاتباع سياسات مستقلة في القضايا الاقتصادية والسياسية. وقد بقيت دول اوروبا الغربية ودول المعسكر الشرقي معتمدة على المظلة النووية للقوى

العظمى للحفاظ على امنها ضد اي اعتداء محتمل من الحلف المعادي. والاستقلال المتزايد الملاحظ قد حول النظام الدولي من نظام ثنائي الاقطاب الى نظام ثنائي مهلهل الاقطاب مع القوى العظمى. تلعب دورا اكثر تأثيرا في صنع السياسة. قد اضيف عنصر جديد للنظام الدولي بخروج الصين من عزلتها الذاتية. و بينما لا تمتلك الصين القوة العسكرية التي تؤهلها للوصول الى مصاف الدول العظمى فان لدى الصين المقدرة على ترجيح توازن القوى عن طريق تحالف الولايات المتحدة او الاتحاد السوفياتي، وعلى اية حال لا يوجد هناك دلائل الى ان الحكومة الصينية تعتزم عقد مثل هذا التحالف، وهكذا تلعب الصين دورا هاما في الحفاظ على توازن القوى الدولية.

وقد تحددت مناطق النفوذ الخاصة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وكان هناك القليل من النزعة لدى القوى العظمى بمحاولة زعزعة الوضع الراهن. وقد تم توجيه الصراع نحو الانظمة العالمية الفرعية مثل الشرق الاوسط حيث يوجد فراغ في مراكز القوة، وتغذي المصادر النفطية للمنطقة مصالح القوة العظمى. وقد تمت ادارة المنافسة بين القوى العظمى من خلال الدول المتحالفة وقد تجنبت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحلفائهما الموقف الذي قد يؤدي بهما الى مواجهة عسكرية.

هوامش الفصل الثالث

1. President George Washington's Farewell Address, September 17, 1796.
2. There are many approaches to the definition of the international system, but the similarities outweigh the divergences. The central concept is that of the interaction of interrelated units. This interaction is marked by behavioral regularities. There are varying intensities of interaction; while all nations may be considered part of the global system it is obvious that the actions of the major powers have a greater impact on the international arena than those of lesser powers. The latter have their most significant influence in regional matters—thus the decision in this text to differentiate between states comprising the international system and those of various subsystems. Other approaches are found in Morton Kaplan, *System and Process in International Relations* (New York: John Wiley, 1957); J.W. Burton, *Systems, States, Diplomacy and Rules* (New York: Cambridge University Press, 1968); Andrew Scott, *The Functioning of the International Political System* (New York: Crowell-Collier-Macmillan, 1967); Klauss Knorr and Sidney Verba, eds., *The International System: Theoretical Essays* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1961); and Richard N. Rosencrance, *Action and Reaction in World Politics* (Boston: Little, Brown, 1963).
3. Julian Friedman, Christopher Bladen, and Steven Rosen, eds., *Alliance in International Politics* (Boston: Allyn and Bacon, 1970), 33.
4. See Peter Toma, Andrew Gyorgy, and Robert S. Jordan, eds., *Basic Issues in International Politics* (Boston: Allyn and Bacon, 1970), 128–32, for a discussion of the variance between nations' capabilities and their ability to project power and influence.
5. Steven L Spiegel and Robert L. Rothstein, *Alliances and Small Powers* (New York: Columbia University Press, 1968), 5.
6. Richard J. Meislin, *New York Times*, Oct. 30, 1983, p. 1E.
7. Raymond Aron, *Peace and War*, trans. Richard Howard and Annette Baker Fox (New York: Frederick A. Praeger, Publishers, 1967), 98.
8. Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations*, 5th ed. (New York: Alfred A. Knopf, 1973), 167. Also see Morton A. Kaplan, "Balance of Power, Bipolarity and Other Methods of International Systems," *American Political Science Review* 51, 1957, 684–95.
9. Robert Jervis, "The Impact of the Korean War on the Cold War," *Journal of Conflict Resolution* 24 (4), Dec. 1980:563–92. Jervis argues that the Korean conflict was a watershed event and brought about most of the characteristics associated with the Cold War.
10. William G. Hyland, "Clash with the Soviet Union," *Foreign Policy* 49, Winter 1982–83: 3–19. Hyland sees the approximate balance of power between the U.S. and the USSR contributing to stability and increasing the prospects for accommodation between the superpowers.

11. Glenn H. Snyder, "Balance of Power in the Missile Age," *Journal of International Affairs* 14(1), 1960:21–34. This articles discusses ways in which nuclear weapons have changed the manner of maintaining equilibrium in the international system.
12. George F. Kennan, *American Diplomacy*, 1900–1950 (Chicago: University of Chicago Press, 1951), 118.
13. See Joyce and Gabriel Kolko, *The Limits of Power* (New York: Harper & Row, 1973), for a different interpretation of U.S. policy in postwar Europe. The Kolkos argue that American policy was strictly the result of economic determination rather than reaction to Soviet intransigence.
14. Ibid.
15. The Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) was founded in 1960 to replace the Organization for European Economic Cooperation (OEEC) which was the organ of the Marshall Plan for European recovery. The OECD extended economic consultation beyond Europe to North America and the Pacific.
16. See Raymond Aron, "Assigning the Guilt: Origins of the Cold War" (chap. 1), in *The Imperial Republic*, trans. Frank Jellinek (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1974), for the perspectives of a European scholar on the Marshall Plan and the politics of the period.
17. Ibid., 57.
18. See David A. Andelman, "Struggle Over Western Europe," *Foreign Policy* 49, Winter 1982–83: 37–51; Keith W. Baum, "Treating the Allies Properly: The Eisenhower Administration, NATO, and the Multilateral Force," *Presidential Studies Quarterly* 13 (1), Winter 1983, 85–97; Hans-Dietrich Genscher, "Toward An Overall Western Strategy for Peace, Freedom, and Progress," *Foreign Affairs* 61(1), Fall 1982, 42–66.
19. Simon Serfaty, *The Elisive Enemy* (Boston: Little, Brown, 1972), 87.
20. Aron, *Imperial Republic* (chap. 4), 110–47.
21. Thomas W. Robinson,"Choice and Consequence in Sino-American Relations," *Orbis* 25(1), Spring, 1981, 29–51.
22. Alan S. Whiting, "Sino-American Relations: the Decade Ahead," *Orbis* 26(3), Fall 1982, 697–719.
23. John W. Garver, "Arms Sales, the Taiwan Question, and Sino-U.S. Relations," *Orbis* 26(4), Winter 1983, 999–1035.
24. Aron, *Peace and War*, 132. For a different perception, see Morton Kaplan, *System and Process in International Relations* (New York: John Wiley & Sons, 1957).
25. Fouad Ajami, "The Fate of Nonalignment," *Foreign Affairs*, Winter 1980–81, 366–85.
26. S.L. Verma, "Non-Alignment and India's Role in World Affairs," *Political Change* 3(1), Jan.-June 1980, 79–90.
27. Charles William Maynes, Richard H. Ullman, "Ten Years of Foreign Policy," *Foreign Policy* 40, Fall 1980, 3–17.

الفصل الرابع
الاقتصاد الدولي

- المصادر الطبيعية في العالم
- الاقتصاد والسياسة
- التجارة والسياسة
- المجموعات الاقتصادية
- الشركات المتعددة الجنسيات
- النظام النقدي الدولي
- المشاكل المالية الدولية المعاصرة
- خاتمة

ان احدى الركائز الرئيسة التي يعتمد عليها الاستقرار السياسي في السياسة الدولية هي القوة والنظام في الانظمة الاقتصادية العالمية. فالنزاع السياسي الداخلي ينشأ عندما يخفق النظام الاقتصادي لامة ما في تلبية المطالب الملقاة على عاتقة. كما ان اعتماد الدول على بعضها بعضا يربط ما بين امكانية الانهيار الاقتصادي في دولة ما وبين الظروف المتواجدة في كل تلك الدول الواقعة في النطاق التجاري لتلك الدولة. ان الانظمة السياسية التي تعجز عن توفير مستوى معيشة مقبول لمواطنيها يكون من الانسب استبدائها. الا ان من المحتمل ان تسبب مثل تلك التغيرات اضطرابا في التوازن المحلي ان لم يكن في التوازن الدولي.

لقد بينت الكارثة الاقتصادية التي حلت بالعالم عام ١٩٢٩ لجميع الدول واقع اعتمادها على بعضها بعضا والنتائج الاليمة التي تتبع ذلك، فيما لو اثبت اقتصاد دولي ما عدم ملائمته للايفاء بحاجاته. فقد كان نتيجة ذلك ان زرعت بذور الحرب العالمية الثانية في الفوضى الاقتصادية التي نجمت عن هذه الكارثة، حيث استغلها هتلر وموسوليني حين كانت قوات الحلفاء ضعيفة جدا ومشغولة بمشاكلها الاقتصادية لان تدرك وتستجيب للتهديد الفاشي.

لقد تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتشكيل الكتل الاقتصادية الدائرة حول محور القوى العظمى. فبينما تبقى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي المحور الاقتصادي لاحلافهما الخاصة بهما، فان نموذج التبعية شبه الكلي لفترة ما بعد الحرب قد تغير. لقد اصبحت الدول المتلقية لخطة مارشال بالاضافة الى اليابان منافسة اقتصاديا للولايات المتحدة بينما سعى الشركاء التجاريون المهمون المتبقون والدول الاروبية الشرقية الى الاستقلال الاقتصادي عن الاتحاد السوفياتي. وقد انتهى الرخاء الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب مع بداية السبعينات، وكان على الدول الصناعية ان تجاري العقبتين المزدوجتين الا وهما البطالة والتضخم في السنوات الاخيرة من هذا العقد. وقد شكلت الزيادة المثيرة في اسعار الطاقة عنصرا آخر في اقتصاديات العالم مما ادى الى زيادة التكاليف وقلل من احتمالية الرخاء الاقتصادي في كل الدول عدا تلك المنتجة للطاقة. وبالاضافة الى المشاكل الاقتصادية السائدة في كل من الدول فقد واجهت الدول النامية معركتها الاساسية مع مخزون غير كاف من الطعام.

لقد توضح للعالم الغربي الارتباط بين الاقتصاد الدولي والسياسة الدولية عن طريق حظر بيع النفط في الاعوام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ وما تلا ذلك من تصعيد حاد في اسعار النفط. ان اعتماد العالم الصناعي على النفط الذي يصدره الشرق الاوسط ذلك جنبا الى

جنب مع الدمار الاقتصادي الذي نتج عن ارتفاع الاسعار جعل من مخزونات النفط مسألة سياسية، كما اصبحت علاقات مصادر الطاقة مع السياسة الخارجية مسألة ذات اولوية كبرى. وقد لمّحت الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الامريكية الى امكانية التدخل العسكري لتجنب كارثة اقتصادية. وحملت سنوات الثمانينات حقائق اقتصادية جديدة في الوقت الذي بدأت القوى المحركة للاقتصاد العالمي تظهر للعيان. فقد واجهت دول الاوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط) تناقصا في الطلب على نفطها وذلك لان اسعاره المرتفعة شجعت على البحث المتزايد عنه وانتاجه في مختلف ارجاء الكرة الارضية، كما وساعدت فترة الركود على المستوى العالمي في تخفيض الطلب على النفط. وحاولت الدول الصناعية الخروج من اعماق هذا الركود ولكن العودة الى الوضع السوي كانت غير منتظمة.

لقد اضيف التوتر المتزايد بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي، وسباق التسلح المتسارع الي المجال الاقتصادي في بداية الثمانينات. ولم يجعل ذلك من العودة الى الانتعاش الاقتصادي اكثر صعوبة عن طريق تحويل موارد كبيرة الى مجال التسلح فحسب، بل ان التجارة بين الشرق والغرب لم تقدر على تحقيق قوتها على الرغم من المنافع المتبادلة التي كان من الممكن تحقيقها. كان هناك اختلاف في المصالح بين القوى العظمى وحلفائها خلال هذه الفترة. فقد سعت شعوب اوروبا الشرقية والغربية الى توسيع فرص التجارة مع اعضاء من كتلة معارضة، بينما استمرت القوى العظمى في التأكيد بشدة على الاستعداد العسكري. لقد بينت هذه الاحداث ان هناك الكثير للاتحاد السوفياتي لكي يكسبه من تقنية الدول الغربية واليابان، وذلك في سعيه نحو التحديث، ورغم ذلك فان الكرملن غير راغب في التضحية باعتبارات الامن والسلام من اجل التجارة. فالعلاقة بين الاستقرار السياسي والسلام والازدهار الاقتصادي توفر نقاشا شاملاً للتعاون الدولي ولكنها تتطلب أن تصل القوى العظمى الى مستوى من التسوية السياسية تتوافق مع التعاون الاقتصادي.

المصادر الطبيعية في العالم

هناك بُعدان اثنان للأزمة الاقتصادية العالمية يتعلقان بتوفر المواد. أحدهما هو امكانية، أو احتمالية، أن تستنفذ الموارد الضرورية للبقاء البشري وأن يشكل النقص في الغذاء والمواد الخام المصاحب بفساد نوعية البيئة، تهديداً للبقاء البشري. أما البعد الثاني، والذي هو أزمة نعاني منها في الوقت الحاضر، فيتركز في سوء توزيع الموارد بين شعوب

العالم. وحيث أن الاكتفاء الاقتصادي هو أحد دعائم السياسة الدولية فان لهذه المشاكل ابحاءات سياسية ولا يمكن تناولها الاّ من خلال النظام السياسي.

سوء توزيع المصادر

هناك ما يكفي من الطعام، أو الوقود، أو أي مورد آخر متوفر ويمكن التذكير فيه في العالم حالياً. ومع ذلك، فالتوزيع غير المتساوي لهذه الموارد يتسبب في فجوة بين الموارد المتوفرة الغنية وبين تلك الموارد المتوفرة الفقيرة. وبينما يتم الدفع للمزارعين الامريكيين ليتوقفوا عن استغلال الاراضي الزراعية، فبينما تطفح مستودعات الاطعمة في دول السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الامريكية بالمنتجات الزراعية الفائضة، تواجه شعوب آسيا وافريقيا المجاعة. ومشكلة سوء توزيع الموارد في العالم اليوم هي سياسة بشكل أساسي. يجب أن يكون لدى الشعوب التي تملك موارد وافرة حافزاً لكي تتقاسم مواردها مع الدول الأقل حظاً. وبنفس الدرجة من الاهمية يجب على الشعوب التي تحتاج للمساعدة الاقتصادية أن تطور أنظمتها السياسية لكي تقوم بتوزيع الموارد المتوفرة عندها بتساوٍ لئلا تستنفذ من قبل موظفين فاسدين وغير أكفاء.

لقد نقلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في تشرين الأول من عام ١٩٨٣ خبراً يفيد بأن اثنين وعشرين دولة افريقية واجهت نقصاً مأساوياً في الغذاء. فبينما ورد ذكر الجفاف الشديد كعامل مساهم في المجاعة، فان عوامل بشرية متواجدة في أكثر من منطقة في الكرة الأرضية تعاني من نقص في الطعام تعتبر عوامل أكثر أهمية. ويعقّد التزايد السكاني السريع في البلدان الأقل نمواً من مشكلة تزويد السكان بالطعام. أما الافتقار الى الأنظمة الحكومية الادارية يجعل من الصعب استخدام الخدمات التقنية المتوفرة بشكل فعّال، وذلك فضلا عن النقص الشديد في الأشخاص المدربين لادارة برامج المساعدة. وقد صرّح كارل اتيشر، وهو خبير في الزراعة الافريقية «أن هناك زيادة في أموال التبرعات تبحث عن مشاريع انتاج زراعية معقولة ومضمونة من ناحية تقنية».(١) ومن ناحية ثانية، يعرض «ايتشر» نظرة شاملة للمشكلة، ويرى أن هناك حاجة للاستمشارات طويلة الأمد لتطوير كليات تختص في مشاريع الزراعة في الجامعات الافريقية، وذلك كخطوة مهمة في تطوير البنية التحتية الضرورية لاستخدام اموال المساعدات بأعلى حد من الفعالية. وتعتمد أنظمة الاقتصاد الزراعية لهذه الدول الافريقية على انتاج القهوة، والشاي، والكاكاو، وزيت النخيل، والمطاط؛ وتستخدم الحكومات هذه السلع في المنطقة للحصول على قروض للمبادلة الخارجية الضرورية للدفع للواردات من

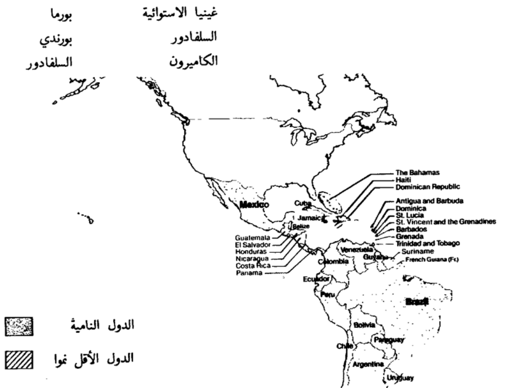
الدول النامية والدول الاقل نمواً

تقسم الدول النامية عادة الى فئات فرعية مبنية على الدخل وعلى مستوى أو مرحلة التطور الصناعي. لقد حددت الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ فئة الأقل نمواً ـ وهي دول تتصف بناتج قومي اجمالي ذي حجم صغير على نحو استثنائي وبقطاع تصنيع بسيط، كما أن معدل الأمية مرتفع في تلك الدول. وهذه الدول غالباً محاطة باليابسة أو جزر معزولة، وللعديد منها مصادر طبيعية محدودة وعدد متناقص من السكان وذلك بسبب الهجرة. والدول الأقل نمواً هدف معونات التنمية الرئيسي في الثمانينات.

الدول النامية

أفغانستان
جمهورية أفريقيا الوسطى
تشاد
تشيلي
كولومبيا
كوموروس
الكونغو
كوستاريكا
كوبا
قبرص
جيبوتي
الدومينيك
جمهورية الدومينيك
الاكوادور
مصر
غينيا الاستوائية
السلفادور
الكاميرون

كيب فيرد
الجزائر
انغولا
انتيغوا باربودا
الارجنتين
جزر البهاما
البحرين
بنغلادش
باربادوس
بيلايز
بنين
بوتان
بوليفيا
بوتسوانا
البرازيل
بورما
بورندي
السلفادور



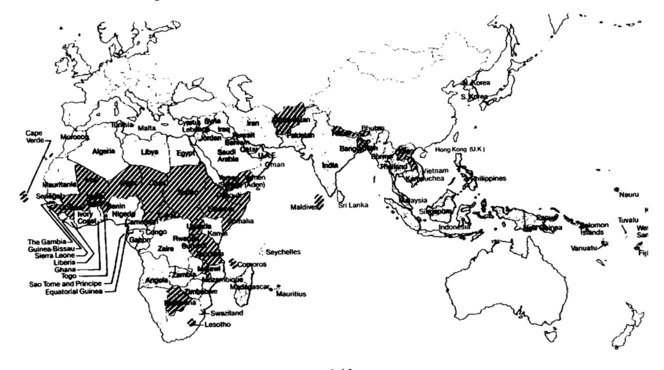
اثيوبيا
فيجي
الغابون
غامبيا
غانا
جرينادا
جواتيمالا
غينيا-بيسو
جايانا
هايتي
هندوراس
هونج كونج
الهند
أندونيسيا
ايران
العراق
ساحل العاج

جامياكا
الاردن
كومبوشيا
كينيا
كيريباتي
كوريا الشمالية
كوريا الجنوبية
الكويت
لاوس
لبنان
ليسثو
ليبيريا
ليبيا
مدغشقر
ملاوي
ماليزيا
جزر المالديف
مالي

مالطا
موريتانيا
موريتيس
المكسيك
المغرب
موزمبيق
نورو
نيبال
نيكاراغوا
النيجر
نيجيريا
عُمان
الباكستان
بنما
بابوانيوغينيا
الباراغواي
البيرو
الفلبين

قطر
رواندا
سانت لوسيا
سانت فيتسنت
والجرينادينز
ساوتوم و برنسيبا
السعودية
السنغال
سيشلز
سيراليون
سنغافوره
جزر سولومون
الصومال
سيريلنكا
السودان
سورنييم
سوازيلاند
سوريا
تانزانيا

تايلاند
توغو
تونغا
تريندات وتوباغو
تونس
توفالو
أوغندا
الامارات العربية المتحدة
فولتا العليا
الاورغواي
فانتو
فنزويلا
فيتنام
ساموا الغربية
اليمن (عدن)
اليمن (صنعاء)
زائير
زامبيا
زمبابواي



السلع المصنعة. ويترك انتاج الطعام الى مزارعين اصليين تنقصهم المعرفة بتجهيز التربة كما وأنهم يواجهون البحث الأبدي عن الارض الخصبة. وفي مثل هذه المجتمعات فانه من المستحيل تطبيق أساليب الزراعة الحديثة.

هناك مظهر سياسي للمشكلة الزراعية جعل منها مشكلة غير قابلة للحل حتى الآن، فالحكومات في المنطقة عليها العمل على توفير الطعام لسكان المدينة باسعار معقولة لتعزيز الاستقرار السياسي. ويقود هذا الى معدلات اسعار منخفضة جداً بالنسبة للمزارع. وبالتالي، ينتقل المزارعون الى المدن لعدم قدرتهم على اعالة انفسهم في القطاع الزراعي. ونتيجة لذلك، تهبط معدلات انتاج الطعام وتزيد صفوف العاطلين عن العمل في المدن، وتصبح الحكومة تحت تهديد مستمر للاضطرابات السياسية. وقد قدّم ادوارد سوما (Eduard Saouma) مدير عام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) تفسيراً للمشكلة السياسية الدائمة قائلا: «لا شك أن هناك صفوة من الناس في افريقيا، ولا شك بأن الأغلبية الساحقة من الناس قد استُغلّوا لمئات السنوات من قبل الرؤساء. ولا يزال هذا المجتمع يحيا». (٢) ويجب التنويه الى أن المساعدة المقدمة لأفريقيا تفوق تلك المقدمة لمناطق اخرى أقل تقدماً؛ فالمساعدة الرسمية المقدمة للدول الافريقية في عام ١٩٨٠ وصلت الى ١٣٫٧٠ دولاراً للشخص الواحد مقارنة مع ما معدله ٩٫٦٠ دولاراً للشخص الواحد في جميع البلدان النامية. (٣) ويشكل الجزء الأكبر من المساعدة المقدمة لهذه المنطقة مواد غذائية. وتعتبر الولايات المتحدة المساهم الرئيسي في برامج الأغذية الدولية، فهي تتكفل بأكثر من نصف المجموع الكلي. (٤)

وبالرغم من معدل المساعدات المقدم لأفريقيا المرتفع نسبياً مقارنة مع المناطق الأخرى الأقل نمواً، فان مقدار المساعدة قليل بالنسبة لاحتياج هذا البلد بسبب افتقار اهتمام القوى الرئيسة في هذه المنطقة. فأي مساعدة تقدم تكون على أسس انسانية، حيث أن الدول المقدمة للمساعدة لا تكسب شيئاً باستثناء بعض الدعم السياسي في الجمعية العامة في الأمم المتحدة. وتقدم هذه الدول غير النامية اسواق تصدير ضرورية للدول المصنعة، ولكن الحالة المتردية لأنظمتها الاقتصادية تحد من امكانية دفعها بالسلع والخدمات.

استهلاك «استنزاف» الموارد «المصادر»

ان حجم احتياطي المواد الخام الموجودة تعتبر من ضمن الأمور غير المؤكدة التي

تواجه المجتمع الدولي. ويجب أن ينظر في هذه المشكلة من خلال الكمية الحقيقية لمورد ما يعتقد أنه متوفر ومن خلال السعر الذي يمكّن من استخراج المواد الخام. ولا يوجد طريقة علمية لتقدير الاحتياطي بطريقة دقيقة، بالرغم من أن هذه لعبة يفضلها الاقتصاديون. وعلاوة على ذلك فان معظم ثروات العالم الكامنة لم يجر استخدامها حتى الآن، وتقديرات كميات المعادن الموجودة تحت قيعان المحيطات لا يمكن أن تكون أكثر من تخمين مدروس. ويأتي معدل الاستهلاك كعامل آخر يصعب التنبؤ به لأكثر من بضعة سنين قادمة. فالطلب في السوق يتغير، ومن الممكن أن تطور التقنية بدائل اذا دعت الحاجة ويجب أن يؤخذ عامل التكلفة في الحسبان في أي تخطيط.

إن عامل التكلفة يبدو واضحاً في مجال زيادة أسعار النفط، الأمر الذي يؤثر على قطاع عريض من السلع والخدمات يتراوح بين وسائل النقل الى السماد. إن المشاكل الاقتصادية التي تتسبب عن تشكيل اتحاد احتكاري للنفط (أوبيك) من أجل زيادة اسعار النفط بواسطة تحديد الانتاج ينجم عن مضامين سياسية خطيرة. فمن غير المحتمل أن تتحمل القوى العظمى الى مدى غير محدود النقص في المواد الخام أو ارتفاع اسعارها على نحو غير طبيعي. لقد فاجأت صدمة حظر بيع وتصدير نفط الأوبيك في عام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ الدول الغربية وهي غير مستعدة لها، وذلك لأن هذا النوع من الابتزاز الاقتصادي لم يسبق له مثيل. وهكذا فقد شكّلت الدول الصناعية الرئيسة غير الاشتراكية «وكالة الطاقة الدولية» في عام ١٩٧٣ لمراقبة المشاكل المتعلقة بمخزون النفط الكامن والتي قد تنشأ في المستقبل، ولتنسيق الجهود لمنع أي قطع جديد في كمية النفط. إن احتياج الغرب لوارادات النفط الخام من الشرق الاوسط تحتوي على بذور مواجهة القوى العظمى. ان الاتحاد السوفياتي مكتف ذاتيا ويقوم بتصدير النفط الى الكتلة الشرقية، ومع ذلك، فان كونه في موقع يمكنه من منع النفط الخام عن الغرب أو من املاء شروط بيع النفط الخام يمنح الاتحاد السوفياتي فرصة مغرية. ولم يأل الكرملن جهداً من أجل تحقيق وجود سياسي له في الشرق الأوسط، أولا في مصر وحديثاً في ليبيا وسوريا ومع ذلك، فان هذه الدول تعتبر دولا متحفظة بشدة ويمثل الحلم الاشتراكي كابوساً قوياً لبنية القوة المحصّنة. لقد نجحت المساعدة العسكرية السوفياتية في اعطاء الاتحاد السوفياتي نفوذا كبيرا في الشرق الأوسط، ومع ذلك فان لمعظم دول المنطقة روابط اقتصادية قوية مع الغرب.

وفي الحقيقة، قد تصبح جميع السلع، بما فيها الطعام، عرضة في النهاية لممارسات السوق المعدة للحد من الطلب، ورفع الاسعار، وبالتالي زيادة العائد للدول المنتجة. ولا

يمكن لهذا النوع من الصراع الاقتصادي أن يكون غير سياسي. فبلا شك أن الدول سوف تختار الانحياز لاطراف معينة تبعاً لاولوياتها. ان الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على صادرات القمح للاتحاد السوفياتي في عام ١٩٧٩ هو مثال على النزاع الاقتصادي الذي قد يستدعي الى مواجهة بين القوى العظمى. لقد اوقف الرئيس كارتر مبيعات القمح للسوفيات رداً على احتلالهم لافغانستان. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها الولايات المتحدة باتباع سياسة الايقاف المؤقت لصادرات الطعام للاتحاد السوفياتي كسلاح من أسلحة السياسة الخارجية.(٥) لكن الاتحاد السوفياتي كان قادراً على الحصول على احتياطي القمح الضروري له من دول أخرى، منها كندا واستراليا؛ وفي هذه الحالة، فان النزاع الاقتصادي الذي قامت به الولايات المتحدة لم يربك الاتحاد السوفياتي الا لدرجة بسيطة لأن احتياطي القمح كان متوفراً في دول أخرى وبأسعار مشابهة لأسعار الولايات المتحدة. وهكذا فقد قام الرئيس ريغان بعكس هذه السياسة، وبهذا استؤنفت مبيعات القمح للاتحاد السوفياتي مع ضمانات بأنه لن يحدث أي ايقاف للشحنات بموجب العقود الجديد. وبامكان احدنا أن يفكر في ردة فعل الاتحاد السوفياتي لو أدى الحظر التي فرضته الى نقص في الطعام في الاتحاد السوفياتي. وبينما يمكن تبرير العقوبات الاقتصادية، كتلك المتمثلة بحظر بيع القمح، فالمشاكل قصيرة الأمد فانها تشكل حادثة سابقة خطرة. ان مخزون العالم من الموارد محدود، والمنافسة السياسية التي تدور حول الحصول على الطعام أو غيره من الضروريات تمثل موقعاً يعتبر أكثر شدة من الصراع الفكري.

لربما كان اختبار مقدرة الشعوب على مواجهة مثل هذه التحديات يكمن في استجاباتها للمشاكل التي تحيط بها والتي تعتبر تهديداً لكل الأمم لا منفعةً لاي منها. ان المشاكل في طبيعة الهواء وتلوث المياه، أو مشاكل القضاء على المناطق الخضراء لا حصر لها، وتعتبر جميع الحلول باهظة الثمن من ناحية اقتصادية. ان التقنية موجودة لحل العديد من التهديدات البيئية، ولكن الصفة المشتركة لتطبيق هذه التقنية هي تكلفة اضافية، لذلك فان الجواب المنطقي الوحيد يكمن في ايجاد درجة من التعامل الدولي أكبر من تلك التي كانت متوفرة عادة عند معالجة المخاطر العالمية.

يتم التنبؤ بدقة عن نهاية الحضارة الانسانية نتيجة لعدم مقدرتنا على التغلب على مشكلة استنفاذ الموارد وعلى اضفاء الصبغة السياسية عليها. كما أن الآخرين هم على نفس الدرجة من التأكد بأننا بارعون جداً لدرجة أننا نستطيع حل أية مشاكل قبل أن تصبح غير قابلة للتذليل. ولا تعتبر أيا من هاتين النظريتين المتطرفتين قابلة للتطبيق. ان

المشاكل التي تواجه الشعوب هي حقا خطيرة وادراك آثارها المحتملة هو السبيل الوحيد الذي يمنحنا الأمل بايجاد الحلول المشتركة للمشاكل المشتركة. فما من دولة، بغض النظر عن ثروتها الاقتصادية، في منأى عن المخاطر، وما من دولة تستطيع أن تعمل لوحدها، فاعتماد الدول على بعضها بعضاً في يومنا هذا حقيقة دولية.

الضغوط السكانية

ان المدى الذي يصبح من الممكن عنده تسخير موارد العالم لكي تقوم باعالة الناس يرتبط بحجم السكان. ولتوزيع سكان العالم علاقة ضئيلة بتوزيع الموارد، بالاضافة الى أن التزايد السكاني سريع في المناطق التي لا تحتمل مثل هذا التزايد مطلقا. لقد تم تقدير عدد سكان العالم بـ ٤٫٤٧ بليون نسمة في عام ١٩٨٠، ومن المتوقع أن يصل الى أكثر من ستة بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٠٠. وسوف يتزايد عدد السكان في الدول المتقدمة ما بين ١٠ـ ٢٠٪ في تلك الفترة، بينما سيتزايد عدد السكان في الدول الأقل نمواً مثل أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا ما بين ٦٠ ـ ١٠٠٪. لذلك، فان مشاكل سوء توزيع الموارد واستنفاذها سوف تكبر وسوف تزداد الفجوة بين الأمم الغنية وتلك الفقيرة.

الاقتصاد والسياسة

ان الاعتبارات الاقتصادية هي عوامل مهمة في قرارات السياسة الخارجية للدول، فعلى كل الدول، الغنية منها والفقيرة، أن تزن بحذر المضامين الاقتصادية لأي تغير في السياسة. لقد أدى الحظر على مبيعات القمح للاتحاد السوفياتي الى خسارة اقتصادية للمزارعين الامريكيين؛ فكان هذا هو الدافع الرئيسي لتغيير تلك السياسة. ان على الدول ذات المنافع التجارية الكثيرة أن تحمي اسواقها، واذا كان ممكناً فان عليها أن توسعها. كما ويجب على الدول التي تعتمد على المساعدات الاقتصادية أو على ترتيبات تجارية تكون في صالحها، يجب عليها ألا تبتعد عن الدول التي تحتاج هي لمساعدتها. ومن الصعب علينا أن نفصل بين الجانب السياسي وبين ما يبدو أنه جانب اقتصادي لأن الجانبين مترابطان معاً في عدة نواحي. وتتدخل الاعتبارات السياسية والاقتصادية على حد سواء في مثل هذه الأمور المختلفة كالاتفاقيات التجارية الاميركية ـ السوفياتية أو المساعدة الاقتصادية الموجهة للدول النامية. ويشتمل النوعان الأكثر شيوعاً بين الترتيبات

الثنائية الجانب على بعض النماذج من المساعدات الاقتصادية أو الاتفاقيات التجارية بين بلدين. ويتم التفاوض حول هذه الاتفاقيات ضمن سياق التفاهم في مجال المساعدات أو التجارة الذي يتوصل له تحت رعاية منظمات تجارية دولية.

المعونة الاقتصادية الثنائية

قد تشمل المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول الأقل تقدماً منحات مباشرة تشتمل على الطعام أو ضروريات اخرى قد تكون على شكل قروض استثمارية لتنشيط النمو الصناعي. وتأتي الاستثمارات الخارجية هذه كمجازفة في سبيل التعاون وتكون للمنظمات التجارية في الدول المتلقية لهذه الاستمثارات بعض الفائدة المالية. وعلى الارجح، يكون الاستمثار الواسع في الدول الأقل نمواً على مستوى الحكومات أو قد يتم تشجيع مؤسسات خاصة للاستثمار عن طريق توفير ضمان معين. وحيث أن أكثر الدول الأقل نمواً تكون غير مستقرة من الناحية السياسية، وتفتقر الى الموهبة التنظيمية، فان المجازفة تعتبر كبيرة.

ان المساعدات التي تمنح على شكل هبات مباشرة عادة ما تكون مبنية على اعتبارات انسانية. قد تحصل الدول المساعدة على منفعة سياسية، الا أن معظم البلدان التي تتلقى مثل هذه المساعدات لا تملك الكثير من الدعم لتقدمه للدول المساعدة. وعلى الرغم من التقديرات التي تشير الى أن عشرة آلاف شخص يواجهون الجوع حتى الموت اسبوعيا، فان على الدول المتقدمة أن تقرر مقدار المساعدات ونوعها ولأي من الدول سوف تمنحها. لقد أيد بعض الخبراء سياسة فرض الضريبة على المساعدات وذلك لاستحالة تقديم المعونات الغذائية للشعوب الكثيرة السكان من قبل الدول المتقدمة الى أجل غير محدود. ويتضمن هذا الجدال على أنه لو كان بالامكان اطعام المجموعات التي تواجه الجوع وابقاؤها على قيد الحياة فانها سوف تتكاثر وتزيد من حجم السكان وبهذا فهي تجعل المشكلة دائمة.(٦) ويفترض الخبراء الذين يفضلون زيادة مثل تلك المساعدات بأن الهبات الغذائية ينبغي أن تُصاحب بمحاولات للتقليل من معدل الولادات الى الحد الذي يجعل حجم السكان مستقراً على الأقل. ويعتبر هذا لب المشكلة المتعلقة بالانفجار السكاني والذي يؤدي في بعض الدول الأقل نمواً الى الفقر الى مدى غير محدود. وتشير التقديرات الى أنه بحلول عام ٢٠٠٠ سوف يتواجد ٨٠٪ من عدد سكان العالم المتوقع أن يبلغ ستة بلايين في الدول الأقل نمواً، مثل — آسيا، وافريقيا، وجنوب أمريكا.(٧) وهناك اتفاق واسع الانتشار يشير الى أن النمو السكاني غير المحدود لن يتم تحمله اذا

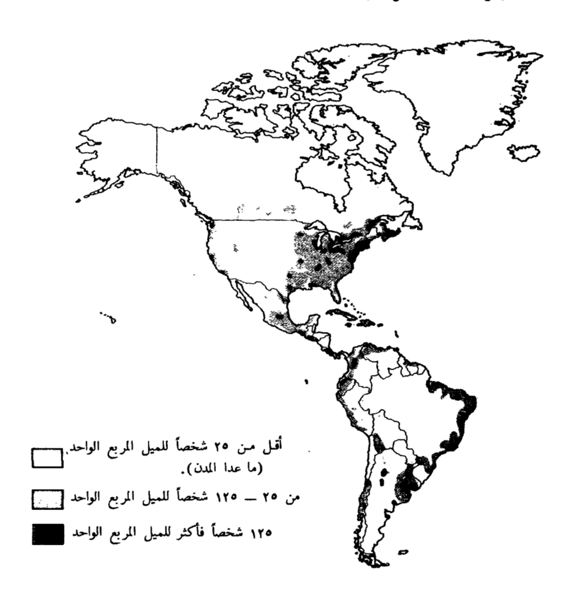
كان للعالم أن يعيش على أي مستوى من العيش الكريم يمثل المقاييس الحالية للغنى والاستقرار السياسي. ان هذا الاعتبار هو الذي يضيف العنصر السياسي الى ما يبدو لأول وهلة مشكلة انسانية.

لا بد أن للمساعدات الاقتصادية التي تشمل الاستثمار المالي والمساعدة التقنية مجموعة شروط مرتبطة معها سواء كانت ضمنية أو واضحة. وهذا يخلق معضلة للدول المتلقية للمساعدات، والتي تكون في حالات كثيرة قد تخلصت حديثاً فقط من الحكم الاستعماري. فالخوف من أن تلقي المساعدات الاقتصادية سوف يقلل من سيادة الدول المتلقية يتفق مع حاجتها لبناء قاعدة اقتصادية للتطور. (٨) لقد شجعت الحكومات الغربية المصارف على إقراض النقود للدول النامية، كالبرازيل والمكسيك لانها دول تمتلك مصادر طبيعية هامة وتنعم باستقرار سياسي، و بكل دلالات التقدم التي تجعلها في مصاف الدول المتقدمة. وتعتبر المكافئات التي تحظى بها الدول التي تساعد في مثل مشاريع التنمية هذه ضخمة، وتتمثل في نفوذ سياسي متزايد وتوسيع في الأسواق لتصدير السلع والخدمات. ومن هذه الناحية، فان رأس المال الذي تقدمه المصارف يعتبر سلعة تصديرية قيّمة لأن اقراضه يتم بمعدلات اعلى من القيمة العادية بحيث تعود الفائدة الى مصدرها. ومع ذلك فان المساعدات التي تتلقاها الدول النامية يمكن ان تكون نعمة تشوبها بعض الشوائب. فقد انتهت احدى الدراسات الى ان التنمية الحقيقة التي تقدمها المساعدات كانت لا تذكر بينما تأثر البناء السياسي والاجتماعي للدول المتلقية لتلك المساعدات بشكل عكسي، وذلك يرجع إلى ان مدفوعات الفائدة على القروض التي تقدم للدول النامية كانت كبيرة بالنسبة للعائدات الضريبية والمال المكتسب من التبادل الخارجي(٩).

ان التضخم العالمي الذي بدأ في اواخر السبعينات بلغ اوجه في ما يوصف بأزمة دين دولية في تموز عام ١٩٨٢ عندما اعلنت الحكومة المكسيكية انها سوف تفلس في غضون أيام. ان الانهيار المالي لمثل تلك الدولة سوف تؤدي الى سلسلة من ردود الفعل في العالم الغربي التي ستهدد مقدرة مؤسسات الاقراض الرئيسة على ايفاء ديونها و بالتالي سوف يهدد الانظمة المصرفية القومية. و بالنسبة للمكسيك، فقد تم تأمين قرض مستعجل عن طريق جهود «الاحتياطي الاتحادي»، والخزينة الامريكية ومصرف التسديد الدولي الذي يعمل كمصرف لتبادل الشيكات وتصفية الحسابات لتسع وعشرين مصرفاً مركزياً قومياً. وأعلنت كل من البرازيل و يوغسلافيا بعد ذلك الوقت بثلاثة اسابيع بأنهما تعانيان من نفس الحالة المالية الخطيرة، و بحلول شباط من عام ١٩٨٣ لم تكن خمسة عشرة دولة نامية قادرة على الوفاء بالتزاماتها. ولقد طبقت التجربة التي تم اكتسابها من المشكلة المكسيكية على حالات اخرى للتخلف عن ايفاء الدين (١٠). و بشكل اساسي، قام اتحاد مالي مكون من المصارف المركزية القومية والمؤسسات المالية الخاصة بتقديم الاموال لدرء

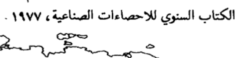
التوزيع السكاني

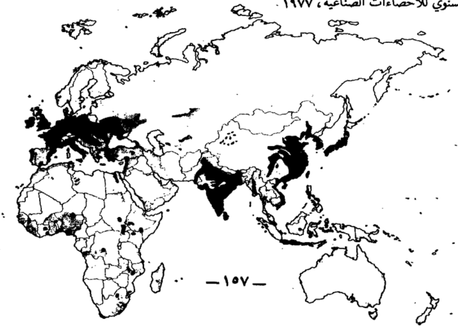
ان السكان هم المورد الاقتصادي الرئيسي، لأن الناس هم الذين ينتجون ويستهلكون القيم الاقتصادية. ان عدد السكان موزع بشكل غير متكافىء على الكرة الارضية، ويعزى هذا أولا الى العوائق الطبيعية مثل الحرارة الشديدة أو الصقيع والتربة السيئة التي تحد من المناطق الصالحة للسكن أو الصالحة للسكن بشكل كثيف. كما ويتأثر توزيع السكان بالعوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية التي تؤثر على معدلات الولادة والوفاة والهجرة.



الدول العشر الأكثر كثافة سكانية في العالم
(التصنيف العالمي ـــ ١٢٢ دولة)

	السكان (١٩٧٨)	الدخل (الناتج القومي الاجمالي للفرد، ١٩٧٨)	انتاج الفولاذ (١٩٧٧)	مصدرة للغذاء أو مستوردة (١٩٧٩)
الصين	١	١٠٠	٥	مصدرة
الهند	٢	١٠٧	١٥	مستوردة
الاتحاد السوفياتي	٣	٢٠	١	مستوردة
الولايات المتحدة	٤	٦	٢	مصدرة
اندونيسيا	٥	٨٤	—	مستوردة
اليابان	٦	١٢	٣	مستودرة
البرازيل	٧	٣٣	١٤	مستودرة
بنغلادش	٨	١٢١	—	مستوردة
الباكستان	٩	١٠٠	—	مستوردة
المانيا الغربية	١٠	٥	٤	مستوردة

هـذه المعلومات مبنية على ارقام المصرف الدولي، تقرير التـنـمـيـة الـدولي، ١٩٨٠، بـاسـتـثـناء الدول التالية المـصـدرة للـنـفـط : المـمـلكة العربية السعودية، ليبيا،

الـكويت، الامارات العربية المتحدة. الأمم المتحدة، الكتاب السنوي للاحصاءات الصناعية، ١٩٧٧ .



الازمة السائدة وقام باقراض المال لدفع قيمة المائدة، كما ووافق على تمديد شروط الدفع المفروضة على القروض. ولايضاح ابعاد المشكلة، فقد وصلت قيمة الديون الخارجية للبرازيل الى ٩٠ بليون دولاراً في تشرين الاول عام ١٩٧٣، وكان من المتوقع ان يزداد الى حوالي ٩٥ بليون دولاراً بحلول نهاية ذلك العام.

لقد قدم الاتحاد المالي الدولي القروض للدول النامية على افتراض انها لن تتخلف عن تسديد الديون، فلا يوجد أية دولة تود ان تخاطر بقدرتها على الاقتراض في المستقبل. وتتضمن هذه النظرة على ان الحكومات تمتلك القوة للقيام بما هو ضروري للايفاء بالتزاماتها المالية. والاستقرار السياسي لا يمكن له الثبات اذا كان المواطنون يواجهون مستوى عيش منخفض بشكل ملحوظ. والامر الاكثر احتمالا هو ان الاحزاب السياسية المعارضة سوف تنتهز الفرصة لتحاول كسب السيطرة على الحكومة. فقد حصلت حالات من الشغب على الغذاء في ساو باولو في البرازيل في تشرين اول عام ١٩٨٣، وقامت مظاهرات في ريودي جنيرو للاحتجاج على اجراءات التقشف الحكومية الصارمة الرامية الى استعادة التبعات المالية في اعين الاتحاد المالي الدولي.(١١) وتبين امكانية الولايات المتحدة حول التسرب الشيوعي في امريكا الوسطى او جهود كوبا المستمرة لتدمير النظم السياسية في نصف الكرة الغربي تضعف بالمقارنة مع امكانية الفوضى الاقتصادية المصاحبة لحالة عدم الاستقرار السياسي في البرازيل او المكسيك.

المعونة الاقتصادية المتعددة

بالاضافة الى برامج المساعدات الثنائية الجانب القائمة فان هناك برامج موازية تنفذها منظمات متعددة الجنسيات. ان السبب المنطقي لدعم البرنامجين كليهما يرجع الى أن المجموعات المتعددة الجوانب يمكنها الوصول الى معلومات أكثر، والنهج الثنائي الجانب أكثر مرونة. لقد تأسس المصرف الدولي (وهو مصرف دولي لاعادة التنظيم والتنمية) في عام ١٩٤٤ للمساعدة في عملية اعادة البناء والتنظيم في فترة ما بعد الحرب. وقد تطور هذا المصرف الى منظمة تقوم بتمديد موعد دفع القروض بنسب قريبة من المعدلات التجارية ويتم ذلك لأغراض محددة، مثل المشاريع الكهربيمائية. وتعتبر «الوكالة الدولية للتنمية» فرع من فرع المصرف الدولي الذي يمنح القروض الى الدول غير النامية بمعدلات امتيازية. وقد قامت ادارة المصرف الدولي خاصة تحت رئاسة وزير الدفاع الامريكي السابق روبرت مكنمارا، بجهود لابقاء المصرف بعيداً عن السياسة الدولية ولتقديم

المعونات دون السماح للمتبرعين للمصرف بفرض الارشادات السياسية. وقد سببت هذه السياسة معارضة في مجلس النواب الامريكي على زيادة المعونات أو حتى على الابقاء على المستويات المعونة الجارية. وينفق المصرف الدولي أكثر من أربعة بلايين دولاراً سنوياً تتولى الوكالة الدولية للتنمية دفع حوالي ٣٠٪ منها. ويتم انفاق ثلاثة بلايين دولار اخرى بواسطة وكالات الأمم المتحدة المعتمدة المختلفة وبواسطة مصارف التنمية الاقليمية الآسيوية والافريقية وتلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ناحية سياسية، فان برامج المساعدة المتعددة الجوانب ذات أهمية أقل بكثير من البرامج الثنائية الجانب.

لقد شكلت الكتلة الغربية في عام ١٩٦٠، «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» من أجل تنسيق الجهود من قبل دول ديمقراطية صناعية لتقديم المساعدة الاقتصادية للدول النامية. وتقدم هذه مجموعة من الهبات المباشرة ــ وعادة ما تشكل حوالي ٢٥٪ من المساعدة الاجمالية ــ والقروض التي تمنح بشروط في صالح الدول المقترضة (أي بفوائد منخفضة ولمدة طويلة)، كل ذلك مع تقديم المساعدة التقنية لزيادة المنفعة الى أعلى حد. وقد قام المتبرعون الاجانب الرئيسيون من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتنظيم مجموعة تقوم بعملية التنسيق وهي لجنة المساعدة التنموية.

وقد حاولت الدول المتلقية للمساعدات تنسيق سياستها ضمن مجموعة G - 77، وهي في الأصل مجموعة تتكون من سبع وسبعين دولة شكلت ائتلافا بلا أحكام في عام ١٩٦٤ في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأول. وقد وصل عدد الدول المصنفة كدول نامية الى مائة وعشرين دولة وهي تشكل أكثر من ثلاثة أرباع دول العالم. ويضخم هذا الأمر من مدى المشكلة. وللكتلة السوفييتية تجمع اقتصادي في الكوميكون ــ مجلس تبادل المساعدات الاقتصادية ــ الذي تشكل في عام ١٩٤٩. والدور الأساسي الذي يقوم به هذا المجلس هو تخطيط وتسنيق السوق المركزي، ويعتبر معدل مساعدته للدول النامية أقل بكثير من معدل المساعدة الذي يقوم به نظيره الغربي. أما المصدر الجديد لرأسمال التنمية الاقتصادية الدولية فهو منظمة الأوبيك والتي ظهرت مساهمتها بشكل فعلي عندما ازداد سعر النفط الخام.

مستويات المعونة

تقوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بجمع الاحصاءات حول المساعدات المقدمة من قبل الدول الغربية المتقدمة (بما فيها اليابان ونيوزيلندا واستراليا) الى دول العالم الفقيرة. فقد خصصت الأمم المتحدة ٠٫٧٠٪ من مجمل الناتج القومي كهدف لهذه

مساعدات التنمية الرسمية

ان مصطلح مساعدات التنمية الرسمية هو مصطلح تقني يشير الى نقل البضائع، أو الخدمات أو رأس المال من حكومة لأخرى لمساعدة الحكومات المتلقية على تنمية اقتصادها ورفع مستوى معيشتها. ويجب أن يكون ربع مثل هذا النقل على شكل هبات، بينما يجب أن تكون القروض والديون امتيازية أي أن تعطى على مدى طويل وبفائدة منخفضة. ويشمل هذا النوع من المساعدات أيضا على المساهمات في المؤسسات الدولية التي تمول مشاريع التنمية مثل المصرف الدولي.

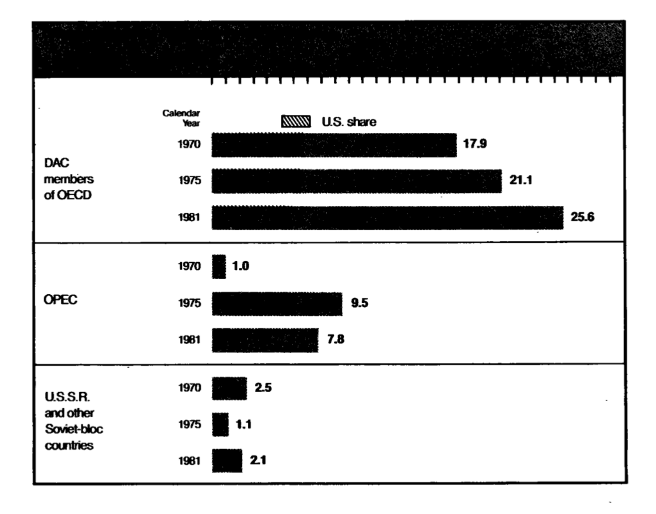
وتتكون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من اربعة وعشرين سوق اقتصادي نامي.

Source: OECD, Development Co-operation: Efforts and Policies of the Members of the Development Assistance Committee Chairman,s Report , 1982 Review

عضو لجنة مساعدة التنمية	الناتج القومي الاجمالي المئوي	صافي الانفاق	
(هولندا)	١٫١٠٨	١٫٥١٠	مليون دولار
السويد	٠٫٨٣	٩١٦	مليون دولار
النرويج	٠٫٨٢	٤٦٧	مليون دولار
الدنمارك	٠٫٧٣	٤٠٣	مليون دولار
بلجيكا	٠٫٥٩	٥٧٥	مليون دولار
النمسا	٠٫٤٨	٣١٤	مليون دولار
جمهورية المانيا الاتحادية	٠٫٤٧	٣٫١٨١	مليون دولار
فرنسا	٠٫٤٦	٢٫٥٩٢	مليون دولار
المملكة المتحدة	٠٫٤٤	٢٫١٩٥	مليون دولار
كندا	٠٫٤٣	١٫١٨٩	مليون دولار
استراليا	٠٫٤١	٦٤٩	مليون دولار
نيوزيلاندا	٠٫٤٩	٦٨	مليون دولار
اليابان	٠٫٢٨	٣٫١٧١	مليون دولار
فنلندا	٠٫٢٨	١٣٥	مليون دولار
سويسرا	٠٫٢٤	٢٣٧	مليون دولار
الولايات المتحدة	٠٫٢٠	٥٫٧٨٣	مليون دولار
ايطاليا	٠٫١٩	٦٦٦	مليون دولار
مجموع الاعضاء	**٠٫٣٨**	**٢٤٫٠٥١**	**مليون دولار**

و ينتمي متبرعو المنظمة الاجانب الرئيسون الى لجنة مساعدة التنمية. ان مخصصات المساعدة الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة تعتبر بمجموعها أكبر بكثير من المخصصات التي يقدمها الاعضاء الآخرون، إلا أنها تعتبر أقل من معظم المخصصات بالنسبة الى الناتج القومي الاجمالي (للولايات المتحدة).

ولم تتجاوز المساعدة المقدمة من قبل اعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أو بيك) والتي بدأت في أواخر الستينات، لم تتجاوز لعدة سنوات ٥٠٠ مليون دولار سنويا. لقد أضافت الزيادة في سعر النفط في عام ١٩٧٣، التي أدت الى ارتفاع حاد في عوائد منظمة الأو بيك، عشرة بليون دولار الى فاتورة استيراد النفط للدول النامية الاخرى في عام ١٩٧٤. و بالرغم من أن المساعدة الخارجية المقدمة من منظمة الأو بيك ازدادت بشكل كبير في نهاية السبعينات، فقد كانت في عام ١٩٨١ أقل منها حقيقة في عام ١٩٧٥.



المساعدة، الآ أن الولايات المتحدة لم تقبل أبداً بهذا الهدف. وبينما شكلت الولايات المتحدة ٤٠٫٦٪ من مجموع الناتج القومي الاجمالي للدول التي تشمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. الآ أن المساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة في الأعوام ١٩٨١ — ١٩٨٢ وصلت الى ما معدله ٠٫٢٣٪ فقط من الناتج القومي الاجمالي الأمريكي. ويوضح الجدول رقم ٤ - ١ معدلات المساعدة المقدمة من بعض الدول الصناعية في هذه الفترة. وكما أشرنا في السابق، فان الاعانة المقدمة للدول الأقل نموا مبنية على دوافع انسانية أكثر من كونها مبنية على أمل الحصول على المنفعة السياسية. فالدول ذات أعلى معدل من المساعدة لن تحظى بمركز ذي قوة كبيرة. فتلك الدول التي تسعى للحصول على مركز قوة هي أكثر ميلا لأن تربط بين المساعدة الخارجية وبين الكسب السياسي.(١٢)

جدول رقم ٤ — ١

معدلات المساعدة (كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي)

(هولندا)	١٫٠٨٪
السويد	٠٫٩٢٪
النرويج	٠٫٩١٪
الدنمارك	٠٫٧٥٪
فرنسا *	٠٫٧٤٪
المانيا الغربية	٠٫٤٧٪
بريطانيا	٠٫٤١٪

* تشمل هذه المساعدة المقدمة الى مقاطعات ما وراء البحار. وباستثناء هذه فقد كانت نسبة المساعدة المقدمة من فرنسا ٠٫٤٧٪.

التجارة والسياسة

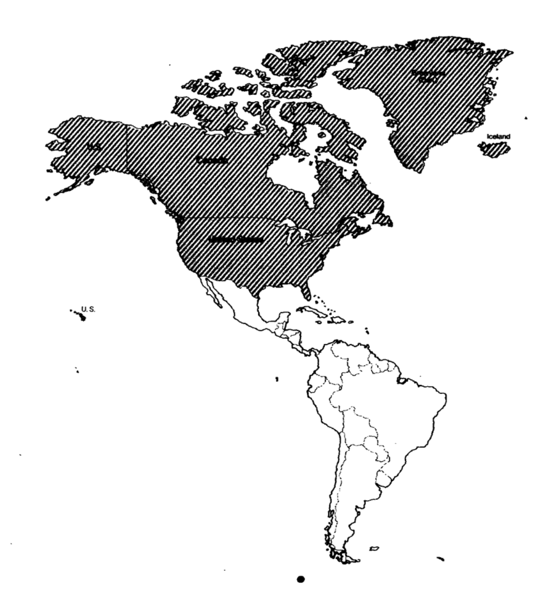
يمكن للتجارة أن تعمل كرابط سياسي بين الدول عندما تقوم بتوسيع مدى المصالح المشتركة لهذه الدول. فالصداقة التقليدية بين الولايات المتحدة وكندا تدعم عن

طريق ابعاد التعاون التجاري بينهما. فكندا تمثل سوق التصدير الأكبر للولايات المتحدة. وهذا بدوره يخلق وحدة للمصالح تشجع على حل المشاكل السياسية التي من الممكن أن تسيء الى علاقة تجارية منفعية تبادلية بين الدولتين. ويمكن أن تعمل التجارة كسلاح سياسي، فقد حاولت الدول العربية فرض مقاطعة اقتصادية على الشركات التي تتعامل مع اسرائيل. وحتى عندما يكون هناك تعاون تجاري بين دولتين هما أصلا على علاقات جيدة مع بعضهما البعض فان المنفعة المتبادلة في تلقي تعرفة جمركية في صالح الدولة أو اعتبارات خاصة بتخصيص الحصص تقوي الروابط السياسية. فقد منح المرسوم التجاري لعام ١٩٧٤ رئيس الحكومة الامريكية الحق بالمفاوضة حول تقليل الحواجز التجارية مع الدول الأخرى. كما سمح للحكومة بأن تتخذ اجراءات مضادة، كتحديد الواردات اذا تأثرت الصناعات المحلية بشكل عكسي. وهذا أمر مهم في العلاقات التجارية بين الدول الصناعية والدول النامية. فالاخيرة تستفيد من التكلفة المنخفضة نسبياً للأيدي العاملة بالنسبة لها لتصدير مواد مثل القمصان والاحذية. ان تخصيص حصص وتعرفة جمركية امتيازية يمكن أن يمهد الطريق بالتعاون السياسي.

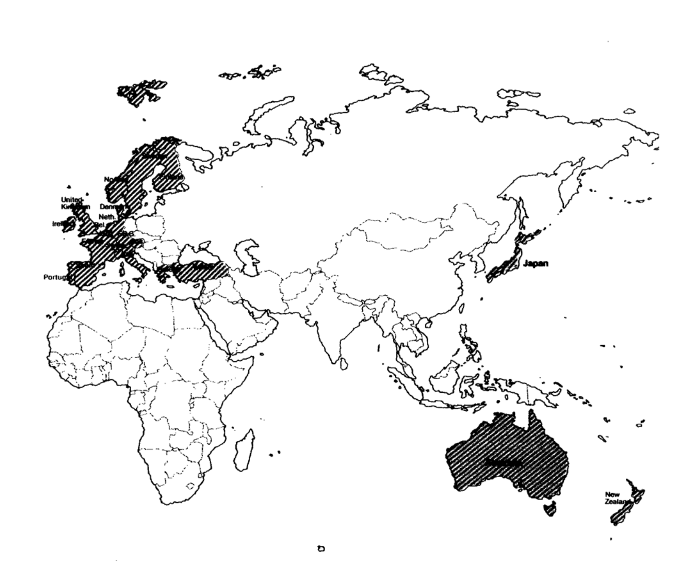
جميع الدول الصناعية لديها منظمة مصرفية مرتبطة بالحكومة تعمل على تقديم المساعدة للتجارة الدولية عن طريق تخفيض مستوى الفائدة المفروضة على القروض تكون على فترات اطول من الفترات العادية وذلك للشركات أو الدول التي تتعامل في مجال التصدير وقد تقوم الدول الصناعية هذه بتمويل الواردات للسلع الضرورية التي تتطلب رأسمال أكثر من المتوفر في النظام المصرفي الخاص بدولة ما. وغالباً ما تؤدي الضغوط التنافسية في التجارة الدولية الى منح قروض ادنى من معدلات السوق بشكل كبير من أجل الحصول على فائدة مادية في المزاودة على العقود. و يشير تقرير مقدم من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى مدى التمويل التجاري الدولي هذا و يقدّر التقرير بان الصناعات التصديرية تلقت عشرة بلايين دولاراً سنويا مع نهاية السبعينات. و يقوم مصرف التصدير والاستيراد، والذي تأسس خلال حكومة روزفلت، بهذه الوظيفة في الولايات المتحدة الامريكية. وفي حين أن التمويل ذو المعدل الأقل من معدل السوق رائج الآن، فقد احتفظ المصرف بما مقداره ٢٫٧ بليون دولاراً من المال المكتسب منذ تشكيله. (١٣)

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي المنظمة الدولية الوحيدة التي تضم كل الدول الديموقراطية الصناعية. وتشكل الدول ضمن هذه المنظمة خُمس سكان العالم. وتتولى أكثر من ٨٠٪ من تجارة العالم، وحيث أنها انشئت في عام ١٩٦٠ لتحل محل منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبية التي هي عضو في خطة مارشال من أجل استعادة الوضع السوي الاوروبي، فقد وسعت هذه المنظمة من التشاور الاقتصادي الدولي الى ما وراء أوروبا والى أمريكا الشمالية والمحيط الهادي. وتقدم هذه المنظمة تحليلات للميول الاقتصادية وللجهود ولموازنة ممارسات الاقتصاد الدولي ولتحسين المساعدات للدول النامية. ويقع مقر المنظمة في باريس.



الأعضاء: استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، جمهورية المانيا الاتحادية، قبرص، ايسلندا، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، لوكسمبرغ، نذرلاند (الاراضي المنخفضة)، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، اسبانيا، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية.



ه

مساعدات التنمية متعددة الجوانب

هناك نسبة كبيرة من مساعدات التنمية الرسمية توجه من خلال وكالات توفر رأس المال، والمساعدات التقنية، أو المساعدة الطارئة للدول النامية. وارتفعت نسب مساعدات التنمية متعددة الجوانب بين الاعوام ١٩٧٠ — ١٩٧٩، والمقدمة من لجنة مساعدة التنمية، وهم أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفعت من ١٦٪ الى حوالي ٣٠٪. وتقدر مساهمات الولايات المتحدة في هذه الفترة بنفس الأرقام. ويعتبر، عامة، وجود كل من برامج المساعدة الثنائية الجانب والمتعددة الجوانب جنباً الى جنب نافعاً. وبينما تتميز الوكالات الدولية بالمعرفة المتجمعة فان البرامج ثنائية الجانب عادة ما تثبت أنها أكثر مرونة.

* **المصدر:** منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لجنة مساعدة التنمية، التعاون التنموي: جهود وسياسات لجنة مساعدة التنمية (تقرير المدير)، ١٩٨٠. مراجعة.

وكالات التنمية متعددة الجوانب

المؤسسة	سنة التأسيس	نوع المساعدة	الاتفاق، ١٩٧٩
مجموعة المصرف الدولي (المصرف الدولي لاعادة البناء والتنمية ــ المصرف الدولي)	١٩٤٤	معدلات شبه تجارية و بعض القروض الامتيازية لمشاريع محددة.	٢,٩٥٣ مليون دولار
جمعية التنمية الدولية	١٩٥٩	قروض امتيازية لمشاريع مقامة في افقر الدول النامية	١,٢٧٨ مليون دولار
الشركة المالية الدولية	١٩٥٦	قروض واستمثارات من الاسهم العادية في مشاريع خاصة.	١٠٨ مليون دولار
المصارف التنموية الاقليمية:			
مصرف التنمية الافريقي	١٩٦٣	معدلات شبه تجارية وقروض امتيازية لمشاريع محددة.	١٤٧ مليون دولار
مصرف التنمية الاسيوي	١٩٦٥		٣٩٤ مليون دولار
مصرف التنمية الامريكي	١٩٥٩		٧٨٢ مليون دولار
منظمة المساعدة الزراعية والغذائية منظمة الأمم المتحدة للمساعدة الزراعية والاغذية.	١٩٤٥	مساعدة تقنية في انتاج المزارع والتسويق.	٨٧ ميون دولار
الرأسمال الدولي للتنمية الزراعية	١٩٧٦	قروض امتيازية في مشاريع لرفع انتاج الغذاء وتقليل مستوى الفقر في الريف	١٠ مليون دولار
برنامج الغذاء العالمي	١٩٦٢	تبرعات طارئة على شكل غذاء	٥١٨ مليون دولار
المجموعة الاستشارية في البحث الزراعي الدولي.	١٩٧١	وسائل لتحسين الحبوب وللقضاء على أمراض المحاصيل (١٩٧٨).	٨٤ مليون دولار
برنامج الأمم المتحدة للتنمية	١٩٦٥ انشئت أولا عام ١٩٤٨	مساعدات تقنية في جميع مجالات التعاون مع الوكالات الاخرى.	٥٤٢ مليون دولار
الرأسمال المقدم من الامم المتحدة للنشاطات السكانية	١٩٧٢	،هبات لكل المناطق السكانية والتخطيط الأسري.	١٤٩ مليون دولار
منظمة الصحة الدولية	١٩٤٦	مساعدات تقنية لبرامج الصحة الوطنية والمساعدات الطارئة.	١٧٧ مليون دولار

المجموع : ٧,٥٢٩ مليون دولار

التجارة بين الشرق والغرب

هناك دافعان رئيسان للجهود الرامية الى توسيع التجارة الشرقية - الغربية. احدهما هو رغبة كل كتلة في الكشف عن سوق الكتلة الاخرى الواسع لجعله مكانا محتملا لصادراتها. وينتج عن ذلك اجتذاب التقنية الغربية للشرق واجتذاب المعادن الشرقية ومخزونات الطاقة الى الغرب. والدافع الثاني، والذي يعتبر اجباريا على حد سواء، هو الامل في ان التعاون المتزايد في العلاقات التجارية سوف يؤدي بالتالي الى تعاون مماثل في مجالات مثيرة للتوتر مثل الحد من التسلح. ان تنمية اعتماد الدول على بعضها البعض من الناحية الاقتصادية سوف يشجع على تسوية الخلافات المفاوض عليها بدلا من نمط المواجهة الذي يحتدم بين تارة واخرى والمتبوع بتهدئة التوترات.

ان الاساس المنطقي الضمني لسياسة الانفراج في العلاقات الدولية بادرت بها حكومة نيكسون كانت تنص على ان التعاون الجاري المتزايد مع السوفيات سوف يتم ربطه مع التعاون السياسي. ولا يوجد اي دليل على ان الدبلوماسية التجارية قد اثبتت فاعليتها، ولا يوجد هناك اي احتمال حقيقي لحدوث ذلك بدون اتفاقيات سياسية ضمنية تجعل من التجارة مكونا من مكونات سياسة تعاونية شاملة.(١٤)

ان التعاون التجاري مع الولايات المتحدة هو بلا شك مرغوب به من جانب كتلة الاتحاد السوفياتي بسبب المستوى المتقدم من التقنية المتوفرة في مجالات مثل الحاسبات الآلية. كما أن للولايات المتحدة شركات خاصة ذات خبرة ورأسمال كافيين يمكنها من التعامل مع مشاريع انشائية عالية التعقيد وذات نطاق واسع.(١٥) ان الاغراء الرئيسي للولايات المتحدة في مجال التجارة الواسعة النطاق مع الاتحاد السوفياتي هو الزيادة المثيرة في عدد اسواق الصادرات الامريكية. ومع ذلك، فان الشرط المسبق لمثل هذه التجارة المتزايدة سوف تغير سياسة الولايات المتحدة الحالية لكي يكون من الممكن منح الكتلة الشرقية نفس الشروط التجارية التي تتمتع بها بشكل فعلي جميع الدول الأخرى الآن. وتشمل هذه الدول، الدول ذات المكانة الأكثر تفضيلا التي توفر تعرفات تنافسية على الواردات، وتوفر كميات معقولة من تخصيص الواردات، وتكلفة منخفضة كما توفر قروضاً طويلة الأجل عن طريق مصرف التصدير والاستيراد لتمويل المشتريات السوفياتية من السلع والخدمات الامريكية. وتعتبر هذه التجارة في الوقت الحاضر ذات مستوى منخفض جداً حيث يشكل القمح الامريكي السلعة التصديرية الرئيسة لدول الكتلة السوفياتية. فقد بلغت صادرات الولايات المتحدة من المنتجات الزراعية للاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية

في عام ١٩٨١ (٣ر١) بليون دولاراً، بينما وصلت صاردات المواد المصنعة الى بليون دولار فقط في نفس الفترة(١٦).

يبدو ظاهرياً أن زيادة ما في التعامل التجاري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد يقود الى منفعة متبادلة. الا أن هناك اختلافاً واسع الانتشار فيما يتعلق بتأثيرها الممكن على العلاقات بين القوى العظمى وبالكتل التجارية لكل منهما. فالجدال المقدم ضد الجهود لزيادة التعامل التجاري مع كتلة الاتحاد السوفياتي يستند الى نقطتين منطقيتين. أولهما: ان زيادة التعامل التجاري بشكل كبير مع الاتحاد السوفياتي يقوي من اقتصاده وبناء عليه فانه يقوي من قواه القومية. وهناك أيضاً مسألة النوعية المناسبة من الصادرات. لقد منحت الحاسبات الآلية المعقدة هذا البلد ميزة كبيرة على آلات الاتحاد السوفياتي الصناعية، ويشير الكثيرون بان منح هذه التقنية للاتحاد السوفياتي سوف يكون خطأ سياسياً وعسكرياً خطيراً. وثاني الاسباب المقدمة للحد من التجارة مع الكتلة الشرقية يرتكز على الفكرة التي تتضمن أن الديموقراطية والشيوعية نظامان سياسيان متضادان بشكل متبادل، وهذا يعيق علاقة تكون أكثر ودية من هدنة مسلحة. ولا يوجد أي سبب لتقوية اية خصومة كما وأن الاتحاد السوفياتي يبدو في هذا الوقت في حاجة الى تقنية غربية أكثر من احتياج الولايات المتحدة للتجارة السوفياتية. وهكذا، ومن وجهة النظر الامريكية يمكن أن تقدم اسباب معقولة لتوسيع أو الحد من التجارة بين الشرق والغرب.

ان وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية حول التجارة بين الشرق والغرب لا تشاركها فيها دول غربية اخرى حليفة للولايات المتحدة في مجال السياسة والاقتصاد. وقد ظهر خلاف رئيس حول جهود حكومة ريغان في عام ١٩٨٢ لاعاقة بناء خط أنابيب غاز يمتد من سايبيريا الى اوروبا الغربية. لقد كان توقع زيادة مخزونات الطاقة من الشرق ذا قوة أكثر انتشاراً بالنسبة للدول الاوروبية الغربية من الحظر الذي فرضه ريغان على استعمال معدات من الولايات المتحدة لبناء وصيانة خط الأنابيب. وكان المشروع ممولا بشكل كبير عن طريق القروض التجارية من الغرب والتي تحققت بواسطة التقنية الغربية، بالرغم من أنها لم تكن بشكل مباشر من شركات امريكية. لقد أنجز مد الانابيب في الجزء الموجود في الاتحاد السوفياتي والذي يبلغ طوله ٢٨٠٠ ميل في آب من عام ١٩٨٣. (١٧) ومن وجهة نظر رجال الأعمال الامريكيين فانه من غير المنطقي فرض حظر على التقنية التي من الممكن للشرق أن يحصل عليها من حلفاء الولايات المتحدة الغربيين. والكثير من المجادلات المشابهة يتم تقديمها ضد النزعة الامريكية التي تتمثل

بالغاء ترخيصات الصادرات لترد على الاجراءات السوفياتية السياسية كما هو الحال عند فرض الرئيس كارتر الحظر على شحن القمح الامريكي رداً على الغزو السوفياتي لافغانستان. ولربما يرجع السبب القاهر للولايات المتحدة للاحجام عن محاولة فرض ضوابط على التجارة الخارجية كامتداد للسياسة الخارجية هو احتمالية عدم نجاح جهدها لتحقيق هدفها بالاضافة الى أنها تعمل في نفس الوقت على توفير عامل مثير لعلاقاتها مع الدول الصديقة. (١٨)

لقد شكلت وزارة التجارة قوانين جديدة في كانون الثاني عام ١٩٨٤ للحد من صادرات التقنية المتقدمة الى الكتلة السوفياتية من قبل الدول الصديقة. وبتطبيق هذه القوانين على الأدوات المستخدمة في صناعة الاتصالات وادوات الليزر والحاسبات الآلية ــ من بين مواد اخرى عالية التقنية ــ فان هذه القوانين سوف تجبر على تقديم تقرير فصلي للولايات المتحدة على صاردات المواد المنتجة التي تصنع بأدوات من الولايات المتحدة. ويحظر قانون الولايات المتحدة ايضاً نقل حاسبات آلية متطورة الى دول الكتلة الشرقية. وقد اتخذت هذه الاهتمامات أكثر من النسب النظرية في أواخر عام ١٩٨٣ عندما تم الاخبار عن كشف مكيدة محكمة لشحن انظمة حاسبات آلية متطورة الى الاتحاد السوفياتي عن طريق شحنها من سفينة لاخرى الى السويد ثم للاتحاد السوفياتي من قبل وكلاء مشتريات من أوروبا الغربية. وتدور المعارضات على الحظر التجاري الذي فرضته الولايات المتحدة مع الشرق حول المنتجات التي يجب الحد منها لا حول مبدأ الاحتفاظ بالتقنية. وقد شكل اعضاء الناتو (حلف شمال الاطلسي) واليابان (اللجنة المنسقة لضبط التصدير) لمعالجة هذه المشكلة. (١٩)

ان التجارة بين الشرق والغرب هي ذات أهمية اقتصادية كبرى لاوروبا الغربية واليابان أكبر بكثير من أهميتها للولايات المتحدة. والمانيا الغربية هي العامل الأكبر في هذه التجارة وعلاقاتها مع السوفيات في التصدير والاستيراد ترجع الى الانظمة القيصرية خلال القرن الثامن عشر. فاحتياجات المانيا الغربية الاقتصادية لا يمكن اشباعها محلياً، اضافة الى أن اسواق المانيا الغربية ليست كبيرة بشكل كاف لاستيعاب كل المنتجات الالمانية المصنوعة، كما وأن مصادرها الطبيعية غير كافية لسد حاجاتها. وتلعب هذه العوامل نفسها دوراً في جميع البلدان الغربية الاخرى الى حد أكبر مما تلعبه في الولايات المتحدة. (٢٠) ويشكل قرب اوروبا الغربية الجغرافي من دول الكتلة الشرقية ايضا دافعاً مهماً للتعامل التجاري.

ان من المستحيل فصل مسألة التجارة بين الشرق والغرب عن المواقف السياسية

التي تفرق بين الكتلتين. فالغرب يريد جني المنافع الاقتصادية من التجارة ولكنه يدرك المخاطر الناتجة عن نقل التقنية المعقدة. وتنبع وجهة النظر السوفييتية من الفكر الشيوعي أكثر من كونها نابعة من اعتبارات اقتصادية. فالقادة السوفييت لديهم شعور متناقض فيما يتعلق بالتقنية الغربية. وهم يدركون تفوقها الا أنهم يساوون النظامين الاقتصادي والسياسي اللذين عززا التقدم الاقتصادي مع نظام اجتماعي يؤدي الى التنافر بين الطبقات. (٢١) و يورد ذكر حالات الركود الاقتصادي المتكررة في الغرب، خاصة في الولايات المتحدة، كدليل على ذلك. و ينظر الى هذه الانخفاضات في النشاط التجاري كنذير للنزاعات الطبقية مع امكانية تحويل العالم الغربي بعيداً الى اليمين السياسي — نحو الفاشية. وقد يكون هذا الموقف تبريراً لتفسير اخفاق اقتصاديات الكتلة الشرقية في الوصول الى مستوى التقنية والرفاهية الموجودين في الغرب. (٢٢) ومهما تكن تؤولات الاسباب للمواقف السوفييتية حول التجارة مع الشرق والغرب فانه لا يوجد أي مؤشر الى أن الاتحاد السوفياتي يرغب في تقديم تنازلات سياسية كبيرة لتحسين العلاقات الاقتصادية. ان من الجدير باعضاء الكتل الاقتصادية كل على حدة تحت قيادة القوى العظمى ان يسعوا وراء منافع التجارة الاقتصادية وأن يحاولوا انهاء الخلافات السياسية الموجودة. ولكن الكتل تعتمد على الدول التي تعتبر كقادة معترف بهم لتلك الدول، كما أنها غير قادرة على مواصلة سير اقتصادي مستقل.

المجموعات (الكتل) الاقتصادية

تتخذ الكتل الاقتصادية اشكالا متنوعة، فقد تكون على شكل ترتيبات غير رسمية بين الدول ذات النماذج التجارية النامية أو قد تكون على شكل بناء رسمي مكرس للمسائل الاقتصادية؛ وغالبا ما يكون للكتل ذات البناء الرسمي علاقة سياسية متداخلة بالاضافة الى الاهتمامات الاقتصادية. ولكلا الشكلين من الكتل الاقتصادية ميزة مشتركة تتمثل في توسيع معدلات التعرفة الامتيازية واجراءات حماية الحصص المخصصة لبقية الكتل الأعضاء، وهكذا فانها تسهل عملية تدفق سير التجارة داخل الكتلة الواحدة.

وتشكل الكتل نتيجة للميزات المتوفرة للدول المعنية. وترتكز هذه الميزات عادة على مقدرة دولة ما على تزويد السلع التصنيعية أو المواد الخام التي تطلبها دول أخرى في الكتلة. وبمقابل السوق التصديرية التي توفرها الكتلة، فانه يتوقع من الدول استيراد منتوجات من دول أخرى من ضمن المجموعة. و بشكل مثالي، فان الدول الموجودة ضمن الكتل التجارية تكون قادرة على موازنة وارداتها وصادراتها ضمن المجموعة. إما بشكل

عملي، فان الاحتياجات والقدرات على الانتاج هي غير متوازنة، وتعكس نسبة الاستيراد والتصدير القوة الاقتصادية النسبية للدول المشتركة. وقد تكون المنظمات الاقتصادية الرسمية فعّالة فقط اذا كان المشاركون راغبين بالقاء نظرة ذات مدى طويل واذا كانوا على استعداد بين الفينة والاخرى للتضحية بمصالحهم المباشرة من أجل مصالح الكتل.

الاتفاقيات التجارية

تتيح الكتل غير الرسمية والتي شكلت عن طريق الممارسة لا عن طريق الاتفاق المدروس للشركاء التجاريين قدراً أكبر من المرونة. ومع ذلك، فهي تشكل أيضاً عنصراً أكثر عرضة للتأثر بتقلبات السوق. ان معظم دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة، ليست أعضاء رسمية في أية كتلة. وفي الواقع، تفاوض هذه الدول على معاهدات مع دول أو مجموعات من الدول فيما يتعلق بمنتجات معينة أو مواد خام. وقد تعيّن مثل هذه الترتيبات التعرفة الجمركية، أو قد تحدد الحصص المخصصة لكل دولة، أو قد تهيىء لتجارة ثنائية الجانب.

تقدم الجهود الرامية لتأسيس علاقات تجارية بين الولايات المتحدة والصين تبصراً بالمشاكل التي تواجهها الاتفاقيات الثنائية الجانب. لقد وافقت الصين على شراء ستة ملايين طن من القمح الامريكي سنوياً في معاهدة عام ١٩٨٠، وقد حددت الولايات المتحدة بالمقابل حصصاً مرضية من المنتوجات الصينية. ومع ازدياد الواردات النسيجية اصبحت حكومة ريغان تحت الضغط القادم من المصنعين المحليين الذي يطالب بالحد من الكميات التي تستطيع الصين شحنها للولايات المتحدة. لذلك خفضت كميات السلع في عام ١٩٨٣، وهكذا فقد قامت الصين بتخفيض مشترياتها من الحبوب رداً على ذلك. ووافقت حكومة ريغان في جهدها لتعويض الصين عن الشكوى التي قدمتها حول الحصص المخصصة من المنتوجات النسيجية على تسهيل تصدير التقنية المتقدمة. (٢٣) وهذا يوضح مرونة وعدم ثبات الاتفاقيات التجارية الثنائية الجانب. فالضغوط المحلية قد تحدث تغييرات في الاتفاقيات التجارية، ولكن عادة ما يكون هناك دوافع بديلة لتقديمها.

ان السبب المنطقي الكلي لمعظم مواثيق التجارة الدولية هو التقليل أو التخلص من الحواجز التجارية مثل الحصص المخصصة أو التعرفات الجمركية بين الأعضاء، ولكن الحاجة لحماية الصناعة المحلية يمكن أن تشكل مشكلة في مجالات معينة، وتتيح معظم الاتفاقيات التجارية للموقعين عليها اتخاذ الخطوات الضرورية لحماية مصالحهم الخاصة على

أساس قصير الأمد. فالقيود الطويلة الأمد والتي تكون صارمة جداً سوف تنقص من مبدأ تشجيع التجارة الدولية برمته. وتعتبر عملية تنظيم الاقتصاد الدولي عملية معقدة بسبب التنوع الواسع الانتشار في كلفة الأيدي العاملة، والتقنية، وفي توفر المواد الخام.

يعتبر «الاتفاق العام على التعرفة الجمركية والتجارة» من أطول المواثيق التجارية أمداً والتي تمت المفاوضة عليه أصلا بين ثلاث وعشرين دولة في عام ١٩٤٧. وتتم مراجعة هذه الاتفاقيات بشكل دوري وتشمل الآن كل السلع والمنتجات على اختلاف أهميتها. وتكون بعض المنتجات موضوع معاهدات خاصة يتم توقيعها تحت رعاية ميثاق «الاتفاق العام على التعرفة الجمركية والتجارة»، ومن أمثلة ذلك «اتفاقية النسيج المتعددة الجوانب» التي تم التفاوض عليها من قبل تسع واربعين دولة في عام ١٩٧٣. وتشمل المعاهدات المختلفة تحت رعاية «ميثاق الاتفاق العام على التعرفة الجمركية والتجارة» معظم المعاملات التجارية في دول العالم غير الشيوعية. وجميعها موجهة نحو تشجيع التجارة الحرة الى أكبر قدر ممكن. ويمثل «ميثاق الاتفاق العام على التعرفة الجمركية والتجارة» اتفاقية تجارية معدة للتفاوض حول مسائل تجارية معينة في ترتيبات مستمرة.

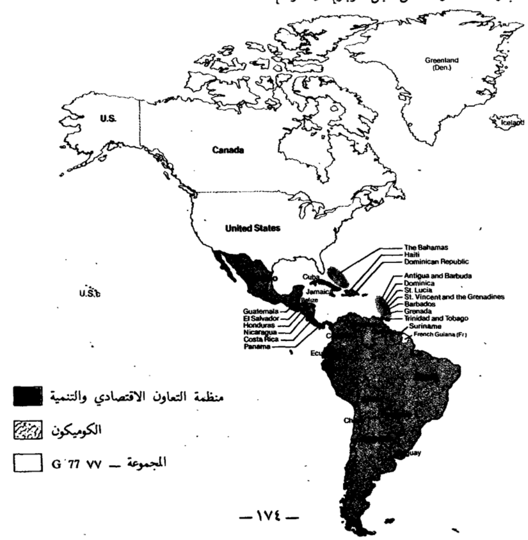
السوق الأوروبية المشتركة

لقد تشكلت السوق الأوروبية المشتركة — أو بشكل رسمي، المجموعة الاقتصادية الأوروبية بشكل فعلي في الأول من كانون الثاني عام ١٩٥٨ من قبل فرنسا، وألمانيا الغربية، وايطاليا، وبلجيكا، ونذرلاند، ولوكسمبرغ. وكانت الفكرة الأساسية هي تكوين كتلة اقتصادية تتيح للسلع التنقل دون خضوعها للتعرفة الجمركية أو الرسوم داخل نطاق هذه السوق تقريباً بنفس الطريقة التي تنتقل بها السلع في الولايات المتحدة، وذلك مع فرض تعرفة جمركية عامة على السلع القادمة من خارج الكتلة. وللمجموعات الاقتصادية الاوروبية دلالات سياسية اضافية، فقد تم التخطيط لها تمهيدا لتشكيل ولايات متحدة أوروبية. كما أن الدول الأعضاء كانت مرتبطة مع بعضها بعضاً عسكرياً من خلال عضويتها في معاهدة حلف شمال الاطلسي بالرغم من عدم كون جميع اعضاء معاهدة حلف شمال الأطلسي أعضاء في السوق الأوروبية المشتركة. فبريطانيا العظمى التي رفضت الانضمام الى السوق الأوروبية المشتركة في بدايتها والتي ابعدت فيما بعد بواسطة الفرنسيين، انضمت اخيراً الى السوق المشتركة (مع الدنمارك وايرلندا) في عام ١٩٧٣. وفي عام ١٩٨١ انضمت اليونان وقد جددت اسبانيا والبرتغال جهودها للسعي وراء حق الانضمام.

التجمعات الاقتصادية الدولية: منطقة التعاون الاقتصادية والتنمية الكوميكون، والمجموعة ـ ٧٧ G

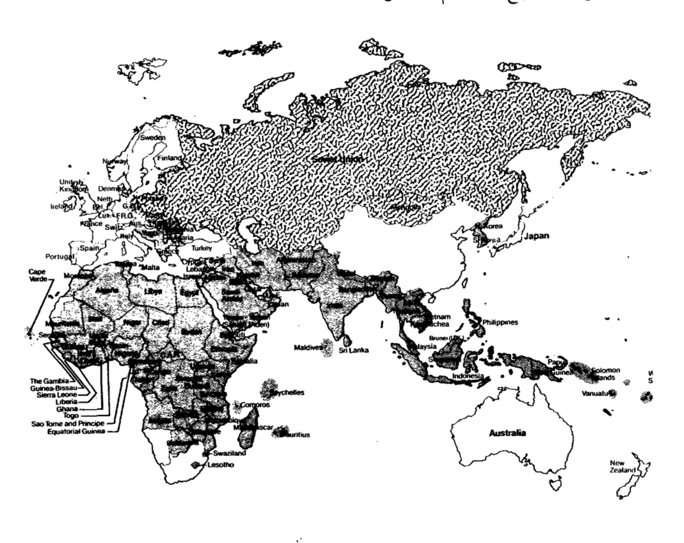
معظم دول العالم هي اعضاء إما في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو الكوميكون، أو المجموعة ـ ٧٧. وتتطابق هذه المنظمات بشكل عام مع التصنيفات الاقتصادية الثلاثة المستخدمة في هذه الخريطة. وتشمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأنظمة الاقتصادية للسوق المتقدمة (باستثناء افريقيا الجنوبية). عند تأسيسها في عام ١٩٦٠ حلّت هذه المنظمة محل منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي المعدة لانجاز خطط مارشال من أجل الرجوع الى الوضع السويّ الاوروبي. وتقدم المنظمة استشارات اقتصادية على مستوى عالٍ من قبل الدول الديموقراطية الصناعية وتقدم الجهود لتنسيق السياسة الاقتصادية ولتشجيع تقديم المساعدة للدول النامية.

تتكون الكوميكون من أكثر الانظمة الاقتصادية المركزية التخطيط المتحالفة مع الاتحاد السوفياتي. اسست هذه المنظمة في عام ١٩٤٩ كنظير أوروبي شرقي لمنظمة أوروبا الغربية للتعاون



الاقتصادي الأوروبي. تشجع هذه المنظمة التخصص الاقتصادي والتخطيط العام مع هدفها الرئيسي بانشاء نظام اقتصادي موحد. وبهذا فهي أكثر قرباً للسوق الاوروبية المشتركة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أما المجموعة جـ - ٧٧ فهي مجموعة من الدول النامية وهي منظمة بشكل غير ثابت تماماً. و يبلغ عدد الدول فيها الآن أكثر من ١٢٢ دولة (أكثر من ثلاثة ارباع دول العالم). وتناقش الدول النامية، عند اجتماعها، الاوضاع العامة للمفاوضات الاقتصادية الدولية. وجاءت تسمية هذه المجموعة نتيجة دعم السبعة والسبعين دولة لخطة عامة للعمل اثناء الجلسات الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية عام ١٩٦٤. وتعتبر يوغوسلافيا (التي تعد أحياناً من ضمن أنظمة السوق النامية الاقتصادية) ورومانيا (عضو الكوميكون) الدولتان الاوروبيتان الوحيدتان ضمن المجموعة جـ — ٧٧.



لقد حققت السوق الأوروبية المشتركة نجاحاً اقتصادياً، فجميع الدول الأعضاء الاصليين، ما عدا ايطاليا، ازدهرت اقتصادياً الى حد جعلها تستورد القوى العاملة لتفي بحاجات توسع الصناعات السريع. إلا أن للركود الذي حدث في بداية الثمانينات ضريبته، فقد عانت دول السوق الأوروبية المشتركة من مشاكل البطالة الخطيرة. وكما كان متوقعاً فقد قاد هذا الوضع الى المطالبة بترحيل العمال الاجانب. وعلى الرغم من فترة الركود، فان سبعة من بين عشرة من الدول المصدرة الرئيسة في العالم هي اعضاء في السوق الأوروبية المشتركة. وقد كان لثمان دول من ضمن السوق معدلات دخل للشخص الواحد أعلى من تلك في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٠ (٢٤). بالرغم من هذا النجاح الاقتصادي، فان احلام الوحدة السياسية والنظام المالي المشترك لم تتحقق، ومن غير المحتمل أن تتحقق في المستقبل القريب.

تعتبر المشاكل التي تواجهها السوق الأوروبية المشتركة نموذجاً لتلك التي قد تحدث في أي كتلة تجارية. فهناك تباين واسع في الدخل بين المئتين وخمسين مليوناً الذين يعيشون في دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية كما أن هناك فجوة مشابهة في الانتاجية. هذا النقص في التجانس يصبح مشكلة كلما كان هناك توتر اقتصادي. ان فرض الحظر على نفط الأوبيك والركود الذي حصل في عام ١٩٧٤ ـــ ١٩٧٥ وفي الأعوام من ١٩٨٠ ـــ ١٩٨٣ لهي أمثلة تبنى فيها الأعضاء طرقاً قومية وحماية للمصنوعات المحلية، وهو ما تحتاجه الدول لمجاراة المشاكل الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فان الفجوة بين الدول الغنية وتلك الفقيرة في المجموعة الاقتصادية الاوروبية هي في اتساع. فالمانيا الغربية تبقى مزدهرة اقتصادياً، وبريطانيا العظمى أيضاً تبدي دلائل على الانتعاش الاقتصادي بينما تقاوم فرنسا لاستعادة قوتها الاقتصادية التي تمتعت بها في السبيعنات من هذا القرن.

لقد حال التباين في الأجور وتكاليف الانتاج دون دخول اسبانيا والبرتغال في السوق الأوروبية المشتركة، وسوف تصبحان في وضع يجعلهما تبيعان السلع بسعر أقل الى الاعضاء الآخرين. والمشكلة الاخرى التي تتضح كلما يُقترح دخول عضو جديد في السوق الأوروبية المشتركة هي السياسة الزراعية الوقائية الى حد بعيد في نطاق السوق التجاري. فالشاحنات التي تحمل الخمر الرخيص الثمن والمحصول من اسبانيا الى المناطق الغربية الجنوبية في فرنسا يتم اختطافها بشكل متقطع على أيدي مزارعين فرنسيين حانقين ثم يتم حرقها. ومثل هذه الجفاوة تواجهها بين الفينة والاخرى الشاحنات الايطالية التي تنقل الخمر الى جنوب فرنسا. حتى أن السعر التفاوتي الزراعي سوف يكون أعلى اذا انضمت اسبانيا الى المجموعة الاقتصادية الاوروبية واذا تلقت معاملة تعرفية مساوية. يشكل دعم

اسعار المزارع ٦٢٪ من انفاق السوق الأوروبية المشتركة، وهي المكون الاكثر اثارة للجدل في مكونات الكتلة التجارية. ان لبريطانيا جزءاً زراعياً أصغر من معظم اعضاء السوق الاوروبية المشتركة وهذا يؤدي الى النسبة المئوية الكبيرة غير المتكافئة التي تدفعها بريطانيا من مجمل التكاليف. فقد كانت القيمة الضريبية لبريطانيا من السوق في عام ١٩٨٣ (٤ر٤) بليون دولار، الا أنها تلقت ٢ر٦ بليون دولار على شكل اعانات مالية من المجموعة الاقتصادية الاوروبية. وبالمقارنة، فقد تساوت الاعانات المالية الفرنسية مع ضريبتها تقريباً. بينما كان لايطاليا فائض يقدر بـ ١ر٢ بليون دولار من العوائد(٢٥). هذه امثلة على المكافآت والعقوبات المتنوعة للكتل الاقتصادية. لقد اعتبرت المجموعة الاقتصادية الاوروبية ناجحة لانها سهّلت العمليات التجارية بين اعضائها. لكن التباين في الدعم المقدم للمزرعة يبقى مشكلتها الأكثر ارباكاً.

بالاضافة الى تخصيص الحصص والتعرفة الجمركية على السلع والخدمات التي تُشحن ضمن نطاق المجموعة الاقتصادية الاوروبية فان لدى السوق الاوروبية المشتركة تقنية لتوزيع انتاج المواد بين اعضائها من أجل تفادي المنافسة الهدامة في السعر. لقد شكّلت المجموعة الاقتصادية الاوروبية في عام ١٩٧٨ خطة مدتها سبع سنوات لمساعدة صناعة الفولاذ المتدهورة. وكان جوهر الخطة اتفاق يقتضي عمل تخفيضات ضخمة في الانتاج من قبل الدول المنتجة للفولاذ. ووضع مستويات اسعار دنيا يمكن بواسطتها بيع الفولاذ(٢٦)، وهذا مثال على التخطيط المركزي ضمن كتلة اقتصادية لديها القوة لاتخاذ قرارات عقلانية لتوسيع او تقليص صناعات حيوية.

ان البعد السياسي للمجموعة الاقتصادية الاوروبية امر مشوّق. فأحد العوامل الرئيسة لدعوة اليونان للانضمام الى السوق المشتركة كان تقوية روابط عضو الناتو ذلك مع اوروبا الغربية. كما كان من المرجو أن تعزز عضوية السوق المشتركة امكانية ايجاد حكومة ديموقراطية فيها. وفي حين أن اليونان قد استفادت اقتصادياً من ارتباطها بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية إلا أن السياسة المحلية دعت رئيس الوزراء اندرياس باباندريو الى تشويه سمعة الدور الذي تؤديه بلاده في منظمة حلف شمال الاطلسي. ففي أيلول من عام ١٩٨٣ سحبت حكومة باراندريو قواتها من مناورات منظمة حلف شمال الاطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط الشرقية واتهمت الولايات المتحدة الامريكية بانتهاك مجالها الجوي خلال المناورات(٢٧). وقد زادت التجربة مع اليونان من معارضة بعض اعضاء المجموعة الاقتصادية الاوروبية على انضمام اسبانيا والبرتغال الذين يرون وجود تشابه سياسي واقتصادي بين هاتين الدولتين وبين اليونان. ومن المحتم أنه مع توسيع عضوية كتلة اقتصادية ما فان مقداراً من التماسك يقل.

تعطي تجربة المجموعة الاقتصادية الاوروبية ايضا مثالا على العلاقات التي تتطور بين كتلة ما وبين دول أخرى. ان التجارة بين الولايات المتحدة والسوق المشتركة هي على مستوى عال، ويستثمر المواطنون من كلا الطرفين فيما بينهم بشكل كبير. فقد كانت هناك اتفاقية نافذة المفعول في الاول من تموز عام ١٩٧٥ بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية واسرائيل اقتضت ازالة جميع التعرفات الجمركية الوقائية بحلول الثلاثين من تموز عام ١٩٧٧. وفي الواقع، فان هذه الاتفاقية هي امتداد لفكرة تكوين كتلة اقتصادية. فهي توضح الاعتراف بأن التجارة الحرة هي مفضلة على السياسات الوقائية بالرغم من وجود بعض المشقة لقطاعات الاقتصاد المحلي التي لا تستطيع التنافس مع الواردات.

ان نجاح المجموعة الاقتصادية الاوروبية هو دليل على قيمة التعاون الاقتصادي الدولي، والمشاكل هي دليل على الصعوبات التي تواجه عندما يُطلب من الدول أن تخضع مصالحها ذات الأمد القصير من أجل مصالح الدول جميعها الطويلة الأمد وذات المستوى الأعلى. لقد أُضعفت المجموعة الاقتصادية الاوروبية في الماضي أثناء فترات انفراج العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، بينما زاد التعاون في الأوقات التي ازداد فيها التوتر بين الشرق والغرب. ويعكس هذا الوجه السياسي للعلاقة الاقتصادية بين اعضاء السوق المشترك. ومهما تكن عيوب المجموعة الاقتصادية الاوروبية فانها قد عززت ازدهار الكتلة الاقتصادية وبلا شك فهي سوف تبقيه في شكلها الأساسي. وكثير من الاعتبارات المحلية التي تجعل التعاون هشاً في بعض الأوقات هي بكل بساطة ناتجة عن الحكومات الديموقراطية التي تعمل على تعزيز مواقعها السياسية. ان ضرورة مواجهة انتخابات دورية تؤكد على المشاكل المحلية قصيرة الأمد في عدة مجالات.

الكتلة الاقتصادية السوفياتية

يُنظم التعاون الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي من خلال الكوميكون (مجلس تبادل المساعدات الاقتصادية) الذي شُكل عام ١٩٤٩ ولكنه لم ينشط في الخمسينات. وقد أُسست هذه المنظمة كرد فعل من الاتحاد السوفياتي لخطة مارشال المثيرة والناجحة. ويشتمل اعضاؤها على كل الدول الأوروبية الشرقية ما عدا البانيا التي انسحبت. وقد امتدت العضوية في عام ١٩٦٢ لتشمل كوبا، وفيتنام، ومنغوليا. وحيث أن الاتحاد السوفياتي يهيمن على هذه المنظمة، فان حرية الحركة لاعضائها محدودة. لقد تخلف اعضاء الكوميكون عن اعضاء المجموعة الاقتصادية الاوروبية كثيراً في مجال التقدم الاقتصادي، ولكن بسبب اكتفائهم الذاتي من النفط، فهم لم يتأثروا بشكل عكسي من

جراء ارتفاع اسعار نفط اوبك الخام المدبر. وبينما صارعت دول الغرب الركود الشديد في عام ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ الذي تسبب عن ارتفاع اسعار النفط، فان دول الكوميكون لم تتأثر نسبياً من جراء ذلك. وعلى العكس من المجموعة الاقتصادية الأوروبية، فان الكوميكون لا تمتلك سلطة أعلى من السلطة القومية لفرض التعرفة الجمركية أو تخصيص الحصص، أو لتحديد مستويات الانتاج. ان هدفها الذي تجاهر به هو التكامل الاقتصادي للكتلة، ولكن التخصص والتخطيط الصناعي يحدث على أساس اختياري. ويهيمن الاتحاد السوفياتي على الكتلة التجارية فهو يشكل ٦٧٪ من انتاج الكوميكون. ويحتفظ الاتحاد السوفياتي بقدرته على املاء السياسة بدون الخوف من أن تتم الهيمنة عليه من قبل اجماع معارض في الرأي وذلك عن طريق تشكيل المنظمة باسلوب بعيد بعض الشيء عن الرسمية.

يُعد الاتحاد السوفياتي المزود الرئيسي للنفط لمنظمة الكوميكون كما وتتصف قراراته بشأن الأسعار بتأثير فوري. فبينما تبقى اسعار النفط دون المعدلات الموضوعة من قبل منظمة الأوبك فقد قام الاتحاد السوفياتي برفعها بشكل كبير مبتدئاً بذلك سلسلة زيادات الأسعار العامة. وقد نجحت دول الكوميكون برفع مستوى معيشة شعوبها ولكن ليس الى المستوى الذي وصلت اليه المقاييس الاوروبية الغربية. ويشتمل البعد السياسي للكتلة التجارية على التخطيط الاقتصادي. كما ويشترك الاعضاء الاوروبيون الشرقيون بموجب معاهدة حلف وارسو في تحالف عسكري مع الاتحاد السوفياتي لقد بين السوفيات بانهم سوف يستخدمون الجيش الاحمر للمحافظة على الاستقرار السياسي اذا كان ذلك ضرورياً، ويبدو أن الازدهار الاقتصادي للكتلة الشرقية هو الجواب لتجنب مثل هذا الاجراء. ان معدل التعامل التجاري مع الدول التي هي خارج منظمة الكوميكون منخفض جداً عند مقارنته مع التجارة العالمية للدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الاوروبية. وتشكل الدول الاوروبية الشرقية أقل من ١٠٪ من التجارة الدولية، بينما تصل حصة اوروبا الغربية حوالي ٦٠٪. وتعكس هذه الارقام العزلة الاقتصادية والسياسية للدول الموجودة في نطاق المنظمة السوفياتية.

الاحتكارات

تختلف الكارتيلات عن الكتل الاقتصادية في انها تُشكل لتحصر التجارة في ناتج معين أو مصدر طبيعي عن طريق الحد من الانتاج أو عن طريق وضع اسعار على مستوى أعلى مما قد ينشأ في سوق تنافسي. والمثال الأكثر حداثة هي منظمة الأوبك التي نجحت

مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون)

يشتمل هذا المجلس (الكوميكون) على دول الكتلة السوفياتية. وبالرغم من أنه أُسس في عام ١٩٤٩ كنظير اوروبي شرقي لخطة مارشال لاستعادة الوضع الاقتصادي في اوروبا الغربية، فقد كان ولا يزال مفتوحاً للدول غير الاوروبية منذ دخول منغوليا عام ١٩٦٢.

يشجع الكوميكون التخطيط المنسق والتخصص التجاري من قبل اعضاءه وبالرغم من أن هدفه الأولي هو التكامل الاقتصادي، فانه لا يمتلك سلطة تتخطى الحدود القومية، وبعكس السوق الأوروبية المشتركة، فهو لا يعمل كوحدة في التجارة مع الدول خارج نطاق المنطقة.



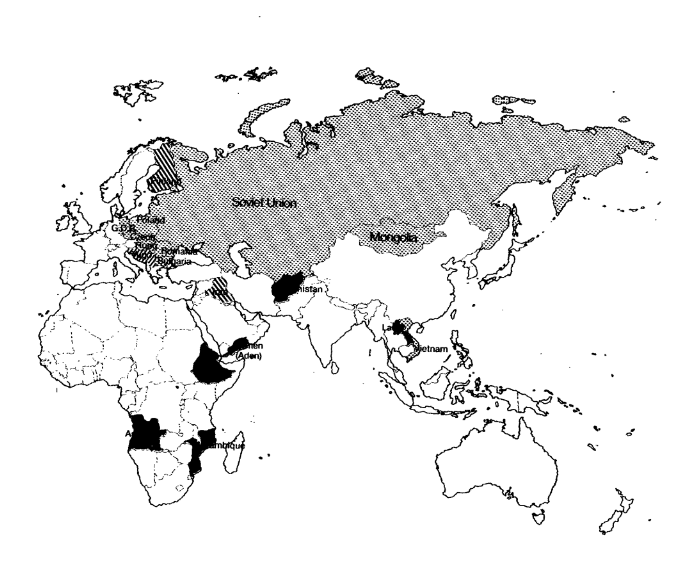
يتولى الاتحاد السوفياتي وهو العضو المهيمن، ٦٧٪ من انتاج الكوميكون.

الاعضاء: بلغاريا، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، جمهورة المانيا الديموقراطية، هنغاريا، بولندا، رومانيا، الاتحاد السوفياتي، وفيتنام.

العنصر المشارك: يوغوسلافيا.

الدول ذات اتفاقيات التعاون: فنلندا، العراق، والمكسيك.

المراقبين: افغانستان، انغولا، اثيوبيا، لاوس، موزمبيق، اليمن (عدن).



في رفع سعر النفط الخام الى مستوى هدّد الازدهار الاقتصادي لكثير من دول العالم. حاولت منظمة الاوبك عن طريق خفض الانتاج عندما هبطت معدلات الطلب ان تدعم معدلات الاسعار. ولا تعتبر هذه بأي شكل من الأشكال وسيلة اقتصادية فريدة. لقد تشكلت الكارتيلات حول مجموعة متنوعة من البضائع منذ بدء التجارة الدولية، وحتى في الوقت الحاضر تسيطر مصالح ديبييرز للماس من قاعدتها في افريقيا الجنوبية على معظم مخزون العالم من الماس غير المشكل. و يعد هذا مثالا على كارتيل القطاع الخاص ـــ بالمقارنة مع منظمة الأو بك المكونة من مصالح قومية. ان النجاح الأولي للأو بك أدى الى محاولات اخرى لحركة الكارتيل. فقد حاولت المكسيك وفنزو يلا (والاخيرة عضو في منظمة الأو بك) في عام ١٩٧٥ انشاء فكرة منظمة امريكية لاتينية لتقو ية وضع المقايضة لتلك المنطقة ولزيادة سعر مواردها الخام(٢٨). والفرق الرئيسي بين فعاليات منظمة الأو بك و بين الكارتيلات الأخرى كان استخدام النفط كسلاح في دبلوماسية الشرق الاوسط.

وتمر الكارتيلات باوقات عصيبة عندما يقل الطلب على المصدر الذي تقوم بحمايته. وقد أدت مثل هذه الاحداث في الماضي الى المنافسة داخل الكارتيل، الأمر الذي يؤدي الى القضاء على اتفاقيات الاسعار. وتعتبر تجربة منظمة الأو بك كمثال على قوى السوق التي تسود آخر الأمر. وقد جعل تصعيد الأسعار من مسألة التنقيب عن النفط امراً محتملا في مناطق معروفة منذ القدم باحتوائها على النفط، ولكنها مناطق يعتبر البحث فيها غير اقتصادي بسبب تكلفته العالية. لقد طورت بريطانيا العظمى حقول نفط البحر الشمالي، و بدأت شركات الولايات المتحدة في الحفر في الاسكا وفي خارج شواطىء الولايات المتحدة القارية. و بالاضافة الى ذلك، قامت كل الدول الصناعية بالبدء باجراءات شاملة لحفظ الطاقة لتقليل الاعتماد على النفط. وقد قلل الركود الذي حدث في اوائل عام ١٩٨٠ من الطلب على النفط في دول العالم الصناعية، فقد زاد ذلك من ضعف قدرة الكارتيل على الحفاظ على اسعار مرتفعة. لقد قاد تأثير هذه القوى منظمة الاو بك الى خفض سعر النفط الخام من ٣٤ دولارا للبرميل الواحد عام ١٩٨٢ الى ٢٨ دولارا في عام ١٩٨٣ والى ٢٦ دولارا في عام ١٩٨٥. ان الضرورة لضبط الانتاج للحفاظ حتى على مستوى الاسعار المنخفض هذا قاد الى عمليات السوق السوداء التي لا مفر منها في الوقت الذي باعت به الدول ضمن منظمة الاو بك أكثر من حصصها المخصصة باسعار أقل من اسعار السوق للحصول على ائتمانات التبادل التجاري التي تحتاجها.

الشركة المتعددة الجنسيات

لقد أثر تطور الشركة المتعددة الجنسيات على السياسة والاقتصاد الدوليين. و يطلق تعبير «متعدد الجنسيات» على الشركات الضخمة التي تشكل شركات فرعية في عدد من البلدان لصناعة وتسويق منتوجاتها. وتعمل الشركات الفرعية ضمن بلد خارجي ولكنها تحافظ على روابطها مع الشركة الأم في الوطن. وترتبط أهمية هذه الشركات الفرعية بحجمها كشركات قائمة بحد ذاتها وترتبط ايضاً بالاستثمار الخارجي الاجمالي الهائل التي تمثلها. ان مبيعات جنرال موتورز السنوية تتجاوز الناتج القومي الاجمالي لدول العالم باستثناء اثنين وعشرين دولة تقريباً وذلك لكون مبيعاتها أكبر من قيمة السوق للناتج القومي الاجمالي لبلدان مثل سويسرا، والدنمارك، وتركيا.(٢٩) لقد وصل الاستثمار الخاص لمصالح امريكية في الخارج الى ١٩٢ بليون دولارا في عام ١٩٧٩ وهو مستمر في الارتفاع.(٣٠) ان قوة الشركات المتعددة الجنسيات السياسية والاقتصادية، والتي تنبع من حجمها الهائل يدفعها في الحياة المحلية لكل الدول التي لها فيها استثمارات ضخمة. فقد اصبحت، في الواقع، مراكز سياسية بحكم حقها الشخصي.

ان نقل رأس المال ووسائل التصنيع من بلد لآخر للاستفادة من الظروف الجارية يمكن أن يدمر مقدرة الدول على ضبط اقتصادياتها الخاصة بها. ومن الامثلة على هذا نقل رأس المال للاستفادة من التغييرات المتوقعة في القيم النقدية. فعلى سبيل المثال، اذا توقعت مجموعة بريطانية من شركة فورد موتور أن تضعف قيمة الجنيه في الاشهر القليلة التالية، فسوف يكون من الحكمة تحويل الجنيهات الى عملة أقوى، ولربما الى الفرنكات السويسرية. فمثلا ان هذا الأمر منطقي من الناحية الاقتصادية بشكل ملفت للنظر، كما أنه امر قانوني تماماً، ولكن من الواضح أنه سوف يسهم في زيادة ضعف الجنيه. ان وجود شركات متعددة الجنسيات له مضامين لكل من السياسات السياسية والاقتصادية، ولكنه لم يكن من الممكن تماماً تحديد تأثير شركات العمليات المتعددة الجنسيات وكيفية ضبطها أو فيما اذا كان يجب ضبطها من قبل الحكومات. حتى إن لزيادة العمليات المصرفية الدولية مضامين سياسية أكبر من عمليات الشركات الصناعية، حيث أن هذه العمليات المصرفية متداخلة في كل مظاهر النظام النقدي الدولي. ومن المحتمل أن مستقبل الشركات المتعددة الجنسيات سوف يكون موسوماً بالمخاطر المتزايدة في اعتماد الدول بعضها على بعض بسبب مصالح العمل الخاصة بها والتي تتعدى الحدود القومية. ومن المحتمل أن منظمات العمل الخاصة والمهمة سوف تلعب دوراً هاماً ومتكاملا في الاقتصاد الدولي(٣١).

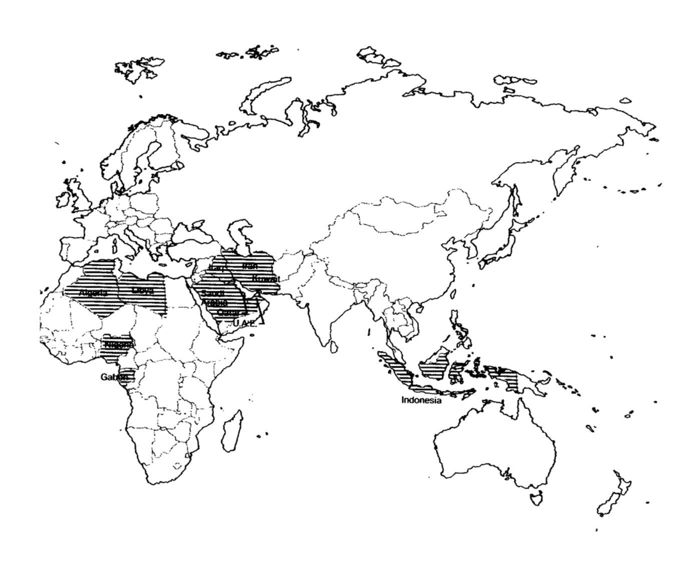
منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)

ان منظمة الاوبك هي منظمة منتجة للنفط تأسست عام ١٩٦٠ لتشجيع السياسات العامة تجاه شركات النفط الاجنبية ولزيادة العوائد من انتاج هذه السلعة. وتشمل المنظمة على ثلاث عشرة دولة يشكل انتاجها حوالي ٥٠٪ من انتاج العالم من النفط الخام. ويشكل العرب الاعضاء «منظمة الدول العربية المصدرة للنفط» (الاوابك).



الاعضاء الاصليون: العراق، وايران، والكويت، وليبيا، والمملكة العربية السعودية، وفنزويلا.

الاعضاء اللاحقون: الجزائر (١٩٦٩)، والاكوادور (١٩٧٣)، والغابون (١٩٧٥)، واندونيسيا (١٩٦٢)، ونيجيريا (١٩٧١)، وقطر (١٩٦١)، والامارات العربية المتحدة (١٩٦٧)، من خلال عضوية ابو ظبي.



النظام النقدي الدولي

يعتمد الاستقرار الاقتصادي بشكل كبير على نظام نقدي مستقر يمكن الدول من تسويق المنتجات أو الخدمات مقابل واسطة نقدية. ان المقايضة ممكنة في بعض الحالات ولكن تطبيقاتها محدودة لأنها تتطلب المتاجرة بسلع ومنتوجات ذات قيمة مساوية تقريباً. لقد كانت هذه ولا تزال عائقا مهما في التجارة الموسعة بين الشرق والغرب. ان الدولار هو الوحدة الدولية المقبولة في المقايضة الخارجية، ومعظم العقود الدولية تقيّم بالعملة الامريكية، حتى إن لم تكن هناك شركات أمريكية مشتركة ضمن هذه العقود. فعلى سبيل المثال، فان كل كميات النفط التي تبيعها منظمة الأوبك يدفع لها بالدولارات الامريكية. فبينما يتم تحويل الدولار بسهولة الى عملات الدول الغربية الاخرى، فلا توجد هناك أية وحدة نقدية في الكتلة السوفياتية تعتبر مقبولة كعملة بديلة في الغرب. وهذا يجبر الكتلة السوفياتية على الحصول على ما يمكنها الحصول عليه من العملة الغربية عن طريق الصادرات، ويتم انجاز بقية التعامل التجاري بين الشرق والغرب عن طريق اتفاقيات المقايضة مع الصعوبات المصاحبة لذلك.

إن وجود وحدات عملية ذات قيمة دولية ومعترف بها يسهل العمليات التجارية. وقد أدى الذهب هذا الدور في القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين، فقد كان يتم تغطية ورقة الدولار بدولار من الذهب بالسعر العالمي. وقد أرغم الكساد الذي حصل في الثلاثينات من هذا القرن لتحفيز الاقتصاديات القومية. وهكذا فقد حلّت العملة الورقية المغطاة فقط بمصداقية وسمعة الحكومات الحسنة بشكل خاص، محل الذهب في النظام النقدي الدولي. لكن ذلك يعتبر مقياسا غير دقيق ويعتمد بشكل كبير على استقرار الدول السياسي وعلى انتاجية أنظمتها الاقتصادية.

اجتماعات بريتون ودز

لقد حلّ الدولار الامريكي بشكل فعلي محل الذهب كمقياس للمبادلة بعد الحرب العالمية الثانية. وحاولت اللقاءات الدولية المنعقدة في مدينة بريتون وودز في نيوهامبشير عام ١٩٤٤ حل مشكلة قابلية التحويل بين العملات القومية. وقد كان المقوم الرئيسي للاتفاقية ايجاد معدل مبادلة ثابت مبني على قيمة ذهبية تبلغ ٣٥ دولاراً لكل اونصة، وقد وافقت الولايات المتحدة على المقايضة بالذهب مقابل الدولارات بهذا السعر. قد

رسخت هذه الاتفاقية قيمة الدولار، واصبحت جميع العملات الاخرى قابلة للتحويل الى دولارات ضمن ١٪ زيادة او نقصان. كما جعل هذا الاجراء من المدفوعات في التجارة الدولية مسألة سهلة، لان جميع العملات كانت قابلة للتحويل الى الدولار اضافة الى ان الدولار كان ثابت القيمة.

صندوق النقد الدولي

كانت احدى الخطوات الرئيسة التي اتخذتها بريتون وودز هي تأسيس صندوق النقد الدولي. ووظيفته تزويد القروض للدول التي تعاني من مشاكل مالية مؤقتة. وتوفر مثل هذه الوسيلة للاقراض وتمكن الدول من تجنب الاجراءات الاقتصادية القاسية التي قد تؤدي بأنظمتها الاقتصادية الى الركود. ومن اجل ان تكون مؤهلة لقروض صندوق النقد الدولي فان على الدول المقترضة ان توافق على اتخاذ اجراءات اقتصادية معينة لجعل انظمتها الاقتصادية مستقرة ولاتاحة الفرصة لها لتسديد قيمة القروض. وتعد الاجراءات الصارمة جزءاً متكاملاً من قانون صندوق النقد الدولي من اجل العودة الى الازدهار الاقتصادي. وقد انتُقدت هذه المتطلبات من قبل الدول المتلقية بسبب فرض قروض اقتصادية قاسية تهدد الاستقرار السياسي وتعيق من عملية العودة الى الوضع الاقتصادي السوي التي تهدف القروض الى تحقيقه.(٣٢) وقد دافع جيه دي لاروزير (J. de Larosiere)، المدير الاداري لصندوق النقد الدولي عن سياسات المنظمة وملاحظاتها التي تقتضي بأن الاصلاح الاقتصادي يجب ان يُقام بواسطة الدول التي تطلب مساعدة هذا الصندوق لان الادارة الاقتصادية غير الحكيمة قد وضعت هذه الدول في ضائقاتها الاقتصادية الحالية.(٣٣)

يتم تمويل صندوق النقد الدولي من قبل الدول الصناعية والدول المنتجة للنفط، وتقدم الولايات المتحدة ٢٠٪ من رأس المال الاجمالي. ويقوم الصندوق باقراض الدول الصناعية بالاضافة الى اقراض الدول الاقل نمواً. الا ان الفئة الاخيرة من القروض هي التي اثبتت انها مزعجة. فقد ادى الركود الذي حصل في الثمانينات الى ان يزيد المقترضزن من قروضهم من اجل دفع الفائدة على القروض التي حصلوا عليها من مصارف من جميع ارجاء العالم. هذا الوضع جعل الدول الاقل نموا تتورط في الدين على نحو اكبر وجعلها تطلب مزيدا من الدعم من صندوق النقد الدولي. والدافع الذي حدا للدول التي تقدم رأس المال لزيادة استثمارها في الصندوق هو ان النظام المصرفي الدولي قد ينهار فيما لو تخلفت الدول الاقل نموا عن تسديد القروض. والجدل السياسي المقدم لتبرير الدعم

المتزايد هو ان الفقر في الدول النامية يجعلها هدفا ملائما للاستغلال العسكري. وقد كانت الولايات المتحدة ولا تزال مترددة في زيادة مساهمتها المادية الى الصندوق ومثل هذا الرأي يولد معارضة جديدة بالاعتبار في مجلس النواب. ان مثل هذا الاجراء يبدو للعديد من النقاد مثل «انفاق المال الجيد على امور سيئة». ومع ذلك، فانه من الممكن خلق جدال حول المساعدة الامريكية المتزايدة مبني على مبدأ جني المنفعة الذاتية. و يعتمد هذا على الفكرة التي تتضمن ان مساهمات الولايات المتحدة للتنمية الاقتصادية في العالم الثالث سوف تشجع الدول المتلقية على تطوير علاقات مستقرة وذات فائدة متبادلة مع الولايات المتحدة(٣٤). و يقدم صندوق النقد الدولي الوسيلة الاكثر ملائمة للتعاون الدولي في مثل هذه المسائل. فالجدال القائم حول اعمالها يوضح البعد الاقتصادي للسياسة الدولية.

المشاكل المالية الدولية المعاصرة

كانت قوة الدولار في فترة ما بعد الحرب الاساس الذي اعتمد عليه الاستقرار المالي الدولي، وقد عزز ذلك حقيقة ان الولايات المتحدة صدّرت بشكل مستمر اكثر مما قد استوردت في سنوات ما بعد الحرب، وهكذا فقد كوّنت احتياطات كبيرة. وقد بدأ الانبعاث المثير في الانظمة الاقتصادية لاوروبا الغربية واليابان في الخمسينات بقلب هذا الاتجاه حيث بدأت هذه الدول بالانتاج لنفسها المواد التي كانت تستوردها من الولايات المتحدة في الفترة التي تلت الحرب مباشرة. وكنتيجة لهذه التطورات، بدأت الفوائض التجارية الامريكية - مجمل الصادرات مطروح منها الواردات - بالتناقص، وفي عام ١٩٧١ عانت الولايات المتحدة الامريكية من اول عجز لها في الميزانية منذ عام ١٨٨٨. وكان التضخم الذي حدث في الولايات المتحدة في اعقاب نتائج حرب فيتنام مسؤولاً جزئياً عن حالات العجز. والتي تفاقمت ايضا تحت تأثير تصاعد اسعار النفط. فقد بلغت قيمة الدولار الامريكي من النفط المستورد اربعة اضعاف بحلول عام ١٩٧٤ ثم تضاعفت في ١٩٧٩ /١٩٨٠. كما ازدادت الحركة من الفوائض التجارية الى حالات العجز التجارية من ديون الولايات المتحدة وقللت من قيمة الدولار.

تم في عام ١٩٦٨ فصل السعر الرسمي للذهب المستخدم في الصفقات بين المصارف المركزية عن سعر السوق؛ وقيمته الرئيسة في الوقت الحاضر تتمثل في انه يستخدم من قبل الحكومات كضمانة اضافية للقروض المبنية على سعر السوق الموجود. وفي

عام ١٩٧١ و ١٩٧٣، انحط الدولار الامريكي او قلت قيمته مقارنة بالعملات العالمية. وكان الاثر الذي نجم عن ذلك جعل السلع الامريكية اكثر تنافسا وجعل الواردات اغلى ثمنا وكان لهذه التخفيضات في قيمة الدولار الاثر في اتاحة الفرصة لجميع العملات في دول العالم غير الشيوعية في ان تصبح لها قيمتها الخاصة بها ضد بعضها بعضا بدلا من ان يتم تقييدها بقيمة ثابتة للدولار، ويعتبر هذا النظام نافذ المفعول في الوقت الحاضر ويتمتع بميزة تتمثل في انه يكيف نفسه مع معدلات التضخم وموازين التجارة في مختلف الدول التي هي جزء من النظام الاقتصادي الغربي، الا انه له سيئة تتمثل في تشجيعه للمضاربات على العملة كلما نقل الافراد والشركات والحكومات رأسمالهم من بلد لآخر ساعين وراء اعلى معدل من الفائدة بأقل مخاطرة ممكنة. لقد واكب معدلات الفائدة الامريكية العالية بشكل كبير في بداية الثمانينات تدفق في الرأسمال الخارجي. ورفع هذا من قيمة الدولار وضبط صادرات الولايات المتحدة بشكل فعّال، وهكذا فقد أدى الى رقم قياسي في العجز التجاري بلغت قيمته ٦٩٫٤ بليون دولار في عام ١٩٨٣. وقد قدّر بأن الزيادة المفرطة في الواردات على الصادرات ادت الى فقدان اكثر من مليون وظيفة في الولايات المتحدة الامريكية(٣٥). وقد تم التنبؤ بأن العجز التجاري سوف يصل الى ١٠٠ بليون دولاراً في عام ١٩٨٤. اشتركت العوامل المتمثلة في عودة الاقتصاد الامريكي الى الوضع السوي في عام ١٩٨٣ وذلك الى جانب التضخم المنخفض في ذلك العام - ٣٫٨٪ - اشتركت مع عامل الانظمة الاقتصادية الخارجية الراكدة لجعل الواردات رخيصة نسبيا ولجعل الصادرات غالية. وتعتبر قوة الدولار نعمة بالنسبة للامريكيين الذين يسافرون الى الخارج ولكنها كارثة للصناعات التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات. والارقام المذكورة هي تلك التي يشار لها عادة في مناقشات الاقتصاد الدولي. ويجب الاشارة الى ان احصائيات العجز التجاري لا تشمل الاستثمارات الاجنبية في الولايات المتحدة او قيمة الخدمات المقدمة في الخارج. فهذه العوامل لا تغير من تأثير العجز على واردات وصادرات السلع والبضائع المصنعة ولكنها تقلل من التأثير المالي.

ان المصارف الامريكية ذات اهمية كبيرة في التمويل الدولي فهي عامل رئيسي في اقراض المال الى الدول النامية. وقد تعاظمت المشاكل الاقتصادية التي واجهتها الدول الصناعية في ازمات الركود القليلة الماضية في دول العالم غير المتقدمة. فقد قُدّر الدين الاجمالي على الدول النامية بأكثر من ٨٠٠ بليون دولار في عام ١٩٨٣(٣٦). وتمثل مدفوعات الفائدة فقط على هذا المجموع المذهل عبئا لا تستطيع الا بعض الدول النامية ان تتدبره. لقد تم تجنب هذه المشكلة في الماضي عن طريق اقراض المال للحصول على

دفعات الفوائد، على امل ان معدلات الفائدة سوف تقل وعلى امل ان العودة الى الوضع الاقتصادي السوي سوف يحلان المشكلة. ان الخطر الذي يواجه النظام النقدي الدولي هو ان تخلفا رئيسيا في ايفاء الدين قد يسبب في افلاس مصارف دولية ضخمة بما فيها مصارف عديدة في الولايات المتحدة. وبالمقابل، فان هذا يولد خطر انهيار أنظمة مصرفية محلية.

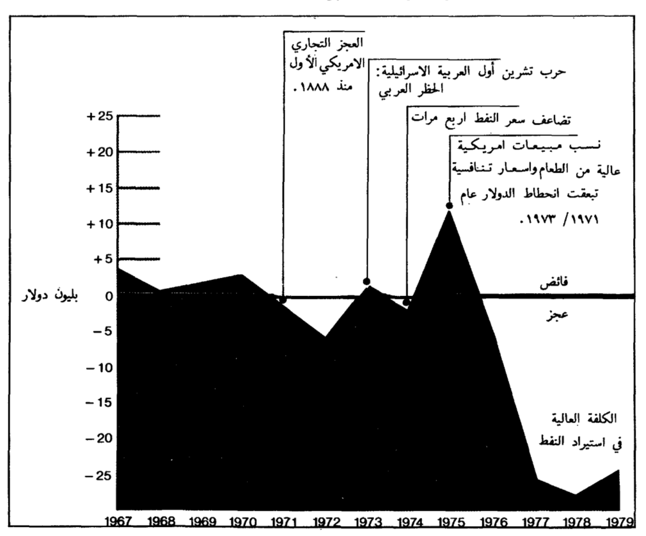
وبما ان النظام النقدي الدولي يعتبر الركن الاساسي في التجارة الدولية، لذلك يجب جعله مستقرا اذا كان للتجارة الحرة ان تصبح حقيقة واقعة. ان الحل المثالي يكمن في عملة عالمية مشتركة، ولكن مع وجود معدلات مختلفة بشكل كبير في الانتاجية والتضخم، فان تحقيق مثل هذا الحل يصبح مستحيلا في المستقبل المنظور وفي نفس الوقت يبقى الذهب محتفظا بمكانته كجزء من احتياطي النظام النقدي لجميع الدول. فهو يتميز بعرض محدود وبسعر يضعه السوق التجاري. وبالرغم من هذا فان لاستخدام الذهب كوسيلة مالية سيئة تتمثل في الحد من مقدرة الدول في انشاء العجز من اجل احتياجات مؤقتة. ان المشكلة تتمثل في ان حالات العجز اصبحت شيئا عاديا لعدة دول بما فيها الولايات المتحدة. ولقد تم الاقتراح بأن تقدما في الاقتصاد الدولي يمكن احرازه فقط اذا انضمت ثلاث او اربع قوى الى الولايات المتحدة لتطوير سياسات نقدية ومالية عامة. وبالمقابل فان هذا المستوى من التعاون سوف يؤدي الى استجابة اكثر فعالية فيما يختص بمشاكل الدين الدولي.(٣٧).

ان تعدد الطرق التي تتفاعل الدول من خلالها في المجال الاقتصادي هو دليل على اعتمادها على بعضها بعضا وعلى العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة في العلاقات الدولية لانه من المستحيل فهم دوافع النشاط بشكل تام دون تقدير الحقائق الاقتصادية لاي وضع.

ميزان السلع التجاري للولايات المتحدة، ١٩٦٧ ــ ١٩٧٩

استوردت الولايات المتحدة في عام ١٩٧١ سلعاً أكثر مما صدرت، وقد حدث ذلك للمرة الأولى منذ عام ١٨٨٨. هذا العجز التجاري عائد جزئيا الى النمو التضخمي لاسعار سلع الولايات المتحدة المنتجة بين عام ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠ وهو عائد ايضاً الى التنافس الخارجية المتزايد في مجالات المنتجات الصناعية الذي كانت الولايات المتحدة قد هيمنت عليه ذات مرة. وتعود حالات العجز المستمرة خلال معظم سنوات السبعينات الى الزيادة الحادة في اسعار النفط المستورد الذي بلغ اربعة اضعاف في عام ١٩٧٤ والتي تضاعف مرة اخرى في عام ١٩٨٠/٧٩.

* **المصدر:** ادارة التجارة الامريكية، تقارير تجارية خارجية: نشرة التجارة الخارجية الامريكية ١٩٧٣ ــ ١٩٧٩، وتموز ١٩٨٠.

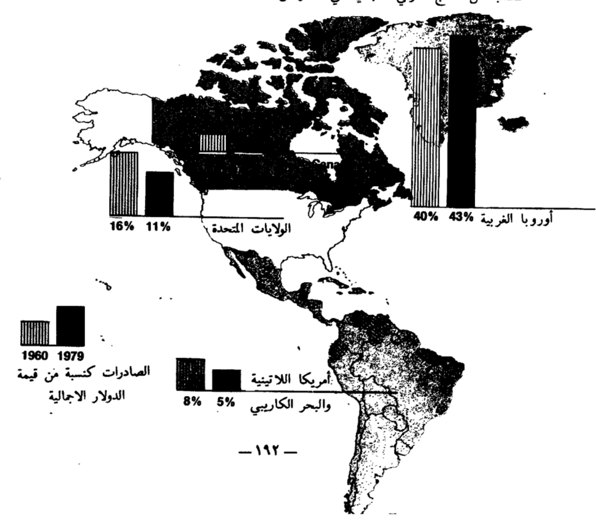


السلع التصديرية العالمية، ١٩٦٠ و ١٩٧٩

تهيمن الدول ذات الاقتصادية المتعلقة بالسوق على التجارة العالمية. وبينما تشكل الدول الصناعية التي تنتمي الى «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» حوالي ٦٨٪ من مجمل الصادرات العالمي وبينما تشكل الانظمة الاقتصادية النامية المتعلقة بالسوق (بما فيها المصدرة للنفط) حوالي ٢٥٪ فان الاتحاد السوفياتي والانظمة الاقتصادية المركزية التخطيط الاخرى في اوروبا تشكل ٨٪ فقط من مجمل الصادرات العالمي.

وبالرغم من كون الولايات المتحدة اكثر امة تتعامل في المجال التجاري في العالم وتتولى ١١٪ من صادرات العالم، فان تجارة الولايات المتحدة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي هي اصغر من اي بلد تجاري رئيسي آخر، ومع ذلك، ارتفعت هذه النسبة من ٣ر٤٪ في ١٩٧٠ الى ٧ر٤٪ في ١٩٧٩. وقد بقيت المانيا الغربية ثاني اكبر دولة تتعامل في المجال التجاري للعشرين سنة الاخيرة بينما زادت اليابان من حصصها في التجارة العالمية اكثر من اي بلد صناعي آخر في الفترة نفسها. وترجع الزيادة التجارية الكبيرة في الانظمة الاقتصادية النامية في آسيا جزئيا الى الطلب على نفط الشرق الاوسط، والى نمو الانظمة الاقتصادية الموجهة الى التجارة الخارجية في كوريا الجنوبية، وماليزيا، وسنغافورة، وتايلند، وهونج كونج، وتايوان.

• **المصدر:** الامم المتحدة، الكتاب السنوي للاحصاءات التجارية الدولية، ١٩٧٩، ١٩٨٠.



الدول التجارية الرئيسة، ١٩٧٩

مجمل الصادرات العالمية	١٦٢٧ر١
	بليون دولار
الولايات المتحدة	١٧٩
المانيا الغربية	١٧٢
اليابان	١٠٣
فرنسا	٩٨
المملكة المتحدة	٩١
ايطاليا	٧٢
الاتحاد السوفياتي	٦٥
نذرلاند (الاراضي المنخفضة)	٦٤
بلجيكا، لوكسمبورغ	٥٦
كندا (١٩٧٨)	٤٦
المجموع	٩٤٦
	(٥٠٪)

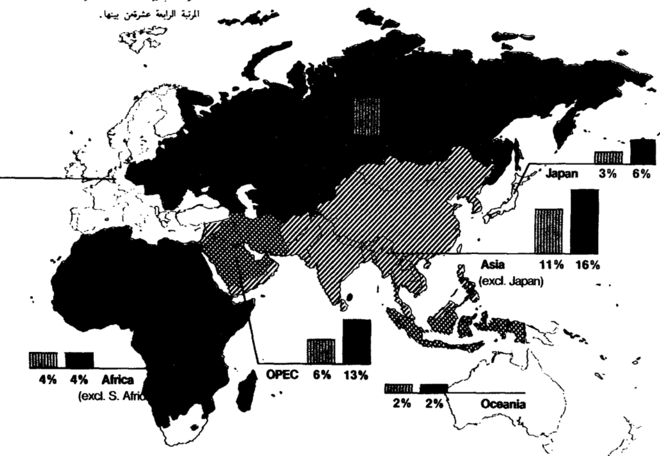
مجمل الواردات العالمية	١٦٧٩ر١
	بليون دولار
الولايات المتحدة	٢١٨
المانيا الغربية	١٥٨
اليابان	١١١
فرنسا	١٠٧
المملكة المتحدة	١٠٣
ايطاليا	٧٨
نذرلاند (الاراضي المنخفضة)	٦٧
بلجيكا، لوكسمبورغ	٦٠
الاتحاد السوفياتي	٥٨
كندا (١٩٧٨)	٤٣
المجموع	١٫٠٠٣
	(٦٠٪)

المواد التجارية العشرة الرئيسة، ١٩٧٩

(القيمة التصديرية بالبلايين من الدولارات لدول الانظمة الاقتصادية المتعلقة بالسوق)

المادة	القيمة
النفط الخام	١٤٢
سيارات المسافرين	٥٥
منتجات النفط	٥٤
الآلات الالكترنية	٣٣
الملابس (باستثناء الفراء)	٣٢
كيماويات عضوية	٣٠
قطع غيار السيارات	٢٩
لدائن	٢٥
الآلات الكهربائية	٢٤
آلات مكتبية	١٩

ملاحظة: أكثر مادة زراعية تجارية هي القهوة. وبقيمتها التصديرية البالغة ١٢ بليون دولار، فقد كانت من بين اوسع المواد التجارية العامة نطاقا، حيث احتلت المرتبة الرابعة عشرمن بينها.



الخاتمـــــة

ان الاستقرار السياسي في الدول بحد ذاتها يتطلب مستوى من الاستقلالية الاقتصادية التي تشجع على دعم الحكومة، واعتماد الدول على بعضها بعضاً اقتصاديا يؤدي الى تأثير انتقالي بين الدول، حيث تنتقل المشاكل التي تكون في دولة ما الى جميع الدول المتواجدة في منطقتها والى شركائها في التجارة ويواجه المجتمع الدولي مشاكل نضوب الموارد مع تنافس متزايد على المصادر المتوفرة للغذاء والطاقة والمعادن. وبالاضافة لذلك فان الدول الاقل نموا تواجه عبئا اضافيا يتمثل في عدم كفاية الموارد. وتواجه تلك الدول في حالات عديدة من التزايد السكاني تضخم من المشكلة القائمة.

هناك عدة انواع من برامج المساعدة التي تنقل الموارد فعلا من الدول الصناعية الى تلك التي لا تزال في طور النمو نحو التحديث. ويوجّه قسم من هذه المساعدة من خلال منظمات دولية، بينما تتولى دول بحد ذاتها برامج المساعدة المتبقية كمبادرات ثنائية الجانب. ان برامج المساعدة المتعددة الجوانب هي عبارة عن جهود تبذل لتزويد الدول النامية برأس المال والتقنية اللازمين لتصبح تلك الدول مكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية ولتساهم في الرفاهية الدولية. وعادة ما تكون المساعدة المباشرة التي تقدم من دولة لأخرى ذات أهداف سياسية واضحة.

لقد ازدادت التجارة بين الشرق والغرب بين الدول الاوروبية، لكن التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تبقى ذات معدلات منخفضة. فبينما تستطيع الدولتان كلتاهما الاستفادة من علاقة اقتصادية اوثق، فان الاعتبارات السياسية ذات قيمة كبيرة في العلاقات بين القوى العظمى. وتبقى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي مركز المجال الاقتصادي ضمن حلفاء كل دولة منهما. والسوق الاوروبية المشتركة والكوميكون منظمات يتم تطويرها من أجل تسهيل التجارة بين الكتل الغربية والشرقية كل على حدة. وبالرغم من مكاسب التعاون الاقتصادي، تبقى الاعتبارات القومية عائقاً أمام التكامل الاقتصادي على مستوى يتخطى الحدود القومية.

يتم تسهيل التعامل التجاري الدولي عن طريق اتفاقيات تجارية متنوعة بين الدول وعن طريق اجراءات رسمية من أجل معالجة موضوع التبادل الدولي. وقد حققت هذه الترتيبات نمواً ثابتاً في التجارة العالمية على الرغم من نزعات الحماية التي تظهر في أوقات التوتر الاقتصادي.

هوامش الفصل الرابع

1. Carl K. Eicher, "Facing Up to Africa's Food Crisis," *Foreign Affairs* 61 (1), Fall 1982: 174.
2. Henry Kamm, *New York Times*, Oct. 19, 1983.
3. Eicher, "Africa's Food Crisis," 174.
4. United Nations Food and Agriculture Organization, *The State of Food and Agriculture*, 1970, 1979.
5. Robert L. Paarlberg, "Lessons of the Grain Embargo," *Foreign Affairs* 59 (1), Fall 1980: 145.
6. Diana Henriques, *Philadelphia Inquirer*, Dec. 11, 1983.
7. Lawrence Rout and S. Karene Witcher, *The Wall Street Journal*, Oct. 7, 1983.
8. Harold K. Jacobson, "Revolutionaries or Bargainers?—Negotiators For a New International Order," *World Politics* 35 (3), April 1983: 335–67.
9. Peter Bauer and Basil Yamey, Foreign Aid: What is at Stake," *The Public Interest* 68 (Summer 1982), 53–69.
10. Robert Ostmann, Jr., *Philadelphia Inquirier*, Nov. 24, 1974.
11. David Salisbury, *Philadelphia Inquirer*, Nov. 24, 1974.
12. Adrienne Armstrong, "The Political Consequences of Economic Dependence," *Journal of Conflict Resolution* 25 (3), September 1981: 401–28.
13. Christopher Wren, *New York Times*, Feb. 25, 1975.
14. Stephen A. Garrett, "The Economics and Politics of American Trade With Eastern Europe," *East European Quarterly* 15 (4), January 1982: 485–510.
15. Clyde H. Farnsworth, *New York Times*, Nov. 13, 1983.
16. *Atlas of U.S. Foreign Relations*, July 1983.
17. Theodore Shabad, *New.York Times*, Oct. 13, 1983.
18. Jonathan B. Stein, "U.S. Controls and the Soviet Pipeline," *Washington Quarterly* 5 (4), Autumn 1982: 52–59.
19. *New York Times*, Jan. 23, 1984.
20. *Wall Street Journal*, Nov. 16, 1983.
21. Christopher Wren, *New York Times*, Feb. 25, 1975.
22. Clyde H. Farnsworth, *New York Times*, Nov. 3, 1974.
23. Christopher Wren, *New York Times*, Jan. 25, 1984.
24. *Atlas of U.S. Foreign Relations*.
25. Steve Twomey, *Philadelphia Inquirier*, March 19, 1984.
26. Thomas Kamm, *Wall Street Journal*, Jan. 27, 1984.
27. Thomas Kamm, *Wall Street Journal*, Oct. 18, 1983.
28. Alan Riding, *New York Tmes*, April 21, 1975.
29. Abdul A. Said and Luiz R. Simmons, "The Politics of Transition," *The New Sovereigns*, ed. Abdul A. Said and Luiz R. Simmons (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., 1975), 18.

30. *Atlas of U.S. Foreign Relations.*
31. Theodore A. Couloumbis and Elias P. Georgiades, "Ther Impact of the MNCs on the International System," in *The Politics of Transition,* 164.
32. Patricia Koza, *Philadelphia Inquirer,* Aug. 19, 1984.
33. J. de Larosiere, "The Role of the International Monetary Fund," *Atlantic Community Quarterly* 20 (2), Summer 1983, 163.
34. Thomas Ehrlich and Catherine Gwin, "A Third World Strategy," *Foreign Policy* 44 (Fall 1981), 145–66.
35. Martin Crutsinger, *Philadelphia Inquirer,* Jan. 28, 1984.
36. Paul Lewis, *New York Times,* Jan. 26, 1984.
37. Samuel Brittan, "A Very Painful World Adjustment," *Foreign Affairs* 61 (3), 1983, 541–68.

الفصل الخامس

أنماط من التحالفات

ـ الأمن الجماعي

ـ المنظمات الدولية

ـ القانون الدولي.

ـ منظمات الأمن الاقليمية.

ـ الإندماج الإقليمي.

ـ خاتمــة



أثبت أنماط الاحلاف التي ارتبطت بها الدول لتضمن أمنا مشتركا في مواجهة الخصومات المحتملة أنها غير كافية سواء للارتقاء بالامن أو لتطوير امكانية السلام. وتمتلك الحروب التي تبدأ على أساس أنها أمور محلية امكانية توريط القوى العظمى وحلفائها. ولقد كان الانعزال الجغرافي عنصرا هاما في تحديد بواعث الصراع، ولكن أساليب النقل والتواصل أزالت هذا الحاجز. ان عدم تورط الولايات المتحدة في الصراعات الاوروبية قبل الحرب العالمية الاولى اعقبه عودة الى العزلة بعد الحرب كان يتعذر حدوثها. كذلك فان نشوب العداوات في الحرب العالمية الثانية كان يشكل حداً فاصلا في السياسة العالمية وذلك لامتداد الحرب من أوروبا الى أفريقيا، وفي النهاية الى آسيا. ولن يحول الانعزال الجغرافي مرة أخرى بين القوى الكبرى بالمشاركة في السياسة العالمية والشؤون الاقتصادية كذلك. وحاولت الصين ان تبقى خارج معترك السياسة العالمية في فترة ما بعد الحرب ذلك لان الشيوعيين أحكموا قبضتهم على الجمهورية الشعبية، ولكن التقارب الدبلوماسي مع الولايات المتحدة عام ١٩٧٢ الذي بادر به الرئيس ريتشارد نيكسون بزيارته للصين كان اعترافاً لضرورة التفاعل السياسي مع كل القوى الرئيسة لاستحالة بقائها في موقف المراقب المهتم بالصراع العالمي.

الأمن الجماعي

تضمنت الجهود المبذولة لحفظ السلام العالمي عادة صيغة معينة للامن الجماعي. وهي الوقت الذي وجدت فيه مناخ كثيرة قريبة من هذا المفهوم، فقد كان المغزى الحقيقي (من هذه الجهود) هو ايجاد صيغة دولية مشتركة من أجل «العمل المشترك لمواجهة أي هجوم ضد اي اتفاق عالمي»(١) ومن الواضح أن الامن الجماعي يتطلب وجود اتفاقية بين الدول تقضي بأن تضحي هذه الدول بشيء من حريتها في العمل من أجل المحافظة على هذا الاتفاق العالمي، وقد عبر «انس كلود» عن ذلك حين ذهب الى أن «مبدأ الامن الجماعي يتطلب ان تحدد الدول مصالحها القومية على نحو تام مع الحفاظ على الاتفاق العالمي الشامل وذلك بأن تقف على أهبة الاستعداد للاسهام في العمل المشترك لاحباط التهديد العدواني لأية دولة ضد أية دولة في أي مكان»(٢) وعليه فان صيغة كلود للأمن الجماعي تمثل التزاماً نحو العمل المشترك أقوى مما قد يحدث في عالم اليوم أو من الذي جرى في الماضي. ولهذا فان ما يربط بين الدول حلف شمالي الاطلسي من تعليمات (ترتيبات) تقع دون المستوى الذي يمكن تصنيفه صيغة للأمن

الجماعي. ومع ان هجوما سوفييتيا على اوروبا الغربية يمكن أن يثير رد الفعل الجماعي لاعضاء هذا الحلف (حلف الناتو) ومن الممكن تصور الاحداث التي تشكل تحديا غامضا لاعضاء الحلف، فالعمل العسكري الذي تقوم به دولة من حلف وارسو ضد دولة في حلف الاطلسي يمكن ألا ينظر اليه على أنه تهديد للأمن الجماعي من قبل اعضاء الحلف كافة، ذلك أن عملا من هذا النوع يأخذ — في العادة — شكل تصادم حدودي سبقته حوادث محلية. كذلك فان من غير المحتمل أن تتخذ المجابهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط أو أية منطقة خارج أوروبا شكل تصادم بين الحلفين الا اذا امتد الصراع الى اوروبا ذاتها. وتعطي الأمم نفسها الحق في تفسير الحوادث العالمية في ضوء مصالحها القومية ولم تبد ميلا في تحديد هذه المصالح بطريقة ملزمة بالمحافظة على السلم العالمي، هذا التأكيد على السيادة الوطنية يحد من أهمية ترتيبات الامن الجماعي من أجل المحافظة على السلم، فهو يحول بين المؤسسات العالمية كالامم المتحدة ودور الامن الجماعي ذي المعنى.

ويلاحظ أن أهمية الصراعات الاقليمية ضمن نطاق نظام الامن العالمي للامم المتحدة تتمثل في قرار مجلس الامن المصادر في شهر تشرين ثاني لعام ١٩٥٠ الذي ينص على: «وهكذا فان الدفاع الجماعي عن النفس والترتيبات الاقليمية (أو الوكالات) يمكن لها — في حدود منزلتها الدستورية — أن تمد المناطق التابعة لها بالقوات الفاعلة والامكانات من أجل تنفيذ أغراض ومبادىء ميثاق الامم المتحدة في صد الاعتداء».[٣] وعلى الرغم من عدم احتمال ظهور الصيغة المثالية للأمن الجماعي، فمن الواضح أن المنظمات العالمية والإقليمية كلتاهما تسعيان لتأسيس أحلاف توفر العمل الجماعي ضد العدوان.

وفي القرن التاسع عشر ساد نمط من الاحلاف في أوروبا اتسم بالمرونة، فقد تصرفت الأمم على نحو مقصود لتجنب السيطرة من أية قوة. لذا فقد وُجهت كثير من المجابهات بين القوى الكبرى الى مناطق من العالم مهيّأة للاستعمار والاستغلال الاقتصادي. والدليل على فشل انظمة التحالف السابقة في حفظ السلم هو نشوب الحرب العالمية الاولى والثانية في هذا القرن. ان تطور انظمة الامن العالمي الموجودة اليوم والانظمة الاقليمية ذات العلاقة يمثل جهداً آخر للهيئة الدولية في تأسيس مكونات قرار الصراع وزيادة فرص التعاون.

تطور أنظمة الأمن:

لانظمة الامن في الحقبة الحالية توجه يختلف عن تلك التي وجدت قبل الحرب العالمية الاولى، ففي حين تبقى الاعتبارات العسكرية هامة، الا أنها لم تعد الدافع الوحيد، ان كثيرا من التوجه الحالي ينطوي على جذور اقتصادية، وهو اعتراف بالحقيقة القائلة بأن كثيراً من الدول الحديثة غير مكتفية ذاتيا وتواجه مشكلات اقتصادية ضخمة. و يقدم التعاون العالمي الامل الوحيد في تقديم الحلول لمظاهر النقص وسوء توزيع الطعام والمعادن، والاحتكاك الناتج عن الأيديولوجيات المتنافسة والاخطار المحتملة التي يسببها فقر البيئة.

ان مفاهيم السياسة العالمية المبنية على القوة وحسب، كوجود أمم تلاحق مصالحها الخاصة بالنظر الى الكتل التي تمثل القوة على أنها الرادع الوحيد وبمنافسة كتل المحافظة على السلام من خلال خوف مشترك ــ ان هذه المفاهيم قد مضى عصرها. وتبقى القوة عنصراً هاما وربما العنصر الأهم في العلاقات بين الأمم. ولكن لا توجد دولة تمتلك قوة كافية تمكنها من فرض ارادتها على المجتمع العالمي. ولهذا فان المصلحة الذاتية للقوي والضعيف على السواء تتحقق من خلال جهود تعاونية لحل مشكلات الامن، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو سياسية.

لقد شنت الحروب دوماً لتحقيق أهداف معينة، وقد توحدت أمم، واتسعت أقاليم، واستغلت كثير من البلدان بالقوة. ومع هذا وذاك، ومن أجل الشكوك في المستقبل، فان اللجوء الى الحرب لا يؤدي دائماً الى النتائج أو المكاسب المطلوبة. إنه لمن غير المؤكد أن يحصر الصراع دائماً في منطقة جغرافية واحدة، أو أن تحسب الخسارة وتفوق أي ربح كان بالامكان أن يكون. وعليه يمكن القول بأن طريق الحرب إنما هو طريق سياسة خارجية خاسرة، ومن المحتمل القول بأن طريق التعاون بين الدول يؤدي الى التقدم والازدهار الى جانب كونه حلا للمشاكل والقضايا بدلا من كونه مصححاً للأخطاء. ان الدول التي تعتقد بأنها سوف لا تخسر أو قد تخسر شيئاً بسيطاً هي الدول التي تلجأ لشن الحروب، أما دول العالم الثالث فلا تقوى على ذلك، وإن فعلت، فالأمر يكلفها ثمناً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً باهظاً.

إن حدود القوة هي التي أجبرت الدول اللجوء الى الاعتماد المتبادل بين بعضها بعضاً، ولم يتعلق الأمر بأي من مستويات الأخلاق الدولية التي تدعو دوماً الى تغيير السياسة الدولية القائمة على التعاون بدل الصراع. وقد تميزت السياسة الدولية دائماً

بظاهرتي الصراع أو التعاون. والفرق بين هاتين الظاهرتين في زمن تطورت فيه الاسلحة وارتفعت أثمانها مما زاد من ثمن الصراع، ووجدت الدول أن حلّ القضايا المعاصرة عن طريق التعاون يؤدي الى منفعة كافة الأطراف.

لقد نظرت الأمم دائما الى تعزيز سيادتها الوطنية من خلال الاحلاف. ولكن المشكلة التي تصادف تحقيق الاتفاقيات المبرمة بين المتحالفين هي ظهور بعض المصالح المتضاربة بينهم. فالولايات المتحدة الأمريكية هي العنصر الوحيد في حلف شمال الاطلسي ذا المصالح الأمنية العالمية. ولكن هناك غياب لحماس الأعضاء الآخرين في الحلف بالنسبة للسياسة الخارجية الامريكية في فيتنام والشرق الأوسط، حيث يلاحظ اختلاف وجهات نظر الحلفاء. إن أي تحدٍ لأمن أحد اعضاء الحلف لا يمثل تهديداً مساوياً للأعضاء الآخرين، ولكن مفهوم الأمن الجماعي يدعو استجابة بقية الأعضاء. إن روح التضحية الفردية هذه متعارف عليها نظرياً ولكنها متجاهلة عملياً. فقد أصاب اعضاء الحلف صراع من العامل الذي قامت به بريطانيا في جزر الفوكلاند عام ١٩٨٢، وحدث فعل مشابه عندما قامت الولايات المتحدة الامريكية بغزو غرينادا في عام ١٩٨٣. ولم تكن أيا من الحادثتين السابقتين في حاجة الى دعم عسكري، ولكن النقص في الدعم الودي العلني من كل من الحلفاء كان محبطا. فالدول مستعدة للتخلي عن جانب من سيادتها وترتيبات أمنها الجماعي كرد فعل آلي ضد الاعتداء اذا كان ذلك يتطلب تضحيات كهذه. وقد حكم هانزمور جنثو على الأمن الجماعي بأنه هدف غير مرغوب فيه، اذ أنه زاد فرص الصراع المحلي التي تؤدي الى حروب عالمية.(٤) يضاف الى ذلك انه اعتبر المفهوم غير عملي في العالم المعاصر. وقد وافق كلود ان الامن الجماعي غير قابل للتحقق بالمعنى المبدئي. ولكن المصلحة في الحد من الاعتداء العالمي استمرت في تطورها من صيغة «عصبة الأمم» الى «الامم المتحدة» وأحلاف الامن الجماعي المحلية.(٥) وتسمى ترتيبات الامن المعاصرة ــ على نحو أكثر لياقة ــ بعمل تعاوني أكثر منه أمنا جماعياً. اذ يعبّر عنها بمصطلحات عريضة، طويلة المدى تجعل الأمم ــ كلا على حدة ــ تجري وراء أهداف قصيرة المدى.

ان التطور المستمر للاسلحة النووية يزيد من مدى الدمار الذي يمكن ان تجلبه الحرب، ولكنه يمكن أن يقلل من احتمالات استخدامها، فعندما (تدق الاوتاد) ــ يعني بذلك عندما تقع الحرب ــ فمن الصعب تصور أي ربح سياسي أو اقتصادي يبرر الخسائر الفاجعة المصاحبة للحرب النووية. لقد غير التوكيد المتناقص على استخدام القوة العسكرية في السياسة العالمية صيغة مواثيق الامن. اذ يجب أن تقيم هذه المواثيق الان لتشمل

سلسلة عريضة من الاهداف الاقتصادية والسياسية بدلا من اشتمالها على أهداف عسكرية بحتة. وعليه فقد شجع توجيه هذه الاهتمامات الى الامن الجماعي التواصل المتزايد بين مواطنين من طبقة خاصة ومشاركة اعظم للقطاع الخاص في الاحلاف المحلية والعالمية.

ان أحلاف الامن التي تكونت خلال السنوات الاولى من الحرب الباردة ما زالت موجودة. ولكن التوكيد على شيء بعينه تغير بسبب الشعور السائد في أنه لا الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفياتي يحتمل أن يبادر بشن حرب عالمية. وقد توسعت الدول المتحالفة مع القوى العظمى من أجل الامن في علاقاتها لتشمل اهتمامات معقدة بين أكثر من دولتين تحل فيها الاعتبارات السياسية والاقتصادية على نحو رئيسي مكان مخاوف الحرب، فأدى ذلك الى جهود متزايدة لتوسيع التجارة مع أعضاء الكتل المتنافسة. فحلف شمال الأطلسي الذي أُسس بعد الحرب العالمية الثانية ليشكل حاجزاً دفاعياً لأوروبا الغربية مع وجود الولايات المتحدة عضواً رئيسياً مهماً فيه. إن هذا التحول الفعّال الى المصالح الاقتصادية أدى الى تأكيد متزايد على السوق الأوروبية المشتركة من أجل تسهيل تدفق هذا الفيض من المصادر بين الدول المشاركة ومن أجل تطوير قاعدة اقتصادية منافسة للقوتين العظميين. ويوضح هذا التناقضات الموجودة في أحلاف هذه الأيام. فالولايات المتحدة الامريكية حليف عسكري لأوروبا الغربية وأحد أعضاء حلف شمال الأطلسي البارزين، ولعدم كونها عضواً في السوق الأوروبية المشتركة، فانها منافس اقتصادي لأعضاء الحلف، مع أنها في الوقت ذاته تعد شريكاً تجارياً هاماً لهم.

إن رغبة الأمم للإنضمام الى منظمات الأمن أو المنظمات الاقتصادية تتفاوت على نحو كبير، إذ يتطلب أي نمط من الأحلاف بين الأمم التخلي عن قدر من حرية العمل وهو ما ترفضه كافة الأمم على قدر الإمكان، ويعد ذلك مظهراً آخر من مفارقات الاعتماد المتبادل، وعلى الدول أن تتفاعل مع الأمم الأخرى بوسائل متنوعة، ولكن هذه الدول ترفض أي اتفاقات تحد من حقها في العمل المستقل، وينظر الى الاتحاد السوفياتي والصين على أنهما القوتان العظميان الوحيدتان اللتان تخلتا عن قليل من حريتهما في الاختيار من أجل حلول تعاونية. فالصين تسهم في شؤون تتعلق بمجموعة من الدول في أمور من اختيارها وتبقي على الاستقلال الاقتصادي بالرغم من وجود اتجاه متزايد نحو التجارة، ويهيمن الاتحاد السوفياتي على احلاف الأمن والاقتصاد في اوروبا الشرقية، وتمثل مواثيق ضبط التسلح التي يجري التفاوض بشأنها مع الولايات المتحدة القيد الوحيد على عمل الاتحاد السوفياتي.

وعلى النقيض من ذلك، فقد التزمت الولايات المتحدة بمصادر جديدة نحو حلف

شمال الأطلسي ولكنها فشلت في اقناع الحلفاء الآخرين ليتحملوا جزءاً أعظم من العبء الذي يتناسب والقوة الاقتصادية المتزايدة في هذه الدول. ويظلل أحلاف اليوم العسكرية حقيقة وجود القوتين العظميين وأنه لا توجد أمة أو كتلة من الأمم يحتمل أن تكون قادرة على إجبار الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي لاتباع أو للإحجام عن إجراء عمل ما، ولدى أوروبا الغربية إمكانية لعب دور مُقيِّد لنشاطات القوى العظمى فيما لو تحقق التلاحم السياسي المتصور عند قيام السوق الاوروبية المشتركة.

ان الملمح الذي يميز الاحلاف العسكرية التقليدية عن المنظمات الاقليمية أو العالمية في هذه الأيام هو أن لدى الاخيرة طرائق لادارة الصراع الداخلي. وتُشكَّل المنظمات الدولية اليوم مع وجود تصور أنه سيكون هناك تصادم في المصالح بين الأمم الاعضاء يجب حلّه. وأن عمل المنظمة هو ايجاد وسائل حل الصراع التي تسوي الخلاف ضمن حدود سلمية. وفي حالة رفض أمة أو مجموعة من الأمم قبول القرار الجماعي للمنظمة فان هناك تعليمات للعمل المشترك ضد التمرد. وعندما كانت تشكل الاحلاف العسكرية في الماضي ضد أي تهديد خارجي لم يضع الحلف قيوداً للعمل على اعضائه باستثناء الالتزام بالعمل الجماعي للحد من تهديدات الامم الاخرى. ان قدرة الحلف على فرض عقوبات معينة على عضو ما يعتمد على القوة النسبية لذلك العضو، ذلك أن من الصعب تصور حدوث اجراء ذي معنى ضد قوة رئيسة.

وهناك أمثلة تاريخية كثيرة لاحلاف اقليمية تشكل أكثرها لاسباب خاصة بالامن العسكري. وكانت هذه الاحلاف تميل الى الاستمرار سواء حدثت الحادثة التي أوصت بتكوين هذه الاحلاف أو أن امكان حدوثها قد قلّ. وعند انتهاء الخصومات (الحروب) كان المنتصرون يقتسمون الاسباب ومن ثم تنتهي الاحلاف، لتبدأ تجمعات جديدة لدول اخرى.

لم تظهر المنظمات الاقليمية الدائمة كمنظمة الدول الامريكية (OAS) أو منظمة الدول الافريقية (OAU) حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد شهدت هذه الحقبة ايضا تكون أحلاف لاغراض أخرى غير الامن العسكري. وهي على وجه التحديد أهداف اقتصادية وسياسية. وهناك أمثلة للأحلاف الأقليمية التي سبقت الحرب العالمية الأولى تهدف لعلاج هذه المشكلات. ولكن الأمم الداخلة في هذه الاحلاف لم تكن في ذلك الوقت مستعدة لتطوير وإنجاز البنى والطرائق الضرورية للإدارة الفاعلة للصراع.(٦)

المنظمات الدولية

عصبة الأمم

كانت عصبة الأمم التي تشكلت عقب الحرب العالمية الاولى المحاولة الاولى لضمان الامن الجماعي من خلال منظمة عالمية. وكان يعتقد أن أسباب حدوث الحرب العالمية كانت تكمن في عدم ملاءمة نظام توازن القوى. وان العصبة كما تمثلت في كلمات الرئيس ودرو ولسون هي «مجتمع قوة». ولقد صور ولسون الحرب على أنها حفّاز لترتيب جديد للعالم لا تستخدم فيه الحرب وتحل فيه الخلافات بين الأمم بالطرق الدبلوماسية.

ولقد فشلت جهود ولسون في ضم الولايات المتحدة الى العصبة بسبب رفضه ـ الى حد كبير ـ اجراء تعديل على المادة رقم ١٠ من ميثاق عصبة الامم. وقد الزمت هذه المادة الامم الاعضاء «باحترام وصون حدود الدول في العصبة واستقلالها السياسي القائم من الاعتداء الخارجي». وبدون مثل هذا الفهم فان المنظمة ـ كما قال ولسون ـ «ستكون مجتمع جدل مؤثر ليس الا»(٧) وقد ادى رفض جهود ولسون من أجل تسوية الآراء من قبل قادة مجلس الشيوخ Senate الى أن يوقف ولسون جهوده متلقياً الهزيمة. وكان يبدو واضحاً انه سواء انضمت الولايات المتحدة الى عصبة الامم أو لم تنضم اليها، فانه كان هناك دعم قليل جداً للفكرة المتمثلة في أن الولايات المتحدة يجب أن تقوم بمسؤوليات عالمية الزامية.

لقد وضع ميثاق عصبة الأمم اجراءات لحل خلافات عجزت الدبلوماسية عن حلها. ولكن عجزها عن المحافظة على السلام كان نتيجة لعدم رغبة اعضائها للاستجابة ضد العدوان بروح الامن الجماعي، وهو ما يتطلب ردود فعل من جميع الاعضاء ضد أي هجوم على أي طرف. وهناك عقوبات نص عليها الميثاق تتراوح بين قطع التجارة الى إشارة غامضة حول إمكانية ضرورة القيام بعمل عسكري مشترك، ولكن الميثاق لم يضع أية اجراءات من أجل تنفيذ هذه العقوبات.(٨)

ويُعزى الزوال الكلي للعصبة الى عدة عوامل هي: فشل الولايات المتحدة في الانضمام اليها، والافتقار إلى روح الامن الجماعي التي تضع مصالح الامن العالمي فوق المصالح القومية. والافتقار الى الارادة العالمية لاشراك دول اخرى في أعمال جماعية ذات طبيعة اتسمت بقدر كبير من المخاطرة. على أن ميل الدول الاعضاء لوضع مصالحها في

مصاف مصالح المجتمع العالمي حكم على العصبة ـــ على نحو اساسي ـــ بالفشل، وفي الوقت الذي شعرت الامم فيه بالرغبة في البحث عن حلول مشتركة للمشكلات العامة، لم تقبل تلك الامم بحقيقة وجود الاعتماد المتبادل. فالاعضاء الاقوياء في العصبة كانوا واثقين اتماما من قدرتهم على المحافظة على أنفسهم. وكانوا يحجمون عن أي اجراء الا اذا هُددوا بشكل مباشر. وهذا الاتجاه يفسر فشل العصبة في اتخاذ اجراء فاعل ضد اليابان بعد هجومها على منشوريا عام ١٩٣١. أو ضد ايطاليا بعد هجومها على أثيوبيا عام ١٩٣٥. واذا ما أحصينا مجازفات ألمانيا النازية التي اتّبعت سياستها التوسعية في أوروبا، فكان من غير المحتمل أن تقوم بأي اجراء لو أنها كانت تحسب أي حساب لاجراءات عصبة الأمم.

ولربما كان أحد مظاهر العيوب الرئيسة في العصبة (وهو ما زال موجودا في المنظمات الاقليمية والعالمية الحالية) هو الفروق بين المفاهيم القومية للحرب والسلام المتمثلة في عدة مستويات للعلاقات العالمية التي تقع بين هذه الاطراف (extremes). وقد اعتبر ولسون ازالة الحرب مطلباً عالمياً ملحاً. ولا يوجد دليل ـــ على كل حال ـــ على أن الامم التي تملك المقدرة على شن الحرب مع بعض فرص الانتصار مستعدة لانكار عنصر القوة العالمي في سبيل صيغة لتسوية يمكن أن يتمخض عنها نتائج غير مرضية. وهناك فرق شاسع في أن نتملق مبدأ السلم العالمي وبين اجراءات القوى الرئيسة في هذا القرن. ويبقى السلام الذي يكافح المجتمع العالمي من أجله مثاليا. ولكنه ليس الأمر الذي يقود الامم الى انكار حقها في اجراء احادي الجانب.

كان منحى ولسون في حفظ السلام يقوم على الاقرار بالمبدأ الذي يقضي بأن يكون للأمم الضعيفة نفس الحقوق التي للدول القوية. ويتطلب تحقيق هذه الفكرة من الدول التنازل عن جزء هام من سيادتها لصالح المنظمة العالمية، وأن توافق على اخضاع الخلافات للقضاء الملزم بصيغة معينة. ولكن ما الدافع للدول القوية لتقوم بهذه التضحية؟ من الواضح أنه حتى الوقت الحاضر لم يكن هناك حافز قوي للامم لانكار حقها ـــ باجراء من جانب واحد ـــ يعزز مصالحها. وقد صور ولسون الحرب العالمية الاولى على أنها «الحرب النهائية من أجل حرية الانسان» مفترضاً أن تكاليف الصراع الباهظة سوف تثني الامم عن العودة الى نظام الاحلاف العسكرية الذي كان يؤدي في الماضي ـــ على نحو محتوم ـــ الى الصراع.

ويقتضي التنويه أن مثالية ولسون قد أفسدها حلفاؤه حتى عندما كان يصوغ الخطط من أجل عصبة الأمم. وكان من بين بنود السلم أن على ألمانيا المهزومة أن تدفع

للمدنيين تعويضات من الاضرار الناجة عن الحرب. وبدلا من الاعتراف بضرورة اعادة ألمانيا الى مجتمع الأمم كعضو له حقوقه ومسؤولياته، فقد فرض الحلفاء عليها تعويضات قاسية جداً أحدثت لالمانيا بعد الحرب مشكلات اقتصادية لا حصر لها، وهو ما أعاق تشكيل حكومة ديموقراطية ثابتة. وهكذا وجدت بذور الحاجة الى ظهور رجل ألماني قوي يرفض معاهدة فرساي. وبالرغم من الاهداف النبيلة المعلنة للمعاهدة، فان العصبة لم تمثل سوى محاولة الحلفاء المنتصرين لضمان بقاء حالة ما بعد الحرب سائدة في أوروبا، بما في ذلك بقاء المانيا ضعيفة محاطة بدول أقوى. وقد مثلت كلمات ولسون فلسفة لم يكن العالم مستعد لقبولها وهي فلسفة لم تستطع أن تحظى بالدعم حتى من نفس الدولة التي انطلقت الفكرة منها.

الأمم المتحدة

تأسست الأمم المتحدة عقب كارثة الحرب العالمية الثانية لعلاج مظاهر العيوب في عصبة الامم وايجاد ترتيب جديد للعالم. وقد أدرك مبتدعو ميثاق الامم المتحدة القوة الطاغية للقوى الرئيسة ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وقد أُفترض أن هذه الامم لن يكون لها جُماع الاهتمام بحفظ السلام فحسب، ولكن لديها أيضاً مصادر القوة لعلاج أي تهديد لاستقرار العالم. ان امكانية أن ينبثق الخطر الأعظم للسلام من احدى القوى العظمى كان أمراً لا يستطيع ميثاق الأمم المتحدة ولا الموقعون عليه أنفسهم معالجته، وهكذا فان وجود الأمم المتحدة قد وضعت عليه القيود من بدايته. وكانت هناك اشارة الى الصراع المحتمل من أجل القوة داخل الهيئة تمثل في اصرار الاتحاد السوفياتي على قبول جمهوريتين من جمهورياته وهما: أوكرانيا وبروسيا كعضوين في الهيئة، فأخذتا مكانهما بين الدول الاعضاء الاصليين اللذين وقعوا على ميثاقها والتي بلغ عددها احدى وخمسين دولة.

اعطت بنية الأمم المتحدة القوى الرئيسة التفوق في التأثيرات بشكل واضح، على أن سبب التوقف عن الصراع تمثل في أن ما تجنيه القوى الرئيسة من الصراع أقل مما تجنيه من التعاون، وان لديهما القوة لعلاج أي تهديد عالمي على نحو جماعي. وكان متوقعاً أن القوة الدافعة للمنظمة ستنبع من الدروس المستفادة من الحرب العالمية الثانية. وعليه فان تهديد السلم العالمي لا يمكن تجاهله على أمل أن ذلك التهديد سيزول، كذلك فان العداوات في أي جزء من الكرة الارضية هي تهديد للسلم في كل مكان. لقد أدى التقدم في وسائل الاتصال وتكنولوجيا النقل بين الحربين العالميتين الى وجود دليل واضح

على ترابط لعلاقات بين الأمم والاحداث، بغض النظر عن الاقليم الجغرافي. وهكذا فان مستقبل الأمم المتحدة اعتمد على حقائق القوة القومية وقدرتها المحتملة على الابقاء على السلام أكثر من اعتمادها على مبدأ ولسون الذي كان سمة لميثاق عصبة الأمم.

ويعي ميثاق هيئة الأمم الرغبة في التعاون العالمي في كل المظاهر المتعلقة بالوجود الانساني بالاضافة الى حفظ السلام. وقد كان مرجواً ذات يوم، وما زال هذا الرجاء موجوداً، ان انماط التفاعل بين الأمم في مناطق لم تعكر صفوها السياسة ستساعد حتماً على تسوية الخلافات السياسية وبدلا من ايجاد شواهد على هذا الاستنتاج المفرح، فانه يبدو أن الأمم اليوم تميل لأن تعيش أنماط حياة ثنائية (يعنى بذلك تعاون كل دولتين معا). فقد نفذ الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة رحلة فضائية مشتركة عام ١٩٧٥ مستخدمين طاقمهما من الموظفين ووسائل التكنولوجيا في أجمل روح من التعاون، ولكنهما تعجزان عن التوصل الى اتفاقية حول الأمور السياسية الضرورية لمصالحهما الامنية. ان تسييس الألعاب الاولومبية لعام ١٩٨٠ لم يقطع زيارات فرق الباليه أو الهوكي السوفياتية الى الولايات المتحدة في السنوات اللاحقة. ولكن قيادة الولايات المتحدة في مقاطعة الالعاب الاولومبية في الاتحاد السوفياتي ادت الى مقاطعة مماثلة من الاتحاد السوفياتي والدول الشيوعية للالعاب الاولومبية التي اقيمت في لوس انجلوس في عام ١٩٨٤م. وبالاضافة الى ذلك الاحتكاك المستمر بين القوى العظمى، فان أي منها لا يتردد في تضخيم مشكلات الطرف الآخر. فالاتحاد السوفياتي جعل الوصول الى تسوية صراع في جنوب شرق آسيا أصعب من ذي قبل ويستمر في وضع العراقيل في طريق أي حل ممكن لمشكلات الشرق الأوسط. ومن ذلك ايضاً أن الولايات المتحدة تخطب ود الصين بهدف دق أسفين بين عمالقة الشيوعية تحت شعار الرغبة في الصداقة.

المادة الاولى: ميثاق الأمم المتحدة هي:

أهداف الأمم المتحدة

١ - حفظ السلام والامن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم ولازالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، دفعاً لمبادىء العدل والقانون الدولي. ولحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم أو لتسويتها.

٢ - انماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك إتخاذ التدابير الاخرى الملائمة لتعزيز السلم العالمي.

٣ - تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك اطلاقاً بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو اللون أو الدين.

٤ - جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو ادراك هذه الغايات المشتركة.

مجلس الأمن

«يضع اعضاء الأمم المتحدة على عاتق مجلس الأمن مسؤولية أساسية وذلك لضمان اجراء سريع فاعل يؤدي الى المحافظة على الأمن والسلام، وهم متفقون على أن تنفيذ المجلس لهذه الواجبات في ظل هذه المسؤولية، فانه يقوم بالاجراءات نيابة عنهم»(٩). وتعبر هذه الكلمات المقتبسة من ميثاق الأمم المتحدة عن وجهة نظر مؤسسية في أن نجاح وفاعلية منظمة عالمية ما يقوم على تصميم القوى العظمى فيها على العمل معاً اتجاه حل هذه المشكلات، وقد زاد عدد أعضاء مجلس الأمن على العدد الأصلي وهو أحد عشر، واصبح في عام ١٩٦٦ خمسة عشر عضواً، على أن تُختار الدول الاضافية من بين الدول المقبولة حديثاً في الأمم المتحدة، وهو ما يساير روح «العالمية» المتمثلة في أن الأمم المتحدة ستقبل كل الأمم التي توافق على الالتزام بالميثاق. وتتركز القوة الحقيقية في المجلس في الاعضاء الدائمين الخمسة وهم: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين وبريطانيا العظمى وفرنسا.(١٠) الفقرة التي تنص على أن القرارات المتخذة في أمور غير اجرائية يجب أن تتخذ بموافقة تسعة اعضاء بما في ذلك الاعضاء الدائمون — تعطى القوى العظمى حق النقض للاجراءات التي يعارضونها، وذلك اعتراف واضح بان نجاح المنظمة في المحافظة على السلام يعتمد على قرار القوى العظمى في العمل معاً نحو تحقيق ذلك الهدف.

ولقد اصبح واضحا في بواكير ايام الامم المتحدة ان اختلافات ما بعد الحرب التي اتسعت شقتها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ستحدد بشكل كبير من قدرة

مجلس الامن في اتخاذ الاجراءات، وبالتأكيد فقد وضعت تلك الخلافات القوى العظمى على اطراف متناقضة في اغلب المسائل، ولان الولايات المتحدة كانت تتحكم في اصوات المجلس، فلم يبقَ في الاتحاد السوفياتي الا استخدام سلاحه الوحيد وهو حق النقض (Veto) ليحبط الاجراءات التي كانت تعد معادية لمصالحة، ذلك ان حق النقض (Veto) يمنع المجلس من اتخاذ اي من الاجراءات.

في مستهل الحرب الكورية، اتخذ مجلس الامن رد فعل سريع تجاه الهجوم على الجمهورية الكورية من الشمال، وطالب اعضاء الامم المتحدة بارسال المساعدة الى كوريا بما في ذلك الوحدات العسكرية، وقد طُلب من رئيس الولايات المتحدة بأن يعين قائدا عاما للعملية. وكان هذا الاجراء من مجلس الامن ممكنا، لان ممثل الاتحاد السوفياتي في المجلس كان غائبا. استلم جاكوب مالك، ممثل الاتحاد السوفياتي، رئاسة المجلس في آب سنة ١٩٥٠ وجدد استلامه لهذا المنصب - على نحو مؤكد استخدام الاتحاد السوفياتي حق النقض ضد اي اجراء له علاقة بتدخل الامم المتحدة في كوريا، فادى ذلك الى طلب الولايات المتحدة عرض المسألة على الجمعية العامة. قد عرض وزير الخارجية الامريكي (دين آتشيسون)، حلاً مقترحاً يشار اليه عادة **بالقرار الموحد** من اجل السلام، داعيا الجمعية العامة الى القيام باجراءات ضد الاعتداءات او التهديدات الموجهة الى السلام في حالة عدم قيام مجلس الامن «بمواجهة مسؤولياته الرئيسة». وكان القصد من ذلك وضع حدود الامم المتحدة التعاونية من اجل الامن بعيدا عن متناول حق النقض (Veto) الذي يستخدم في مجلس الامن. ونجح هذا الاجراء في المسألة الكورية، لان الولايات المتحدة كانت واثقة من وقوف الجمعية العامة الى جانب القرار. وعلاوة على ذلك فقد صيغ القرار على نحو موسع ليفسح المجال لصالح عوامل الامن الجماعي وذلك لتشجيع مفهوم المنظمات الامنية الاقليمية وبالابقاء على وحدات الامم المتحدة العسكرية من خلال قوات وطنية مسلحة يمكن استدعاؤها لوقف الاعتداء. وهكذا - كان للوحدة من اجل قرار السلام الحد الادنى من التأثير في دفع عجلة الامن الجماعي.

ولا يوجد مانع لاي امة القيام بأي نشاط من جانب واحد خارج هيئة الامم المتحدة عدى المعارضة الممكنة من قبل احدى القوتين العظميين. ان مشاكل إحلال السلام والامن في العالم لا يمكن الوصول لحلها الا من خلال الاستجابات العملية التي تعكس قوة العلاقات للدول ذات العلاقة. ولكن ذلك لا يشير الى فشل مجلس الامن في مهمته، ولكن مهمته تتعرقل نتيجة للمواقف المضادة التي تتبناها الدول العظمى.

وقد اتخذ مجلس الامن بعض الاجراءات الايجابية كتدخل هيئة الامم بالكونغو

وتدخل قوات حفظ السلام في الشرق الاوسط وقبرص. وقد شُرع في عملية الكونغو عام ١٩٦٠ - ١٩٦٤ بالرغم من المعارضة الشديدة للاتحاد السوفياتي الذي كان فشله في استخدام حق النقض «الفيتو» مبنيا على خوفه من ان العملية قد يكون موافقا عليها من قبل الجمعية العمومية، وان ذلك سوف يمثل هزيمة دبلوماسية للاتحاد السوفياتي. وكان للولايات المتحدة الامريكية آنئذٍ دعم قوى في هيئة الامم، كان يحاول، الاتحاد السوفياتي كسب تأييد اكبر من الدول الصغيرة. ولذلك فقد كانت قوة «الفيتو» محدودة، وكانت هناك معارضة في استعمال «الفيتو» في الفترة التي كانت فيها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يتنافسان للحصول على قبول موقفهما في الجمعية العمومية الا اذا تأثرت المصالح الدولية تأثيرا مباشرا.(١١)

وقد واجهت الولايات المتحدة الامريكية العداء من عدد دول العالم الثالث عندما ازداد عدد اعضاء هيئة الامم، وكانت هناك معارضة اقل للاستخدام «الفيتو» لقاء القرارت التي تتعارض مع سياسة الولايات المتحدة الخارجية. وقد مارس الاتحاد السوفياتي حق النقض «الفيتو» ١١٥ مرة معظمها في السنوات الاولى من قيام هيئة الامم. واستخدمت الولايات المتحدة حق النقض ٣٧ مرة ضد قرارت مجلس الامن، وكان استخدام الفيتو في كل حالة يمثل عرقلة دبلوماسية كما انه دليل على الافتقار الى الدعم.(١٢) وفي السنوات القريبة العهد واجهت الولايات المتحدة احيانا معارضة من حلفائها. وقد اصدر المجلس قرارا في الثامن والعشرين من شهر تشرين الاول عام ١٩٨٣ باغلبة ١١ صوتا مقابل صوت واحد، يأسف فيه المجلس بشدة للغزو الامريكي لجرينادا وعُد ذلك «خرقا فاضحا للقانون الدولي.(١٣) وقد امتنعت بريطانيا عن التصويت ولكن فرنسا والاراضي المنخفضة قد ايدتا القرار. ويجب التمييز بين معارضة الاصدقاء على اساس المبدأ ومعارضة قضايا امنية خطيرة. وقضية جيرنادا لا تنطبق عليها الحالة الثانية في التمييز وعليه فقد كانت القضية تشكل عدم اتفاق بين الاصدقاء بشكل رئيسي.

الجمعية العمومية :

انعكس تأثير الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على وجهة نظر القوتين العظمين حول قبول هيئة الامم لبلدان لم تكن اعضاء شرعيين فيها. وللولايات المتحدة سيطرة فعالة على التصويت في مجلس الأمن والجمعية العمومية منذ تأسيس هيئة الامم. وباستطاعتها ان تجمع ثلثي الاصوات الضرورية في الجمعية العمومية لتنفيذ المسائل الهامة مثل الاجراء الخاص بكوريا وبذلك تحد بشكل قوي من الفيتو

عمليات حفظ السلام التابعة لهيئة الأمم المتحدة

حيث ان الامم المتحدة تشكل وحدة واحدة عالمية هدفها تحقيق الأمن العالمي، فانها على الدوام تحاول الحد من الصراعات بين الامم وتشجع حل الخلافات الدولية بالطرق السلمية، وعلى الرغم من ان قواتها تتألف من مختلف دول العالم الا انها نهجت نهجاً للقضاء على النزعات العدوانية، فهي اما تمنع، أو تنهي أي عداء عسكري، وتقيم الامن والاستقرار في الاماكن التي تغيب عنها السلطة المحلية. وتأخذ عمليات حفظ السلام شكل جماعات عسكرية تعمل كمراقب للاتفاقيات المبرمة، أو تلاحظ ان وقف اطلاق النار لم يخرق من أي طرف من الاطراف المتنازعة. ان اقدم هذه الجماعات التابعة للهيئة هي UNTSO التي أنشئت عام ١٩٤٨ على أثر الصراع العربي الاسرائيلي في فلسطين. وتتراوح في الحجم من ١٠ — أكثر من ١٣٠ شخصاً — وبينما تتروح القوات العسكرية من ١٥٠٠ رجل كما في UNSF (باكستانيون) الى ١٦٠٠ رجل كما هو في حال الـ ONUC (من مختلف دول العالم). وفي الحرب الكورية حيث كان هدف هيئة الامم ايقاف العدوان فقد وصل عدد قوات حفظ السلام الى ٤٠٠,٠٠٠ رجل والتي شكل معظمها الولايات المتحدة الامريكية (كانت قوات كوريا الجنوبية تزيد عن ٤٠٠,٠٠٠ رجل بقليل.

امريكا اللاتينية

IAPF القوات الامريكية للسلام ١٩٦٥ — ١٩٦٦، حرب اهلية معتدلة في جمهورية الدومنيكان (ارسلت القوة من قبل منظمة الدول الامريكية OAS، هناك ممثل عن هيئة الامم المتحدة ومراقب عسكري متواجد مع القوة الامريكية للسلام).

افريقيا

ONUC القوات الفرنسية التابعة لهيئة الأمم وقد عملت في الكونغو ١٩٦٠ — ١٩٦٤، وحافظت على الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية.

أوروبا

UNMOG قوات عسكرية تابعة لهيئة الأمم في اليونان ١٩٥٢ — ١٩٥٤، عملت كجامع للمعلومات عن الاحداث التي وقعت على الحدود مع البانيا و يوغسلافيا و بلغاريا.

UNFCYP قوات هيئة الامم في قبرص ١٩٧٤، وتحافظ الآن على الامن والاستقرار والسلام بين القبارصة والاتراك في الجزيرة.

الشرق الاوسط

UNTSO : لجنة الهدنة التابعة لهيئة الامم في فلسطين عام ١٩٤٨ وتشرف حالياً على خطوط الهدنة بين اسرائيل من جهة والاردن ولبنان وسوريا من جهة اخرى.

UNEF : قوة الطوارىء الدولية في الفترة ١٩٥٦ — ١٩٦٧ والفترة ١٩٧٣ — ١٩٧٩ لمنع الاعتداءات بين اسرائيل ومصر وحفظ السلام والنظام في سيناء وقطاع غزة.

UNOGL : قوات الرقابة الدولية في لبنان عام ١٩٥٨، حالياً تعمل على الحدود اللبنانية الاسرائيلية UNGIL.

UNDOF : قوات فك الارتباط عام ١٩٧٤، وتعمل الان على الحدود اللبنانية الاسرائيلية.

UNYOM : بعثة الرقابة الدولية في اليمن ١٩٦٣ — ١٩٦٤، عملت كمراقب لانسحاب القوات السعودية والمصرية فيما بعد.

اسيا / المحيط الهادي

UNMOGIP : مفرزة الرقابة العسكرية الدولي في الهند وباكستان عام ١٩٤٨، تشرف حالياً على وقف اطلاق النار في ولاية جامو — كشمير.

UNCFL : اللجنة الدولية لاندونيسيا في الفترة ١٩٤٩ — ١٩٥١ لتسوية النواع مع بولندا (الاراضي المنخفضة).

UN. Command In Korea : القوات الدولية في كوريا عام ١٩٥٠، لصد هجوم كوريا الشمالية وحفظ السلام.

UNSF : قوات الامن الدولية للفترة ١٩٦٢ — ١٩٦٣ لتسهيل نقل اريان الغربية الى اندونيسيا.

UNIPOM : بعثة الرقابة الهندية الباكستانية عام ١٩٦٥، وتعمل الان للاشراف على وقف اطلاق النار في ران أوف كوتش.

السوفياتي في مجلس الامن. ولم يستطع الاتحاد السوفياتي ان يقابل تأثير الولايات المتحدة، حيث سعى الى كسر قبول دول من الكتلة الشيوعية في الامم المتحدة، وكان راغباً في قبول دول محايدة واخرى مؤيدة للغرب مقابل ذلك، لان اي توسيع للتمثيل يمكن فقط ان يحسن الموقف السوفياتي في عضوية هيئة الامم التي تضاعفت بحلول عام ١٩٦٥ وازدادت لتصل الى ١٥٨ عضواً عام ١٩٨٤. وأكثر من نصف اعضاء هيئة الامم اليوم هم مستعمرون سابقون حصلوا على استقلالهم بعد الحرب العالمية الثانية.

المادة الرابعة من ميثاق هيئة الامم المتحدة

١ - العضوية في الامم المتحدة مفتوحة لجميع الدول المحبة للسلام، والتي تأخذ على نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق، والتي ترى الهيئة ان هذه الدول قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيها.

٢ - ان قبول أي دولة من هذه الدول في عضوية «الامم المتحدة» يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الامن.

وبعد منتصف الخمسينات أدت الحاجة المتزايدة لدول عدم الانحياز الى تغيير في سياسة الولايات المتحدة بالسماح لأي دولة ترغب في الانضمام الى هيئة الأمم. ولولا قيامها بذلك لتعطلت مصالح الولايات المتحدة في الدول النامية نتيجة لاستثناء تلك الدول من مجموع دول العالم. لذلك، فان الجمعية العمومية قد اصبحت أكثر تمثيلا وأكثر استحالة للسيطرة عليها من قبل الولايات المتحدة. وتمثل اعداد دول العالم الثالث في هيئة الأمم كتلة توازن بين القوى الكبرى في الجمعية العمومية.(١٤) والايدلوجية المسيطرة لهذه المجموعة من الدول هي عدم الثقة بالغرب (العديد من الدول التي كانت ذات قوى استعمارية سابقة)، والايمان بشرعية حركات التحرر مثل منظمة التحرير الفلسطينية، والتعاطف مع الارهاب، والارتباط العاطفي مع الحكومات الفاشستية التي تمثل العالم الثالث بدلا من التعاطف مع المعايير الديموقراطية الموجودة في الغرب.(١٥)

وقد ضعفت قدرة هيئة الأمم في اصدار قرارات حاسمة مع ازدياد عضوية الجمعية العمومية، لان الاصوات على معظم القرارات بين دول العالم الثالث وحلفاء الولايات

المتحدة والاتحاد السوفياتي مقسّمة. وهناك القليل من التشابه بين المصالح الاساسية لدول العالم الثالث وتلك التي للدول العظمى. وتتمثل فيما اذا كانت الدول التي تنقصها عناصر القوة ستخدم السلام العالمي عندما تتبنى مواقف تعارض مصالح الدول العظمى. والمعارضة لسياسة الولايات المتحدة قد اصبحت كبيرة في الجمعية العمومية فيما يخص قضية الشرق الأوسط المؤيد لموقف العرب بقوة على موقف اسرائيل. وهذا الاتجاه قد تمثل بالدعوة التي وجهت لياسر عرفات، قائد منظمة التحرير الفلسطينية، للوقوف أمام الجمعية العمومية عام ١٩٧٤، والاستقبال الحماسي الذي قوبل به. والحادثة في حد ذاتها عنت القليل، ولكنها أكدت قلة تأثير الولايات المتحدة على الدول التي لا تملك القوة في تنفيذ برامجها كما هي موجودة في قرارات الجمعية العمومية. وتدان باستمرار العلاقة الاقتصادية بين اسرائيل والولايات المتحدة وجنوب افريقيا متجاهلة العلاقة المتشابهة للدولة الاخيرة (جنوب افريقيا) مع العديد من الدول الافريقية والاوروبية. ونزعة العالم الثالث للتصويت ككتلة واحدة يصعب الحوار ويحد من فعالية الجمعية العمومية كمنبر للنقاش لتعزيز حل المنازعات.

وباظهار علاقتهما المتضادة، فان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ــ كما هو متوقع منهما ــ يستفيدان من مشاكلهما من خلال هيئة الامم التي تعمل كمنبر ممتاز للدعاية. وعداؤهم المتبادل يحد بقوة من قدرة هيئة الأمم على اتخاذ المبادرات الهامة الحقيقية في منطقة من المناطق التي يكون لأي منهما مصالح فيها ويشمل هذا معظم مناطق العالم. وقد حققت المنظمة الدولية هدفاً مفيداً في بعثات حفظ السلام في قبرص والشرق الأوسط وأماكن اخرى. وهذه انجازات هامشية، ولكنها عملت كبادرة للتعاون بين القوى العظمى حتى في مجالات المصالح المختلفة.

المنظمات المساعدة:

ربما تكون الفرصة الكبرى للتعاون العالمي في المنظمات المساعدة في هيئة الامم التي شكلت لحل مشكلات معينة أو لاغراض محددة. وتعد المساعدة الاقتصادية للعالم النامي احدى الاولويات لهيئة الامم. وهي احدى القنوات التي تصب فيها نسبة مئوية كبيرة من الاموال. وتبلغ أهمية هذا الجهد حداً أبعد من الاعتبارات الانسانية، ويمثل العالم الثالث قوة فراغية (خاوية) تبقى مصدر تهديد للاستقرار العالمي بسبب احتمالات المواجهة بين القوى الرئيسة. هناك مشكلة ما اذا كان بالامكان ضمان سلام في عالم يتزايد فيه التباين في مستويات المعيشة وتتمثل فيها فجوة متزايدة بين الاغنياء والفقراء

تقرير جديد يقدم دليلا مثيراً على أن المساعدات الاميركية الخارجية التي بلغت ١٤٫٣ بليون دولاراً في السنة الماضية، لا تترجم هذه المساعدات الى دعم لمواقف الولايات المتحدة في الأمم المتحدة.

درست البعثة الاميركية لهيئة الأمم سمات التصويت في عام ١٩٨٣. في الجمعية العمومية وكانت بعض النتائج:

■ في عشرة موضوعات أساسية للولايات المتحدة، قامت عشر دول تتلقى المساعدات الاميركية العسكرية والاقتصادية، بدعم واشنطن أقل من نصف الوقت. وعارضت الهند الولايات المتحدة في كل مسألة هامة.

■ وبالرغم من استلامها أكثر من ١ بليون دولار امريكي، الا أن الدول الافريقية دعمت الاميركيين في واحد من كل خمسة اصوات فقط، وكان الدعم الاكثر من أوروبا الغربية التي تحصل على مساعدات قليلة.

■ كانت الدول الاقرب الى الولايات المتحدة بالنسبة لسجلات التصويت هي اسرائيل وبريطانيا والمانيا الغربية وكندا وبلجيكا ولكسمبرغ بنفس الترتيب. وكانت الدول الاكثر عداء هي البانيا ولاوس وفيتنام وانجولا وموزمبيق وكوبا.

المصدر: مجلة أخبار الولايات المتحدة والعالم الاسبوعية، ٢٦ مارس ١٩٨٤، ص١٢.

الدولارات والتصويت: الدول العشرة التي تتلقى أكبر قدر من المساعدات الاميركية عام ١٩٨٣

			الاصوات
اسرائيل	٢٫٤٨٥	مليون دولار	٪٩٣
مصر	٢٫٣٤٤	مليون دولار	٪٢٣
تركيا	٦٨٩	مليون دولار	٪٤١
باكستان	٥٤٢	مليون دولار	٪٢٣
اسبانيا	٤١٥	مليون دولار	٪٤٢
السلفادور	٣٢٧	مليون دولار	٪٣٠
اليونان	٢٨١	مليون دولار	٪٢٧
كوستاريكا	٢١٨	مليون دولار	٪٣١
الهند	٢١٠	مليون دولار	٪١٦
السودان	٢٠٦	مليون دولار	٪٢١

المصدر: وكالة المعلومات للانماء الدولي بوزارة الخارجية الامريكية والمأخوذ عن مجلة أخبار الولايات المتحدة والعالم المذكور اعلاه.

المعدومين. ويثير الانتقاد اللاذع الموجه الى الولايات المتحدة من قبل دول العالم الثالث مطالب متكررة في الكونغرس لتقليل دعم الولايات المتحدة لانشطة هيئة الامم. ويجدر بالذكر أن ٢٥٪ من ميزانية هيئة الامم (٧٨٤ مليون دولاراً عام ١٩٨٤) تزودها الولايات المتحدة. وقد عبر عن خيبة الامل الاميركية السيناتور نانسي كاسباوم من كنساس بقوله: «إن الدول التي تملك الاصوات لا تدفع الفواتير، بينما اولئك الذين يدفعون الفواتير لا يملكون الاصوات». (١٦)

وتعكس المنظمات المساعدة صراع الجمعية العمومية الذي يثير الامم المتقدمة ضد الدول النامية، مع وجود الولايات المتحدة في دور حامل الرمح نيابة عن العالم الغربي. ويبدو من خلال منظمات هيئة الأمم الرئيسة مثل اليونسيف، ومؤسسة التطور الصناعي، واليونسكو أن النزعة لتسييس المواضيع الانسانية تثير حركة عنيفة باستمرار. ففي اجتماع عام ١٩٨٣ تقدم الاتحاد السوفياتي وكتلة دول العالم الثالث بقرارات للحد من انتشار المعلومات والأنباء على أيدي صحفيين مرخصين والسماح للبث الاذاعي. وقد كان هذا جزء من خطة تسمى «تنظيم عالمي جديد للمعلومات». (١٧) وقد ردت ادارة الرئيس ريغان بانذار ينص على أن الولايات المتحدة الامريكية عازمة على الانسحاب من اليونسكو عام ١٩٨٥ الا اذا عدلت المنظمة عن طريقها.

وعلى الرغم من عيوب اليونسكو الكثيرة الا أنها قد نظّمت نماذج للتعاون والاتصال بين تناقضات المجتمع الدولي. ان الاطار الواسع للمشاكل التي تواجهها المنظمات المساعدة في هيئة الأمم أدى لأن يكون محور عملها الرئيسي هو عقد المؤتمرات الدولية لبحث مواضيع محددة. كما أن العدد الوفير من المنظمات المنبثقة عن هيئة الأمم أدى الى زيادة في التعاون الدولي والى فرص الاتصال الشخصي للصفوة من جميع الأمم. والمغزى الحقيقي للفرص التي تتيحها هيئة الأمم لحل المشاكل الدولية لا يمكن تقريره بالخطابات التي تميز الجلسات العامة للأعضاء المكونيين للمنظمة. بل إن الاتصالات غير الرسمية بين الممثلين هي التي تسمح بتبادل وجهات نظر صريحة كما هو الحال في جميع المجالس النيابية.

تقرير الأمم المتحدة عن مناظرة

الجمعية العمومية حول أمريكا الوسطى في شهر كانون الأول عام ١٩٨٣
وجهة النظرة الامريكية

قالت الولايات المتحدة أن هدف هؤلاء الذين أثاروا قضية امريكا الوسطى للبحث في الجمعية العمومية كان تجنيد هيئة الأمم لتحديد المشكلة بطريقة تحرفها عن الحقيقة. وكان هدفهم ايضاً إخفاء عدوانيتهم تحت «ستار اللغة المنمقة حول عدم التدخل وعدم استعمال القوة».

أرادت نيكاراجوا موافقة على تعريفها لنفسها كدولة محبة للسلام دون أي نية لجيرانها. دولة لها علاقات أخوية مع دول أخرى ميالة الى السلام مثل كوبا والاتحاد السوفياتي وألمانيا الشرقية وبلغاريا وليبيا، لمجرد تشجيع العدالة الاجتماعية والسلم العالمي وحق تقرير المصير، مع أن المؤسسة العسكرية لنيكاراغوا كانت أقوى ثمانية اضعاف مما كانت عليه في عهد الدكتاتور السابق انستاسيو سوموزا، على حد تعبير القائد العسكري الأعلى في نيكاراجوا.

وكانت نيكاراجوا رهاناً في لعبة كبيرة، لعبت فيها كوبا دور الوكيل للاتحاد السوفياتي. وتقبل النظرية السوفييتية بشكل صريح استعمال القوة في «حركات التحرر الوطني» في أمريكا اللاتينية، فميثاق الامم المتحدة يحظر استعمال القوة الا أن الاتحاد السوفياتي وكوبا ونيكاراجوا وأصدقائهم ادعوا أنهم مستثنيون من هذا الحظر فيما يتعلق بحروب التحرير.

وجهة النظر السوفياتية

اعتبر الاتحاد السوفياتي موضوع أمريكا الوسطى على أنه كان «مستعجلا وضرورياً» في ضوء التصعيد الحاد القريب العهد في عدوان الولايات المتحدة في المنطقة، فتدخلها العسكري في الشؤون الداخلية لدول أخرى قد وصل الى ذروته، وهو يتمثل في «العدوان الفاضح» ضد جرينادا، وكان ذلك خرقاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة وتحدٍ جريء للمجتمع الدولي. وقد بدى احتقار الرأي العام الدولي واضحاً عندما قال رئيس الولايات المتحدة في الثالث من نوفمبر بأن ليس هناك من قرار «أزعج مائدة افطاره» بقدر ما أزعجه قرار هيئة الأمم المتحدة.

وكانت نيكاراجوا الهدف الرئيسي لعدوان الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى، ووصف الحرب غير المعلنة ضد نيكاراجوا «كوضع دفاعي» لا بد أنه

نوع من السخرية. في الواقع فان الولايات المتحدة قد دعمت آلافاً من المرتزقة المدربين والمسلحين الذين يعبرون أراضي نيكاراجوا لتخريب أهداف اقتصادية هامة، وفي الوقت ذاته فقد اعلنت الولايات المتحدة عن حرب تجارية لا رحمة فيها ضد الثورة الساندينية بشكل وفير. وقد أجرت قوات البحرية الأمريكية «استعدادات عسكرية» لمدة سنة تقريبا دون سابق انذار في المنطقة.

UN Chronical vol. XXI, January, 1984, p. 14

ويعكس ضعف هيئة الأمم جو السياسات العالمية التي تهيمن عليها القوتين العظميين اللتين تنحسر علاقتهما وتمتد بين الانفراج والعداء. والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هما المثلان الرئيسان على المسرح الدولي، بالاضافة الى دول أخرى تتمتع بحرية متابعة مصالحها الوطنية طالما أنها لا تدخل في صراع مع القوى العظمى. ودول العالم الثالث هي أكبر كتلة في هيئة الأمم، دور المهيمن في المنظمات المساعدة، حيث أن لكل دولة صوتا مساويا للاخرى. والنقد المستمر للولايات المتحدة في هذه المجالس لا يفعل شيئا نحو التغيير في انحياز القوى في العالم، بل تساهم في انهيار تعاطف الولايات المتحدة وتعهدها نحو دول العالم الثالث، كما هو واضح من خلال المستويات المنخفضة للمساعدات الاقتصادية المباشرة من الولايات المتحدة الامريكية.

وزادت هيئة الأمم باستمرار من نشاطها في العديد من المجالات التي تمس السلام والأمن كالجهود المستمرة للوفاء بوعدها بالرغم من الانتقادات التي تُوجّه الى العديد من أنشطتها أو عدم قيامها بالنشاطات التي يجب أن تقوم بها. فهي المنظمة القادرة على تطبيق ما جاء في ميثاقها، ولها وضع شرعي ماثل في بنائها المتطور الذي يمثل عملياً جميع الأمم. ولم تكن هيئة الأمم قد أوجدت بقوة خارقة يمكن أن تتحدى سيادة واستقلال دولها الاعضاء، ولكنها تشكلت بموجب اعتماد متبادل ومتزايد بين الدول وارتباطها بالاحداث في كل جزء من أجزاء العالم.

والدور الرئيسي لهيئة الأمم اليوم هو أنها منبر لتشجيع النقاشات غير الرسمية بين المتخاصمين. وهو نوع من التبادل الدبلوماسي الذي قد يكون غير ممكن ان يحدث تحت وهج الدعاية العالمية. ان وجود هيئة الامم كطرف ثالث في المحادثات يجعل من الممكن للدول ان تبدل من مواقفها دون اظهار ضعفها. ومن الصعب الوصول الى الاتفاقات السياسية الثنائية لانه يجب على كل فريق أن يعرض النتائج على مواطنيه كمقدمة لمصالحه الوطنية. والمحادثات المستمرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للحد من التسلح

منظمات هيئة الأمم المتحدة

الوكالات المتخصصة

يتضمن نظام هيئة الأمم ١٥ منظمة معروفة باسم وكالات هيئة الأمم المتخصصة. وقد وجدت لتقديم خدمات دولية في العديد من النواحي الاقتصادية والثقافية والفنية. وتتشابه هذه الوكالات في التنظيم وتختلف في درجات عضويتها في هيئة الأمم، ولها تنظيم مستقل، وميزانيات مستقلة وأعضاء خاصين بها. فاتحاد البريد العالمي مثلا يشكل من ١٨٥ عضواً وهو أكبر من الهيئة نفسها. وهذه الوكالات هي:

١ ـ البنك الدولي للأعمار والتنمية (IBRD)
٢ ـ منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO)
٣ ـ مؤسسة التنمية الدولية (IDA)
٤ ـ الصندوق الدولي للتطور الزراعي (IFAD)
٥ ـ المؤسسة المالية الدولية (IFC)
٦ ـ منظمة العمل الدولية (ILO)
٧ ـ المنظمة الاستشارية للملاحة الدولية (IMCO)
٨ ـ صندوق النقد الدولي (IMF)
٩ ـ اتحاد الاتصالات الدولي (ITU)
١٠ـ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)
١١ـ المنظمة الدولية للتربية والعلوم الثقافية (UNESCO)
١٢ـ اتحاد البريد العالمي (UPU)
١٣ـ منظمة الصحة الدولية (WHO)
١٤ـ منظمة الحقوق الفكرية الدولية (WIPO)
١٥ـ منظمة الارصاد الجوية العالمية (WMO)

منظمات أخرى

هناك منظمات أخرى مشابهة للوكالات المتخصصة أوجدتها الجمعية العمومية لتلبية احتياجات أخرى وحالات طارئة. وتتضمن هذه المنظمات برامج هيئة الأمم للتنمية والتي تقدم مساعدة فنية للبلدان النامية (UNDP)، ومفوضية هيئة الأمم العليا للاجئين (UNHCR) والتي تقدم الحماية القانونية والدعم المادي للاجئين السياسيين في العالم، ومنظمة هيئة الأمم لرعاية الأطفال (UNICEF) التي أسست عام ١٩٤٦ لمساعدة الأطفال في الأقطار التي تنشأ بينها الحروب وقد حولت الى وكالة دائمة عام ١٩٥٣.

وبعض المنظمات أوجدت حتى تركز على مناطق جغرافية معينة. وأسست اليونسكو إدارات اقتصادية إقليمية في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وغربي آسيا لزيادة حجم التجارة الاقليمية والصناعة، وترتبط هيئة الأمم ببنوك تنموية اقليمية .وفرعية متعددة، وتتواجد معظم هذه البنوك في مناطق العالم الثالث حيث تسهم في جهود التنمية في تلك المناطق.

ترتيبات إقليمية

كان المقصود من وراء هيئة الأمم أن تكون منظمة دولية لحفظ السلام إلا أن ميثاقها ينص على أن الأعضاء قد يلجأون الى ترتيبات في الأقاليم كل نزاعاتهم المحلية. وقد تم تبني وجهة النظر هذه لأن حوالي ٤٠٪ من البلدان التي وقعت الميثاق عام ١٩٤٥، كانت أعضاء في كتلة متطورة للغاية، على وفق النظام الأمريكي الذي يشتمل على الولايات المتحدة وجمهوريات أمريكا اللاتينية.

دعت الجمعية العمومية منظمة الدول الامريكية في عام ١٩٤٨ لإرسال مراقبين الى جلسات الجمعية العمومية. وفي عام ١٩٥٠ امتد الاعتراف بمكانة المناطق الخاصة الى جامعة الدول العربية التي ظهرت الى الوجود قبل اقرار الميثاق بعدة شهور وفي عام ١٩٦٥، امتد الامر الى منظمة الوحدة الافريقية التي تأسست عام ١٩٦٣.

هي مثال على هذه المشكلة. وضمن هيئة الأمم فان الاتفاقات التي أدت الى هدنة في الشرق الاوسط بعد حرب ١٩٧٣ وترسيخ وجود قوات حفظ السلام هي اتفاقات ممكنة. ولا تعتبر أية أمة محايدة على نحو كاف في الصراع للوصول الى التسويات الضرورية دون مساعدة الطرف الثالث.

يبين رتشارد فولك أن «انحطاط النظام الدولي» مشكلة رئيسة في العلاقات الدولية. ويشير بالتحديد الى انهيار القيم العالمية مثل تجنب النزاع، وتحسين الاقتصاد، وحقوق الانسان، والتوازن البيئي: هذه الاهداف قد شوّهت أهميتها من دول تسعى لتحقيق أهداف وطنية مع قليل من الاعتبار لحقوق الانسان.(١٨) والعناصر التي ألمح اليها فولك تعلب دورا هاما في عدم مقدرة هيئة الأمم في الوفاء بوعدها أو احتمال الوفاء بذلك.

هيئة الأمم وحقوق الانسان:

تتضمن لوائح هيئة الأمم خطوطاً عريضة لحقوق الانسان وهي قابلة للتطبيق على الناس من مختلف الامم. والكثير من هذه المبادىء الديموقراطية يتم تجاهلها من قبل العديد ان لم يكن من جميع الدول. ولكن هيئة الأمم تعتبر منبرا يتم من خلاله تنفيذ الضغط. واهتمام هيئة الأمم بحقوق الانسان عامة مبدأ يتلخص في أنه لا يستطيع أي نظام سياسي ان يميز بين فئات من الشعب على أساس السعادة الوطنية، و يبين أن الناس في العالم لا يمكن ان يتحرروا أو يكونوا أكثر أمنا دون عدم التمييز.

كانت سياسات التمييز العنصري لجمهورية جنوب أفريقيا مسألة ذات اهتمام بالغ لدى هيئة الأمم منذ عام ١٩٤٦ واستمرت حتى عام ١٩٦٠ حين بدأت المنظمة الدولية في ممارسة الضغوط على جنوب افريقيا لتغيير سياستها. وكان ذلك خلال الفترة التي بدأت فيها الكثير من الدول المستقلة حيدثاً في افريقيا وآسيا تأخذ مكانها في المجموعة العالمية. وفي عام ١٩٦٥ و ١٩٦٦ رافق العديد من تصريحات هيئة الأمم التي تخص الموضوع خطوات في الجمعية العمومية تدعو الى المقاطعة الاقتصادية ضد جنوب افريقيا. وبالرغم من هذه القرارات فان الكثير من الامم، بما فيها الدول السوداء المجاورة، استمرت في التجارة مع الدولة المُقاطَعة عندما كانت تستفيد من ذلك. وكان هناك أيضا اتفاقات لجنوب افريقيا مع جارتها موزمبيق لكبح نشاط الشيوعيين الذين كانوا يغيرون على جنوب افريقيا من قواعد في موزمبيق.

وكان المجلس الوطني الافريقي الذي يعتقد أنه مدعوم من موسكو يؤيد الفدائيين الشيوعيين، أما التهديد الذي أحست به جنوب أفريقيا أيضاً فكان من الدول السوداء التي رأت في حركة الشيوعيين رأس حربة لمحاولة كسب السيطرة على جنوبي افريقيا. وهذا الجهد التعاوني الذي يهدف الى مواجهة التخريب في المنطقة، لا ينتقص من جهود هيئة الامم لفرض تغيير في سياسات جنوب افريقيا العنصرية.

تخلق العقوبات الاقتصادية صعوبات جمة تظهر عند المفاوضات التجارية، وإدانة الدول تحد من تدفق استثمار الأموال لجنوب افريقيا. وامتدت عقوبات الأمم لتحرم جنوب افريقيا من المزيد من الأنشطة الدولية الثقافية والاجتماعية والرياضية بما في ذلك الألعاب الأولمبية. وهذه الخطوات المتخذة من قبل دول متفرقة وغير هامة الاجراءات البطيئة قد جعلت جنوب أفريقيا المزدهرة في شبه عزلة، في حين استمر التمييز العنصري كقانون في جنوب أفريقيا. وقد ظهر بداية تصدعات في المواقف الصلبة، فمن الصعب الحكم فيما اذا كان التغيير في سياسة الحكومة نحو الغالبية السوداء ذا معنى أو أنه ببساطة جهد لتخفيف ضغط هيئة الأمم والدعاية العالمية. ونفس الخطوة تقريباً، اتخذتها هيئة الأمم ضد زمبابوي التي تتبع نمطاً من التمييز ضد الغالبية السوداء. وكان ضغط هيئة الأمم مفيداً في الوصول الى حكم الأغلبية السوداء عام ١٩٨٠، وفاعلية الحظر الاقتصادي والتجاري أو فاعلية الرأي العالم الدولي يختلف باختلاف الموقف. فتتمتع بعض الدول بالاكتفاء الذاتي أكثر من غيرها، ولكنها جميعاً لا تستطيع الخروج عن القانون الدولي. وتستطيع هيئة الأمم أن تكون قوة واسعة في تشجيع الأمم على تغيير السياسات الوطنية لتتلائم ولوائح هيئة الأمم المتحدة.

ولا تكمن مشكلة دور حقوق الانسان في هيئة الامم في المفهوم، لكن في التسييس المتزايد للجمعية العمومية والمنظمات المساعدة. ويُنفّذ الدور الرئيسي لحقوق الانسان من خلال منظمة العمل الدولية واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية. وقد حولت سيطرة هيئة الأمم من قبل دول العالم الثالث موضوع حقوق الأفراد من مسألة انسانية الى لعبة سياسية. وتتعاطف دول العالم الثالث مع مجموعات تتوق الى الاستقلال السياسي (مثل منظمة التحرير الفلسطينية) ولكن الحرية الفردية التي تقع في جوهر الفكر السياسي الغربي ليست هي الهدف الأسمى والقليل من هذه الدول النامية لديها أكثر من زخرف الديموقراطية، وشعوبها تعيش على نزوة الحكومات العسكرية أو القادة المدنيين الذين يحكمون بالقوة العسكرية. وليس من المدهش أن خرق حقوق الانسان في دول الكتلة الشرقية لم يتم بحثه في الجمعية العمومية

رسميا ويتم تجاهله من المنظمات المساعدة. ان اهتمام هيئة الأمم بحقوق الانسان مرتبطة ارتباطا وثيقا بمشكلة القانون الدولي.

القانون الدولي

يزودنا القانون الدولي بالاطار الذي تستطيع المنظمات الاقليمية والدولية من خلاله ان تصنع سياساتها. وهو يمثل تجسيداً للمعايير السلوكية العالمية بين الدول، وله قوة كامنة متكاملة ويستطيع القانون الدولي أن يخدم مصالح الدول من خلال الالتزام بالواجبات الشرعية فيما بينها. ويقلل القانون من الشكوك المتأصلة في النظام الدولي، ومن خلاله يمكن أن يكون معايير لانماط السلوك الدولية. وكثيراً من الاتفاقات الدولية التي تم التوصل اليها اصبح لها قوة القانون من خلال قبول عالمي لها والتقيد بمبادئها. وان هذه الاتفاقات والمواثيق المعينة في الغالب يجعل المعاملات التجارية بين المواطنين المتواجدين في دول مختلفة متلائمة مع القانون الدولي، أو تسهيل انتشار وسائل الاتصال والنقل.

ان عقم القانون الدولي النسبي في الحد من الأعمال التي تقوم بها القوى العظمى قد اصبح جلياً من خلال غزو جرينادا من قبل الولايات المتحدة التي انتهكت مبدأ حظر استعمال القوة الا في حالة مواجهة الاخطار التي تهدد «السلام والامن». وعلى المرء أن يشغل نفسه بعلم دلالة الالفاظ العجيب ليقتنع أي متشكك أن الوضع في جرينادا كان يشكل تهديداً للولايات المتحدة... وكذل الحال في الاتحاد السوفياتي الذي اعطى نفسه الحق، وبكل صراحة، بالتدخل في الشؤون الداخلية لحلفائها في وارسو من أجل تطبيق النظم الاشتراكية السائدة. وليس من المدهش أن نرى الولايات المتحدة قد أدانت الاتحاد السوفياتي في انتهاكه الدولي. ان الافتقار لسلطة دولية لها قوة فعلية، بالمقارنة مع قوة الحكومات الوطنية، قد أثر كثيراً في نجاح أو فشل القانون الدولي. لقد كان التقيد بالقانون الدولي ملحوظاً في المجالات التي لا تؤثر في ضمان مصالح أمن الشعوب، وفي مثل هذه الحالات فان الدول تحتفظ بالحق في أن تمارس عملا من طرف واحد. وقد فشلت الجهود لمنع العدوان والحد منه من خلال القانون لأن المعتدين الاقوياء لم يجدوا في احترام الاتفاقيات ما يخدم مصالحهم الخاصة في تلك الاتفاقيات التي تحد من نشاطهم، ولا توجد هناك منظمة دولية ذات قوة ملزمة فاعلة. ان السبيل الذي يمكن للدول أن تلجأ اليه (أو لا تلجأ اليه) في تقويم الدول التي تنتهك الاتفاقيات الدولية، ما تزال مشكلة قائمة يصعب حلها.

هيئة الامم تقترب من حافة حرب طبقية عالمية

وسواء كان السؤال المطروح على جدول الاعمال ــ امتداد المياه الاقليمية الى ٢٠٠ ميل، أو استغلال الثروة من قيعان البحار، أو الانفجار السكاني وكيفية السيطرة عليه ــ فان كل مؤتمر ينقلب الى مسرح من قبل الدول الفقيرة، التي غالباً ما تكون مدعومة من قبل الشيوعية وحلفائها من غير المنحازين، حيث يلجمون ألسنة الطرف الآخر (الدول الغنية) بسبب تفوقهم العددي. وفي هذا السياق فان امورا كضرورة دفع ثمن ما يمكن شراؤه، أو قضية حقوق الملكية الخاصة، تهمل تدريجياً، وتقع السياسة الغربية والمصالح الاستراتيجية قيد النهب. واعتبر الاصدقاء والاعداء على السواء، ذات مرة أن البرلمانات، وعلى الرغم من نقائصها، فهي قواعد لتنافس الافكار سلمياً الامر الذي يؤدي الى تبادل وجهات نظر نافعة ومفيدة. ولكنه من الملاحظ أن عقاب الضحية اصبح حفلة عقاب عالمية بلا قانون.

Robert M. Bleiberg, Barron's

Sept. 2, 1974, p. 4

القانون من خلال الاتفاقيات

من بين النشاطات التي يقوم بها القانون الدولي هو عقد اتفاقيات بين الدول، تلتزم من خلالها جميع الاطراف بالقيام أو الامتناع عن أعمال معينة. ان مؤتمرات جنيف التي عقدت عامي ١٩٢٩ و ١٩٤٩ هي اتفاقيات تضع أسساً، وقواعد للمعاملة الانسانية لاسرى الحرب، ولم تكن هذه مؤثرة إلا الى المدى التي أوجدت به واجباً أخلاقياً من قبل الدول ذاتها، يضع لها قيوداً معينة. وقد تعددت الانتهاكات لمؤتمر جنيف الى حد يصعب علينا ذكره هنا.

من احدى المحاولات الأخيرة لمنع الحرب من خلال الاتفاقيات كانت معاهدة كيلغ بريند الدولية عام ١٩٢٨، والتي حظرت الحرب العدوانية. ووقعت معظم الدول على هذه المعاهدة. وقد كان الغزو الياباني لمنشوريا عام ١٩٣١ انتهاكاً لروح هذه المعاهدة. لكن اليابان بررت عملها بأنه دفاع عن النفس. وهناك أمثلة أخرى تدل على انتهاك المعاهدات، وهي جميعاً تقوم على أسس مشتركة، ولا توجد قوة تنفيذية لتطبيق

معاهدات التفاهم الدولي. وهكذا فقد وقعت الدول اتفاقيات في مجال السلام العالمي أو السلوك الحربي، لكن هذه الاتفاقيات ليس لها في الحقيقة أية قوة تمنع ما تقوم به كافة اطراف هذه الاتفاقيات. ويمكننا القول بأنها تعمل لصالح المعتدين الاقوياء لأن القيود الشرعية لهذه الاتفاقيات محدد من التجهيزات للحرب من قبل تلك الدول التي تعنى بالتقيد بها. ومما يدل على فشل القانون من خلال الاتفاقيات، ان وضع اتفاقيات وقف التسلح بين امريكا والاتحاد السوفياتي في محيط يختلف عن الاتفاقات العالمية الواسعة النطاق. الذي جرى التفاوض عليها في الفترة الواقعة بين الحرب العالمية الاولى والثانية.

القانون من خلال المجالس التعاونية

تأسست محكمة العدل الدولية الدائمة في لاهاي عام ١٩٢٢ لتكون محكمة دائمة ترجع اليها جميع النزاعات الدولية ان امكن ذلك، بمعنى أنه لم يكن هناك ما يلزم الدول ان تحيل قضاياها الى المحكمة الدائمة، ولم تكن قراراتها مؤثرة الا بمقدار ما تلتزم بها الأطراف المتنازعة. وكانت هناك محاولة عام ١٩٢٥ لجعل السلطان القضائي للمحكمة في النزاع بين الدول الزامياً، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل لانها تخرق السيادة الوطنية.

المحكمة الدولية :

لقد وضع ميثاق الأمم المتحدة خليفة للمحكمة الدائمة. ألا وهو محكمة العدل الدولية في «لاهاي» والمعروفة باسم المحكمة العالمية. وتتكون السلطة القضائية من خمسة عشر قاضياً يتم انتخابهم من قبل الجمعية العمومية ومجلس الأمن. والسلطة القضائية لها نفس العيوب الموجودة في المحكمة الدائمة، وأهمها انعدام القوة التنفيذية لوقف الخصومات الدولية. ولن يكون هناك منبر قضائي عالمي مؤثر الا اذا وافقت جميع الدول، وبدون تحفظ، ان تخضع جميع النزاعات الى مثل هذه المحكمة، وتلتزم بقراراتها، وسترضى بعض الدول بهذا الاجراء في الوقت الحاضر باستثناء القوى العظمى التي لن تقبل بها بالتأكيد. وهذه هي المشكلة الأساسية للدور المحدود الذي يمكن أن يقوم به القانون الدولي من أجل حفظ السلام. والعوامل التي تحد من فاعلية القانون الدولي هي نفس العوامل التي تقيد سلطة الأمم المتحدة. وسيتحقق النظام العالمي حين تدرك جميع الدول أن أمنها واستقرارها سيكون مضموناً من خلال المنظمات العالمية والقانون الدولي، وليس

عن طريق عمل يقوم به طرف واحد أو عن طريق التحالف بين الدول. وهناك اعتراف شبه عالمي بأن الدول لا يمكنها أن تحقق الأمن لنفسها بمفردها، وهذا ما أدّى الى تشكيل منظمات للأمن الاقليمي.

لقد وافقت امريكا عام ١٩٤٦ على الاعتراف بالسلطان القضائي للمحكمة العالمية. وعلى أية حال فقد احتفظت امريكا بحقها بأن تسحب اعترافها بسلطة المحكمة اذا ما مسّ الأمر سيادتها. وعند التطبيق، فقد رفضت الدول الاعتراف بسلطان المحكمة اذا كان قرارها يتعارض والسلطة الوطنية للدولة. وكانت فرنسا، وايطاليا، والمانيا الغربية، واسبانيا، والاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة من بين الدول التي سلكت هذا النهج. لقد تم الاجراء الذي قامت به امريكا في نيسان عام ١٩٨٤، حين قامت ادارة الرئيس ريغان باشعار المحكمة العالمية بأنها لن تقبل بقضاء المحكمة، لمدة سنتين في القضايا التي تتعلق بامريكا الوسطى. وقد تم هذا العمل بناء على ما توقعته أمريكا بأن نيكاراغوا ستلجأ الى المحكمة بعد أن قامت أمريكا بزرع الألغام عند شواطىء نيكاراغوا لمساندة الكونترا المعادية لحكومة نيكارغوا. وليس لدى المحكمة أية قوة ملزمة، الا أن تطلب من مجلس الامن ان يضع قراراته موضع التنفيذ ان لم يستجب أحد أطراف النزاع و يلتزم بقرارات المحكمة. وفي قضية نيكاراغوا، مارست أمريكا حق النقض لاحد قرارات مجلس الأمن الذي يقضي بوقف اعمال زرع الالغام. وهذا مثال آخر يدل على عجز الجهود الدولية لفرض عقوبات على قوة عظمى.

منظمات الامن الاقليمية

تشكل الدول تحالفات او منظمات لمجابهة بعض المشاكل أو التحديات التي لا تقوى دولة بمفردها الوقوف امامها او التصدي لها. و يترابط تأثير هذه التحالفات وقوتها بعلاقة مباشرة مع تصور العداء وحالته. فعندما يقل خطر العداء يميل الحلف الى الضعف. فبعد الحرب العالمية الثانية وظهور كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كقوتين عظميين وعداء كل منهما للآخر ادى بهما للبحث في زيادة قواهما عن طريق الاحلاف.

حلف شمال الاطلسي (الناتو)

من ابرز الجهود التي قامت بها امريكا لتشكيل منظمة للأمن هي منظمة الناتو

عام ١٩٤٩ لتتقي ما لاحظته من خطط توسعية للاتحاد السوفياتي. وكانت هذه المنظمة تضم الولايات المتحدة وكندا ومعظم دول اوروبا الغربية (باستثناء اسبانيا والسويد). وانضمت اليها فيما بعد اسبانيا واليونان وتركيا وايرلندا. كانت المنظمة بشكل جوهري، معاهدة دفاع مشترك وافقت من خلالها جميع الاطراف بان «اي هجوم مسلح ضد دولة او اكثر من هذه الدول في اوروبا وامريكا الشمالية سيعتبر هجوما ضدها جميعاً». والمفهوم الاستراتيجي الذي كانت ترتكز عليه منظمة حلف الناتو هي ان قدرة الولايات المتحدة النووية ستكون الرادع الاساسي للعدوان السوفياتي. وان تقوم دول اوروبا الغربية بتزويد الجند والقواعد وعناصر اساسية اخرى لازمة للرد على الهجوم الذي يمكن ان تقوم به القوات التقليدية للاتحاد السوفياتي.

المادة الثانية والخمسون من ميثاق هيئة الامم
(في التنظيمات الاقليمية)

١ ـ ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات او وكالات اقليمية لمعالجة الامور المتعلقة بحفظ السلام والامن الدولي بما يتناسب والعمل الاقليمي وما دامت هذه التنظيمات او الوكالات الاقليمية ونشاطاتها متلائمة مع مقاصد «الامم المتحدة» ومبادئها.

٢ ـ يبذل اعضاء «الامم المتحدة» الداخلون في مثل هذه التنظيمات او الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتحقيق الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الاقليمية او بواسطة هذه الوكالات الاقليمية وذلك قبل الرجوع الى مجلس الامن.

والمشكلة الاساسية في حلف الناتو، وفي كل مثل هذه التحالفات، هي أن المصالح القومية للدول الاعضاء تتأثر بدرجات متفاوتة نتيجة اي عمل عدائي من خارج الحلف. فهل ستقوم امريكا بحرب نووية للرد على اي اجراء سوفياتي ضد برلين الغربية؟ وفي حالة وقوع حرب بين القوى العظمى، هل ستكون اوروبا هي ضحية ابادة نووية؟ وهل ستكون مصالح اوروبا الغربية كمصالح الولايات المتحدة؟ ان سبب التركيز على هذا السؤال هو الجهود العظيمة التي بذلتها امريكا في حربها ضد فيتنام.

لقد اصيب حلفاؤنا في الناتو بمحنة حين اتجه الاهتمام الامريكي نحو اسيا بينما تعتبر الاطراف الاخرى منطقة اوروبا هي جوهر الصراع ان الدور العالمي الذي تقوم به امريكا في اهتمامها باسيا واوروبا على حد سواء يعطينا مفاهيم تختلف عما تدركه بقية الاعضاء في الحلف. وحين بدأ السفير البريطاني لدى امريكا ـ السيد أوليفر رايت ـ يتعرف المشاكل الموجدة داخل حلف الاطلسي لاحظ ان «دول الحلف تميل الى الازمات والمناورات السياسية لتقوية نفسها تماما كما يفعل الرياضيون عند ممارسة التدريبات لتقوية انفسهم»(١٩) وقد اكد السيد رايت على المصالح المشتركة التي تقوم بين دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة، تلك المصالح التي يجب ان تتجاوز المشاكل الراهنة.

ان وجود اكثر من ثلاث ماية الف جندي امريكي في اوروبا يدل على مدى تعهد امريكا لحلف الناتو. وان اي هجوم سوفياتي لاروبا الغربية سيواجه هذه القوات، مما يجعل امريكا تتورط حتما في حالة الصراع الدائم في هذه المنطقة. وكذلك يوجد اكثر من ٢٥٠٫٠٠٠ جندي امريكي في المانيا الغربية التي تعتبر اولى دول المواجهة. ونرى ان حملات النقد اللاذع تصعّد بين الحين والاخر ضد السياسة الامريكية التي تحافظ على الوجود العسكري في اوروبا الغربية الذي دام اكثر من اربعين عاما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ويشير النقاد الى النفقات الباهظة التي يفرضها هذا الوجود العسكري في اوروبا الغربية والى حقيقة القدرة الاقتصادية الاوروبية، التي تمكن الاوروبيون من الحفاظ على قوات تقليدية بالقدر المطلوب بالاضافة الى الدور الذي تقوم به امريكا في المجال النووي. والحجة الاساسية للوجود الامريكي المستمر في اوروبا الغربية هي التأكيد على المساعدة التي تقدمها امريكا لدول الحلف، والتهديد الواضح للاتحاد السوفياتي ان اي تحرك يقوم به نحو اوروبا سيلقى المواجهة الامريكية.

لقد كان التوتر بين دول حلف الناتو يبرز من حين لاخر حيث كانت القوى الاساسية تكافح دفاعا عن استقلالها عن امريكا مع ان هذه الدول ما زالت تعتمد على امريكا في عملية الدفاع العسكري. لقد عمل شارل ديغول على تطوير قدرة فرنسا النووية كقوة مستقلة للتأكيد على حرية فرنسا من الناحية العملية اكثر من العمل على بناء فرنسا كقوة عسكرية على مستوى الدول العظمى. وقد اصبح لبريطانيا قوة نووية مستقلة، لكنها ما زالت تبتاع الاسلحة من امريكا. واصبحت المصالح الامنية لدول اوروبا الغربية الاعضاء في حلف الناتو، تتضافر مع الروابط الاقتصادية للكتلة السوفياتية اكثر منها مع امريكا. وتسعى المانيا الغربية الى توسيع علاقاتها مع المانيا الشرقية بالاضافة الى المكاسب التجارية التي تحققها نتيجة تعاملها مع الشرق. وقامت فرنسا بسحب قواتها التي تقع

تحت سيطرة حلف الناتو عام ١٩٦٦، دون ان تتعهد بالدفاع عن المانيا من خلال الحلف في حالة وقوع اي هجوم عليها(٢٠) وستقوم فرنسا بالحفاظ على مبدأ استقلالها، وليس من المحتمل ان يقوم رئيس فرنسي باية مغامرة سياسية بوضع قواته تحت سيطرة حلف الناتو مرة ثانية وفي الوقت ذاته قد ايّد الرئيس الفرنسي الاشتراكي فرانسوا ميتران بقوة وضع الصواريخ الامريكية البعيدة المدى في اوروبا في شهر تشرين الاول عام ١٩٨٣. ان وضع القوات المتقدمة لدول اوروبا الغربية الاعضاء في حلف الناتو، يثير الرد على الحرب الكلامية من قبل امريكا وروسيا، وان هذه القوات تريد من امريكا ان تبرهن على صدق نواياها تجاه الاتحاد السوفياتي، لكنها تخشى في الوقت ذاته ان تثير عداوة روسيا تجاهها. والعبارات التي اطلقها الرئيس ريغان في الرد على روسيا كانت لاذعة حقا دون وجه حق، لكن ما تقدم به الرئسي كارتر اكد عدم تصميم امريكا على مواجهة التهديد السوفياتي. وهذا الرد سبب نوعا من الخلاف السياسي بين دول حلف الناتو، ويمكن تفهم مثل هذا الخلاف ان لم يكن لا بد منه.

والسياسة التي يتبعها حلف الناتو بردع اي هجوم على الدول الغربية ذات علاقة بالردع النووي، الامر الذي يثير تساؤلات مزعجة نادرا ما تدور في اذهان المسؤولين الاوروبيين فلو تحركت قوات حلف وارسو نحو اوروبا الغربية، فهل يلجأ اي رئيس امريكي الى الردع النووي تماما كما لو كان الهجوم على امريكا ذاتها؟ وهذا هو السؤال الحساس الذي يثير اهتمام دول اوروبا الغربية، فلو انحصر الصراع بين روسيا وامريكا في منطقة اوروبا الغربية وامتنعت كل منهما عن مهاجمة الاخرى في ارضها، فمن المحتمل ان تكون اوروبا حينئذٍ هي الضحية لحرب نووية تقوم على ارضها من قبل الدول العظمى وهذه النظرة تثير الشكوك حول الالتزام الامريكي لحلف الناتو بالرغم من وجود قوات الطوارىء الامريكية في اوروبا.

لقد اعدت سياسة حلف الناتو في فترة ظهر بها التفوق الامريكي في المجال النووي على الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسو. وعلى اية حال فقد قوبل التفوق الامريكي في المجال النووي بتفوق روسي ملموس في قواتها التقليدية، وقد افاد السياتور «سام لفن» بتقرير بعث به الى مجلس الشيوخ عام ١٩٨٢ بأن «المسؤولية الرئيسة لمنع استمرار الحرب في اوروبا قد اتجهت الى تسليح القوات التقليدية لحلف الناتو وزيادة قدرتها عسكريا. والاستجابة السريعة من حيث المبدأ تزيد من سرعة التطبيق العلمي.(٢١) وان هذا الاتجاه نحو التركيز على القوات التقليدية يشكل عبئا متزايدا على دول اوروبا الغربية. وليس من المحتمل ان تقوم امريكا بزيادة عدد قواتها في الحلف

كما ان دول اوروبا لن تقوم بمثل ذلك ايضا وان قدرة الحلف لاعادة بناء نفسه لمواجهة حقيقة التكافؤ النووي مع روسيا سيكون لها بالغ الاثر في مستقبل المنظمة.(٢٢)

حلف وارسو

وقعت الكتلة السوفياتية في أوروبا الشرقية معاهدة دفاع مشترك في عام ١٩٥٥. وتضم هذه المعاهدة الاتحاد السوفياتي وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا ورومانيا وألمانيا الشرقية. وكانت البانيا من ضمن الدول الاعضاء لكنها انسحبت عام ١٩٦٨. وتختلف هذه المنظمة عن الناتو بأن سياستها تقع تحت تأثير سلطة الاتحاد السوفياتي أكثر من تأثير الولايات المتحدة على دول منظمة الناتو. وهكذا فان استراتيجية الدفاع والسياسة الخارجية لدول حلف وارسو هما امتداد لسياسة الاتحاد السوفياتي. والواقع أن برنامج حلف وارسو صمم على أساس ان لا تقوم حكومات دول الحلف بفرض سلطتها الداخلية على القوات المسلحة التي تقع تحت راية الحلف، والحفاظ على السيطرة الروسية فقط.(٢٣) ورغم الحاجة الملحة للسير قدماً مع موسكو، فهناك دلائل تشير الى خلل في وحدة الصف في الكتلة الشرقية، فكثيراً ما تبنّت رومانيا سياسة مناقضة لسياسة الاتحاد السوفياتي في القضايا غير الخطرة. وعلى سبيل المثال فانها الدولة الوحيدة في حلف وارسو التي تقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل. وكذلك فانها أبدت اهتماماً صريحاً برد الفعل السوفياتي حول وضع الصواريخ الامريكية في ألمانيا الغربية وبريطانيا عام ١٩٨٣، مما جعل دول حلف وارسو في الموقع الأمامي اذا ما وقعت مواجهة نووية. وهكذا فان اهتمامات حلفاء الاتحاد السوفياتي هي نفس اهتمامات حلفاء أمريكا في الناتو. فما من دولة من هذه الدول تميل الى تجهيز الساحة للصدام النووي بين القوى العظمى، كما أن ردود الفعل لدى دول الكتلة الشرقية مشابهة لردود فعل رومانيا ولكن تم التعبير عنها بعدم توجيه النقد للوجود الأمريكي دون مخالفة لسياسة الاتحاد السوفياتي. ويظهر أن حلف وارسو لا يبدو متجانساً، فانه من الملاحظ أن دول هنغاريا ورومانيا وبلغاريا «أقل أهمية» حسب وصف أحد المراقبين من باقي دول الكتلة السوفياتية مثل ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا.(٢٤)

وهذا لا يدل على تغيير في الأيديولوجية لدى دول حلف وارسو بل هناك خوف متزايد من وقوع الصدام بين الشرق والغرب كرغبة لتوسيع التعامل الاقتصادي والسياسي مع الغرب. والدول التي تسعى الى حرية العمل ضمن الكتلة السوفياتية لا تناقض كبت النزاع الداخلي، بل تحاول أن تضبط السياسة الطبيعية القائمة بين هذه الدول. ومثال

ذلك ما قامت به رومانيا، فبالرغم من محاولاتها للاستقلال عن روسيا (بما فيها عقد اتفاقيات تجارية مع امريكا) فان الحكومة تبدي سيطرة تامة على كل مظاهر الثقافة ووسائل الاعلام الداخلي. والمفاهيم السياسية التي وضعتها روسيا بفرض سيطرتها على دول حلف وارسو ستظل قائمة أكثر من ذي قبل، رغم الاختلاف في السبل المناسبة لتحقيق الاهداف الشيوعية.

منظمات اقليمية اخرى

بينما كانت اوروبا من الناحية التقليدية هي نقطة التركيز في سياسة امريكا الخارجية، فلم تكن هي المنطقة الوحيدة التي لها حلف اقليمي مع الولايات المتحدة الأمريكية. لقد عملت منظمة الدول الامريكية التي تشكلت عام ١٩٤٨، على تقوية صلات الولايات المتحدة لامريكا اللاتينية التي وردت اصلا فيما يعرف «بوثيقة مونرو» ونتيجة للسيطرة الامريكية فان هذه المنظمة تُشكّل تأثيراً حاداً في الصراع الدائر ضمن نصف الكرة الغربي.(٢٥) ومع أن الميثاق الاصلي للمنظمة يؤكد على التنمية الاقتصادية وحقوق الانسان والتبادل الثقافي علاوة على الأمن فان الولايات المتحدة تهتم بالقضايا السياسية والأمنية بشكل رئيسي.(٢٦)

لقد اصبح نصف الكرة الغربي متحرراً من الحروب التي تهدد بقاء الدول واستمرار وجودها، على الرغم من الافتقار الى التطور الاقتصادي وغياب العدالة الاجتماعية في كثير من دول امريكا اللاتينية. وفي والوقت الذي يؤكد فيه ميثاق المنظمة ضرورة التعاون المشترك لحل المشاكل الاقليمية، فلم تتردد الولايات المتحدة القيام بعمل فردي كما حدث في كوبا وجمهورية الدومينيكان وجرينادا. وقد وصفت ادارة الرئيس ريغان عندما سيطرت الساندينستية على نيكاراغوا بأنها حركة تتم بالهام شيوعي بحت وتبنت تغذية حركة مماثلة في هاندوراس لتقوم بمثابة قوة نوو ية فيها. وفي الوقت نفسه فقد اعتبر العصيان المسلح في السلفادور هجوماً من اليسار السياسي على حكومة صديقة وعندئذٍ ارسلت المساعدات الامريكية. وقد فسرت واشنطن هذه المشاكل على أنها ايحاء قوى خارجية وليست حركات ثورية نابعة من ظلم داخلي، الأمر الذي يحد من قدرة منظمة الدول الامريكية ان تلعب دوراً فعالا. وقد عملت المنظمة على تعزيز روح التعاون في امريكا اللاتينية وتعزيز القرار بحثاً عن حلول مشتركة للمشاكل القائمة في نصف القارة الامريكية.

لقد تم تشكيل العديد من المنظمات الاقليمية في المجتمع الدولي كأحلاف أمنية أو سياسية. وتشير منظمة الوحدة الافريقية بأن خير سبيل للدول النامية بأن تطرح مشاكلها باسلوب جماعي. وقد عهد ميثاق المنظمة الصادر عام ١٩٦٣ الى الدول الاعضاء «بأن تعمل على تعزيز التطور والوحدة الافريقية. وأن تدافع عن سيادتها ووحدة اراضيها وان تعمل على القضاء على الاستعمار في افريقيا في جميع اشكاله وأن تدعم التعاون الدولي».(٢٧) وحيث أن دول المنظمة تنقصها القوى التنفيذية فانها تعتمد على الاقناع الدبلوماسي لتحقيق استقرارها السياسي. فقد تمكنت المنظمة من انهاء عدد من النزاعات حول حدود الدول، وتمثل المنظمة كتلة متحدة في التعامل مع وكالات الامم المتحدة. وهذا النوع من المنظمات الاقليمية يعتبر خطوة هامة في البحث عن السلام حيث شكّل من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي وليس لمواجهة التهديدات العسكرية الخارجية.

وللمنظمات الاقليمية القدرة على تقليل اخطار النزاع. وان هذا له أهمية كبرى حيث أن القوى العظمى لديها الرغبة في أن تزج نفسها في احدى كتل الصراع في جميع انحاء العالم. وتعتبر هذه المعاهدات الدولية ناجحة في المناطق التي لا يكون فيها للقوى العظمى مصالح في النزاع، لان الصراع في مثل هذه الحالة يفسد اهداف الاقليمية و يقدم قوى متنافرة. وتعتبر منظمة الدول الامريكية ومنظمة الوحدة الافريقية أمثلة على ذلك، حيث توجد الاولى في منطقة يقل فيها الصراع بين القوى العظمى والثانية في منطقة فيها تنافس اقتصادي كبير، اذ يسعى الحكام المستعمرون الحانقون الى تحقيق سيطرتهم التجارية. وعندما تستطيع المنظمات الاقليمية ان تحقق مستوى عاليا من الامن الداخلي، سيكون لديها القدرة على تسوية الخلافات مع الاحلاف الاقليمية المجاورة.

والدول التي تنضم الى المنظمات الاقليمية للسعي وراء الامن الجماعي خوفاً من خطر يهددها تجد أن طبيعة التهديد يتغير مع مرور الزمن، ولكن الالتزامات المتبادلة تظل قائمة. وهذا يؤدي بالدولة الى أحد أمرين: إما أن تتخلى عن التزامها ببنود الاتفاقية أو أن تجد نفسها مضطرة للدخول في صراع لا يشكّل خطرا على مصالحها القومية. وهذا أمر أكيد في التحالفات الاقليمية والمعاهدات الثنائية. ومما يضعف هذه التحالفات هو صعوبة اجراء تعديل مستمر على اتخاذ الترتيبات اللازمة بناء على الظروف المتغيرة.

الأحلاف بين الكتل المتنافسة

ان الصعوبات والاحباطات في تحقيق التفاهم بين كثير من الدول التي تمثل

منظمة الدول الامريكية

ان منظمة الدول الامريكية هي اقدم اتحاد اقليمي. وحين اجتمعت الجمهوريات في نصف الكرة الغربي عام ١٨٩٠ في واشنطن، أوجدت دائرة رسمية عرفت فيما بعد باسم الاتحاد الخاص بجميع شعوب وبلدان امريكا الشمالية والوسطى والجنوبية للقيام بعمل مشترك في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والقضائية.

واشتد التعاون في اتفاقية عام ١٩٤٨م حين برزت منظمة الدول الامريكية، تلك الاتفاقية التي أكدت معاهدة الدفاع المشترك الذي تعهدته اتفاقية التعاون الامريكي المشترك التي وقعت عام ١٩٤٧م، والمعروفة باسم (معاهدة ريو).

الدول الأعضاء:

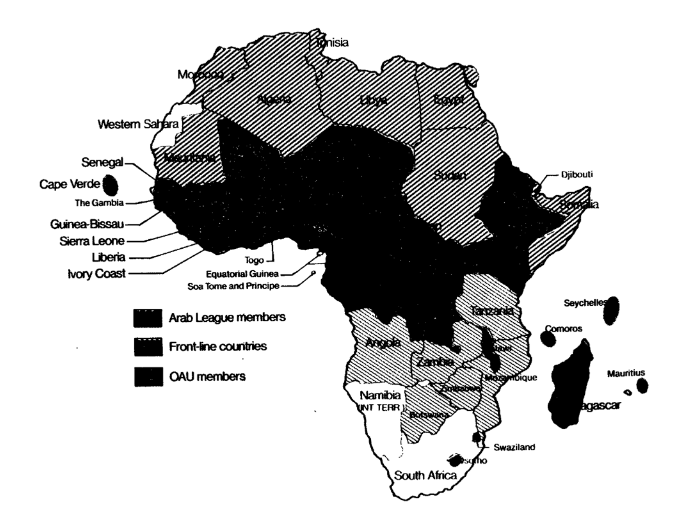
أنتيجوا وبربودا، والارجنتين، وجزر البهاما، وبربادوس، وبوليفيا، والبرازيل، والتشيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا وكوبا (التي اوقفت عن المشاركة) ودومينيكا، وجمهورية الدومينيكان، والاكوادور، والسلفادور، وجرينادا، وغواتيمالا، وهايتي، وهندوراس، وجمايكا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وبنما، والبراغواي، والبيرو، وسانت لوسيا، وسانت فينسنت، وجرينادنيز، وسورينيم، وترينيداد، وتوباغو، وأوروغواي، والولايات المتحدة، وفنزويلا.



منظمة الوحد الافريقية :

تأسست منظمة الوحدة الافريقية (OAU) عام ١٩٦٣ لتعزيز الحكم الذاتي واحترام الحدود الدولية والتقدم الاجتماعي في القارة الافريقية. وهي تضم جميع الدول الافريقية المستقلة عدا جمهورية جنوب افريقيا التي يحكمها البيض. وتتكفل بدعم حركات التحرر الوطني للسود في ست دول مواجهة هي (انجولا، بوستوانا، موزامبيق، تانزانيا، زامبيا وزمبابوي)، وتسع من دول الوحدة الافريقية هم اعضاء في جامعة الدول العربية.

الاعضاء: الجزائر، انجولا، بنين، بوسوانا، بوروندي، الكميرون، كاب فيردي، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، كومورس، الكونغو، جيبوتي، غينيا الاستوائية، اثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غنيا بيساو، ساحل العاج، ليسوثو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، مالي، موريتانيا، موريتيوس، المغرب، موزامبيق، النيجر، نيجيريا، رواندا، سوتوم و برنسايب، السنغال، سيشل، سيراليون، الصومال، السودان، سوازيلاند، تانزانيا، توجو، تونس، يوغندا، فولتا العليا، زائير، زامبيا، زمبابوي.



الكتل السياسية المتنافسة تظهر في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (الذي يشار اليه عادة بمؤتمر هلسنكي). وقد بدأ هذا المؤتمر، الذي ضم كل الأمم الأوروبية باستثناء ألبانيا واضافة الى الولايات المتحدة وكندا، أعماله عام ١٩٧٢. وفي آب عام ١٩٧٥ أصدر المؤتمر بياناً مطولا حول النوايا الحسنة للمؤتمرين ولكنه كان موجزاً فيما يتعلق بالاتفاقيات الأساسية. وفي الوقت الذي حضر المؤتمر ٣٥ دولة ضمت دولاً محايدة كالسويد وسويسرا، فان دولا من حلفي الناتو ووارسو قد سيطرت على المؤتمر، وقد يكون افضل الاتفاقيات التي توصل اليها المؤتمر هي تلك التي تنص على أن أي دولة تريد القيام بمناورة عسكرية لأكثر من ٢٥،٠٠٠ جندي أن تعلن ذلك مسبقاً بما لا يقل عن ٢١ يوماً وذلك حتى يقلل من خوف من هجوم مفاجيء تقوم به قوات تقليدية.

ويتعرض معظم البيان للنوايا المشتركة بغرض توسيع النطاق التجاري، وحرية تنقل الأفراد بين الشرق والغرب بطريقة أسهل، وتشجيع الاتصال الثقافي، وتبادل المطبوعات بحرية أكبر. ومن الواضح أن هذه النوايا لم تدخل التطبيق العملي، فخلال فترات التوتر بين الشرق والغرب وضعت قيود حكومية ثقيلة على الاتفاقات التي تبنتها الحكومات. وأصدر المؤتمر أيضا بياناً يدعو فيه للابقاء على الحدود في اوروبا كما هي، ويطلب عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى. وعليه فان هذا يقر سيطرة الاتحاد السوفياتي على أوروبا الشرقية ويجعل اشتراكه في الحرب السابقة لاستونيا ولتوانيا وليثوانيا أمراً شرعياً. وقد كان ذلك الهدف الرئيسي للاتحاد السوفياتي في المؤتمر، مع أنه يعكس قبول حلف الناتو بالواقعية بدلا من الانجاز الدبلوماسي المثير. ولم يجن الغرب من الاجتماعات التي دامت سنتين ونصف سوى القليل أو حتى لا شيء من الفائدة باستثناء الاتفاقية السوفياتية لاجراء مفاوضات بين حلفي الناتو ووارسو حول خفض التسلح، تلك المفاوضات التي بقيت متجمدة عند اصدرا البيان.

الإندماج الاقليمي

يمكن تشجيع انماط التعاون الاقليمي في المناطق الاقتصادية والسياسية عن طريق التفاعل الاجتماعي والثقافي ولا سيما بين مجموعات الصفوة من الدول. ان المؤتمرات التي تجمع علماء من عدة أمم في اقليم معين مثالا هي صيغة تكاملية تنسجم مع اجتماعات اقليمية مشابهة تضم اقتصاديين أو موسيقيين. وليس من المؤكد ذلك المدى الذي يحققه التفاعل بين الأفراد في تقريب الحكومات، أو ان كان في ذلك امكانية لتحقيق هذا

التقارب. ان انماط التعاون بين الافراد الذين يمثلون عدة أمم تزيد التفاهم على الصعيد الشخصي، ولكن ذلك غير كاف للحكم على الامم بأنها تتألف من مواطنيها (بمعنى أن الفهم المشترك الموجود بين الأفراد موجود بين الامم). و يعد من احدى الفوائد الاساسية للمنظمات الاقليمية أنها تشجع التفاعل الفردي وتساعد في بناء مجتمع من المصالح (المشتركة) ضمن الاقليم الواحد.

ولا يحتاج التكامل السياسي الصيغة التقليدية المتمثلة في أن تكون هناك دولة ذات سيادة لها تأثير في العلاقات العالمية. اذ أن تطوير أنظمة اتحادية مع بقاء قوى الدول الافراد هو نتيجة ممكنة للتكامل الاقليمي. ان الشرط الأساسي المسبق للتكامل السياسي هو الاعتقاد المشترك للمجموعات السياسية والاقتصادية بأن التضحية بقدر ما من السيادة القومية ستُجزى بفوائد سياسية واقتصادية أكثر قيمة. وتبدو العوائق القومية — في حقبة زمنية يعمرها الاعتماد المتبادل المتزايد — مفارقة تاريخية.

السوق الأوروبية المشتركة

عندما تشكلت السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٨ من دول فرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا والأراضي المنخفضة ولوكسمبورغ، شجع ذلك الاتحاد القدر العام المشترك من الثقافة التي تشترك فيه الأمم الأوروبية الى حد أكثر من اشتراكها مع أقطار اخرى.(٢٨) وقامت هذه المنظمة على التعاون بين الدول المشاركة في مجالات نشاطات اخرى منذ الحرب العالمية الثانية. وقد مثلت الجهود المبذولة من حلف الناتو، ومجموعة الفحم والفولاذ الإدارية التي انشئت عام ١٩٥٢، والمساعي التي بذلت عبثاً لتشكيل قوة عسكرية تحت إمرة مجموعة الدفاع الأوروبية، مثلت جهوداً لمعالجة مشاكل مشتركة. وقد انشئت منظمة السوق الأوروبية المشتركة بأربع مؤسسات رئيسة: مجلس تشريعي على مستوى وزاري، لجنة لوضع السياسة وتوجيه التشريعات، ومجلس برلماني لجعل الأمم في وضع متكامل وفقاً لسياسات المنظمة ولمراقبة لجنة التشريعات، ومحكمة عدل لإلغاء أي تشريع للأمم الأعضاء يتعارض مع تعليمات السوق الأوروبية المشتركة.

وقامت المؤسسات التي أوجدتها المنظمة على أنماط من التعاون بين المواطنين الأفراد خاص بالاضافة الى الحكومات. ولقد التقت الاحزاب السياسية التي تمثل المحافظين والاشتراكيين مع نظرائهم الاوروبيين بانتظام، وبذلك مهدوا الطريق للقبول بمجلس برلماني اوروبي، كذلك اقيمت علاقات في التجارة والسفر والمواصلات

والاتصالات بين المواطنين. وأصبح بذلك لدى هذه المنظمة (٤٢٢) امكانية التطور لتصبح الولايات المتحدة الأوروبية. وكان عام ١٩٨٠ هو الوقت المستهدف لتأسيس عالم أوروبي غربي متحد — ولقد تعثرت الامال ببروز اتحاد سياسي بسبب نفور الامم من اخضاع سيادتها الى المنظمة ولعدم وجود برنامج مقرر واضح للانتقال من الاتحاد الاقتصادي الى الاتحاد السياسي.(٢٩) وبالرغم من المجازفات الكثيرة في مجالات التعاون المختلفة ضمن اطار المنظمة، فقد كان هناك عدم رغبة للوقوع تحت سيطرة شروط ملزمة خاصة بحكومة عامة تنبثق عنها قوات مسلحة متحدة ودبلوماسية مشتركة وعملة متداولة واحدة. وعندما توسعت عضوية المنظمة لتشمل الدول التي ليس لها روابط ثقافية مع الأعضاء الاصليين، قلّت امكانية نجاح التكامل السياسي. وهناك شكوك متزايدة في أن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأفراد تكون سريعة التأثر بالحلول اذا كانت متشابكة بمصالح أمم أخرى، وبالفعل فقد كان هناك ميل ملحوظ لدى الدول الأعضاء في المنظمة اثناء فترات الضغط الاقتصادي لإظهار رغبة أقل في البحث عن حلول تعاونية.

وتعد خبرة منظمة السوق الأوروبية المشتركة خبرة رائدة. لانها اشمل محاولة للتكامل بين الأمم على نطاق واسع جرت حتى الآن. ويمكن التغلب على ما تصادفه من مشاكل وآلام. ويوجد شك قليل في أن الاوروبيين آخذون في التجانس على نحو متزايد، ولكن ذلك لا يظهر ما اذا كان ما سبق من تجانس يمثل مظهراً سطحياً للتكامل الثقافي أو خطوة حقيقية تجاه التكامل الكلي.(٣٠) ان قدرة المنظمة على قيادة المسيرة نحو اوروبا متكاملة سيكون له تأثير عميق في النظام العالمي، ذلك أن اوروبا لديها الامكانيات لايجاد التوازن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وهو ما يعزز احتمالات وجود حقبة طويلة من السلام.

خاتمة

أحدث الاعتماد المتبادل بين الأمم تأكيدا مجددا على الفوائد الممكن تحقيقها من خلال الجهود التعاونية لحل المشكلات المشتركة. وكان تأسيس الامم المتحدة جهدا من أجل بناء ما بعد الحرب الذي يمكن ان يضع حلا سلميا للصراعات العالمية. ولقد بدأ أسلوب الصراع (المواجهة) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يطفو على السطح في الوقت الذي بدأ مع كتابة ميثاق الأمم المتحدة وخففت فيه جهودها لتفسح المجال أمام

جهود خرى لتخفيف الاحتكاك بين الامم، من خلال مكانتها، وفي بعض الحالات من خلال قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

و يكمل جهود الامم المتحدة القانون الدولي الذي يضع مقياسا للعلاقات بين الامم. في حين لا توجد هناك محكمة عالمية ذات قوة لتضمن الالتزام بمعايير السلوك الموضوعة. فان وجود قيمة (قيم) مشتركة على نحو واسع يلقي على عاتق الامم ضغطا بالالتزام. وغالبا ما تتقيد الدول بالتزامات المنظمة وذلك يسهم في تثبيت شرعية القانون الدولي.

ان أهم المنظمات الاقليمية هي حلف الناتو وحلف وارسو. وكلاهما تسيطر عليه قوة عظمى، كما أن كلاهما كان في الأساس حلفا عسكرياً. وكلاهما ــ على أية حال ــ جزء من كتلة سياسية واقتصادية مصالحها أوسع من مجرد اهتمامات عسكرية. ويمتلك حلف الناتو بنية أكثر تطابقا مع دول السوق الاوروبية المشتركة والبرلمان الاوروبي. وعندما أصبحت المنظمة أكثر شمولا، أصبح التلاحم بين الدول الأعضاء الأصليين ضعيفاً، وأصبح تحقيق التعاون أصعب وأعقد.

هوامش الفصل الخامس

1. Georg Schwarzenberger, *Power Politics* (New York: Frederick A. Praeger, 1957), 38–9.
2. Inis L. Claude, Jr., *Power and International Relations* (New York: Random House, 1962), 146.
3. U.N. Document A/1891, *Uniting for Peace Resolution*, November 1950.
4. Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations*, 5th ed. (New York: Alfred A. Knopf, 1973), 410–11.
5. Claude, *Power and International Relations*, 204.
6. Lynn H. Miller, *Organizing Mankind: An Analysis of Contemporary International Organization* (Boston: Holbrook Press, 1972), 48–51.
7. Richard B. Morris, ed., *Great Presidential Decisions* (New York: Harper & Row, 1973), 399.
8. Miller, *Organizing Mankind*, 32.
9. Article 23 of the United Nations Charter, 1.
10. The People's Republic of China replaced the Chinese government of Taiwan in the Security Council in 1971.
11. John G. Stoessinger, *The United Nations and the Superpowers*, 3d ed. (New York: Random House, 1973), 20.
12. Richard Bernstein, *New York Times Magazine*, Jan. 22, 1984.
13. Richard Bernstein, *The New York Times*, Oct. 29, 1983.
14. Stoessinger, *The United Nations and Superpowers*, 25-30.
15. Richard Bernstein, *New York Times*, Oct. 29, 1983.
16. *New York Times*, Oct. 10, 1983.
17. Richard Bernstein, *New York Times*, Oct. 29, 1983.
18. Richard Falk, "The Decline of International Order," *Year Book of World Affairs* 35, 1982: 10–24.
19. Oliver Wright, The Western Alliance: Strength Through Crisis," *Atlantic Community Monthly* 21 (2), Summer 1983: 105.
20. John Vinocur, *New York Times*, Dec. 1, 1983.
21. Report to the Committee on Armed Services United States Senate, May 13, 1982, 127. Also see Lawrence Freedman, "Nato Myths," *Foreign Policy* 45, Winter 1981–82: 48–48 for a discussion of the need for change in Nato strategic doctrine.
22. See Robert W. Tucker, "The Atlantic Alliance and Its Critics," *Commentary* 73 (5), May 1982: 63–72 for discussion of differences of perception within the Alliance. Also see Eliot A. Cohen, "The Long-Term Crisis of the Alliance," *Foreign Affairs* 61 (2), Winter 1982–83, 325–43, for a discussion of the need for restructuring Nato.
23. Christopher D. Jones, "Equality and Equal Security in Europe," *Orbis* 26 (3), Fall 1982: 637–64.
24. Ivan Volgyes, "Regional Differences Within the Warsaw Pact," *Orbis* 26 (3), Fall 1982: 665–679.

25. Richard J. Barnet, "Regional Security Systems," in *International Security Systems*, Richard B. Gray, ed. (Itasca, Ill.: F. E. Peacock Publishers, 1969), 88.
26. Francis X. Gannon, "Globalism Versus Regionalism: U.S. Policy and the OAS," *Orbis* 26 (1), Spring 82: 195–221.
27. U.S. Department of State, *The Organization of African Unity*, publication 8444, November 1973, 2.
28. Donald E. Nuechterlein, "Convergence and Divergence in the North Atlantic Relationship," *The World Today* 39 (5), May 1983, 164–70.
29. Lord Carrington, "European Political Cooperation: America Should Welcome It," *International Affairs* 58 (1), Winter 1981–82: 1–6.
30. Flora Lewis, *New York Times*, March 23, 1975, 20.

الفصل السادس
ضبط التسلح ونزع السلاح

- اعتبارات أساسية
- أبعاد التزود بالسلاح
- وسائل ضبط التسلح ونزع السلاح
- اتفاقيات ما بعد الحرب
- التوازن الاستراتيجي والأمن
- مشكلة المراقبة
- مشكلة الانجازات التكنولوجية
- محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سولت SALT)
- خاتمـــة

إن المقدرة التدميرية المتزايدة في صناعة الاسلحة الحديثة قد جعلت من حدّ أو منع القوات العسكرية واسلحتها موضوعاً حظي بالاهتمام منذ الحرب العالمية الثانية. وقد تم التوصل الى بعض الجهود في هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الأولى، لوحظ عدم جدوى هذه الجهود وذلك لأن الاطراف الموقعة تجاهلوا التزاماتهم عندما وجدوا أنها لا تتناسب ومصالحها. ان مهمة مفاوضات الحد من الاسلحة أو اتفاقيات نزع السلاح قد تعلقت بالدول القومية كل على حدة لأن الامم المتحدة أثبتت عجزها في اتخذا دور بارز في هذا المجال. وأي شيء يحرم امة ما من حرية العمل من غير المحتمل أن يُسَلّم الى منظمة دولية في هذا الوقت. ولذلك على الدول أن تحاول أن تتعامل مع اعدائها — الحقيقيين أو المحتملين — في محاولة للوصول الى اتفاق في هذا المجال الحساس.

«الحد من الاسلحة» هو اتفاق لوقف أو وضع تحديدات لسباق التسلح وربما لمنع استخدام نوع معين من الاسلحة. أما «نزع السلاح» فيعالج تخفيف أو إزالة القوى الموجودة أو الاسلحة. والدافع الاكثر أهمية في البحث عن مثل هذه الاتفاقات هو منع الدمار النووي الذي يقضي على كل الدول المشاركة ويؤدي الى دمار لا يحصى في العالم. ويقصد بتحديد أو تقليص أنظمة الاسلحة الاخرى والقوات العسكرية وتقليل مستوى العنف في حالة النزاع. ان الامم التي تدخل في مفاوضات الحد من الاسلحة تبحث عن استقرار استراتيجي، والبحث عن مناخ للسلام العالمي يعتمد على جو السياسة العالمية الذي توجد فيه توقعات ضئيلة للجوء الأمم الى العنف لحل النزاعات.

ومن المهم ادراك أن الحد من الاسلحة واتفاقيات نزع السلاح تهدف الى تقليل الدمار الناتج عن الحرب بدلا من تجاهل وقوعه. ومن المرجو ان تؤدي احتمالية تقليل الدمار الى مجتمع دولي أكثر تعقلا حيث تتم تسوية الخلافات دون اللجوء الى حرب نووية. وهناك دوافع أخرى للحد من الاسلحة ونزع السلاح، فمصادر الاقتصاد الهائلة يمكن أن يُعاد توجيهها لمصلحة المواطنين في جميع الدول، ويتم تعزيز التعاون الدولي في جميع المجالات. فمن غير المعقول توقع حلول عصر سلام مباشرة بعد نظام فعال للحد من الاسلحة ونزع السلاح. فالفوارق الايولوجية والاقتصادية لن تزول بين الدول وأي سلام سيكون هشّا. كما أن المسائل التي أدت الى سباق التسلح بعد الحرب العالمية الثانية هي نفسها كتلك التي جعلت الاتفاقات في هذا المجال صعبة التحقيق في الوقت الحاضر. وهذه المسائل تضع تحديدات على ما يمكن الحصول عليه وعلى دور أي معاهدات يمكن التوصل اليها والتي قد تلعب دوراً في تقليل مخاوف الحرب.

اعتبارات أساسية

تأخذ الجهود لتحقيق الحد من الاسلحة وضبطها مكاناً من خلال المفاوضات ضمن البيئة العامة للساحة السياسية الدولية. ولقد أدت منافسة القوى العظمى الى اعتقاد بعض الافراد بصعوبة الوصول الى اتفاقية ذات فاعلية اذا أخذ بعين الاعتبار العداء الحالي بين الشرق والغرب. وعلى أية حال يمكن تحقيق نقاش معقول ينجح في تحديد أو تقليل الاسلحة النووية أو التقليدية ويقدم فائدة لكل الدول. ويمكن ان تركز هذه الطريقة مهما كانت بسيطة، على مجالات الاتفاق المحتملة بدلا من التركيز على عدم احتمال التوصل الى معاهدات شاملة.(١)

هناك متطلبات معينة لا بد من وجودها اذا ارادت مفاوضات الحد من الاسلحة أن تحصل على فرصة معقولة كي تعطي ثمارها. أولا، الاطراف المشتركة في المفاوضات يجب أن يكون لديها فرصة لتحقيق بعض الاهداف السياسية أو الاستراتيجية، فما من معاهدة يمكن أن تضمن السلام ولا يوجد أي ضمان على أن كافة الاطراف المشتركة في معاهدة ما سوف يلتزمون بشروطها. وحسب التعريف، فالاتفاقات التي تحد أو تقلل من الاسلحة تمثل تخلياً عن درجة معينة من حرية العمل، ولهذا يجب أن يكون هنالك مكافأة للأطراف الموقعة على معاهدة الحد من الاسلحة. ثانيا، يجب أن يكون أي اتفاق مُرضياً لرغبات المواطنين المحليين، وهذا أقل اشكالا لدى دول مثل الاتحاد السوفياتي الذي يسيطر على وسائل إعلامه بأحكام، اكثر بكثير مما هو عليه الحال في الولايات المتحدة حيث يمكن توقع النقاش السياسي أن يركز على أية معاهدة مع الاتحاد السوفياتي. ثالثا، يجب أن تنشأ الحماية الكافية ضد التلاعب والغش في اتفاقات الحد من الاسلحة لتعطي درجة من الحماية وتكون شرطاً مسبقاً للاتفاق.(٢)

يجب أن تأتي القوة الدافعة للحد من الاسلحة بصورة جدّية وفي أي شكل من القوتين العظميين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وتمتلك دولة أخرى مؤسسات عسكرية يحسب لها حساب، وبعض دول اخرى تمتلك قدرات نووية، ولكن القوى العظمى هي التي تهيمن على الموقف العالمي. ان هذه الدول تعيش في جو من عدم الثقة والخوف المتبادل نتيجة عدم امكانية وجود خلفية مثالية للوصول الى اتفاقيات حول مسائل تتعلق بأمن الدول.

ان تصورات القوتين العظميين تجبر كليهما على اتخاذ مواقف مساومة يقصد بها

المحافظة على قوتها النسبية أو زيادتها. والفكرة في أن احدى هاتين القوتين سوف توقع على اتفاقية ضبط الاسلحة تجعلها أضعف نسبياً هي قضية لا يمكن التفكير فيها. ولا يوجد أيضاً أي ميل نحو «انتهاز فرصة» للسلام بوضع الثقة في النية السليمة للمناوىء. فعلى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الاحتفاظ بقوة عسكرية كافية لمواجهة أي طارىء، الأمر الذي جعل الاتفاقيات صعبة التحقيق.

وهناك مشكلة اخرى تتعلق بالتقييم الدقيق للقدرة العسكرية للمفاوض، والتقنية ذات المستوى العالي في أنظمة الاسلحة الحديثة تجعل مثل هذه الأحكام غير واضحة في أحسن الحالات. وهذا صحيح خصوصاً فيما يتعلق بالاسلحة النووية، وذلك لأن أنظمة الاطلاق لم تستخدم في الحرب وهناك فرق كبير بين اجراء التجارب في حالة الاطلاق تحت ظروف مسيطر عليها وبين شن هجوم نووي تحت مقتضيات الحرب.

ان السؤال الذي يدور حول زيادة القتل يدخل في النقاشات الداخلية للحد من التسلح.

التمادي في عدم القدرة على التعايش

ان الطريق الى نزع السلاح هي التسلح. فعلى الدولة أن تمتلك اسلحة أكثر من عدوها المحتمل وذلك لكي تفاوض على نزع السلاح من مركز قوة. وطالما لدينا تفوق في التسلح يمكن افتراض أن السوفيات سوف يجبرون على نزع السلاح. وثمة أمر واحد بشأن هذا المبدأ السائد حالياً هو أنه من غير المتوقع أن يسير في الاتجاه المعاكس، فلو كسب السوفيات تفوقاً في السلاح علينا فلن نبدأ بنزع السلاح وسوف «نغلق الفجوة» وشيء آخر يلفت النظر حول هذا الأمر هو أننا عندما حققنا التفوق بالاسلحة ــ عندما امتلكنا القنبلة الذرية ولم يمتلكها السوفيات ــ فلا هم ولا نحن شرعنا في نزع السلاح. وقاموا هم بأغلاق الفجوة.

George C. Kirstein, in Leonard C. Lewin, ed.,
A Treasury of American Political Humor (New York:
Delacorte Press, 1964), p. 457

الاسلحة النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

تمتلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اسلحة نووية طويلة المدى، أو اسلحة استراتيجية، موجهة ضد بعضها بعضاً. وتتضمن هذه الاسلحة صواريخ مقذوفة عابرة للقارات (ICBMs) تطلق من قواعد ارضية، وصواريخ مقذوفة عابرة للقارات (SLBMs) تطلق من غواصات تبحر تحت سطح المحيط، وكذلك قاذفات قنابل بعيدة المدى أو قاذفات ثقيلة.

تقوم سياسة الاسلحة النووية الامريكية على استراتيجية الردع. والهدف من ذلك هو ابقاء قدرة نووية معقولة لكي لا يتسطيع الاتحاد السوفياتي أو أية دولة اخرى ان تستخدم أو تهدد باستخدام اسلحة نووية ضد الولايات المتحدة وحلفائها.

لقد بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية، (SALT) في سنة ١٩٦٨. ومنعت الجولة الأولى من المحادثا (SALT I) التي وقعت سنة ١٩٧٢ نشر انظمة الصواريخ عابرة القارات على نطاق واسع ووضعت تحديدات مؤقتة على قاذفات الصواريخ المقذوفة عابرة للقارات، وكذلك التي تطلق من الغواصات. أما اتفاقية (SALT II) التي وقعت سنة ١٩٧٩ فلم تدخل حيز التطبيق.

وفي الجولة الجديدة من المحادثات التي بدأت في نهاية شهر حزيران سنة ١٩٨٢ لم يكن هدف الولايات المتحدة تحديد نشر وتطوير الاسلحة فقط بل تقليل العدد الاجمالي لمستودعات الاسلحة النووية. وبسبب هذا التأكيد فان الولايات المتحدة تسمي هذه المحادثات بمحادثات التقليص من الاسلحة الاستراتيجية (START).

الاسلحة الاستراتيجية الهجومية كما كانت في منتصف عام ١٩٨٢

نظام السلاح	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفييتي
صواريخ مقذوفة عابرة للقارات	١٠٥٢	١٣٩٨
صواريخ عابرة للقارات مزودة بمركبات عودة مضاعفة يجري تهديفها بشكل مستقل	٠٥٥٠	٠٧٥٨
صواريخ عابرة للقارات تطلق من غواصات	٠٥٤٤	٠٩٥٠
صواريخ عابرة للقارات تطلق من غواصات ومزودة بمركبات عودة يجري تهديفها بشكل مستقل	٠٥٤٤	أكثر من ٢٥٪ من مجموع الصواريخ العابرة للقارات التي تطلق من غواصات
طائرات قاذفة ثقيلة (بما في ذلك القاذفة الروسية باكفير)	٠٣٤٧	٣٥٦

مصطلحات :

صواريخ جو أرض: (ASBM) هي صواريخ تقذف من طائرات ضد أهداف ارضية.

صواريخ مضادة: (ABM) هي صواريخ مصممة لاعتراض الصواريخ الاستراتيجية.

صواريخ مطوّفة: هي عربات غير مأهولة، ذات حركة ذاتية موجهة وتستخدم الحركة الموائية للارتفاع فوق معظم مسار طيرانها.

طائرات قاذفة ثقيلة: هي طائرات بعيدة المدى قادرة على حمل قنابل وصواريخ جو أرض أو صواريخ مطوّفة.

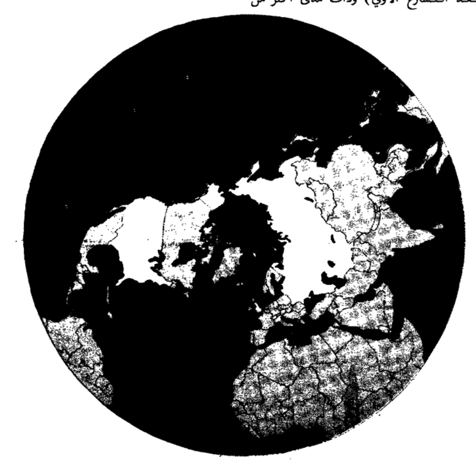
صواريخ عابرة للقارات: (ICBM) هي صواريخ مقذوفة من قاعدة ارضية (ذات طيران حر بعد التسارع الاولي) وذات مدى أكثر من ٥٥٠٠ ميل.

مركبات عودة مضاعفة يجري تهديفها بشكل مستقل: (MIRV) هي واحدة من المركبات المتعددة ذات صاروخ واحد وكل واحدة يمكن توجيهها الى هدف منفصل.

رأس نووي: هو نظام متفجر محمول على صاروخ أو على عربة متعددة المهام.

مركبة العودة: (RV) هو نظام محمول على صاروخ يدخل ثانية المجال الارضي لكي يضرب هدفاً.

الصواريخ التي تطلق من غواصة: هي صواريخ تحمل وتطلق من غواصة.



ان السؤال الذي يدور حول زيادة القتل يدخل في المناقشات الداخلية للحد من التسلح. فكم يكفي من الاجهزة النووية؟ ان الارقام التي تمتلكها القوى العظمى وصلت الى أكثر مما ينبغي لتدمر كل منهما الاخرى، ولكن الشكل التنافسي لسباق التسلح يدفع كلا الدولتين للبحث عن صناعة صواريخ ذات تأثير، حتى لو قررت دولة أن لديها ما يكفي من القوة العسكرية من حيث الكمية فانها لا تزال ترغب بتحسين النوعية. كما أن عدم الشعور بالامن المتبادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يؤدي بصانعي القرار في كلتا الدولتين الى الخطأ من ناحية امتلاك الكثير من القوة النووية بدلا من امتلاك القليل. بالاضافة الى أن طبيعة صنع القرار البيروقراطي في أي نظام سياسي وتأثير المؤسسة العسكرية بضمان أي أية خطوات تجاه نزع السلاح والحد من الاسلحة ستكون مؤقتة وستدرس بعناية ويرافقها جهود لتطوير جيل جديد. من اسلحة أكثر تدميراً من التي يتم تحديدها في الاتفاقية.

هناك سؤال شرعي حول ما اذا كانت الولايات المتحدة او الاتحاد السوفياتي يريد فعلا خفض مستوى القوة التدميرية للمؤسسة العسكرية والى اي درجة مقبولة. اذا وافقت الولايات المتحدة على تخفيض جوهري في قوتها النووية دون تخفيض مماثل في القوات التقليدية لكلا القوتين فانها ستكون في موقف يصعب الدفاع عنه لمواجهة التفوق العددي في قوة الاتحاد السوفياتي. وقد يستنتج الاتحاد السوفياتي من مشاكل الغرب الاقتصادية مدى تورط الولايات المتحدة في الشرق الاوسط وتزايد شعور معارضي الحرب في اوروبا الغربية، ذلك الوقت سيكون في صالح السوفيات، وليس من صالحهم تخفيف الضغط على المنشآت الدفاعية في الولايات المتحدة. واخيرا فان كلتا الدولتين تحاولان ان تستفيدا من اي تقدم تقني تستطيعان الوصول اليه. لقد تم تزويد سباق التسلح بسلسلة متعاقبة من «الجيل القادم» لانظمة الاسلحة. وهناك فرق كبير بين الاتفاقات العالمية الحالية الواسعة وبين اتفاقية صعبة المنال والتي سوف تخفض جوهريا من مستوى التسليح.

ان اهتمامات الدول الاخرى في هذه القضية تدور حول المساعدات التي هم على استعداد لتقديمها لمجموعة القوى العظمى التي ينضمون اليها. اما القوى العسكرية غير المنحازة كالصين مثلا فعليها ان تحتفظ بقوة عسكرية كافية لضمان الامن الداخلي والحماية من الدول المجاورة. والخطوة الاولى الهادفة باتجاه الحد من الاسلحة يجب ان تأتي من الدول العظمى. وهذه الخطوة سوف تحدد نموذجا ربما يشجع دولا اخرى على اتباعه.

ابعاد التزود بالسلاح

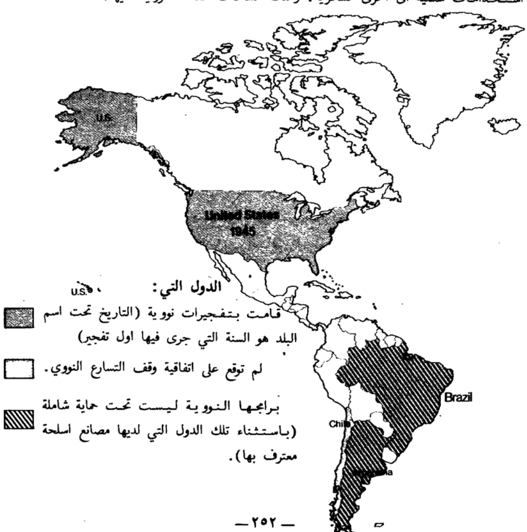
من المستحيل إدراك تعقيدات مفاوضات الحد من الاسلحة ونزع السلاح بدون فهم ابعاد المشكلة الفترة الزمنية التي لا يتم التوصل فيها الى اية قرارات. ففي شهر نيسان عام ١٩٧٥ (اي قبل اكثر من عشر سنوات) قُدّر ان الاتحاد السوفياتي يمتلك احد عشر رأسا نوويا لكل مدينة في الولايات المتحدة يزيد عدد سكانها عن مئة الف مواطن (١٠٠٫٠٠٠) او اكثر، في حين تمتلك الولايات المتحدة ستة وثلاثين (٣٦) رأسا نوويا لكل مدينة سوفياتية مشابهة في الحجم.(٣) وفي الوقت الحاضر يوجد لدى كل من القوتين العظميين انظمة اطلاق تتراوح بين صواريخ عابرة للقارات الى غواصات نووية وطائرات قاذفة. ولقد تم التوصل الى درجة من التوازن النووي، فبمقدور الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تدمير بعضهما بعضا بغض النظر عمن يبدأ النزاع. ولكن عدم الطمأنية المتأصلة في علاقة القوى العظمى تشجع الجيل القادم من الاسلحة والتي من ضمنها الصواريخ عابرة القارات ذات مركبات عودة مضاعفة يجري تهديفها بشكل مستقل. وقامت الولايات المتحدة بتطوير صاروخ بيرشنغ اولا، وتبعها الاتحاد السوفياتي بصاروخ س. س. - ٢٠. وفي عام ١٩٧٧ تم توجيه الاخير الى اوروبا الغربية لاول مرة. ومع حلول عام ١٩٨٣ كان ما يقدر بـ ٢٤٣ صاروخ س. س. - ٢٠ موضوعة لضرب دول حلف شمال الاطلسي (NATO) في اوروبا الغربية(٤) وهذه الصواريخ المتوسطة المدى متحركة ودقيقة الاصابة وهكذا فانها تشكل تهديدا مباشرا الى دول حلف الاطلسي.

اعتبر الغرب تلك الاسلحة تغيرا في ميزان القوة النووية. وفي وقت سابق كانت فقط الاسلحة النووية التعبوية الامريكية والسوفياتية موجودة على المسرح الاوروبي. وكان رد فعل دول حلف الاطلسي يتمثيل في نشر صواريخ بيرشنغ ٢ الامريكية في المانيا الغربية في كانون اول سنة ١٩٨٣. اضافة الى ذلك فقد نشرت الولايات المتحدة في بريطانيا العظمى صواريخ ذات سرعة اقل من سرعة الصوت ولكنها صواريخ دقيقة الاصابة الى درجة كبيرة. ويشكل صاروخ بيرشنغ التهديد الاكثر خطورة بالنسبة للاتحاد السوفياتي، ذلك لانه يستطيع ان يصل الى اهدافه في الاتحاد السوفياتي خلال ثمان الى اثنتي عشرة دقيقة وتكون اصابته دقيقة للغاية.(٥) وهذه ليست الآ التحركات الاخيرة في تصاعد الاسلحة النووية واستراتجيتها. وفي هذه الحالة كان التغير في التوازن الاستراتيجي قد نجم عن استخدام انظمة اسلحة موجودة ولكن بنقلها الى مواقع جديدة. والآن فان كلا من اوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي يقعان ضمن مدى تأثير الصواريخ المستغلة والمتعددة الاهداف.

وقف التسارع النووي

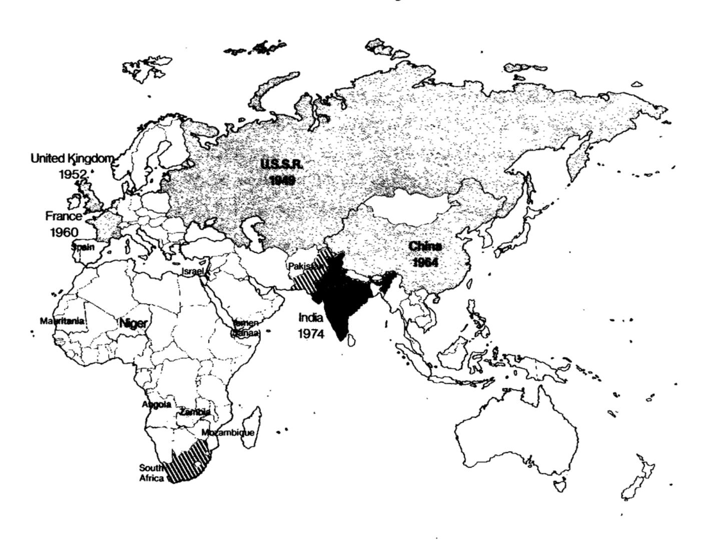
ان معاهدة وقف التسارع النووي التي اقرت عام ١٩٦٨ وتوقع عليها الآن ١٥٥ دولة هي اكثر الاتفاقيات الدولية اهمية في تحديد انتشار الاسلحة النووية. ومن بين بنودها: الدول المشاركة في المعاهدة والتي لم تمتلك اسلحة نووية اثناء قرار المعاهدة لا يسمح لها ان تحصل على اي منها في المستقبل. بينما تؤكد المعاهدة على حق تطوير الطاقة النووية لاغراض سلمية. اما الدول التي لا تمتلك اسلحة نووية فيجب ان تقبل التفتيش الذي تقوم به «وكالة الطاقة الذرية العالمية» لكي تتأكد ان المواد النووية لم تحول من استخدامات سلمية الى اخرى عسكرية. وهناك عدد من الدول التي لديها برامج طاقة نووية كالارجنتين، والبرازيل، والهند، واسرائيل، والباكستان، وجنوب افريقيا، واسبانيا والتي لم توقع على معاهدة وقف التسارع النووي. وفي سنة ١٩٧٤ قامت الهند بتفجير نووي.

ان «قرار وقف التسارع النووي» في الولايات المتحدة لسنة ١٩٧٨ يقوي الرقابة على صادرات الولايات المتحدة النووية عن طريق من بيع معدات نووية وموادها لاي من الدول التي لا تمتلك اسلحة نووية والتي لم تقبل الحماية الامنية من قبل «الوكالة العالمية للطاقة الذرية» لجميع نشاطات الطاقة النووية لديها.



وهناك معدات دولية اخرى تحدد من الانفجارات النووية ونشر الاسلحة النووية وهي «معاهدة منع اجراء التجارب لسنة ١٩٦٣»، والمعاهدات التي تمنع الاسلحة النووية في القطب الجنوبي (١٩٦٣) وفي الفضاء الخارجي (١٩٦٧) وفي قاع البحار (١٩٧١). وقد مُنعت الاسلحة النووية اولا في المناطق المأهولة بموجب معاهدة ١٩٦٧ للايجاد منطقة في امريكيا اللاتنية خالية من الاسلحة النووية، ويشمل ذلك «بورتوريكو»،وجزر العذارى الامريكية و «قاعدة جوانتنامو البحرية».

اما برامج الطاقة النووية المعمول بها خارج نطاق المجتمعات الصناعية الديموقراطية ودول الكتلة السوفياتية والصين فتوجد في الارجنتين، والبرازيل، وتشيلي، ومصر، والهند، والعراق، واسرائيل، وكوريا الجنوبية، والباكستان، وجنوب افريقيا.



ويتوقع ان لدى الولايات المتحدة اكثر من (٧٠٠٠) سلاح نووي تعبوي في اوروبا. وكذلك فان تسليح السوفيات يماثل ذلك العدد.(٦) وهذه الامكانية التدميرية هي ابعد بكثير مما يحتاج اليه حتى في اكثر المشاهد مبالغة في النزاع المحتمل بين الشرق والغرب. وعلى اية حال فلم يسمح اي من الطرفين لنفسه ان يكون عرضة للابتزاز النووي وبالتالي يستمر سباق التسلح.

فبينما يبطىء التقدم باتجاه الحد من الاسلحة في المجال النووي، فان دولا اخرى قد طورت او ما زالت تطور مصانع للاسلحة على الرغم من انها اصغر بكثير من تلك الموجودة لدى القوى العظمى الا انها مخيفة بحد ذاتها. ومن المتوقع ان يكون لدى فرنسا وبريطانيا العظمى ما يقدر بـ (١٦٢) صاروخا مع توفر (٣٠٠) رأس نووي. كما ان وجود هذه الاسلحة يعتبر بمثابة حجر عثرة امام المفاوضات مع السوفيات الذين يريدون ان تُدرج تلك الاسلحة في مستودعات الاسلحة الامريكية لاغراض الحصر والتعداد في الوقت الذي ما زالت فيه دول حلف شمال الاطلسي تدعي انها اسلحة دفاعية محضة ولم تستخدم في الضربة الاولى ضد الاتحاد السوفياتي. ومن المتوقع ان يكون لدى الصين اكثر من (٣٠٠) سلاح نووي وانها تطور صواريخ عابرة للقارات الامر الذي يمكّن بكين من اتخاذ موسكو والاسكا اهدافا لها.(٧) وهناك دول اخرى (جنوب افريقيا واسرائيل على وجه الخصوص) من المعلوم ان لديها المعرفة ووسائل التصنيع بتجميع الاسلحة النووية اذا اقضت الضرورة.

ان توسيع القوى النووية في الدول العظمى وتوسع انظمة اسلحة نووية لدول اخرى تُعقّد عملية مفاوضات الحد من الاسلحة النووية. ويمكن ان تشعر اي من الدول المعنية في اي وقت انه يمكن خدمة افضل مصالحها بواسطة التوقف حتى يكون لديها اسلحة اكثر وافضل لتحسين مركزها التنافسي. وهذه الخشية من التأخر من الدول العظمى قد وضعت علامة على مفاوضات الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي منذ ان بدأ السوفيات بتطوير قدرة نووية. لقد بحثت الولايات المتحدة عن سبل للحفاظ على تقدمها النووي في الوقت الذي كافح فيه الاتحاد السوفياتي بسد هذه الفجوة. ويُفترض ان توازناً نووياً تقريباً قد تم تحقيقه في الوقت الحالي وذلك لكون تلك القوتين العظميين تبحثان عن الفوز بأفضلية من خلال التقدم التقني السريع الذي سوف ينتج جيلاً جديداً من الاسلحة(٨).

بما ان اي نوع اتفاق للحد من الاسلحة النووية سيضع اهمية متزايدة على الاسلحة

التقليدية، فان الوضع القائم لهذه الاسلحة سيكون عنصراً حيوياً في محادثات الحد من الاسلحة. ففي سنة ١٩٨٢ قُدّر ان لدى دول حلف شمال الاطلسي اكثر من ثلاثة ملايين جندي، (من بينهم اكثر من ٣٠٠٫٠٠٠ امريكي)، في الوقت الذي بلغ فيه عدد قوات دول حلف وارسو اكثر من اربعة ملايين جندي (بما في ذلك الجنود السوفيات). وهذه الأعداد من القوات مزوّدة بكميات كبيرة من الاسلحة الحديثة من بينها الاسلحة النووية التعبوية. ان الحجم الفعلي لهذه القوات يجعل التقليص المقترح بلا معنى الاّ اذا تم ذلك على نطاق واسع. وفي اسيا يقدر ان لدى الصين ثلاثة ملايين جندي ولدى الهند مليون تقريباً وتأتي بعدهما فيتنام.(٩) وتحتاج كل من الصين والهند الى قوات كثيرة من اجل الامن الداخلي وكذلك للدفاع ضد الاجنبي، وفي الوقت ذاته فان رغبة فيتنام في القوة تبدو انها لم تشبع من خلال نجاحها في الجنوب، من غير المحتمل ان تكون مهتمة بمفوضات تحديد الاسلحة او تقليصها، بينما يبقى التوتر السياسي عالياً في مناطق عديدة من العالم. وفي هذه المرحلة الحاسمة فان تحديد الاسلحة ونزع السلاح هما هدفان لم تمنحهما الدول الاّ ولاءاً كاذباً، ولكن المخاوف وعدم الاستقرار تهيمن على سياسات تلك الدول.

وسائل ضبط التسلح ونزع السلاح

ان الجهود لوضع تحديدات على الاسلحة الحديثة يمكن ارجاعها الى مؤتمر (هيج) الاول والثاني عامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧. ومع بداية القرن العشرين كانت لدى الدول قناعة بأن سباق التسلح في ذلك العصر سيؤدي في النهاية الى كارثة. وقد فشلت جهود تحديد الاسلحة بالرغم من انه قد تم التوصل الى اتفاقيات كتلك التي تتعلق بالمسائل الانسانية مثل معاملة الاسرى والسكان المدنيين في أوقات الحرب. لقد ادى دمار الحرب العالمية الاولى الى جهود جديدة لتحديد كمية ونوعية الاسلحة ولا سيما القوات البحرية. كما ان «معاهدة واشنطن لسنة ١٩٢٢» «ومعاهدة لندن البحرية لسنة ١٩٣٠» قد فرضتا تحديدات على الاصناف المتعددة للقطع البحرية والتي على الاطراف الموقعة الالتزام بها. وعلى اية حال، اثبتت تلك المعاهدات التي تبحث عن السلام والتي لاحظت التحديدات انها تشكل عقبات للدول لان الدول المعادية استخدمت هذه التحديدات من اجل كسب افضلية على الاطراف الموقعة الاخرى.

ان اية جهود لربط سباق التسلح بنشوب الحرب ينبغي ان ينظر اليها على انها امر خطير، وذلك على اساس ان الصراع السياسي هو المتهم الحقيقي وليس مجرد وجود الاسلحة. وعلى سبيل المثال فإن الحرب العالمية الثانية يمكن ان تعزى الى فشل القوى العسكرية الرئيسة في الحد من السلاح بشكل فعال في فترة ما بين الحربين العالميتين. ويمكن ان لا يكون الامر كذلك بل ان رأياً مغايراً يقر بأن اعادة بناء القوة العسكرية الالمانية وتسليح اليابان لم تكن اسباباً ادت الى قيام الحرب، بل ان فشل الاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا العظمى في تسليح انفسهم لمجابهة الامر كان سببا في ذلك. ان عدم وجود مواجهات بين القوى الرئيسة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يمكن ان يكون دليلاً على ان لسباق التسلح بعض الايجابيات، وتؤمن هذه النظرية بأن مخاطر الحرب المحتملة هي كبيرة جداً لذا فلن تبدأ اي دولة في الاعتداء.

وحتى لو قبل احد بهذه الاسباب، فإن التقدم التقني في انظمة الاطلاق قد قلل من وقت الانذار وزاد من الدقة والقدرة التدميرية للاسلحة، مما يجعل نشوب الحرب نتيجة صدفة او خطأ في التقدير احتمالاً مخيفاً. وهذا هو الاهتمام الرئيسي لصانعي القرار في الوقت الحالي. اما مسألة فيما اذا كانت محادثات ناجحة تؤدي الى تقليل في التوتر فهي كمعضلة ايهما أتى اولاً الدجاجة ام البيضة.

وحتى يكون المناخ السياسي ملائماً لمحادثات تؤدي الى التحديد او التقليص من الاسلحة، فانه من غير المتوقع ان يحدث تقدم فعلي من خلال المعاهدات، وهذا لا يتضمن ان الحد من الاسلحة ونزع السلاح يجب ان ينتظر وضعاً عالمياً خال من الخوف من الحرب. ذلك اليوم ربما يكون بعيداً جداً. وعلى اية حال يمكن تصور ان الدول ستوافق بالنهاية على وضع قيود على الاسلحة لكي يكون دمار الحرب محدود المجال ومنسجما مع اهداف الحرب السياسية المحدودة. وهذا يتطلب اعترافا متبادلاً بوجود حقوق للاطراف المتنازعة بالبقاء واختيار اي شكل للنظام السياسي الذي يختارونه. ان مبدأ «عش ودع غيرك يعيش» ليس صفة الدول العظمى. فكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يشيران الى بعضهما بعضاً بعبارات تقرب من تجسيد الشر. وهذا العداء يقدم مسألة التحقق مما سبق، ولا يمكن ترك التزامات المعاهدة الى طريقة «نظام الشرق» التي تعتمد على الثقة المتبادلة. ان تطوير الاقمار التي لديها امكانيات تصوير معقدة هو عامل ايجابي في البحث والتأكد من وجود الاسلحة، كما انه يقدم بديلاً للمسألة الشائكة المتعلقة بالتفتيش على الموقع الذي كان عقبة رئيسة في محادثات الاسلحة النووية السابقة.

اتفاقيات ما بعد الحرب

ان الجهود المبكرة التي تلت الحرب العالمية للوصول الى نوع من الاتفاق لتحديد الاسلحة قد شُجّعت على أيدي الامم المتحدة أو من خلال اجتماعات بتشجيع من المنظمة الدولية ذاتها. ففي سنة ١٩٦٢ قدمت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اقتراحات الى هيئة الأمم المتحدة تدعو فيها الى نزع سلاح كامل. ولكن الاختلافات بينهما لم تتم تسويتها في ذلك الوقت. وتركزت هذه الاختلافات على أنظمة التفتيش والتأكد وهو النظام الذي بموجبه سوف يتم تقليص وازالة بعض انواع من الاسلحة بالاضافة الى إجراءات التنفيذ. ان عدم وجود اتفاقية كان متوقعاً بسبب درجة التوتر العالمية التي كانت قائمة بين القوى العظمى في ذلك الوقت. وكان من الواضح ان التقدم نحو تحديد الاسلحة كان من الممكن أن يكون على أسس تدريجية ولكن كان من المرجو أن هذه الطريقة في التزايد تؤدي في النهاية الى اتفاقيات أكثر شمولا.

معاهدة القطب الجنوبي

كانت «معاهدة القطب الجنوبي» لعام ١٩٥٩ أول محاولة ناجحة للنهوض باعباء نزع السلاح الكامل لشبه القارة وتناولت هذه الاتفاقية منطقة لم تكن موضوعاً للنزاع السياسي لسباق التسلح المصاحب له. وكان من المرجو من هذه الاتفاقية المتواضعة والتي كان عدد الموقعين عليها (١٥) أن تكون خطوة باتجاه الحد من الاسلحة ولكن لم يتم ذلك. ان مشكلة تقليص أو ازالة الاسلحة الموجودة هي أكثر تعقيداً من اتفاقية لا تضع الاسلحة في مناطق جغرافية ذات أهمية سياسية قليلة. وعلى أية حال، فإن لدى الموقعين على الاتفاقية اهتمام متجدد في المنطقة القطبية الجنوبية وذلك لازدياد التوقع أن هذه المنطقة تحتوي على احتياطي كبير للنفط، بالاضافة الى مخزون مهم من الذهب والبلاتينيوم واليورانيوم. ان عملية استخراج المخزون في باطن الارض أو استخراج البترول الذي يعتقد أنه موجود لم يتم تقديرها بشكل تام بعد. وهذا يخضع «معاهدة القطب الجنوبي» الى قيود لم تكن متوقعة عند توقيع الاتفاقية. أما حل النزاعات المحتملة ستكون لها دلالة على حالة الاستعداد الراهنة بين دول العالم لاخضاع مصالحها الوطنية الى متطلبات عالمية أكثر الحاحا.

حظر تجارب الاسلحة النووية

ان القلق من نتائج الغبار الذري المنبعث من النشاط الاشعاعي للمتفجرات النووية، ادى الى توقيع معاهدة تحظر جميع التجارب باستثناء تلك التي تجري تحت سطح الأرض. حيث تم توقيع هذه المعاهدة أولا في عام ١٩٦٣ من ثلاث قوى عظمى تستخدم الاسلحة النووية وهي: الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، والاتحاد السوفياتي، وتم التصديق عليها فيما بعد من (١٠٠) دولة. أما كل من فرنسا والصين كقوتين نوويتين فقد رفضتا التوقيع على تلك المعاهدة واستمرتا في إجراء تجارب نووية على سطح الأرض. لقد توقفت المفاوضات المؤدية لهذه الاتفاقية في بداية الأمر بسبب مسألة التأكد من الاسلحة، الاّ أنه تمت الموافقة في النهاية على موقف الاتحاد السوفياتي القائل بأن الدول المعنية تمتلك الوسائل للكشف عن التجارب التي تجرى تحت سطح الارض وبناءً عليه لم تكن هذه التجارب من ضمن الاتفاقية.

ان معارضة كل من فرنسا والصين قد اوضحت مشكلة قائمة ضمنياً بأن جميع المفاوضات التي تحاول السيطرة على التسلح أو الحد منه، حيث عبّرت كل من فرنسا والصين عن رغبتهما بالانضمام الى هذا الحظر اذا وافقت كل الدول على ايقاف انتاج المزيد من المواد الانشطارية النووية المستخدمة في الأغراض العسكرية وتدمير اسلحتها النووية. ان رفض الدول التي تمتلك قوة نووية بالتخلي عن ميزتها العسكرية في ذلك الوقت قد افسح المجال لدول لديها المصادر لتطوير القوى النووية وبقليل من الحافز على الامتناع عن ذلك. ان التوقعات المتعلقة بخطر الاسلحة النووية كلياً لم تجذب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى بما فيه الكفاية لجعلها توافق على شروط الفرنسيين والصينيين. وهذه المعارضة للتخلي عن ميزة قوة قصيرة الأمد من أجل أهداف طويلة الأمد قد كانت علامة فارقة لمواقف المقايضة التي تتعلق بالاسلحة.

معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية

لقد تم التوقيع على «معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية» عام ١٩٦٨، على أيدي ممثلين عن الولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا العظمى، والاتحاد السوفياتي، وخمسين دولة اخرى. وكان هذا التوقيع ذروة المفاوضات التي بدأت عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧، وتُعد هذه المعاهدة الأكثر شمولاً للحد من الأسلحة ونزع السلاح التي يجري التوقيع عليها. إن المباحثات المؤدية الى التصديق على المعاهدة كشفت عن المصالح

المختلفة والأساليب التي تتبناها القوى النووية الرئيسة وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وفي البداية، كان همّ الاتحاد السوفياتي منصباً على الأسلحة النووية المتواجدة في ألمانيا الغربية، وفي عام ١٩٥٦ اقترح الاتحاد السوفياتي على أن تكون هناك منطقة منزوعة من الأسلحة في وسط أوروبا، وقد قبل الاتحاد السوفياتي التفتيش على الأسلحة في هذه المنطقة ليتأكد كل طرف من الأطراف أنهما يحافظان على الاتفاقية، إن اهتمام الاتحاد السوفياتي تجاه القواعد الأمريكية الأمامية في أوروبا لم يتغير، وظل يبرز عقبة رئيسة أمام العملية الهادفة للحد من الاسلحة ونزع السلاح. وقد استلزمت طريقة الولايات المتحدة في المراحل الأولى من هذه المفاوضات التوقف عن انتاج المواد الانشطارية للاستخدام العسكري، والاتفاق بعدم نقل اسلحة نووية الى دول لا تمتلك اسلحة نووية الاّ لأغراض دفاعية. (١٠)

وعكست هذه المحاولات للحد من الاسلحة النووية القدرة النووية النسبية والاوضاع الاستراتيجية للدول العظمى في أواخر الخمسينات. حيث كان الاتحاد السوفياتي في المراحل الاولى من تطوير مصانع اسلحته النووية، ولم يكن قد توصل الى مستوى من التوازن مع هذا البلد (امريكا). ولذلك، بينما كان الاتحاد السوفياتي يفضل ابقاء الاسلحة النووية خارج أوروبا الوسطى، الاّ أنه لم يكن راغباً في وقف انتاج الاسلحة انسجاماً مع المقترحات الامريكية، واختيار مستوى ادنى من الاسلحة النووية بشكل دائم. ولم يكن هناك أي دليل لدى الولايات المتحدة التي تحتل مكان الصدارة في القوة النووية على أنها من الممكن أن توافق على أي اقتراح يمكن أن يخلق توازناً.

مقارنة بين معاهدة
حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو

إن نظام معاهدة حلف شمال الاطلسي (NATO) هو النظام الامريكي الرئيسي للدفاع المتبادل. فقد تطورت القوات المشتركة والقيادات الموحدة منذ أن وقعت الاتفاقية في عام ١٩٤٩، وهذه القوات مقتصرة على أوروبا ومياه المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط. والهدف منها ايجاد التوازن بين القوة السوفياتية التي تمثل في صفوف معاهدة دول حلف وارسو التي وقعت عام ١٩٥٥. وكنظام دفاعي يؤمن حلف شمال الاطلسي

باستراتيجية تعتمد على الردع أُعدت لمواجهة أي هجوم بقوة مساوية كما أنها تحتفظ بقوة مساوية كما أنها تحتفظ بقوة نووية.

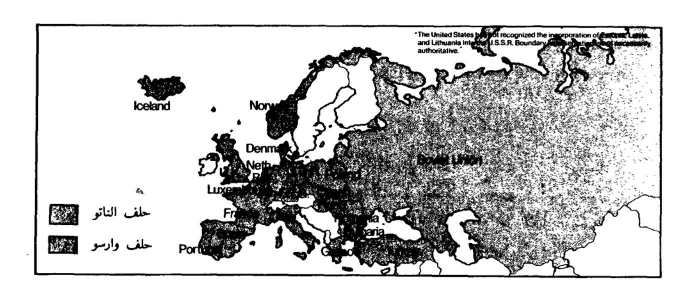
وفي الوقت الذي تتمتع به دول حلف شمال الاطلسي أفضلية في التقنية وصناعة الاسلحة. ويمتلك حلف وارسو منذ أمد طويل تفوقاً عددياً في القوة العسكرية البشرية وفي بعض المعدات. وفي اواخر السبعينات طوّر الاتحاد السوفياتي بشكل كبير من قدراته النووية وذلك بنشر صواريخ من طراز س. س. — ٢٠ البالستية المتحركة والمتوسطة المدى، وكذلك ادخل اسلحة اخرى. وكان رد الـ (NATO) متمثلاً باعلانه في نهاية عام ١٩٧٩ عن ايجاد برنامج للتحديث من خلال نشر صواريخ مطوّقة تنطلق من قواعد ارضية، وفي الوقت ذاته كانت دول الـ (NATO) تقترح مفاوضات امريكية — سوفييتية للحد من اسلحة نووية متوسطة المدى (INF). لقد بدأت مفاوضات الـ (INF) في تشرين ثاني عام ١٩٨١ ويتم تنفيذها الآن ضمن اطار (محادثات تقليص الاسلحة الاستراتيجية) (START).

ومنذ عام ١٩٧٣ ودول (NATO) ووارسو لا تزال تتفاوض من أجل تقليص متبادل ومتوازن في حجم القوات وذلك لأقامة توازن في القوات المسلحة في أوروبا الوسطى.

دول الـ (NATO)

المساحة في أوروبا: مليون ميل مربع. عدد السكان: ٥٦٦ مليون نسمة عام ١٩٧٨ منهم ٣٢٣ مليون في أوروبا. اجمالي الانتاج القومي: ٤٫٤ ترليون دولار عام ١٩٧٨. الدخل القومي الاجمالي للفرد الواحد: ٨٣٠٢ دولار المساهمة الدولية في الدخل القومي الاجمالي العالمي: ٥١٪. المساهمة في التجارة الدولية: ٥٩٪ عام (١٩٧٩). لمؤسسات الفرعية في الاقتصاد الرئيسي والعالمي: جميع هذه الدول اعضاء في «منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي» وهي: بلجيكا، والدنمارك، فرنسا، المانيا الغربية، واليونان، وايطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا، والمملكة المتحدة وهذه الدول اعضاء في السوق الاوروبية المشتركة. النرويج، وآيسلندا، والبرتغال اعضاء في جمعية التجارة الاوروبية الحرة.

ملحوظة: الارقام الواردة اعلاه لا تشمل اسبانيا والتي اصبحت عضوا في الـ (NATO) في ٣١ أيار عام ١٩٨٢. نسبة البترول الخام المستورد: ٧٩٪ (جمعية بواسطة طرق بحرية). المواد الضرورية في التجارة عبر الاطلسي: الحبوب وبعض المنتوجات



دول حلف وارسو

المساحة: ٩ ملايين ميل مربع (مساحة الاتحاد السوفياتي = ٨٫٧ مليون ميل مربع)

عدد السكان: ٣٦٩ مليون نسمة عام (١٩٧٨)

عدد سكان الاتحاد السوفياتي = ٢٦١ مليون نسمة.

اجمالي الانتاج القومي: ١٫٣ ترليون دولار عام (١٩٧٨).

اجمالي الانتاج القومي للفرد الواحد: ٣٥٠٠ دولار.

المساهمة الدولية في اجمالي الانتاج القومي العالمي: ١٦٪.

المساهمة في التجارة الدولية: ٨٪ عام (١٩٧٩).

المؤسسات الفرعية في الاقتصاد الرئيسي العالمي: جميع هذه الدول اعضاء في «مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل».

نسبة البترول الخام المستودر: صفر٪.

المواد الضرورية المستوردة من مناطق اخرى: الآلات الصناعية والتقنية (و بشكل واسع من دول الـ NATO واليابان) والحاسوب.

مجموع القوات العسكرية المتواجدة في أوروبا: ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ عسكري

الدول الأعضاء: بلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، والمانيا الشرقية، هنغاريا، بولندا، رومانيا، والاتحاد السوفياتي.

Members :
Canada
Belgium
Denmark
France
West Germany
Greece
Iceland
Italy
Luxembourg
Netherlands
Norway
Portugal
Spain
Turkey
United Kigdom
United States

الزراعية الاخرى من الولايات المتحدة. المواد الضرورية المستوردة من مناطق اخرى (ما عدا الوقود): معادن لا تحتوي على مواد بترولية (بعضها من دول حلف وارسو).

مجموع القوات العسكرية المتواجدة في مواقعها في اوروبا: ٢٫٦٠٠٫٠٠٠ (باستثناء القوات الفرنسية حيث سحبت قواتها من الـ (NATO) في عام ١٩٦٦ ولكنها بقيت عضواً في الحلف. الدول الاعضاء: كندا، بلجيكا، والدانمارك، وفرنسا، والمانيا الغربية، واليونان، وآيسلندا، وايطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا، والنرويج، والبرتغال، واسبانيا، وتركيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

لقد استمرت الجهود لتضييق هوّة الفروق بين مواقف الولايات المتحدة وروسيا حتى الستينيات وذلك عندما بدأت الأمم المتحدة بالتعبير عن رغبتها في منع انتشار الاسلحة النووية. وكان الدافع هو الخوف من أن انتشار هذا النوع من الاسلحة سيزيد من خطر الحرب من خلال عدم التقدير أو المصادفة، الى أن تم التوصل الى اتفاق حول معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية بعد أن قام الاتحاد السوفياتي بتكديس مستودعات كافية من الاسلحة النووية لكي يضع العوائق أمام الولايات المتحدة. وبتوقيع هذه الاتفاقية لم تخسر الولايات المتحدة شيئاً في تلك المرحلة. وبحلول عام ١٩٧٣م كانت معظم الدول قد وقعت أو صادقت على تلك المعاهدة، الاّ أن عدة دول لديها قدرات نووية رفضت التوقيع ومن بينها اسرائيل والهند.

وأهم بنود هذه الاتفاقية تشترط ألاّ تقوم الدول التي تمتلك اسلحة نووية بنقل هذه الاسلحة أو الاجهزة الى دول أخرى، أو مساعدة دول اخرى بتطوير مثل هذه الاسلحة. ومن الصعب تقدير الاثر الحقيقي المعاهدة عدن نشر الاسلحة لأن أي دولة رغبت في تطوير قراتها النووية كانت قد فعلت ذلك من قبل. ومن غير المحتمل أن تكون لدى الاطراف الموقعة على الاتفاقية والتي لا تمتلك قوة نووية أية في متابعة هذا السبيل. ومن غير الواضح في هذه الايام فيما اذا كانت المفاعلات النووية التي تم بيعها الى الدول غير النووية من أجل تطوير أنظمة لتوليد الطاقة أن يكون لديها القدرة على توفير مواد عالية الانشطار تصلح لصناعة أسلحة نووية.

المناطق المنزوعة الاسلحة النووية

لقد تم توجيه جزء من الجهد للحد من انتشار الاسلحة النووية نحو منع وضعها

في مناطق حيث لم تكن موجودة بها من قبل. وقد تم اثارة هذه الخطوة بسبب الخوف من جانب الدول الصغرى من أن يصبحوا ساحة للقتال في أي نزاع بين الدول العظمى. وقد تم تقديم العديد من الاقتراحات منذ أواخر الخمسينات من أجل ايجاد مناطق منزوعة من الاسلحة النووية، ولكن المعاهدة الوحيدة والملموسة حتى هذه المرحلة هي «اتفاقية عام ١٩٦٧ لمنع الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية». وقد حددت استخدام القوة النووية لأغراض سلمية وتعهد الموقعون بعدم تطوير أو استلام أو المشاركة في تطوير الاسلحة النووية(١١).

تم الطلب الى الدول التي تمتلك اسلحة نووية ولديها اهتمامات محتملة في امريكا اللاتينية، ان توقع على ملاحق معاهدات تجبرها على احترام المناطق المنزوعة السلاح النووي. وقد وافقت جميع الدول على ذلك وقامت فعلا بتوقيع الاتفاقية باستثناء الاتحاد السوفياتي.(١٢) وكان من الممكن في هذه الحالة التوصل الى اتفاقية تقضي بوجود مناطق منزوعة من السلاح النووي في ظروف لا تحتاج من أية دولة التخلي عن حدة المنافسة. ولم يكن بالامكان ايجاد هذه المناطق حيث توجد اسلحة نووية أو حيث يمكن ان تأمل الدول التي تمتلك اسلحة نووية في تحديد مكانها المستقبلي.

معاهدة الفضاء الخارجي

ان الاكتشافات التي قامت بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الفضاء الخارجي أدّت الى مخاوف بان تقنية الفضاء سوف تستخدم لاغراض عسكرية ويمكن وضع اجهزة نووية في المدارات. كما ان الاتفاقية حول المباديء التي تحكم نشاطات الدول في اكتشاف واستخدام الفضاء الخارجي قد تمت الموافقة عليها في الجمعية العمومية التابع للامم المتحدة عام ١٩٦٦. وتشترط هذه المعاهدة على «الدول المشاركة في الاتفاقية تتعهد بعدم وضع اية اجسام تحمل اسلحة نووية في مدارات حول الارض أو اية انواع اسلحة اخرى يمكن ان تؤدي الى دمار شامل، أو تركيب مثل هذه الاسلحة على الاجسام السماوية أو وضع مثل هذه الاسلحة في الفضاء الخارجي باية طريقة اخرى»(١٣). وكان لهذا اثر في ايجاد منطقة منزوعة السلاح النووي في الفضاء الخارجي، وعلى الرغم من قدرة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالاحتفاظ باقمار صناعية مأهولة تدور في الفضاء قد فتحت الطريق امام احتمالات في الاستخدام العسكري لا نهاية لها. كما منعت المعاهدة «اسلحة الدمار الشامل» فهل يشمل هذا المنع الاسلحة الدفاعية مثل اشعة الليزر التي وضعت في الفضاء لتدمير صواريخ العدو العابر لحظة اطلاقاها؟ يبدو بان

الفضاء ما زال يقدم قوة عسكرية مهمة الى ابعد مدى على الرغم ان ذلك ليس من جوهر الاتفاقية.

لقد ابرز الرئيس ريغان هذا السؤال في اذار من عام ١٩٨٣ فيما كان يسمى بـ «حرب النجوم» ودعى بصراحة الى تطوير نظام قواعد فضائية للاسلحة الدفاعية الذي يبدو كاقتراح لتسليح الفضاء. واذا تم تنفيذه فان برنامجاً كهذا سيزيد من سباق الاسلحة النووية الى اسلحة هجومية ليشمل الانظمة الدفاعية كذلك، وبالتالي فقد القى عديد من العلماء ظلال الشك على احتمالية اقتراح ريغان، ولكن المبادرة ساعدت على التبعد في التوجه الذهني الذي يمكن التقرب به من الموضوع الكامل لتحديد الاسلحة.

معاهدة أعماق البحار

لقد تبع اتفاقية حظر الاسلحة النووية في الفضاء الخارجي اتفاقية اخرى عام ١٩٧١ لمنع وضع اسلحة نووية وانواع اخرى من الاسلحة ذات الدمار الشامل في أعماق البحار وقاع المحيطات وطبقات الارض الواقعة تحت التربة، كما تمنع هذه الاتفاقية وضع اسلحة نووية أو أية اسلحة اخرى ذات دمار شامل يمتد الى أبعد من (١٢) ميلا من المنطقة الساحلية. وتشترط الاتفاقية كذلك اثباتاً إن كان هناك شكوك فيما اذا قد تم الالتزام بالاتفاقية أولا.(١٤) ان تقديم شروط للتفتيش على الاسلحة هو خرق للاتفاقية نوعا ما، على الرغم ان هذه الشروط تتضمن فقط ما يعتبر في العادة مياهاً دولية. وبما أن البحر يغطي ثلثي سطح الأرض فان هذه الاتفاقية مقرونة باتفاقية الفضاء الخارجي تساعد على تحديد مناطق التدمير النووي المحتملة.

الاسلحة الكيماوية والجرثومية

إن الاهتمام في استخدام الاسلحة الكيماوية والحيوية والجرثومية في الحرب يعتبر مشكلة قديمة تمت معالجتها بشكل ناجح الى أن اظهر فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة في آذار عام ١٩٨٤ أن العراق قد استخدم غاز الخردل بشكل مكثف وكذلك عوامل مؤثرة على الاعصاب في حربه مع ايران. إن استخدام الغاز السام في الحرب العالمية الاولى والذي نتج عنه الضرر البدني الشديد لأولئك الذين تعرضوا له ادى الى اتفاقية عام ١٩٢٥ والتي منعت استخدام الغاز السام والمواد الجرثومية الاخرى في الحرب. إن هذه الاتفاقية، والتي تم التقيد بها بشكل موسع في الحرب العالمية الثانية، تعتبر خطوة للامام

في تحديد الاسلحة وتوفر الادلة بشكل موسع في الحرب العالمية الثانية، تعتبر خطوة للأمام في تحديد الاسلحة وتوفر الأدلة بأن هذه الدول يمكنها الموافقة على منع استخدام اسلحة معينة. أدّت التطورات في البحث الكيماوي والجرثومي خلال وبعد الحرب العالمية الثانية الى جهود جديدة في دعم الحظر المفروض في اتفاقية جنيف والى توسيع هذا الحظر بحيث تشمل العوامل المدمرة التي تم اكتشافها منذ ذلك الوقت.

وفي عام ١٩٧١ وافقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبمصادقة الجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة على معاهدة لمنع التطوير والانتاج والتخزين الاحتياطي للأسلحة الجرثومية والسامة بما تلحقه من دمار. وكان من المفروض لهذه الاتفاقية أن تصبح سارية المفعول عند تصديقها من (٢٢) دولة من ضمنها الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد السوفياتي. أما المشاكل المتعلقة بتدمير المخزون الاحتياطي الموجود وكذلك اجراءات التأكد من الاسلحة فلم يتم حلها لغاية الآن. ولكن هناك تعهدات من جانب واحد من الدول المعنية لتجنب استخدام العوامل الكيماوية والجرثومية التي تكون عادة عديمة الفائدة في الاغراض السلمية. على أن التقدم العلمي الحديث يسمح باستخدام مثل تلك المنتوجات الكيماوية والجرثومية كغاز مسيل للدموع، وبعض السوائل الكيماوية التي استخدمتها الولايات المتحدة بشكل واسع في فيتنام.

ان استخدام العراقيين للاسلحة الكيماوية المحرقة أثار أسئلة جديدة حول فعالية اتفاقية جنيف في المستقبل لأن أي انتهاك لهذه الاتفاقية يمكن أن يوجد سابقة لا مثيل لها. تعتبر الاسلحة الكيماوية سهلة التصنيع ومتيسرة ضمن الامكانات الفعلية لأي دولة راغبة في انتهاك القانون الدولي. وعلاوة على ذلك ومن موقع تواجد السلاح فقط يمكن أن يكون التأكد من مدى الالتزام بالمعاهدة فعالا، ومن المشكوك فيه حتى اذا كان ذلك الاجراء سيساعد على اقتناع الدول التي التزمت بالمعاهدة أو منع تلك الدول المصممة على تطوير المواد الكيماوية المحظورة.(١٥)

أثر الاتفاقات

إن اتفاقيات الحد من الاسلحة ونزع السلاح التي تم التوصل اليه منذ الحرب العالمية الثانية كانت خطوات محدودة نحو تقليل الدمار الناتج عن الحرب. ويعتبر الدمار الذي حل بفيتنام دليلا بأن ما يسمى بـ «الاسلحة التقليدية» لها القدرة على تدمير دول تماماً كما تفعل الاسلحة النووية. والتشويه الذي اصاب ضحايا الهجمات النووية على

هيروشيما ونجازاكي قد تمت مقارنته بآثار النابالم في ضحايا الحرب في جنوب شرق آسيا.

ويمكن القول بأن المعاهدات التي وقعت بعد الحرب العالمية الثانية بأنها مجرد اشارات رمزية وجدت لارضاء الرأي العام المحلي بدلا من كونها جهوداً جادة للحد من الدمار الشامل. وعلى أية حال فان هذه الاتفاقيات قد خدمت الغرض الهامّ المتمثل في اظهار أبعاد المشكلة التي يجب معالجتها من أجل التوصل الى اتفاقيات تحديد الأسلحة. ان مفاوضات «محادثات تقليص الاسلحة الاستراتيجية» (START) والجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وكذلك المباحثات بين دول الـ (NATO) ووارسو حول تقليص متبادل للقوات بالمشاكل الرئيسة التي تتعلق في كل من السيطرة على الاسلحة وتحديدها. وبما أن هذه المحادثات تتعلق مباشرة بدول ذات خلفية عدائية في فترة ما بعد الحرب فان الصعوبات في الوصول الى اتفاقية مبالغ فيها، ويمكن مناقشة تلك الجهود على أحسن وجه ضمن اطار الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية التي تحدد مواقف المشاركين في التفاوض.

التوازن الاستراتيجي والأمن

يتم اتخاذ خطوات نحو الحد من الاسلحة ونزع السلاح ضمن المتطلبات الامنية للدول المعنية. ومن غير المعقول مساواة فرص ايجاد السلام بنجاح في مفاوضات تحديد الاسلحة. فقد حاربت الدول بعضها بعضاً منذ أمد بعيد قبل أن تتطور التقنية العسكرية ووسائل الدمار المرعبة المتوفرة اليوم. ولا يمكن ازالة اسباب الصراع بواسطة تخفيض التسلح، وهكذا فان اتفاقيات الاسلحة بين الدول يجب أن لا تعرض من الاطراف الموقعة للحظر أو تترك منافذ يستفيد منها أي معتدٍ. ان الطريق الوحيد لتقليل دمار الحرب وله فرصة للنجاح هو الطريق الذي ينشأ عن الاعتراف بأن العلاقة العدائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد وجدت وتوجد ومن المحتمل ان يستمر وجودها. وعندها تصبح المشكلة واحدة من الاتفاقيات المتفاوض عليها والتي تحمي مصالح الأمن الشرعية لكلا الطرفين بدلا من الاعتماد على حسن النية أو روح الانفراج في العلاقات.

الـردع

يعتبر الردع تهديداً حقيقياً والذي يتم تحقيقه بشكل آلي تقريباً. وبتعابير اتفاقيات

الحد من الاسلحة فانه يمثل وجود قوة كافية للرد على أي هجوم مهما كان حجمه، وهذا غالباً ما يشار اليه بالدمار المتبادل المؤكد. وهكذا ففي الوقت الذي سوف تتفاوض فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من أجل تحديد الاسلحة سوف يحتفظا بقوات للردع ذات حجم كافٍ لشن ضربات مدمرة ومعاكسة ضد أي مهاجم. والرغبة في حماية اسلحة الردع هي التي تفسر نصب الولايات المتحدة للصواريخ العابرة القارات في مواقع اسمنتية تحت سطح الأرض. ان دقة الاصابة المتزايدة وقوة الرؤوس النووية قد أدت الى ادراك أن هذه الاحتياطات ليست كافية لحماية امكانية الردع لدى الدول. وكان هذا هو الحافز وراء مشروع الرئيس كارتر من أجل نقل قواذف الصواريخ المتحركة على فترات حول ما كان يعرف بـ «حلبة السباق» وقد وضعت هذه الخطة على الرف لأنها غير عملية من جهة التكلفة والمنطقة المطلوبة لانجاحها. وكذلك بحثت ادارة الرئيس ريغان من أجل ايجاد طريقة تجعل قوة الردع متحركة، وأخيراً استقر الرأي على تعزيز المواقع المحصنة التي تحتوي على الصواريخ العابرة للقارات. ان الرغبة في تأكيد بقاء قوات الردع هي وراء الاستراتيجية الثلاثية أو ذات الثلاثة ركائز والتي تنشر القدرة النووية بين الغواصات والطائرات والقوات الارضية. وطريقة السوفيات في الردع تشبه الطريقة الأمريكية والنتيجة هي موقف ردع متبادل، وهي قدرة الاعداء للرد على الضربة الأولى. وهذا يخلق درجة معينة من الاستقرار بسبب وجود كسب قليل في الهجوم المفاجيء تضع الاولويات الاستراتيجية الاهمية الاساسية على امكانية لحماية ضد الضربات المعاكسة بدلا من الدفاع عن المراكز السكانية الكبيرة.

لقد أثار التأكيد على الردع أسئلة فيما اذا كان الاسهام في الحد من الاسلحة يمكن أن يصنع السلام واذا كان الردع المتبادل بمثابة الكفيل الأمثل للسلام بين الدول المعادية فمن الممكن القول بأنه كلما زادت قوات الردع زاد الاستقرار، وعلى العكس فان الجهود للحد من الانتقام المحتمل يمكن أن تغري مهاجماً لشن هجوم مفاجيء. وأحد الاقتراحات التي قدمت هو نصب اسلحة ذات قدرات نووية يمكن ردعها بدلا من تلك التي لها قدرات هجومية. ويرى أولئك الذين جاءوا بهذا القول أن الصواريخ المتعددة الرؤوس مثل «بيرشنغ» أو الصاروخ المقترح «ام اكس» كأسلحة يمكن شن حرب بها بدلا من الرد على هجوم. أما المؤيدون لهذه الطريقة فقد وضعوا حداً بين الصاروخ المتعدد الرؤوس والصواريخ ذات الرأس الواحد والذي اعتبروها مجرد اسلحة دفاعية لطبيعتها.

وبشكل أساسي فان العلاقة بين قوات الردع والجهود من أجل الوصول الى اتفاقيات للحد من الاسلحة وصلت الى السؤال: ما هو المقدار الكافي؟ وهذه الجهود هي

مرحلة تشير الى أن الزيادات في التسليح لا تصحبها زيادة في الأمن. وهكذا فقد تركزت المفاوضات في محادثات (SALT) على محاولات لتجميد القوى النووية على المستويات الحالية تقريباً (ينظر لهذه المحاولات على أنها تأكيد للردع المتبادل) بدلا من محاولة ازالة الاعداد الكبيرة من الاسلحة. ولقد أثار تطور الاسلحة النووية المخاوف لسوء تقدير الحسابات كالفكرة التي تعتقد احدى الدول أنها تستطيع أن تكسب حرباً بسرعة من خلال الضربة الاولى. ان التزايد في أعداد ونوعية الاسلحة يمكن أن يقلص فعلياً من امكانية استخدامها. وتمثل الصواريخ الموجودة على الغواصات السلاح الأمثل اليوم لأنه لا يوجد لدى أي من القوى العظمى الوسائل لازالة جميع هذه الصواريخ في هجوم مفاجىء. وعلى هذا فان تقليص الصواريخ الارضية يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار وذلك لوجود بديل للردع المتبادل.

الاستراتيجية النووية

تمثل الاسلحة النووية أكثر من خطر في ابادة عدوهما. ومن الممكن استخدامها كسلاح تعبوي ضمن اسلحة تدميرية مسيطرة عليها، أو كأداة لاجبار عدو للاذعان لموقف ما. وليس من المفروض أن تكون الحرب النووية صراعاً يستخدم جميع الطائرات وبدون أية ضوابط. اذا يعتبر تقييم الصراع هدفاً أساسياً لجميع الأطراف، ويمكن التوصل الى تفاهم صريح أو ضمني لتقييد الحرب النووية ضمن حدود البقاء.(١٦) فعلى سبيل المثال ماذا سيكون رد الولايات المتحدة المناسب على مباغتة الاتحاد السوفياتي لبرلين الغربية؟ ان الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا تحمي المدينة بقوى رمزية، والمدينة محاطة تماماً بالمانيا الشرقية. واذا استخدم الاتحاد السوفياتي أو حلفاؤهم الالمان الشرقيون القوات التقليدية لحصار برلين الغربية فان حلف الـ (NATO) سيواجه خياراً صعباً. وللرد على هجوم نووي شامل على الاتحاد السوفياتي فانه يمكن أن يمثل رداً وفيه يعرض لدمار غير مقبول لاوروبا الغربية والولايات المتحدة. ولذلك فان المدينة لا يمكن استعادتها باستخدام القوات التقليدية وذلك بسبب موقعها.

ان هذا يترك خيارين مفتوحين لحلف الـ (NATO). الخيار الأول هو ضربات نووية منتخبة ضد أهداف محدودة مثل القواعد الجوية أو المنشآت البحرية والتي من الممكن أن تؤدي الى دمار محدود لكنه مؤكد. والخيار الثاني يمكن أن تستخدم القوات التقليدية لغزو المانيا الشرقية في مرحلة تعتبر بها معرضة للهجوم نسبياً. ويمكن وضع كلا الخيارين لهدف محدود وهو: انسحاب قوات حلف وارسو من برلين الغربية. اذ أنه من

المهم للأعداء المحتملين أن يحافظوا على خيار مثل تلك الاجراءات العسكرية المحدودة بدلا من أن يكون لديها رد فعل محدد للاختيار بين ألا تفعل شيئاً أو أن تشن حرباً نووية غير مفيدة. ومثل تلك الاعتبارات الاستراتيجية هي جزء متمم لمحادثات السلاح لأن السلام ليس بالضرورة أن يُعزز بتحديد أنواع ردود الفعل العسكرية المتوفرة.

ان مفهوم التوازن الاستراتيجي هو نوعي وكمي على حد سواء. فعلى الدول أن يكون لديها كل من مجموعة كافية من الاسلحة لتقديمها كخيار لردود الفعل العسكرية، وكمية كافية من هذه الاسلحة للابقاء على حرب طويلة الأمد. والسؤال الاول الذي يجب معالجته في اتفاقيات تحديد الأسلحة هو نوعية الاسلحة التي يمكن اخضاعها ووضعها تحت السيطرة. ومن خلال التصنيف الواسع للاسلحة النووية يوجد هناك تغيرات كبيرة في المهمة المراد القيام بها والقوة الموجودة. وقد تركز معظم الاهتمام على انظمة الاطلاق الطويلة المدى التي تلائم الطائرات القاذفة أو الصواريخ لأنها تهدد اعماق الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. كما ان تعديل وقت الاطلاق هو مهم ايضاً وهناك المزيد من الحاجة للسيطرة على صواريخ (ICBMs) التي تستطيع الوصول الى اية دولة عظمى خلال ٣٠ دقيقة من الاطلاق بدلاً من التفاوض للتقليص في القوات القاذفة. وعلى نحو مشابه يوجد المزيد من الحاجة للسيطرة على الاسلحة التي تهدد بالدمارالفوري الشامل بدلا من الاجهزة التعبوية المحددة كثيراً من ناحية الهدف.

لقد وافقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على ان تعملا بأتجاه تحديد اعداد وانواع الصواريخ العابرة للقارات والصعوبات الفنية الرئيسة للوصول الى اتفاقية هي في الحقيقة بأن الدولتين العظميين قد اتبعتا استراتيجيات مختلفة في تطور قواتهما النووية. ولذلك فإنه من المستحيل مساواة اسلحتهما على اسس حسابية محضة. حيث كانت الولايات المتحدة الاولى في المجال النووي وتمتعت بمركز كبير متقدم في مجال كل من اعداد الاسلحة والتعقيدات التكنولوجية وقد آثرت الولايات المتحدة في منتصف الستينات تقليص نفقاتها على الاسلحة النووية من خلال التركيز على تحسين دقة الاصابة بدلاً من زيادة اعداد الاسلحة او زيادة الشحنة المتفجرة (من رأس القذيفة). لقد بحث الاتحاد السوفياتي عن توازن نووي بواسطة تطوير صواريخ ذات شحنات متفجرة اكثر بالاضافة الى البحث عن تفوق في اعداد قواذف الصواريخ. لقد واجهت الدول العظمى مشكلة محاولة مساواة حجم واعداد ودقة الاصابة في اسلوب متبادل ومناسب، الامر الذي يمكن ان يكون مهمة صعبة للحلفاء، ويمثل عائقاً بارزاً للاعداء.

تتطلب معاهدات الحد من الاسلحة ونزع السلاح من الاطراف المتفقة عليها ان

يكونوا راغبين بالتنازل عن امتيازات ممكنة في الحاضر او المستقبل من اجل هدف اكثر اهمية وهو البقاء المؤكد. ويحاول المفاوضون وضع تحديدات على كمية انواع الاسلحة التي يمكن اعطاؤها للعدو، وفي نفس الوقت يحافظوا على الشعور بالامن وفي الوقت الحاضر فان القوتين العظميين لديها اسلحة نووية كافية وفي وضع يمكنها من تدمير القواعد الصناعية لبعضها البعض وايقاع خسائر بين السكان لا يمكن حصرها، وفي ذات الوقت تسميم البيئة الى درجة لم يتم ادراكها حتى الآن. وبرغم ذل سيبقى التسلح مستمراً مع خشية كل جانب ان التوقف عن السباق يؤدي الى خسارة نسبية في القوة، وسواء كانت هذه المخاوف مقبولة او لا فانها تعتمد على اي حوار يستخدم للتنبوء عن نزاع ممكن بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

وربما تنفي الحالة الراهنة من الردع المتبادل اي امتياز يمكن كسبه من مضاعفة القوات لو تم افتراض ان النزاع النووي الوحيد المتوقع والذي يمكن ان يحدث هو بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، واذا تقربت الصين الى موسكو في المستقبل وشكلت حلفا عسكريا فسوف تتغير الحسابات المتعلقة بمقدار الردع الكافي بشكل ملحوظ. وهذا يشبه كثيراً الاستراتجية العسكرية في الخمسينات عندما كان تخطيط الولايات المتحدة عندئذٍ مبنياً على القتال في حروب رئيسة في كلا المحيطين بالاضافة الى تنفيذ عمليات عسكرية صغيرة في آن واحد ومن السهل القيام بتقييم ذهني لاحتمالات ضرورة شن اكثر من حرب نووية واحدة في وقت واحد بدلا من الدفاع عن سياسة تعتمد على هذه الافتراضات فصانعو السياسة يفضلون ان يكون لديهم الكثير من القوة العسكرية بدلاً من القليل منها وعندما يتعاملون مع اسلحة مدمرة كالاسلحة النووية فان الافراط في الحماس هو القاعدة.

ان مفاوضات الاستراتيجة المستخدمة يجب ان تسمح بعدة مواقف من النزاع المحتملة والتي تشتمل على أسلحة تقليدية بالاضافة الى اسحلة نووية. وفي عام ١٩٨٢ اثار الجنرال (برناد ل. روجرز) القائد الاعلى لقوات حلف شمال الاطلسي، مسألة تطوير استراتيجية لا تشتمل على اسلحة نووية. وقد اصبحت هذه الاستراتيجية متكررة بين الخبراء العسكريين الذين لم يعودوا يفترضوا بأن الصراع بين دول حلف وارسو ودول حلف شمال الاطلسي سيكون نووياً. واحدى الاستراتيجية المقترحة هي «الانتقام التقليدي» الذي سوف يواجه هجوماً تقليدياً على اوروبا الغربية وسيواجه بهجوم معاكس في ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا. أما المؤيدون لهذه الطريقة فقد أثاروا احتمالات مقاومة الدول التي تسير ضمن الفلك السوفياتي ضد الهيمنة السوفياتية.(١٧) كما أن التفوق

الكبير من ناحية القوة البشرية والاسلحة التقليدية التي تتمتع به دول حلف وارسو قد اثار نفس السؤال الحقيقي وهو فيما اذا كان بامكان الولايات المتحدة أن تتخلى عن استخدام كل الاسلحة النووية وفيما اذا كان على الولايات المتحدة أن تحدّ مثل هذا التخلي لتشمل الصواريخ العابرة للقارات فقط والوسائل الاخرى ذات التدمير الشامل. وتعتمد دول الـ (NATO) على الاسلحة النووية الامريكية ويمكن أن تكون الاسلحة التعبوية هي الوحيدة والحقيقية للتوازن المعاكس في تفوق الشرق في الاسلحة التقليدية.

مشكلة المراقبة «التفتيش»

من المستحيل مناقشة اتفاقية تحديد الأسلحة دون وجود نوع من البحث والتحقيق حول التقيد بنصوص الاتفاقية، ويعارض الاتحاد السوفياتي على الدوام وجود أي شكل من المراقبة في الموقع. وعلى أية حال يوجد شك ملحوظ في أن هذا النوع من الاشراف يمكن أن يكون فعّالا بشكل كامل في دول بمساحة الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي. وهناك عدة أوجه لمعضلة التفتيش وفي أي وضع مثالي يجب مراقبة كل من: مرافق الانتاج، والفعاليات المتعلقة بالبحث والاسلحة نفسها. قد يستحيل تماماً التفتيش على الابحاث لأنه حتى تلك الابحاث ذات الاهداف السلمية يمكن أن تجد لها استخدامات عسكرية. ولذلك فان التأكيد يبقى على مرافق الانتاج والاسلحة الموجودة اصلا في مواقعها. كما أن تطور الاقمار الصناعية التي تدور حول الأرض تمثل تقدماً هاماً في أنواع اساليب التفتيش المقبولة لدى الجانبين. وبما أنه لا توجد أي منظمة دولية يمكن أن تثق بها الدولتان العظميان للقيام بالتفتيش ومهام البحث فمن الضروري أن تكون تلك الدولتين واثقتين بشكل كافٍ من قدرتهما على اختبار مدى التزام عدوهم بالاتفاقيات.

وفي عام ١٩٥٥، طرح الرئيس (دوايت ايزنهاور) تبادلا للمعلومات عن مواقع المرافق العسكرية ووسائل الاستطلاع الجوي لاغراض التفتيش والتحقق. وهذا الذي سُمّي بفكرة «الاجواء المفتوحة» قد مثل تقدماً مفاجئاً في التفكير الاستراتيجي ولكن لم يتم قبوله من الاتحاد السوفياتي الذي لا يمكن أن يقبل بالمسح الجوي ما عدا كمرحلة من المراحل الأخيرة من خطة نزع سلاح شاملة. ومع ذلك فقد غير الاقتراح من اتجاه المفاوضات بالتعبير عن ادراك حساسية مسألة التفتيش والتحقيق وان على طرفي الاتفاقية الوصول الى وسائل كافية لتنفيذ ذلك.

ان التقدم في تكنولوجيا الفضاء قد حل بشكل كبير مشكلة التفتيش، ويمكن القول أنه في الوقت الذي تكون فيه الصواريخ في اماكنها ومرئية في صور الأقمار الصناعية، يكون قد فات الأوان. وهنا يبرز اعتراض شرعي، فقد أعلن البنتاغون في تشرين ثاني عام ١٩٨٤ أن الاتحاد السوفياتي قد حفر حوالي (٣٠) حفرة جديدة في ميادين للصواريخ العابرة للقارات، وعندما سئل الاتحاد السوفياتي أجاب بأن هذه الحفر هي البداية لما سيكون أخيراً (١٠٠) مركز جديد للقيادة والسيطرة لتشغيل الصواريخ الروسية الموجودة في مبانٍ محكمة الاغلاق. وقد ادعى البنتاغون أنه لا يمكن التأكد عن ماهية هذه الحفر حتى في المرحلة الاخيرة من البناء.(١٩) وهذا دليل على الفجوة الزمنية بين اقامة المرافق للاسلحة النووية وبين تحديد هويتها بالشكل الصحيح. ويمكن أن تنشأ هذه المشاكل حتى مع وجود المراقبة التي تتم في المواقع التي يتواجد فيها السلاح النووي.

تشير كل الأدلة على أن مشاكل التفتيش والتحقيق السابقة التي لم تذلل أنها لم تعد العقبة الوحيدة لاتفاقيات الاسلحة وسوف تكون دائماً لدى الاطراف الموقعة فرصة للاحتيال لفترة زمنية محدودة ولكن المسح الجوي بالاضافة الى قوة الردع يقللان من المخاطر، ان لم يتخلصا منها نهائيا. وفي التحليل النهائي فان الاجراء الوقائي الوحيد والحقيقي في اتفاقيات الحد من الاسلحة ونزع السلاح هو اعتراف متبادل لأن مصالح الدولتين يمكن خدمتها بشكل افضل بقبول الاتفاقيات بدلا من انتهاكها.

مشكلة الانجازات التكنولوجية

من الامور التي لا يمكن وزنها بدقة في محادثات الحد من الاسلحة هو الاثر الذي يمكن أن تتركه قوة انظمة الاسلحة الجديدة على الاتفاقيات القائمة. ويمكن الافتراض أن المجموعة العلمية سوف تستمر بالتقدم في معرفة المجالات التي تتعلق بالتكنولوجيا العسكرية واكتشاف طرق لاستحداث واكتشاف الجديد من الاسلحة مثل تلك التي لها بالغ الاثر في تدمير توازن الاسلحة الذي يجعل الحد من الاسلحة ونزع السلاح ممكناً، حيث أنه لا يوجد دولة يمكن أن تتنازل عما تعتقد أنه امتياز عسكري واضح. ويثير هذا سؤالين في خلفية المفاوضات لكنه لا يمكن الاجابة عنهما بشكل مرضٍ. السؤال الاول: هل يؤدي اكتشاف نظام اسلحة فعالة جديدة بالاطراف الموقعة على الاتفاقية الى الغاء تلك الاتفاقية؟ والسؤال الثاني: ما مدى امكانية الوصول الى اتفاقية للسيطرة على تطوير

الاسلحة التي لم يتم تصورها لغاية الآن؟ والى أن يتم التوصل الى وسائل مرضية لمعالجة هذين السؤالين فان أية اتفاقيات تمثل ببساطة عملا مستمراً، ووقعها على توازن القوى مرتبط بالاختراعات التقنية المستقبلية، وهذه مشكلة يجب معالجتها على الفور.

لقد ساعدت المشاكل التقنية كذلك على تعقيد ووقف المحادثات الامريكية السوفياتية حول السيطرة والتحديد على الاسلحة الموجودة. ولدى الولايات المتحدة عدد أكبر من الصواريخ البالستية المعقدة والقادرة على الانطلاق من تحت سطح الماء أكثر من السوفيات. بينما يحتفظ السوفيات بميزتهم في التفوق العددي للرؤوس النووية، ولا يوجد أي سبيل لتعادل الدولتين ضمن شيء معقول نسبياً، وهذا يمثل نوع المشكلة التي لازمت محادثات الحد من الاسلحة منذ بدايتها. وهناك جانب أقل وضوحاً للتقدم التقني والذي يستحيل معالجته ضمن المحادثات الامريكية ــ الروسية وهي الابحاث الحديثة المتعلقة باستخلاص مواد انشطارية من مادة اليورانيوم. وهذه العملية سميت فصل نظائر الليزر، لها القدرة على تقليل الصعوبات وتكلفة تحويل اليورانيوم الى استخدام عسكري. وستكون النتيجة جعل ذلك ممكناً للعديد من الدول لبناء اسلحة ضمن تكلفة تستطيع تحملها.(٢٠) ويضيف عاملا ملحاً الى المفاوضات الجارية لان السيطرة على الاسلحة النووية سوف تكون مستحيلة اذا تم نشرها بشكل واسع.

محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية

افتتحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في عام ١٩٦٩ كنتيجة لمعاهدة «منع انتشار الاسلحة النووية» لعام ١٩٦٨. وحلّ عام ١٩٧١ قبل امكانية الوصول الى أية اتفاقيات، وكانت هذه الاتفاقيات تتعلق بتحسين الاتصالات عن طريق (الخط الساخن) الذي تم انشاؤه في عام ١٩٦٣، كما تتعلق في وضع اجراءات لتقليل خطر حرب عفوية بسبب عدم صحة المعلومات. وقد تم التوصل الى أول اتفاقيات حقيقية عام ١٩٧٢. وكانت الفترة الزمنية المطلوبة لاحراز تقدم في هذا المجال دليلا على صعوبة الاتفاقيات، وتتردد الدول في اتخاذ أية خطوات قد تقلل من قوتها العسكرية النسبية سواء بسواء.

الاتفاقية الاولى للحد من الاسلحة الاستراتيجية.

إن اتفاقية الصواريخ البالستية المضادة التي وقعت في عام ١٩٧٢ هي أهم اتفاقية تم التوصل اليها لغاية الآن، وذلك لأنها تحدد بدقة استخدام الدفاع المعروف والوحيد ضد هجوم صاروخي، اذ لم تؤكد فيها الدولة المعتدية أنها لا تستطيع منع هجوم معاكس فحسب ولكن تقليل انتشار اسلحة الـ (ABM) يترك كلا من الدولتين العظميين معرضة للدمار النووي.(٢١) و يعتقد بأن هذه الامكانية المؤكدة للدمار مهمة في التخلص من أي اغراء لشن هجوم مباغت. وتسمح الاتفاقية لكل دولة بنشر موقعين فقط لصواريخ (ABM) بمجموع كلي يصل الى (٢٠٠) قاذف و (٢٠٠) صاروخ. كما أن الاتفاقية تمنع التطوير أو الاختبار أو تطوير أي نوع آخر من صواريخ الـ (ABM) بغض النظر عن كيفية اطلاقها ومكان قواعدها. وقد كان لهذا الاتفاق الأثر على وقف السباق المكلف لدفاعات صورايخ الـ (ABM) في ارجاء العالم. وسواء كانت الاتفاقية قد اثبطت من الابحاث المستمرة لئلا تتطور الى دفاعات صاروخية فذلك امر آخر. لقد أعلنت الولايات المتحدة عن تطوير صواريخ (باتريون) المتقدمة التي لديها القدرة على تدمير الصواريخ السوفياتية، كما قام الاتحاد السوفياتي بتطوير صاروخ (SA-12) وهو صاروخ متحرك للدفاع الجوي وبمهمة وقدرة مشابهة للصاروخ الامريكي. وبالاضافة الى ذلك فقد اعلن سلاح الجو الامريكي في كانون ثاني عام ١٩٨٤ أنه قام باختبار صاروخ متقدم صمم لتدمير الأقمار الصناعية.(٢٢) و يعتبر هذا تطويراً مهما لان المحادثات (SALT I) تشترط أن هذه المعاهدة يجب أن تنفذ باستخدام اقمار صناعية للمراقبة من كلتا الدولتين، وهذه الاقمار الصناعية يسمح لها للعمل دون الاعاقة.

منعت اتفاقية (SALT I) المؤقتة البدء بنصب صواريخ ارضية اضافية أو بناء غواصات اضافية حاملة للصواريخ. أما الطائرات القاذفة التي تحمل قنابل نوو ية أو الرؤوس النوو ية المتعددة فلم تشملها هذه الاتفاقية. وعلى هذا فقد كانت هذه الاتفاقية ذات أهمية حقيقية محدودة بسبب الضغط المتواصل لبرامج التقنية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من أجل تطوير المزيد من التقنية لكي يتم استبدال الاسلحة القديمة باسلحة أكثر تعقيداً. وكانت التحديدات على اعداد الصواريخ (الاستبدال مسموح به) حتى السنوات الخمس الاخيرة (حتى عام ١٩٧٧) والذي يتيح للولايات المتحدة الحصول على (١٧١٠) والاتحاد السوفياتي على (٢٣٦٠) صاروخ.

ولأن اتفاقية (SALT) تقضي على فرصة تطوير صواريخ (ABM) دفاعية وفعالة

فان بعض الامريكيين يمكن ان ينظروا اليها على أنها تخلٍ عن القدرة التقنية للولايات المتحدة مقابل معاهدة غير مضمونة النتائج. وافضل حديث لاقناع الذات من الحد من الاسلحة هو أنه لا يمكن تصور دفاع على أنه كامل ومن الممكن أن عدداً كافياً من الصواريخ سيخترق في العمق لتفادي تقييم وسائل الدفاع. كما تمثل الاتفاقية نوع التسوية التي يجب التوصل اليها وبما أن تلك الدولتين كانتا في المراحل الاولى من تطوير صواريخ الـ (ABM) فلم تفقد أي منها ميزة مهمة ويمكن التوصل الى اتفاقية الحد من الاسلحة في المراحل الاولى من ابتكارها

الاتفاقية الثانية للحد من الاسلحة الاستراتيجية

يشار الى الجولة الثانية من المحادثات بـ (SALT II) والتي بدأت في عام ١٩٧٢ بالهدف المعلن لاعداد صيغة اكثر سيطرة على الاسلحة النووية وتقليلها بشكل نهائي. وفي عام ١٩٧٤ تمت الموافقة على قيام الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بتحديد موقع واحد لصواريخ (ABM) بدلا من الموقعين المسموح بهما في اتفاقية (SALT I) وكان هذا ببساطة اعترافاً بالحقيقة التي حددت دفاعات صورايخ الـ (ABM) على أنها كانت لا تستحق أن تنصب كما تم الاتفاق ايضاً على أن الاتفاقية التي ستدوم حتى عام ١٩٨٥ يجب التوصل اليها قبل انهاء اتفاقية الخمس سنوات لعام ١٩٧٢. وقد أدت المفاوضات الى اتفاقية وقعت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ولكنها لم تُصدّق من مجلس الشيوخ الامريكي. لقد جعل الغزو السوفياتي لافغانستان مجلس الشيوخ الامريكي أكثر حذراً من مجرد الشك المصاحب للنقاش حول ترتيبات المعاهدات. لكن الرئيس الامريكي ريغان رفض الاعتراف بالمعاهدة عند توليه منصبه وأعلن عن نيته في اعادة التفاوض في هذه المسائل بينما ستتم زيادة نشر الاسلحة النووية. وبالرغم من موقف الرئيس ريغان فان كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تعهدا باحترام شروط معاهدة (SALT I).

وبعد أن تولى جيرالد فورد منصب الرئاسة بفترة قصيرة اجتمع في (فيلاديفو ستيك) مع ليونيد بريجينيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي. وقد أعلن هذا كاجتماع جوهري حول مسألة الحد من الاسلحة، ولكن الاتفاق الذي تم التوصل اليه في تشرين ثاني عام ١٩٧٤ كان محدود الغرض. لقد تناولوا فعلا في المرة الاولى بُعدين متعلقين بالطائرات القاذفة والـ (MRIVs). وكان من المفروض على كل دولة أن تحدد بما لا يزيد عن (٢٤٠٠) طائرة قاذفة بعيدة المدى مضافاً اليها الصواريخ،

وبامكان كل دولة استبدال اجهزة قديمة الطراز باجهزة نووية جديدة. وقد مكّن هذا الولايات المتحدة من متابعة تطوير الغواصة (ترايدنت) والقاذفة (BI). كانت اتفاقيات (فلاديفيو ستيك) في الحقيقة «اتفاقيات للاتفاق» مع وقف التنفيذ الى وقت لاحق.(٢٤)

ومع تقدم مباحثات (SALT II) فان الاختلافات في المصالح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بدأت تظهر بوضوح كما ان الـ (MIRVs) قد استأنف مسألة التحقق من الاسلحة، حيث ان موقف الولايات المتحدة هو اي صاروخ يتم اختباره بصواريخ (MIRV) فسوف يفترض انه (MIRV)، بينما يرغب السوفيات فقط في شمل تلك الصواريخ التي تحمل فعليا (MIRV). ان اسلوب التحقيق لم يتم تثبيته بشكل واضح. كما ان هناك سؤالاً يتعلق بكيفية تبديد ميزة السوفيات في الوزن المحمول (كمية المتفجرات التي يستطيع الصاروخ حملها). هل يكون المعيار هو المجموع الكلي المحمول او هل يكون عدد الصواريخ؟ يجادل السوفيات على ان عدد الصواريخ يجب ان يكون الجوهر، ولكن هذا يزعج المراقبين الامريكيين.

وثمة سؤال آخر يدور حول نوعية القاذفات التي هي مقابل الـ (٤٠٠) طائرات قاذفة المتفق عليها في (فيلاديفو ستك). السؤال هو هل ان جميع الطائرات القادرة على حمل اجهزة نووية تدخل في الحساب، ام انها القاذفات الكبيرة فقط والمصممة لذلك الغرض؟ يريد الاتحاد السوفياتي ان يستثني اي طائرة ليست لديها القدرة على قصف دولة اخرى والعودة ثانية. بينما يرغب الامريكيون ان يشملوا الطائرات السوفياتية ذات المدى الكافي لمهاجمة امريكا والهبوط في مكان آخر ككوبا على سبيل المثال. وبما انه لدى الاتحاد السوفياتي افضلية في الطائرات المتوسطة المدى بينما تتفوق الولايات المتحدة بعدد القاذفات البعيدة المدى فان الحل سيكون لمصلحة جانب واحد. ويوجد كذلك ارباك حول معنى الصواريخ المطوّفة، وهي تلك التي يمكن ان تطلق في الجو بواسطة الطائرات فمن المفروض ان مثل هذه الصواريخ ذات المدى الذي يزيد على (٦٠٠) ميلاً محظورة الاستعمال، ولكن كيف يمكن التأكد من المدى؟(٢٥).

ان المشاكل التي لازمت محادثات (SLAT) توضح مدى تعقيد الحد من الاسلحة في احسن الظروف، كما هي الحال في المفاوضات بين الحلفاء. ولكن عندما تتعلق المحادثات بدول ذات خلفية عدائية فان كل الاختلافات تصبح اكثر اتساعا لانه لا يوجد دول تثق بالاخرى او لديها وفاء لما تعبر عنه من رغبة في عدم القتال. والاتفاقيات

اللاحقة فقط التي تم التوصل اليها كانت بمثابة اعلانات من جانب واحد بان اتفاقية (SALT I) سوف تُحترَم وان المحادثات ستستمر في جنيف.

المفاوضات الحديثة العهد

تغيرت طبيعة محادثات (SALT) مع نصب الصواريخ السوفياتية من طراز س س - ٢٠ في عام ١٩٧٧. ولقد اعتبر دول اوروبا الغربية الاعضاء في الـ (NATO) هذا الامر تهديدا لوحدة الحلف حيث يستطيع السوفيات الآن ان يضربوا بعنف في دول الـ (NATO) بدون توريط قوات الخطوط الامامية الامريكية المتمركزة في المانيا الغربية. ولقد كانت اوروبا الغربية تشك دائما في رغبة الولايات المتحدة في المخاطرة والقيام بهجمات نووية على الارض الامريكية بواسطة استخدام اسلحة نووية للدفاع عن اوروبا الغربية. وهكذا بدا صاروخ س س - ٢٠ بالنسبة لقادة الـ (NATO) على انه قادر على عزل المصالح الامنية لاوروبا الغربية عن مصالح الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٧٩ اجتمع زعماء كل من فرنسا وبريطانيا والمانيا الغربية مع الرئيس جيمي كارتر في (جواد يلوب) من اجل التخطيط لرد فعل الـ (NATO) وقد تم الاتفاق على التفاوض مع السوفيات لازالة صواريخ س س - ٢٠ ومع التهديد الواضح بنصب صواريخ (بير شنغ ٢) في اوروبا الغربية اذا لم يتم التوصل الى اتفاق.(٢٦)

لم تستأنف المحادثات مع الاتحاد السوفياتي رسمياً في جنيف بصورة رسمية حتى شهر تشرين ثاني من عام ١٩٨١. وفي الواقع لم يتم احراز أي تقدم، على الرغم من محاولة الاتحاد السوفياتي لاقناع حكومات الدول الغربية والسكان المدنيين بأن دخول صاروخ بيرشنغ الى اوروبا الغربية سيكون له عواقب وخيمة. وقد توقف السوفيات فجأة عن المفاوضات عندما تم نشر صواريخ بيرشنغ في تشرين ثاني عام ١٩٨٣. وفي الوقت ذاته كانت تجري محادثات في جنيف تتناول قضية تقليص الاسلحة الاستراتيجية، حيث توقفت هذه المحادثات في كانون أول عام ١٩٨٣ دون تحديد موعد لاستئنافها.

لقد كشفت ادارة ريغان عن اقتراح لتقليص الاسلحة قبل وقف المحادثات، ويتطلب هذا الامر تدمير رأسين نوويين لكل رأس جديد يضاف الى المخزون الاحتياطي. وكان المبدأ الاساسي يقوم على تقليص عدد الاسلحة النووية بينما يتم تحديث صناعة الاسلحة. وقد ابدى الاتحاد السوفياتي حماساً فاتراً لهذا الاقتراح.

ان التـأكيد المتجدد على تقليص القوات الموجودة بدلا من تحديد القوات نسبة الى الاسلحة الموجودة هو الذي ادى الى محادثات (SALT) الذي يُشار اليها بـ «محادثات تقليص الاسلحة الاستراتيجية» (START) ان تغيير الفاظ الكلمات في المفاوضات لم يغير المشكلة، والصفة العامة التي جرت خلال محادثات الحد من الاسلحة في الشرق والغرب كان عدم المرونة من كلا الجانبين، ومن الصعب تصور أي معادلة حسابية للتقليص المتبادل التي يمكن أن تقلل من عدم الثقة المتبادلة الى مستوى يسمح بأي اتفاق.

مفاوضات تقليص القوات

استمرت المفاوضات بشأن تقليص القوات المتبادل في أوروبا بشكل متقطع منذ عام ١٩٧٣ بين دول الـ (NATO) ودول حلف وراسو. و يبدو أن الاهداف واضحة المعالم وهي تخفيض عدد القوات. وأن الفشل في التوصل الى اتفاقية يعكس من عدة طرق الصعوبات التي لاقت مفاوضات الاسلحة النووية. كانت المشكلة الرئيسة في المحادثات التي جرت في (فينا) عام ١٩٨٣ هي عدم الاتفاق على عدد القوات الموجودة في اماكنها وعلى اجراءات التحقق من ذلك. وقد قدّر حلف شمال الاطلسي قوة الخطوط الامامية لدول حلف وارسو بـ (١٫١٦٠٫٠٠٠) جندي من بينهم ٥٣٠ ألف جندي سوفياتي. وادعت دول حلف وارسو أن المجموع الكلي لقواتها هو ٩٦٠ ألفا من بينهم ٤٤٦ ألف جندي سوفياتي. وأما العائق الآخر فهو طبيعة الأرض التي تساعد السوفيات على سحب قواته الى قواعد خلفية في أوروبا الشرقية، مع امكانية تواجدها في مواقعها المطلوبة في برهة وجيزة.(٢٧) ان السوفيات قلقون خاصة على تخفيض القوات الامريكية في اوروبا. لكن القوات الامريكية لا تستطيع الاستجابة بسرعة اذا ما تم سحبها الى الولايات المتحدة، وليس هناك رغبة في وضعها في دول حلف شمال الاطلسي عدا في المانيا الغربية، وبالنظر الى سجل هذه المفاوضات المطول وغير المثمر فانه يبدو جلياً بان العلاقة العدائية التي أعاقت التقدم في محادثات الاسلحة النووية كان لها نفس التأثير على محادثات نزع السلاح الأخرى بين الشرق والغرب.

تتعلق مستويات الاسلحة التقليدية بطبيعة وعدد الاسلحة النووية التعبوية المتوفرة. ومن المستحيل تحديد أو تقليص صناعة الاسلحة التقليدية بدون الحد من الاسلحة النووية.(٢٨) وسيترك نزع السلاح الهادف كل دولة بعدد كافٍ من القوات من أجل حاجاتها في الأمن الداخلي وللاغراض الدفاعية. وفوق ذلك يجب على كل دولة أن تكون قادرة على امتلاك اسلحة بطريقة شرعية وذلك لنفس الاغراض السابقة. ان الخط الفاصل

بين الاسلحة الهجومية والاسلحة الدفاعية لم يظهر بوضوح فاصل وعلى أية حال فهل يمكن اعتبار الدبابة دفاعية؟ يمكن النقاش أن الدبابات هي بشكل اساسي اسلحة هجومية ويمكن القول ايضاً على أن قابلية حركة الدبابات تجعلها السلاح الرئيسي ضد الدبابات، وان نوع واعداد الطائرات المسموح بها هي قضية اخرى وسيكون من الصعب حلها. وتوضح جميع مصادر نزع السلاح المحتملة الصعوبات التي يمكن مواجهتها في البحث عن اتفاقيات نزع السلاح عندما يكون ميزان التسليح عالياً كما هو عليه في أوروبا.

ان المفاوضات التي تشتمل على عدد من الدول تضيف عوائق الى الاتفاقية. ومن الواضح فان المانيا الغربية لديها اعتبارات مختلفة عما لدى فرنسا وذلك عند تناول مسألة تقليص القوات نظراً لأن المانيا دولة مواجهة، وبينما تسيطر كل من امريكا والاتحاد السوفياتي على حلفائها التابعين لها ولا يستطيع أي منهما الاعتماد على موافقة روتينية لأي شيء يمكن ان يعرض المصالح الفردية للدول الاعضاء للخطر. ان تنوع المصالح ذا أهمية خاصة في تقليص القوات التقليدية وذلك لأن الدول البعيدة جداً عن الجبهة لا تتعرض مناطقها وسكانها للتهديد بالضرورة بحرب تقليدية الآ اذا تم استخدام ضربات جوية.

ان بيت القصيد في كل اعتبارات الحد من الاسلحة ونزع السلاح هي أنها أهداف سياسية يجب أن تتحقق بوسائل سياسية. ومن السهل أن تفتتن الدول بالمظهر العسكري للمفاوضات (كم هو العدد من هذه الاسلحة يساوي العدد من تلك)، لكن قدرة الدول في الوصول الى اتفاقيات هادفة يعكس التوقعات السياسية للمشاركين. ومن الواضح بأن الدول تكوّن مجموعات أمنية أو قوة من جانب واحد بسبب الخوف من الحرب، وان سباق التسلح سوف يخمد عندما تقلّ مثل تلك المخاوف.

خاتمة

لا شيء يعكس العلاقة العدائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بوضوح أكثر من مأزق الحد من الاسلحة ونزع السلاح. فكلتا الدولتين حبيستا دائرة من التصعيد والتصعيد المضاد، بينما يبدو على سباق التسلح أنه يتخذ مساره الخاص به وذلك لعدم وجود الثقة المتبادلة التي تبسط الأسس المنطقية. اضافة الى ادخال مركبات العودة متعددة الاهداف الى اوروبا الشرقية والغربية فقد ابقت القوى العظمى وحلفاؤها على

اسلحة تقليدية هائلة ولا يوجد أي معادلة سحرية يمكن أن تكون مقبولة لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مجال الحد من الاسلحة. وفي وقت ما ظهر على أن التحقق من الاسلحة يقدم العقبة الرئيسة للاتفاق، لكن امكانية الاقمار الصناعية على التصوير قد قلّلت من هذه المشكلة. و يبقى العامل السياسي حجر العثرة الرئيسي، كما أن العداء القائم بين القوى العظمى متأصل ومستند على اختلافات ايديولوجية وحسّية. وتتطلب المفاوضات الناجحة القليل من الثقة في الاخلاص الصادق للطرف الآخر، وهذا أمر للاسف مفقود.

اضافة الى التعقيد الملازم لمحادثات الحد من الاسلحة ونزع السلاح، هناك التقدم التقني المستمر والذي يجعل الاتفاقيات حول الاسلحة الموجودة في مواقعها كامنة الاهمال. تمثل محادثات (SALT I و SALT II) الخطوات الاولى نحو وقف سباق التسلح، ولكن الاتفاقيات التي تم التوصل اليها هي عالية الى حد كبير، و يستمر التسلح بشكل تصاعدي، أما الأمل الوحيد لتقدم ذي معنى في هذا المجال فهو بلوغ الفهم السياسي الذي يبعد الحرب كأداة في دبلوماسية التنافس بين الرأسمالية والشيوعية.

هوامش الفصل السادس

1. Christopher Bertram, "Rethinking Arms Control," *Foreign Affairs* 59 (2), winter 1980–81: 353.
2. See Leslie H. Gelb, "The Future of Arms Control: A Glass Half-Full," *Foreign Policy*, Fall 1979, 21-32 for discussion of advisability of limited objectives and expectations.
3. John Farmer, *Philadelphia Bulletin*, April 14, 1975.
4. David Ignatius, *Wall Street Journal*, Dec. 2, 1983.
5. Mark Helprin, *New York Times Magazine*, Dec. 4, 1983.
6. Ibid.
7. Ibid.
8. See Rene Beres, "Nuclear Strategy and World Order: The United States Imperative," *Alternatives* 8 (2), Fall 82: 139–92 for an argument that U.S. nuclear strategy goes beyond stability and toward preparation for nuclear war.
9. Department of State Bulletin, July 1982.
10. This was known as the Irish proposal.
11. See Jozef Goldblatt, "The Nuclear Non-Proliferation Treaty and No First Use of Nuclear Weapons," *Bulletin of Peac Proposals* 13 (4), 1982: 315–21, for an analysis of the impact of treaty. Also see Joseph S. Nye, "The U.S. and Soviet Stakes in Nuclear Nonproliferation," *PS* 15 (1), Winter 82, 32–39, for a discussion of the commonality of interests of superpowers in this issue.
12. *The United Nations and Disarmament* (New York: Office of Public Information, United Nations, 1966), 185–86.
13. *Disarmament* (New York: United Nations, 1974), 14–15.
14. Article IV, quoted in *Disarmament*, 18.
15. See John Tower, "The Politics of Chemical Deterrence," *Washington Quarterly* 5 (2), Spring 1982, 25–39, for an argument that Reagan's initiative to modernize chemical weapons is necessary.
16. See Joshua M. Epstein, "On Conventional Deterrence in Europe: Questions of Soviet Confidence," *Orbis* 28 (1), Spring 1982, 71–86, for a discussion of the need for flexibility in NATO planning.
17. Paul Nitze, *Wall Street Journal*, Jan. 24, 1984.
18. See Robert J. Einhorn, "Treaty Compliance," *Foreign Policy* 45, Winter 81-82, 29-47 for analysis of problems and potential in verification and compliance.
19. Drew Middleton, *New York Times*, Feb. 5, 1984.
20. Robert Gillette, *New York Times*, April 27, 1975.
21. Stephen Peter Rosen, "Nuclear Arms and Strategic Defense," *Washington Quarterly* 4 (2), Spring 81, 82-99.
22. *Wall Street Journal*, Jan. 19, 1984.

23. See Keith Payne, "Should the ABM Treaty Be Revised," *Comparative Stratgey* 4 (1), 1983, 1-20, for discussion of relationship between ABM treaty and ballistic missile defense.
24. See Robert J. Bresler, "The Tangled Politics of SALT," *Arms Control* 3 (1), May 82, 3-12 for analysis of impact on SALT I on SALT II.
25. Jeff Gerth, *New York Times*, Jan. 22, 1984.
26. See William K. Megill, "The Deployment of Pershing II to Europe," *Military Review* 60 (12), Dec. 1980, 58–66, for the rationale behind development of Pershing II.
27. Drew Middleton, *New York Times*, Jan. 29, 1984.
28. See Stuart Menaul, The Role of Theater Nuclear Weapons," *Comparative Strategy* 4 (1), 1983, 21–29, for an argument that the West needs more powerful tactical and theater nuclear weapons to counter the Soviet threat.

الفصل السابع
القوة والتأثير

- عناصر القوة.
- أبعاد القوة
- السمات القومية
- المصادر الطبيعية
- القوة الاقتصادية
- تقنية الاسلحة والقوة العسكرية
- السمات السكانية
- استراتيجية السياسة الخارجية
- القيادة القومية
- الموقع الجغرافي
- الشكوك في حسابات القوة
- خاتمــة

تستخدم كلمة «قوة» في نصوص مختلفة عند قيام وسائل الاعلام بتغطية أحداث دولية وفي كتب السياسة الدولية. ان العامل المشترك في استخدام هذا التعبير هو أنه يمثل قدرة دولة على التأثير في افعال وسياسات دولة اخرى. يصف هانس مورغنثو القوة على أنها «سيطرة الانسان على تفكير وافعال الناس الاخرين»(١) أما ريموند آرون فيصفها على أنها «القدرة على الفعل أوالصنع أو التدمير».(٢) ان القوة ايضا عبارة عن وسيلة يتم تحقيق النفوذ من خلالها لانها مزيج من المصادر العسكرية والسياسية الاقتصادية التي تتمكن الدولة من استخدامها ضمن جهودها التي تستهدف متابعة اهداف سياستها الخارجية. والنفوذ (التأثير) هو القدرة على اقناع الدول الاخرى لتبني سياسات تساعد هذه المتابعة أو على الأقل لا تقف عائقا في طريقها. وحيازة عناصر القوة امر ضروري ولكنه ليس كافيا بالنسبة لدولة تتمتع بمكانة بارزة في المجتمع الدولي. تقع على عاتق الدبلوماسية مسؤولية ابراز القوة بشكل فعال بحيث تقوم الدولة باستغلال فرصها لتحسين مكانتها النسبية من حيث القوة والنفوذ في المجتمع الدولي.

عناصر القوة

من خلال الصراع المستمر بين الدول العظمى للتأثير على الاحداث فان القدرة على تحقيق الاهداف المرجوة تعتمد مباشرة على توفر عناصر القوة واستخدامها بشكل متعقل: وهي العناصر العسكرية والسياسية والاقتصادية. ان ابراز القوة لتحقيق الاهداف الوطنية أكثر تعقيدا من مجرد التباهي بالقوة العسكرية لارهاب الدول الضعيفة. ان العلاقات بين الدول ترتكز على العناصر المختلفة للقوّة كما أن فهم السياسة الدولية يتطلب تقديراً شاملاً لهذه العوامل.

ان علاقات القوة بين الدول أكثر صعوبة للحكم عليها من مجرد قياس ما قد توحي به المتغيرات الهامة، فمن السهل ترتيب الدول وفقا لانتاجها الاقتصادي أو صناعاتها العسكرية الا أنه من الصعوبة بمكان تقييم الرغبة في استخدام قوتها أو طاقاتها الكامنة. كما أن بعض العناصر مثل نوعية القيادة والرغبة الوطنية في تحمل التكاليف التي ستنتج عن الاعمال المقترحة ستكون ايضا عرضة للتقييم. ان أحد الاخطاء الرئيسة في استراتيجيات الولايات المتحدة في الحرب الفيتنامية كان فشل هذه الاستراتيجيات في اعطاء الوزن الكافي لامكانية واصرار فيتنام الشمالية على تقديم أي ثمن من حيث الارواح البشرية والخسائر المادية من أجل تحقيق هدفها.

أبعـاد القــوة

القوة الايجابية والسلبية

يمكـن ممارسة القوة باسلوب ايجابي أو سلبي. وتطبق القوة الايجابية في حال قيام الدولة باستخدام مصادرها للتأثير في افعال الاخرين أو فرضها. ونظراً لتفوق مصادرهم فان فرص القـوة الرئيسة في استخدام القوة الايجابية تفوق فرص الدول الضعيفة. وللقوة ثلاثة عنـاصر رئيسـة (العسكرية والسياسية والاقتصادية) توفر سلسلة واسعة من التطبيقات المحتمـلة. وقد تأخذ القوة شكل المساعدات العسكرية أو الاقتصادية لقمع نظام ما وقد تـأخذ شـكل بـادرة دبلوماسية مثل دعوة زعيم دولة صغيرة لزيادرة البيت الابيض أو الكرملين مما يمنح الزعيم مكانة لا تتأتى له بشكل اتوماتيكي بحكم منصبه/ منصبها. كما أن زعمـاء الدول العظمى يستخدمون الزيارات الرسمية بين الدول القوية لتحقيق دعم محلي أو اعطاء صورة عن زعامتهم الدولية. ان زيارة الرئيس ريغان الى الصين في نيسان ١٩٨٤ خدمت المتطلبات السياسية على الصعيدين المحلي والدولي. فقد استهدف توقيت الزيارة الذي جاء قبل حوالي ستة اشهر من انتخابات الرئاسة ان يظهر للمخلصين من الجمهوريين ويقنع المتشككين بأن الرئيس يتمتع بسيطرة قوية على السياسة الخارجية الامريكية، كما أنها خدمت هدفاً دبلوماسيا يستهدف بان يظهر للروس بأن العلاقات الامريكية الصينية علاقات ودية.

رغم أن عهد الاستعمار قد انتهى الا أن الدول الضعيفة ما زالت تحتاج صداقة بعض الدول العظمى لمساعدتها في توطيد شرعيتها بين الأمم وفي ضمان سياساتها. فالمعاهدات ليست ضرورية وليست كافية تماماً. ان التعابير المتواصلة حول المصلحة والصداقة أو المساعدات الصغيرة نسبياً يمكن أن تعني للدول الأخرى بأن الدولة الصغيرة لها اصدقاء أقوياء. وحيث أنه لا الرأي العام ولا الاخلاق قوية بما فيه الكفاية لحماية الضعيف من القوي في المحافل الدولية فان ابداء الاهتمام الايجابي من قبل الدول العظمى يضمن حق الدول الضعيفة بالاستقلال. ان معظم الدول التي تؤلف النظام الفرعي في النظام العالمي لها علاقات وثيقة مع واحد أو أكثر من الدول العظمى رغم موقفها الرسمي الذي يتمثل في الاعتدال والاعلام عن عدم الانحياز في الصراع بين الشرق والغرب.

هناك العديد من الامثلة على استخدام القوة الايجابية. ان دعم الولايات المتحدة

لمنظمة حلف شمال الاطلسي «الناتو» يمثل اجراءً ايجابيا من الناحيتين العسكرية والدبلوماسية لضمان أمن اوروبا الغربية في علاقاتها مع الكتلة الشيوعية في اوروبا الشرقية بما في ذلك الاتحاد السوفياتي. كما أن خطة «مارشال» ليست سوى مثال على استخدام القوة الاقتصادية لتعزيز الاستقرار السياسي في الدول المنهكة في فترة ما بعد الحرب عن طريق مساعدة الاقتصاد في العودة الى وضعه السوي. هذه الاجراءات ليست ناتجة عن محبة الغير فتحالف دول «الناتو» يوفر لامريكا حلفاء اقوياء اضافة الى منطقة جغرافية عازلة. ان ازدهار امريكا في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية والنمو الاقتصادي الفعال الذي حدث تلقى حوافز هامة من الفرص المتوفرة لتصدير البضائع والخدمات الى الاسواق الاوروبية.

ان دعم روسيا لنظام كاسترو يمثل استخداماً للقوة الايجابية بحيث يجعل من الضروري لامريكا القيام بتحديد سياستها تجاه كوبا بحيث تأخذ بعين الاعتبار احتمالية رد الفعل الروسي. لقد عبر غزو غرينادا عام ١٩٨٣ عن نوايا امريكا لاستخدام قوتها لمنع تعرض الدول الكاريبية لاعتداءات القوات اليسارية التي تدعمها كوبا. لقد كان حدثاً بعيداً جداً عن المصالح الروسية للتأثير عليها الا أن حقيقة التدخل العسكري الامريكي تضمنت احتمالية القيام بنفس الاجراء في امريكا الوسطى اذا تم ابراز النفوذ الكوبي والروسي في تلك المنطقة.

لقد ابرزت الدولتان الاعظم قوتهما في الشرق الاوسط ولكليهما القدرة على التأثير على الاحداث في تلك المنطقة. فامريكا لها تاريخ طويل في العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع العربية السعودية ودول الخليج، كما كانت المؤيد الدولي الرئيسي لاسرائيل منذ قيام تلك الدولة عام ١٩٤٨، وهذا يمثل ضرورة العمل المتوازن والدقيق مع محاولات الولايات المتحدة تهدئة الدول المعادية لبعضها بعضاً. اذ لا يستطيع القيام بمثل هذه المغامرة وتحقيق درجة من النجاح الدبلوماسي فيها سوى دولة عظمى لها المقدرة على تقديم المكافآت العسكرية والاقتصادية بشكل كافٍ. ويتمتع الاتحاد السوفياتي بنفوذ في عدد محدود جداً من دول المنطقة وبشكل خاصٍ سوريا وليبيا. وعلى أية حال فان هذا يكفي لمنح روسيا قاعدة سياسية في المنطقة اذا اعتبرنا الطبيعة العدوانية لهذين الحليفين في منطقة الشرق الاوسط. وعن طريق قيام الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بتقديم المساعدات للدول الصديقة لها فقد ضمنتا استمرار تواجدهما في المنطقة.

ويمكن استخدام القوة الايجابية للدول الاخرى باسلوب مشابه لاسلوب الدول العظمى، ويقتصر استخدام القوة العسكرية على الحالات التي لا توجد فيها احتمالية

التصادم مع القوى الرئيسة الاخرى. كما يوجد للقوة الايجابية تشعبات محتملة على الصعيدين المحلي والدولي، ففي عام ١٩٨٢ استولت القوات المسلحة الارجنتينية على جزر الفوكلاند (المالفين) وهي محمية بريطانية الا أنه ورغم المصاعب اللوجستية (حسابات نقل الجنود والقوات العسكرية) الناتجة عن بعد الجزر عن انجلترا فقد قامت السيدة مارغرت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا بارسال قوات بريطانية تمكنت من استعادة السيطرة على الجزر بحلول شهر حزيران. وكانت النتيجة السياسية لهذه المناوشة ارتفاع شعبية رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر في بريطانيا العظمى وسقوط النظام العسكري في الارجنتين. لقد شمل هذا النوع من العمل العسكري على مخاطرات مختلفة جداً للطرفين المتخاصمين، وقد ظهرت الدهشة على الحكومة الارجنتينية من قيام بريطانيا تحمل مشاق القوات لاستعادة جزر الفوكلاند. وهكذا فان قوة عسكرية صغيرة واجهت قوات رئيسة بدون أن يكون لها أية فرصة ومن ناحية اخرى فان تاتشر لا تستطيع تحمل الضرر السياسي محلياً ولا فقدان هيبتها في المجتمع الدولي لو لم تقم بريطانيا برد فعل عسكري. ان محاولة جلب النزاع على الأمم المتحدة للتوصل الى حل كان سيولد لاحتقار لهيبة بريطانيا.

أما القوة السلبية فتتمثل في التخلي عن مصدر له أهمية وقيمة مثل الاعتراف الدبلوماسي، أو المساعدات العسكرية والاقتصادية، أو أي نوع من الدعم ممكن أن تقدمه امة لاخرى. وعادة ما تقوم القوى الرئيسة بالتلويح لبرامج المساعدات على مرأى من الدول النامية في محاولة منها للحصول على تنازلات تتراوح ما بين منحها قوات عسكرية (في هذه الحالة فان الصفقة تكون علنية) الى الحصول على دعم في الأمم المتحدة (مما يعني الاعتراف بدين ضمني) وهذا الأمر الاخير يعتبر تنازلا بسيطاً إلا أن الدول الأضعف ليس لديها الا القليل لتقدمه في التيار السياسي الدولي. وهذا يوضح العلاقة بين القوى الايجابية والسلبية، فالوعد بتقديم مساعدة مقابل ضمان التعاون امر ايجابي بينما التهديد بوقف المساعدة أمر سلبي.

ونظراً لأن الدول الاضعف تتمتع بمزايا ايجابية محدودة يمكن استخدامها في تعاملاتها مع الدول العظمى فانها عادة تضطر الى الاعتماد على بعض اشكال القوة السلبية ليكون لديها قدرة معقولة على المساومة. ان حظر تصدير النفط العربي في عامي ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ خير مثال على استخدام القوة السلبية من قبل دول ضعيفة عسكرياً تتعامل مع القوى الرئيسة. فالمواد الخام عادة تمثل أهم المصادر في الدول النامية فقد أثبتت دول الاوبك في أنه بالامكان استخدامها كسلاح سياسي فعال.(٣) ان التخلي عن الاساليب المتبعة للتعامل الحكومي يمثل نوعاً آخر من القوة السلبية. ففي عام ١٩٧٤

قامت الحكومة اليونانية بسحب قواتها من قيادة حلف شمال الاطلسي احتجاجاً على قيام تركيا، وهي دولة صديقة وعضو في حلف شمال الاطلسي، بغزو قبرص، وفي حين أن تأثير مثل هذا الاجراء قد يكون رمزياً أكثر من كونه اسلوباً لتغيير علاقات القوة بين الدول الا أنه قد يكون فعالا الى حد ما. ان قرار الرئيس كارتر بعدم المشاركة في دورة الألعاب الاولومبية التي عقدت في موسكو عام ١٩٨٠ أو السياسة التي تتبعها جميع الادارات الامريكية التي تمنع تصدير بعض المنتوجات ذات التقنية العالية الى روسيا يبين ايضا بان استخدام القوة السلبية هو أيضاً أداة في العلاقات بين الدول العظمى(٤). ان الاجراء السلبي يمثل بعداً يمكن تطبيقه في استخدام القوة القومية.

القوة الفعلية والكامنة

قد يكون هناك فرق كبير بين القوة الكامنة وبين القوة التي ترغب أو تقدر الدولة على استخدامها بفاعلية. فاليابان تملك المصادر والتكنولوجيا اللازمة لأن تصبح قوة عسكرية رئيسة الا أنها امتنعت عن ترجمة هذه الامكانيات الى قدرات عسكرية يمكن استخدامها. إلا أن وجود هذه الامكانية وضع اليابان في مصاف الدول الرئيسة. ومن غير المألوف أن تعتمد دولة رئيسة على دولة اخرى لحمايتها من هجوم ما، إلا أن المظلة العسكرية الامريكية (وحقيقة أن اليابان ليس لديها ممتلكات آسيوية لحمايتها) قد مكنت اليابان من التركيز على النمو الاقتصادي بدون اثقال كاهلها بمؤسسة عسكرية ضخمة.

ان حيازة قوة فعلية يعتبر عنصراً هاما في التعامل مع الدول الاخرى فقط في حال قيام الدولة بالتعبير عن أو ابداء استعدادها لاستخدام تلك القوة. ان الترسانة النووية الامريكية تمثل قوة فعلية في العلاقات مع روسيا وذلك لأنها تشكل ردعاً للعدوان الروسي على امريكا أو حلفائها من دول حلف شمال الاطلسي. هذه القوة النووية ذاتها تم تخفيضها الى مستوى القوة الكامنة في فيتنام وذلك لان الزعماء الامريكيين استبعدوا استخدامها بشكل خاص. ان من أهم مميزات السياسة الدولية في العالم المعاصر هو تردد الدول العظمى في استخدام القوة لتحقيق اهدافها في علاقاتهما مع الدول الاضعف اذا كانت مثل هذه الاجراءات تنطوي على مخاطرة تتمثل في حدوث صراع مع الدول العظمى الاخرى. فلم تواجه روسيا اية مخاطر عسكرية عندما قامت بغزو افغانستان أو تصدت للثورات في هنغاريا أو تشيكوسلوفاكيا. أما امريكا فقد واجهت مخاطرة بسيطة من احتمالية قيام دولة عظمى بالتدخل في فيتنام، وكان ذلك يتمثل آنذاك في احتمالية قيام

الصين فقط بالتدخل. ومن ناحية اخرى فان سوء تقدير امريكا لنوايا الصين في كوريا ادى الى الجهد الطائش للتحرك الى حدود منشوريا مما ادى الى اثارة صراع مع دولة عظمى. ان احتمالية استخدام القوة الفعلية نتيجة سوء تقدير سيؤدي الى حدوث صراع اوسع بين الدول العظمى هو من اخطر التهديدات التي تواجه السلام العالمي. ان المواجهة الامريكية الصينية في كوريا دليل على أن التقديرات الاستخبارية ليست دقيقة.

ان علاقات القوة بين الدول قد تغيرت نتيجة فشل الدول العظمى في ترجمة قوتها الكامنة الى قوة حقيقية، وهو تردد ادى الى زيادة القوة النسبية للدول الأضعف. ان قدرة الدولة في التأثير على الاحداث تتضاءل اذا اختارت تلك الدولة باستمرار عدم عرض قوتها في الساحة الدولية. ان القوة الكامنة الهائلة التي كانت تتمتع بها الولايات المتحدة ما بين الحرب العالمية الاولى والثانية لم تساوي الا القليل في حسابات القوى الاوروبية وذلك لان الشعور الانعزالي السائد كان واضحاً في الولايات المتحدة. فالرغبة في استخدام القوة لاغراض سياسية هي التي تحول القوة الكامنة الى قوة فعلية.

وبينما يؤدي الافتقار الى الرغبة في استخدام القوة الى التقليل من القوة الفعالة النسبية للدول العظمى فان استخدام القوة بدون قيود ينطوي على مخاطرة توسيع أو تكثيف الصراع خارج حدود المكاسب الممكنة. ان الغرض من قيام دولة باستخدام قوتها هو تحسين او الابقاء على مكانتها النسبية في مواجهة اعدائها. وأي اجراء يتجاوز هذا الهدف يهدد استقرار النظام الدولي أو الانظمة الفرعية وقد يثبت بانه ضار.

انحسار القـــوة

تبلغ القوة ذروتها عندما تفصح الدولة عن تصميمها على استخدام مصادرها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. ان اخفاق اليابان الحالي في تطوير قدراتها العسكرية الكامنة يقلل من فاعلية الاجراء الدبلوماسي الياباني ويترك قوتها الاقتصادية كمظهر وحيد من مظاهر القوة التي قد تكون فعالة. وعلى اية حال فان قوة الدولة تكون بالغة التأثير عندما تستخدم كأداة للتفاوض بدون تطبيقها فعليا. ان الغموض الذي ينطوي عليه التهديد باستخدام القوة يتلاشى عند استخدامها. واذا ابدت دولة ما عدم رغبتها في زج قوات عسكرية كافية لتحقيق اهدافها فان قوتها تلاقي المزيد من التقليل من أهميتها، فعلى سبيل المثال فان تردد امريكا في قصف ميناء هايفونغ في فيتنام الشمالية في المراحل الاولية من الصراع جعلت التواجد العسكري الامريكي يحظى بثقة أقل لانها دلت على أن هناك حدوداً للقوات التي قد تستخدم.

وتفقد القوة ايضاً من أهميتها بازدياد المسافة. ان واقع السوفيات العسكرية يجعل من الصعب التسليم بمصداقية الاعتماد على القوة في الاراضي البعيدة. وعلى أية حال فان الارجنتين تعلمت بأسى أن لدى الدول العظمى وسائل لنقل قوتها عبر المسافات الشاسعة اذا كانت لديها الارادة الا أن الاجراء البريطاني في الفوكلاند قد تطلب مصادر تفوق كثيراً ما قد يتطلبه اشتباك متشابه اقرب الى الجزر البريطانية. وتكون القوة التي تتم ممارستها ضمن نظام فرعي يشمل قوة عظمى أكثر فعالية من ممارستها ضمن نظام فرعي اخر يكون في جزء بعيد من العالم. فالولايات المتحدة تتمتع بفرصة أكبر لاستخدام اجمالي قوتها بفعالية في الجزء الغربي من العالم اكثر من امكانية استخدامها في الشرق الأوسط. وفي السياق ذاته فان قوة الاتحاد السوفياتي تقل عندما تستخدم في جنوب شرق آسيا نظراً للصعوبات التي تفرضها بعد المسافة عن الحدود السوفياتية.(٥)

كما أن القوة تقل اذا كان حجمها المستخدم لا يتناسب مع المهمة المناطة لها. فالقوات متعددة الجنسيات التي أرسلت الى لبنان عام ١٩٨٣ والتي اشتملت على قوات من الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وايطاليا كانت تستهدف تحقيق الاستقرار على الساحة السياسية اللبنانية في اعقاب المعارك التي شملت قوات تابعة لاسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وسوريا، ولبنان. ان نجاح نظام الرئيس امين الجميّل كان يعتبر ضرورياً لاعادة بناء الدولة التي مزقتها الحرب ومن ثم اخراج القوات الاسرائيلية والسورية من هناك. وكانت هناك احتمالية ممكنة في أن تستطيع الدول الاربع العظمى تحقيق هذا الهدف لو أنها استخدمت قوات كافية للقيام بالمهمة. ولكن بدلا من ذلك تم وضع قوات رمزية في لبنان حققت نتائج رمزية. ان عدم قدرة ادارة الرئيس الجميّل على القيام بشكل فعال بترتيب مصالحة بين الاحزاب اللبنانية المتحاربة ادت الى انسحاب معظم القوة المتعدة الجنسيات في شهر شباط ١٩٨٤. ان فعالية الدول الاربع العظمى قد قلّت في هذه الحالة وأدى هذا التقليل الى التخفيف من فعالية دبلوماسياتها وفي مقابل ذلك فان القوة الامريكية التي ارسلت الى غرينادا كانت كبيرة بحيث يمكنها القيام بعدة عمليات مشابهة في وقت واحد. وعند اتخاذ القرار باستخدام القوات المسلحة فان استخدام قوة عسكرية غير كافية يكون أمراً غير مناسب.

إن التركيز على أبعاد القوة لا يعني أن حسابات القوى النسبية هي فقط التي تتحكم في العلاقات بين الدول، فأهمية معظم المسائل تختلف باختلاف الدول المعنية، فالدول التي تراهن على شيء كبير ستكون أكثر رغبة في استخدام مصادرها لتحقيق نتيجة مرغوبة أكثر من اولئك الذين تشكل القضية بالنسبة لهم أمراً خارجياً. وسواء كانت القوة

كامنة أم حقيقية أو ايجابية أم سلمية فانها تشتمل على كل المصادر التي يمكن للدولة استخدامها لتطبيق السياسة الخارجية. ان قوة الدول الصغرى قد تكمن في موادها الخام أو موقعها الاستراتيجي ـ وكلاهما من عناصر القوة في السياسات الدولية رغم أن أهميتها أقل من مستوى القدرات العسكرية للدول القوية.

السمات القومية

تعتبر السمة القومية أحد عناصر القوة التي نادراً ما يُلتفت اليها، وهي مجموعة العوامل النفسية التي يتقاسمها السكان والتي تؤدي الى تقاسم الشعور بالاستقلالية: «نحن نختلف عنهم». وتساعد الايديولوجية في تعريف وديمومة هذا المفهوم عن طريق توفير التوسيع المتعلق به. بينما نجد أن مفهوم السمة القومية مفهوم غامض الى حد ما الا أنه مهم لأنه يصبغ مفاهيم المواطن بالنسبة للادراك الدولي، ويساعد في تحديد الدعم الذي قد يتوقعه القادة في موقف معين. وتوجد من كل سمة مميزة لها لأن مواطنيها يتقاسمون ثقافة مشتركة وهي الظروف البيئية التي يصنعها الانسان.(٦)

يعرض هانس مورغنثاو هذا الوصف للسمة القومية لبعض القوى الرئيسة «القوة الاولية ومثابرة الروس، والمبادرة الفردية والاختراعية الامريكية، والفطرة السلمية غير الحازمة لدى البريطانيين، والنظام والدقة لدى الالمان»،(٧) وسواء كانت هذه الميزات صحيحة أم لا فان ذلك امر من الافضل تركه لعلماء الاجتماع.(٨) وعلى أية حال فليس هناك من شك بأن مثل هذه التصورات عن الصبغة القومية للآخرين تلعب دوراً هاماً في مفاهيم الحقائق السياسية. ولهذا الأمر أهمية خاصة عندما يقوم رجال صناعة القرار ببناء تحليلاتهم لاعدائهم المحتملين.(٩) إن عدم ثقة الروس بالاجانب وشعورهم بالعزلة أمر سابق للشيوعية ويظل أحد الدوافع القوية للوحدة الوطنية، كما أنه يؤدي الى القبول بقوات عسكرية هائلة في وقت السلم مع ما يترتب عليها من اعباء اقتصادية رغم قلة المواد الاستهلاكية. وقد عبر عن ذلك أحد المراسلين الصحفيين في موسكو بقوله: «بتلقينهم منذ الصغر بالاكاذيب والدعايات التي ينسجم معظمها مع كره الاجانب والخوف منهم ومع الوطنية الروسية التقليدية فانهم يقبلون وبشكل ايجابي تعليمات النظام الذي لا يتحمله سوى القليل من الغربيين». وقد غاير وزير خارجية المانيا الغربية «هانس ديتريش غينشر» التفاؤل الذي يعتبر جزءاً من الصبغة القومية الامريكية بالتشاؤم العميق في ألمانيا الغربية. هذه الميزة مقنعة بما فيه الكفاية لاحداث أكثر حركات السلام

أهمية في أوروبا [١١] والمعروفة باسم (الخضر)، هذا الحزب السياسي الجديد نسبياً قاد المظاهرات المناوئة للاسلحة النووية ضد نصب صواريخ بيرشنغ ٢ في ألمانيا عام ١٩٨٣ ويمكن وصف اسلوبه السياسي على مبدأ أفضل «أفضل أن أكون شيوعياً على أن أموت».

ويمكن للسمة القومية أن تتغيب نتيجة حدث هام بما فيه الكفاية لاعادة صياغة النظام السياسي. وما اليابان والمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية الا مثالان على هذا التحول. ان الارادة ان لم تكن الرغبة للطيارين الانتحاريين اليابانيين Kamikaze في الحرب العالمية الثانية في الموت في سبيل الامبراطور كان امتداداً لتقليد التأليه الذي حث على عظمة الموت في سبيل خدمة الامبراطور. إن اللاعنف الياباني في فترة ما بعد الحرب يعتبر تناقضاً مذهلا لهذا التوجه ومن غير المحتمل أن يكون العديد من الشباب اليابانيين اليوم متحمسون لمفهوم الانتحاريين الذي كان سائداً (Kamikaze). كما أن السمة الألمانية الغربية شهدت تغيراً مماثلا. فالدقة الالمانية التقلدية التي أشار اليها مورغنثاو ما تزال ميزة قومية الا أن صدمة الحرب العالمية الثانية قد غيرت تقليد النظام في خدمة الدولة وسمحت لحركات مثل (الخضر) بالتطور الى احزاب سياسية تشارك في الانتخابات وتكسب عدداً كبيراً من الاتباع. لقد حدثت تغيرات دراماتيكية في العديد من الدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بظهور دول جديدة وقيام الدول الموجودة بتكييف نفسها مع فقدان المستعمرات وقيام الأمم المهزومة باعادة صياغة ثقافتها لتتمكن من المشاركة والازدهار في المجتمع الدولي. ان مهمة الدبلوماسية معرفة هذه التغيرات وأخذها بعين الاعتبار عند حسابات القوى.

المصادر الطبيعية

تعتبر المصادر الطبيعية عناصر هامة في القوة بأنها عامل رئيسي في قدرة الامة على تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي. ان مجرد امتلاك الموارد الطبيعية لا يضمن قوة عسكرية أو اقتصادية، وعلى أية حال فانه يجب استخدامها بفعالية اذا اريد اعتبارها من عناصر القوة الفعلية. كما أن قلة المصادر الطبيعية لا يمنع الدخول من الوصول الى مصاف الدول العظمى. فاليابان مارد صناعي رغم شح الموارد فيها.

لدى الكثير من الدول النامية مصادر طبيعية لم تستثمر قوتها الكامنة لتحقيق مكاسب اقتصادية أو سياسية. وأحد الاسباب هو فشل مُصدّري المواد الخام في تشكيل

«كارتيلات» تمكنهم من تحقيق اقصى فائدة من المردود كما هو متبع في أوساط الدول المتحضرة في مجال الصناعات الكيماوية وغيرها قبل الحرب العالمية الثانية. ويعتبر الحظر النفطي الذي نفذته دول الاوبك أول جهد مؤثر تقوم به الدول النامية للسيطرة على الاسعار والانتاج. ومن بين المشاكل الهامة الموجودة في الدول النامية إن هذه الدول تكون منتجة لنفس المحصول ونفس المورد بحيث تكون تحت رحمة الأسواق العالمية. وهناك احتمالية تحول القوة الى حيث المصادر الطبيعية حيث أن الدول الصناعية تواجه مشكلة نفاذ بعض المصادر في الوقت الذي تحاول فيه الدول النامية استخلاص مكاسب سياسية واقتصادية من موادها الخام. وعلى أية حال، فانه باستثناء الثروة النفطية التي جعلت من بعض أعضاء منظمة الأوبك قوى اقتصادية، فان الدول النامية تعتمد كثيراً على تكنولوجيا الدول الصناعية لاستخراج وتكرير موادها الخام لتحقيق فوائدها القصوى.

ويعتبر الغذاء ايضاً مصدراً اساسياً في القوة القومية لان الدول التي يتحتم عليها استيراد كميات هائلة من الغذاء تضطر للرضوخ للتغيرات التي تحدث بالنسبة لسعر السوق وحكم الامداد. ان نقص الاغذية يؤدي بدون شك والى تسييس الامدادات المتوفرة. وتلجأ الدول الى استخدام أي نفوذ (قوة) تملكه للاستفادة من الصادرات اذا كان لديهم محاصيل فائضة أو هائلة، أو الى اجراء مفاوضات للاستيراد اذا كانوا بحاجة للمواد الغذائية. وعلى أية حال، فان النوعين الوحيدين للاطعمة الضرورية بالنسبة لدول آسيا هما القمح والأرز. ان تجربة أمريكا في محاولة استخدام امدادات القمح كسلاح دبلوماسي في التعامل مع الاتحاد السوفياتي يبرز فرقاً هاماً بين المصادر المعدنية وبين الاغذية. فبعض الاستخدامات الصناعية تتطلب مصادر طبيعية معينة، فلكي نتمكن من تشغيل الآليات فاننا نحتاج الى الوقود. وعلى أية حال فان الاغذية الضرورية مثل القمح أو الارز يمكن توفيرها من عدة مصادر متنوعة من مصادر التمويل. فلم يواجه الاتحاد السوفياتي أية صعوبات في استبدال صفقات القمح الامريكي الملغاة بامدادات من كندا واستراليا.

ان الانقراض الفعلي للنظام الاستعماري بعد الحرب العالمية الثانية كان النذير بالتغير في العلاقات الاقتصادية بين العالم المتطور والدول النامية. فالدول الصناعية، ولا سيما دول اوروبا الغربية، كانت تعتمد على مستعمراتها كمصادر للموارد الطبيعية التي كانت تحتاجها. وكانت العلاقات الاستعمارية تضمن امداداً مناسباً وسعراً مريحاً للقوى الاستعمارية. ان التحرك صوب الاستقلال لم يحدث تغيراً فورياً في هذه العلاقة لأن الدول الحديثة الاستقلال اعتمدت بشكل كبير على الخدمات المدنية الاستعمارية في

روابطها الاقتصادية القديمة وبيروقراطيتها لأسواقهم الاجنبية. وعلى أية حال ومع قيام الدول التي ظهرت في افريقيا وآسيا لتطوير قواعدها السياسية الخاصة بها بدأوا يبحثون عن التوزيع المثالي لمصادرهم الطبيعة في السوق العالمي.

ان حظر النفط العربي عام ١٩٧٣ وما تلى ذلك من زيادة في اسعار النفط الخام مثلت تطور القوة الاقتصادية من مجرد مصدر قوة كامنة الى قوة فعلية. وهذا الأمر لم يحدث قبل ذلك لسببين: السبب الأول هو أن العديد من دول الاوبك عانت من عدم استقرار سياسي منع تشكيل جبهة اقتصادية موحدة يجعل مبدأ المقاطعة بدونها امراً عديم الجدوى، وثانيهما هو أن احتياجات الدول الصناعية للطاقة كانت ترتفع باستمرار واصبحت تعتمد على النفط المستورد اعتماداً متزايداً.

وكانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة غير الشيوعية من بين الدول العظمى التي تتمتع بوجود مصادر طاقة هامة ومن بينها الغاز الطبيعي، والفحم، والنفط الموجود على اليابسة، والزيت الصخري، وكلها لم تستغل تماماً نظراً لتوفر النفط الخام باسعار أقل من تكاليف التنقيب عن النفط واستغلاله محلياً. أما الدول الغربية الرئيسة الاخرى فقد كانت تقريباً تعتمد كلياً على بترول الاوبك لدعم احتياطاتهم من الفحم التي كانت لا تكفي، وتنفذ بسرعة. ان استغلال آبار نفط بحر الشمال زود بريطانيا العظمى باكتفاء ذاتي في مجال الطاقة إلا أن بترول الشرق الأوسط يظل حيوياً للعالم الصناعي، فعلى سبيل المثال، فان اليابان تعتمد بنسبة ٩٩٪ على البترول المستورد لاحتياجات الطاقة عندها، وفي مقابل ذلك فان روسيا والصين تصدران النفط، ويستطيع الروس تزويد حلفائهم بكافة احتياجات الطاقة. كما أن روسيا بدأت أيضاً بتزويد اوروبا الغربية بكميات هائلة من الغاز الطبيعي من سيبيريا.

ان القوة العسكرية تتطلب صناعة ثقيلة وتعتمد الصناعة على الطاقة وهكذا فان ما يترتب دولياً على تفاوت امدادات النفط بين الشرق والغرب يؤدي الى احداث خلل في هذا المجال. فالصراع في الشرق الأوسط ورّط روسيا وأمريكا نظراً لأهمية نفط المنطقة. فامريكا مصممة على حماية الامدادات النفطية والروس يودون أن يكونوا في موقع يمكنهم من تحقيق سيطرة أكبر عليها من خلال سوريا وليبيا. ان أهمية البترول بالنسبة للغرب يمكن استخلاصها من جواب الرئيس ريغان على سؤال طرح في مؤتمر صحفي بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١٩ يتعلق بتهديدات ايران لاغلاق مضائق هرمز فقد قال: «لا اعتقد أن العالم الحر سيقف صامتاً ويسمح لأي كان باغلاق مضائق هرمز والخليج الفارسي في وجه ناقلات النفط المارة عبر هذه الممرات المائية».(١٢) وان ٢٢٪ من بترول الغرب

يتدفق عبر المضائق وفي الشهور التي تلت ذلك أكد الرئيس وغيره من الناطقين الرسميين في الادارة على النوايا الامريكية لاتخاذ اي اجراء ضروري بالتعاون مع دول اوروبا الغربية لمنع اي اغلاق. ان ما يترتب على هذه السياسة يتجاوز المشكلة الأمنية، فقد تحمل العالم الغربي حظر النفط عام ١٩٧٣ وعانى من صعوبات اقتصادية، ولذا فمن غير المحتمل أن يقبل بأي محاولة جديدة تقوم بها دول الاوبك مجتمعة أو دولة ما منفردة للعبث بتدفق النفط. وعلى زعماء الدول المنتجة للنفط أن يأخذوا هذا الامر بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاسعار ايضاً. فهناك حدود للاضرار الاقتصادية التي تستطيع الدول الغربية أن تتحملها. وهذا مؤشر على الاستعداد للجوء الى نوع من الاجراءات التي قد تقوم بها الدول العظمى كما حدث خلال فترة الاستعمار اذا كانت المراهنة تستحق ذلك.

القوة الاقتصادية

ان قدرة الدول في تحقيق الاهداف التي ترمي اليها سياستها الخارجية يعتمد كثيراً على قوتها الاقتصادية، فالمحافظة على وجود مؤسسة عسكرية فاعلة، ومتابعة النفوذ السياسي من خلال التجارة يعتمدان على قوة اقتصاد الدولة وأولوياتها. وكما هو الحال مع العناصر الاخرى للقوة فان الرغبة أو التردد في استخدام القوة الاقتصادية لتحقيق مصالح السياسة الخارجية مهمة بقدر أهمية وجود المصادر نفسها. فالسويد وسويسرا تتمتعان بقدرة اقتصادية تمكنهما من تحقيق هيبة عسكرية لو رغبتا بذلك، الا أن الدولتين اتبعتا بنجاح سياسة الحياد في الحروب الاوروبية في هذا القرن وقصرتا مبادراتهما السياسية على المسائل التي تمسهما مباشرة. ومعظم الدول، الصغيرة منها والكبيرة، تخصص نسبة مئوية عالية من موازناتها القومية للمصروفات العسكرية. واضافة الى ذلك، فان الدول العظمى تنفق مبالغ ضخمة على برامج المساعدات الخارجية المختلفة الانواع التي تستهدف اقامة أو زيادة نفوذهم السياسي لدى الحكومات التي تتلقى تلك المساعدات.

ان الدعم الذي اقترحه الرئيس ريغان لوزارة الدفاع الامريكية للفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩ يبين زيادة هائلة، فمن ٣٢٢٫٥ بليون دولارا عام ١٩٨٥ الى ٤٦٤٫٦ بليون دولارا عام ١٩٨٩،[١٣] ويمثل هذا حوالي ٣٠٪ من اجمالي مصروف الموازنة المقترحة لعام ١٩٨٥. هذا العبيء الهائل على المصادر القومية يعكس الهدف الرئيسي للامن. ان تفسير ما هو

مطلوب لتحقيق هذا الهدف هو ما يرتكز عليه الامن الداخلي. هناك سؤالان ضمنيان في خلفية اية مناقشة للدفاع القومي. ما قيمة الاشياء الضرورية؟ وهل تستطيع الدولة تحمل المصاريف؟ والسؤال الاخير يجبر صنّاع السياسة على تحضير ميزانيات الدفاع آخذين بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي. ان عجز الميزانية التي تغطيها مقترحات الرئيس ريغان لميزانية الدفاع تتراوح بين ١٨٠ بليون و ٣٠٠ بليون سنويا وذلك مع وجود اتفاق ضئيل حتى في اوساط الادارة على التقديرات الصحيحة. ان المظهر الاقتصادي للسياسة الخارجية يضطرنا الى النظر الى العجز بشكل جدي. ومع حلول عام ١٩٨٥ كانت الولايات المتحدة قد انتقلت من كونها دولة دائنة الى دولة مدينة، اي ان الاستثمارات الاجنبية في الولايات المتحدة كانت اكبر من الاستثمارات الامريكية في الخارج. وهذه عادة ميزة الاوضاع المالية في الدول النامية وهي اول مرة تصل امريكا فيها الى مثل هذا الوضع منذ الفترة التي سبقت قيام الحرب العالمية الاولى.(١٤)

وتبرز هذه الاعتبارات ايضا عند بحث برامج المساعدات الاقتصادية، ففي محاولة محاربة التمرد اليساري في السلفادور، ولدعم الدول الاخرى الصديقة في امريكا الوسطى قامت الولايات المتحدة بمنح مساعدات اقتصادية بلغ مجموعها عام ١٩٨٣ مبلغ ٦٣٠ مليون دولارا وكان يتوقع ان يرتفع هذا المبلغ الى ١٫١ مليار دورلاراً عام ١٩٨٥.(١٥) وبالاضافة الى ذلك، قدمت لجنة برئاسة وزير الخارجية الاسبق هنري كسنجر تقريرا الى الرئيس الامريكي في شهر كانون الثاني من عام ١٩٨٤ اوصت فيه ببرنامج مساعدات عسكرية واقتصادية بقيمة ٨ بلابين دولاراً لدول امريكا الوسطى على مدى خمس سنوات،(١٦) وهذه المبالغ مذهلة للتفكير فيها في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الاميري يعاني من عجز لم يسبق له مثيل في الميزانية، الا ان قرار اقحام الموارد الاقتصادية يجب ان يقارن باحتمالية ان الفشل في القيام بذلك قد يسبب مصروفات عسكرية اكبر في المستقبل.

ميزانيات الدفاع العسكري في الشرق والغرب

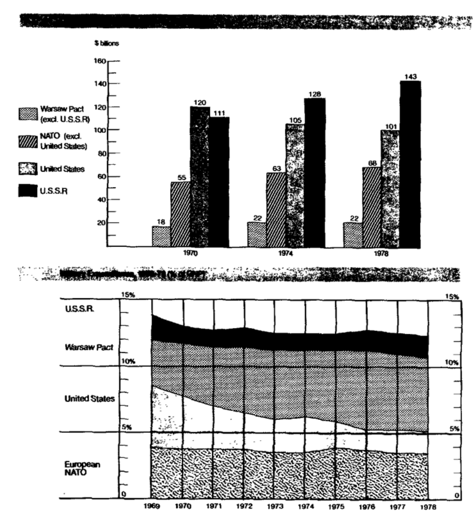
لقد ازدادت ميزانيات الدفاع العسكرية بشكل متصاعد منذ الحرب العالمية الثانية. وفي السبعينات اصبحت الزيادة بمقدار $\frac{1}{3}$ زيادة اجمالي الدخل القومي بما في ذلك نسبة ضئيلة من مجموع المصادر التي تتحول الى اغراض عسكرية.

ان علاقة ميزانيات الدفاع العسكرية باجمالي الدخل القومي لهو دلالة على العبىء الذي يوضع على الاقتصاد نتيجة الدعم العسكري. وبشكل عام فان اجمالي الدخل القومي منخفض بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة (بما في ذلك دول الناتو واليابان) اكثر مما هو الحال في الدول المتطورة ذات الاقتصاد المخطط له مركزياً وفي كثير من الدول النامية.

وفي دول الناتو، فان كل عضو من الاعضاء يشارك بقسط من تكاليف الدفاع العامة، والى جانب ما ترعاه الاعضاء في ميزانياتها العسكرية على حدة فانها (الاعضاء في الناتو) تنظر الى حاجياتها الاقتصادية ومصادرها وتأخذ بعين الاعتبار قضية الامن الغربي الذي يظهر على شكل مساعدات اجنبية.

وفي عام ١٩٧٨، ونتيجة للبناء العسكري في اوروبا الشرقية، فقد وافق اعضاء الناتو على زيادة نسبة ما تحظى به ميزانية دفاع كل دولة على حدة بمقدار ٣٪ سنوياً بدءاً من عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٤ (وامتد الامر الى عام ١٩٨٦)

Source ACDA World Military Expenditures and Arms Transfers , 1969 - 1978 (1980)



ان دول اوروبا الغربية الحليفة للولايات المتحدة اعضاء في السوق المشتركة، ولانتعاش هذه الدول أو عدمه تأثير مباشر على المجهود العسكري الذي يستطيعون تقديمه من خلال منظمة حلف شمال الاطلسي (الناتو). وقد تحدث وزير خارجية فرنسا كلود شيسون عن ذلك في حديث له عام ١٩٨٤ أمام البرلمان الاوروبي، الذي يعتبر النظير السياسي للسوق الاوروبية المشتركة قائلاً: «نحن اليوم مضطرون للتسليم بان اوروبا لا تحظى بالمكانة التي يجب ان تتمتع بها في المسرح الدولي سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي»[١٧]. لقد ادت القوة الاقتصادية النسبية لبعض دول السوق الى خلافات حول حجم مساهمة الدولة لخزينة السوق التي وصلت حداً خطيراً في أوائل عام ١٩٨٤. فبريطانيا والمانيا الغربية تقدمان أكثر بكثير مما تحصلان عليه حيث أن الأموال التي تدفع لخزينة السوق تستخدم بشكل كبير لتقديم الدعم المالي للمنتوجات الزراعية ولا يوجد في أي من هاتين الدولتين قطاع زراعي هام. ان اجمالي السوق الاوروبية من البضائع والخدمات (أي اجمالي النتاج القومي) يقارب اجمالي الانتاج القومي الامريكي، الا أن الاسلوب الذي تمكنت فيه القوى الوطنية المتنافسة من اختراق الهدف التعاوني الاساسي للسوق المشتركة اضعف الدول الاعضاء بشكل فردي وجماعي. وبدلا من انشاء قوة اقتصادية قادرة على منافسة أية دولة أو مجموعة من الدول فان سياسات السوق المشتركة استخدمت لحماية الصناعات الضعيفة وبالتالي تثبيط التحديث التكنولوجي من أجل تجنب حدوث تشويش في الوظائف، وبدون الحيوية الاقتصادية لا يمكن للدول أن تقوم بمتابعة اهداف السياسة الخارجية بفعالية وكفاءة.

ومن الصعب إعطاء تحديد دقيق لتكاليف تنافس الشرق والغرب مع الاتحاد السوفياتي، إلا أنها باهظة لانه كما في الدول الرأسمالية فهناك حد للمصادر الاقتصادية المتوفرة لتطبيق السياسة الاقتصادية المثلى. لقد قامت شركة «راند» عام ١٩٨٤ باصدار تقرير توقعت فيه أن الروس صرفوا ثلاثة اضعاف ـ كنسبة من اجمالي الانتاج القومي ـ ما صرفته امريكا في السبعينات للمحافظة على مجال تأثيرهم وبسط نفوذهم. وهذا لا يشمل تكاليف ادامة المؤسسة العسكرية. ان مجالات الصرف التي ذكرتها شركة «راند» تكشف مدى اتساع النشاطات الاقتصادية التي لها علاقة مباشرة مع أهداف السياسة الخارجية. وقد شملت تلك النشاطات المساعدات العسكرية والاقتصادية وتكاليف العمليات التخريبية في الدول الاخرى وعمليات افغانستان، والاهم من ذلك كله هو تكاليف تقديم الدعم المالي للصادرات الروسية الى اوروبا الشرقية لمنح الدول التي تدور في فلكها اسعاراً تقل عن اسعار السوق الدولية بالنسبة للمنتوجات النفطية والزراعية، ودفع

أثمان تزيد عن اثمان السوق الدولي بالنسبة للبضائع التي تبيعها تلك الدول. وما تكاليف تقديم الدعم المالي للسكر الكوبي الا جزء من هذه الصورة.(١٨) هناك حد للمبلغ الذي تستطيع اية دولة أن تصرفه وهذا التقرير يبين بانه من المحتمل أن يكون الروس وصلوا الى الحد الذي يتوجب عليهم فيه القيام بتخفيض حاد في مستوى المعيشة في بلادهم اذا حاولوا توسيع مناطق نفوذهم. فتكاليف التوسع لم تكن ضئيلة في يوم من الايام.

وتواجه الدول النامية خيارات هامة في هذا المجال. فعليهم ادامة برامج التطوير الاقتصادي المحلي لضمان الاستقرار السياسي. وهم عادة بحاجة الى جذب الاستثمار الخارجي لدعم برامج التطوير وهذا بدوره قد يمثل خطر الضغط السياسي الاجنبي. ان العلاقة بين الولايات المتحدة وبين دول امريكا اللاتينية المختلفة يبين السياسة الخارجية المترتبة على الاستثمارات الاجنبية. فمصالح امريكا في امريكا الجنوبية هائلة جداً بحيث يتحتم على السياسة الخارجية الامريكية أن يكون هدفها الاساسي هو توفير الحماية لتلك المصالح. وهكذا فان الدول النامية في الغرب قد استفادت اقتصادياً من استثمارات رأس المال الامريكي الواسعة الا أنهم دفعوا ثمن ذلك على شكل تدخلات امريكا في شؤونهم المحلية وسيطرتها على سياساتهم الخارجية.

ان ضرر هذا النوع من تأثيرات الدول العظمى لا يكون دائماً شراً كضرر تدخل وكالة المخابرات الامريكية في محاولة الاطاحة بنظام الليندي **Allende** في تشيلي عام ١٩٧٣. وهذا ببساطة يعكس أن الدولة تحمي استثماراتها عن طريق الابقاء على نظام صديق في السلطة. ان مساعدات الاسلحة الامريكية لدول امريكا اللاتينية لا تعزى لتهديدات خارجية ولا من الدول المجاورة، كما هو الحال في العديد من الحالات وانما هي محاولة لضمان الاستقرار السياسي وحماية الاستثمارات الامريكية. وهذا هو أحد العوامل الرئيسة التي تؤدي الى قيام الولايات المتحدة بدعم العديد من الدكتاتوريين العسكريين من شاه ايران الى الرئيس الفلبيني الأسبق فرديناند ماركوس. وتدين امريكا الممارسات التي تعارض الديمقراطية قولا لا عملا الا أن الزعماء الذين يوفرون الحماية للمصالح الامريكية بامكانهم الاعتماد على الدعم المستمر.

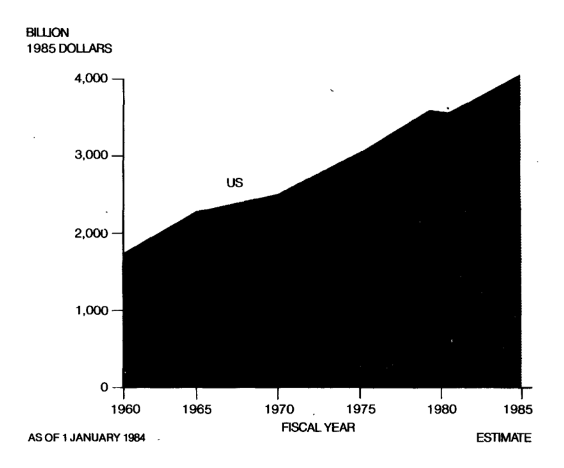
تقنية الاسلحة والقوة العسكرية

هناك ارتباط واضح بين تقنية الاسلحة والقوة العسكرية، فتعقيدات الاسلحة

الحديثة والاتصالات تمكن دولة ما السيطرة على اراض واسعة واعداد هائلة من السكان. وعلى الدول التي تتطلع الى القوة العسكرية ان تطور امكانيات بحث وتطوير أنظمة الاسلحة المتطورة بالاضافة الى صناعة العتاد. ان التكنولوجيا المتطورة في المعدات العسكرية تزيد من احتمالية حدوث تغيير في علاقات القوة، وتمتلك العديد من الدول حاليا التكنولوجيا اللازمة لصنع اسلحة نووية. وأحد الامور التي تعرض الاستقرار الدولي للخطر هو امكانية قيام دولة صغرى بمحاولة استخدام الابتزاز النووي في تعاملاتها مع الدول الاخرى لان مثل هذا الصراع قد يتصعد ويقحم الدول العظمى في حرب نووية أوسع. ان تكنولوجيا الاسلحة مثلها مثل بقية البضائع يمكن ابتياعها اذا كانت القوة الاقتصادية للدولة تفوق قدرتها العلمية والصناعية. ان تفكير الرئيس الليبي معمر القذافي بشراء اسلحة نووية من باكستان الاسلامية مستخدما ثروة بلاده النفطية يجب أن تكون دافعاً قوياً لاحياء الجهود الرامية للحد من الاسلحة النووية على المستوى الدولي.(١٩) الا أن الدول التي يتحتم عليها استيراد كل معداتها العسكرية المتطورة ليست في الحقيقة مستقلة أبداً ومن غير المحتمل أن تصل الى مصاف الدول العظمى.

ان القوة العسكرية لا تتطور تلقائياً في دولة متقدمة تكنولوجيا، وعلى الدولة تتبع سياسة حكيمة لتحسين قدراتها باستمرار اذا رغبت في الحصول على اقصى فائدة من المساومة في موقفها الدبلوماسي، واليابان مثال على الدولة التي تتمتع بتكنولوجيا لدعم مؤسستها العسكرية الهائلة ولكن سياستها الداخلية تمنع تطويرها. لقد بدأت ادارة ريغان برسم الخطط في أواخر عام ١٩٨٣ للاسلحة توضع في الفضاء لمواجهة أي هجوم صاروخي معاد. وقدرت تكاليف ذلك بالمليارات، لكن وزير الدفاع كاسبر واينبرغر افصح عن الاسباب المنطقية لذلك عندما قال: «لا يمكنني تصور عامل يؤدي الى تهديد استقرار العالم أكثر من حصول الروس على دفاع فعال تماما قبل أن نتمكن نحن من تحقيق ذلك».(٢٠) وهذا الاقتراح يتضمن عدة طبقات من الانظمة الدفاعية مكونة من اشعاعات الليزر واشعاعات جسيمات مشحونة كهربائياً مصممة لتدمير صواريخ العدو وتضليل انظمة التوجيه الموجودة لديها. أما المرحلة النهائية في النظام الدفاعي فستكون الصواريخ الارضية المضادة للصواريخ لاعتراض أي صاروخ ينفذ من خطي الدفاع الاولين. إن تصريح واينبرغر الصريح هو نفس اسلوب التفكير الذي يدفع سباق التسلح صوب القرن الحادي والعشرين في كل من امريكا وروسيا.(٢١) ان الدول العظمى تمتلك القدرة الاقتصادية والتكنولوجية للتفكير بالمستقبل كما أن عدم الثقة المتبادلة تمنحهم الاسباب المنطقية لذلك

الناتج القومي لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي



السمات السكانية

يعتبر عنصر السكان من المكونات الرئيسة لتطوير القوة الوطنية من الناحيتين النوعية والكمية. فالسكان المتعلمون مثلا ضرورة لتطوير قاعدة صناعية تستطيع دعم القوة العسكرية الموجودة أو الكامنة. ان أهمية نوعية السكان واضحة جلية في الشرق الاوسط حيث قامت اسرائيل التي يبلغ تعدادها ٦ ملايين نسمة بتطوير قدرات عسكرية تفوق كثيراً قدرات الدول العربية التي تتمتع بتفوق عددي هائل. فالقوات العربية الأقل تعليما لم تتمكن من استخدام الاسلحة المعقدة استخداماً فعالا ولا يوجد لدى الدول العربية قدرات تكنولوجية عسكرية متطورة. أما اسرائيل فقد طورت قاعدة تكنولوجية وصناعية قادرة على انتاج الدبابات الحديثة والطائرات المقاتلة، وشعبها متعلم يمكنه أن يكون بارعاً في استخدامها.

ويمكن ان يكون لحجم السكان تأثير في قدرةالامة على شن حروب تقليدية، ومعظم الخوف الذي تبعثه الصين في صفوف الاتحاد السوفياتي يعزى بشكل كبير الى الاعداد الهائلة من القوات التي تستطيع دفعها الى الميدان. ولم تبتعد الصين الا مؤخراً عن اعتمادها لى «الجيش الشعبي.»، والذي يركز على اشراك اكبر عدد ممكن من المواطنين في الدفاع عن البلاد. أما في الوقت الحاضر فان التركيز ينصب على تحديث القوات العسكرية. وعند تحقيق هذا الهدف فان القوات العسكرية الصينية التي تتمتع بميزة الاعداد السكانية الضخمة مقرونة بالاسلحة المتطورة ستشكل قوة مرهوبة الجانب. ان الحدود الصينية السوفياتية الطويلة تؤكد أن أياً من الدولتين لن تشعر بالامن بدون وجود قوات عسكرية هائلة لها في المنطقة.

إن حجم السكان يعتبر عاملا فقط الى المدى الذي تختار فيه الامة استخدامه لاغراض عسكرية. فاليابان تستخدم نسبة مئوية ضئيلة من مصادرها البشرية للاغراض العسكرية وذلك بسبب سياستها الوطنية، وجيش الهند ليس سوى جزء بسيط مما تستطيع دولة كبيرة ان تبقي عليه. ان الفقر النسبي لنسبة كبيرة من سكان الهند يتطلب تحويل الموارد القومية لمعالجة المشكلة وارساء القواعد من أجل تقدم صناعي أكبر وهذا يبين بان حجم السكان يمكن أن يكون عائقا في وجه القوة العسكرية.

استراتيجية السياسة الخارجية

ان وضع نهج لاستراتيجية السياسة الخارجية يتركز على المفاهيم الطويلة المدى للمصالح القومية والتنبؤات القصيرة المدى لحجم القوة الضرورية لتنفيذ ذلك. ان رغبة جميع الدول هي تحقيق أهدافها بالطرق السلمية ليس لان ذلك عائد الى طبيعة البشر وانما لادراك الدول ان الحرب مكلفة وتستهلك مصادرها البشرية والاقتصادية. لقد عرض هلموت شميدت، الذي شغل منصب مستشار المانيا الغربية خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٨٢، الصيغة التالية لاستراتيجية السياسة الخارجية: «الاستراتيجية العسكرية ليست سوى واحدة مما أطلق عليها الاستراتيجية العظمى لمواجهة موسكو، والمكونات الاخرى هي اولا وقبل كل شيء تصرفنا السياسي والدبلوماسي لتحقيق الاستقرار والسلام، وثانياً التعاون والحد من الاسلحة ليس من طرف واحد وانما بشكل متبادل، وثالثا فهو التعاون الاقتصادي، ويأتي في المقام الرابع المكونات الرادعة للاستراتيجية العسكرية لاغراض الدفاع الفعلي.(٢٢) وقد لا يكون هناك الا القليل ممن يعارضون العناصر التي ذكرها شميدت كمكونات للاستراتيجية الدبلوماسية والعسكرية. والفرق الوحيد بين العلاقة بين امريكا وروسيا في أوائل الثمانينات هو في كيفية ترتيبه لهذه العناصر. فقد وضعت ادارة ريغان التركيز الرئيسي على تطوير القدرات العسكرية الامريكية قبل الوصول الى النقاش الجاد حول عناصر الصيغة التي عرضها شميدت. ان استراتيجية المساومة الروسية أثناء مباحثات (START) المطولة في جنيف تشير الى أنها هي ايضا وضعت اولوية قصوى للعلاقات العسكرية بين الدول العظمى. وقد توقفت هذه المفاوضات في الاول من عام ١٩٨٣. وهذا التعاون الدبلوماسي يشكل اهتماماً عميقا للدول الاوروبية الشرقية والغربية التي تلعب دوراً محدوداً في المباحثات. إلا أن لها نصيبا رئيساً في النتائج.

ان استراتيجية السياسة الخارجية لدولة كبرى هي انعكاس لقدراتها العسكرية والدبلوماسية وفي نفس الوقت تعتبر مقرراً لطبيعة وحجم قواتها المسلحة. لقد تولى الرئيس كينيدي السلطة عام ١٩٦١ ومعه خطة لتطوير القدرات الامريكية في حرب العصابات. وكان يأمل بهذا الاسلوب أن يتمكن من وضع نهاية لما اعتبره تحديدات استراتيجية للاعتماد على التهديدات النووية أو لضمان مصداقية اهداف السياسة الخارجية الامريكية. لقد تم تنظيم القوات الخاصة «الطواقي الخضر» للقيام بحروب العصابات التي اعتقد مستشارو كينيدي بانها تشكل تحديا رئيساً للمواقع العسكرية والدبلوماسية الامريكية في الستينات حيث كانت عمليات الفيتكونغ في فيتنام الجنوبية أول فرصة لاستخدام هذه

الامكانيات الجديدة وقد التزمت القوات الخاصة بالحاق الهزيمة بهم، ومن المحتمل أن يكون أصل التدخل الاكبر في فيتنام هو لتنفيذ التوقعات بزيادة نشاطات الثوار وتوفير تبرير لاستراتيجية الحرب المحدودة التي مثلها جماعة الطواقي الخضر. وهذا مثال على العلاقات الاستراتيجية والقوة والاسلوب الذي يميلان فيه لدعم بعضهما بعضاً وهناك قليل من الشك بأن الضعف العسكري قد يشجع الاعمال العدائية من جانب المناوئين. وعلى أية حال فان القوة الزائدة قد تشجع على المغامرة الدبلوماسية مع احتمالية تصعيدها الى صراع مسلح.

من المستحيل تقديم تعريف دقيق للاحداث العالمية التي تشكل تهديد للمصالح القومية سوى أنها اعتداء عسكري صريح. ان المشكلة الكامنة في الانتظار حتى تبلور الخطر هو أنه يصبح من الصعب مجابهة انذاك واذا قامت دولة بتفسير اجراءات قامت دولة اخرى باسلوب قاسٍ للغاية فان شبح تعريض المصالح القومية للخطر سيظهر في أغلب الاحيان. ان تهديدات ايران باغلاق مضائق هرمز في عام ١٩٨٣ اذا قامت العراق بمجابهة مصافي النفط الايرانية مثّل خطراً واضحاً على امدادات النفط للدول الغربية مما حدا بالولايات المتحدة وحليفاتها من دول حلف شمال الاطلسي أن توضح بأنها مصممة على ابقاء المضائق مفتوحة مع ضمان استمرار تدفق النفط. ويمثل هذا نوعاً بسيطاً من أنواع الاستراتيجية فلا التهديد ولا رد الفعل يمكن أن يكون صعباً على التفسير ولذلك فان المخاطرات كانت واضحة.

ان معظم مبادرات السياسة الخارجية ليست واضحة. والاهداف الاستراتيجية الامريكية تنصب على منع انظمة الحكم اليسارية من توسيع نفوذهم الذي يتمتعون به في النظام الساندنستي في نيكاراغوا وفي كوبا. ومع أنه بالامكان الاشارة الى مصادر الدعم فان العلاقة بين العناصر التي تشجع على الثورة وبين السكان الذين يدعمونها هي أقل وضوحاً. وتظهر المشكلة عند محاولة تعريف اسباب العصيان المسلح. فاذا كان عدم الاستقرار السياسي في امريكا الوسطى ناتجاً عن مشاكل اجتماعية واقتصادية فان زيادة المساعدات العسكرية من أجل تقييد الحكومات لن يحل مشكلة عدم الاستقرار ومن المحتمل أن يجعلها اسوأ لأن الحكومة عندئذ سيكون لديها القوة للسيطرة على السكان. ومن الناحية الأخرى اذا كانت قوات العصابات التي تسعى للاطاحة بحكومة السلفادور من اليساريين المحليين أو من المرتزقة الاجانب فان القيام برد فعل عسكري قد يكون فعالا.

ويقودنا هذا الى الاعتبار الاستراتيجي الثاني وهو أمر متكرر عند بحث السياسة

القوة العاملة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي

السكان بالملايين

- القوة العسكرية العاملة ٣ر٥ مليون
- الذكور من ١٥ — ٤٩ ٩ر٦٨ مليون
- مجموع القوى العاملة ١٤٥ مليون
- سكان الاتحاد السوفياتي ٢٧٢ مليون

- القوة العسكرية العاملة ١ر٢ مليون
- الذكور من ١٥ — ٤٩ ٩ر٦٠ مليون
- مجموع القوى العاملة ١١١ مليون
- سكان الولايات المتحدة ٢٣٤ مليون

القوة العاملة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي

السكان

(بالملايين)

275
250
225
200
175
150
125
100
75
50
25
0

ACTIVE MILITARY — 2.1 MILLION
MALES AGE 15-49 — 60.9 MILLION
TOTAL LABOR FORCE — 111 MILLION
TOTAL US POPULATION — 234 MILLION

ACTIVE MILITARY — 5.3 MILLION
MALES AGE 15-49 — 68.9 MILLION
TOTAL LABOR FORCE — 145 MILLION
TOTAL USSR POPULATION — 272 MILLION

الوضع في ١٩٨٤/١/١

الخارجية الامريكية. هل تشكل جميع الحكومات اليسارية خطراً محتملا ضد المصالح الامريكية؟ وعلى مساس قريب من ذلك هو الحكم فيما اذا كانت الاعمال التخريبية التي تدعمها المساعدات العسكرية الروسية والكوبية مكرسة بالضرورة للسعي نحو تحالف مع تلك الدول في حال نجاحها. أو هل من الممكن لامريكا ان تقيم علاقات مثمرة مع الحكومات الشيوعية أو اليسارية؟. ان كل هذه الاعتبارات الاستراتيجية تقوم بدور عند رسم السياسة في امريكا الوسطى.

ومن الواضح بان التواجد الروسي في امريكا الوسطى لن يكون مقبولا لدى امريكا ومع أن الاوان قد فات لتقليص التأثير الروسي في كوبا الا أنه من المناسب منع انتشاره في الجزء الغربي من العالم. ومن المستبعد ان باستطاعة امريكا تحقيق تقدم في مصالحها عن طريق مجابهة جميع الحركات الثورية في المنطقة. ان العمليات الثورية التي تستهدف الاطاحة بالحكومات الدكتاتورية او المتشددة ستسعى للحصول على الدعم الخارجي من اي مصدر يتوفر لها. ان دعم امريكا للانظمة الحاكمة يستهدف تعزيز الاستقرار ولكن لا شيء اقل استقرارا من حكومة تواجه ثورات داخلية نتيجة فشلها في ادارة الحكم بشكل فعّال. هل يجب على امريكا دعم حركات العصيان المسلح الذي تتزعمه عناصر يسارية؟ بالتاكيد لا يوجد أجوبة سهلة للمشاكل السياسية المعقدة الا انه لا بد من اخذ هذه الاسئلة بعين الاعتبار.

يقول الكاتب الصحفي المعروف بنظرية المحافظة ايرفنغ كريستول بأنه من الممكن اقامة تحالفات مع دول تكون فيها الانظمة السياسية معارضة للقيم الامريكية ويذكر جنوب افريقيا العنصرية والصين الشيوعية كمثالين على الدول التي يجب على الولايات المتحدة التحالف معها اذا كان ذلك من صالحها.(٢٣) واذا أيد المرء رأي كريستول فان دعم حكومات امريكا الوسطى أو العمليات الثورية يجب أن تعتمد على تحليل مدى الفائدة المحتملة بدلا من الاعتماد على الايديولوجية. وفي نفس المجال غالباً ما قيل بأن على امريكا ان تبذل قصارى جهدها لابعاد كوبا التي يحكمها كاسترو عن روسيا باقامة علاقات دبلوماسية وتجارية معها. وعلى النقيض من ذلك فان السياسة الحالية موجهة نحو عزل كوبا عن دول امريكا اللاتينية الاخرى الى أبعد حد ممكن.(٢٤)

ان اثارة اسئلة حول استراتيجية السياسة الخاصة اسهل من وضع اجوبة لها لانه من المستحيل معرفة النتائج البعيدة المدى للقرارات السياسية معرفة أكيدة. ورغم صعوبة التحليل فانه يجب ان لا نصاب بالاحباط. ان الخطر في استراتيجية السياسة الخارجية

تـواجد السـوفـيـيت والـكـتـلـة السوفييتية العسكري في الخارج

تـذهب الاستراتيجية السوفييتية العسكرية أبعد من حلف وارسو والتوازن النووي مع الولايات المتحدة الأمـريكـيـة. فمن خلال اساطيلها التي تبحر في المياه البـعـيـدة، ومبيعات الأسلحة، والمساعدات الخارجية (عن طريق الكتلة السوفياتية)، والتـدخـل المباشر (عـن طـريـق جيشها وجيوش حلفـائـهـا) فقد كوّن الاتحاد السوفياتي تواجداً في جميع أنحاء العالم فالمساعدات الخارجية التي تزود انجولا واثيـوبـيا وموزامبيق هي مساعدات عسكرية، بينما مثّل التعاون الاقتصادي مع دول أخرى فوائد عسكرية جمة. فبيـنـمـا كـانـت الطائرات العسكرية السوفياتية في طريقها الى أنجولا عـام ١٩٧٥ كـانت تحط في مالي وغينيا. وبنى السوفيات قواعد عسكرية في غينيا. وكانت التقـنـيـة العـسـكـريـة الـسـوفياتية تقدم خدماتها العسكرية من تدريب وسلاح لأعضاء الكتلة السوفياتية. وفي أنجولا وأثيوبيا ومدغشقر وموزمبيق ونـيـكاراغوا واليمن الجنوبي (عدن) قدمت الكتلة السوفياتية خدماتها العسكرية على مدربين وتقنيين عـسـكـريين وقـوات عـسـكـرية بالاضافة الى جهاز بوليس سري.

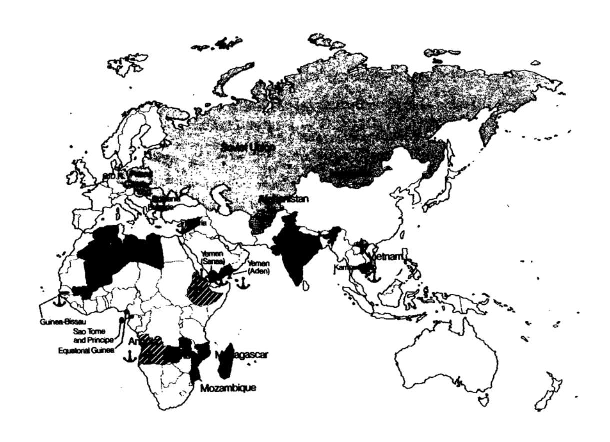


المناطق التي تركز فيها الكتلة السوفياتية العسكرية والتقنية والخبراء، يونيه ١٩٨٢

الدولة	العدد	الدولة المزودة
افغانستان	٢٠٠٠	الاتحاد السوفياتي
الجزائر	٢٠٠٠	الاتحاد السوفياتي
انجولا	١٠٠٠	كوبا
اثيوبيا	١٤٠٠٠	كوبا
ليبيا	٢٠٠٠	الاتحاد السوفياتي
نيكاراجوا	٢٠٠٠	كوبا
سوريا	٣٣٠٠	الاتحاد السوفياتي
اليمن (عدن)	١٥٠٠	الاتحاد السوفياتي

جيوش الكتلة السوفياتية المقاتلة خارج حدود دولها

تواجد سوفياتي	البلد	عدد الجيش	متواجدة منذ
الاتحاد السوفياتي	افغانستان	١١٠٠٠٠	١٩٧٩ حتى ١٩٨٩/٢/١٥
كوبا	انجولا	١٥ـ٢٠ ألفاً	١٩٧٥
	اثيوبيا	٧ـ٩ ألفاً	١٩٧٧
فيتنام	كمبوديا	١٨٠٠٠٠	١٩٧٨



التي تطورها أية قوة رئيسة هو أنها تخاطر بخلق مجموعة من الظروف التي تحتم ردود الفعل. ان جهود الولايات المتحدة لتسوية الاوضاع في لبنان عن طريق ارسال قوات حفظ سلام امريكية وبريطانية وفرنسية وايطالية كانت نتجية لقرار استراتيجي بان التسوية ترتكز على استقرار حكومة الجميّل في لبنان. ومع ازدياد التدخل السوري بالاضافة الى تقديم المساعدات السورية للاحزاب اللبنانية المعارضة، فقد واجهت امريكا خياراً صعباً حيث كان ضعف الجميّل واضحاً، ولكن بدلا من اعادة صياغة السياسة اتخذ قرار بارسال قوات حفظ سلام الى لبنان. ان انسحاب تلك القوات في شهر شباط ١٩٨٤ دليل واضح على فشل بناء النهج السياسي على انظمة سياسية لا تتمتع بدعم داخلي واسع من أجل البقاء. ان أية بيروقراطية تميل الى القيام باجراءات تستهدف تبرير القرارات السياسية القديمة بدلا من الابتعاد عنها وانتهاج اسلوب جديد.

القيادة القومية

لا تتحرك السياسة الخارجية في اتجاه محدد وذلك لان الدول تواجه باستمرار بدائل وفرص ومخاطرات تستوجب دراستها وتحليلها من قبل زعماء تلك الدول. وهكذا فان نوعية القيادة القومية تشكل عنصراً هاماً في السياسات الدولية. ويقول جون ستويسنغر «بأن دراسة الحالات تشير الى الاهمية القصوى لشخصيات القادة»(٢٥). وقد يكون تركيز ستويسنغر على أهمية شخصية القائد هو في الحقيقة دليل على أن اولئك الافراد الذين يتمتعون بميل نفسي الى قبول العادات والتقاليد المتبعة على مستوى السلوك الدولي قد يصلون الى مناصب قيادية. واولئك الذين يقودون بلادهم في أوقات الحرب يصبحون عادة شخصيات أسطورية اذا كسبوا الحرب، الا أن القيادة الناجحة تتمثل أكثر في القادة الذين يستطيعون تحقيق أهدافهم الوطنية دون اللجوء الى السلاح.

هناك مظهران لهذا العنصر من عناصر القوة: المظهر الخارجي والمظهر الداخلي. انه لمن الضروري بالنسبة للقادة الوطنيين ان يكونوا اقوياء سياسياً داخل بلدانهم بما يكفي للحصول على الدعم الضروري لاي اجراء معين. وأفضل الخطط الدبلوماسية لا تساوي شيئاً اذا لم يمكن تطبيقها، وعدم قدرة ودور ولسون على قيادة الولايات المتحدة في عصبة الامم مثال واضح على الفرق بين التخطيط والتنفيذ. ان البعد الخارجي للقيادة أكثر صعوبة للحكم عليه لانه من المستحيل فصل مفاهيم القائد عن الامة التي يمثلها. ان قدرة القائد على تحقيق الدعم الداخلي قد يكون أهم ميزة من حيث التعامل مع مندوبي

الدول الاجنبية. وهذا الأمر مهم بشكل خاص في الديمقراطيات الغربية لأن القائد الضعيف أو ذلك الذي قد يفقد امكانية اعادة انتخابه يصبح معاقاً في المباحثات الدبلوماسية وتقوم القيادة الفعّالة بتوجيه الدولة في مسار سياسة خارجية شبه ثابت.

إن توقع الاستمرارية أمر ضروري لخلق الثقة في الاتفاقيات التي يتم التوصل اليها مع الدول الاخرى. وتختلف طبيعة هذا التوقع حسب الانظمة السياسية المختلفة. ففي الحكومات التي يتم فيها انتخاب رؤساء الدول يجب أن تكون السياسة الخارجية منظمة بحيث لا يصاحب أي تبديل في القيادة السياسية تغير درامي في الجهود الدبلوماسية. ورغم التغييرات العديدة في القيادة منذ الحرب العالمية الثانية وبدء نظام عالمي جديد والحلفاء الغربيون يحافظون الى حد كبير على اسلوبهم في التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري. ان نقل مقاليد الحكومة من قادة زمن الحرب أمثال روزفلت وتشرشل وديغول الى جيل جديد تم بدون تغييرات سياسية متطرفة.

لقد تمكن الاتحاد السوفياتي ايضاً بنظامه السياسي المغلق من مواصلة سياسة خارجية ثابتة رغم حدوث عدة تغييرات قيادية منذ زمن ستالين. كما كانت هناك توقعات حول مدى تأثير موت ماوتسي تونغ على السياسة الخارجية للصين. وعلى أية حال فان المعتقدات الأساسية للسياسة الصينية ظلت باقية بعد وفاته، وبشكل خاص تجنب أية علاقة مع امريكا أو روسيا قد يبدو منها خطر على الاخرى. ان الثقة في استمرارية نفس السياسة تعتبر عاملا هاماً في الدبلوماسية الدولية. وهناك أدلة كثيرة على أن الاستمرارية ممكنة في العديد من الانظمة السياسية المختلفة. وبدون هذا التوقع فسيكون من المستحيل بحث ومناقشة المسائل الحساسة مثل الحد من الاسلحة ونزع السلاح.

ان السياسة الخارجية المنظمة لا تعني بأنه لا توجد هناك فروق في قادة دولة ما أو أن التغييرات في القادة قد لا تؤدي الى ظهور مبادارات جديدة في السياسة. ان النظام السياسي الدولي نظام ديناميكي، وكل قائد يواجه حقائق جديدة تتطلب بعض التغييرات السياسية. ويمكن ملاحظة استمرارية السياسة الخارجية الامريكية من خلال السياسة الثابتة لمنع انتشار الشيوعية. فمن كوريا وحتى فيتنام، ومن لبنان حتى غرينادا وامريكا الوسطى، وهدف السياسة الامريكية موجه نحو هدف مقاومة التوسع الشيوعي. وهذا لا يعني بأننا نقول بأن تلك الاجراءات كانت ضرورية أو ملائمة انما هي دليل على ثبات هدف أمريكا.

أما سياسة روسيا فهي دعم انتشار الشيوعية الى الحد الذي خاطرت فيه اجراءاتها

بحدوث مجابهة عسكرية مع الولايات المتحدة. وهو مبدأ صاغه لينين (تجاه أي دولة) و يلتزم به جميع القادة السوفيات. وقد كانت الاجراءات التي قام بها خروتشوف بخصوص أزمة الصواريخ الكوبية تتماشى مع هذا التفكير. ان محاولة توسيع القدرات العسكرية الروسية في كوبا عن طريق نصب الصواريخ والانسحاب الذي تلا ذلك في أعقاب الحصار البحري الذي فرضه الرئيس كينيدي ليست سوى مثالا نموذجياً على المغامرة الروسية والتراجع عن المواجهة بوجود المعارضة الحازمة. ان قرب كوبا من الولايات المتحدة و بعدها عن موسكو جعل هذا الوضع متعذراً ومحفوفاً بالمخاطر.

ان الفروقات بين الزعماء الوطنيين في تطبيق السياسة الخارجية هي مسألة الاسلوب والوسائل المختارة للوصول الى الاهداف المخططة لها مسبقاً. فلم يكن على خروتشوف اللجوء الى التطرف في محاولة نصب الصواريخ في كوبا من أجل تعزيز حملة لتوسيع دائرة النفوذ الروسي. لقد كانت العملية انعكاساً لشخصيته وحبه للمجابهة، بالاضافة الى قدرته على الحصول على دعم لاجرائه ضمن صفوف القيادة الجماعية الروسية. فلا يوجد أي قائد وطني يمارس قيادته في الفراغ، ويجب عليه أن يكسب التأييد لاي مبادرة سياسية. وعلى نحو مشابه لم يكن يتحتم على بريجينيف ان يقوم بغزو افغانستان رغم أن الاجراء كان متناسبا مع الخوف الروسي التقليدي من أنظمة الحكم المعادية المتواجدة على حدودهم. ولو كان هناك زعيم سوفياتي آخر لواجه نفس المشكلة ولفسرها بطريقة مختلفة ولّما رأى أي تهديد من افغانستان الضعيفة عسكرياً.

دع الكلمة تنشر في الزمان والمكان، للصديق وللعدو على السواء، بأن مشعلا قد انتقل الى جيل جديد من الامريكيين ــ الذين ولدوا في هذا القرن، وصقلتهم الحرب، وهذبوا عن طريق العمل والسلام المرين، والفخورين بماضيهم ــ غير راغبين في مشاهدة أو السماح بالوقوف أمام الحقوق الانسانية التي التزمت بها هذه الامة، والتي نلتزم بها اليوم هنا وفي جميع أنحاء العالم

الرئيس الامريكي الاسبق جون كينيدي
من خطاب تعينه للرئاسة، ٢٠ يناير، ١٩٦١

واجه القادة الامريكيون نفس الخيارات، فالرئيس كينيدي كان يمكن أن ينظر

الى الموقف في فيتنام على أنها حركة ثورية أهلية لا علاقة لها بموسكو ولظل بعيدا. لقد كان أمام ليندون جونسون فرصة وقف التصعيد في فيتنام لو اعتبر الأمر بدون طائل. كما أن توسيع رقعة الحرب لتصل الى كمبوديا كان قراراً من الرئيس نيكسون، وفي هذه المرحلة من الحرب لم يكن لديها سوى القليل للقيام به لمواجهة التوسع الروسي. ولم يكن يتحتم على جيمي كارتر أن يقاطع الالعاب الاولمبية عام ١٩٨٠ وكان من الممكن ان يختار رونالد ريغان عدم القيام بمهاجمة غرينادا. وتوضح هذه الامثلة بأنه ضمن أهداف السياسة الخارجية الموضوعة المتعارف عليها فان القائد الوطني تقع على عاتقه مسؤولية ترجمة الاحداث الدولية وتأثيراتها المحتملة على مصالح الدولة.

ان القيادة غير الفعالة تشكل عجزاً خطيراً في ترتيب وتنظيم عناصر القوة الوطنية. وعلى سبيل المثال فان الصعوبات الاقتصادية الداخلية في الهند منعتها من الوصول الى مركز القوة الذي يؤهلها عدد سكانها للوصول اليه. ان نقص الغذاء المزمن الذي يعتبر عادة المشكلة الرئيسة في الهند يبدو بأنه ناتج عن قيادة غير فعّالة أكثر من كونه ناتجاً عن نقص في الموارد. فكوريا الجنوبية تتمتع بها نسبة مواليد مشابهة وموارد أقل نسبة الى حجمها الا أن فيها نموذجاً قوياً للنمو الاقتصادي رغم ذلك.(٢٦) ان فشل المؤسسات الديمقراطية في تطوير كوريا الجنوبية ووجودها في الهند، دليل على أن نوعية القيادة هي جزء من كفاءة النظام السياسي وليس في نوع النظام.

يبدو بأن هناك اطاراً متواصلا في نوعية القيادة الوطنية. فالامم التي يوجد فيها قيادات فعّالة اليوم من المحتمل انها وجدت فيها في الماضي وكذلك فان التوجيه الحكومي غير الفعّال يكون عادة على خطى الادارات التي سبقتها ورغم ان بعض القادة من خلال قوة شخصيتهم يستطيعون استبدال الفوضى بالتوجيه الفعّال الا أن القيادات في الدول المتحضرة تميل الى قلب التقاليد السياسية القديمة. ان أهمية مقدرة القائد تزداد بدون شك بعلاقة عكسية مع قيمة عناصر القوة الوطنية التي تمتلكها الدولة. ولذا فان القيادة تصل اوجهها في الدول التي تكون فيها عناصر القوة متخلفة، وكذلك فانه من المحتمل أن تعتمد القوى الرئيسة على استمرارية سياسة الحكومة أكثر من اعتمادها على القيادة التي تفتن الجماهير.

ان الحل الرئيس للمفاوضات الفعالة بين الدول هو الصدق، فاذا ما أخذنا بعين الاعتبار مدة الحكم المحدودة لمعظم رؤساء الدول فان توقعات احترام الاتفاقيات تعتمد كثيراً على الاسلوب المتبع في الماضي أكثر من اعتمادها على القيادة الحالية. ان نوعية القيادة الوطنية هي نتاج للتقاليد السياسية التي تمثلها أكثر من كونها تعتمد على الحيوية

الفردية. فلا يوجد أي ايديولوجية تقوم تلقائياً بانتاج دبلوماسية فعّالة ولا يوجد أي ايديولوجية تستبعدها. ان استقرار الدول هو أهم عامل في توفير الخلفية التي يستطيع القادة أن يكونوا فعّالين بموجبها.

الموقع الجغرافي

تهتم الجغرافيا السياسية في مدى تأثير الجغرافيا والاقتصاد والموارد الطبيعية والسكان على السياسة الخارجية للدول.(٢٧) لقد لعبت الظروف الطبيعية للدول على الدوام بدور هام، ان لم يكن حاسماً، في علاقاتهما مع الدول الاخرى. ان جغرافية الدولة قد توفر خطوط دفاع طبيعية كما هو الأمر بالنسبة للمحيط الاطلسي والهادىء أو جبال الألب في سويسرا. أو أنها قد تقدم القليل من حيث المواقع الدفاعية كما في اوروبا الغربية. ان الاهمية العسكرية للجغرافيا قد خفت نوعاً ما نتيجة تطور الاسلحة الا أن خبرة الولايات المتحدة في فيتنام والصراع السوفياتي في افغانستان تبين بأنه حتى الدول العظمى يمكن أن تتعرض لاوضاع حرجة نتيجة محاربة العدو في المناطق الصعبة.

لقد لعبت الجغرافيا دوراً حاسماً في تطور الدول الحديثة وكان لها تأثير عميق على سياساتها الخارجية. فقد كانت بريطانيا العظمى تشكل قوة عظمى لمئة عام تقريباً من نهاية حروب نابليون عام ١٨١٤ وحتى اندلاع الحرب العالمية الاولى. وقد كانت قوة بريطانيا تعتمد على قوتها البحرية التي مكنتها من حكم وبسط نفوذها على شبكة عالمية من المستعمرات لدعم اقتصادها المحلي.

ان المحيطات التي وفرت لانجلترا وسائل تحقيق الامبراطورية خدمت غرضاً مختلفاً للولايات المتحدة حيث عملت كمنطقة عازلة ضد أي تورط ممكن في السياسات الاوروبية. هذا الانعزال الطبيعي منح الدولة الشابة وقتاً لتطور مواردها، وفي نفس الوقت فتحت ابوابها لملايين المهاجرين لزيادة قوتها المتنامية. واليوم فان الولايات المتحدة المحاطة بالدول الصديقة ما زالت تتمتع بفائدة استراتيجية هائلة نظراً لبعدها عن المناطق أو القواعد الأمامية لاعدائها المحتملين. ومع أن هذا الحاجز قد تضاءل نتيجة القدرات النووية للغواصات والصواريخ والقاذفات العابرة للقارات إلا أنه يظل عنصراً رئيساً في حسابات القوة الامريكية لانها تجعل مسألة القيام بهجوم تقليدي على قارة امريكا الشمالية أمراً مستحيلا.

وفي المقابل فان الاتحاد السوفياتي يواجه كلا من القوات التقليدية لحلف شمال الاطلسي في أوروبا الغربية والقوات الصينية على حدودها السيبيرية. ويجب عليها أن تدخل في حسابها الطاقات العسكرية الامريكية الكامنة في اليابان والفلبين وجزر المحيط الهادي كما أن مدى القرب يعتبر هاماً من حيث مدى التأثير الذي يشكله ذلك على الدول المجاورة مما يساعد في بسط مدى نفوذ الولايات المتحدة الامريكية. وتأسيس سيطرة سوفياتية على دول أوروبا الشرقية هو مثال آخر على أهمية العنصر الجغرافي في السياسة الدولية.

وتؤثر الجغرافيا على قدرة الدول في التأثير على الدول الأخرى إلا أن مجرد مساحة الدولة بحد ذاتها لا تعني أية قوة سياسية إلا اذا كانت قد حدثت بطريق الصدفة المخصصة. والنظر الى اختلافات القوة بين الدول الست التالية التي تعتبر الاكبر من حيث المساحة وهي روسيا وامريكا والصين والبرازيل وكندا واستراليا، فبالنسبة للدولتين الاخيرتين فلا يوجد بها اعداد كافية من السكان لتصبحا من القوى العظمى. أما البرازيل فتملك مساحة واسعة وسكاناً يزيد عددهم عن مئة مليون نسمة الا أنها مع ذلك تفتقر الى درجة التقدم الصناعي اللازم للوفاء بطاقاتها. وعليه فان الجغرافيا السياسية لا تضع الدول بشكل تلقائي في مكانة معينة من القوة، ولا تمنع دولة مثل اليابان التي لا يوجد فيها أية موارد تقريباً ما عدا شعب جاد متعلم من تحقيق مرتبة دولة عظمى. ان الدول التي تتوفر فيها موارد كافية يجب ان تبذل جهوداً مخلصة لتطويرها.

الشكوك في حساب القوة

ان توضيح عناصر القوة الوطنية اسهل من القيام بوضع أساليب للقوة التي يمكن ان توفر تحليلا واقعياً للقوة النسبية للدول. ان المشاكل الكامنة في حسابات القوة تعكس صعوبة تقييم مثل تلك الميزات غير المنظمة مثل الارادة والنوايا والقدرات. وتعتبر تلك الامور مظاهر القوة التي تعطي المعنى للمعلومات التي تصف القدرة الصناعية للدولة وحجم وتكوين قواتها المسلحة وكم ونوع اسلحتها.(٢٨) ان العنصر البشري في حسابات القوة يعتبر من المكونات الضرورية. وأما الموارد فهي قيمة بمقدار الرغبة في استخدامها والقدرة على القيام بذلك بشكل فعّال. وحيث أن الدول تحاول حل خلافاتها مع الدول الاخرى من خلال القنوات الدبلوماسية فانها تدرك المدى الذي تستطيع اليه دفع قضية ما وتكوين أفكار عن نوايا اعدائها. ان القوة بحد ذاتها تمثل أكثر قليلا من مصدر قومي محتمل وتأخذ القوة معنى دبلوماسي اذا عرفت أطراف النقاش مدى الرغبة في تطبيقها.

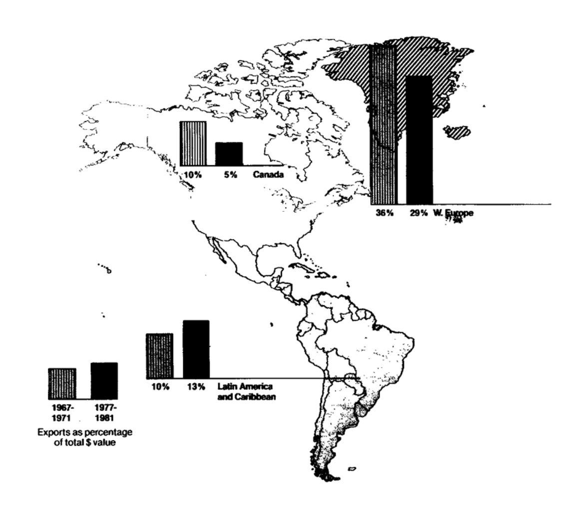
صادرات الولايات المتحدة الزراعية

١٩٦٧ ــ ١٩٦١، ١٩٧٧ ــ ١٩٨١

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية في طليعة الدول المصدرة للمنتوجات الزراعية. وقدرت صادراتها الزراعية عام ١٩٨١ بحوالي ١٨٪. وصدرت الولايات المتحدة في السنوات الخمس وعشرين الماضية ربع انتاج مزارعها سنوياً.

وتعتبر اليابان في مقدمة الدول المستوردة لانتاج المزارع الامريكية لسنوات عديدة خلت، وتأتي في المرتبة الثانية كل من هولندا، والمكسيك، وكندا، وألمانيا الغربية، وبريطانيا، وكوريا الجنوبية، والاتحاد السوفياتي (منذ عام ١٩٧٦)، وأوروبا الغربية، وقد تقلص السوق الاوروبي في هذه الايام كمستورد لناتج المزارع الامريكية. كما كان عليه الحال في الستينات.

المصدر: وزارة التجارة الامريكية، صادرات وواردات الولايات المتحدة (ق ت، ٩٩٠)، ديسمبر ١٩٨١،



صادرات الولايات المتحدة، ١٩٨١ بلايين الدولارات	المجموع ٤٣ر٣	الصادرات حسب القيمة، ٨١
أوروبا الغربية	١١ر٩	
هولندا	٣ر٣	
المانيا الغربية	١ر٧	
آسيا (باستثناء اليابان والصين)	٧ر٠	القمح
اليابان	٦ر٥	حبوب الصويا
أمريكا اللاتينية	٣ر٦	
المكسيك	٢ر٤	القطن
الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية	٣ر١	كعك الصويا
أفريقيا (باستثناء جنوب افريقيا)	٢ر٦٥	
كندا	١ر٩	الأرز
الصين	١ر٩	
آخرون	٢ر١	التبغ

ان التحركات السياسية في أوساط القوى الرئيسة في أوروبا خلال السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية تبين الاشياء المجهولة، التي ظهرت على شكل دول ضمن النظام الفرعي. فقد استطاع هتلر انتهاك اتفاقية فرساي بعد تسلمه السلطة عام ١٩٣٣ رغم التفوق العسكري الذي كانت تتمتع به بريطانيا العظمى وفرنسا. ورغم امتلاك الدولتان (بريطانيا وفرنسا) القوة اللازمة لمجابهة أطماع هتلر في سني حكمه الاولى الا أنه كانت تنقصهم الرغبة في تعبئة قواتهم وفي تلك الفترة بدا واضحاً بان ولع النازيين بالقتال يجعلهم يفضلون الحرب لا اسكاتها. وفي الوقت الذي كانت في المانيا تقوم ببناء قواتها المسلحة وقفت فرنسا وبريطانيا العظمى على أهبة الاستعداد وهم واثقون من قدرتهم على وقف هتلر اذا تمادى في عدوانيته. وحتى بعد أن قامت المانيا بغزو تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٨ فان الدول الديمقراطية في أوروبا الغربية نظرت الى طاقاتها العسكرية على أنها فاصل كاف لمواجهة التوسع النازي. ويعتبر هذا الوضع من الامثلة التي تم فيها الخلط بين القوة الكامنة والقوة الفعلية ولم يدركوا الفترة الزمنية الضرورية لتحويل الصناعة والطاقة البشرية الى المجال العسكري. كان على هتلر أن يقوم فقط بتوجيه ضربة سريعة لبولندا عام ١٩٣٩ لتأمين واجهته الشرقية قبل ان يضطر الى مواجهة اعدائه في الغرب. ان سقوط فرنسا يعتبر مثالا مثيراً للشفقة على دولة تتمتع بطاقات قوة تثير الاعجاب لكنها تفتقر الى الارادة أو القيادة للقيام بتعبئة نفسها والدفاع عن ذاتها بشكل فعّال.

لقد أخطأ هتلر ايضاً نتيجة سوء حساباته فقد فشل في القيام بشكل واقعي بتقدير احتمالية دخول امريكا في الحرب. وبالغ في تقدير مدى الحماية التي توفرها له الغواصات الالمانية في المحيط الاطلسي، واستخف بارادة وقدرة الولايات المتحدة على التعبئة بمساعدة بريطانيا العظمى بعد سقوط فرنسا. ان سوء تقدير القوة الكامنة والحقيقة والارادة ونوايا الدول المعنية لعبت دوراً رئيساً في اندلاع الحرب التي شملت الدول الرئيسة في العالم.

ان أكثر الحجج اثارة للاعجاب والمتعلقة بالميزانية الهائلة المخصصة للدفاع في الولايات المتحدة اليوم هي أن وجود الاسلحة الحديثة والقوة البشرية المناسبة والتعبير عن التصميم على استخدام هذه القوة من أجل الصالح الوطني هي أقوى رادع للعدوان. ان وجود تلك العناصر تساعد في القضاء على بعض الشكوك عند حساب القوة. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية كانت النزاعات التي تستهدف توريط الدول الكبرى عبارة عن خلافات تشمل المصالح السياسية للدول وليس بالضرورة بقاؤها. ان مشاكل حسابات

القوة في مثل تلك المواجهات أكثر صعوبة وذلك لأن لدى الدول خيار المشاركة. في ذلك وعدمه ان النوايا المعلنة قد تكون مقنعة باللغة الدبلوماسية كما أن التصريحات العدوانية قد لا تكون مصحوبة بارادة أو نية للقيام بها. ان معضلات القوة تصبح واضحة جلية عندما تحاول الدول العظمى، غالباً بدون نجاح، ان تحافظ على بعض التضامن في مجالات نفوذها. ان الدليل على القوة قد يثير اعجاب وبالتأكيد يشجع حلفاء الدولة الا أن رد الفعل هذا لن يضمن تلقائيا تعاون الدول الاخرى مع السياسة الخارجية لتلك الدولة.

خاتمـــــة

ان القوة والنفوذ مفاهيم متداخلة في السياسات الدولية، فالقوة متطلب سابق لتحقيق النفوذ. وللقوة عدة أبعاد: فالقوة الايجابية قد تظهر عن طريق محاولة التأثير على اعمال الدول الاخرى، بينما تشتمل القوة السلبية على التخلي عن مكاسب محتملة. ويمكن متابعة أي من البعدين بالاساليب الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية. وهناك فرق هام بين القوة الكامنة المنسوبة الى دولة ما وبين القوة الفعلية لها في وقت من الاوقات. وتعتبر القوة أكثر فعالية عندما تكون كامنة وتميل الى الانخفاض عند استخدامها، ولذا فان هذه الحقيقة تؤدي الى الحد من استخدامات القوة لحل النزاعات الدولية. ان القدرة أو الرغبة في استخدام عناصر القوة الوطنية لزيادة نفوذ الدولة عبارة عن نتاج لعدة أبعاد. فالصبغة القومية والموارد الطبيعية والقوة الاقتصادية والموقع الجغروسياسي والسمات السكانية عبارة عن عناصر قوة لا ينظر اليها عادة من هذا المنظار الا أنها مهمة جداً. والأكثر بداهة هو تأثير تكنولوجيا الاسلحة والقوة العسكرية واستراتيجية السياسة الخارجية. ان السمات السكانية والقيادة لهما تأثير على تحديد المدى والاتجاه الذي ستسير فيه الدولة لتحقيق أهدافها في الساحة الدولية بغض النظر عن مواردها. وهذا يعني بأن السياسة الخارجية ليست نتيجة تلقائية لاجمالي القوة والوطنية والنفوذ.

إن قياس عناصر القوة هذه ليست أكيدة في أفضل الاحوال كما أن الاستهتار بقدرات الاعداء سبب رئيسي من أسباب وقوع الصراع المسلح. لقد بلغت تكاليف الحرب في العالم المعاصر درجة كبيرة بحيث أن الدول لا تسعى نحوالحلول عن طريق اللجوء الى السلاح الا اذا اعتقدت أن الأمور تميل لصالحها بشكل كبير. ورغم هذه الافادة الواضحة إلا أن التاريخ الحديث متمثل بالامثلة ذات المغامرات العسكرية التي بنيت على سوء تقييم قدرات الاعداء وارادتهم ونواياهم.

هوامش الفصل السابع

1. Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations*, 5th ed. (New York: Alfred A. Knopf, 1973), 28.
2. Raymond Aron, *Peace and War*, tr. by Richard Howard and Annette Baker Fox (New York: Frederick A. Praeger, 1967), 47.
3. See S. Fred Singer, "(An End to OPEC?) Bet on the Market," *Foreign Policy* 45, Winter 1981–82, 115–21, for an analysis of OPEC's potential to set prices in future.
4. See Louis J. Walinsky, "Coherent Defense Strategy: The Cause For Economic Denial," *Foreign Affairs* 61 (2), Winter 1982–83, 272–91, for a proposal to deny the Soviets goods and technology as part of an overall defense strategy.
5. Keith A. Dunn, "Constraints on the U.S.S.R. in Southwest Asia: A Military Analysis," *Orbis* 25 (3), Fall 1981, 607–29.
6. Anatol Rapoport, *Conflict in Man-Made Environment* (Baltimore: Penguin Books, 1974), 70.
7. Morganthau, *Politics Among Nations*, 133.
8. See *The Annals of the American Academy of Political and Social Sciences*, March 1967, for essays on the national character of 12 nations.
9. David J. Finlay, Ole R. Holsti, and Richard R. Fagen, *Enemies in Politics* (Chicago: Rand McNally, 1967), 257.
10. Donald Kimmelman, *Philadelphia Inquirer*, Dec. 18, 1983.
11. Tyler Marshall, *Philadelphia Inquirer*, Jan. 2, 1984.
12. *New York Times*, Oct. 20, 1983.
13. Richard Halloran, *New York Times*, citing Defense Department data, Oct. 20, 1983.
14. Peter Kilborn, *New York Times*, Feb. 20, 1984.
15. Philip Taubman, *New York Times*, citing State Department data, Feb. 20, 1984.
16. *Wall Street Journal*, Feb. 20, 1984.
17. Paul Lewis, quotation in *New York Times*, Jan. 29, 1984.
18. Charles Wolf, Jr., *Wall Street Journal*, Jan. 30, 1984.
19. Editorial, *Philadelphia Inquirer*, Nov. 26, 1983.
20. Quoted by Gerald Seib, *Wall Street Journal*, Dec. 7, 1983.
21. See Jeffrey T. Richelson, "Evaluating the Strategic Balance," *American Journal of Political Science* 24 (4), Nov. 1980, 779–803, for a discussion of elements in strategic balance.
22. Helmut Schmidt, quoted in *Temple University Magazine*, Winter 1983.
23. Irving Kristol, *Wall Street Journal*, Nov. 15, 1983.
24. See Kenneth Grundy, "Moscow, Havana, and Africa," *Problems of Communism* 30 (4), July-Aug. 1981, 63–68, for insights into Soviet strategy in Cuba and Africa.

25. John G. Stoessinger, *Why Nations Go To War*, 2nd ed. (New York: St. Martin's Press, 1978), 226.
26. Irving Kristol, *Wall Street Journal*, Jan. 20, 1975.
27. Halford Mackinder, "The Geographical Pivot of History," *Geographical Journal* 23 (April 1904), 150.
28. Rudolph J. Rummel, "The Relationship Between National Attributes and Foreign Conflict Behavior," in J. David Singer, ed. *Quantitative International Politics* (New York: The Free Press, 1968), 213.

الفصل الثامن

حدود القوة

- الإفراط في الإلتزام
- إساءة التقدير
- الدعم الداخلي
- تقليص عوائد القوة
- تضاؤل القوة كعامل مؤثر
- مسألة المعونة الخارجية
- مزايا التعاون
- قواعد اللعبة
- الرأي العام العالمي
- خاتمـــة

لقد تبدلت العلاقة ما بين القوة والسياسة الخارجية بصورة حادة في الحقبة التي اعقبت الحرب الكونية الثانية. وازداد التأكيد التقليدي على أهمية القوة كأداة للدبلوماسية، ضمنيا، أن ثمة قيودا قليلة على الدولة التي تمتلك قوة كافية لفرض ارادتها على خصمها. وقد فرضت العلاقات الدولية التي تطورت بعد الحرب منظومة جديدة من القواعد الاجرائية على السياسة الخارجية التي كان لها أثر مثير في زيادة المخاطر وارتفاع ثمن اظهار القوة.

وقد عمل تشكيل الاحلاف الدائرة في فلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على استقرار الحدود بين الدول الاوروبية وازالة توقع، ان لم يكن احتمال، نشوب صراع بين الدول داخل الكتلتين الغربية والشرقية او بين دول من الحلف المضاد. وبالرغم من التوترات في اوروبا والتي تعكس العداء بين القوتين العظميين، فان الفرصة ضعيفة امام وقوع اعمال عدوانية بين شعوب منظمة معاهدة حلف شمال الاطلسي وبين شعوب معاهدة وارسو (ميثاق وارسو)، مالم ينشب صراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. لن تطور العلاقات الاقتصادية التي توازي الاتفاقات والمواثيق العسكرية انما تساعد كذلك على تخفيف المنافسة المباشرة التي شكلت في السابق سببا هاما من اسباب الحرب.

ان التكافل الاقتصادي بين الامم يشجع على التعاون فيما بينها ويقلل من احتمال احراز مكاسب من جراء الصراع. وقد كان للزيادة الحادة والمثيرة في اسعار النفط تأثير سلبي على اقتصاديات الدول الغربية الصناعية. وعلى اية حال تم تعويض ذلك، جزئيا بالطريقة التي اعادت بها الدول المنتجة للبترول دورة النقد من خلال خطط التنمية الطموحة التي ارتكزت على الواردات من الغرب، والاستثمارات فيه والتي شكلت ملاذا آمنا نسبيا للشراء المفرط. ولم يكن ذلك عملا من باب الايثار وانما استراتيجية اقتصادية لمنفعة منتجي النفط ولتخفيف حدة ضربة زيادة اسعار الطاقة على الغرب. وهذا مثال رئيسي على حدود القوة الاقتصادية، فان جهدا يبدل لرفع اسعار النفط الى حد يحدث معه انهيار اقتصادي في الغرب، من شأنه ان يقلل من الثروة النفطية المستثمرة هناك ويجلب معه زيادات تعويضية في تكاليف التكنولوجيا التي يحتاجون اليها وهذا لا يعني ان القوة مهملة في هذه الحالة. ومن المعقول ان نفترض ان الدول الغربية المستهلة للنفط، عند مستوى معين من الاسعار او عند تقييد العرض وتحديدة، ربما ستستخدم اي عمل عسكري تجاه الدول المصدرة للنفط إنْ تطلب الامر ذلك.

ووجه آخر من وجوه محدودية القوة الاقتصادية يكمن في القيود التي تواجهها كل

دولة، من خلال حصتها من الاقتصاد الذي تستطيع تخصيصة للقوات العسكرية او المعاهدات او المساعدات الاقتصادية الاخرى، سعيا لتحقيق نفوذ اوسع. فسواء اتضحت المسألة بمطالبة المواطنين السوفيات بسلع استهلاكية لوفرة اكبر ولنوعية اجود، او بتصاعد الاهتمام داخل الولايات المتحدة بازدياد العجز في الميزانيات، فان الاهتمامات الاقتصادية الداخلية تضع حدودا للقوة العسكرية لغير اغراض الامن القومي بمفهومه الضيق. لقد ارتفع ثمن القوة في العالم المعاصر، واصبح عرضها يتطلب التعهد بايجاد مصادر وطنية دائمة التزايد. ان ثمة ضرورة امام القادة الوطنين لتبرير تكاليف مبادرات السياسة الخارجية التي تتجاوز حدود الاقناع الودي والتي تستلزم مبالغ ضخمة من المساعدات الاقتصادية والعسكرية. واكثر اشكال استخدام القوة كلفة هو ذلك الذي يتضمن استخدام القوات العسكرية. وهذا ليس مكلفا من الناحية المالية فحسب، ولكن الاضرار السياسية المحلية التي تقع والمستمدة عادة من قوائم الخسائر دون اي مكسب سياسي يعوض عن الخسارة، كافية لاعطاء القائد فرصة لوقفة تأمل وتفكير. فالرئيس ليندون جونسون آثر الاّ يسعى لاعادة انتخابة عام ١٩٦٨ على ان يغامر بالفشل في الانتخابات، ذلك لان الرأي العام الامريكي تحول بصلابة ضد الحرب في فيتنام. اما انسحاب قوات البحرية الامريكية من لبنان فعلى الرغم من صغر حجم القوات، الا انه تمخض عن مقتل ٢٦٤ في ساحة القتال اضافة الى نتائج سياسية غير مقنعة من وجهة النظر الامريكية. واصبحت سياسة الرئيس ريغان في لبنان احدى مسائل الانتخابات الرئيسية لعام ١٩٨٤.

ربما كان القيد الرئيسي على استخدام القوة العسكرية في الوقت الراهن مفروضا من المخاطر الهائلة التي تجرها المواجهة بين القوتين العظميين. فازمة الصواريخ الكوبية كانت مثالا ساطعا في اذهان الامريكيين الذين صاغوا ردود الفعل للولايات المتحدة، ولكننا نشك في ان يكون القادة السوفيات قد نظروا الى تلك الحادثة بنفس المنظار. لقد كان المشهد بعيدا جدا عن الاتحاد السوفياتي الى الحد الذي يبدو فيه الخيار العسكري ابعد من ان يؤخذ بعين الاعتبار. لقد استقرت الحدود ومناطق النفوذ في اوروبا منذ سنوات عديدة. واصبح من غير المحتمل ان تبادر اي من القوتين العظميين، او اية دولة في الشرق او الغرب الى القيام بعمل من شأنه ان يشعل حربا، تقليدية كانت أم نووية، بالرغم من الاعداد الهائلة من القوات والاسلحة في الموقع المذكور.

وعلى الرغم من وجود قيود على استخدام القوة، فانها، ليست، بأية حال، اداة قديمة للسياسة الخارجية وما زالت القوة هي العامل الاساسي التي تحكم العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ويكمن الدافع وراء الجهود المحدودة المبذولة لتخفيف

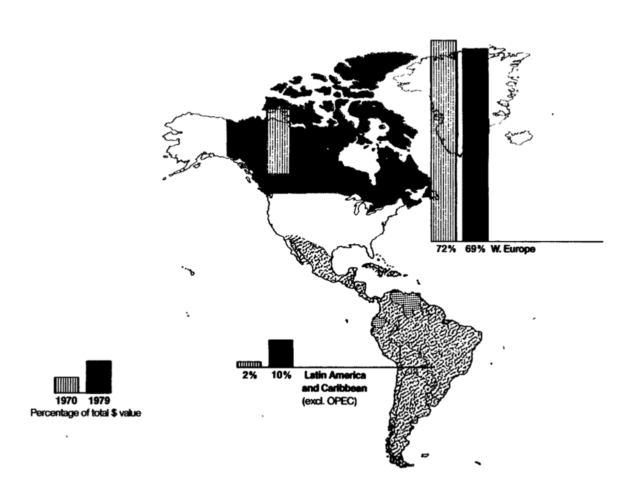
التوتر في خوف الطرفين من التدمير الشامل المتبادل اذا ما نشبت الحرب بينهما، اكثر منه من رغبتهما في التعاون. ولا تستطيع القوى العظمى ممارسة الضغوط العسكرية على الدول الصغرى او التورط في النزاعات الاقليمية دون التعرض للمخاطر التي قد تفوق المكاسب المرتقبة من القيام من ذلك العمل. ان انعدام قدرة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على ضبط الدول التابعة لهما في منطقة الشرق الاوسط يعكس حدود القوة. ولا يمكن في الوقت الراهن، قياس الحكمة من تورط القوى العظمى في الصراع الدائر بين اسرائيل والدول العربية. ان نتيجةً تحافظ على الوضع الراهن، من شأنها ان تمنح كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قواعد سياسية في المنطقة، وهو افضل حل يمكن تحقيقه من الناحية الواقعية. وان جهود الولايات المتحدة للوصول الى تسوية للنزاع دون تدخل الاتحاد السوفياتي غير قابلة للنجاح. فالقوى العظمى الراغبة في تقديم الاسلحة والمساعدات الاقتصادية للدول التي تعتبر نفسها مهددة، لا تجد صعوبة كبيرة في العثور على متلقين لتلك المساعدات

لقد ادت الحقيقة الجديدة المتمثلة في التأثير المحدود في القوة، الى اعادة تعريف المصالح القومية. فالاحداث والاوضاع والمناطق الجغرافية التي تعتبر في محيط خارج عن اهتمامات الدولة، تعطي وزنا اقل في استراتجيات السياسة الخارجية و يتركز الاهتمام على تلك الاشياء التي ترتبط ارتباط وثيقا بالامن القومي والرخاء الاقتصادي. وقد حدثت مسألة اعادة التعريف في كافة الدول باستثناء القوتين العظمين. فقد ادى انتهاء الحقبة الاستعمارية الى تقليص الرقعة الجغرافية للقوى الاستعمارية، كما ان ثمة اماكن قليلة تعاني من فراغ قوة والتي تشكل اغراء للسياسة الخارجية تشجع على المغامرة وفي كل مرة، على الشعوب ان تأخذ بعين الاعتبار رد الفعل المحتمل للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ومن غير المحتمل ان يحدث تغيير في العلاقة بين القوتين العظمين في المستقبل المنظور بالرغم من النجاح المحدود المتحمل في اتفاقيات الحد من الاسلحة. ان تغيير التصور لدى الدولتين سوف يكون متطلبا سابقا لتعاون ذي معنى لتقليص احتمالات الصراع الى حد كبير. وفي تلك الحالة فقط يمكن قبول القيود على القوة باعتبارها اعادة توجيه للمصادر لا باعتبارها حدا لمبادرات السياسة الخارجية.

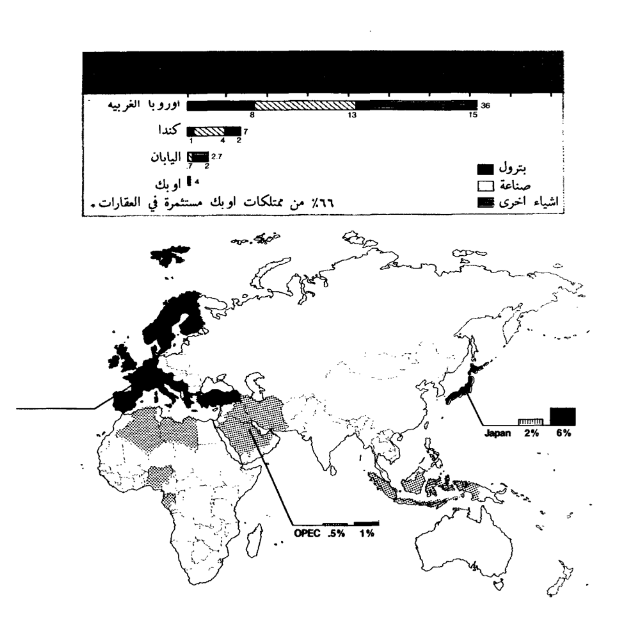
الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الـولايـات المتـحـدة، ١٩٧٠، ١٩٧٩

في السـبـعينات استقطبت الولايات المتحدة مبالغ ضخـمـة مـن الاسـتـثمارات المباشرة من الخارج. وفي الوقـت الـذي نـجـم ذلك، بصورة رئيسة عن تخفيض قيمة الدولار، فقد عكس ثقة* دولية بقوة الاقـتـصـاد الامـريكـي. فـبين عـامـي ١٩٦٧، ١٩٧٩، ارتـفـعـت قـيـمـة الاسـتـثمارات الاجنبية المـبـاشـرة في الـولايـات المتـحـدة مـن (٩) تسعة بـلايين دولار الى حـوالي (٥٢) اثـنـين وخمسين بـلـيـون دولار وبين عـامـي ١٩٧٤، ١٩٧٨، استـقـطـبـت الـولايـات المتحدة ربع الاستثمارات المـبـاشـرة للعـالـم. وكانت حصة اوروبا الغربية تـعـادل ثـلـثـي المبالغ المتدفقة للاستثمار. وكانت اكـبـر الـدول المـسـتثمرة هي هولندا (في الصناعة البـتـرولـيـة)، والمـمـلـكـة المـتـحـدة (في التصنيع والبترول بشكل رئيسي)

المصـدر: وزارة الـتـجـارة الامـريـكـيـة/مـسـح للتجارة الراهنة، شباط ١٩٧٣، وآب ١٩٨٠.



رسم بياني للاستثمارات الاجنبية في الولايات المتحدة الامريكية، ١٩٧٩، (حسب المنطقة والصناعة) بلايين الدولارات



الافراط في الإلتزام

هناك قوة دافعة احادية الجانب تقريبا ترافق قرارات استخدام القوات العسكرية في النزاعات التي تعتبر خارجية بالنسبة للمصالح القومية. ولأنه يصعب على اولئك الذين قاموا باتخاذ القرارات أن يعترفوا باخطائهم، فانهم يعملون على تصعيد القوة في محاولة منهم لانقاذ مظهر النجاح بدلا من إنقاذ حقيقته. ومثل هذا الافراط في الالتزام بشكل دعوة للخصوم لاستغلال الوضع. وما قامت به الولايات المتحدة في كوريا مثال على ذلك. فحتى لو قبلنا بضرورة العمل الاولي وهدف الحرب المحدودة المتمثل في صيانة الخط الحدودي الفاصل بين شمال كوريا وجنوبها، فان من الصعب وصف القرار (٣٨) بتوسيع المعركة داخل كوريا الشمالية أكثر من أية إفراط في الالتزام. فقد جلب ذلك الامر الى ساحة النزاع «متطوعين» صينيين مما رفع بشكل كبير ومثير ثمن العمل الامريكي. وهنالك دليل، في هذا الصدد، على أن الرئيس ترومان كان قد قبل بتفاؤل الجنرال مكارثر القائل بأن احتمال تدخل الصين ضئيل جدا. ففي بعض الاوقات قد يوجه قائد وطني من تعهدات عسكرية لاغراض سياسية محصنة بالرغم من قلة الحماس عند القادة العسكريين. لقد تعلم العسكريون جيدا الدروس القاسية لحرب فيتنام، غير أن وجود قوات عسكرية قد يشكل، بحد ذاته، اغراء لاستخدامها. لقد كانت القوة العسكرية دائماً أداة للدبلوماسية الا أن العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين الاحداث التي تقع في العالم تجعل من استخدامها سياسة مغامرة في الوقت الراهن.

ففي فيتنام، لجأت الولايات المتحدة الى القوة العسكرية بالرغم من وجود الدلائل والاثباتات على أن نظام فيتنام الجنوبية كان نظاماً فاسدا من الناحية السياسية وتنقصه الشرعية بين قطاعات واسعة من السكان. وثمة قليل من الشك في أن الولايات المتحدة كانت ستكسب الحرب عسكرياً لو أنها استخدمت كامل قوتها الموجودة لديها بما فيها الاسلحة النووية. غير أن المخاطر التي تنطوي عليها مثل تلك السياسة جعلت من ذلك الخيار خياراً غير مقبول. لقد كان انهيار حكومة فيتنام الجنوبية في المراحل الاخيرة من الانسحاب الامريكي دليلا على «أمركة» الحرب (جعل الحرب امريكية الطابع) لدرجة جعلت من الاهداف السياسية الاصلية غير قابلة للتحقيق. وهذا مثال نموذجي على الإفراط في الإلتزام. ان انعدام القدرة على مواجهة واقع وضع ميؤوس منه قد أدى الى التزام وتورط متزايدين بدلا من الإنسحاب على مراحل.

ان مشكلة الافراط في الالتزام مشكلة معقدة، وعلى الدول القوية أن توجد توازناً

بين تصوراتها لمصالحها الأمنية وبين درجة وشكل القوة الملائمة لحماية تلك المصالح. لقد كان أصل التزام الولايات المتحدة هو الحرب الباردة بين الشرق والغرب التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، والخوف من أن يشكل الاتحاد السوفياتي تهديداً عسكريا لأمن العالم الديمقراطي، وخاصة في اوروبا. وكان هذا سبب تشكيل حلف (الناتو) أو سبب عزم رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبين على صد المد الشيوعي في كل جزء من العالم ان التفهم والموافقة على دعم الانظمة المختلفة في ارجاء العالم ضد العدوان الخارجي الذي يُعتقد بأن مصدره شيوعي، يثير مشكلة أولويات. ومن الواضح أن الروابط الاقتصادية والسياسية والتاريخية بين الولايات المتحدة وأوروبا تجعل هذا الجزء من العالم ـــ أي أوروبا ـــ أكثر أهمية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة من جنوب شرق آسيا. وقد انزعج الاوروبيون الغربيون من جراء وضع اقسام كبيرة من المصادر الامريكية في فيتنام. فنظروا لذلك العمل العسكري باعتباره افراطا في وضع المصادر الامريكية في غير مكانها الصحيح ودعما لنظام سياسي فاسد.

ومن الصعب أن تحدد بوضوح أين تبدأ المصالح لشعب ما بالمعنى الجغرافي. ومن الواضح أن الامن يمكن أن يُهدد في مناطق بعيدة عن حدود الدولة، غير أنه غير المؤكد معرفة عند أية نقطة تصبح المصالح القومية معرضة للخطر. من المعروف أن لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بالمعنى الواسع، مصالح على النطاق العالمي، غير أن ذلك لا يعني أن كافة المصالح لها نفس القيمة وتستحق نفس نوع الالتزام. ان خطر الالتزام المفرط يتعدى اهدار الرجال والمواد في نزاعات لا يمكن كسبها أو في جهود لدعم أنظمة تفتقر الى دعم شعوبها. والحصيلة غير الناجحة المحتملة للالتزام المفرط قد تؤدي الى رد فعل مضاد ينجم عنه تجنب الالتزامات في حالات تستدعي التدخل بالفعل، أو أن هزيمة في سياسة خارجية في مسار الالتزام يمكن أن تؤدي الى حركة غير حكيمة باتجاه آخر بغية اظهار القوة. فقد ربط زعيما الحزب الديمقراطي «والتر مونديل» والسيناتور «دانييل موينهاين» بين الهجوم الارهابي على قوات (المارينز) في بيروت التي اسفر عن مقتل (٢٤١) وبين غزو غرينادا خلال اسبوع واحد. وقد يبدو هذا الهجوم قاسياً في ضوء حقيقة الكشف عن كمية كبيرة من الاسلحة كانت مخبأة في الجزيرة، الى جانب معاهدات سابقة غير معلنة مع الاتحاد السوفياتي وكوبا[١]، غير أنه من الممكن أن يكون توطيد عملية الغزو قد عكس عملية الاذلال التي مورست ضد الامريكيين في بيروت.

هناك تناقض في فهم الدول الديمقراطية الاخرى لموقف الولايات المتحدة من الالتزام. فهي، من ناحية، انتقدت التدخل الامريكي في فيتنام. واستخدمت عبارة

«شرطي العالم» ساخرة من دور الولايات المتحدة في العالم. وبنفس السخرية، وبعد حوالي عشرين عاماً، ادين غزو (غرينادا) من قبل معظم دول حلف (الناتو) بالرغم من أن اكتشاف كميات الاسلحة التي لا تتناسب وحاجات (غرينادا) والاستقبال الودي من قبل المواطنين (الغرينادين) قد هدأ من رد الفعل هذا. فاعضاء حلف الناتو ينظرون بالتزام الولايات المتحدة في اوروبا كشيء ضروري ومناسب، أما التزاماتها خارج أوروبا فمشكوك فيها. ان اعتماد دول حلف الناتو على القوة العسكرية الامريكية لحماية أمن اوروبا الغربية يتناقض مع رغباتها في انتهاج سياسات خارجية مستقلة. والتناقض في مثل هذه الحالا، لا محالة، الى اختلاف تصورات المتحالفين.

لقد أثيرت مخاوف في الولايات المتحدة وبين حلفائها، من أن الهزيمة الكاملة في فيتنام سوف تسبب احجام الولايات المتحدة عن اقحام قواتها في حالات ربما تكون على درجة أكبر من الاهمية، بالنسبة للحلفاء الغربيين، أكبر مما كانت عليه فيتنام. ويبدو أن لنتائج تلك الحرب تأثيراً متزناً على المؤسسة العسكرية الامريكية فرؤساء هيئة الاركان المشتركة عارضوا ارسال قوات برية الى لبنان ولم يكونوا متحمسين لغزو غرينادا، كما أعربوا عن معارضاتهم لارسال قوات الى السلفادور منذ بدأ التورط الامريكي عندما وصل عدد من المستشارين والمدربين العسكريين الى حوالي مئة شخص. وتقول وجهة نظرهم العسكرية أنه لا يمكن حشد كافة القوات الامريكية في الحالات التي تعتبر عصياناً بشكل أساسي. كما أنهم لا يرغبون في زج قواتهم في القتال على أرض تحول دون الاستفادة من ترسانة التكنولوجيا الامريكية.

ان القرار النهائي المتعلق باستخدام القوة العسكرية في الحالات القريبة من الحرب المعلنة بيد الرئيس. وفي عهد ادارتي الرئيسين جيرالد فورد وجيمي كارتر، كانت هنالك مواقف دولية قليلة جداً حُملت فيها مسألة استخدام قوات امريكية محمل الجد. ومن الواضح أن الغزو السوفياتي لافغانستان لم يكن يستدعي اقحام القوات الغربية، كما أنه لم يشكل تهديداً سافراً لأمن الغرب. ان احدى المهام الرئيسة الصعبة للاستراتيجية الدبلوماسية تكمن في دعم الحكومات التي يعتبر بقاؤها مفيداً للامن القومي، وفي نفس الوقت الابقاء على القدرة على قوة الردع منسجمة مع التهديدات. فمن الضروري وضع هذه الالتزامات في زاوية النظر المناسبة، حيث أن الافراط في الالتزام يشكل تهديداً للسلام تماماً كعدم التفريط فيه، وهذا ما اتسمت به السياسة الخارجية للولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية.

الاستراتيجية الامريكية.

من الصعب تقويم السياسة الخارجية الامريكية والاستراتيجية العسكرية المرافقة لها والتي تطورت في ظل الادارات المتعاقبة من زاوية نظر غير زاوية الالتزام المفرط. ففي عام ١٩٨٣ ادلى رئيس الاركان جون ويكمان بشهاداته أمام الكونغرس قائلا: بأن الجيش لم يكن لديه القدرة على تنفيذ عمليات متزامنة ومنسقة مع الالتزامات الامريكية. اما السناتور سام نون ممثل ولاية جورجيا وأحد الخبراء العسكريين البارزين في الكونغرس، فقد ذكر أن «استراتيجياتنا العسكرية تتجاوز بعيداً امكانياتنا الحالية ومصادرنا المخطط لها»(٢). كما عبر رئيسا هيئة الاركان المشتركة السابقان «ماكس ويل د. تايلور وديفيد س. جونز» عن آراء مشابهة. وتعتبر الطريقة التي كان على العسكريين ان ينقلوا بها قواتهم لتغطية عملية صغيرة في لبنان مثالا ممتازاً على الالتزام المفرط والصلة بين التورط في مكان ما وبين أماكن اخرى من الكرة الارضية.

لقد كانت فرقة المارينز التي رست على الشواطىء اللبنانية جزءاً من فرقة المارينز الثانية التي تتخذ من قاعدة «كامب ليجوين» في كارولينا الشمالية مقراً لها. ومهمة الفرقة تعزيز الوحدات النرويجية الواقعة تحت امرة حلف الناتو لسد الطريق أمام وصول السوفيات الى شمال الاطلسي من قواعدهم في «ميرمانسك». كما ارسلت قوات بحرية وبرية وجوية إضافة الى فرقة المارينز الثالثة من قاعدتها في هاواي وأوكناوا. والمهمة البعيدة المدى لهذه الفرقة هي تعزيز القوات في كوريا في حالة وقوع هجوم عسكري، أو في حالة ضرورة حماية آبار النفط في منطقة الخليج، أو في حالة حماية الجيش الياباني في شمال اليابان عند وقوع أي هجوم عسكري سوفياتي. ولقد كان من المطلوب إعادة انتشار مشابهة للوحدات البحرية.(٣)

لقد ظهر أن أياً من مسؤوليات القوات المسلحة الامريكية المعهودة أكثر حيوية بالنسبة للامن القومي، من الجهد غير المجدي الذي بذل للاحتفاظ بالرئيس الجميل في السلطة في لبنان. وينبغي ملاحظة ان الجميّل كان يمثل أقلية من طوائف مسيحية في صراعها مع الأغلبية من الطوائف الاسلامية. ولو كانت المصادر غير محدودة لكان بالامكان اجراء حوار من أجل الوضع المتدهور في لبنان. ويبدو واضحاً أن عملا عسكرياً أساسياً كان يمكن ان يدعم بقوة أكبر من المارينز والبحرية ذات القوة المحدودة. ان الطبيعة المحدودة للمصادر الطبيعية تتطلب وضع الاولويات في السياسة الخارجية، فبعض المصالح القومية أكثر أهمية من غيرها.

المعاهدات الدفاعية الجماعية للولايات المتحدة

ترتكز الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، جزئياً، على مفهوم الامن الجماعي المجسد حاليا في اربع معاهدات متعددة الاطراف وثلاث معاهدات ثنائية. وجميعها موجود منذ ما يزيد على عشرين عاما. ويتعهد جميع الموقعين عليها بمساعدة بعضهما بعضا في مقاومة أي عدوان مسلح خارجي. في المعاهدات مع استراليا ونيوزيلندا (ميثاق ANZUS) ومع اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين، والالتزام محدود في المحيط الهادي.

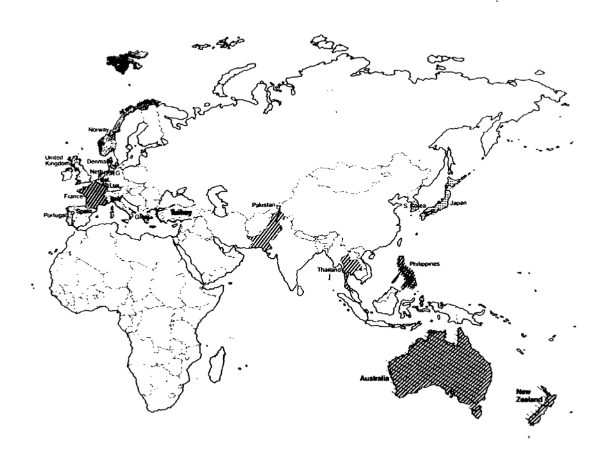
فمعاهدة الدفاع الجماعي عن جنوب شرق آسيا لعام ١٩٥٤ تُلزم الموقعين عليها ــ وهم استراليا، ونيوزيلندا، وفرنسا، والباكستان، والفلبين، وتايلاند، والولايات المتحدة ــ بمقاومة العدوان على الاعضاء الاسيويين وأية مناطق اقليمية قد يعينها الاعضاء. وقد انسحبت الباكستان منها عام ١٩٧٣. وبالرغم من أن الاطراف المتبقية وافقت سنة ١٩٧٥ على حل منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا، بقيت الالتزامات في تلك المعاهدة سارية المفعول. وتحتفظ فرنسا فيها بعضوية غير عاملة.

اعضاء المعاهدة الدولية ـ الامريكية للعون المتبادل (ريو) ومنظمة معاهدة خلف شمال الاطلسي (الناتو)

اعضاء المعاهدة الدولية الامريكية للمساعدات المتبادلة (ريو)

اعضاء منظمة معاهدة حلف شمال الاطلسي (ناتو)

الارجنتين	جمورية الدومنيكان	باناما	كندا	لوكسمبرغ
بوليفيا	الأكوادور	باراغواي	بلجيكا	هولندا
البرازيل	السلفادور	بيرو	الدانمارك	النرويج
تشيلي	جواتمالا	تيرنيداد	فرنسا	البرتغال
كولومبيا	هايتي	توباجو	المانيا الغربية	اسبانيا
كوستاريكا	هندراوس	الاورغواي	اليونان	تركيا
كوبا	المسكيك	الولايات المتحدة	ايسلندا	المملكة المتحدة
(معلّقة)	نيكاراغوا	فنزويلا	ايطاليا	الولايات المتحدة



مساعدات الولايات المتحدة الامنية، ١٩٥٠ ــ ١٩٨٠

المساعدات الامنية هي المساعدات العسكرية والاقتصادية الخاصة التي تقدمها الولايات المتحدة لمساعدة البلدان الاخرى لتحتفظ باستقلالها وقدرتها الدفاعية. ان الالتزامات المعينة للمخصصات الحربية من المساعدات الخاصة لليونان وتركيا أقرت عام ١٩٤٧. ان برنامج الولايات المتحدة الحالي للمساعدات الامنية يتضمن بشكل رئيسي التالي:

برنامج تمويل المبيعات العسكرية الخارجية (FMS) ــ الاعتمادات والاقراض ــ لضمان مشتريات الولايات المتحدة المواد والخدمات.

برنامج المساعدات العسكرية (MAP) يضمن المشترات الحربية.

برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي (IMET) ــ تدريب الطواقم العسكرية الاجنبية في الولايات المتحدة من ٨٠ دولة تقريباً (في الوقت الراهن).

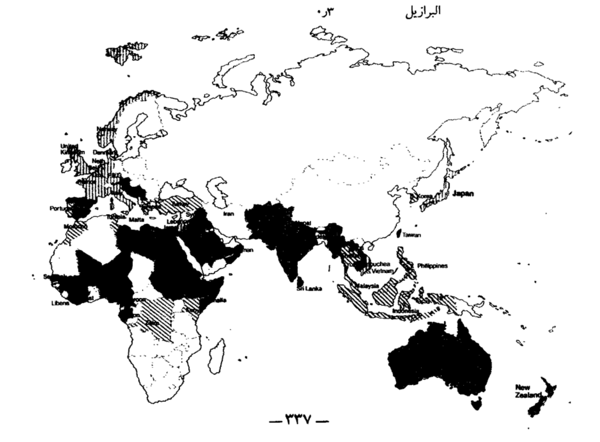
صندوق دعم الاقتصاد (ESF) الذي يقرض و يدعم اقتصاد دول ذات اهتمامات سياسية أو أمنية خاصة للولايات المتحدة. وكان هذا الصندوق يسمى مساعدات الدعم الامنية. ان وكالة التطوير الدولية هي التي تدير صندوق دعم الاقتصاد. وفي عام ١٩٨٠ بلغ حجم المساعدات الامنية جزءاً صغيراً بشكل ١٪ من الميزانية الفيدرالية الامريكية.



المساعدات الامنية: المجاميع العالمية والمستفيدون الرئيسيون، ١٩٥٠ ــ ١٩٨٠

المبالغ ببلايين الدولارات

صندوق دعم الاقتصاد		صندوق تمويل المبيعات العسكرية الخارجية		برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي		برنامج اساعدات العسكرية	
المجموع العالمي	٢٨	المجموع العالمي	٢٢	المجموع العالمي	٢	المجموع العالمي	٥٤
اسرائيل	٤	اسرائيل	١٢	فيتنام الجنوبية	٣ر٠	فيتنام الجنوبية	٨ر١٤
مصر	٤	مصر	٥ر١	كوريا الجنوبية	٢ر٠	كوريا الجنوبية	٣ر٥
كوريا الجنوبية	٢	كوريا الجنوبية	٢ر١	تركيا	١ر٠	فرنسا	٤
تركيا	١	اليونان	١	فرنسا	١ر٠	تركيا	١ر٣
الاردن	٩ر٠	تركيا	١	تايلاند	١ر٠	تايوان	٦ر٢
		تايوان	٥ر٠	ايران	١ر٠	ايطاليا	٢
		اسبانيا	٥ر٠				
		ايران	٥ر٠				
		الاردن	٤ر٠				
		البرازيل	٣ر٠				



ينبغي النظر أيضاً الى مجال التزامات الولايات المتحدة في ضوء التزامات حلفائها اذ أن الافرط الامريكي في الالتزام هو تفريط فيه بالنسبة لعدد من الدول التي تعهدت الولايات المتحدة بحمايتها. فقد وافقت اليابان عام ١٩٨١ على بناء قوات بحرية وجوية كافية لتحمل مسؤولية الدفاع عن الممرات المائية والمجال الجوي ضمن ألف ميل.(٤) وهذا أمر من شأنه أن يحرر الوحدات الامريكية ويمكنها من اعادة الانتشار. لكن ميزانيات الدفاع التي تتبناها اليابان منذ ذلك الحين ليست كافية لبلوغ ذلك الهدف في المستقبل المنظور. وقد أدى افتقار اليابانيين الى الرغبة في حمل مسؤولية نصيب معقول من عبء الدفاع عن بلادهم الى حدوث احتكاك مع القادة الامريكيين الذين يشعرون بحساسية تجاه العجز الكبير في الميزان التجاري بين الولايات المتحدة واليابان. وهنالك وجهة نظر بدلية عبّر عنها وزير الخارجية الامريكي الأسبق هنري كيسنجر. فكسينجر يخشى من أن يؤدي وجود قوات عسكرية يابانية أكبر الى احياء الروح القومية اليابانية، وبالتالي يخلق مشكلات في المحيط الهادي أكثر من تلك التي تخلقها النفقات الراهنة التي تتحملها الولايات المتحدة من أجل حماية اليابان.(٥) وتشمل المصاعب المحتملة التي يتصورها كيسنجر بداية المنافسة الصينية اليابانية للهيمنة على المنطقة. كما أن من المحتمل أن يرافق مسألة تحديث القوات المسلحة الصينية ـــ وهو هدف معلن ـــ زيادة في القدرات العسكرية اليابانية.

بدأ التساؤل حول أبعاد الالتزام الامريكي تجاه أوروبا الغربية منذ حققت دول حلف الناتو مستوى عالياً من النشاط الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية. وأثار نشر صواريخ «بيرشنغ ٢» قلق الاوروبيين الذين ارادوا تلك الصواريخ لتحقيق التوازن مع صواريخ «س.س. ٢٠» السوفياتية الا أنهم لا يشعرون بارتياح لمعرفتهم بأن الولايات المتحدة تملك السيطرة النهائية على تلك الاسلحة، وربما على مصير اوروبا برمته. ان اوروبا تزود الولايات المتحدة بقاعدة متقدمة للعمليات ضد الاتحاد السوفياتي، ولكن بكلفة عالية. فقد انفق ما يقدر بـ (١٣٣) بليون دولاراً على الدفاع عن اوروبا عام ١٩٨٣.(٦) والمصادر الاقتصادية والبشرية ـــ مجتمعة ـــ المتوفرة لدى دول حلف الناتو الاوروبية تقارب مصادر الولايات المتحدة الامريكية الذين يشكّون في أن حلف الناتو يعدّ من أهم مصالح الولايات المتحدة هم قلة، غير أن مدى الالتزام الذي يتطلب وجود أكثر من ثلاثمائة الف (٣٠٠،٠٠٠) جندي في أوروبا مسألة مثيرة للجدل. وكان الاساس المنطقي يقول بأن وجود هذه القوة من شأنه أن يؤكد مسألة مثيرة للجدل. وكان الاساس

المنطقي يقول بأن وجود هذه القوة من شأنه أن يؤكد على تورط الولايات المتحدة في الحرب في حالة نشوبها. وهذا يعني، ضمن ما يعنيه، أن ثمة شكا حول قوة التعهدات الامريكية والتعويل على الحماية النووية. ماذا يحدث لو قُلصت القوات الامريكية بصورة حادة؟ في جميع الاحتمالات، سوف تزيد دول اوروبا الغربية من النفقات الدفاعية وتتحمل عبء الدفاع عن نفسها. ومن غير المحتمل أنها ستجازف باستقلالها بناء على النوايا الطيبة للسوفييت.

إن الالتزام الامريكي في الشرق الاوسط هو أيضا انعكاس للتفريط في الالتزام من قبل دول حلف الناتو تجاه المنطقة. فاوروبا الغربية تعتمد على نفط الشرق الاوسط أكثر بكثير من اعتماد الولايات المتحدة عليه، ولذلك ستكون أول من يشعر بالنقص اذا ما انقطع تدفق النفط. وبالرغم من القوات البحرية الهائلة لايطاليا وفرنسا وبريطانيا العظمى فان المسؤولية عن الامن الاوروبي في الشرق الاوسط والبحر المتوسط جيّرتها الولايات المتحدة لمسؤوليتها غيابياً. وكما هو الحال في أوروبا، فان تخفيض حصة الولايات المتحدة من مسئوليات الدفاع عن الشرق الاوسط سوف يؤدي بلا شك الى زيادة الوجود الاوروبي الغربي.

ان افتراض الولايات المتحدة لنفسها مسئولية معارضة أيةحركة سياسية أو حكومة منسجمة مع المد الشيوعي، يبدو أمراً مضاداً لتحقيق السلم. انه يساعد على ديمومة مناخ المواجهة الراهن مع الاتحاد السوفياتي، مع وجود فرصة ضئيلة لتليين المواقف لدى أي من الطرفين. ان تخفيف الاعتماد على قوات الولايات المتحدة العسكرية في الدفاع عن أمنها، من شأنه أن يعطي اوروبا الغربية حرية أوسع للتحرك السياسي ويمكنها من قامة روابط اقتصادية وسياسية اوثق مع أوروبا الشرقية. وبالطبع ستضطر دول حلف الناتو لقبول هذا العبء الدفاعي الاضافي. وسوف يغير هذا بشكل كبير من ظروف الصراع بين الشرق والغرب ونقله من وضع العداء الكبير بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى ترتيبات دولية أكثر مرونة.

كل شيء يشير الى أن هذه هي الوجهة التي يجب ان تشير اليها العلاقات بين الكتل العظمى اذا ما اريد تخفيف حدة التوتر والخوف من اندلاع النزاع. لقد كانت الالتزامات الامريكية حيال الدفاع عن اوروبا الغربية ضرورية في البداية، وقد ساهمت في استقرار الوضع السياسي في اوروبا. أما اليوم فان الوجود الامريكي يمثل استمراراً للاوضاع المتصلبة التي تجعل من الصعب الانتقال من الاستقرار الى تحقيق تسويات سلمية حقيقية للنزاعات الدولية. ان انعدام الثقة بين الشرق والغرب سوف يستمر ما

دامت البنية الاساسية لنظمها السياسية والاقتصادية سائدة. وعلى أية حال فان تقليص درجة الوجود العسكري في أوروبا يمثل خطوة محتملة باتجاه التسوية بين الشرق والغرب على النطاق العالمي.

إساءة التقدير

تسبق عرض القوة حسابات للارباح والخسائر المحتملة من جراء مبادرة معينة، وثمة امثلة كثيرة على وجود حسابات خاطئة ناتجة عن قلة المعلومات أو نقص في الفهم لدى الخصوم، عندما تسعى دولة ما لرفع قوتها بالنسبة لقوة دولة أخرى. والامكانية دائماً موجودة في ان يكون خصم ما اقوى حقيقة مما يبدو. فقد عجل في وقوع الغزو العراقي لايران عام ١٩٨٢ الخوف من النظام المتزمت لاية الله خميني في ايران الذي يعتنق عقيدة نشر الثورة الدينية في ارجاء العالم العربي. لقد توقع العراق حرباً قصيرة الأجل حيث لم يكون بوسع نظام خميني الحديث العهد صد الضربات العراقية السريعة، كما اراد العراق تبليغ طهران رسالة مفادها وجوب عدم التدخل في شؤون بغداد. كما كان للعراق ايضاً هدف اقليمي يتمثل في حرية الوصول الى الخليج الفارسي. وكانت الحكمة التقليدية آنئذ تقول بان القوات العسكرية الايرانية قد حُطمت بسقوط الشاه، ولم يكن متوقاً سوى مقاومة ضئيلة. ولكن بدلاً من ذلك، حشدت ايران قواتها، بما فيها «الامواج البشرية» من المتحمسين الشبان المستعدين للموت في سبيل الثورة. ودخلت الحرب عامها الثاني والعراق متلهف للسلام وتطالب ايران بتعويضات غير مقبولة. وكانت خسائر الطرفين كبيرة ــ ما يزيد على مئة الف قتيل في السنة الأولى للحرب ــ واضعف النظام العراقي اقتصادياً من جراء اهدار مصادره في الحرب. وبدلاً من تحسين وضعه في مواجهة ايران ورفع منزلته في العالم العربي، خسر نظام صدام حسين كثيراً من مصداقيته واصبح أكثر عرضة للاطاحة به على ايدي العناصر الدينية الراديكالية مما كان عليه قبل الحرب.

وكان الدافع وراء الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ هو الرغبة في القضاء على قدرة فدائيي منظمة التحرير الفلسطينية من شن هجمات على المستوطنات الاسرائيلية الحدودية في جنوب لبنان. وبغض النظر عن الخطة الاصلية، فقد تقدمت القوات الاسرائيلية حتى ضواحي بيروت خلال عدة ايام وفرضت حصاراً على المدينة في محاولة لتدمير منظمة التحرير الفلسطينية. وتدخلت سوريا لصالح المنظمة، فحطمت القوات المدرعة الاسرائيلية الدبابات السورية التي تدخلت. وخسرت سوريا تسعين (٩٠) طائرة،

ودمرت اسرائيل نظام الصواريخ المتطورة المضادة للطائرات التي زود بها السوفيات سوريا(٧) . لقد نجحت اسرائيل في تحقيق هدفها في القضاء على فدائيي منظمة التحرير كقوة مؤثرة يمكن ان تهدد حدودها. وأرغم ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على اخلاء بيروت مع ما تبقى من قواته العسكرية والفرار، فيما بعد الى طرابلس حيث أرغم ثانية على مغادرتها، لكن هذه المرة على ايدي الميليشيات اللبنانية المدعومة من سوريا. على اية حال كانت هزيمة قوات منظمة التحرير الفلسطينية نصراً فارغاً. إذْ لم يكن السوفيات راغبين في تقبل الهزيمة الحاسمة لحليفتهم سوريا التي كانت مزودة باسلحة سوفياتية. فسارعوا الى اعادة تزويد القوات السورية باسلحة أكثر تطوراً من تلك التي خسرتها، وارسلوا سبعة الآف مستشار للقيام بتدريب القوات السورية. وخرجت اسرائيل بنصر عسكري، ولكن بامن اقل من السابق. فقد ارتفع مستوى القوات السورية لدرجة انها شكلت تهديداً كبيراً لاسرائيل، وازداد انعدام الاستقرار السياسي في لبنان عما كان عليه قبل الغزو. ان استخدام القوة يمكن ان ينجم عنه نتائج عكسية بسبب سوء الحسابات حتى لو اسفرت عن نجاحات عسكرية.

الدعـم الداخلـي

يستطيع القادة الوطنيون تحويل المصادر لتحقيق اهداف السياسة الخارجية فقط الى الحد الذي يتلقون فيه دعماً داخلياً. وثمة افتراض تقليدي له ما يبرره يقول بان الحكومات تستطيع ان تشكل الرأي العام في مجال السياسة الخارجية وان تحوز بسهولة على التأييد المحلي. وبنفس الصبغة، عنيت التقاليد السياسية في معظم الدول الديموقراطية بايجاد الانصار في مجال الشؤون الدولية، ومنحت القادة الوطنيين سلطات واسعة لرسم مسار السياسة الخارجية. ان العلاقات بين المواطنة والاحزاب السياسية والهيمنة على المسائل الدولية من قبل نُخب السياسة الخارجية، قد استمرت ما دامت التكاليف غير ملفتة للانتباه، أو ما دامت الدول تواجه تهديداً سافراً. ولقد ادى انعدام الخطة الاقتصادية الراهنة في العالم الغربي وغموض الخطر المفروض في حالات مثل لبنان أو غرينادا، إلى تدخل الجمهور والمشرعين في الشؤون الخارجية بشكل لم يسبق له مثيل.

هناك تناقض كبير بين الحماس الانجيلي، في الدوائر الامريكية الرسمية، لانقاذ العالم من الشيوعية وبين التعبير عن الرغبة في اقامة علاقات افضل مع الاتحاد السوفياتي. وما دام الصراع مع الاتحاد السوفياتي يفرض مخاطر غير مقبولة، فان سياسة

الولايات المتحدة قد ركزت على مساعدة الانظمة المهددة من قِبل المتمردين ذوي الارتباطات اليسارية أو الشيوعية. وقد كانت الشكوك التي عُبر عنها في الكونغرس عندما اتسع التورط الامريكي في السلفادور عام ١٩٨٣ دليلا على وجود تصميم تشريعي لمنع سير الادارة الامريكية ببطء وتدريجياً، لاتخاذ سلسلة من الخطوات الصغيرة، نحو التورط على غرار التورط في فيتنام. ان عدم تمكن نصف مليون جندي من الحفاظ على نظام فاسد في فيتنام الجنوبية بقي حيّاً في ضمائر الجماهير وحد من حرية الادارة التي تحاول انقاذ نظام مجتمعي آخر في امريكا الوسطى. ويزيل الانقسام الايدولوجي بين الاتحاد السوفياتي والصيني الخوف من حركة شيوعية موحدة ومتراصة تحاول توسيع سلطتها بالوسائل العسكرية. وما تغيّر هو الحقائق السياسية للمنافسة بين الديموقراطية والشيوعية، ان لم تكن المفاهيم فيها التي تؤثر على السياسة.

إنه لمن الصعب تخطي الأمريكين الذين يشككون في حكمة التزامات الولايات المتحدة في المناطق البعيدة لأن نتائج السياسات السابقة تترك مجالاً كبيراً لادخال التحسينات فيها. وتشكل شكاوي قادة السياسة الخارجية من ان تدخل السلطة التشريعية في الشؤون الدولية يشل جهودهم ويشكل دليلاً على تزايد الحاجة للتأييد المحلي للسياسة الخارجية. وهذا أمر يضع حدوداً للقوة التي تبددها الدول في الخارج باسم المصالح القومية ولان معظم الالتزامات ترتكز الى تقديرات يصعب اثباتها. كما يزيد تناقص التأييد الداخلي من حدة المشكلات الناجمة عن الاختلافات بين الاهداف القومية بعيدة المدى وبين المصالح قصيرة الأجل. انها لمهمة مهولة كسب حماس واسع للنفقات الضخمة التي لا تعطي فوائد محلية مباشرة. وهناك اجماع وطني على التهديد المحتمل للولايات المتحدة من قِبل الاتحاد السوفياتي. وهناك ايضاً قطاعات عديدة من قطاعات دولة تستفيد اقتصادياً من نفقات الدفاع. وعلى اية حال، فعندما يفسر صانعوا قرارات السياسة الخارجية صراعاً سياسياً بعيداً ظاهرياً عن منطلق العلاقات العدائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، تبرز هنالك مشكلة في اقناع الكونغرس وناخبيه بصحة هذا التفسير.

إن التغطية الاعلامية المتزايدة قد اضعفت التأييد الداخلي في الدول الديموقراطية، وقد كانت أهوال الحرب فكرة مجردة قبل اظهارها بشكل بياني للرأي العام. ان الصور الحية للدمار الذي احدثته غارات طائرات الـ ب ٥٢ في فيتنام وبؤس المدنيين الذين يعانون من حروق النابالم ومأساة الاطفال الرضع الجياع ببطونهم المنتفخة جميعها ساعدت في تزويد الحركات المناهضة للحرب في الولايات المتحدة «بالوقود اللازم. ان تقرأ عن الف قتيل في معركة شيء وان ترى الجثث بأم عينيك شيء آخر. كذلك امتد تأثير

التلفزيون ليؤثر في التغطية الصحافية وهي أكثر عدوانية في نقل البعد الانساني للصراع وأقل ميلاً لتحرير المعلومات التي تتسلمها من مصادر رسمية بصورة غير انتقادية. ويبقى الرأي العام الأمريكي ثابتاً ازاء مبدأ العدوان الشيوعي، والذي زود باطار مرجعي متطور.

ان مشكلة التأييد الداخلي في العالم الشيوعي على نفس الدرجة من الأهمية بالرغم من اختلاف وسائل تحقيقه. فأمام المواطن السوفياتي العادي فرصة ضئيلة لتكوين آراء مستقلة حول الشؤون الدولية نظراً لاحكام السيطرة على وسائل الاعلام والحظر المفروض على السفر بالنسبة للجميع باستثناء الموثوقين بهم من اعضاء الحزب الشيوعي. ان السيطرة السوفيتية على تدفق الاخبار من افغانستان تتأثر بالقوات العائدة من القتال. وثمة احتمال قوي ان ينتزع الوصف المباشر للاختلاف بين الدعاية السوفياتية وبين الحقيقة في افغانستان الى تقويض السياسة السوفياتية(٨). وتلاحظ عبارات السخط من المواطنين المدنيين باستمرار حيال النقص في السلع الكمالية والصعوبة في الحصول على سكن مناسب. ويستطيع القادة السوفيات تحويل المصادر القومية لاهداف السياسة الخارجية فقط الى المدى الذي يستطيعون عنده اقناع الجماهير بان تضحياتهم الاقتصادية ضرورية بسبب التهديدات الخارجية. وينشأ الجانب الرئيسي في عرض القوة السوفيتية من داخل جهاز الحزب الشيوعي. فهنالك العديد من البيرقراطيات الحصينة التي تطالب بنصيب أكبر من المصادر القومية لمصالحها الخاصة، سواء لتحديد القطاع الزراعي أو لزيادة البحث العلمية. ومن العدل القول بان الكراهية السوفياتية للرأسمالية توازي النظرة الأمريكية للشيوعية. وعلى أية حال، هنالك ما هو أهم لحياة الامة ومصالح قادتها من معارضة الانظمة السياسية الاخرى. ان مثل هذه الحقائق الحكومية تحدد المدى الذي يمكن ان تذهب اليه حتى الدول البوليسية في ملاحقة الاهداف الدولية على حساب المقالب المحلية.

ان الجري وراء القوة يمكن أن يولد أخطاره الداخلية الخاصة به. فالزيادة الفاحشة في الثروة التي تراكمت لدى الدول العربية النفطية في الشرق الأوسط خلقت بذور الدمار للدول الأكثر محافظة. وقد أدت رغبات العرب في تقليص اعتمادهم على الخبرات التكنولوجية الغربية الى زيادة غير عادية في البرامج التعليمية. فهل سيظل المواطنون الذين يحصلون على ادوات التقويم قانعين بالانظمة السلطوية التقليدية مثل نظام العربية السعودية؟ أم ان الثروات الجديدة ستؤدي الى حركات سياسية راديكالية تبني مطلبها على اساس اعادة توزيع الثروة؟ من الممكن كبح الفقراء وغير المتعلمين عن ممارسة النشاط السياسي، ولكن الأكثر صعوبة هو التعامل مع الطبقة الوسطى المتعلمة. هنالك

قوة مدمرة محتملة أخرى تحوم فوق البلدان العربية في الشرق الأوسط والمتمثلة في النشاط المتزايد للحركات الاصولية التي تحتذي في نشاطها السياسي النوذج الاصولي الايراني لاية الله الخميني. ان الوفرة الاقتصادية هي التي تحكم في معظم الدول النفطية، ولكنها، كأي بعد آخر من ابعاد القوة، مؤثرة في السياسة الخارجية فقط الى الحد الذي تسمح به البيئة السياسية المحلية.

تقليص عوائد القوة

قد يترتب على القوة، سواء الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية منها، نتائج عسكية ــ أي تناقص في فوائدها ــ اذا لم يتم استخدامها بشكل فعال. فالترسانة النوو ية الرهيبة لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تشكل مثالا على القوة العسكرية التي تجاوزت حد المتطلبات الاستراتيجية. ان الصعوبة التي تواجهها دولة ما في تقرير مستوى القوة العسكرية الملائمة لأمنها القومي، تكمن في انعدام الثبات الملازم للتطورات التكنولوجية فالاسلحة التي تعتبر اليوم مانعا فعالا لخصم محتمل، سوف تعتبر، يقينا، قديمة وتقليدية من وجهة نظر جيل جديد من الأنظمة العسكرية المتطورة. وهذا يؤدي الى بذل جهود مستمرة التطوير أنظمة جديدة من الأسلحة التي تتجاوز قدرة العدو على مجابهتها.

إن سقوط شاه إيران مثال فريد على تناقض القوة العسكرية. فقد بنى الشاه قوة عسكرية مؤثرة تجاوزت ما كانت تحتاج إليه ايران لضمان قوتها الاقليمية. ومن المعلوم ان لايران حدوداً طويلة مع الاتحاد السوفياتي، غير أنها في احسن الاحوال لم تكن لتستطيع مقاومة هجوم سوفياتي شامل بصورة فعالة. لقد شجعت الولايات المتحدة البنيان العسكري للشاة وزودته بمعظم التجهيزات اللازمة. وكان لها دافع مزدوج من وراء ذلك: الاول، أن بناء تلك القوة العسكرية للشاه زودها بقاعدة متقدمة لعملياتها في الشرق الأوسط في حالة نشوب الحرب، وشكل ايضا تهديدا محتملا للاتحاد السوفياتي، والثاني، أن مبيعات الاسلحة الامريكية عمل تجاري ضخم، وأن وجود عميل قادر على الدفع أمر جيد.(٩)

لم يكن الاتفاق الايراني على الاسلحة مصحوبا بانفاق مواز على البرامج المحلية، على أية حال وفي النهاية سببت الميزانية العسكرية الضخمة مشكلات اقتصادية داخلية. فكان من عناصر اشعال الثورة الاصولية التي اطاحت بالشاه عدم رضى الطبقة الوسطى عن اولويات الشاه الاقتصادية، فضلا عن عدم رضاها عن الطبيعة القمعية للنظام. لقد

قـــلل الشـاه، في تقييمـه، مـن شـأن تأثير الملالـي (قيادات دينيـة) وبالـغ في تقييم نظـام الضـبـط العسكري في صفوف قواته المسلحة. ففي حين كانت المستويات العليا في قواتـه العسكرية موالية لنظامه، كان لصغار الضباط العديد من الشكاوي التي يشاركون بهـا الطبقة الوسطى والجنود المؤيدين للزعماء الدينيين، ولم تكن كل قوة الشاه العسكرية والاقـتصادية تلك كافية لخلق الاستقرار السياسي. ومع نمو المعارضة في ايران، قدمت للشاه نصـائح مـتضاربة. بعض الامريكيين نصحوه باتخاذ اجراءات صارمة ضد المعارضين بغية فرض الـنظـام، مع أن الـسياسة الرسمية للامريكيين كان ترى ضرورة تشجيع الليبرالية لـتحـجيم المعارضة وكلما اصبح النظام أقل قمعا، كلما علا صوت انعدام الرضى. ومن غير المحـتمـل ان تـتـمـكـن سياسة التطرف في القمع في ذلك الوقت من انقاذ الحكومة. فالفساد السياسي بدأ واعتماد الشاه على القوة العسكرية وعلى الثروة النفطية لادامة حكمه وضع في غير محله. فلقد كان للقوة حدودها سواء كان ذلك محلياً أو دولياً.

تضاؤل القوة كعامل مؤثر

تراجع استخدام القوة لتحقيق اهداف دولية بشكل حاد في العقود القليلة الماضية. فـانـتـظمت الكتل السياسية التي تدور في فلك القوتين الاعظم في منظمات اقليمية لتحقق اهـدافـاً اقـتصادية وسياسية، فضلا عن الاحلاف الامنية. وتناقصت قدرة الولايات المتحدة في التأثير على حلفائها في اوروبا الغربية واليابان مع اعادة بناء تلك البلدان لاقتصادياتها بـعـد الحرب وحـصـولها على درجة أكبر من الاستقلال الاقتصادي عن الولايات المتحدة. وبـالرغم من أن الدول المنضوية في الكتلة الامريكية ما زالت تعتمد في مسألة أمنها على الـقـوة الـعسكرية للولايات المتحدة في حالة نشوب نزاع مع الاتحاد السوفياتي، فان مصالح سياستها الخارجية قد تكون مختلفة عن مصالح دول اخرى في الحلف الغربي وعن مصالح الولايات المتحدة نفسها.

إن عـدم قـدرة الـولايـات المـتـحـدة على فـرض حل سياسي على اليونان وتركيا في نـزاعـهـما حول قبرص هو دليل آخر على تناقص فائدة القوة. فكلا البلدين عضو في حلف الـنـاتـو، وكلاهما تتلقى مساعدات ضخمة من الولايات المتحدة منذ حقبة ما بعد الحرب. وبـالـرغـم مـن اعـتـمـادهـما على الـقـدرة النووية الامريكية، فان المصالح المتعارضة لليونان وتركيا في قبرص قد قللت من قدرة الولايات المتحدة على حل النزاع بينهما.

وهناك نزوع متزايد للعمل المستقل في كلا الغرب والشرق وبالرغم من أن الدول في الكتلتين تعتمد في النهاية على القوتين العظميين لحماية أمنها. لقد اصبحت دول أوروبا الغربية منافسة للولايات المتحدة في التجارة الدولية، ولها سياسة خارجية ذات مصالح خارج زاوية نظر حلف الناتو التي قد تختلف عن المصالح الامريكية. فرفضت فرنسا معارضة الولايات المتحدة لتحديد خط الغاز الطبيعي من سيبيريا، وتابعت جهودها لاتمام المفاوضات مع الاتحاد السوفياتي. كما عارضت فرنسا الغزو الاسرائيلي للبنان وتبنت بالمشاركة مع مصر، قراراً للأمم المتحدة يدين الغزو حيث مارست الولايات المتحدة حق الفيتو ضده. ومن ناحية اخرى كانت فرنسا احد المدافعين عن نشر الصواريخ الامريكية في اوروبا. وهذا الى حد ما، تعبير عن نموذج لعمل فرنسي مستقل مشابه لتلك الاعمال التي تقوم بها الانظمة السياسية الفرنسية منذ عهد حكومة ديغول. كما أنه يعكس حقيقة أن الحلفاء ليسوا مرغمين، كي يدوم التحالف. على أن يكونوا متفقين حيال جميع المسائل.

وفي حين يحتفظ الاتحاد السوفياتي بقبضة قوية على دول أوروبا الشرقية، نجد أن هذه الدول التي تسير في ركاب الاتحاد السوفياتي لديها نزعة متزايدة في اتباع سياسات اقتصادية وسياسية مستقلة عن السوفيات على الرغم من كونها اعضاء بالحلف الشيوعي. فقد اختلفت رومانيا بحدة مع الاتحاد السوفياتي حول مسائل، ولكنها تتمتع بنظام ستاليني قمعي أكثر من أي مكان في أوروبا الشرقية. وبوسع الاتحاد السوفياتي أن يحتمل درجة ما من العمل المستقل في منطقة نفوذه ما دامت مفاهيمه الاشتراكية متبعة في الداخل وما دامت تفي الدول بالتزاماتها لمعاهدة وارسو.

لقد أثنت الرغبة في تجنب مواجهة نووية، القوى الكبرى عن السياسات التي تطرح تحدياً مباشراً للخصوم المحتملين. وحصرت النزاعات العسكرية التي تورطت بها الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية في الدول الصغرى، حيث أخذ التدخل شكل القدوم لمساعدة نظام صديق ضد هجمات خارجية أو متمردين داخل الدولة. وقد أدى العزوف المتبادل لدى القوتين العظميين عن استخدام القوة العسكرية في الحالات التي قد تحمل مخاطر نشوب نزاعات أكبر، ادى الى عجز واقعي للاسحلة في العلاقات بين الدول الكبرى. لقد قلل المأزق النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من الخيارات العسكرية لدى الدولتين.

لقد اعتمدت القدرة على استخدام القوة السياسية دائماً على دعم القوتين العسكرية والاقتصادية. ومع تقليص استخدام التهديد باللجوء الى السلاح، يجب على

القوى العظمى استخدام النفوذ الاقتصادي كأداة مساومة رئيسة. وهنا ايضا حدث تغير حاد في السياسة الدولية. ان الوضع الاقتصادي الدولي يتسم بانعدام اليقين وبالفوضى. ونجد أن القوى العظمى لديها تقليص في القوة الاقتصادية عن السابق وذلك لمشاكلها الاقتصادية الداخلية. ويعكس تقلص النفوذ الدولي لبريطانيا العظمى الاعتدال الاقتصادي الداخلي.

إن التراجع النسبي للقوة الذي خبرته القوى العظمى في العقد الماضي أعطى الدول الصغرى والدول النامية قدرة على المساومة. ويعكس هذا التغير في ميزان القوى المنافسة بين الدول الرأسمالية والشيوعية على النفوذ السياسي وعلى موطىء قدم اقتصادي في الدول غير المنحازة والنامية، وتعتبر الدول التي تمتلك وفرة في الصادرات الطبيعية النادرة أو المرغوبة فيها كثيراً، في وضع ممتاز يؤهلها بعقد صفقة مثيرة لأنها تستطيع أن تفترض أن احدى الكتلتين سوف تحميها، فقد مكن احتمال التدخل السوفياتي دول الأوبك من رفع الاسعار باضطراد في السبعينات ضد مصلحة الدول الغربية. ولم يكن بالامكان حدوث زيادة الأسعار هذه لو بقيت السيكلوجية الاستعمارية على حالها.

كما تغير المناخ السياسي الدولي بحيث اضحت شرعية الدول المستقلة عن أي من الكتلتين الرئيستين مقبولة في العصر الحاضر. وهذا من شأنه أن يعطي الدول غير المنحازة قوة سياسية تمكنها من مفاوضة الشرق أو الغرب من أجل الحصول على الصفقة الافضل. ويوضح الدعم الفرنسي لتشاد واستعادة بريطانيا لجزر الفوكلاند ان القوة ليست مهملة. غير أن التجربة الامريكية في فيتنام تبين أن القوة، في ذاتها، ليست بديلا للسياسة الواقعية.

مسألة المعونة الخارجية

ثمة ثلاثة دوافع للمساعدات الخارجية: الاول: تقدم الدول مساعداتها من أجل استقرار نظام صديق أو مساعدته على صد المعتدين. ومردود هذا النوع من المساعدات هو في توسيع النفوذ السياسي. والثاني: تزويد الدولة المتلقية للمساعدة برأس المال كي تتمكن من شراء المنتجات الصناعية والزراعية من الدولة التي تقدم المساعدة.(١٠) ويخلق هذا الامر الامكانية لتوسيع النفوذ السياسي لانه يقيم شبكة من العلاقات تمتد في الغالب الى القطاع الخاص. وفي العقد الماضي كانت المؤسسات المصرفية الدولية نشطة في تزويد

الدول النامية بالقروض. والدافع الكامن وراء ذلك هو الربح فقط. فالقروض التي تقدم للدول النامية تحقق معدلات فائدة أعلى مما تدفعه الدول المتقدمة. أما الدافع الثالث للمساعدات الخارجية فهو حب الغير، فالدول الغربية كثيرا ما تُرسل منتجات زراعية فائضة للمساعدة في القضاء على الجوع في الدول النامية. وبالاضافة الى ذلك فانه يعمد الى ارسال فنيين للمساهمة في حل مشاكل التنمية. وتعتبر «حركة السلم» ضمن هذا النوع من البرامج. ان الإستثمار ضئيل نسبياً والمكسب قليل لأن الدول المتلقية ليس لديها سوى القليل لتقدمه في المجالات السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية بالمقابل وتقديم المساعدات الخارجية لم يعد باستطاعته ضمان تزايد النفوذ لأن أمام الدول المتلقية في الغالب خيار استبدال برنامج بآخر من كتلة منافسة اخرى. وهذا بُعد آخر من ابعاد تزايد عجز القوة.

وعلى أثر الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧، قدم الاتحاد السوفياتي برنامج مساعدات عسكرية ضخمة يهدف الى تحديث القوات المصرية، فأرسل المستشارين الى جانب المساعدات المادية. وكان الحزب الشيوعي المصري آنئذ غير مشروع فيها، غير أن ذلك لم يمنع الاتحاد السوفياتي من تقديم العون ولا المصريين من قبوله. ولكن الأساليب المعقدة للمستشارين السوفيات، فضلا عن كراهية الدولة المضيفة للشيوعية، ادى في النهاية الى قيام أزمة دبلوماسية، وفي عام ١٩٧٢ طلب الرئيس المصري أنور السادات بصورة غير متوقعة انسحاب السوفيات من مصر. فغادر المستشارون مصر، ولكن المعدات العسكرية بقيت فيها وزودت مصر بالقاعدة التي على أساسها شنت حرب ١٩٧٣ لاستعادة شبه جزيرة سيناء من اسرائيل. وعندما احبط النجاح المصري المبكر وعبرت اسرائيل قناة السويس مرة اخرى، هدد السوفيات بالتدخل. وهكذا بالرغم من رفض النظام المصري لهم سنة ١٩٧٢، عاد السوفيات للمساعدة بعد عام. كانت تطلعات اعادة تأسيس قاعدة سياسية في العالم العربي هدفا أكثر أهمية بالنسبة للسوفيات من العقبة التي وضعها رفضها السابق. ولم تُقم مصر قط علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتي منذ ذلك الحين، وتحول اهتمام السوفيات نحو ليبيا وسوريا. وعندما ضُربت القوات السورية في القتال مع اسرائيل في لبنان عام ١٩٨٢، سارع السوفيات لارسال المستشارين والاسلحة الحديثة لتعويض الخسائر وتدريب القوات السورية. وهدف السوفيات هو الحصول على نفوذ سياسي في الشرق الأوسط، وأكدت مساعداتهم لسوريا حصول الاتحاد السوفياتي على دور في محادثات السلام في الشرق الاوسط.(١١)

كذلك وسعت الولايات المتحدة مساعداتها الخارجية على أساس عمل مماثل. وقد

ادت النغمة الاخلاقية التقليدية للسياسة الخارجية الامريكية الى تشجيع تطور المؤسسات الديموقراطية في الدول المتلقية للمساعدات. وعلى أية حال، فان الافتقار الى الديموقراطية السياسية أو العدالة الاجتماعية لم تؤد الى وقف المساعدات الامريكية. وكوريا الجنوبية مثال على ذلك، فمنذ الهدنة مع كوريا الشمالية عام ١٩٥٣ لا يمكن وصف حكومة كوريا الجنوبية الا على انها ديكتاتورية عسكرية، وقيادتها لم تتغير قط عبر انتخابات حرة.

ومن الصعب الحكم على نتائج مثل برامج المساعدات هذه كالمبادرة السوفياتية في سورية أو الدعم الامريكي لكوريا الجنوبية. لقد استخدم الاتحاد السوفياتي تقديم المساعدات لسورية من اجل تحقيق وجود له في الشرق الأوسط، غير أن الفائدة التي يجنيها غير واضحة. كما منعت الولايات المتحدة هجوما محتملا على كوريا الشمالية الا أنه من المستحيل الحكم بأن الهجوم كان سيقع لو أن القوات الامريكية لم تكن موجودة، أو أن كوريا الجنوبية كانت تستطيع الدفاع عن نفسها. ان وجود ما يقارب الاربعين الفا من العسكريين الامريكيين في كوريا الجنوبية يعطي الولايات المتحدة التأثير في سياسة الدولة، ولكن لغرض يصعب تحيده. تقع شبه الجزيرة الكورية على محيط منطقة تعتبر هامة للدفاع عن اليابان. وقد عبرت كوريا الشمالية عن عداء مستمر تجاه الجنوب واعلنت أن هدفها هو اعادة توحيد كوريا. ويدور السؤال: على من تقع مسؤولية الدفاع عن كوريا الجنوبية؟ هذا هو نوع الالتزام الذي دام فترة طويلة، ويتخذ شكل النبوءة القائلة: «ما لم تحتفظ الولايات المتحدة بقواتها الحالية في كوريا الجنوبية وبمستوى مساعداتها الراهن، فان كوريا الشمالية سوف تجتاح الجنوب، وسوف يهتز السلام في آسيا». ومن المستحيل دحض ذلك لأن الشمال لم يقم بغزو الجنوب.

ان لبرامج المساعدات الخارجية المقدمة لاغراض ذات صلة بالامن القومي وضعاً خاصاً بها من حيث المؤيدين من الكونغرس ونخبة السياسة الخارجية، فضلا عن دعم المجمع الصناعي الحربي الذي لم يجد دولة لا تستحق الاسلحة الامريكية. ويُستخدم نجاح خطة مارشال في اوروبا في اعقاب الحرب العالمية الثانية كمنطق داعم للمساعدات. فقد كان ذلك جهداً فريد التأثير مكّن الدول المتلقية للمساعدات من اعادة تأسيس قواعدها الاقتصادية ولتصحيح قاعدة لحلف الناتو. وكانت هذه المساعدات قد اعطيت للدول الديموقراطية ذات التقاليد السياسية المشابهة لتقاليد الولايات المتحدة فيما يخص حرية الفرد ومفهوم الانتخابات الحرة. والدول المتلقية للمساعدات كانت دولا صناعية وبحاجة فقط لاعادة بناء اقتصادياتها التي دمرتها الحرب، اذ أن المهارات التقنية والادارية كانت موجودة اصلا.

«ان بلادي لا تستطيع ان تشارك بفعالية في الامم المتحدة بدون تأييد الشعب الامريكي والكونغرس. فمنذ سنوات وهما يقدمان الدعم والتأييد بسخاء. ولكن ينبغي ان اخبركم بصدق ان هذا الدعم يتضاءل ـ في الكونغرس وبين الشعب الامريكي. ان بعض الابطال الامريكيين الاوائل لهذه المنظمة يشعرون بالاحباط العميق ازاء اتجاهات الاحداث الاخيرة».

جون أ. سكالي
ممثل الولايات المتحدة في الامم المتحدة،
٦ كانون الاول ١٩٧٤، ردا على دول العالم
الثالث المؤيدة للفلسطينيين والتي تصوت باستمرار
مع القرارات المناهضة لاسرائيل.

تُقدم المساعدات الخارجية هذه الايام لدول أقل تطورا وغالبا ما يُلحق بها استثمارات خاصة ومن الصعب تحديد مردود المساعدات الحكومية لأن البنى السياسية والاجتماعية للدول المتلقية غير مستقرة في العادة. والنفوذ السياسي، كي يكون مثمراً يتطلب الاستقرار. وحافز الاستثمارات الخاصة هو توفر فرصة لجني ارباح اعلى من تلك المتوفرة في بلدان تستحق القروض أكثر من غيرها. ان مشكلات تحقيق النتائج المرجوة من برامج المساعدات والقروض لغايات التنمية الاقتصادية التي تكلفها الحكومة والمقدمة من القطاع الخاص توضح حدود القوة الاقتصادية.(١٢)

علاقات الشمال والجنوب

لا وضوح لحدود القوة أكثر مما هو موجود في صعوبة معالجة مشكلات العالم الثالث. فبعض المراقبين يعتبرون التفاوت الموجود في ثروات الدول تهديداً للاستقرار العالمي. ولا أمل للدول في تحقيق الاستقرار السياسي ما لم يكن لديها مصادر اقتصادية كافية لاطعام واسكان والباس سكانها. ان الخط الفاصل بين الدول الصناعية وتلك التي تمر بمراحل متعددة من التنمية يشار لها غالباً بمصطلح «الشمال والجنوب». وهذا يشير الى التركيز الجغرافي للدول النامية (العالم الثالث) في الجزء الجنوبي من الكرة الارضية، في حين تقع الدول المتقدمة بشكل رئيسي في الجزء الشمالي. ان معظم الدول المستقلة حديثا تقع في الجزء الجنوبي، وتشكل محور المعارضة للولايات المتحدة في الجمعية العمومية للامم

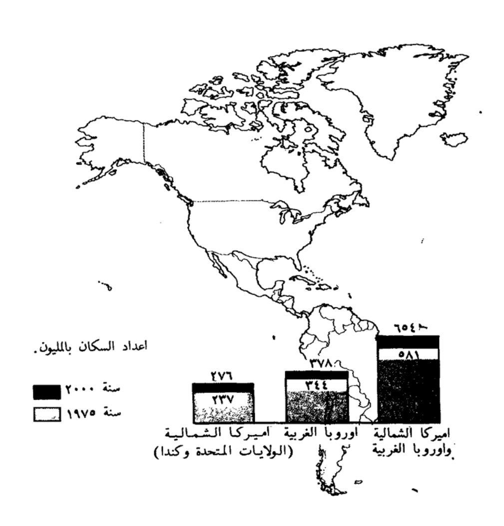
المتحدة. وهذا أمر هام سياسياً لانه كان عاملا في تشكيل المواقف الامريكية من المشكلة. لاحظ مالكولم فريزر رئيس وزراء استراليا، الافتقار الى الجانب الدرامي في وضعية الشمال والجنوب بالمقارنة مع الحرب والمصادمات السياسية، ولكنه أكد على أهمية التعامل مع المشكلة: «اذا ما فشلنا، فانه من غير المحتمل أن تكون الآثار مأساوية بصورة مباشرة، وقد لا نشعر بها هذا الاسبوع أو هذا العام. ولكننا، وحذار من الوقوع في الخطأ، سوف نشعر بها بصورة تراكمية ومتصاعدة خلال العقود التالية»(١٣)

إن لجنة برانت (يرأسها الزعيم السياسي الالماني ويلي برانت) لجنة دولية تجتمع لدراسة المسائل التي تدخل في اطار التفاوت في القوى السياسية الاقتصادية بين الشمال والجنوب. وقد اصدرت اللجنة تقريرها الأول عام ١٩٨٠، ثم تبعه تقرير احدث عام ١٩٨٣، وكان الافتراض الاساسي لهذا التقرير يقول بأن الاعتماد المتبادل بين الدول في العالم حقيقة واقعة، وأن انعدام الاستقرار في مكان ما سوف يسبب، لا محالة، مشكلات في مكان آخر من العالم. فالاحداث الاخيرة في امريكا الوسطى التي تهدد استقرار معظم دول المنطقة ناجمة الى حد كبير عن المصاعب الاقتصادية التي مكنت العناصر المتطرفة من اثارة عدم الاستقرار السياسي. وتنظر اللجنة الى هذا النوع من عدم الاستقرار باعتباره الارضية التي يقف عليها الصراع بين القوى الكبرى سعياً لملء فراغ القوة. فاهتمام ادارة ريغان بأحداث السلفادور ونيكاراغوا يشهد على هذه الوضعية في المناطق ذات الأهمية الجغرافية بالنسبة لدولة كبرى. والغزو السوفياتي لافغانستان، من وجهة نظر لجنة برانت، حدث كان يمكن تجنبه: «من يستطيع القول بأن التاريخ الحديث لافغانستان قد لا يكون مختلفاً كثيراً لو أن تنميته خلقت اقتصاداً قوياً وحكومة قابلة للحياة وقادرة على مقاومة التدخل الخارجي(١٤).

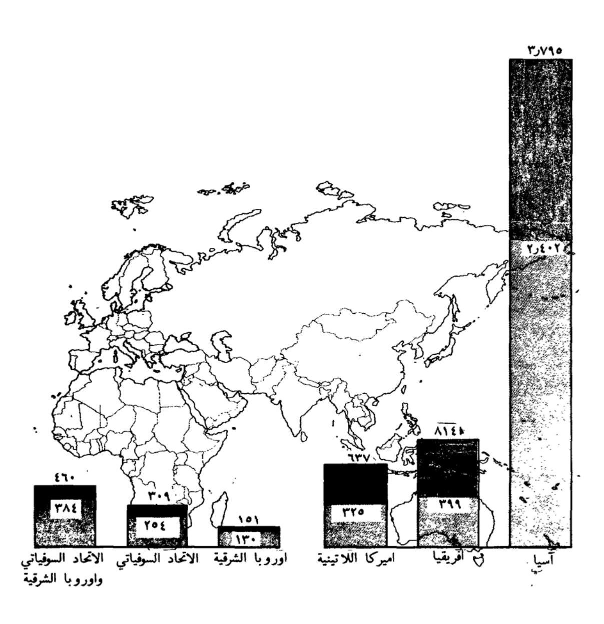
ومثال آخر أوردته اللجنة على حقيقة الاعتماد المتبادل بين الشمال والجنوب وهو مشكلة المخدرات على النطاق العالمي. وتنظر اللجنة الى تجارة المخدرات الدولية باعتبارها ناتجة عن تزايد الفقر في المناطق الريفية في آسيا وامريكا الجنوبية. فالمزارعون المُفقَّرون ينتهكون قوانين بلدانهم لينتفعوا من الطلب على بضاعتهم من مجتمعات أكثر وفرة وغنى. ان التكاليف بالنسبة للمجتمعات الغربية، من ناحية معالجة المخدرات وفرض القانون، هي تكاليف ضخمة، وان الدمار الذي يلحق بحياة الافراد المدمنين يفوق الحساب ولا يقدر بثمن. ان فرضية برانت معقولة اذا ما طُبقت على دوافع المزارعين المفقرين. وعلى أية حال يبدو أنها تتجاهل دوافع مروجي وبائعي المخدرات في الدول المتقدمة، والمدفوعين بنفس الجشع الذي يولد الجرائم، ابتداء من التزوير الى السطو على البنوك وغير ذلك.

الانفجار السكاني

قُدر عدد سكان العالم في عام ١٩٨٠ بـ (٤٫٤٧) بليون نسمة، اي بزيادة قدرها (٣٨٠) مليون نسمة عما كان عليه في عام ١٩٧٥. ويتوقع ان يصل العدد في عام ٢٠٠٠ الى أكثر من (٦) بليون نسمة. وحتى عام ١٩٣٠، نما عدد سكان العالم بشكل اسرع في الدول الاوروبية المستقرة حيث كان يمكن للنمو الاقتصادي والهجرة السهلة أن تتفاديا اخطار زيادة عدد السكان. أما اليوم فالنمو ضئيل ولا يوجد نمو في عدد السكان في الدول المتطورة، ويتناقص عدد السكان في بعضها. وهناك نمو سريع في الدول النامية بينما يندر أن يحدث توسع في المصادر الاقتصادية بنفس الدرجة.



ادركت العديد من البلدان النامية ان الزيادة غير المقننة في النمو السكاني تعرقل التنمية والتطور، وبدأت باتباع وسائل تنظيم الاسرة. وقد نجح عدد لا بأس به منها، في تخفيض معدلات الولادة.



هذا الجشع سوف يولد بالتأكيد زارعي مخدرات في الدول المتقدمة اذا ما اختفى العرض من العالم الثالث.

تعكس كمية المساعدات المقدمة خلال فترة زمنية معينة اولويات الدول المتبرعة وتقديرها للفوائد الممكن جنيها. فالمساعدات الامريكية الثنائية بلغت عام ١٩٥٠ (٤٫٨) بليون دولاراً أي ٢٪ من اجمالي الانتاج القومي. وفي عام ١٩٦٧ هبطت الى (٤) بليون دولاراً، أي ٠٫٥٪ من اجمالي الانتاج القومي. وفي سنة ١٩٨٠ بلغت (٧٫٦) بليون دولاراً، أي ٠٫٣٪ فقط من اجمالي الانتاج القومي[١٥]. وفي عام ١٩٨٣، بلغت (١٣٫٥) بليون دولاراً أي (٠٫٤٪) من اجمالي الانتاج القومي. إن الحماس لتقديم المساعدات للدول قد فتر، ولم يكن في سياسة الولايات المتحدة فقط منح مساعدات اقتصادية للدول النامية بدون أهداف سياسية واضحة. فاقترحت لجنة كيسنجر هذا النوع من البرامج عام ١٩٨٤، واوصت بانفاق (٨) بليون دولاراً في أمريكا الوسطى لضمان استقرار الانظمة الصديقة ولمواجهة النفوذ اليساري هناك.

ان مستويات المساعدات المتدنية نسبياً التي منحتها الولايات المتحدة مغايرة لتقديرات لجنة برانت القائلة بأن (٦٥٠) بليون دولاراً قد صرفت في العالم سنة ١٩٨٢ على نفقات عسكرية[١٦]. وهناك ما يدعو للقلق حول أزمة العالم الثالث. فمضاعفة عدد سكان العالم المتوقع حصولها بحلول عام ٢٠٠٠، سوف يكون معظمه من دول العالم الثالث التي لا تملك المصادر التي تؤهلها لمعاجلة مستويات السكان الحالية. وعلى أية حال، فليس واضحا ان المشكلات الاقتصادية للعالم الغربي ستسمح بنفقات أكبر بكثير الا اذا خفضت حصة النفقات العسكرية في الميزانيات. كانت ردود الفعل على تقدير لجنة برانت متباينة. ودار نقاش حول مسألة أن التقرير يستجيب لحاجات الجنوب لمزيد من العدالة الاقتصادية الدولية، ولكنه ــ أي التقرير ــ لا يعطي الوزن الكامل للمصالح الذاتية المشروعة للدول المتبرعة.[١٧] وليس هناك سابقة للاعتقاد بان المساعدات الواسعة النطاق للدول يمكن أن تكون فعالة بدون وجود القاعدة التحتية ــ الاساس ــ لتخصيص تلك المساعدات بشكل حكيم. وتدعم مؤسسة باربرا وارد، وهي مؤسسة دولية معترف بها يتعلق عملها بتنمية العالم الثالث، وتدعم مقترحات لجنة برانت باعتبارها ضمن المصالح الذاتية للبلدان المصنعة. وتلاحظ اللجنة أن العالم الثالث يستقطب أكثر من ثُلث صادرات امريكا الشمالية واوروبا الغربية وحوالي نصف صدرات اليابان. وحسب وجهة نظر وارد «فان زيادة ثروة واستقرار وفرض البلدان التي يدخل قسم ضئيل نسبيا من

سكانها بشكل كامل في اقتصاد السوق، سوف تزيد من أهميتها كاسواق، وكذلك حوافزها تجاه التوسع الشمالي والتوظيف ». (١٨)

ان ندرة المصادر في العالم الثالث تعتبر أحد اسباب فقرها وسببا رئيسا للامبالاة بين القوى الكبرى. ان الدول النامية في الجمعية العامة للامم المتحدة تميل لمهاجمة الولايات المتحدة في علاقاتها معها. وهذا الموقف لم يساعد على رفع مستوى الدعم التنفيذي أو التشريعي لزيادة المساعدات. ومع انخفاض المنافسة بين الشرق والغرب على تقديم الدعم السياسي للدول النامية، قُلصت المساعدات الثنائية بصورة حادة. ان مشكلة الشمال والجنوب حقيقة، غير أن تحديدها اسهل من معالجتها بصورة فعالة(١٩).

مزايا التعاون

في استراتيجيات التعاون أو الصراع التي تنتهجها الدول في سعيها وراء مصالحها القومية، يعتمد استخدام القوة أو الاقناع في حالة معينة على المخاطر النسبية والفوائد المتضمنة فيها. لقد اصبحت القوة العسكرية، بصورة متزايدة، وسيلة لا يعتمد عليها لأن القوى الكبرى تخشى من نتائج الصراع فيما بينها، ولان قدرتها على فرض ارادتها على دول اصغر قد تناقصت. كما أن تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول يشجع على البحث عن حلول تعاونية للمشكلات المشتركة أكثر من الاعتماد على عناصر القوة المهددة.

ان حقائق القوة المتفاوتة موجودة في مسائل المقايضة التي تؤدي الى ابرام اتفاقات تعاون، الا أن الاستخدام الضمني للقوة يجب أن يكبح اذا كانت الدول معنية حقاً بايجاد أساس للعمل معاً لتحقيق أهداف مشتركة. ومن الاسهل تحقيق نماذج من التعاون في المناطق التي لم تصبح بعد مصدراً لصراع المصالح بين عدة دول. والسياسات المتعلقة بمسائل مثل تطوير قاع المحيطات وحرية الحركة في الفضاء الخارجي تعتبر ناضجة بما يكفي لابرام اتفاقيات تعاون لانها تتضمن امور تتعلق بأعمال مستقبلية لا بحماية مصالح معنية. ان الصعوبة في المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح والحد من الاسلحة لدليل على عدم رغبة الدول في التنازل عن قوة اليوم في سبيل مكاسب الغد عبر التعاون.

يرتكز سلوك الدول في المجال الدولي على ما سبقه الى حد كبير. وقد تطورت نماذج للصراع والتعاون للتأثير على مفاهيم صانعي السياسة في جميع الدول. فقد صاحب

التوتر بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة فترات هدوء مما أدت الى زيادة في الصلات الثقافية والعلمية. وهذا الانتظام في جهود التعاون يمكن أن يؤدي الى تطبيع العلاقات في العديد من امثلة العداء بين الدول. وعلى أية حال، فان علاقات القوتين الأعظم مليئة بانعدام الثقة والشك لدرجة يبدو معها أن لرحلة فضائية مشتركة بين رواد الفضاء أهمية ضئيلة، وحتى اتفاقيات تحديد الاسلحة التي تم التوصل اليها ذات فائدة قليلة لان التقدم التكنولوجي تجاوز الاسلحة التي تم تحديدها. ان السلوكية عنصر هام في تعزيز التطلعات نحو تسوية سلمية للنزاعات، ولكنها كذلك عائق كبير أمام تحسين العلاقات بين الدول التي تستند الى خلفية من انعدام الثقة المشتركة.

قواعد اللعبة

ان قبول الدول لمعايير سلوكية معينة هو القوة التي تحمي النظام العالمي من الفوضى فالعلاقات بين الدول تأخذ مجراها ضمن حدود مقبولة عموماً من «قواعد اللعبة» وهي فكرة تشارك فيها الدول على أوسع نطاق وتتعلق بكيفية ادارة العلاقات بين الدول. والطريقة التي تعامل بها الحكومات السكان المدنيين أو مواطني الدول الأخرى متصلة بشكل وثيق بمقاييس اخلاقية دولية متفق عليها على نطاق واسع. فالاهتمام بالمجتمع الغربي بحقوق الاقليات أو المستضعفين قد جرى تقبله كمفهوم ملائم للمجتمع الدولي. وعلى أية حال، لا تتردد الدول في انتهاك هذه المفاهيم عندما يكون ذلك مفيداً لها. فالغضب الدولي لم يمنع الاتحاد السوفياتي من غزو افغانستان أو قمع حركة التضامن العمالية في بولندا (٢٠). ان المعايير السلوكية المقبولة من الدول هي مجرد قيود على استخدام القوة ولكنها ليست قانوناً يحظر استخدامها.

هناك مفاهيم واعتبارات أساسية قليلة للسلوك الدولي مقبولة على نطاق واسع. أحدها ان تعترف الدول بحق غيرها من الدول في الوجود. هذا امر بسيط، ولكنه مرشد اخلاقي هام لأنه يساهم في حصر الاهداف السياسية في تزايد النفوذ وليس في القوة المتزايدة عن طريق الغزو. وقد اوضحت قوة هذه القيمة المشتركة في اعقاب الحرب العالمية الثانية عندما سمح الحلفاء لالمانيا وايطاليا واليابان بالاحتفاظ بسيادتها بالرغم من استسلامها غير المشروط. والاعتبار الثاني في السلوك الدولي هو ذلك الاهتمام بالحياة الانسانية والتي تنطبق للمعاملة الدولية لرعاياها فضلا عن الجهود التي ينبغي ان تُبذل لحماية السكان المدنيين من دمار الحروب.

في حين تشجب الدول المعاملة غير الانسانية لمواطني اية دولة، بصرف النظر عن الظروف، يتصارع هذا القانون الاخلاقي مع الاعتراف بالسيادة الوطنية. اذ أن التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما يعتبر انتهاكا لحق الدولة في السيادة الذاتية. على أية حال، يبدو أن عدم القيام بعمل ما من جانب المجتمع الدولي ضد الظلم وانعدام العدالة هو امتناع عن لعب دور الشرطي الدولي أكثر منه موقف مبني على القانون الدولي والاخلاق الدولية. ومن الواضح أن الدول لا تستطيع أن تفعل سوى القليل عندما تكون الجهة المنتهجة للمعايير الدولية قوة كبرى مثل المانيا النازية وروسيا الستالينية. ولكن كان باستطاعة الدول الكبرى بسهولة الاطاحة. مثلا، بحكم عيدي امين الوحشي في اوغندا عبر عمل مشترك. وما لم تتأثر مصالح دولة من جراء السياسات الداخلية لدولة اخرى، فان ضغوطا سياسية شديدة لا تُمارس سوى الاحتجاج الدبلوماسي.

ان الامعان في التدخل هو في الحقيقة فشل للامم المتحدة كقوة دولية. فالدول لا ترغب في القيام بعمل من جانب واحد ضد دولة اخرى باسم الاخلاق غير أن عملا تحت راية المجتمع الدولي سيكون مستساغاً أكثر. لقد مرت ظروف كان يمكن للتدخل الدولي أن يمنع وقوع مأساة بشرية أكبر. فلو أن الاحتجاج الدولي ضد اضطهاد هتلر لغير الآريين عُزز باستخدام القوة، لوفر العالم على نفسه مأساة الحرب العالمية الثانية. لقد شكلت اعمال هتلر رفضاً للمعايير الاخلاقية الدولية وانتهكت حملات الغزو التي شنها، مفهوم احترام السيادة الوطنية.

قضت عناصر التقدم التكنولوجي في الحرب على الكثير من القواعد الاخلاقية المقبولة التي ساهمت فيما مضى في حماية السكان المدنيين من الدمار. فالحرب الحديثة تقررها القدرة الصناعية للدول بنفس المقدار الذي يقررها فيه حجم القوات العسكرية. فضرورة تحطيم المرافق الانتاجية تؤدي، لا محال، الى خسائر مدنية جسيمة.

وهناك صراع بين اخلاقية المجتمع الدولي التي تدين كل الحروب ما عدا الحرب الدفاعية وبين اخلاقية الدول التي ترى في الحروب «العادلة» واجباً اخلاقياً. فالدعم الامريكي لكوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية بُرر باعتباره نضالا اخلاقيا لتمكين هذين البلدين من الاحتفاظ باستقلالهما. ويتضمن هذا المنطق ان لدى الدول التزامات اخلاقية لمعارضة اعمال الدول الاخرى التي تعتبرها غير اخلاقية. وقد كانت القوى الكبرى ميالة لحصر اعمالها في مناقشات ثانوية وليس في القوة اذا لم يؤثر العدوان الدولي عليها تأثيراً مباشراً.

الرأي العام العالمي

تواجه كافة الدول ضرورة تبرير سلوكها الدولي أمام شعوبها. وهذا صحيح الى حد كبير في الدول الديموقراطية، ولكنه عنصر هام حتى في اكثر الانظمة قمعية. ان الرأي العام العالمي امتداد للاخلاقية الدولية، وان القيم المشتركة على اتساع العالم تقود الشعوب للنظر الى الاحداث من زوايا متشابهة. ولدى القادة الوطنيين بطبيعة الحال فرصة ممتازة لتفسير الاحداث بواسطة الاحتفاظ بالمعلومات أو بالطريقة التي تقدم بها. وبالاضافة للمعلومات المتوفرة للجمهور، عبر وسائل الاعلام الجماهيري، ثمة تبادل هام في الافكار بين الدول عبر الحدود، ومن خلال تفاعل النُخب.

قدم كارل و. دوتش مفهوم «مجموعة» في السياسة الدولية وعرّفها على أنها «مجموعة ذات صلات بالنظام المحلي وبعض الصلات المحددة بالنتائج الدولية أو الاجنبية»([٢١]). وقد تكون مثل هذه المجموعات مرتكزة الى مصالح مهنية مثل منظمات المهندسين أو الاطباء الدولية، وقد تكون سياسية بطبيعتها مثل الاحزاب الشيوعية والاشتراكية التي تحتفظ بصلات مع الجماعات السياسية (المشابهة) في دول اخرى. لقد قللت الزيادة في الصلات بين الافراد المنتمين الى ثقافات وطنية مختلفة، من قوة الدول منفردة على تشكيل رأي عام داخلي. وقد عبّر «جيمس ن. روزينو» عن هذا النموذج الحديث نسبياً لتشكيل الرأي العام بهذه الطريقة: «ان العالم الخارجي الآن يتغلغل في المجتمع المحلي لدرجة لم يعد يعتبر فيها هذا المجتمع مصدراً وحيداً للشرعية»([٢٢]).

ان حدود القوة وثمار التعاون مفهومان مرتبطان ببعضهما بعضا. وكلما كانت القوة محددة بمنافعها المحدودة أكثر فيما يتعلق بالواقعية الدولية، كانت هناك فرصة بذل جهود تعاون أكبر، والاسباب الدائمة لمتابعة القيام بمجازفة التعاون مع الدول الاخرى قليلة اذا كان لهذه الدولة الحرية في استعمال قوتها لتحقيق الغاية المطلوبة. ان التعاون ينطوي على التوفيق بين وجهات النظر في السياسة الدولية، والدول القوية لا تميل للتقريب بين وجهات النظر اذا كان باستطاعتها تحقيق اهدافها من خلال القوة السياسية أو الاقتصادية. ان استخدام القوة العسكرية مستبعد كخيار للقوى الكبرى الا اذا تم في منطقة نفوذ مستخدم القوة. ان احدى المفارقات في العالم المعاصر هو سباق التسلح بين القوتين العظميين اللتين تفقدان كل شيء باستخدام تلك الاسلحة. والعالم المعاصر يتميز بهيمنة القوة العسكرية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمصحوبة بقيود متزايدة بشكل ثابت، على قدرتها على ممارسة هذه القوة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

خاتمـــة

لقـد ازدادت مخاطر وثمن عقد القوة بشكل كبير منذ الحرب العالمية الثانية وجعل التـوازن العسكري الذي وصلت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من استخدام القـوة لتحقيق اهداف السياسة الخارجية أمراً خطيراً. انه لأمر جوهري وأساسي ان تُحدد الالتزامات التي تتطلب عنصراً عسكرياً، مثل العلاقة بين الولايات المتحدة وحلف الناتو، بمناطق حيوية بالنسبة لمصالح الأمن القومي.

ان الالـتـزامـات الـتـي لا يُـحـتـمـل ان تـسـفـر عن مواجهة بين الاتحاد السوفياتي والـولايـات المـتـحـدة في المـناطق الفرعية، تجازف بالتحول الى التزامات مفرطة عند محاولة صـانـعـي الـسـيـاسـة تـبـريـر اعـمـالهـم بـالاسـتـخـدام المتزايد على الدوام للمصادر العسكرية والاقـتـصـاديـة. ان مجـال الـتـزام الولايات المتحدة الواسع وسعة هذا العالم، يظهر كمثال فـريـد لـلالـتـزام المفرط، سواء فيما يتعلق بما هو حيوي للمصالح الامنية، أو بما هو ممكن ممارسته.

ان أحـد الاخـطـار الـرئـيـسـة في عرض القوة هو الحسابات الخاطئة. ومن الصعب جداً التنبوء بنتائج مبادرات السياسة خصوصاً عندما يجري تطبيقها عسكرياً. كما انه من غير المؤكـد ان هـنـاك عـمـلا معيناً قادراً على كسب شبه التأييد الداخلي الضروري للقيام بـممارسته بصورة فعالة. هنالك حدود لهذه المسألة: الى أي مدى تستطيع أية حكومة اتباع سياسة اذا كانت تكاليفها تتصاعد في حين يتضائل التأييد الداخلي لها.

وقـد وصـلـت الـقـوة الى نقطة تناقص العوائد في السياسة الخارجية. وهذا لا يعني انـهـا اصـبـحـت بـالـيـة، ولـكـن فـائدتها اضحت اكثر محدودية من ذي قبل. فلم يسمح امـتـلاك الاتحـاد الـسـوفـيـاتـي والـولايـات المتحدة للاسلحة النووية بفرض ارادتهما بشكل يـتـجـاوز حـدود المـصالح الامنية المشتركة مع حلفائهما في الكتلتين. وقد رافق افول القوة الـعـسـكـريـة كـأداة للدبلوماسية تناقص فائدة المساعدات الخارجية كأحد العوامل السياسية للتأثير على الدول الاخرى. وتقيد الاعتبارات الاقتصادية المحلية ما هو متوفر في اية حالة، والـصـعـوبـة في الـتـأكـيد على ان تلك المساعدات سوف تستخدم بفعالية أكبر، انما يكبح الجهود المبذولة في ذلك الاتجاه.

لقد ادى تناقص ثمار القوة الى تزايد فوائد جهود التعاون بين الدول. ان التعاون صعب بين الدول التي تتعارض مصالحها مع مصالح القوتين العظميين، ولكنه اساسي اذا

كان لا بد من تحول التطلعات في النظام العالمي من الخوف من الحرب الى الثقة بان النزاعات السياسية سوف تُسوى عن طريق المحادثات السياسية.

ان اختلال التوازن في القوة الاقتصادية للشمال والجنوب يطرح مشكلة طويلة الامد، مع احتمال خلق درجة من عدم الاستقرار السياسي قد يشكل تهديداً للسلم العالمي. وأي حل للمشكلة الراهنة، والتي ستزداد حدة من جراء التفجر السكاني في دول العالم الثالث، ينبغي ان يقدم حوافز لكلا الدولتين، المتبرعة والمتلقية. ان تمويه المصادر من الدول المصنعة التي تعاني، بتفاوت، من خلل اقتصادي، يمكن ان يتم فقط من خلال البرامج التي تمنح دول الشمال فرصاً اقتصادية واسعة، وتمنح دول الجنوب مساعدة بدون قيود سياسية والتي تبدو وكأنها شكل جديد للاستعمار.

لقد ازدادت أهمية الرأي العام العالمي مع تزايد تعرض الدول لتبادل الافكار بين مجموعات متنوعة جداً تتجاوز مصالحها الاعتبارات السياسية الوطنية المحضة. ان جميع الدول الديموقراطية منها والاستبدادية، مسؤولة أمام مواطنيها عن الاعمال الدولية التي تؤثر على السياسات المحلية. ان التأييد الداخلي ضروري لممارسة السياسة الخارجية الفعالة وان للرأي العام العالمي تأثيراً كبيراً على تشكيل الرأي العام المحلي.

هوامش الفصل الثامن

1. Vermont Royster, *Wall Street Journal*, Nov. 16, 1983.
2. Quoted by William V. Kennedy, Philadelphia Inquirer, Oct. 17, 1983.
3. Ibid.
4. Richard Halloran, *New York Times*, Jan. 26, 1984.
5. *Wall Street Journal*, Nov. 9, 1983.
6. Richard Barnet, *New York Times*, Nov. 29, 1983.
7. Drew Middleton, *New York Times*, Feb. 27, 1984.
8. See Ronald R. Pope, "Afghanistan and the Influence of Public Opinion on Soviet Foreign Policy," *Asian Affairs* 8 (6), July-Aug. 1981, 346–52, for the thesis that public opinion will play a greater role in Soviet policy-making than in the past.
9. See W. Scott Thompson, "The Persian Gulf and the Correlation of Forces," *International Security* 7 (1), Summer 1982, 157–80, for an analysis of U.S. strategic problems in the Gulf and the necessity for co-operative political efforts by the states in the region.
10. See William H. Bolin and Jorge Del Canto, "LDC Debt: Beyond Crisis Management," *Foreign Affairs* 21 (5), Summer 1983, 1099-1112, for insights into the problem of financing growth of credit to developing nations.
11. See Guan-Fu Gu, "Soviet Aid to the Third World; An Analysis of Its Strategy," *Soviet Studies* 35 (1), Jan. 1983, 71–89, for a comprehensive study of Soviet foreign aid initiatives in the Third World.
12. See Michael Shafer, "Mineral Myths," *Foreign Policy* 47, Summer 82, 154–71, for an assessment of U.S. dependency on South African mineral resources.
13. Malcolm Fraser, "The Third World and the West," *Atlantic Community Quarterly* 20 (2), Summer 1982, 107.
14. The Brandt Commission, *Common Crisis* (Cambridge: MIT Press, 1983), 36.
15. *Department of State Bulletin*, March 1982.
16. Brandt Commission, *Common Crisis*, 36.
17. Walter F. Stettner, "The Brandt Commission Report: A Critical Appraisal," *International Social Science Review* 57 (2), Spring 1982: 67–81.
18. Barbara Ward, "Another Chance for the North," *Foreign Affairs* 59, (2), Winter 1980–81, 396.
19. See I. William Zartman, "Issues of African Diplomacy in the 1980s," *Orbis* 25 (4), Winter 1982, 1025–43, for a discussion of African reluctance to accept aid that involves political debts.
20. See Hugh Macdonald, "The Western Alliance and the Polish Crisis," *The World Today* 38 (2), Feb. 1982, 42–50, for an analysis of reactions among Western powers to the Polish crisis.

21. Karl W. Deutsch, "External Influences on the Internal Behavior of States," in Barry R. Farrell, ed., *Approaches to Comparative and International Politics* (Evanston, Northwestern University Press, 1966), 12.
22. James N. Rosenau, "Pre-Theories and Theories of Foreign Policy," in Farrell, *Approaches to Comparative and International Politics*, 63.

الفصل التاسع

المصادر الداخلية للسياسة الخارجية

- التاريخ ، التقاليد ، الثقافة.
- الايديولوجيـــة .
- الاســتعمار.
- القومية الاقتصادية .
- الاستثمار الخارجي .
- المشرعون والسياسة الخارجية .
- جماعات المصالح (مجموعات الضغط) والسياسة الخارجية .
- نُخب السياسة الخارجية .
- بيروقراطية السياسة الخارجية .
- الرأي العام والسياسة الخارجية .
- خاتمـــة .



يعكس فشل الدول في العيش معاً بسلام الاختلاف فيما بينها مما يجعل من التسوية السلمية للنزاع أمراً صعباً. ان افعال وردود افعال دولة ما تجاه ديناميكية السياسة الدولية هي نتاج للقيم القومية المعبر عنها في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهذه القيم مستمدة من ثقافة وتقاليد تلك الدول.

تتغير التكتيكات الدبلوماسية لدولة ما بتغير الحقائق في المحيط الدولي، ولكنها تستند الى القيم القومية التي تدوم طويلاً. ويمكن ان يختلف اسلوب تفسير تلك القيم كثيراً بتغير النظام. فقد نشر الريخ الثالث تصوراً جديداً كلياً لمكانة المانيا في العالم غير تلك التي نشرتها المانيا الامبريالية أو جمهورية «فيمر» غير انه كان من الضروري للنازيين أن يفسروا ذلك التصور بلغتهم الالمانية التقليدية وذلك من أجل كسب تقبل الجماهير لمبدأهم. وهكذا كان الهدف النازي المُعلن، وهو اعادة المانيا الى مكانها الصحيح بين الدول متناغماً مع ماضي الدولة، الا ان الرسائل المستخدمة لتحقيق ذلك الهدف كانت جديدة في التجربة الالمانية(١).

ان اية حكومة، ديموقراطية كانت أم ديكتاتورية، تستند الى الشرعية التي تمنحها لها الفئات ذات الصوت المسموع في النظام السياسي. وترتكز الحكومة الديموقراطية على مشاركة المواطنين في اختيار قادتهم، ولذلك يكون ممثلوا الشعب المنتخبون قابلون للاستجابة للرأي العام. أما الدول الدكتاتورية فتعتمد على تخليد سلطة النخبة الحاكمة باعتبارها «الجمهور» الذي يوافق على قراراتها وسياساتها. ويمكن ضمان تأييد شعبي أوسع من خلال الرقابة والدعاية ما دامت حياة الافراد في الدولة منسجمة مع طموحاتهم. وتقوم الدول بتنظيم الدعم لانظمتها عن طريق رفع الروح القومية: بتمجيد الامة والعَلَمْ والتقاليد والقافة. ان الشعور القومي بين المواطنين هو الذي يمكن الدولة من مطالبتهم بالتضحيات الشخصية وذلك من أجل المصالح القومية.

التاريخ، والتقاليد، والثقافة

تُجسد «الثقافة» ملامح وخصائص الحياة القومية، وتَواصُل السمات الثقافية تشكل تقاليد الدولة. و يرتبط هذان المفهومان ارتباطاً وثيقاً بعضهما ببعض في ديمومة الافكار القومية التي تمثل واقع المحيط السياسي الدولي للمواطنين والقادة على حد سواء. ويمكن ملاحظة اهمية الثقافة كعنصر توحيدي قومي في تجارب الأمم في فترة ما بعد

الاستعمار والتي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية. لقد وفرت نهاية الحكم الاستعماري لتلك الامم فرصة المطالبة لحق تقرير المصير الذي شُن من أجله نضال مناهض للاستعمار. وعلى اية حال، وفي معظم الاوقات أُعقب الاستقلال بكسر للاجماع الذي كان قد انعقد على معارضة السلطة الاستعمارية([٢]) وحل التنافس بين الجماعات الدينية والقبلية المختلفة داخل كل امة محل الوحدة التي اتسمت بها مرحلة تحقيق الحكم الذاتي. ويمكن ملاحظة هذه الديناميكية في تجارب جميع الدول الافريقية بعد انتهاء الاستعمار. ان تطور الثقافة القومية التي تجسد العناصر المختلفة في الامة تُعد من مستلزمات صياغة سياسات محلية ودولية مع الاستمرارية اللازمة للتطبيق الناجح.

ويمكن بسهولة ملاحظة وجود صداقات تقليدية بين الدول ترتكز الى افكار مشتركة فيما بينها. فالولايات المتحدة وبريطانيا العظمى متشاركتان في القيم السساسية والاجتماعية والاساسية التي ساهمت في ارساء التعاون طويل الاجل بين القوميتين الاطلسيتين. وقد تتخذ الدولتان مواقف مختلفة حيال مسائل محددة، الا انه يبقى ثابتاً ادراكهما المشترك بانه يمكن الحصول على مكاسب كبيرة من جراء المواقف المشتركة. وفي الحقيقة اثار دوام الصداقة الانجلوامريكية حذر الديموقراطيات الغربية الاخرى ازاء دخول بريطانيا في جميع المنظمات الاوروبية مثل السوق الاوروبية المشتركة.

ان المنظور التاريخي أمر جوهري لتقييم الحاضر بشكل سليم. وعلى قادة دولة ما ان يسألوا انفسهم باستمرار عما اذا كانت دولة أخرى ضارة بمصالحها أم لا. ويُبنى الاستنتاج غالباً على سوابق تاريخية. فقد اعترف «مبدأ مونرو» سنة ١٨٢٣ بالنفوذ الاوروبي القائم في المستعمرات والبلدان التابعة في النصف الغربي للكرة الارضية، الا انه حذرهم من أن أي تدخل في شؤون البلدان المستقلة سوف ينظر له باعتباره «اظهار لنزعة غير ودية تجاه الولايات المتحدة» ([٣]). لقد انقضى ما ينوف على مئة وستين عاماً من اعلان تلك السياسة، غير انها ظلت الى الآن حجر الزاوية في سياسة الولايات المتحدة. ان ازمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، وارسال (ليندون جونسون) القوات العسكرية الى جمهورية الدومنيكان عام ١٩٦٤، والمساعدات المتزايدة للسلفادور عام ١٩٨٢، وبرنامج المساعدات الضخمة لامريكا الوسطى، والضربة الخاطفة لغرينادا عام ١٩٨٣ لاعادة تنصيب حكومة صديقة، جميها أمثلة حديثة العهد على السياسة الخارجية الامريكية المتوافقة مع مبدأ (مونرو). وتعكس هذه الاعمال النظرة التاريخية القائلة بان النصف الغربي للكرة الارضية كان وما يزال ويجب ان يبقى ضمن منطقة نفوذ الولايات المتحدة. لقد كانت هنالك امثلة عديدة على اعمال ذات طابع مريب قامت بها الولايات

المتحدة في أمريكا اللاتينية مثل تورط المخابرات المركزية الامريكية في اسقاط حكومة (الليندي) في تشيلي عام ١٩٧٣. وتُستخدم الاشارات التاريخية في مثل هذه الامثلة كمبرر لكسب التأييد الشعبي. ان مبدأ (مونرو) لا يجعل من السياسة في النصف الغربي أمراً مُقدراً، ولكنه أمر له تأثيره على الرؤى السياسية، ويقوم المنطق الذي تستند اليه الاعمال العدوانية التي لا يجد قبولا سياسياً لدى الجماهير.

كما أن لدروس التاريخ جانب تعليمي يتمثل في محاولة تجنب اخطاء الماضي. فقد انسحبت الولايات المتحدة من أوروبا باسرع ما يمكن بعد الحرب العالمية الأولى. وبذلت العديد من الدول جهوداً غير ناجحة لتحقيق السلام بعد فشل الولايات المتحدة في الابقاء على تدخلها في الشؤون الدولية بطريقة تتناسب مع وضعها كقوة دولية. ويعكس النشاط السياسي الامريكي في كافة ارجاء العالم بعد الحرب العالمية الثانية عزم القادة الوطنيين على عدم التراجع الى مواقع انعزالية وعلى مجابهة السوفيات قبل ان تُهدد المصالح الامنية للولايات مباشرة.

ان دروس التاريخ غامضة بالغالب، اذ يمكن استخدامها كمبرر للمبادرات المريبة في السياسات الخارجية اذا ما انبثق الفعل من سابقة تاريخية. لقد فُسرت استراتيجية الولايات المتحدة في فيتنام على انها استمرار لسياسة (ترومان) في صد الشيوعية في اسيا و عُقدت مقارنة بين كوريا وفيتنام. لقد كانت هنالك أوجه تشابه من زاوية رؤية الامريكان للتهديد الشيوعي الموحد للرغم من أن التعاون بين الاتحاد السوفياتي والصين كان في حده الادنى من حيث مساعدتهما لكوريا الشمالية، ولم تكن لدى الدولتين سياسة مشتركة ازاء فيتنام الشمالية. الاختلاف الرئيسي الواضح بين الحالتين كان يتمثل في الطابع الداخلي للمعارضة الأولية ضد حكومة فيتنام الجنوبية، بالمقارنة مع الهجوم الكوري الشمالي كعدوان خارجي. وفي حين نجم عن الجهود العسكرية الامريكية حصول كوريا الجنوبية على استقلالها لمساندة الولايات المتحدة، كانت حكومة فيتنام الجنوبية محكومة بانعدام التأييد من شعبها. ان المقارنة التاريخية المعقودة بين الحالتين لم تصمد أمام الاختبار الجاد، بيد أنها وفرت التأييد الاولي للحكومة في الكونغرس وأمام الجمهور.

استخدمت ادارة الرئيس السابق (ريغان) عام ١٩٨٢ نفس النمط من الاشارات التاريخية عندما ارسلت الولايات المتحدة قواتها الى لبنان كجزء من القوة متعددة الجنسيات بهدف توفير الاستقرار لحكومة (الجميّل) وللحد من التدخل السوري. وكان الرئيس (ايزنهاور) قد ارسل خمسة عشر الف جندي من قوات المارينز الى لبنان عام

١٩٥٨ للتعبير عن مساندة الولايات المتحدة لنظام مهدد من متمردين ضعفاء من الناحية العسكرية. وارسل الرئيس (ريغان) الى لبنان قوات رمزية (اقل من الفين من قوات المارينز) — وكان مجموع القوات البريطانية والفرنسية والايطالية والامريكية أقل من (١٠) آلاف جندي وكان لسوريا في ذلك الوقت ما يزيد على ثلاثين الف جندي في لبنان يساندهم (١٩٥) الف جندي في سوريا، الى جانب ما يزيد على سبعة آلاف مستشار سوفياتي. لقد كانت هنالك علاقة ضعيفة بين تحرك (ايزنهاور) واستراتيجية (ريغان)، باستثناء كون لبنان مسرحا للتدخل الامريكي. وقد عبر (جيمس شليزنجر)، وزير الدفاع في عهد ادارة الرئيس الاسبق فورد، عن وجهة نظره بفظاظة قائلا: «لقد قلبنا (ايزنهاور) على رأسه. فلقد قام بنشر قوات كبيرة في مواجهة قوات رمزية، بينما قمنا نحن بنشر قوات رمزية في مواجهة مقاومة كبيرة»(٤). فمن الواضح أن هناك فرقا جوهريا بين صياغة السياسة على اساس الاستمرارية وبين استخدام السوابق التاريخية بصورة واسعة لتفسير المبادرات الراهنة(٥).

الأيديولوجيــــة

تعتبر الايديولوجية، في السياسة الدولية منظومة كمنشور يُرى العالم السياسي من خلاله. ويستخدم القادة الوطنيون ايديولوجياتهم لجعل سياساتهم مقبولة، نفسيا واخلاقياً، لمواطنيهم وللمجتمع الدولي كذلك. والاعمال التي تُفسر بمصطلحات ايديولوجية يمكن تبريرها عادة باحدى المصالح القومية المنسجمة مع الايديولوجية.

وتعمل الايديولوجية على تعزيز مشاعر «التشابه» داخل مجموعة السكان في دولة ما وتجعل من «الاختلاف» بينها وبين الدول الاخرى أكثر حدة. واذا كان للمواطنين والقادة ايديولوجية مشتركة فان التحالفات قد تبدو مريحة أكثر (كما هو الحال في المعسكر الغربي)، أو أن النزاعات قد تزداد حدة، (كما هو الحال بين الصين والاتحاد السوفياتي). وتعكس الايديولوجية مدى واسعاً من العقائد الذي يجعلها مؤثرة في توجيه السياسة. وعلى أية حال، فان القرارات السياسية الخارجية (البراجماتية) نفعية في العادة، والايديولوجيا تساعد في جعل تلك القرارات مستساغة أكثر للجمهور أو للنخبة المتنفذة. وهذا لا يحول دون المبادرات التي تتعارض مع الايدولوجية لأن الوسيلة تخضع للغاية الايديولوجية ان الغايات التي توجه نحوها السياسة في العادة أهداف بعيدة المدى. وهنا تلعب الايديولوجيا دورها الاكثر أهمية. وتدعم الايديولوجية الامريكية حق جميع الشعوب

التناقضات والمآزق

ما دامت البلدان الناطقة بالانجليزية تعتز بواقعيتها فانها لا تعير الايديولوجية وقدرتها على تحريك الناس أهمية كبيرة. ان كتاب (هتلر) (كفاحي) مثال كلاسيكي على ذلك. ولم يحمله أحد من العالم الانجلو ـ سكسوني محمل الجد، وبدا لهم أنه مجرد هراء تيتوني (خاص بعظمة الجنس الآري)، مثل كتاب (سبنجلر) «أفول الغرب». وموقف العالم الناطق بالانجليزية من الماركسية اللينينية مشابه لموقفه من الوطنية الاشتراكية. ومن هنا تظل القوى الدافعة في الماركسية اللينينية أمراً غامضاً.

وبالرغم من أن نسبة الشيوعيين المقتنعين في الاتحاد السوفياتي قليلة (أقل من عدد اعضاء الحزب الشيوعي) فان الشيوعيين يشددون قبضتهم على السلطة. بدعم من بعض الروس الوطنيين غير الشيوعيين. ان الماركسية اللينينية، بالنسبة لهم، ليست مبدأ ذا طابع علمي فحسب، وانما عقيدة رسالتها تحرير العالم من ظلم الرأسمالية. ان الشيوعيين كالكلفانيين (نسبة الى كالفن) الدنيويين يمثل الغرب بالنسبة لهم الشر الشيطاني. ويتعاون الوطنيون غير الشيوعيين مع الحكام السوفييت ليس بسبب ارتباطهم بالشيوعية السوفيتية، وانما لانهم يخشون من زوال روسيا. ان عدد الوطنيين الروس غير معروف على وجه اليقين، ولكننا نعرف انهم موجودين في الجيش وفي الحياة المدنية على حد سواء، تماما مثلما كان يوجد وطنيون المان غير نازيين في المانيا الهتلرية. ويستطيع الغرب أن يصل الى اولئك الوطنيين السوفييت أما الشيوعيون الحقيقيون، فلا يمكن الوصول اليهم ولا يمكن تعليمهم.

وما دام الشيوعيون يبذلون ما بوسعهم لتدمير الرأسمالية، فانهم يتوقعون تماماً ان تبذل الرأسمالية ما بوسعها كذلك لتدمير الشيوعية، حتى تحت مخاطرة تدمير ذاتها. ومن المستحيل اقناع الاتحاد السوفياتي بأن الغرب لن يهاجمه، تماماً مثلما لا يستطيع المسيحي (المؤمن الأصلي) أن يقنع نفسه بأن الشيطان، حتى عندما فقد قواه ووصل سن العجز والشيخوخة، لن يحاول إغواءه للوقوع في الزلل.

Erik V. Kuehnelt - Leddihn, The National Review
February 10, 1984, p. 41

في تقرير المصير، وتعتبر حرية التعبير والاجتماع من القيم الانسانية الاساسية، كما تدعم النظام الاقتصادي الرأسمالي، وتقف في معارضة النظام الديكتاتوري سواء الفاشي او الشيوعي. هذه هي الغاية السياسية التي تريد الولايات المتحدة بلوغها على نطاق العالم. أما الوسائل المتبعة لبلوغ تلك الغاية، فقد شملت تقديم المساعدة لمجموعة كبيرة من الديكتاتوريات والمجالس العسكرية. فمن (فرانكو) في اسبانيا الى (ماركوس) في الفلبين، ومن السلفادور الى كوريا الجنوبية، قامت الولايات المتحدة بمساندة دول وقادة يمثلون نقيض الديموقراطية. وقد امتد مدى العلاقات معها من تقديم المساعدات مقابل قواعد عسكرية الى الاحلاف العسكرية والمساعدات العسكرية لمجابهة التهديدات الموجهة للنظام. وفي كل حالة اعتبرت معارضة النفوذ الشيوعي أكثر أهمية للمحصلة القومية من الامتناع عن تقديم المساعدات في محاولة لفرض المعايير الديموقراطية. وتبقى الأيديولوجية كما هي، الا أن ثمة مرونة في اسلوب اتباعها. وقد اتبع الاتحاد السوفياتي خطا مشابها لدرجة قيامه بتقديم مساعدة اقتصادية وعسكرية لمصر في الوقت الذي كان فيه الحزب الشيوعي المصري محظوراً.

وهناك عدم اتفاق بين الباحثين حول أهمية الايديولوجية في السياسة الدولية.(٦) فيقول (مورجنثو) أن «السياسات الامبريالية دائماً لاستخدام القناع الايديولوجي، في حين يمكن تقديم سياسات الوضع الراهن كما هي عليه بالفعل.(٧) و ينظر (مورجنثو) للسياسة الدولية كصراع قوى و يرفض فكرة ان الايديولوجيا تزيد عن كونها (تعقيل) للسياسة. ولقد لوحظ التناقض بين الايديولوجية والسياسة الخارجية كما اشرنا لذلك فيما سبق. وعلى أية حال، فان الايديولوجية عامل في تشكيل الرؤية للعالم الخارجي. وتبعا لذلك، فان الايديولوجية التي تبدو في حالة تناقض مع ايديولوجية الشخص، انما تمثل تهديداً محتملا. و يبدو أن لها تأثيراً أكبر على صياغة السياسة الخارجية بعيدة المدى، منها على الأعمال قصيرة الاجل. ان مجرد طبيعة التعبير الايديولوجي تمنع تقبل ايديولوجيات غريبة.

وتمثل الأيديولوجيات قيما اجتماعية، والصراع بين الشيوعية والرأسمالية صراع بين انظمة سياسية تختلف عن بعضها بعضا في أكثر الافكار السياسية أهمية مثل اختيار القادة، وحقوق الفرد، ودور الدين والملكية الخاصة. توجد الحكومة الديمقراطية لخدمة المواطن، بينما يوجد المواطن الشيوعي لخدمة الدولة. ان مفهوم حقوق الاقلية مع حكم الاكثرية، يشكل جوهر الحكومة الديموقراطية، في حين تشكل السلطة العليا — المرتبة

الاولى للحزب الشيوعي الأساس السياسي للاتحاد السوفياتي والصين. هذه هي الاختلافات الاساسية في الايديولوجية السياسية، ومن الصعب الاعتقاد بأن كلا من الدول الديمقراطية أو الدول الشيوعية تستطيع أن تنظر احداها الى الاخرى الا كخصم محتمل. و ينبغي الا يحول ذلك دون قيام تعاون قصير الأجل بينهما بالرغم من أنه يقلل من امكانية قيام علاقات مريحة بعيدة المدى. ان الايديولوجية عامل هام في تصورات الواقع الدولي وتصورات الدول الاخرى.

الاتحاد السوفياتي والصين

ان تأثير الايديولوجية على العلاقات بين الدول التي تجمعها ايديولوجيا مشتركة انما هي حالة خاصة. فالضغائن العائلية هي، في الغالب، أشد حالات التنافس مرارة، والعداء الحاد بين الاتحاد السوفياتي والصين منذ أواخر الستينات يمثل مثل هذا النوع من الصراعات. وكانت العقيدة (اللينينية) القائلة بعدم امكانية تجنب الحرب مع الدول الرأسمالية. قد أعتُنقت في فترة كان فيها الاتحاد السوفياتي معزولا سياسياً عن الدول الأوروبية الاخرى والعقيدة الشيوعية متنافية مع الدول الرأسمالية في العالم. كان تأييد الحرب كأداة لنشر الشيوعية انعكاساً لعقلية «الدولة العسكرية» التي اجتاحت روسيا في تلك الفترة. وقد احتفظ (ستالين) برؤية (لينين) لعزلة الاتحاد السوفياتي. وهذه الرؤية تساعد في تفسير تعنت (ستالين) في مفاوضات ما بعد الحرب مع قوى الحلفاء. وعندما اعتلى (نيكيتا خروتشوف) السلطة، كانت الاجواء السياسية قد تغيرت، وكان الشيوعيون الصينيون قد نجحوا في هزيمة الوطنيين وطردهم من القارة الصينية الى تايوان (فرموزا). وقد خلق ذلك قوة شيوعية ثانية وحليفا طبيعيا للاتحاد السوفياتي.

وعلى أية حال، خففت نظرة (خروتشوف) الى العالم من النظرة الأرثوذوكسية للينين وستالين. ففي الوقت الذي كان يؤمن فيه، بالسقوط الحتمي للرأسمالية، رأى (خروتشوف) أن هذا المصير النهائي سينجم عن تفسخها من الداخل وليس بسبب الحرب. وأكثر من ذلك، كانت تفسيراته مشوبة بوجود الاسلحة النووية التي سرّعت من مخاطر الحرب وجعلت من نتائجها أمرا غير مؤكداً. لقد آمن (خروتشوف) بأن المعركة النهائية ضد الرأسمالية يمكن كسبها عن طريق الهدم في الدول الرأسمالية والتجارة والمساعدات للدول الاشتراكية التي اقيمت حديثاً، واخيرا عن طريق مواصلة الضغط على القوى الرأسمالية. ولكن ينبغي حصر الضغط في الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية والا يتعداها الى الصراع المسلح. وكان ذلك يمثل «تعديل» للايديولوجية، مما أدى الى نشوب

خلافات حادة مع الصين (ماوتسي تونغ) الذي رفض فكرة ان العقيدة يجب أن تتغير مع الزمن، وتمسّك بالفلسفة الشيوعية النظرية الماركسية اللينينية بكل إيحاءاتها، كما رفض (ماو) خط (خروتشوف) البراجماتي (النفعي) وادى ذلك الى انقسام ايديولوجي بين العملاقين الشيوعيين. أما التطور الجديد في القيادة الصينية في الفترة ما بعد الحقبة التي حكم فيها (ماو). فقد رفض التجاوزات العقائدية للحرس الأحمر ابان الثورة الثقافية عام ١٩٦٦ (والتي استمرت بدرجات متفاوتة في السبعينات) وانتقلت الشيوعية الصينية الى مرحلة أكثر (نفعية) عندما كانَ التحديث فيها هدفاً أعلى، وتوجهت الدبلوماسية نحو اقامة علاقات مع الدول الاخرى، بصرف النظر عن ايديولوجيتها. لقد اقترب (ماو) من هذا النهج قبل وفاته، وما دعوته للرئيس (نيكسون) لزيارة بكين الا انعكاساً لهذا التطور في التفكير.

لعل فن دوافع التحرك باتجاه التقارب بين الاتحاد السوفياتي والصين عام ١٩٨٣ تكمن في الخوف المتبادل لدى الجانبين من غزو احدهما للآخر، أكثر من تشكيل كتلة ايديولوجية متماسكة مع موسكو كمركز. ان الصين الان قوة دولية وتنوي اقامة علاقات مع القوى الدولية الاخرى بغض النظر عن ايديولوجيتها. وتتيح لنا العلاقات الصينية ــ السوفيتية القاء نظرة متبصرة على دور الايديولوجية في صياغة السياسة. لقد كان الانقسام العقائدي بين القوتين الشيوعيتين حادا وله اسس ايديولوجية، ولكن مع تغير القيادة والظروف بدا أن العداء الذي بقي عالقاً بينهما يستند الى سياسة القوة أكثر منه الى الخلافات الايديولوجية. وعلى أية حال، تبقى الايديولوجية عاملا هاما في نظرة الاتحاد السوفياتي والصين للدول الرأسمالية في العالم.

المبادىء الاخلاقية

تمثل «الاخلاقية» الحكم على ما هو صحيح وما هو خطأ. ومشكلة ادخال الاخلاقية في السياسة الدولية تكمن في أن الاعمال التي تعتبرها دولة ما اعمالا اخلاقية، قد تصبح قواعد تتجاوز الى حد بعيد اية حسابات عقلية للمصالح القومية. وبالمثل، فان معارضة اعمال الدول الاخرى بناء على الاخلاقية، قد تؤدي الى مواقف متصلبة لا تنسجم مع ممارسة الدبلوماسية.

عندما تريد أمة من الأمم أن تقدم لها المساعدة، فانها تستخدم «الخدعة» القديمة اياها، علينا أن نمارس «قيادتنا الاخلاقية»، ونحن، كالذي يجعجع عالياً، نصدق ذلك، في الوقت الذي لا تريد أي أمة أن تمارس هي ذاتها «قيادتها الاخلاقية»، اذا كان لديها قيادة أخلاقية. واذا ما قضينا نحبنا كأمة عظيمة، فان علينا أن نكتب رسم قبرنا: «لقد ماتت أمريكا بفضل هوس اسمه القيادة الاخلاقية».

Will Rogers, June 22, 1931. Quoted in
L.C. Lewin, ed., A Treasury of American
Humor (New York : Delacorte Press, 1964), p. 456

ان اهداف السياسة الخارجية محدودة في مداها، وينبغي أن توضع لتعزيز أهداف الدولة لاطلاق الاحكام الاخلاقية على الخصم، فاصرار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية على استسلام الجيش الالماني غير المشروط، كان يمكن ان يؤدي الى اعاقة الاستسلام لان هدف الصراع تجاوز اسقاط هتلر الى تحطيم الدولة الالمانية. ان التفسيرات الاخلاقية للعدوان الالماني جعل قبول الاستسلام غير مستساغ ما لم يكن غير مشروط، وهكذا أُعطي المنتصرون الحق في تقرير مستقبل المانيا. وكان من نتيجة تلك السياسة خلق فراغ في اوروبا حيث تحرك الاتحاد السوفياتي لاشغاله، مما جعل من الضروري للولايات المتحدة أن تقدم العون للصناعة الالمانية الغربية من أجل اقامة الحواجز في وجه الروس.

ان مفهوم الحرب كفعل سياسي ذي اهداف سياسية يحول دون ادخال الاخلاقية في الصراع الدولي. واذا تم تصور الحرب على أنها حملة صليبية من أجل انتصار الخير على الشر، فان الصراع سوف يمتد ليتجاوز الحدود السياسية. أما الخسائر في الارواح والممتلكات فسوف تزداد تبعا لذلك. وللنغمة الاخلاقية التقليدية للسياسة الخارجية الامريكية جذور في التجربة التاريخية لفترة نمو وازدهار مع قليل من التدخل الخارجي. هذا الانعزال عن حقائق وواقع الصراع الدولي جعل الامريكيين يتهورون، ودفعهم ذلك لاطلاق احكام اخلاقية على السياسات الخارجية النفعية للدول الاخرى.(٨)

وهناك خلافات جوهرية بين علماء السياسة حول دور الاخلاقية في السياسة الدولية. فالسيد (فيرنر ليفي) يقول بأن «المصالح القومية تتغلب على الاخلاقية»(٩). وينظر الى الاخلاقية كتفسير أو تبرير لعمل ما في الشؤون الخارجية اكثر منها كدافع

رئيسي. وهناك موقف معارض يقول بأن الدول تفضل العيش في العالم في ظل معايير سلوكية موجودة اصلا ومن ثم تكيف اعمالها بحيث تتوافق مع هذه المعايير ان امكن. أما (مورتون كابلان) و (نيكولاس كاترن باخ) فيعبران عن وجهة النظر التالية «أن حياة الدولة محكومة جزئياً على الأقل بالقوانين لا بالشهوات». (١٠) ويمكن اخذ أي من الموقفين في ظروف معينة. ومن العدل الاستنتاج بأنه في حين تفضل الدولة رسم خطوط السياسة الخارجية التي تنسجم مع القانون الدولي ومعايير العلاقات بين الدول، فان بروز مصلحة قومية كبرى يتصدر الامر. ان احدى المشكلات الجوهرية في مناقشة الاخلاقية الدولية هي وجود معاني مختلفة لتعبيرات مثل «المصالح الامنية المشروعة»(١١).

الإستعمــار

الاستعمار هو امتداد القوة والنفوذ المباشرين الى دول أو مناطق أخرى. وقد يأخذ الاستعمار شكل تغلغل في النفوذ الاقتصادي أو العسكري أو السياسي، أو السيطرة الفعلية وادارة المنطقة مباشرة. وفي شكله التقليدي، ظهر الاستعمار واضحاً في المستعمرات الاوروبية في آفريقيا وآسيا. وقد أدى انتهاء الحرب العالمية الثانية الى بدء حقبة جديدة تمكنت خلالها معظم المستعمرات من نيل حريتها اما من خلال المفاوضات السياسية (كما في الهند مع بريطانيا) ومن خلال الحرب (كما في حالة الجزائر مع فرنسا). ويصبح الاستعمار جزءاً من تقاليد وحضارة الامة واحدى المكونات الهامة لحياتها الاقتصادية ايضاً. ولذلك، فإن الاستعمار يعتبر مصدراً محلياً هاماً للسياسة الخارجية.

وينظر اليوم لوصف سياسة بأنها استعمارية كمرادف لإستغلال الدول الضعيفة من الدول الاقوى. وتحاول الدول التي تواصل تنفيذ مثل هذه السياسات ان تعطيها اسماً مقبولاً أكثر في الوقت الذي تصنف فيه الاعمال المشابهة التي يقوم بها الخصوم على انها اعمال استعمارية. فمشروع (مارشال)، الذي اعتبره الاوروبيون الغربيون انقاذاً اقتصادياً، قد اعتبره الاتحاد السوفياتي مثالاً للاستعمار الرأسمالي. وفي سياسة العالم المعاصر، تستعمل كلمة استعمار كتعبير مختصر عن الرفض.

ينجم الاستعمار عن التباين في القوة أو المصادر بين الدول، ولكن العملية ليست آلية، فالبعض يساوي الاستعمار بالطبيعة العدوانية الاكتسابية للانسان «تصبح الدولة استعمارية لان المجموعات التي تديرها ترغب في الصراع والسيطرة لاية اسباب»(١٢).

ولبسط السيطرة على الدول الاخرى، وحتى يبدو الامر جذاباً لها، يتعين قطع الوعود لتقديم مكافآت ملموسة للدولة المستهدفة (بفتح الدال). ولقد شهدت نهاية القرن التاسع عشر تقسيم معظم القارة الافريقية بين القوى الاوروبية. وفي الولايات المتحدة حذر سيناتور مساشوسيتس (هنري كابوت لوج) بلاده قائلاً: يجب ان لا تخرج عن خط السير)(١٣). وقد شكلت الحرب الامريكية الاسبانية التي اتاحت الفرصة للولايات المتحدة لاتّباع هذه النصيحة علامة بارزة لدخول امريكا في السياسة الاسيوية من خلال ضم الفلبين. فشرح الرئيس (ويليام ماكنلي) قرار ضم الفلبين في رسالة الى الكونغرس في نيسان عام ١٨٩٨ بالقول: «... لم يبق لنا شيء نفعله سوى أخذهم جميعاً لتعليم الفلبينيين ورفع مستواهم وتمدينهم وتنصيرهم وعمل كل ما بوسعنا لهم بمباركة الرب.» هذا مثال ممتاز لطريقة عرض سياسة الاستعمار لنشر الايدولوجية والاخلاقية الامريكية. لقد ادى زوال الاستعمارية الى تغير شكل هذا الاستعمار، وعلى الدول التي ترغب في توسيع مناطق نفوذها بالهيمنة المباشرة على البنى السياسية والاقتصادية للدول الاخرى ان تفعل ذلك ضمن واقع علاقات القوى القائمة، وخصوصاً اذا شملت مثل هذه التحركات المصالح المحيطة للقوى الكبرى. ان العلامة المميزة للاستعمار هي عنصر الاكراه الذي يمكن الدولة الاقوى من الحصول على امتيازات اقتصادية أو سياسية لم يكن حقيقها ممكناً عبر المفاوضات العادية. وقد ينشأ الاستعمار ضمن ميزان القوى القائم أو قد تُستخدم القوة كهدف له. فالهيمنة السوفيتية على أوروبا الشرقية هي استعمار يهدف للاحتفاظ بالوضع الراهن، في حين تستهدف المساعدات السوفياتية لكوبا تغيير موازين القوى في النصف الغربي للكرة الارضية. ان مفهوم الاستعمار مرتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة مناطق النفوذ. وقد ادت المنافسات الاستعمارية لصراعات بين القوى المستعمرة (بكسر الميم) أو بين الدول التي تسعى لتحقيق مطالب في مناطق النفوذ. ولقد كان لمعظم الحروب في القرن الماضي، والتي ادت الى الحرب العالمية الثانية، مثل هذه الاصول.

وتتركز ــ في هذه الايام ــ الاسباب المعتادة التي توردها الحكومات لتبرير اعمال يسميها الاخرون استعمارية حول الامن القومي. فيُبرز التوسع بالحاجة لحدود دفاعية آمنة أو حرية الوصول الى الموانيء البحرية تسمى ضرورة اقتصادية. أو الاستيلاء على مصادر المواد الخام يعتبر أمراً حيوياً وضرورياً للبقاء، ويبرر العدوان الاستعماري بعبارات نبيلة. ويستند الاتحاد السوفياتي في ذلك الى الايدولوجية الشيوعية بينما تعتمد الولايات المتحدة على الحديث عن الحاجة لاعلاء المثل الديموقراطية.

الاستعمار الاقتصادي

ان التفسير الاكثر استعمالاً للاستعمار هو التفسير الاقتصادي. فالدول ترغب في ايجاد اسواق لبضائعها وتناضل من أجل الحصول على مصادر رخيصة للمواد الخام. والنقطة الاساسية في هذا الرأي هي ان الدول لا تستطيع مجابهة الوضع الاقتصادي الراهن، وعليها ان تعمل على توسيع قاعدتها الاقتصادية باستمرار اذا ما ارادت توفير فرص العمل لجميع مواطنيها، فضلاً عن تحقيق مستوى معيشة معقول. ففي عام ١٨٩٩ قال سيناتور انديانا (البرت. ج. بيفرج): «ننتج هذه الايام أكثر مما نستهلك ولذلك يجب ان نعثر على اسواق جديدة لمنتوجاتنا، وعن عمل جديد لرؤوس اموالنا وعمالنا»(١٤). ان مشكلات النمو الاقتصادي ليست جديدة كما انها ليست فرعاً لايدولوجية سياسية معينة. ولم يثبت ان اية دولة صناعيةحديثة، ولا حتى القوتان العظميان ان حققت اكتفاءاً ذاتياً من الناحية الاقتصادية. و يعني الاكتفاء في هذا السياق، القدرة على الملاءمة بين الزيادة المضطردة في عدد السكان والقوى العاملة وارتفاع مستوى المعيشة.

ان جزءاً كبيراً من الصراع بين الدول ناجم عن المنافسة على الاسواق او المصادر. وفي الدول الديموقراطية يجري الهجوم على اعمال الحكومة التي تقوم بها على الصعيد الدولي باسم المصالح الاقتصادية باعتبارها اعمالاً غير حكيمة و باعتبارها رعاية غير مسغوة لمصالح خاصة. غير ان هذه النظرة تتجاهل دور الاقتصاد المحلي في الحفاظ على الاستقرار السياسي. ان المشكلات الاقتصادية المحلية هي محور اهتمام واسع في جميع الدول، ونادراً ما يتم العثور على حل ضمن البنية الاقتصادية الداخلية للدولة. ان أحد العناصر الاساسية في الصراع الدولي هو القطيعة المحدودة لمصادر العالم بالمقارنة مع الاحتياجات المادية المتزايدة للامم.

نظريات الاستعمار الاقتصادي

ان الانظمة السياسية القائمة على الرأسمالية وحق الملكية الخاصة، ملزمة بفكرة التوسع الاقتصادي. ولان النمو الاقتصادي في الخارج لا بد ان يرافقه تورط سياسي، فان السياسة الخارجية الانعزالية لا تكون سياسة عملية. وفي نفس الوقت يعتمد الرجاء الاقتصادي على الظروف السياسية المتوقعة وأهمها السلام. اننا نتحدث اليوم عن الحرب والسلم في اطار الاشارة الى حربين عالميتين اشترك فيهما ملايين المقاتلين وأثرتا على عشرات الملايين من المدنيين. أما الحروب ابان فترة الاستعمار، فقد كانت تُخاض

لاهداف سياسية محدودة وبقوات صغيرة نسبياً وتورط ضئيل للسكان المدنيين. وهذا يعني ان الفكرة القائلة بان الاستعمار الاقتصادي هو بحد ذاته سبب للحرب فكرة غير نافذة في هذه الايام، بالرغم من انها كانت سبباً للصراع في فترة استعمار القوى الكبرى لافريقيا واسيا. كما انه من الممكن، في وقت ما، في المستقبل ان حاجة القوى الكبرى للاسواق الاجنبية ولمصادر المواد الخام قد تزجها اتون مجابهة عسكرية. ويمكن كذلك ان يؤدي الخطر الذي يكتنف العالم الغربي من جراء التهديدات المتكررة لامدادات النفط في الشرق الأوسط الى نشوب صراع، ولكنه قد يحدث بين القوى العظمى وبين دولة منتجة للنفط تدخلت في استمرارية تدفقه. وقد طرحت الحرب العراقية ــ الايرانية هذه الامكانية بحديث القادة الايرانيين عن اغلاق مضائق هرمز عند مدخل الخليج الفارسي، وتعهد الرئيس ريغان بالابقاء على المضائق مفتوحة أمام الملاحة الدولية.

تقول النظرية الماركسية ــ اللينينية ان انعدام الكفاية والعدل المتأصل في الرأسمالية، يجبر المجتمعات التي تعيش في ظل هذا النظام ــ الرأسمالي ــ على استغلال المجتمعات الاخرى من أجل الحصول على اسواق جديدة ومواد خام رخيصة. وفي الحقيقة، ينجم التوسع الاقتصادي عن الرغبة في تحقيق مستويات معيشية اعلى لكلا النظامين الشيوعي والرأسمالي. فكتب أحد الخبراء في الاقتصاد السوفياتي يقول: «يقدّر بريجينيف ورفاقه ان ... الامن الداخلي يعتمد على القيام بالمزيد من العمَل من أجل اشباع الحاجات المادية للمواطنين»(١٥). وقد كان هذا موضوعاً متكرراً في الاتحاد السوفياتي، اذ ان عدم الكفاية الاقتصادية يعتبر من المشكلات الاقتصادية الداخلية الرئيسة.

يستند بعض المؤرخين الى النظرية الماركسية اللينينية حول الامبريالية في تفسيرهم للسياسات الخارجية للدول الرأسمالية. ومن الصعب تفسير التدخل الامريكي في فيتنام من خلال الاطار المعتاد ــ أي مصالح الأمن القومي ــ كما أن الفكرة بأن الولايات المتحدة قد انزلقت «في الصراع ليست مقنعة للعديد من المراقبين. ويفسر جبريال كولكو دور الولايات المتحدة في فيتنام حسب النظريات الكلاسيكية للاستعمار: «الحكمة التقليدية ما زالت تعزو الدور الامريكي في فيتنام لحوادث عرضية أو لقصر نظر بيروقراطي، مستخفة بذلك بالمعنى الحقيقي للثبات الذي يسم التدخلات الامريكية في العالم الثالث في قمع القوى الراديكالية والاحتفاظ بمجتمعات استعمارية(١٦).

تطلع (ماركس) الى (البروليتاريا) أي الطبقة العاملة، للقيام بالثورة ضد

استغلال الحكام الرأسماليين. ولكن الدول الرأسمالية استجابت لمطالب العمال بتحسين مستوى معيشتهم، أمكن ابقاء الهياج السياسي في حدود المعارضة وليس الثورة. فلم يتنبأ ماركس بقدرة الدول الرأسمالية على اصلاح نفسها من خلال الممارسات الديموقراطية الموسعة. كان لينين هو الذي عزا فشل العمال في الوقوف بوجه الحكومات الرأسمالية للاستعمار الذي جلب المواد الخام والايدي العاملية الرخيصة الى العالم الرأسمالي. لقد مكن استغلال المستعمرات الدول الرأسمالية من تقديم مستويات معيشة ارفع لعمالها. وفي حين تطلع ماركس الى الطبقة العآملة لتشكل قاعدة للثورة، تنبأ لينين بأن اسقاط الحكم الرأسمالي سوف يبدأ في المناطق الزراعية المستعمرة — (بفتح الميم) من العالم. ويبدو أن التاريخ الحديث يؤيد وجهة نظر لينين القائلة بأن العالم النامي هو الارضية الاكثر خصبا للحركات السياسية التي تسعى لاسقاط الحكومات الرأسمالية، لقد نظر كلا من ماركس ولينين للشيوعية باعتبارها النظام المنطقي الذي سيخلف الانظمة الديموقراطية التي ساوياها بالرأسمالية.

ان النظريات الماركسية اللينينية تفسير غير كاف للسياسات الخارجية للبلدان الرأسمالية، فقد كانت الحروب الفرنسية — البروسية في القرن التاسع عشر والحرب العالمية الاولى بصورة رئيسة صراعات بين الدول الرأسمالية نفسها للحصول على النفوذ السياسي. ولم تكن الدوافع الاقتصادية السبب الرئيسي لتلك الصراعات كما أنه لا يمكن تفسير الحقبة الاستعمارية من خلال الطموحات الاقتصادية فقط. صحيح أن بعض الدول، مثل بريطانيا العظمى، انشأت قاعدة اقتصادية ضخمة على أساس الحكم الاستعماري الا أن الاهتمام بالهيبة كان السبب الاكثر أهمية للاستعمار، كما في حالة المستعمرات الفرنسية والالمانية في افريقيا.(١٧)

ان النظام الاقتصادي العالمي المفتوح والتعاوني المضطرد والمسلم به يتعرض الآن لهجوم لا مثيل له، ويقف العالم على شفا العودة الى القومية الاقتصادية بلا قيود، والقومية الاقتصادية هي التي صاحبت الانهيار الاقتصادي في الثلاثينات. واذا حدث ذلك، فان الجميع سوف يعانون الفقراء كما الاغنياء، والمنتج كما المستهلك.

هنري كسنجر، من خطاب له
٢٣ أيلول، ١٩٧٤

ان الاستنتاج بأن الرأسمالية أو الماركسية اللينينية هي التي تملي سياسة الامبريالية الاقتصادية هو استنتاج غير صحيح. وعلى أية حال، فمن الواضح أن أي نظام سياسي يرغب في تخليد نفسه، يجب أن يقدم لمواطنيه المنافع المادية المتزايدة. وفي بعض مراحل النمو الاقتصادي، سيكون ذلك ممكنا بين القوى الدولية، تنشأ من الرغبة في الابقاء على المنافسة الاقتصادية ضمن الحدود السلمية الا أن هشاشة مثل هذه النماذج تتضح عندما تحث أزمة اقتصادية دولية فتتصرف الدول على نحو غريزي لحماية مصالحها الخاصة.

القومية الاقتصادية

يرتبط الاستعمار الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالقومية الاقتصادية، والقومية الاقتصادية هي سياسة حماية صناعات الدولة من خلال فرض قيود تجارية، وفي نفس الوقت محاولة الاستفادة من التجارة الدولية. ويخلق تطبيق هذه السياسة دوامة من التناقضات حيث أن الضغط السياسي الذي يُمارس لحماية الصناعات المحلية يُجبر كافة الدول على اقامة اشكال مختلفة من الحواجز التجارية لحمايتها. و يرافق التفاوت في مستويات المعيشة بين الأمم تفاوت في تكاليف الانتاج. ان جميع الدول تحاول حماية الصناعات الاساسية والقطاع الزراعي. فالسوق الاوروبية المشتركة في اوروبا الغربية كانت تهدف الى خلق ظروف اقتصادية تستطيع التجارة الحرة فيها ان تزدهر. على أية حال، ومع اتساع عضوية السوق، بدأت مشكلات التفاوت في كلفة الانتاج والتباين الواسع في تكاليف المنتجات الزراعية بالتفسخ في نسيج التعاون. وتستطيع الدول عادة التوصل الى اتفاقيات تعاون في فترات الرخاء النسبي، أما في أوقات التوترات الاقتصادية فان الحماية تحل محل الصداقة والتفاهم.

«التجارة الحرة» هو المصطلح الذي يُطلق على نظام بدون التعرفة الجمركية ولا تخصيص حصص (الكوتا) ولا أية قيود اخرى على التجارة بين الدول، انه الطرح النقيض للقومية الاقتصادية. وأحد أسباب اقامة حواجز التعرفة هو حماية الصناعة المحلية من الواردات الاجنبية الارخص سعراً. ومثل هذا العمل يستدعي تدابير انتقامية، وهو في النهاية انتاج مضاد، لانه يقدم الدعم المالي لصناعات غير فعالة نسبياً. ومن الصعب، في الغالب، التأكد مما اذا كانت الواردات ارخص ثمناً بسبب تكاليف انتاج ادنى أو بسبب المعونات الحكومية الممنوحة لدعم الصادرات. و يعتبر السبب الأخير منافسة غير

عـادلـة، و يـؤدي عادة الى نوع من تدابير الحماية. وافضل وصف لسياسة الحكومة في هذا المجال، «انعدام الثبات بصورة ثابتة»، بسبب الضغوط السياسية المحلية المتعددة التي تقع على كـاهـل الادارة الحـكـومـيـة. فـالاتـفـاقـات مع اليابان للحد من تصدير السيارات الى الـولايـات المتحدة نجمت عن نفوذ نقابات العمال وصانعي الاجهزة الالكترونية المدعومين مـن قـبـل ممولين اثـرياء. وعلى نحو مشابه، فقد فرضت ادارة الرئيس ريغان حصة نسبية على واردات الـنـسـيـج مـن الصين عام ١٩٨٣ نتيجة لمطالب الدول المنتجة للنسيج. ومثل هـذه الخطوات تـدعـو لـلانتقام التجّاري، وفي النهاية تهزم نفسها بنفسها لانها تمثل معونة مـالـيـة حـكـومـيـة لمنتجين محليين غير أكفاء. ان كافة الدول التجارية تشارك في فكرة أن التعاون مثمر بدرجة افضل من الحماية الاقتصادية. وعلى أية حال فان الاهتمامات المحلية تفسد هذه المثالية.

الاستثمار الخارجي

ثـمـة عـلاقة قوية بين الاستثمارات الخارجية والسياسة الخارجية. وثمة عدم اتفاق حول مـا اذا كان العلم هو الذي يتبع الاستثمار، أم أن الاستثمار هو الذي يتبع العلم. غير أنـه مـن غير المـحـتـمـل الـقـيـام باستثمارات في المناطق التي يكون فيها نفوذ الحكومة ضـعـيـفـاً. فـالـدافع وراء القرارات التجارية للاستثمار في الخارج يكمن في الربح. ومثل هـذه الاسـتـثـمـارات تـكـون أشد جذباً في الدول التي ترتبط بدولة المستثمر (بكسر الميم) عـلاقـات ديـلـومـاسية قوية. كما يمكن أن تعمل هذه العلاقة بالعكس، فالرغبة في تقوية الـروابط الـدبـلـومـاسـية يمكن تعزيزها من خلال تشجيع الاستثمار. ودول اوروبا الغربية نـشـيـطة جداً في تنمية روابط اقتصادية أوثق مع اوروبا الشرقية. و يتفاوت مدى النشاط من ترتيبيات تجارية بين حكومتين الى تشجيع الاستثمار الخاص.

وتـزيـد الـدول الـكـبـرى مـن نـفـوذهـا في الـدول الاخـرى مـن خـلال الـعـلاقـات الاقـتـصـادية(١٨). وفي حالة الدول المتقدمة تكون الترتيبات في العادة غير استغلالية وذات مـنافع متبادلة. ومع استثمار المصالح التجارية في اقتصاديات الدول الاخرى، يكون هناك مـدى مـتـزايـد مـن الـصـلات في الـقطاعين الحكومي والخاص. وهذا يعزز امكانات الرؤيا الـمـشـتـركـة بسبب المصالح المشتركة. وقد انبثقت عن السوق الاوروبية المشتركة كثير من المنظمات المتعددة الجنسيات في مجالات المساعي المختلفة. ان الاعمال الدولية المتزايدة بين الافـراد والمنظمات عبرَ الحدود الوطنية انما تشكل خطوة هامة في تخفيف التوتر بين الدول.

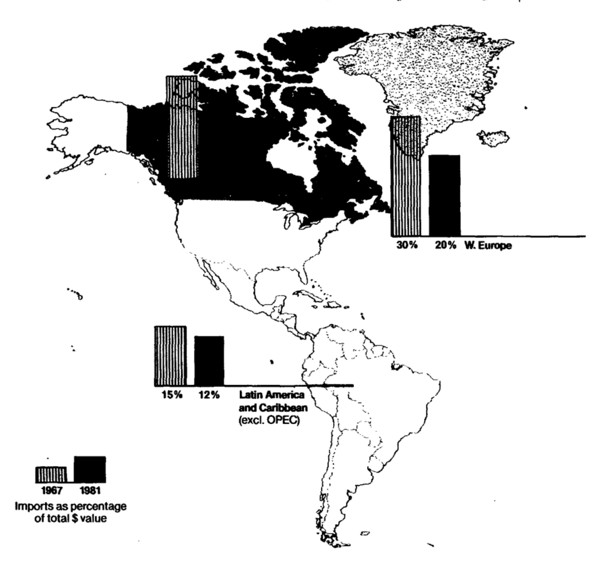
وفي حين نجد المساعي أكثر تعقيداً في العلاقات بين الشرق والغرب بسبب الاختلاف في الانظمة الاقتصادية فإننا نرى أن ثمة امكانيات مشجعة للتعاون الاقتصادي الذي يؤدي الى الاتفاق حول المسائل السياسية الاوسع. وبالرغم من الخطابات الغاضبة المتبادلة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة التي تطلق في مباحثات جنيف للحد من الاسلحة النووية، ونشر الصواريخ الامريكية في المانيا وبريطانيا العظمى في كانون الأول عام ١٩٨٣، فقد ازدادت الروابط الاقتصادية بين دول اوروبا الشرقية والغربية.

لقد ادى اختفاء الحدود الاستعمارية الى تغيير حاد في طبيعة الاقتصاد العالمي. ولم تعد الدول تجد الفرصة لزيادة اسواقها أو مصادرها من المواد الخام في المناطق التي ينعدم فيها التنافس السياسي. ان التوسع الاقتصادي ــ هذه الأيام ــ يجب أن يحدث بطريقة تحقق شيئاً من الربح للدولة المتلقية للاستثمار، كما يجب أن يرافقه نفوذ سياسي لكي يكون الاستثمار آمناً. ان تأميم كوبا لاستثمارات الولايات المتحدة في السنوات الأولى من نظام كاسترو حدث ينبغي التعلم من دروسه. فقد تم الاستيلاء على ما يعادل (١٫٥) بليون دولاراً من ممتلكات الولايات المتحدة منها (١٠٠) مليون دولاراً ملك للحكومة الامريكية (مصنع نيكارو للنكيل)(١٩). وربما تُعزى القطيعة الدبلوماسية الاولية بين الولايات المتحدة وكوبا الى رفض حكومة كاسترو التعويض على اصحاب الممتلكات لقاء مصادرة ممتلكاتهم، وبنفس القدر الى رفض الشيوعية الكوبية. وكانت روابط كوبا مع الاتحاد السوفياتي ضرورة اقتصادية لكاسترو بسبب تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة. وهذا لا يعني أن تلك الاحداث يمكن ارجاعها الى الوراء بسهولة هذه الأيام لو أن كوبا قبلت بدفع تعويضات الممتلكات التي استولت عليها. وعلى أية حال فان قرب كوبا من الولايات المتحدة وبعدها عن الاتحاد السوفياتي عاملان قويان في مسألة الفوائد الاقتصادية المحتملة للتقارب مع الولايات المتحدة.

واردات الولايات المتحدة من السلع، ١٩٦٧ ــ ١٩٨١

تشمل واردات الولايات المتحدة السلع المصنعة التي تنافس البضائع الامريكية والمنتجات الزراعية والمواد الخام التي لا تنافس عموماً المنتجات المحلية. ومنذ عام ١٩٧٤، كان البترول الخام يحتل المرتبة الاولى في الواردات من حيث القيمة النقدية.

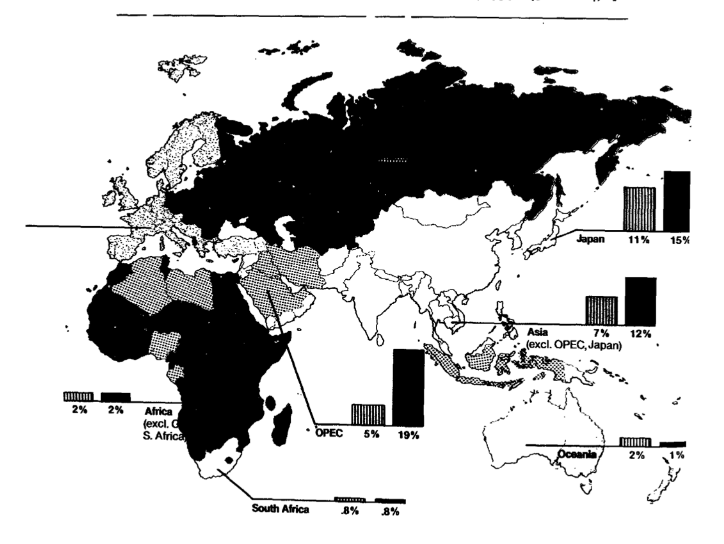
المصدر: الارقام مبنية على منشورات وزارة التجارة الامريكية/ اضواء على تجارة الصادرات والواردات، FT ٩٩٠ (كانون الاول ١٩٦٨، كانون الاول ١٩٨١).



جدول واردات الولايات المتحدة من السلع ، ١٩٨١

بليون دولار

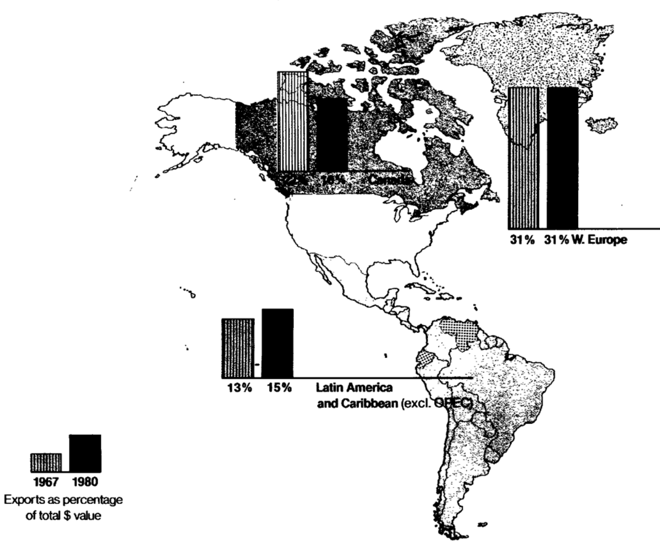
المجموع	٢٦١	أمركيا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (باستثناء اوبك)	٣٢
اوروبا الغربية	٥٢	افريقيا (باستثناء اوبك وجنوب افريقيا)	٥
اوبيك	٤٩	اقيانوسيا	٣
كندا	٤٦	الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية	٢
اليابان	٣٨	جنوب افريقيا	٢
آسيا (باستثناء الاوبك واليابان)	٣٢		



صادرات الولايات المتحدة من السلع، ١٩٦٧، ١٩٨٠

لقد ازدادت قيمة صادرات الولايات المتحدة (باستثناء الخدمات) بحوالي ثلاثة اضعاف في الفترة من ١٩٦٧ وحتى ١٩٨٠. غير أن تجارة التصدير في تلك الفترة لم تنم بالسرعة التي نمت فيها اقتصاديات السوق المتطورة الاخرى. والدولة التي تحتل المرتبة الاولى في الاستيراد من الولايات المتحدة هي كندا ويليها من الدول المستوردة بالترتيب (اليابان، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والمانيا الغربية). تشتري اوروبا الغربية ككل ٣٠٪ أو أكثر من صادرات الولايات المتحدة سنويا والدول النامية (بما فيها الدول المصدرة للنفط ما عدا جمهورية الصين الشعبية، تشكل ٣١٪ من صادرات الولايات لعام ١٩٦٧، و حوالي ٣٦٪ لعام ١٩٨٠.

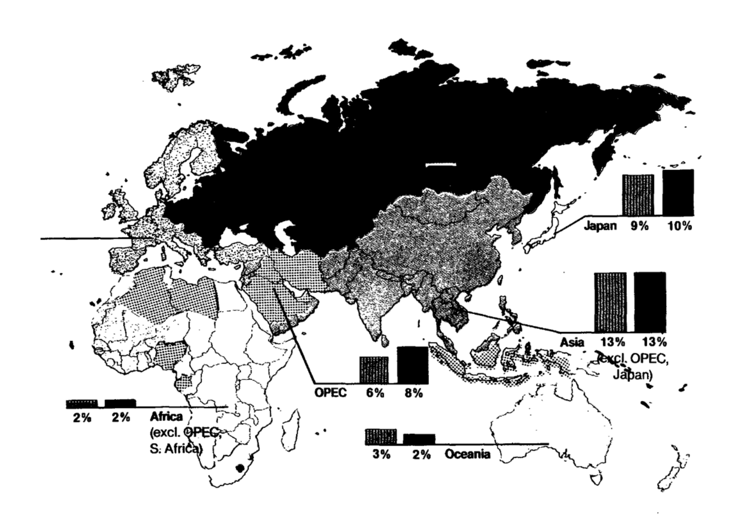
المصدر: وزارة التجارة الامريكية/ اضواء على تجارة الاستيراد والتصدير للولايات المتحدة، FT ٩٩٠ (كانون الاول ١٩٦٨، كانون الاول ١٩٨٠).



جدول صادرات الولايات المتحدة من السلع ١٩٨٠

بليون دولار

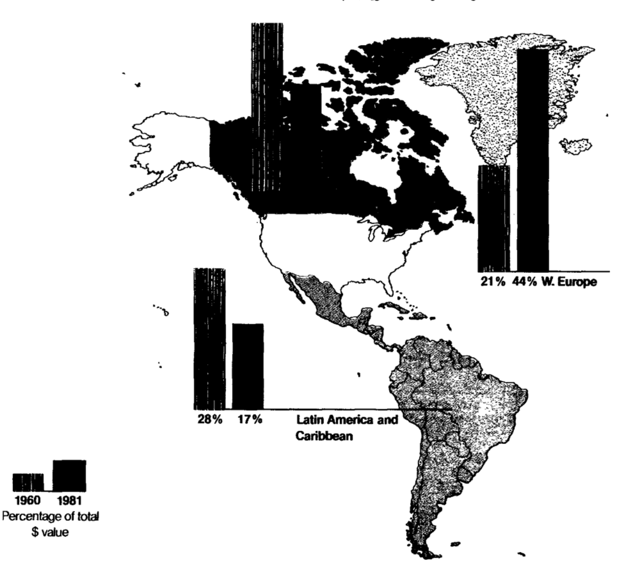
المجموع	٢٢١	آسيا (باستثناء اوبك واليابان)	٢٩
اوروبا الغربية	٦٨	اليابان	٢١
المملكة المتحدة	١٣	اوبك	١٨
المانيا الغربية	١١	اوقانوسيا	٥
كندا	٣٥	افريقيا (باستثناء اوبك وجنوب افريقيا)	٤
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (باستثناء الاوبك)	٢١	الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية	٤
المكسيك	١٥	اخرى	٦

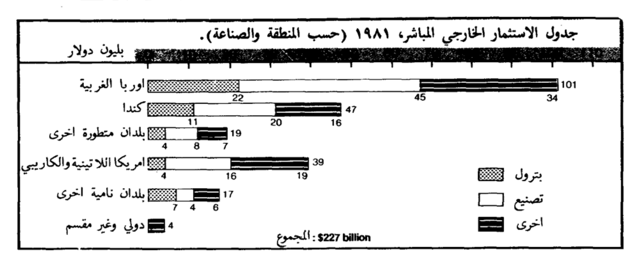


الاستثمارات الخارجية المباشرة الخاصة

مع أن الولايات المتحدة تواصل كونها المصدر الاكبر للاستثمار الخارجي المباشر، فان النمو السريع للاستثمار الياباني والاوروبي في الخارج بعد عام ١٩٦٠ كان سبباً في هبوط حصة الولايات المتحدة من مجموع الاستثمار العالمي من أكثر من ٦٠٪ بين عامي ١٩٦١ ـ ١٩٦٧ الى أقل من ٣٠٪ ما بين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨. وفي الستينات استثمرت الشركات الامريكية بكثافة في السوق الأوروبية المشتركة من أجل الاستفادة من امكانية النمو العالمي ولتجنب التعرفة عن طريقة التصنيع داخل المجتمع.

المصدر: معطيات (معلومات) الخرائط من وزارة التجارة الامريكية، خلاصة احصائية للولايات المتحدة، ١٩٨٠/ مسح للتجارة الراهنة/ آب ١٩٨٢.





Japan 1% 3%

Asia/Pacific 3% 5%
(excl. Japan, Middle East)

2% 2% Africa
(excl. S. Africa)

Middle East 3% .08%
Asia

3% 4%

South Africa 1% 1%

المشرعون والسياسة الخارجية

تقع المسؤولية الدستورية لإقرار المشاريع القانونية على عاتق مجلس الشيوخ والتي تطبق بموجبها قرارات السياسة الخارجية. ولا بد من مصادقة مجلس الشيوخ على المعاهدات المبرمة مع الدول الاجنبية. وعلى الرغم من هذا الزخم الضخم في السياسة الخارجية فان مجلس الشيوخ، عادة، يدعم برامج الادارة ايماناً منه بأن «السياسة تقف عند حافة المياه». ومن الصعب رسم الخط الفاصل بين مبادرات مجلس الشيوخ التي تنسجم مع الدستور الامريكي وبين تلك الأعمال التي تبدو معيقة لفعالية الجهود الدبلوماسية للادارة بدلا من مؤازرتها. وعلاوة على السلطات الممنوحة له من الدستور، فان لرئيس الولايات المتحدة حرية الاطلاع على تقارير المخابرات المركزية التي تمتاز بالدقة، الأمر الذي لا يتوفر لدى اعضاء مجلس الشيوخ. وهذا عامل يحد من دور مجلس الشيوخ في السياسة الخارجية. فقد دخلت الولايات المتحدة حالة حرب في كل من كوريا وفيتنام دون طلب تصريح من مجلس الشيوخ بذلك. كما أن الرئيس ليس مجبراً على أخذ موافقة مجلس الشيوخ في استخدام القوات المسلحة في مهمة مثل تلك التي تورط فيها لندن جونسون في جمهورية الدومينيكان ورونالد ريغان في لبنان وغرينادا. وفي الاحوال التي تتطلب استخدام القوات الامريكية، يجري عادة اطلاع مجلس الشيوخ على حقيقة الالتزام قبل أن يستشار.

لقد تغير دور الكونغرس في اعقاب الحرب الفيتنامية(٢٠). فثمة ميل متزايد بعد الحرب لمساءلة سياسة الادارة، ولكن عدم الموافقة ينشأ ويدور في العادة، حول الوسائل التي يتم اختيارها للوصول الى الاهداف المتفق عليها. وقد القيت خطب عصماء كثيرة من قِبل اعضاء في الكونغرس يبينون فيها أنهم لن يقبلوا بأن يظلوا مجرد اختام على مقترحات الادارة. وفي الواقع ليس هنالك من هيئة تشريعية في موقع يمكنها من القيام بأكثر من اجراء تعديلات في المبادرات السياسية.(٢١)

ومن الواضح ان الدبلوماسية ليست امتداداً للعملية التشريعية بالرغم من اعتمادها على موافقة تشريعية خاصة بالنفقات المطلوبة للدبلوماسية. ان دور مجلس الشيوخ في الموافقة على المعاهدات دور دستوري في الاصل، ولكن الرئيس يستطيع تجاوز الأمر بسهولة عن طريق التعامل مع الدول على أساس الاتفاقات التنفيذية وليس المعاهدات. فليس هنالك تمييز واضح بين ما ينبغي أن يقدم لمجلس الشيوخ على شكل معاهدة، وما يمكن المفاوضة بشأنه على شكل اتفاقات تنفيذية، فالرؤساء يقومون بتقرير ذلك على ضوء

اهدافهم. وتمثل المعاهدات التزامت رسمية يكون الجمهور والخصوم المحتملون ايضا على علم بها. أما الاتفاقات التنفيذية فانها تعطي صانعي السياسة حرية اكبر في العمل لانهم لا يخضعون في هذه الحالة للتدقيق التشريعي أو الشعبي، ويمكن ابطالها بسهولة اذا ما ارادوا ذلك. فالتزام الولايات المتحدة بأمن اسرائيل اصبح ذا طابع رسمي من خلال تأكيد كل رئيس يأتي الى البيت الابيض منذ الرئيس ترومان وحتى الآن، الا أنه لا توجد التزامات بمعاهدة رسمية. ان هيمنة دور الرئيس على حساب دور الكونغرس ينبع كذلك من دور الرئيس كقائد أعلى للقوات المسلحة وصاحب السيطرة المباشرة على الفروع التنفيذية: وكالة المخابرات المركزية، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع.

وقد قام الكونغرس بجهود تشريعية جادة للسيطرة على الجانب العسكري للسياسة الخارجية عندما أقر قانون السلطات الحربية في عام ١٩٧٣ رغماً عن الفيتو الرئاسي. و يطلب هذا القانون من الرئيس سحب القوات في غضون ستين يوما من مهمة خارجية، الا اذا فوضها الكونغرس بالبقاء مدة أطول. و يستطيع الرئيس الحصول على تمديد لمدة ثلاثين يوما اذا كان ذلك ضرورياً لتحقيق الانسحاب بسلام. وقد اعتبر كل رئيس هذا القانون غير دستوري، ولم يجر اختباره في محكمة العدل العليا. وبدأ الكونغرس باجراءات وضعه موضع التنفيذ في اعقاب غزو غرينادا، لكن القوات الامريكية انسحبت منها قبل مرور ستين يوما على الغزو. كما كان هنالك ميل متزايد لدى الرئيس لاستشارة قيادة الكونغرس في مسائل السياسة الخارجية، ولكن ذلك أمر يتعلق بالاسلوب لا بالجوهر.(٢٢)

من الاختلافات الرئيسة بين النفوذ الذي يتمتع به البرلمان البريطاني وذلك الذي يتمتع به الكونغرس الامريكي في السياسة الخارجية هو أن رئيس الوزراء البريطاني عضو في البرلمان وتنقصه القاعدة المستقلة للسلطة الملازمة للرئاسة الامريكية. ان رئيس الوزراء يحكم بمعاونة وقبول مجلس وزرائه المؤلف من زملاء له اعضاء في الحزب. وبالاضافة الى ذلك، يُمنح رئيس الوزراء تأييد البرلمان لأنه أُختير اساساً بالاغلبية الحزبية. ان الاختلاف في البنى السياسية ينتج عنه اطلاق يد الرئيس الامريكي في السياسة الخارجية أكثر من رئيس الوزراء البريطاني، الذي يجب أن يتشاور مع المشرعين بصورة ذات معنى أكبر. وهذا يعطي اعضاء البرلمان دوراً أكثر أهمية في صياغة السياسة الخارجية من نظرائهم في الولايات المتحدة. ان بنية السياسة البريطانية تستدعي وجود حكومة ظل تمثل حزب المعارضة وتشمل اعضاء في البرلمان مسلحين بالخبرة والتجربة اللتين تؤهلهم لتشكيل وزارة جديدة اذا ما تعرض الحزب الحاكم لهزيمة انتخابية. ونتيجة هذا الترتيب هي أن السياسة الخارجية تتم مناقشتها بانتظام في البرلمان، وأنه لا يوجد تقليد بتمثيل حزبين في

السلطة الا في زمن الحرب (٢٣).

أما دور الهيئات التشريعية في الدولة الديكتاتورية فهو احتفالي الى حد كبير. فالمؤسسات السياسية تدوم طويلا في الحكومات المستقرة مثل الاتحاد السوفياتي، ولكن شخصيات القيادة الجماعية هي التي تقرر هذه الادوار. أما المكتب السياسي في الاتحاد السوفياتي فهو الادارة السياسية المهيمنة لانه يمثل قمة الهرم في الحزب الشيوعي. والنفوذ النسبي الذي يتمتع به المكتب السياسي مع سكرتير الحزب أو رئيس الوزراء يختلف باختلاف الشخص. ولم يحدث أن هيمن قائد على مجالس صنع السياسة السوفياتية كما فعل جوزيف ستالين، وأما المبادرات السياسة الرئيسة فيجب ان تجاز من المكتب السياسي.

جماعات المصالح والسياسة الخارجية

تتألف مجموعات المصالح (أو مجموعات الضغط) ــ اللوبي ــ من افراد ذوي مصالح مشتركة. وهدف هذه المجموعات هو التأثير على سياسة الحكومة بالتصرف كممثلين لعدد كبير من الافراد أو المنظمات والمؤسسات الخاصة ذات النفوذ. وتبث مجموعات المصالح وجهات نظرها عبر وسائل الاعلام والممثلين المنتخَبين والبيروقراطيين، في محاولة لفرض تبني السياسة النافعة لها. والتأثير في السياسة الخارجية اصعب على مجموعات المصالح من التأثير في السياسة الداخلية، ذلك لأن للممثلين المنتخَبين تأثيراً أقل بكثير على الشؤون الخارجية. وصحيح أن الكونغرس يجب أن يوافقه على المخصصات اللازمة لتنفيذ السياسة الخارجية، الا أن الادارة تستطيع عادة الحصول على التأييد المطلوب. كما تهيمن عادة على مسائل السياسة الخارجية لأنها أقل ولاء لمسائل السياسة الداخلية (المحلية). وقد تلتف بعض مجموعات المصالح حول مسائل محددة، مثل الحرب في فيتنام. فالعديد من المنظمات تجمعت في مجموعات ضغط وتظاهرت ضد الحرب واسمعت صوتها الجماعي، الا أن تأثير ذلك على اولئك الموجودين في موقع اتخاذ القرارات السياسية يبدو أقل وضوحاً.

قد ينشط ابناء المجموعات العرقية في محاولة للتأثير في السياسة الخارجية، وذلك من أجل مساعدة بلدانهم الاصلية أو أبناء دينهم في البلدان الاجنبية. و «اللوبي» الاكثر نفوذاً في السياسة الخارجية هو اللوبي المؤلف من مجموعات يهودية. تطلب دعم

الولايات المتحدة المستمر لاسرائيل وتخفيف القيود السوفياتية على الهجرة اليهودية. وقد أدخلت المسألة الاخيرة مباشرة في المفاوضات التجارية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وقد نجم عن تأييد الكونغرس لفكرة ان زيادة هجرة اليهود السوفيات يجب أن توضع كشرط مسبق للتجارة نجم عنه تأكيدات غير رسمية بهذا الخصوص في المفاوضات التجارية عام ١٩٧٢. وقد رفض السوفيات الجهود التي بُذلت فيما بعد لجعل الترتيبات رسمية، واعتبروها تدخلا في شؤونهم الداخلية. أما المجموعات البولندية في الولايات المتحدة فقد كانت نشيطة كذلك في الفترة ما بين ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣ عندما كانت بولندا تحت القوانين العرفية، الا أن قدرة الولايات المتحدة على مساعدة أناس في الكتلة السوفياتية محدودة للغاية.

تظل الولايات المتحدة ملتزمة كلياً بنظام تجاري دولي أكثر انفتاحاً ومساواة، وتعترف بحق جميع المشاركين بالاستفادة من الوظائف والأعمال والدخول التي يخلقها توسيع التجارة. وعلى أية حال، فقد تعرض للخطر مؤخراً ذلك التقدم نحو الهدف بتأثير الزيادة الحادة في أسعار النفط والركود العالمي المتزايد. وتقع الحكومات تحت الضغط لحماية اسواقها من المنافسة الأجنبية ولكسب تبادل أكبر. وقد تؤدي هذه الأعمال المتناقضة، اذا لم يتم ضبطها، الى مزيد من العوائق التجارية تفيد بعض الدول مؤقتاً، ولكن ذلك سيتم فقط على حساب تقليص حجم التجارة الدولية على المدى البعيد.

وبالاضافة الى توسيع السوق التقليدي، اصبح المجتمع الدولي على علم بمشكلات زيادة العرض. ان العمل الذي قام به منتجو النفط والعمل الذي يهدد به منتجو المواد الخام الاخرى لم توضح بجلاء كيفية احداث فوضى خطيرة في الاقتصاد العالمي الى جانب كيفية استخدامها كسلاح سياسي رئيسي أيضاً.

التقرير الاقتصادي العالمي
قدم لمجلس الشيوخ في آذار ١٩٧٩، ص ٣٠

ان أكثر عناصر السياسة الخارجية أهمية بالنسبة لمجموعات الضغط الخاصة يقع في الجانب الاقتصادي. فالمناقشات حول (الكوتا) والتعرفة تشمل حتميا النقابات والاتحادات والمجموعات التجارية التي ستتأثر بالقرار النهائي. ففي حالة المفاوضات مع اليابان للحد

من استيراد السيارات، كان لتلك المجموعات تأثير كبير. كما نجحت صناعة الحديد والصلب في التأثير على سياسة الحكومة بالنسبة للقوانين المناهضة لاغراق السوق والتي يمكن ان تستخدم في اعاقة الدول عند بيع منتجاتها في الولايات المتحدة باسعار أقل من كلفة التصنيع. ان تركيز الاهتمام الضيق لمجموعات الضغط هذه ناجم عن طبيعتها، وهي تستطيع ان تكون مؤثرة في حقول اقتصادية محددة.

منشأة الصناعة العسكرية

في خطبة وداعه لاحظ الرئيس الامريكي أيزنهاور، تطور مؤسسة عسكرية هائلة وصناعة أسلحة ضخمة. وحذر من أن «نفوذاً غير مشروع ولا مبرر له» يمكن أن ينشأ مما أسماه «المجتمع الصناعي الحربي». وكانت كلماته تنبؤية. فقد تطورت الصناعة الكبرى التي تعتمد في وجودها اعتماداً شبه كلي على العقود العسكرية. وأن ربح حصة واحدة في صفقة تجارية عسكرية واحدة قد تكون أكبر بكثير من أرباح بعض المؤسسات الكبرى، ويعتمد الوضع «الصحي» للاقتصاد في بعض المناطق على كبار المقاولين العسكريين. وتتذبذب نسبة الاستخدام (التشغيل) في تلك المناطق حسب تغير مستويات الانفاق الدفاعي. وتضع العلاقة بين العمل والانفاق العسكري نفوذ الكونغرس في دائرة الضوء، حيث يقوم الشيوخ والنواب بدعم نشط لمقترحات الدفاع التي يتقدم بها المقاولون العسكريون في دائرتهم الانتخابية. فقد اقترح الرئيس ريغان عام ١٩٨٥ ميزانية يخصص فيها حوالي (٣٠٠) بليون دولاراً للدفاع، وهذا الرقم يشكل ٢٨٪ من اجمالي الميزانية الفيدرالية. ان ضخامة الانفاق الدفاعي تؤكد أنه ستنشب منافسة حادة بين أرباب المصالح الصناعية والسياسية في محاولة لجر الانفاق، كل باتجاه منفعته الخاصة.

إن المنشأة الصناعية الحربية مجموعة ضغط هامة في مجال السياسة الخارجية لأنها تشمل العديد من المصالح ذات النفوذ مثل: التجارة والعمالة والمصالح السياسية وهيئات العسكريين المحترفين ولكل من القطاعين العلمي والمالي حصة في كم وأي نوع من الانفاق العسكري ينبغي توزيعه. وفي حين بقي صنع القرار في السياسة الخارجية بأيدي المدنيين، فان للوضع العسكري للدولة الاثر الحاسم على الخيارات الموجودة. ولمقاولي الدفاع مصالح مكتسبة في البحث عن تبني انظمة جديدة من الاسلحة وملء الترسانة الحربية الامريكية باستمرار. ولا ترتبط آراء مجموعة الضغط هذه، في العادة، بسياسة معينة في الشؤون الخارجية، وانما بالافتراض العام بأنه، كي تتمكن الولايات المتحدة من امتلاك كافة الخيارات السياسية، يتعين أن تكون دائما قوية عسكريا.

ويختلف دور العنصر الصناعي في المنشأة الصناعية الحربية بين الدول. فالولايات المتحدة تعتمد على الصناعة الخاصة في معظم تسليحها، في حين تعتمد معظم الدول بقوة على المؤسسات الصناعية التي تسيطر عليها الحكومة. ومن الممكن جداً أن يتأثر النوع الثاني بسياسة الحكومة بدلا من أن يكون احدى مدخلات النظام كما هو ملاحظ في الولايات المتحدة الامريكية.

كما أن المؤسسة العسكرية هي عنصر هام في السياسة الخارجية لجميع الدول، فان العسكريين هم الذين يقدمون التقديرات للقوة المتوفرة لتطبيق المبادرات والتقديرات السياسية وتقييم قوة الاعداء المحتملين. و يبالغ القادة العسكريين باستمرار بقوة الدول الاخرى بالمقارنة مع قوة بلادهم وذلك نظراً لطبيعة مسؤولياتهم. ان القسم الكبير المخصص للدفاع في ميزانيات الدول الكبرى يشهد على تأثير القوة العسكرية و يساعد على اعتبارها مصدراً للسياسة الخارجية. وتتم تقوية تلك المصالح من جراء ممارسات الضباط العسكريين المتقاعدين الذين ينضمون الى هيئة موظفي مقاولي الدفاع، و بتوظيف البنتاغون لمساعدين مدنيين ممن كانوا مرتبطين في السابق بالصناعة الدفاعية. والنتيجة هي مشاركة قوية للمصالح بين البنتاغون والمنشأة الصناعية لخدمة مصالح الدفاع.

إن النفوذ الكبير للمؤسسة الصناعية الحربية لجميع الدول عبر القطاعين الحكومي والخاص يؤكد أيضاً دخول المنشأة الحربية الى مجالس صنع السياسة في جميع الدول. ومن غير المحتمل أن يتمكن أي زعيم سياسي من الاحتفاظ بمنصبه اذا ما نالت مبادراته السياسية معارضة مجموعة المصالح الاقوى والاكثر نفوذاً في الشؤون الخارجية.

نُخَبُ السياسة الخارجية

ان الطريقة التي تتعامل بها الدول مع النظام السياسي الدولي قدرية، ولكن يتوفر عادة عدد من الخيارات المتاحة، واولئك الذين يشغلون مواقع المسؤولية هم الذين يتخذون القرارات النهائية. وهذه القرارات، على أية حال، تقع تحت تأثير نُخب السياسة الخارجية — وهي مجموعات صغيرة نسبياً من الناس الذين لهم، بسبب موقعهم أو نفوذهم، تأثير كبير على صياغة السياسة الخارجية. أما حجم النخبة ونفوذها النسبي فيختلفان باختلاف الانظمة السياسية.

«ان المدراء البيروقراطيين للحرب الباردة.. لا ينفصلون عن الامبراطورية التي ساعدوا على خلقها فهم مجموعة تُخلد نفسها، تُكَافَأ على الولاء وتُعاقَب على المعارضة،

وتقوم بتطهير اولئك الذين يتخذون العقائد السائدة، وتجد بيتا مريحا لاولئك الذين فشلت سياستهم (مثل مكنمارا والاخوة بندي). لقد ادارت نخبة السياسة الخارجية الحرب الباردة الامريكية منذ البداية.

Ronald Steel, The New York Review

August 3, 1974, p. 38

تختلف نخبة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة عنها في معظم البلدان الاخرى في كونها لا تتألف فحسب من دبلوماسيين محترفين أو ضباط عسكريين. ولا تُعتبر وزارة الخارجية الامريكية المصدر الوحيد للحكمة الدبلوماسية. ويحتل عمل وزارة الخارجية — في المستويات العليا من صنع السياسة غالباً — اولئك المستشارون المقربون من الرئيس. والعديد من هؤلاء المستشارين اشغلوا مناصب حكومية في السابق وكانوا قريبين من الرئيس بسبب العلاقات الشخصية أو بسبب سمعتهم المعرفية في حقل معين. وانتقال اعضاء النخبة من مناصب حكومية الى الحياة المدنية ثم عودتهم الى المناصب الحكومية يُعتبر من خصائص النخبة الامريكية وهي خاصية تمكنهم من الاحتفاظ بالنفوذ من خلال صداقاتهم في القطاع الخاص والحكومة. وقد دلت الدراسة التي اجريت على هذه المجموعة في الفترة ما بين ١٩٤٠ — ١٩٦٧ على أن (٧٠) شخصاً من اصل (٩١) شخصاً ممن اشغلوا مناصب عليا — مثل وزراء الدفاع والخارجية، وزراء الخدمات الثلاث، ورئيس لجنة الطاقة النووية، ومدير المخابرات المركزية — كانوا جميعاً رجال اعمال ومحامين لرجال اعمال ومصرفيين.(٢٤) أما المؤسستان غير الحكوميتين الاكثر تأثيراً في السياسة الخارجية في الولايات المتحدة فهما: مجلس العلاقات الخارجية (CFR)، واللجنة الثلاثية. وهناك عضوية مشتركة بينهما، الا أن مجلس العلاقات الخارجية هو المجموعة الاقدم والاكثر تأثيراً، وترعاه المنظمات الرئيسة الكبرى ذات المصالح الخارجية مثل (جنرال موتورز، وبنك تشيس مانهاتن، ونفط الخليج، وجنرال اليكتريك). ولا يمكن تصور امكانية تعيين مستشار للأمن القومي أو وزير للخارجية اذا لم تربطه علاقات وثيقة مع احدى المنظمات المذكورة. فالوزير (هنري كيسنجر) كان من نشطاء (CFR) (برزنسكي)، مستشار الامن القومي في عهد الرئيس (كارتر)، كان من البارزين في اللجنة الثلاثية.(٢٥)

ان التجانس في نخبة السياسة الخارجية الامريكية هو من نفس النمط الموجود في نخب البلدان الاخرى وهذا العنصر في صنع السياسة يميل الى أن يكون محافظاً جدا، والافكار

المتبناة منذ أمد طويل تكون قابلة لافتراض النبوءات التي تتحقق من تلقاء ذاتها. والآراء التي عبّر عنها ممارسون محترفون خلال فترة زمنية معينة، من الصعب تغييرها. فكان من السهل على النخبة في الولايات المتحدة، والتي تدربت بعد الحرب العالمية الثانية ابان الحرب الباردة، ان تقتنع بأن التورط في فيتنام كان من صلب المصالح القومية. وقد حقق ذلك تنبؤاتهم بخصوص التهديد المستمر من قِبل العالم الشيوعي. ويمكن رؤية نفوذ النخب في كافة البلدان بشكل افضل في استمرار العقائد الرئيسة للسياسة الخارجية القومية، بالرغم من تغيير القيادات. اذ أن القادة الجدد ربما يغيرون اسلوب الدبلوماسية أو أسلوب الخُطَب، غير أن جوهر السياسة الخارجية يتواصل وفقاً لتصورات النخبة.

لكي تحتفظ باستمرارية اللعبة، يتعين عليك أن تكون مستعداً لأن تكون مرنا حيال اعدائك وأن تكون مستعداً لتغييرهم اذا ما تطلبت اللعبة ذلك. والمؤسسات التي لها مصلحة مكتسبة في الحفاظ على امبراطوريتها البيروقراطية الخاصة مهددة بالتغيير التاريخي. ان أكثر القوانين جوهرية في أية منظمة ـ مؤسسة ـ هو الكسل البيروقراطي. والمؤسسات ترغب في الاستمرار بالقيام بما كانت تقوم به في السابق ولكن على نطاق أوسع، ان امكن. وعندما يختفي الأعداء القدامى أو يلينون أو يتحولون الى اصدقاء، كما يحدث كثيراً في العلاقات الدولية، يتعين العثور على اعداء جدد ويجب اكتشاف تهديدات جديدة.

Richard Barney, Roots of War (Baltimore Penguin Books, 1973) , p. 97.

بيروقراطية السياسة الخارجية

من الصعب المبالغة في التأكيد على أهمية البيروقراطية في ارساء السياسة وتخليدها. ففي الولايات المتحدة تتشكل بيروقراطية السياسة الخارجية من اولئك الافراد العاملين في الفروع التنفيذية ممن تؤثر نشاطاتهم على صياغة وتطبيق السياسة. ويكون هؤلاء من الدبلوماسيين المحترفين الى المدراء ذوي المستوى المتوسط في وزارة الخارجية والدفاع، ويشملون مجموعة الموظفين في المنظمات الاستخبارية.

إن العديد من المشمولين في بيروقراطية السياسة الخارجية هم موظفون مدنيون يبقون

في مناصبهم بغض النظر عن التغييرات التي تجرى في الادارات أو الحزب المسيطر على الحكومة، وهو أمر يمنح البيروقراطية وجوداً مستقلا، وتصبح مهمتها الرئيسة حماية وتوسيع سيطرتها. ومن المستحيل فهم السياسة الخارجية لاية دولة بدون تقدير ديناميكية المنظمة البيروقراطية. وتتغذى البيروقراطية بطبيعتها على نفسها، ولا مناص من أن تتضخم الى أن تصبح مكرسة للادارة أكثر منها لصياغة السياسة. ان كافة البيروقراطيات محافظة في داخل بنيتها، وخصوصا تلك التي تتعامل مع المسائل الحساسة مثل السياسة الخارجية. وفي اللحظة التي يضع فيها المشاركون في عملية صنع القرار وجهات نظرهم في سجلات، يصبح من الصعب تغييرها دون خسارة هيبة السلطة. ان قوة البيروقراطي المحترف تنبع من حقيقة انها ضمن هذا «العالم» البيروقراطي الذي يتم فيه تقييم الخيارات وتأليف التقارير الاستخبارية وتطوير صياغة البدائل في السياسة لتسليمها لسلّم السلطات. كتب (هنري كيسنجر) يقول: «اذا رغب احد في التأثير في السياسة الخارجية الامريكية، فإن الوقت اللازم لذلك هو الفترة التقويمية، والمستوى هو المستوى المتوسط من البيروقراطية — مستوى مساعد الوزير ومستشاروه المباشرون. هذا هو اعلى مستوى ما زال الناس عنده يستطيعون التفكير»(٢٦).

وهذا الجمود في المنظمات هو الذي يقود لمحاولات تطويق البيروقراطية عن طريق تشكيل مجمعات اصغر لصنع القرار. والذي يملي هذا الخط ايضاً هو الواقع القائل بأنه كلما كان عدد الافراد المشاركين في مناقشة بدائل السياسة اكبر، صار احتمال تسرب التفاصيل لعناصر اخرى في التركيبة البيروقراطية أو الصحافة اقرب. وهذا يحول دون اجراء حوار أكثر انفتاحاً في مجموعات السياسة الكبيرة العدد ويفسد العملية. وعندما تتسرب اوراق التخطيط فإنها تشكل عادة تعبيراً عن الاحباط من أن حصيلة الابحاث والمناقشات المضنية ليس لها التأثير المرتجى على السياسة.

ان جميع المدراء المدنيين المؤقتين الذي يأتون الى واشنطن ليديروا حروب امريكا والاعداد للحروب، ومدراء الامن القومي، متشابهون جداً في المهنة والدين والاسلوب والوضع الاجتماعي، لدرجة أنه، بصرف النظر عن قلة من محامي واشنطن وتكساس والخارجين على جماعتهم، فانه كان من الممكن وضع مكاتبهم جميعاً في خمس عشرة عمارة في نيويورك وبوسطن وديترويت. ومعظم سيرهم الشخصية في كتاب «مَنْ هو مَنْ» فيها اختلافات صغيرة وتدور حول موضوع

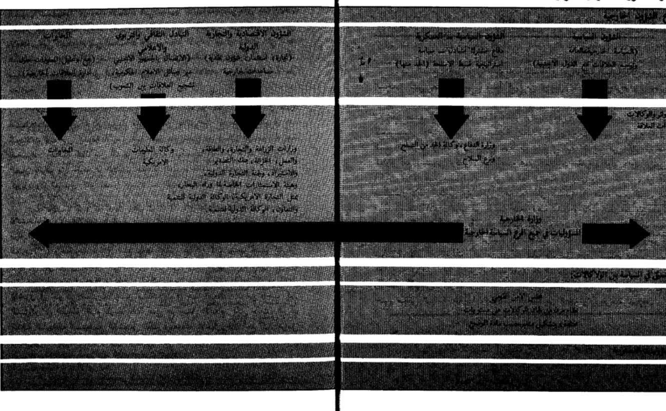
واحد ـ ابوان ثريان ـ تعليم جامعي عالٍ، رئاسة مؤسسة قانونية أو بنك مصرفية (أو مقاول في صناعة حربية) كان ذلك سبب في تأهيل المرء دخول الحكومة أثناء الحرب العالمية الثانية.

Richard Bernet, The Roots of War
(Baltimore Penguin Books, 1973), pp. 48-49

من الصعب فصل ذوي المستويات المتوسطة في بيروقراطية السياسة الخارجية عن النخب التي تعطي السياسة قسماً كبيراً من توجهها. ان تأثير البيروقراطية، والنخب المعنيين يعتمد الى حد كبير على شخصية واسلوب الرئيس. فقد اختار (ريتشارد نيكسون) ان يحصر صنع السياسة في حلقة داخلية يرأسها (هنري كيسنجر) الذي كان يمتلك، كمستشار للامن القومي، السلطة والصلاحية لاجتذاب المواهب من اقسام اخرى للبيروقراطية. وكان (كيسنجر) جزءاً من نخبة السياسة الخارجية من خلال ارتباطه الطويل مع (نيلسون روكفلر)، أحد أعمدة مجلس العلاقات الخارجية. وقد حاول الرئيس (كارتر) ان يضع مسؤوليات أكبر لصياغة السياسة في ايدي وزارة الخارجية، غير أن مستشار الامن القومي بريجنسكي سرعان ما حقق السيطرة على عملية صنع القرار. ان قرب مستشار الامن القومي من الرئيس يمنحه فرصة تبادل وجهات النظر معه ولو بصورة غير رسمية، وهو أمر بحد ذاته يوفر لصاحبه نفوذا. وحاول الرئيس ريغان ايضاً أن يعيد الى وزارة الخارجية السلطة الرئيسة في السياسة الخارجية أما وزير الخارجية، (جورج شولتز)، فقد كان له تأثير أكبر من أي من سلفه منذ تولي هنري كيسنجر منصب وزير الخارجية في ظل ادارة الرئيس نيكسون وفورد بعد أن تولى منصب مستشار الامن القومي في عهد نيكسون. ان استمرارية السياسة الخارجية تعكس الدائرة الضيقة التي يتم فيها اختيار صانعي السياسة الخارجية والعلاقات المتداخلة بين النخبة والبيروقراطية المحترفة.

الرأي العام والسياسة الخارجية

عندما يشرح اعضاء نخب السياسة الخارجية والبيروقراطية للرأي العام السياسات التي قاموا بصياغتها، فان قراراتهم تقدم كواجبات قومية الزامية بدون أية بدائل قابلة للتطبيق. وتجد جميع الحكومات ان من الضروري لها أن تحشد التأييد لسياستها الخارجية


الشؤون الاقتصادية والتجارة الدولية
التبادل الثقافي والتربوي والاعلامي
(الاتصال بالجمهور الاجنبي عبر وسائل الاعلام الحكومية، لتشجيع العلاقات بين الشعوب)
المخابرات
وزارات الزراعة والتجارة، والطاقة والعمل، الخزانة، بنك التصدير والاستيراد، ولجنة التجارة الدولية، وهيئة الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار، ممثل التجارة الامريكية، الوكالة الدولية للتنمية والتعاون، الوكالة الدولية للتنمية
وكالة المعلومات الامريكية
المخابرات
الشؤون السياسية
الدوائر والوكالات ذات العلاقة
وزارة الدفاع، وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح
وزارة الخارجية
المسؤوليات في جميع فروع السياسة الخارجية

لان هذا النشاط مرتبط بالمؤسسة العسكرية، ولذلك يتطلب نفقات مادية كبيرة. وما دام لدى المواطن العادي اهتمام ومعرفة أقل بالشؤون الخارجية من اهتمامه ومعرفته بالاحداث التي تقع في بلده، فإن التلاعب بالرأي العام في الشؤون الخارجية يصبح أسهل منه في الشؤون المحلية(٢٧). وهذه المشكلة، التي تواجهها الدول الديكتاتورية في هذا الشأن، تعتبر أقل صعوبة بالنسبة لها، ذلك لانها ــ أي الديكتاتورية ــ تسيطر على وسائل الاعلام، وهي المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة لمعظم الافراد. أما في البلدان التي لديها صحافة حرة، فان هنالك ايضاً حاجة للتحكم بالرأي العام، ولكن جهوداً أكبر يجب أن تُبذل من أجل الحصول على التأييد الشعبي، لأن وسائل الاعلام تقدم عادة وجهات نظر متعارضة.

ليس الرأي العام في مسائل السياسة الخارجية هو التعبير الملموس الذي تظهره استطلاعات الرأي، اذ أن انعدام قدرة المواطن العادي على أن يكون له تأثير في هذه المجالات يحد من كثافة الآراء. وثمة شعور عام يفضل ترك مسائل السياسة الخارجية للخبراء. وهكذا كان من السهل على ادارة (نيكسون) أن تنال التأييد للتقارب مع الصين بالرغم من حقيقة ان الولايات المتحدة كانت قد قاتلت «المتطوعين» الصينيين في كوريا، وان الصينيين كانوا مصدراً للمساعدات المقدمة لفيتنام الشمالية.

والرأي العام الامريكي لا يرى أن الشؤون الخارجية هي مشايعة سياسية. وتبين الانتخابات والاستطلاعات باستمرار وثبات أن الناخبين لا يرون فرقا كبيرا أو لا يرون فرقا البتة بين قدرة الديمقراطيين أو الجمهوريين على تجنب الحرب، وهي الاهتمام الرئيسي للفرد.(٢٨) والحكومة حرة في اتباع نهجها الخاص بها اذا كان بوسعها تجنب كثير من النقد من قِبل وسائل الاعلام التي تتمتع بالقدرة على تحريك الرأي العام. ويخلق التناقض بين حق الجمهور في معرفة ما تقوم به الحكومة وبين ضرورة ادارة المفاوضات مع الدول الاخرى في جو من السرية، يخلق مشكلات في هذا المجال. ان من واجب كبار المسؤولين في السياسة القيام بارساء علاقة عمل مع وسائل الاعلام. لكل حدث، غير أن الثقة المتبادلة تستطيع ان تفعل الكثير في معالجة الاخبار. قال أحد كبار مراسلي (نيويورك تايمز): «كان (هنري كيسنجر) أكثر المتلاعبين بالصحافة دهاءاً فكان يحمل الصحافة على الاقتباس منه على أنه مسؤول كبير» (٢٩).

ان درجة تقبل الجمهور للسياسة الخارجية المطلوبة ترتبط ارتباطا وثيقا بوضوح المشكلة. وقد أدى ذلك الى القيام ببعض المحاولات الوحشية في الماضي لاخفاء اعمال حولها خلاف مثل قصف كبوديا. لقد كانت حقيقة الغارات معروفة جيدا للكمبوديين.

ان الاسباب الكامنة وراء محاولات الحكومة القاء ظلال الغموض على بعض الاعمال أو اخفائها عن وسائل الاعلام، وبالتالي عن الجمهور، توضح غالبا تجاهل أحد أوجه الرأي العام. هنالك عدة اشكال من الجمهور يتعين على الحكومة التعامل معها، والكونغرس احدها. ففي الخداع بشأن كمبوديا أو المحاولات الاولى لتغطية تورط المخابرات المركزية الامريكية في تشيلي، كان الاهتمام الرئيسي منصبا على ردة فعل الكونغرس، وهو جمهور صغير ولكنه حيوي اساسي بالنسبة للادارة. ان الاهمية الحقيقية لاستطلاعات الرأي العام في مسائل السياسة الخارجية، تكمن في المدى الذي تؤثر فيه على الكونغرس، وفي سنوات الانتخابات تكون استطلاعات الرأي العام هذه أكثر أهمية من السنوات الخالية من الانتخابات.

«لقد تم التنبؤ بمأساة كمبوديا في أعلى هيئات حكومة الولايات المتحدة عام ١٩٧٠ من قِبل خمسة رجال ذهبت تحذيراتهم ادراج الرياح.

فقد حذروا (هنري كيسنجر) مسبقا، دون أي تصورات حريصة، من ماذا يمكن أن يحدث اذا غزا الرئيس نيكسون كمبوديا المحايدة بقوات امريكية.

وحذروا من أن الحرب في فيتنام الجنوبية ستتسع، وأنه لن يكون بوسع نيكسون الخروج بعد دخوله، وان الاحداث سوف تصبح غير قابلة للسيطرة عليها بالنسبة للولايات المتحدة.

وقد وصل غضب ثلاثة منهم الى حد الاستقالة بهدوء من مناصبهم الرفيعة في البيت الابيض بعد أن تم تجاهل تحذيراتهم. ووقف كيسنجر الى جانب نيكسون يدعم الغزو بحماس.

كان خمستهم اعضاء في هيئة مجلس الامن القومي الذي انتقاهم (كيسنجر) بنفسه، وهم: (انتوني ليك، روجر موريس، ويليام وطس، ولورنس لين، ونستون لورد).

لقد كانت تنبؤاتهم (لكيسنجر) عبارة عن كابوس تحقق».

James McCartney, The Philadelphia Inquirer,
March 13, 1975, p. 3-A

ينـدر ان يفرض الرأي العام بالقوة مسار فعل ما، ولكنه يشكل مؤشراً على مدى تقبله لذلك الفعل والذي يحدد من مدى الخيارات المتاحة، فقد قوبل اعلان نيكسون عام ١٩٧٠ بأن الحرب في فيتنام امتدت «مؤقتاً» الى كمبوديا، باحتجاج واسع من قبل كافة فئـات الجمهور. وكان ذلك الاحتجاج انذاراً واضحاً للادارة بأن أي تورط غير مؤقت لن ينال التأييد.

كما أن الحاجة لتأييد الجمهور مسألة تنطبق على الدول الديكتاتورية ايضا، ولكن بطرق مختلفة. ان السيطرة التامة على وسائل الاعلام تؤكد للقـادة السوفيات أو الصينيين أنه لن يصل الى اسماع مواطنيهم سوى وجهة النظر الرسمية عن احداث العالم. غير ان الاحداث غـالبا ما تملي تغيرات في السياسة، وهو أمر أكثر صعوبة في الدول التي تخضع وسـائل اعـلامـها لرقابة شديدة. فعندما زار الرئيس نيكسون الصين عام ١٩٧١، لم يواجه الصـينـيـون المشكـلـة العـملية المتمثلة في ازالة لوحات الاعلانات التي تشجب «كلاب الامبـريـاليـة الامريكية الصفراء»، وحسب وانما واجهوا المشكلة الاكثر جدية والمتمثلة في كـيـفـية تفسير هذه النقلة في السياسة للشعب. ان ضرورة تبرير مثل هذه التغيرات مسألة هـامة جـدا فـيـمـا يـتـعـلق بـجمهور معين ــ البيروقراطية العسكرية و بيروقراطية السياسة الخـارجـية ــ ان الـنـتـيـجـة الـتـي لا مـناص منها لكثرة التحولات في السياسة أو لكثرة الخداع، هي تضاؤل الشرعية الضرورية للحكم.

خاتمـــــة

تتم صياغة السياسة الخارجية ضمن سياق تاريخ الامم وتقاليدها وثقافتها. وان احد المكونات الهامة لها هي ايديولوجية الدولة، وهذا يقدم الاطار لاستمرارية السياسة المنسجمة مع القيم المقبولة لدولة معنية.

فسر عدد كبير من المنظرين في حقل العلاقات الدولية الحروب في القرن التاسع عشر من خلال الاستعمار الاقتصادي. وربما تكون هذه الفكرة نافذة بعض الشيء في أحد جوانبها اذا ما طُبقت على الحروب التي وقعت على المستعمرات أو بسبب الكساد الاقتصادي. وقد دارت الصراعات بين الدول منذ الحرب العالمية الاولى المسائل والمحاولات السياسية لتوسيع مناطق النفوذ. ان الدول المصنعة بحاجة لتوسيع اقتصادياتها من أجل تلبية حاجاتها المتزايدة والحصول على المنافع المادية. وهذا يتطلب بذل الجهود لزيادة الصادرات وتأمين مصادر الواردات الضرورية. و يتطلب الاستثمار الاقتصادي، كي يكون مربحا، استقراراً سياسيا. هذه الصلة تخلق البعد السياسي للسياسة الخارجية مع نضال الدول لزيادة نفوذها في الدول التي يملك فيها مواطنوها مصالح اقتصادية.

ان مفاتيح مصادر السياسة الخارجية بالنسبة للأفراد والجماعات هي الهيئات التشريعية ومجموعات الضغط والمصالح مثل المجمع الصناعي الحربي ونخب السياسة الخارجية وبيروقراطية السياسة الخارجية. و يؤثر الجمهور في السياسة الخارجية، بشكل رئيسي، من خلال الاستطلاعات والانتخابات. وعلى أية حال، فإن لوسائل الاعلام دوراً هاماً في تشكيل الرأي العام في هذا المجال نظرا لعدم انخراط معظم الافراد عاطفيا وعقليا في مثل هذه الامور. و بالرغم من أن القادة القوميين يحتلون المرتبة الاولى في صياغة السياسة، فإن تأييد النخب ذات العلاقة والجمهور أمر ضروري. ولا سيما في الدول الديموقراطية.

هوامش الفصل التاسع

1. Raymond Aron, *Peace and War,* trans. Richard Howard and Annette Baker Fox (New York: Frederick A. Praeger, Publishers, 1967), 280–81.
2. See Sally Healy, "The Principle of Self-Determination: Still Alive and Well," *Millenium* 10 (1), Spring 1981: 14–28.
3. President Monroe, address to Congress, December 2, 1823.
4. Quoted by Gerald Seib, *Wall Street Journal,* Oct. 27, 1983.
5. See Charles McC. Mathias, Jr., "Habitual Hatred—Unsound Policy," *Foreign Affairs* 61 (5), Summer 1983, 1017–30, for a critique of the U.S. approach to Soviet Union.
6. See Daniel Bell, *The End of Ideology; on the Exhaustion of Political Ideas in the Fifties* (New York: The Free Press, 1960) for the thesis that ideology is now an excuse for state action rather than the cause.
7. See Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations,* 5th ed. (New York: Alfred A. Knopf, 1973) 92–99, for an explication of three types of ideologies.
8. Henry Kissinger, interview with James Reston, *New York Times,* Oct. 13, 1974.
9. Werner Levi, "The Relative Irrelevance of Moral Norms," in *Contemporary International Politics,* ed. Bruce L. Sanders and Alan C. Durbin (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1971), 116.
10. Morton Kaplan and Nicholas Katzenbach, "The Role of Norms in International Politics," in Sanders and Durbin, *Contemporary International Politics,* 126.
11. See Alan Tonelson, "Human Rights: The Bias We Need," *Foreign Policy* 49, Winter 1982–83, 52–74, for the argument that human rights policies must both enhance national security and be supported by the American people.
12. Robert J. Art and Robert Jervis, "The Causes of Imperialism," in *International Politics,* ed. Robert J. Art and Robert Jervis (Boston: Little, Brown & Co., 1973), 296.
13. Richard N. Current, T. Harry Williams, and Frank Freidel, *American History: A Survey,* 3rd ed. (New York: Alfred A. Knopf 1971), 518.
14. Ibid.
15. Alec Nove, "Can We Buy Detente?," *New York Times Magazine,* Oct. 13, 1974.
16. Gabriel Kolko, *New York Times,* Mar. 6, 1973.
17. See Benjamin J. Cohen, *The Question of Imperialism* (New York: Basic Books, 1973), for an interpretation of U.S. policy in terms of imperialism.

18. See David A. Lake, International Economic Structures and American Foreign Economic Policy," *World Politics* 35 (4), July 1983, 517–44, for a discussion of economic dimension of American foreign policy.
19. H. J. Maidenberg, *New York Times*, Oct. 6, 1974.
20. See John T. Rourke, "Congress and Foreign Policy," *Polity* 13 (4), Summer 1981, 688–96, for a review of recent articles on the role of Congress in foreign policy. The basic conclusion is that little has changed and the executive branch will continue to dominate the process.
21. See James N. Rosenau, "Private Preferences and Political Responsibilities: The Relative Potency of Individual and Role Variables in the Behavior of U.S. Senators," in *Quantitative International Politics*, ed. J. David Singer (New York: The Free Press, 1968), 17–50, for a quantitative study of the impact of personal attitudes of senators on foreign policy initiatives.
22. See Lloyd N. Cutler, "To Form a Government," *Foreign Affairs* 59 (1) Winter 1980, 126–43, for a discussion of the foreign policy role of Congress as contrasted with that of parliamentary legislatures.
23. Leon Epstein, "British Foreign Policy," in *Foreign Policy in World Politics*, 4th ed., ed. Roy Macrides, (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1972), 45–55.
24. Richard J. Barnet, *Roots of War* (Baltimore: Penguin Books, 1973), 49.
25. See Brad Roberts, "The Enigmatic Trilateral Commission: Boon or Bane," *Millennium* 11 (3), Autumn 1982, 185–202, for an appraisal of the philosophy of the Commission.
26. Henry Kissinger, "Bureaucracy and Policymaking: The Effects of Insiders and Outsiders on the Policy Process," in *Readings in American Foreign Policy: A Bureaucratic Perspective*, ed. Morton H. Halperin and Arnold Kanter (Boston: Little, Brown, 1973), 85.
27. See George Questor, "Consensus Lost," *Foreign Policy* 40, Fall 1980, 28–32, for an analysis of the decline in domestic consensus on foreign policy issues since war in Vietnam.
28. See Robert D. Cantor, *Voting Behavior and Presidential Elections* (Itasca, Ill.: F.E. Peacock Publishers, 1975), chap. 5.
29. Tom Wicker, *New York Times*, June 21, 1974.

الفصل العاشر

صياغة السياسة الخارجية

- طبيعة السياسة الخارجية
- القائد كصانع للسياسة
- دائرة رسم السياسة
- تقييم الموقف
- ديناميكيات اتخاذ القرار
- خاتمـــة



تتكون السياسة الخارجية من الوسائل التي تختارها الدول لتحقيق اهدافها في حلبة السياسة الدولية. وبمعنى واسع، فان جميع الدول معنية بمخاطر السياسة الخارجية لحفظ الذات أو الامن، والاكتفاء الاقتصادي، والنفوذ والهيبة القوميين. ومحور السياسة الخارجية هو تقرير أفضل السبل التي يمكن اتخاذها لدفع هذه الاهداف الى الأمام؛ الاهداف التي تنصب عليها السياسة الخارجية. فعلى المسؤولين عن صنع القرار ان يختاروا بين جملة خيارات في أي وضع يطرح أمامهم. وعادة ما تكون للدول أن تختار بين عدد من الاستجابات أو المبادرات التي يرونها مناسبة وفي صياغة السياسة الخارجية، اذ تصاغ هذه الخيارات في صلب السياسة الدولية والمحلية، وعلى ضوء الموارد المتاحة، لتطبيق السياسة المختارة.

إن مسؤولية السياسة الخارجية تقع كلية على كاهل القيادة الوطنية، والأسلوب الذي تتبعه دولة ما في اتخاذ قراراتها انما يعكس النظام السياسي لهذه الدولة الى جانب شخصية القيادة ومنهجها. والعلاقة بين القيادة وغيرها من مكونات النظام السياسي هي علاقة قابلة للتغير مع تغير العلاقات السياسة.

ومن بين المتغيرات في غالبية القوى الكبرى إدخال عنصر الجيش في عملية تكوين السياسة، الوظيفة التي يؤديها التفاعل ما بين الشخصيات ذات العلاقة. وعلى الرغم من التغييرات التي تطرأ في تكوين السياسة، الاّ أن جوهر السياسة الخارجية لا يتغير بصورة جذرية وذلك تباعاً للتفاعل المتجدد للقوى الدولية والمحلية المنعة. وتتميز عملية صنع القرار بجملة من العوامل، بصرف النظر عن الاختلافات في الاسلوب.

طبيعة السياسة الخارجية

السياسة الخارجية ليست تعبيراً محدداً عن مصالح الدولة أو مفاهيم الحقيقة الدولية التي تتضمنها لفظة «سياسة» بل هي مزيج من مصالح وتصورات عدة قد تكون مترابطة أو قد لا تكون. لقد درج اولئك المنشغلون في تكوين السياسة ان يتحدثوا عن أهداف وخطط طويلة المدى، وفي الحقيقة فان جزءاً كبيراً من السياسة يعكس وقائع ومجريات تخرج عن دائرة سيطرة صنع القرار. وتتألف السياسة الخارجية من عدد غير محدود تقريباً من الافتراضات التي تعكس الشكوك الواقعة ضمن البيئة الدولية. ولعل أخطر مأخذ على عملية تكوين السياسة هو رفض تقبل حقيقة الظروف المتغيرة او عدم القدرة على التعامل مع الاوضاع الجديدة عند التنبه لها.

وهنالك اطاران زمنيان للأخذ بعين الاعتبار:-

الاطار طويل الامد حيث يمكن تصوير الوضع بعبارات فضفاضة جداً. والاطار قصير الامد الذي يُعنى في الغالب بمشكلات وشيكة جدا بحيث تتخذ صورة معالجة الازمة. اما الاعتبارات الخاصة بالسياسة طويلة الامد فيتم التنبؤ بها عادة على ضوء عوامل تاريخية او ايدولوجية، بينما تخضع السياسة قصيرة الامد لظروف سريعة التغير(١). وقد يكون هنالك تضارب صارخ بين الاهداف الطويلة المدى والحاجة قصيرة الامد. تلتزم الولايات المتحدة بالمبدأ الديموقراطي القائم على اساس وجوب ان يتمتع كل الناس بحق تقرير المصير في اطار انظمتهم السياسة، ولكن هذا الهدف الدولي الطويل المدى لم يمنع الولايات المتحدة من دعم الانظمة المناوئة للديموقراطية كتلك التي في كوريا الجنوبية. والفلبين والسفادور. وهذا التناقض ما بين الالتزام بالمثاليات واللجوء الى الواقعية هو سمة من سمات السياسة الخارجية لمعظم الدول. وهو يشير الى ضرورة ترتيب الاولويات. والشيء المحتمل هو ان تلجأ الدول، في السراء والضراء، الى معالجة المشكلات العاجلة بصورة مناسبة بدلا من ان تعمل على تفاقمها بالاضرار على قدسية اعتبارات طويلة المدى. وبالفعل فان تكوين سياسة ناجحة يتطلب مناخا داخل دوائر صنع القرار يشجع اعادة النظر في السياسات القائمة طارحا السؤال البلاغي: «هل هذا صحيح حقا؟». لقد طرح السناتور ج. وليم فولبرايت مشكلة عدم المرونة في مناهج السياسة الخارجية في خطاب له امام مجلس الشيوخ الامريكي في ٢٥ آذار من عام ١٩٦٤ حين قال: «نحن نتعلق بأساطير قديمة في مواجهة الحقائق الجديدة، ونسعى الى التهرب من التناقضات عن طريق تحقيق الحدود المسموحة للحوار العام، وبالانحدار بعدد متزايد من الافكار ووجهات النظر بتصنيفها في قائمة الافكار التي لا مجال للتفكير بها». وقد قدمت تعليقات «فوليرايت» في معرض التورط الامريكي المتزايد في فيتنام الجنوبية الذي ابدى معارضته له.

حلقات السياسة الخارجية

حلقات الربط في السياسة الخارجية مفهوم مؤداة ان الاحداث في جزء من أجزاء النظام الدولي او ترتبط مع الاحداث فيما عداها من اجزاء. فلم يكن ثمة سبب يذكر للتدخل الامريكي في كوريا لو نظرت واشنطن الى هذا الامر كحدث مستقل. فمن الواضح ان غزو جيوش من الشمال لكوريا الجنوبية لم يطرح اي تهديد لامن الولايات

المتحدة. ولكن اذا ما نظر الى هذا الحدث من خلال مفهوم الربط، فانه كان من الواجب تقييمه في معرض النظام الدولي. وهذا يعيدنا الى مسألة الاحتكاك بين الولايات المتحدة وروسيا في اوروبا. والسؤال هنا سيتعلق بالتأثير المحتمل على العدوان الشيوعي في كوريا. ولو ان احدا تصور انه لم تكن ثمة علاقة بين النزاع الكوري والمشكلات السياسية في اوروبا، لثار جدال قوي بأن قرار الرئيس ترومان بارسال قوات الى كوريا كان خطأ. وستكون وجهة النظر المعارضة، على أي حال، المهيمنة على تكوين السياسة، هي أن الاتحاد السوفييتي سيفسر الفشل في التصرف في كوريا على انه علامة ضعف، وان هذا سيؤدي الى اذكاء النزعة للقتال لدى السوفيات في مناطق الاضطراب الاوروبية مثل برلين. ويبقى الربط مفهوما قابلا للتطبيق او النماء الى النقطة التي يكون فيها اعتبار وضع من الاوضاع في اطار ما يحدث في اجزاء اخرى من العالم. ولكن مثل هذه الانماط من الربط ليست آلية مباشرة. اذ لا بد لاولئك الذي يحتلون مواقع في صنع القرار من ان يصنعوا القرار. ان الربط فكرة هامة في تكوين السياسة في وقت تمتد فيه مصالح القوى الرئيسة، وعلى الاخص القوى الكبرى، لتشمل العالم بأسره.

وأما وسائل الربط الملائم على صعيد التجارة بين الشرق والغرب مع اعتبارات السياسة الخارجية، فانها الموضوع المتكرر في مناقشات السياسة المعاصرة. وليس ثمة شك تقريبا ان باستطاعة الاتحاد السوفياتي وحلفائه الافادة من تقنية الغرب، وان بوسع مصالح الغرب التجارية ان تجني ارباحا من التجارة. ان المدى الذي يمكن ان يصبح معه ربط التجارة بالسلوك السياسي مثمرا وقابلا للتحقيق هو موضع جدل، خاصة وان الولايات المتحدة تحبذ مثل هذا الربط الى درجة تفوق بكثير غيرها من الدول الغربية الصناعية.(٢)

الشكوك الملازمة

إنه لمن غير الممكن التنبؤ بصورة دقيقة عن نتائج المبادرات السياسية الجريئة. فالعمل الذي تقوم به دولة ما يولد استجابة من جانب الدول الاخرى، ومن الصعب تقدير قوة الاستجابة او اتجاهها المحتمل. ويتوجب على الدول ان تُعنى بتأثير السياسة الخارجية على القوى الرئيسة التي تؤلف النظام الدولي كالولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، والمانيا الغربية، واليابان، والصين. ومن ثم يتم اصدار الاحكام المتعلقة بالتأثيرات المحتملة على الانظمة الفرعية ذات العلاقة كالشرق الاوسط، وجنوب شرق آسيا، وامريكا اللاتينية او اي نظام او انظمة ذات علاقة.

فالعمل الذي تقوم به اي من القوى الرئيسة لها القدرة على استقطاب مصالح اعضاء آخرين من اعضاء النظام الدولي بالاضافة الى النظم الفرعية، في مجال هذا العمل.

كانت قوات الحكومة في كوريا والتي ثم تسليحها مانع غارات الحدود وحفظ الامن الداخلي، كانت قد تعرضت للهجوم شنته قوات غازية من كوريا الشمالية. وقد وجه مجلس الامن التابع للامم المتحدة نداء الى القوات الغازية لوقف الاعتداءات والانسحاب الى خط العرض ٣٨°. في هذه الظروف أصدرتُ امراً الى قوات الولايات المتحدة الجوية والبحرية بتقديم غطاء ودعم لقوات الحكومة الكورية.

ان الهجوم على كوريا لا يدع اي مجال للشك بأن الشيوعية قد تجاوزت استخدام الانقلابات الى غزو الشعوب المستقلة وانها الان ستلجأ الى الغزو المسلح والحرب.

«تصريح أدلى به الرئيس هاري س. ترومان بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٥٠».

وأما التعقيدات التي تفضي الى الشك في تكوين السياسة، فتتضح أكثر ما تتضح في الشرق الاوسط وذلك تبعا لتنوع المصالح الخاصة في هذه المنطقة، ووجود مصالح فيها مباشرة وغير مباشرة لكافة القوى الكبرى باستثناء الصين، ان للقوى الكبرى في الكتلة الغربية مصلحة اقتصادية في نفط الشرف الاوسط اضافة الى المصالح السياسية المتبلورة بالعداء العربي الاسرائيلي. وللاتحاد السوفياتي مصالحه السياسية في ليبيا وسوريا لا بد ان تعتبرها القوى الاخرى على انها نشطة في المنطقة.

وأحد العوامل الاساسية في تغذية الشك هو الاستجابة التي لا يتم بها من الدول التابعة للنظام الفرعي لتلبية مطالب القوى التي تمدها بالاسلحة. فقد تذّمر هنري كيسنجر من عناد اسرائيل في رفضها التخلي عن مزيد من الاراضي العربية في عام ١٩٧٤ اذ قال: «فما قيمة ٦ كيلو مترات مقابل خطر الحرب؟ فقد تعثرنا بسبب ست كيلو مترات تافهة»(٣). وتتضح قلة سيطرة القوى الكبرى على الدول التي تقدم لها الدعم والدائرة في فلكها، بصورة اعظم عندما تكون الاخيرة في نزاع مع دول اخرى تابعة لقوى اخرى كبيرة في المنظومة الدولية. وتزداد المخاطر عندما يكون النزاع قابلا للتصعيد بحيث يبلغ مستوى ازمة كبيرة. وقد تجد القوى الكبرى نفسها اسيرة احداث لا تملك السيطرة الكاملة عليها. وهذا الوضع حصل في لبنان عام ١٩٨٢. عندما حطت في بيروت قوة

متعددة الجنسيات من القوات الامريكية والايطالية والفرنسية والبريطانية بدعوة من الحكومة اللبنانية المحاصرة. كانت تحتل البلاد وقتئذ قوات اسرائيلية وسورية، حيث كانت الاخيرة تتلقى امدادات من الاتحاد السوفياتي وتتدرب على ايدي مستشارين سوفيات. وهذا النوع من الاوضاع القابلة للافلات من السيطرة بسبب وجود ضلع لقوى كبرى تؤازر دولا مختلفة. في هذا المثال بقيت القوات متعددة الجنسيات لصيقة بقواعدها. ولم تقترب القوات السورية قيد انملة من ضواحي بيروت. وبالرغم من هجمات الفدائيين على القواعد الامريكية والفرنسية والتي كلفت ما يقارب ٣٠٠ من الارواح، فان المقاومة الفعلية كانت مقصورة على هجومات جوية وعلى نطاق ضيق من جانب امريكا وفرنسا، وذلك ردا على النيران الارضية ونتيجة لاسقاط طائرة نقل امريكية بفعل نيران المضادات السورية. وقد زال خطر التصعيد في شباط وآذار من عام ١٩٨٤ مع انسحاب القوة المتعددة الجنسيات. وما زال العداء بين سوريا واسرائيل والقوى الكبرى الداعمة لكل منهما يحمل بذور صدام محتمل.

علينا ان نغتنم فرص السلام تماما كما نغتنم فرص الحرب. يقول بعضهم بأننا قد دُفعنا الى حافة الحرب وهذا صحيح بالطبع، ولكن القدرة على الوصول الى الحافة دون الدخول في الحرب هي الفن الضروري. فان لم تكن مالكا لهذه القدرة فانك داخل في الحرب لا محالة، واذا ما حاولت الافلات منها او جبنت عن الوصول الى الحافة فانك ستضيع.

«جون فوستر دلس - اقتطاف جيمس شلبي في كتابه «كيف تفادى دلس الحرب» لايف، ١٦ كانون الثاني ١٩٥٦، ص ٧٨».

يؤدي الشك في النتيجة عادة الى الحذر الشديد في تكوين سياسات جديدة وفي مقاومة التغييرات في السياسات القائمة. فالمحاولات للابقاء على موقع في وجه الظروف المتغيرة يمكن ان تؤدي بسهولة الى مجرد المواجهة التي روعي اجتنابها في تصميم سياسة معينة. فالشعوب تناضل من اجل مكاسب دبلوماسية دون الوقوع في مجازفات متهورة. كان جون فوستر دلس، وزير الخارجية في عهد الرئيس ايزنهاور، معروفا برغبته المتطرفه (او ما يوحى بوجود الرغبة) في الدفاع عن الموقف الامريكي. وربما كان هذا النوع من السياسية الخارجية الذي وصف بأنه « سياسة الرقص على حافة الهاوية». ربما كان مناسبا في

فترة كانت فيها الولايات المتحدة تقوم باحتكار فعلي لاسلحة نووية، ولكنه اليوم بعيد جدا عن الواقع بسبب الاحتمال بعدم تنازل الخصم عن مطلبه.

ان احد الاسباب الجذرية للشك في الشؤون الدولية، هو عدم قدرة الخصم على وضع تقدير دقيق للنتائج المحتملة لصنع السياسة لدى العدو. وهذا يصدق بشكل خاص على جهود قادة الولايات المتحدة في تحديد مسار السياسة الخارجية الذي قد يختطه الاتحاد السوفياتي في ظرف معين. وما دامت مصالح الدول الكبرى طويلة الامد ليست واضحة فان ثمة شك معتبر في المواقف قصيرة الامد. وبالرغم من نشاطات الاستخبارات الدؤوبة للولايات المتحدة وحلفائها. والاهتمام العلمي المعتبر في عملية صنع السلام في اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية، الا ان ما يعرف عن المداولات داخل المكتب السياسي (اللجنة التنفذية للحزب الشيوعي) لقليل جداً(٤). ولا توجد في الغالب اية دلائل واضحة على امكانية ارتقاء قائد عسكري او قائد حزب شيوعي معّينين الى دور اكثر نفوذا وهذا الفراغ الاستخباري انما يضيق الى حالة الشك الملازمة والتي تطفح بها السياسة الدولية.

وتملي الشكوك التي تتصف بها السياسة الدولية الزامية ان تكون التغييرات التي تطرأ على السياسة تغييرات متنامية بدلا من ان تكون تغييرات كاسحة. فالدول تسعى للتكيف مع الاوضاع الجديدة باكثر الاجراءات الممكنة اعتدالا: فالدعوات الى اتخاذ اجراءات جريئة انما يطلقها في معظم الاحيان اولئك الذين لا يتحملون مسؤوليات تشكيل السياسة. فتصريح الرئيس ريغان في اواخر عام ١٩٨٣ الذي نصّ على ان تعمل الولايات المتحدة بالتشاور مع حلفائها في اوروبا الغربية على ابقاء مضائق هرمز مفتوحة للملاحة، كان تحذيرا صريحا وغير معهود بالقيام بعمل عسكري وشيك في ظروف محددة. وتشير الدول عادة الى امكانية القيام بمثل هذا العمل ولكن بطريقة مبطنة، فمسألة تفجر الحرب بين ايران والعراق وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط، اضافة الى الدعم من جانب الحلفاء، دعت ريغان الى ازالة اية شكوك من حسابات ايران اذا ما اختارت الاخيرة حصار الممر المسيطر على حركة الملاحة في الخليج العربي او تفجيره.

القائد كصانع للسياسة

من الصعب ان نقدر تأثير القائد السياسي في السياسة الخارجية لدولة من الدول. فبعض الاجراءات التي تصدر عن الدولة انما تفرضها الاحداث. فالهجوم الياباني على

ميناء بيرل هاربور كان مؤكداً ان يستفز امريكا الى دخول الحرب العالمية الثانية بصرف النظر عن هوية الرئيس في ذلك الوقت. ان قدرة الرئيس على كسب تأييد عام لقرارات السياسية الخارجية هي انعكاس لشخصية ذات فكر ثاقب اكثر منها للقرارات ذاتها، فعلى الرغم من الجهود العظيمة التي بذلها الرئيس لندون جونسون الا انه لم يكن قادرا تماما على اقناع الناخبين بصحة سياسة الولايات المتحدة في فيتنام. ومن ناحية اخرى، فان مساندة روزفلت لبريطانيا العظمى قبل تورط الولايات المتحدة في الحرب انما تمثل بعد نظر زعيم وطني لم يكسب تأييداً واسعاً لسياسته. وربما كان السبب في دخول الولايات المتحدة الحرب هي تلك العلاقة التي تربطها ببريطانيا تحت اي ظرف من الظروف. هذه الامثلة تظهر قدرة الزعماء الوطنيين على التأثير في صياغة السياسة الخارجية بطرق تتراوح ما بين ردة فعل ازاء ممارسات دول اخرى بأسلوب مرن وقابل للتنبؤ، وبين المباشرة بتنفيذ خطوات جريئة على المستوى السياسي.

والمقدمات التي تلعب مثل هذا الدور الهام في السياسة الخارجية ترتكز على التاريخ والمعاهدات القائمة والاتفاقات والعقود والفهم المتبادل الى حد كبير، للحقيقة. ويقدم قرار الرئسي ريتشارد نيكسون الساعي الى تحقيق انفراج في العلاقة مع الاتحاد السوفياتي والصين مثالا على المشكلات التي تكتنف محاولة تغير السياسة الخارجية عن طريق اعادة النظر في العلاقات مع العدو. فبعد سنوات من الحرب الباردة كان يصعب على العديد من نخبة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة ان يصبحوا متحمسين للاتفاقيات مع روسيا بصدد الاسلحة والتجارة. وقد قامت المعارضة داخل الولايات المتحدة ضد فتح حوار سياسي مع الصين على اساس حتمية انخفاض الدعم الامريكي لتيوان من جراء العلاقات مع الصين وذلك بسبب ما يعلقة الصينيون من اهمية على هذه المسألة. وكان من الممكن ان مثل هذا التغيير في السياسة ان يكون عسيرا على كثير من الرؤساء، لكن سمعة نيكسون كرجل متمرس في الحرب الباردة جعل من الصعب اتهامه بالتهاون مع الشيوعية.

ان القائد الناجح انما هو ذلك الذي يعرف الى اي مدى يستطيع الدخول في الاتجاه الذي يريد مع الاحتفاظ بنفس الوقت بتأييد من الداخل. فموقع القيادة لا يؤمّن الدعم الضروري لتكوين وتنفيذ سياسة خارجية ناجعة. فلا بد للقائد، لكي يضمن نجاحه في السياسة الدولية، ان يحيط بتعقيداتها الى جانب تمتعه بذكاء، سياسي. ان قوة زعيم الدولة الوطني مقيدة بطبيعة النظام السياسي الذي يعمل من خلاله واولئك الذين يبلغون السلطة من خلال عملية انتخابية شعبية انما تقيدهم التزامات سابقة (اي قاعدة

معروفة) إضافة الى المناخ السياسي في الداخل. اما القادة المستبدون من امثال قادة الاتحاد السوفياتي فيبلغون مراكزهم من خلال مساندة نخبة معينة مما يكسبهم مجالا اوسع قليلا للمناورة في السياسة الخارجية. وذلك لانهم مسؤولون امام جهاز السلطة وليس امام القاعدة الشعبية العريضة. كما ان الالتزامات السابقة (القواعد المعروفة) تشكل قيودا في مثل هذه الدول. اما القادة الذين تتوفر لهم اعظم فرصة لتغيير السياسة وادخال التجديد فهم اولئك الذين يصلون الى السلطة من خلال الثورة. فقد توفرت لكاسترو فرصة لاعادة توجيه سياسة كوبا الخارجية، وذلك لان الثورة تمثل تغييرا اجتماعيا وسياسيا، كما ان السوابق تفسح الطريق امام اولويات جديدة على الصعيدين الدولي والمحلي.

وفي اطار هذه الانماط الثلاثة الواسعة للانظمة السياسية، هناك اختلافات في حرية العمل الممنوحة لقادة الدول في تكوين السياسة الخارجية. فرئيس الولايات المتحدة يتمتع بسلطة اكبر من اي زعيم اخر لدولة كبرى، وذلك لان الفصل الدستوري للسلطات تقلص دور الكونجرس في الشؤون الدولية. وعلى اي حال، فان معارضة الكونجرس للسياسة الخارجية للرئيس يمكن ان تطرح مشكلات. فمصداقية زعيم الدولة تعتبر مكونا اساسيا في المفاوضات الناجحة مع الدول الاخرى. اما المعارضة القانونية فتضعف من قدرة الرئيس على المساومة عندما يصبح الحلفاء متشككين في قوة الالتزامات، مما يعطي الخصوم تشجيعا للبحث عن اقصى حد من التنازلات.

القسط الاعظم من عمل الرئيس هو صنع القرارات ..... فلا يستطيع تحويل المسؤولية الى اي احد.

من خطاب للرئيس هاري ترومان
١٥ كانون ثاني، ١٩٥٣

وهناك بعض الخطوط العريضة التي تنطبق على القادة في جميع القوى الكبرى. فمن الضروري مثلا أن يحقق جميعهم إجماعاً على سياسة عريضة في اطار نخبة معينة. وينسحب هذا على القيادة العسكرية والسياسية. فلا جدوى من تكوين السياسة في غياب دعم تنفيذها. ومن الصعب قياس حجم التأييد لمبادرات يتوجب أن تبقى سرية الى ان تصبح قابلة للتنفيذ. فقد اعطى الرئيس كندي أمرا بالمضي في مهمة خليج الخنازير في نيسان ١٩٦١، أي بعد ثلاثة أشهر من توليه السلطة. وقد مكنته شعبيته

الخاصة بعد هذا الفشل الذريع من الاستمرار، وبأضرار سياسية محدودة على الصعيد الداخلي. ولعل السبب في بناء جدار برلين في آب ١٩٦١ يرجع في بعضه الى تصور سوفياتي بأن كندي لم يكن جازماً أو لم يجن كفؤاً. وأبعد من ذلك فانه ربما كانت استجابة كندي هي دك الجدار على الفور لو لم يحل خليج الخنازير دون التنفيذ. ومن الواضح أنه ليس بمقدور المرء أن يعيد خلق التاريخ بنهاية مختلفة. وانه لمن قبيل التخمين المحض أن نتفكر فيما كان ممكناً أن يحدث لو لم يكتب لسابق الاحداث أن تكون. ومهما يكن من أمر، فان تأثير الاحداث على المساندة التي يتلقاها القائد أو يتوقع تلقيها تلعب دوراً هاماً في السياسة. فتخلي نيكيتا خروتشوف عن السلطة في روسيا يعزوه الكثير من المراقبين الى تحرره من الوهم بعد ما بذله من جهود في وضع صواريخ في كوبا. ثم تراجع وسحبها. ان ما مثلته هذه المغامرة من المجازفة بالحرب قد فاق أي مكسب سوفياتي محتمل، فقد مثلت فشلا في السياسة، ولا بد للقائد من تجنب الظهور بمظهر الفاشل والفشل حقيقة. وما من قائد بذل ما بذله ليندون جونسون في فيتنام من محاولات لتجنب الفشل. فعلى امتداد فترة رئاسته كانت الخسائر المتعاظمة التي حلت بقواته، وعدم جدوى المساهمة الامريكية في الحرب قد ملكت عليه تفكيره. ومع ذلك فقد قال في خطابه المتلفز في ٣١ آذار ١٩٦٨، والذي أعلن فيه عن قراره بعدم ترشيح نفسه للانتخابات مرة أخرى، قال: «... وعبر هذه الفترة الطويلة كنت اعتمد على مبدأ وحيد هو: أن ما نفعله الآن في فيتنام أمر حيوي، لا بالنسبة لأمن جنوب شرق آسيا فحسب، بل لأمن كل أمريكي». إنه ليستحيل على القادرة أن يسلموا بهزائمهم بعد كفاح طويل مكلف، وهم يتلقون مساندة الأوساط في الداخل، ممن يؤخذ بنصيحتهم، على طريق الثبات والصمود. وعندما نسترجع الاحداث نجد أن فيتنام كانت كارثة للولايات المتحدة. وعلى أي حال، لم تلق الحرب في مراحلها الاولى سوى معارضة ضئيلة جدا من جانب الكونغرس أو وسائل الاعلام أو استفتاءات الرأي العام. وهذا يظهر بوضوح صعوبة تغيير السياسة بعد أن يقطع زعيم الدولة على نفسه العهد بانتهاجها.

إن تأثير القادة على سياسة الدولة الخارجية إنما يعكس حصيلة تجاربهم في هذا المجال، وقدرتهم على تفهم الحقيقة الدولية كذلك. اضطلع ريتشارد نيكسون بالرئاسة وهو يحمل تصوراً واضحاً للسياسة الدولية نما وتطور ابان السنوات التي قضاها نائبا للرئيس. وقد أدت هذه الخبرة به الى الهيمنة على تكوين السياسة الخارجية والاستعانة بمستشار الأمن القومي هنري كيسنجر لوضع قراراته موضع التنفيذ. وتولى السلطة من بعده جيرالد فورد دون أن تكون له خبرة كافية في السياسة الخارجية، فاعتمد على كيسنجر في تكوين

السياسة وتنفيذها. والمفارقات بين هذين الرئيسين توضح الاختلافات المحتملة في صنع القرار التي يمكن أن تطرأ في الولايات المتحدة. وقد أبدى الرئيس ريغان اسلوباً آخر في صياغة السياسة. فقد تولى الرئاسة وخبرته في السياسة الخارجية ضئيلة ومعرفته بالشؤون الدولية محدودة. وعلى أية حال، فقد حمل معه آراء متطرفة حول خطر الاتحاد السوفياتي على العالم الحر. وقد رسم هذا اطارا للسياسة استطاعت من خلاله هيئة الأمن القومي ووزارة الخارجية تطوير مواصفات منهج ريغان فيما يخص النظام الدولي. وقد كان للمنظور الايدولوجي الذي نظر مّنه ريغان الى العلاقة الامريكية الروسية أثره في الحد من مرونة سياسة الولايات المتحدة تجاه الحلفاء واتجاه الاتحاد السوفياتي، وقد تجلى ذلك بشكل خاص في الطريقة التي تناولت فيها الادارة الامريكية مشكلة مفاوضات الاسلحة النووية.(٥)

يضطلع قادة الدول الغربية بمسؤولية الحكم عادة ضمن إطار عام يشكله تفاعل واسع مع مختلف الأفراد في الدول الاخرى. وهذا الأمر يصدق بشكل خاص على حال القادة الاوروبيين. وهو مكسب واضح لوضع استراتيجية خاصة بالسياسة الخارجية. وهذه الخلفية الواسعة من الخبرة الدولية ليست دائماً جزءاً من التربية السياسية لرجال السياسة الامريكان الذين يصعدون الى البيت الابيض. وقلّما يتوفر وجودها في القادة السوفيات الذين يمتلكون خبرة سياسية مستقلة نسبياً فيما يخص التعرض للثقافات والأمم الأخرى خارج الكتلة الشيوعية. وقلة التعرض والخبرة الدولية هذه تزيد بالضرورة من أهمية بيروقراطية السياسة الخارجية وكبار المستشارين.

وللأسلوب بُعد هام في القيادة. وقدرة الرئيس على كسب تأييد للسياسة الخارجية تعكس في اغلب الاحيان اسلوبه أكثر مما تعكس مادة برنامجه. وقد أصبحت عبارة «الافتتان بالقائد» مرادفة لجون كينيدي وكان الفضل في اكتساب هذه الصفة تمكنه من الاحتفاظ بتأييد الشعب له رغم موقفه المحرج في خليج الخنازير. وقد كان لقلة الجاذبية الشخصية لدى ليندون جونسون أثرها دون شك في زيادة الصعوبة في تفسيره للسياسة الفيتنامية بطريقة تنال فهم الجماهير ان لم تكسب تأييدهم. ووصفت وسائل الاعلام الرئيس ريغان في فترة رئاسته الأولى لقب «اللبق الكبير» لقدرته على التبليغ والتواصل. وقد كان اللقب في محله. فبالرغم من مواقفه السياسية المتأرجحة في لبنان وانسحابه تحت طائلة التهديد الا أنه استطاع الاحتفاظ بجاذبيته الشخصية، وكان مطلق اليد في متابعة مبادراته في امريكا الوسطى دون التعرض لملامة الشعب بسبب اخفاقه في الشرق الأوسط. وهذه مسألة هامة لأن مدى تأييد الكونغرس أو معارضته لسياسات الرئاسة غالباً

ما يكون مجرد انعكاس لما يرون فيه رأي الجماهير.

وعنصر آخر في شخصية الرئيس وهو أثر تصوراته كقائد عند محاولة التوفيق بين صورته كما يراها هو، وصورته بالنسبة للعالم(٦). هذا الوجه من أوجه الشخصية موجود باستمرار، ولكنه نادراً ما يظهر جلياً للعيان كما هو الحال بالنسبة لنيكسون. اذ أن حاجته الداخلية ال أن يقف موقفا متشدداً في وجه خصمه كانت ملحوظة ابتداء من فيتنام وانتهاء بووترجيت. ولطالما أوضح نيكسون مبدأه بأن الانسحاب من فيتنام من طرف واحد انما هو جبن. وعلى كل حال، فانه يصعب علينا أن نقدر، على وجه الدقة، الى أي مدى تكون قرارات القائد محكومة بمقتضيات الموقف، والى أية درجة تسهم في كشف شخصيته.

تقوم السياسة الخارجية للدول على أسس اتجاهاتها الأساسية، فالقادة في الدول المستقرة مقيدون بالعمل في اطار السياسة العريضة التي تم وضعها. ولكن هذه ليست سوى خطوط توجيهية تحمل في داخلها متغيرات عديدة عند كل مفترق. بدأ التصعيد في فيتنام في عهد كينيدي. ولما أصبح ليندون جونسون رئيساً كان هناك حوالي (١٦) ألفاً من القوات والمستشارين العسكريين في فيتنام الجنوبية. ولم يكن بالخطة شيء مباشر يضمن زيادة حجم القوات الى (٥٠) ألفا. وتولى رتشارد نيكسون السلطة وهو عاقد العزم على عدم التراجع عن ضعف. واسفرت النتيجة عن أربع سنوات ونصف من الحرب، في الوقت الذي كان يفاوض فيه من أجل السلم. وكانت ثمة خيارات أخرى تسمح بامكانية اختيار زعيم جديد(٧). وتشير هذه الامثلة الى وجود فرص حقيقية لاختلافات في قرارات السياسة الخارجية تصدر عن الرئيس ودائرة صنع السياسة المحيطة به.

دائرة رسم السياسة

هناك نزعة نحو تنظيم السياسة الخارجية مع وجود هيئة بيروقراطية من الاحصائيين تمثل فيضاً من المتغيرات السياسية وفئة صغيرة من المستشارين ينتقون هذه المتغيرات و يقدمونها الى زعيم الدولة بصورة مجمّعة. ومن الصعب أن نحدد موقف التأثير الأعظم في شؤون السياسة الخارجية وذلك بسبب الطبيعة التي تختص بها عملية صنع القرارات التي يضطلع بها كل فرد. وقد يكون المستشارون من جهات غير حكومية؛ وقد يكونون من داخل البيروقراطية. ولكن هنالك بعض الافراد تيسر لهم مسؤولياتهم الحكومية بلوغ القيادة، فتوفر لهم بالتالي فرصاً لتقديم آرائهم. ومسألة الوصول الى القيادة هي الأهم،

تكاليف الشؤون الخارجية وهيئة المستخدمين

النفقات عام ١٩٨١ مقدرة ببلايين الدولارات

اجمالي الحكومة الفيدرالية	**٦٥٧٫٠**
اجمالي الشؤون الخارجية(١)	**١١٫١**
المعونات الخارجية	٧٫٣
ادارة الشؤون الخارجية(٢)	١٫٢
المعلومات والتبادل الخارجي	٠٫٥
برامج التمويل الدولية	٢٫٠

(١) يشمل هذا الرقم التقريبي مجمل نفقات وزارة الخارجية، ووكالة التنمية الدولية، و بنك الاستيراد والتصدير، ووكالة التنمية والتعاون الدولية ووكالة التجارية الدولية، ومجلس الأمن القومي، ومؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار، ووكالة المعلومات الامريكيّة، والممثل التجاري للولايات المتحدة، وهيئات السلام، زائداً النفقات الخاصة بالانشطة المتصلة بالشؤون الخارجية لدوائر الزراعة والتجارة والطاقة والعمل والمالية والخزينة.

(٢) نفقات وزارة الخارجية والخدمة الخارجية والتبرعات للمنظمات والمؤتمرات الدولية.

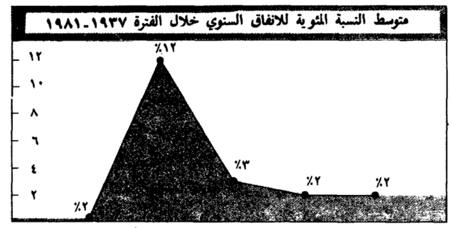
المصدر: ميزانية حكومة الولايات المتحدة لعام ١٩٨٣.

هيئة المستخدمين

(عدد الاشخاص)

اجمالي المستخدمين المدنيين في الحكومة الاتحادية	٢ مليون
اجمالي مستخدمي الشؤون الخارجية (١)	٣٦٫٠٠٠ أقل من الاجمالي بنسبة ٢٪

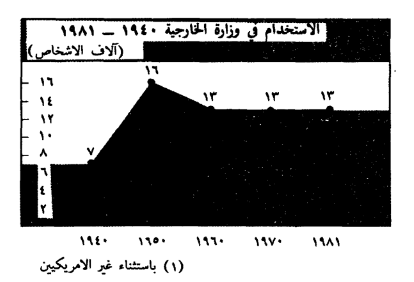
(١) مواطنو الولايات المتحدة فقط ــ كل الدولة، وكالة التنمية الدولية، بنك الاستيراد والتصدير، وكالة التنمية والتعاون الدولية، مجلس الأمن القومي، وكالة التجارة الدولية، وكالة الاستثمار الخاص لما وراء البحار، والهيئة العاملة في هيئات السلام، وموظفوا الممثل التجاري للولايات المتحدة وهيئة موظفي الانشطة المتصلة بالشؤون الخارجية في الزراعة والتجارة والطاقة والعمل والمالية والخزينة، محسوبة من واقع البيانات المتلقاة من هذه الدوائر بواسطة مكتب الشؤون العامة التابعة لوزارة الخارجية.



٧٩ — ٨١   ٦٨ — ٧٠   ٥٠ — ٦١   ٤٩ — ٥١(١)   ٣٧ — ٣٩

(١) الفترة التي تصاعدت فيها المعونة الاقتصادية والعسكرية

المصدر: ميزانية حكومة الولايات المتحدة (السنوات كما تمت الاشارة اليها اعلاه).



(١) باستثناء غير الامريكيين

وذلك لان الاوراق الخاصة التي تعد في مقر الدولة أو في وزارة الخارجية لا تؤثر في السياسة ما لم يتم عرضها ودراستها. ومن الضروري هنا أن نميز بين اولئك الذين يزودون المعلومات الأساسية، والذين لهم يد في تكوين السياسة. فالفئة الأخيرة تشكل أقلية في أي نظام سياسي، لأنه مع اقتراب الوقت الذي يتعين فيه اتخاذ القرار تُستأصل الاعتبارات الداخلية فتضيق دائرة رسم السياسة. ولعل نقطة الضعف الأساسية في عملية صنع القرار في أي تجمع بيروقراطي هي الترجيح بأن الخيارات المعروضة للبت النهائي فيها قد تمت صياغتها بحيث تتفق مع الآراء التي يؤمن بها كبار المستشارين، وأنها لا تعكس الخيارات المتوفرة بصورة دقيقة.

ولما كان اولئك الذين يحتلون مناصب رسمية يميلون الى اختبار المشكلات الجديدة على ضوء المواقف التي سبق ذكرها، فان هذا سوف يعزز مبدأ المحافظة في تكوين السياسة. أما اولئك الذين يرفدون عملية تكوين السياسة، بصورة مباشرة، في الولايات المتحدة فهما وزيرا الخارجية والدفاع واتحاد رؤساء الاركان والرؤساء المعنيون في المجلس التشريع ومجلس الشيوخ، وبقية اعضاء المجلس القومي. هذا النوع من التمثيل الخاص بتكوين السياسة، والذي يدمج القطاعين العسكري والسياسي مع الموظفين الحكوميين، هو سمة تعرف بها القوى الكبرى. والتأثير النسبي لأي من اولئك الافراد يختلف باختلاف تصور القائد لألمعيتهم. ان ثمة اختلاف بين أن يسدي رئيس الدولة النصح لرؤساء مجلس الشيوخ والتشريع فيما يخص خططه حول السياسة الخارجية شيء وتلقيه النصح منهم شيء آخر تماماً. وفي هذه الاوضاع تكون للعناصر الشخصية قوة أي نشاط انساني آخر.

ويتوجب على القائمين على أمر تكوين السياسة الخارجية أن يعملوا على توجيهها بحيث تخدم هدف تحديد مصالح الدولة ودفعها الى اقصى مدى منسجم وحجم المخاطر والتكاليف المبذولة. ويتوجب عليهم أن يعنوا أنفسهم بالعلاقات مع الدول الأخرى ومع المؤسسات الاقليمية والمجتمع الدولي. فمن وجهة مثالية، يمكن متابعة السياسة الخارجية بصورة ثابتة بينما من ناحية واقعية، تراهم يقعون غالباً في متاهة التناقضات بين ضرورات قصيرة الأمد واعتبارات طويلة الأمد. ومن بين المشكلات الرئيسة التي يواجهها صانعوا السياسة هي الشك في تبعات اية سياسة يختطونها، مما يستلزم الحذر، ويعزز الاتجاه المحافظ الذي يسلكه رسم السياسة في العادة.

مستشارو الرئيس

تأسس مجلس الأمن القومي عام ١٩٤٧ من أجل اسداء النصح الى رئيس الدولة

فيما يتصل بالشؤون الخارجية. فهو يختلف تركيب المجلس باختلاف رغبات الرئيس ولكنه يشتمل دائماً على نائب الرئيس ووزيري الخارجية والدفاع ومدير دائرة الاستعداد للطوارىء، مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي. ووظيفة المجلس الاساسية هي تقييم الأمور الخاصة بالشؤون الخارجية اعتماداً على ما يرد اليه من الاقسام الحكومية الاخرى. وللمجلس هيئة متخصصة لتجزئة الطرق البديلة المقترحة الى عدد من الخيارات العملية وربطها بالتقديرات الصادرة عن الاستخبارات. ويعتبر المجلس أعلى هيئة استشارية رسمية في عملية صنع السياسة. ولكن النفوذ التي يستخدمه المجلس يكون موافقاً لأهواء الرئيس. ولما كانت اعلى المستويات من المراكز من الخارجية والدفاع يشغلها أناس يعينهم الرئيس، فان النزعة السائدة في المجلس تقوم على نظرة متماسكة تجاه المشكلات الدولية، مما يجعل الوصول الى اجماع أمراً أيسر، ولكنهم من الناحية الاخرى، يحد من فرصة التعبير الفعالة عن وجهات النظر المخالفة.

يضم المجلس من الناحية التنظيمية الرسمية افرادا في مواقع رسمية من المسؤولين عن الشؤون الخارجية، ولكن النفوذ النسبي للمجلس يعتمد على الطريقة التي يختارها الرئيس لاستخدام الاعضاء. ويتنافس المجلس مع دوائر واقسام حكومية اخرى مثل وكالة الاستخبارات الامريكية وشؤون الدولةو والدفاع - يتنافسون على الاستئثار بسلطة صنع السياسة.

وقد عمل ريتشارد نيكسون على بعث الحياة في مجلس الامن القومي في محاولة لتوسيع قدرات هذا المجلس، ولضمان سيطرة البيت الابيض على السياسة الخارجية بصورة اوثق مما يمكن ان يكون عليه الامر في حالة قيام وزارة الخارجية بتوفير الدافع للسياسة. كما اراد نيكسون ان يضمن «تحديد الاختلافات في وجهات النظر والدفاع عنها بدلاً من اسكاتها او دفنها. ويذهب الى القول بأنه يرفض ان يجابه باجماع بيرقواطي يحرمه من الخيارات فيما عدا الموافقة او الرفض. مما يحول دون معرفة البدائل المتوفرة». (٨) وتعكس مقولة نيكسون هذه، المشكلة الحقيقة في صنع السياسة الخارجية.

ويستطيع القائد ان يختار من بين البدائل المطروحة، ومن طبيعة البيروقراطيات غربلة البدائل بحيث تتمشى مع معتقداتهم، وهذا عامل هام في الادارات التي قادها رؤساء ذوو خبرة ضئيلة في السياسة الخارجية، كان هنري كيسنجر قد عُيّن مستشارا للامن القومي، فاعطى نيكسون مستوى من الاحترافية في مجلس الامن القومي مكّنته من الحصول على سيطرة فاعلة في مجال السياسة الخارجية. لا تختلف اهمية تنفيذ السياسة عن اهمية تكوينها، وقد عهد نيكسون بالمسؤولية الى مجلس الامن القومي في هذا الصدد.

ويقول نيكسون بأنه «يلجأ الى طبع قراراته وتعميمها بعد التوصل اليها لكي يتسنى لجميع الدوائر المعنية استيعاب سياسته، وبذلك يصبح التحكم في تنفيذها امرا ممكن».(٩) وقد بلغ مجلس الامن القومي اعلى مستوى له من السلطة في عهد نيكسون، وكان هذا راجعا الى اسلوبه في القيادة لا الى المجلس.

الدبلوماسيون المحترفون

ان المسؤولية الرئيسة لتقديم المقترحات السياسية تقع على عاتق وزارة الخارجية التي لديها اخصائيون في المناطق والذين يزودونها بالمعلومات الاساسية المتعلقة بالمناطق الجغرافية التي لهم بها دراية. وهذه المعلومات مقرونة بتقديرات المخابرات وتسير في تسلسل السلم البيروقراطي لتصل الى «هيئة رسم السياسة» التي تصيغ البدائل المتاحة في موقف معين. ويتباين تأثير وزارة الخارجية وفقا لعلاقة وزير الخارجية مع الرئيس. فكان وزير الخارجية «الكسندر هيغ» اول من عينه الرئيس ريغان في ذلك المنصب، ولكن محاولته للحصول على النفوذ قوبل بالمعارضة من موظفي البيت الابيض. والنزاع البيروقراطي الداخلي التي اتسمت بها علاقات «هيغ» مع مجلس الامن القومي وموظفي البيت الابيض كانت في الغالب هي القاعدة وليس الاستثناء. واعاد تعين جورج شولتز في منصب وزير الخارجية النفوذ الى وزارته لان شولتز وريغان تشاركا الاحترام المتبادل ووجهات نظر سياسية متماثلة. ان الرؤساء يضعون مبدئيا مسؤولية السياسة الخارجية على كاهل وزير الخارجية، غير ان مستشاري الامن القومي الاقوياء مثل كيسنجر وبريجنسكي صادفا صعوبة ضئيلة في تحقيق السطوة عن طريق كسب ثقة الرؤساء الذين كانا في خدمتهم. ومن الاسباب الرئيسة للنزاع في اية ادارة امريكية هو اهتمام موظفي البيت الابيض بالايحاءات السياسية للقرارات السياسة القصيرة المدى بينما تركز وزارة الخارجية على محافظة العلاقات وتحسينها مع الاقطار الاخرى على اساس المدى الطويل.

وتَضَاءلَ دور الدولة لأن نفوذ الدبلوماسيين المهنيين الذين يخدمون في دول أجنبية قلصته الإتصالات الحديثة والمواصلات. والمفاتحة الرئاسية الاميركية مع الاتحاد السوفياتي لمناقشة مفاوضات الاسلحة من المحتمل أن ينفذها مستشار الأمن القومي أو مستشار رئاسي آخر، تماما كما يمكن أن يحملها السفير الأميركي في موسكو. وكانت السفارات في السابق تخدم كدعائم حيوية لتجمع رجال المخابرات ولكنها اليوم توفر قواعد يعمل فيها رجال مخابرات من وكالة المخابرات المركزية. ويتجاوزون سلطة الدولة الاميركية.

وواكب تحايل وزارة الخارجية تكاثر الوكالات الحكومية التي لها مسؤوليات في الخارج من المهمات العسكرية الى المعونة الخارجية. وعلق بيروقراطي متمرس في السياسة الخارجية قائلا: «إن كل وكالة مشاركة في الشؤون الخارجية تصون حقوقها الخاصة وترد بصلابة كلما حاولت الحكومة بأي إجراء لتوسيع دورها»(١٠) ومن الواضح أن وزارة الخارجية كمجلس الأمن القومي، تؤثر في السياسة الخارجية بطرق مختلفة في الإدارات المختلفة. والرئيس هو الشخص المسيطر في السياسة الخارجية الاميركية وله الخيار في استخدام الوكالات الحكومية والوزارات الى الدرجة المطلوبة.

جماعة المخابرات

ان وكالات الاستخبارات موجودة في كل دول القوى الرئيسة وهي بشكل أساسي مسؤولة عن تزويد صانعي القرار في السياسة الخارجية بالمعلومات الضرورية لصياغة السياسة. ويتم جمع معظم بيانات الاستخبارات من خلال طريقة سهلة ولكنها تتطلب بذل الجهد في جمع كل المعلومات المتوفرة عن الدول الاخرى، وربط أجزاء المعلومات بعضها ببعض في محاولة لتكوين تقييم محتمل لامكانات الدول الاخرى ونواياها. وبعض أعمال الاستخبارات تتطلب عمليات سرية منسجمة مع تصورات الجاسوسية الشائعة والمكائد الدولية. وتأثير النشاطات الاستخبارية على السياسة الخارجية لها أهميتها وذلك لأن صياغة السياسة تعتمد الى حد كبير على نوايا الدول الأخرى. ولا يمكن اعتبار الاستخبارات عديمة الفائدة لان الأحكام يجب أن تصدر عن العلاقات بين المعلومات وما تفيده من معان. والمؤسسات التي تلقى عليها هذه المسؤولية ستفترض بشكل خاص الأسوأ فيما يتعلق بنوايا الدول الأخرى والأفضل فيما يخص بامكاناتها. فمن الاسلم في العمل الاستخباري أن يخطأ الفرد في الجانب التقليدي.

ووكالة الاستخبارات المركزية هي المؤسسة التجمعية الرئيسة للمخابرات الاميركية. وهي تخضع من الناحية النظرية لرقابة الكونغرس، ولكن مثل هذه الرقابة تكاد تكون معدومة تقليديا. و «اللجنة الدائمة للاستخبارات» تضطلع بالمسؤولية وتحتفظ بمعلومات مصنفة عن النشاطات الاستخبارية المتاحة لاعضاء الكونغرس. ولكن وكالة الاستخبارات المركزية غير راغبة في مشاركة الكونغرس بالمعلومات الاستخبارية. ويُعزى السبب في ذلك على رأس مسؤولي وكالة الاستخبارات الى الخشية من تسرب المعلومات المتعلقة بالامن، غير أن هناك أيضاً نزعة قوية لتنفيذ النشاطات الاستخبارية دون هفوات.

المسؤوليات في وزارة الخارجية

الواجبات

القيادة والتوجيه العام	تطوير وتنسيق السياسة	تطوير السياسة نحو الدول الاجنبية والمنظمات الدولية وادارة العلاقات معها.	تطوير السياسة وادارة العلاقات في حقول خاصة
المسؤولون وزير الخارجية وكيل	أمناء السر المساعدون للشؤون السياسية، والشؤون الاقتصادية، والمساعدات الامنية والعلوم والعلوم والتكنولوجيا	أمناء السر المساعدون، (مدراء المكاتب للشؤون الافريقية والشؤون الامريكية الداخلية، وشؤون شرق آسيا والمحيط الهادىء، والشؤون الاوروبية وشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، وشؤون المنظمات الدولية	أمناء السر المساعدون (مدراء المكاتب للشؤون الاقتصادية والاعمال والتحلية للمحيطات والشؤون الدولية البيئية والعلمية وقضايا المخدرات الدولية وحقوق الانسان والشؤون الانسانية.
	مدير مجلس تخطيط السياسة		مدراء مكاتب الشؤون السياسية العسكرية و برامج اللاجئين ومدراء مكاتب مكافحة الارهاب

ادارة وتطوير سياسة الشؤون القنصلية الجوازات والتأشيرات، خدمات المواطنين فيما وراء البحار	الدعم المتخصص	الارتباط التشريعي والاعلامي والشعبي	ادارة الخارجية
أمين السر المساعد للشؤون القنصلية	المستشار القانوني	أمين السر المساعد للعلاقات الرئاسيةسية، والشؤون	السكرتير الثاني للخارجية
	مدير مكتب المخابرات والابحاث		المفتش العام.
	رئيس التشريعات	أمين السر المساعد للشؤون العامة والمتحدث الرسمي باسم الخارجية.	أمين السر المساعد للادارة
			المدير العام للخدمات الخارجية ومدير الموظفين.
			مراقب حسابات الخارجية
			مدير العمليات الادارية.

أما من الناحية العملية فان أعضاء الكونغرس يعتمدون على «اللجنة المختارة الدائمة للاستخبارات» والتي حافظت على بقائها فوق شبهات التحزب و يتوفر لها الوقت الكافي للخوض في تفاصيل عمليات وكالة الاستخبارات المركزية. ونظراً لأن مخصصات وكالة الاستخبارات الاميركية متضمنة مع مخصصات وكالات ووزارات أخرى فان اجمالي مصروفاتها يظل سرا غامضا بالنسبة للكونغرس الذي يعتمد هذه المخصصات. وتقدر الميزانية السنوية لوكالة الاستخبارات الاميركية، والتي يعمل فيها ١٩٫٠٠٠ موظفا، بما يزيد عن بليوني دولار.(١١)

ووكالة الاستخبارات المركزية هي خَلَفٌ لمكتب الخدمات الاستراتيجية الذي أنشأ خلال الحرب العالمية الثانية. وهو وافد جديد نسبياً في نشاطات الإستخبارات الدولية. والدعايات العرضية الواسعة الانتشار حول ارتكاب الوكالة للفظائع لا يقلل من شأن الحقيقة بأن وكالة الاستخبارات الاميركية ما تزال مصدر المعلومات الرئيس لصانعي السياسة الاميركية. فعلاوة عن ممارساتها في جمع المعلومات الاستخبارية يوجد فيها «مكتب التخمينات الوطنية» وهو مكتب شبه مستقل يقوم بإعداد تقارير سنوية عن موضوعات لها علاقة بالسياسة الخارجية الاميركية.(١٢) ويمثل هذا المكتب جهدا لوكالة الاستخبارات الاميركية للمشاركة في صياغة السياسة بدلا من كون الوكالة مقتصرة على دور ثانوي. وتأثير هذه المساعي تتباين بين الإدارات الاميركية، ففي طريقة سياسية محاطة بالشكليات (ابان رئاسة ايزنهاور مثلا) تكون المدخلات من هذه الوكالة لها أهمية جوهرية، وأما في نظام مغال في الشخصية الفردية (كما كان الحال أثناء رئاسة نيكسون) فان التقارير من مراكز البيروقراطية تصبح اقل شأنا. وأهم سمة تستحق التقدير في أي جهاز استخبارات هو كونه موضوعيا، وهو أيضا اصعب أمر يمكن تحقيقه وذلك بسبب الشعور بالحاجة الى تثمين التقديرات السابقة.

وتصبح فعالية وكالة الاستخبارات الاميركية أو عدم فعاليتها موضوعاً مثيراً للجدل كلما استجد موقف بمعلومات استخبارية متاحة قليلة حوله. وغزو غرينادا عام ١٩٨٣ يورد مثالا فريدا للمناقشة. وكان السبب الجوهري في قرار ادارة ريغان لغزو الجزيرة هو الخطر الكامن الذي تعرض له مواطنو الولايات المتحدة والتهديد العسكري الذي بدأ يتكشف عندما تم تحويل غرينادا الى قاعدة كوبية وسوفياتية. وحدثت التطورات مع مرور الوقت فتوفرت الخطط المحتملة الوقوع للقيام بالغزو مما عكس اهتمام واشنطن. وعلى الرغم من هذه الخلفية فان الوحدات العسكرية الاميركية لم يكن في حوزتها سوى خرائط سياحية عندما هبطت على اليابسة، والتقديرات الاولية التي ذكرت بان عدد الجنود الكوبيين فيها

يبلغ ١١٠٠ جندي كان عاليا، إذ أن عددهم كان أقل من ٧٥٠ جنديا. والمطار الذي انشأ من الناحية الفرضية لأغراض عسكرية لم يشتمل على المدرجات الصلبة المطلوبة لمثل هذا الغرض. ولم يكن المهندسون الكوبيون أو السوفيات هم الذين أقاموا هذا المطار بل متعهد بريطاني مع عدد من المتعهدين الفرعيين الاميركيين هم الذين اشرفوا على هذا المشروع. ومن الواضح أنه كان من الممكن معرفة هذه الحقائق قبل الغزو، ولكن فجوة استخبارية مذهلة كانت قائمة.(١٣) ومن المحتمل أن توفر مثل هذه المعلومات مسبقا أن لا يؤثر على خط الغزو، ولكن هذا النوع من البيانات الاستخبارية العامة كان يجب توفره لمتخذي القرار.

وتثير العمليات السرية لوكالة المخابرات المركزية أشد الانتقادات اللاذعة. وسيتفق الكثيرون على أن مثل هذه العمليات قد تكون ضرورية لحماية المصالح الوطنية، ولكن تنفيذها يتضمن الجانب «المظلم» للإستخبارات. وتتحمل وكالة الاستخبارات الاميركية مسؤولية تنظيم الثوار في نيكاراغوا وامدادهم بالسلاح والمال والذين قاموا بهجمات على أهداف عسكرية وصناعية في داخل نيكاراغوا في عامي ٨٣ و ٨٤ من قواعد عمليات في كوستاريكا وهندوراس. واشتملت هذه الجهود على تدريب ودعم عدد يقدر ما بين ١٥٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠ شخص من الكونترا، وهذا يدل على نطاق العمليات التي قد يطلب تنظيمها من وكالة الاستخبارات الاميركية. وكانت طريقة تنفيذ هذه العملية متماثلة مع تلك التي كانت تُنفّذ في السنوات الأولى من التورط الاميركي في فيتنام. فمورد الاسلحة وشركات الطيران تعمل علانية على أنها شركات خاصة بينما في الواقع هي مؤسسات ترعاها وكالة الاستخبارات الاميركية. ومثل هذه الممارسات الاستخبارية الواضحة الى حد ما شائعة في أية جهود مخربة. ومما يثير اهتماماً أكبر هو دور رجال المخابرات السابقين في الوكالة الذين يعملون في الخفاء مع مثل هؤلاء الثوار عن طريق إمدادهم بالسلاح والتدريب. وبينما يبدو في الغالب أن هؤلاء الثوار يعملون باتفاق مع وكالة الاستخبارات الاميركية، فمن غير الواضح أن الوكالة لها سيطرة تامة على نشاطاتهم.(١٤)

وقد يكون «مجلس الامن الوطني» أقل مؤسسة استخبارية أميركية تحظى بالدعاية، وهو فرع من «المكتب التنفيذي» وهذا المجلس الذي يعمل بميزانية سنوية تقدر باربعة بلايين دولارا وتفوق ميزانية وكالة الاستخبارات الاميركية انيط به مسؤولية الإتصالات وأسرار الشيفرة، فهو يحافظ على سرية الاتصالات الاميركية ويحاول التصنف على اتصالات الدول الاخرى وفك رموز شيفراتها.

أما هيئة الاستخبارات البريطانية، والمعروفة باسم (م ١٦) M 16، فترجع أصولها، الى ما قبل ٤٠٠ عام. وتدير عملياتها بطريقة مغايرة تماما عن وكالة الاستخبارات الاميركية، وهذه الهيئة أقل حجما بكثير من الثانية منهما وتعمل بالتالي بميزانية أقل. وتعمل (م ١٦) تحت إمرة وزارة الخارجية البرطانية وسلطاتها مقيدة بشكل أكبر من وكالة الاستخبارات الاميركية المستقلة. وهي غاية في الكتمان في ممارساتها، فلا يسمح للصحافة البريطانية نشر اسم مدير هيئة (م ١٦). ونظراً لأنها فرع من وزارة الخارجية فهناك احتمال أكبر ان تصاغ تقديراتها واستخباراتها طبقا لحاجات الدولة وهي جزء متمم لعملية رسم السياسة، وعلى أية حال، فان هذا النوع من الممارسة الاستخبارية الفطرية قد يحول دون عرض خيارات قابلة للتطبيق والتي يمكن أن تكشفها وكالة مستقلة. والغزو الارجنتيني لجزيرة فوكلاند كانت فرصة مواتية لشن نقد شامل في وسائل الاعلام البريطانية حول الافتقار الى المعلومات الاستخبارية مقدما.

والنشاط الاستخباري في الإتحاد السوفياتي هو من مسؤولية «جمعية الأمن الحكومي»، والمعروفة باسمها الشائع «ك ج ب» KGB وتناط بهذه المؤسسة مسؤولية الاستخبارات المحلية والخارجية وتشترك في ممارسات علنية وسرية سواء بسواء. والتقديرات بأن ستة من كل عشرة من الدبلوماسيين السوفيات هم موظفون في الاستخبارات الروسية يعكس انتشار الـ «ك ج ب» في البيروقراطية السوفياتية. وارتقاء مدير الاستخبارات الروسية «يوري اندروبوف» الى منصب السكرتير العام للحزب الشيوعي عام ١٩٨٢ هو دليل آخر على قوة المؤسسة السوفياتية. وعلى نقيض نظيرتها الاميركية والبريطانية فان تكليف (ك ج ب) باجراء الاستخبارات الداخلية يزيد من مجالها ونفوذها. و يؤدي التأكيد على النشاطات الاستخبارية في جمع المعلومات في جميع الدول الى انشغال البال الى درجة تقرب من جنون العظمة بالأمور السرية: «الرجال المتنفذون يرغبون في الاعتقاد أن هناك للدولة أسراراً هامة لأن ذلك يضيف رونقا للقوة.»(١٥)

المؤسسة العسكرية

إن المؤسسة العسكرية تشكل في السياسة الخارجية لكل القوى الرئيسة. والاشتراك الاميركي العالمي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والحروب في كوريا وفيتنام خلقت بيروقراطية عسكرية معززة مع الاصدقاء الأقوياء في أرجاء القطر والقطاع الخاص. والمسؤولية الاساسية للجيش هي المحافظة على قوة لدعم الدبلوماسية الاميركية. وبتخصيص حوالي ٣٠ بالمئة من الميزانية العامة الوطنية للقوات المسلحة فان فعاليتها

تشتمل فعليا على أي شيء له علاقة بمصالح الامن القومي. وحجم الميزانية نفسه يوفر للجيش نفوذاً محليا هاما لأن اختيار المواقع للقواعد العسكرية أو إقرار إلغاء إحداها بدلا من أخرى تصبح قضية سياسية بسبب تأثيرها الاقتصادي. ويسعى اعضاء الكونغرس للحصول على عناوين رئيسة في الصحافة عن طريق الانتقاد العلني لممارسات الانتقاء المهدرة للاموال ولنظم التسلح الجديدة التي لا يجري تنفيذها كما هو مخطط لها. وفي الوقت نفسه، فان اعضاء الكونغرس يبذلون كل ما في وسعهم للاحتفاظ بالقواعد مفتوحة في دوائرهم الانتخابية حتى بعد انعدام الحاجة إليها، أو يحاولون الحصول على عقود بالاقتناء على الرغم من الخسائر في الكلفة. والقادة العسكريون عادة حذرون في مثل هذه الحالات لأن تقليد عدم التدخل في السياسة راسخ في العرف العسكري الاميركي. غير أن المكافآت التي يستطيع «البنتاغون» أن يهبها للمشرعين المتعاونين معها لها أهميتها وتضمن للجيش دعما ذا شأن حول طلبات الإعتمادات المالية.

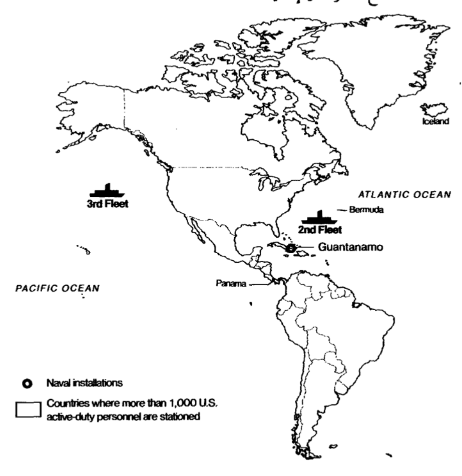
وأعلى سلطة عسكرية في القطر هي «هيئة رؤساء الاركان المشتركة» والتي تتألف من ممثلين عن الجيش، والبحرية، وسلاح الجو، والاساطيل، ويرأسها قائد القوات المشتركة. ورئيس الولايات المتحدة يجري هذه التعيينات والقائد هو الذي يحدد السياسة الداخلية لهذه الهيئة. ويحدد وزير الدفاع الأسس التوجيهية لرؤساء الأركان ولكنه يعتمد على أحكامهم المهنية في الحصول على أنظمة تسلح جديدة بالاضافة الى التقديرات العسكرية حول قوة وضعف القوات الاميركية العاملة في الخارج.

وهناك مؤسسات استخبارية متعددة ضمن الجيش. فتنظم «الوكالة الاستخبارية الدفاعية» المعلومات الاستخبارية الفنية التي تجمعها القوات المسلحة وتقيمها وفق اهداف السياسة الخارجية الاميركية. وفي وزارة الدفاع هيئة متماثلة تسمى بـ «شؤون الامن العالمي» التي تحدد العلاقة بين المقدرة العسكرية والأهداف السياسية بشكل أدق. ويعمل تحت إمرة سلاح الجو «مكتب الاستطلاع الوطني»، وهو مسؤول عن مراقبة الأقمار الصناعية والتصوير الفوتوغرافي. ولدى كل فئة من القوات المسلحة وكالة استخبارات خاصة بها لتزودها بالمعلومات الفنية. والقادة العسكريون العاملون في الميدان يتخذون دورا شبه سياسي في المناطق التي توجه فيها السياسة الاميركية لإمداد القوات الصديقة بالاسلحة أو تدريبهم لمحاربة الثوار الموجودين أو المحتمل ظهورهم. والدول التي تتلقى مثل هذه المساعدة هي عادة حكومات عسكرية بشكل أو بآخر. والالتزام المتصاعد تجاه أميركا الوسطى سنة ١٩٨٣ أدى إلى ظهور الجيش الاميركي في الساحة الدبلوماسية. وكان مرد ذلك جزئياً الى نزعة اللواء «بون ف. غورمان»، قائد القيادة الجنوبية

القوات الاميركية في الخارج

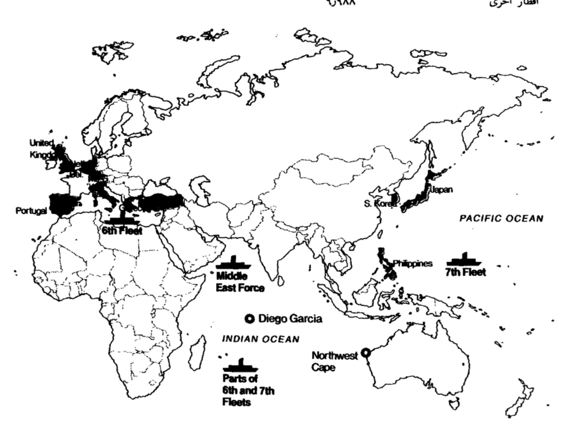
تنشر الولايات المتحدة استناداً الى معاهدات دفاع مشتركة ولمتطلبات استراتيجيتها الدولية الخاصة، قوات برية، وجوية، وبحرية معينة في الأقطار الخارجية وخارج مناطق مياهها الاقليمية. فمن الإجمالي الذي بلغ عدده حوالي مليوني جندياً من العاملين في الخدمة الفعلية في منتصف عام ١٩٨٢ كان ٥١٠٫٧٩٩ يعلمون على متن السفن، أو يتمركزون في ما وراء البحار. أما في الوقت الراهن فان معظم قوات ما وراء البحار توجد في ألمانيا، واليابان، وكوبا.

والحضور العسكري الاميركي في معظم الاقطار تنظمه معاهدات الدفاع المشتركة والإتفاقيات الملحقة. ففي اسبانيا تتواجد وحدات جوية أميركية عملاً بـ «معاهدة الصداقة والتعاون» (التي تتيح استخدام القاعدة البحرية الاسبانية في «روتا») ويرجع تاريخ «القاعدة البحرية في غوانتانامو» الى المعاهدة الاميركية الكوبية عام ١٩٠٣ والتي أعيد تأكيدها عام ١٩٣٤. وأُنشئت محطة الاتصالات البحرية في استراليا باتفاقية خاصة سنة ١٩٦٣. وفي اتفاقية ابرمت عام ١٩٦٦ مُنحت الولايات المتحدة الحق في استخدام المرفق البحري في «دياغوغارشيا» في المحيط الهندي.



الطاقم العسكري الامريكي لعاملين في الخدمة الفعلية في الخارج في منتصف عام ١٩٨٢

الاجمالي في جميع المواقع	**٥١٠٫٧٧٩**	**شرق آسيا والمحيط الهادىء**	**١١٩٫٣١٢**
على الشاطىء	٤٣٧٫٦٦١	على متن السفن	١٦٫٦١٤
على متن السفن	٧٣٫١١٨	أليابان	٤٨٫٨٦٥
		كوريا الجنوبية	٣٨٫٨٠١
المواقع الرئيسة في الخارج		ألفلبين	١٤٫٥٠٠
اوروبا	**٣٥٥٫٠٤٥**	أقطار أخرى	٩٨٢
على متن السفن	٣٩٫٧١٨		
ألمانيا الغربية	٢٤٩٫٤٨١	**نصف الكرة الغربية**	**١٨٫٦٥٩**
ألمملكة المتحدة	٢٥٫٢٩٤	على متن السفن	٤٫٤٦٣
ايطاليا	١٣٫١١٨	بنما	٩٫١٨٦
اسبانيا	٨٫٨٨٦	غوانتانامو	٢٫٢٦٤
تركيا	٥٫١٣٣	أقطار أخرى	٢٫٥٤٦
اليونان	٣٫٤٢٧		
أقطار أخرى	٩٫٩٨٨		



الاميركية، للاهتمام بالأمور السياسية وأدت الى تزايد سلطاتها أيضاً. ونُسب الى سفير اميركي في المنطقة قوله «من المؤكد ان غورمان يلعب دوراً رئيسا في أميركا الوسطى. فخلاصة القول إنه هو الرجل الذي يمتلك كل الحلوى التي يريدونها «أي البرامج العسكرية».(١٦) وتنشأ مقدرة الجيش على التأثير في السياسة الاقليمية أيضاً عن حقيقة أن القادة الميدانيين من أمثال «غوردون» ليسوا مقيدين بالقنوات الوزارية للدولة، بل يستطيعون الوصول مباشرة الى المستويات الرفيعة في «البنتاغون». ففي العمليات شبه العسكرية كبرامج المعونة الميدانية يتمتع البنتاغون بمدخلات كبيرة، أو أكبر من تلك التي تحظى بها وزارة الخارجية فيما يتعلق بصياغة السياسة.

تقييم الموقف

إن تقييم النظام السياسي العالمي والنظم الفرعية المتعلقة بها عملية مستمرة. وتقدم البيانات الاستخبارية مزيجاً من المعلومات الحقيقية والتفسيرات، ولكنها مدخل الى العملية السياسية بدلاً من كونها عاملاً حاسماً في اتخاذ القرار، ففي اغلب الحالات يتوفر للدول خيار من بين سياسات بديلة أو طرق متباينة لتطبيق سياسة خارجية راسخة. ومن بين القيود المفروضة على أولئك الذين يحددون الخيارات في صياغة هذه السياسة في اية دولة هي حقيقة الموقف السياسي المحلي. فالسياسة الخارجية لا بد لها من الحصول على الدعم اذا اريد تطبيقها بنجاح ودور النخبة المحلية والرأي العام في تأكيد هذا الدعم قد تزايد بثبات في السنوات الأخيرة. والتقاء السياسة الخارجية مع الاعتبارات الاقتصادية المحلية يزيد من عدد المتغيرات التي لها تأثير على عملية التقييم.

والصراعات مألوفة بين الاعتبارات السياسية الطويلة المدى والمشاكل الاقتصادية المحلية القائمة. فمصر قامت بالتوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد مع اسرائيل وتم اقصاؤها عن الدول العربية ــ ولا سيما المملكة العربية السعودية ــ التي كانت تتكفل بالمعونة الاقتصادية لتحافظ على مقومات نمو أكثر الدول العربية اكتظاظاً بالسكان. وكانت ميزة المدى البعيد التي حصلت عليها مصر هي توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل واستعادة شبة جزيرة سيناء بنفطها. فمكاسب المدى الطويل كانت واضحة للعيان، ولكن مصر كانت تعاني من مشكلة محلية اساسية وهي تعويض المعونة الاقتصادية التي كانت تتلقاها. فقامت الولايات المتحدة بتزويدها بالمعونة الاقتصادية والعسكرية واصبحت مصر حرة في تركيز مصادرها على المصالح المحلية. والدول التي ترغب في انتهاج

سياسيات خارجية عدوانية لا بد ان تكون لها مقدرة اقتصادية تؤازرها ، أو علاقة مع دولة أخرى تقدم العون. والحافز لبرامج المعونة الاميركية لاسرائيل ومصر هو ضمان النفوذ المستمر في الشرق الأوسط ، وهو هدف استراتيجي طويل المدى.

العقلانيـــة

يحاول متخذو القرار صياغة السياسة وفق اسس التفكير العقلاني حتى يتسنى للاختيار الذي يتم تبنيه ان يمثل افضل وسيلة للغاية المنشودة. وفي محاولة تقييم ردود الفعل أو الاستجابات المحتملة للدول الاخرى يفترض بان تصرفها سيكون عقلانياً. وعلى ايه حال، فقد تكون هناك قيود عملية على متخذ القرار مما يجعل العملية تفتقر الى العقلانية، والموقف الاشد ازعاجاً، عند رسم السياسة هي تلك التي قد تنشأ من ادراك ان المناوىء قد لا يكون عقلانياً.

ويتطلب اختيار أكثر الوسائل ملائمة تحديد القيم للمارسات المعنية وللنتائج المحددة. وكان على الرئيس كينيدي ان يصيغ التقديرات المحتملة لمزايا ومضار البدائل المختلفة المتاحة خلال «ازمة الصواريخ الكوبية». وتراوحت البدائل بين «عدم القيام بأي شيء» وغزو كوبا، أو بشن ضربات جوية اشبه ما تكون «بالعملية الجراحية» لتصفية قواعد الصواريخ، وكان من ضمن الخيارات ممارسة ما استقر الرأي عليه في النهاية ألا وهو العزل البحري. وكان لا بد من تقدير هذه الخيارات جيعها من حيث نجاحها المحتمل، وردود الفعل المتوقعة من الاتحاد السوفياتي. فمثل مواقف الازمات هذه تظهر قيداً أخر على العقلانية. وعامل الوقت قد يحول دون معرفة جميع البدائل التي يمكن تطبيقها والافتقار الى البيانات الاستخبارية قد يقيد دقة تقييم الاحتمالات.(١٧).

وقد رفعت دول منظمة الاقطار المصدرة للنفط سعر برميل النفط الخام من ٢ر١ دولاراً لفترة ما قبل الحظر التجاري سنة ١٩٧٣ الى ٢٩ دولاراً عام ١٩٨٤. وقد وصل سعر البرميل الى مستوى ٣٤ دولاراً، ولكن الافراط في الامدادات خفض من سعره، وعلى منظمة الاقطار المصدرة للنفط عندما تتوصل الى قرارات الاسعار التي تتمعن في الاصداء المحتملة في الدول الصناعية. واذا كان العبء الاقتصادي الذي سببه اسعار النفط المتزايدة شديد الوطء فان الاستثمار العربي في العملات واقتصاديات الدول المستوردة للنفط سيصبح ضعيفاً. وعلى دول الاوبيك ايضاً ان تمعن النظر في امكانية التدخل العسكري اذا اصبح سعر النفط يهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدول

الغربية. ومثل هذه التقديرات مبنية على الاحتمالات. و يستحيل على منظمة الاقطار المصدرة للنفط فعلياً ان تقامر بطلب اعلى سعر يستطيع السوق تحمله دون ان تتعرض للمخاطر الموجزة اعلاه. وعليه، يجب على المنظمة ان تقنع بما دون الحد الاقصى للسعر بدلاً من المخاطرة بالخسارة في الاستثمار أو العمل العسكري. والموقف المعلن للرئيس ريغان من انه عاقد العزم على استخدام الوسائل العسكرية لضمان تدفق النفط من الخليج العربي أوضح ان استخدام القوة يعتبر خياراً قابلا للتطبيق اذا دعت الضرورة. فمن المستبعد ان ينتظر العالم الغربي ثانية باستسلام انتظاراً لرفع الحظر. وفي موقف ينطوي على ازمة فان الاقطار المستوردة للنفط ستواجه بقرار حول كيفية اجبار خفض اسعار النفط الخام الى مستويات تمكن من شرائه وما هي الاجراءات التي يمكن اتخاذها لتحقيق هذه الغاية. وبالتالي سيتوجب على هذه الدول ايضاً ان تمعن النظر فيما ستكون عليه ردود الفعل السوفياتية لمثل هذه الخطط. ومن الواضح ان كلا الطرفين سيحاول التصرف بعقلانية في مثل هذا النزاع، ولكنهما لن تخصصا نفس القيم التي تضعها دول مناوئة فيما يتعلق بمستويات الاسعار المختلفة أو الممارسات البديلة. وهكذا فان هناك حدوداً عملية لتقييم الاعمال العقلانية بدقة وافتراض العقلانية لدى الدول المناهضة.

ويجري اختبار لاحق لعقلانية راسمي السياسة بتغيير الاهداف القصيرة المدى للسياسة الخارجية وغموض الكثير من المواقف. وتؤدي هذه المباديء زيادة التغييرات في السياسة و ينجم عنها مخاطر قليلة جداً اذا ما ثبت خطأ تقييم الموقف وأخفقت السياسة الجديد. (١٨) ومواقف الازمات فقط هي التي تجبر على الممارسات المثيرة، والالحاحية التي تتخذ بها مثل هذه القرارات تقيد البحث عن البدائل وتخفق عادة بتزويد متخذي القرار بالمعلومات الكافية للوصول الى أحكام مكتملة عقلانياً. فعلى الرغم من القيود المفروضة على العقلانية والملازمة لعملية اتخاذ القرار فانها تظل الهدف بان أولئك الذين يصوغون السياسة يبذلون قصارى جهدهم في البحث عن افضل السبل للوصول الى الاهداف المرجوة.

الادراك وسوء الادراك

على الرغم من المحاولة الفعلية لصانعي السياسة صياغة احكام خالية من القيم لحقائق السياسة الدولية فان ذلك مستحيل من الناحية العملية. ونظراً لان تصورات الحقيقة هي أهم العوامل الحاسمة في القرارات فمن الضروري بذل جهود عن وعي لرؤية الاحداث كما قد تراها الدول الاخرى. فمن السهل فهم اسباب الفروقات في

التصورات بين اولئك الذين يرسمون السياسة الخارجية في الاقطار الديموقراطية والدول الشيوعية. فاعتقاداتهم السياسة الخاصة لكل من هذه الدول تمثل نظام قيمة تصاغ من خلاله تصوراتهم. وعلى اية حال يصدق القول ايضاً بان الفروق في التصور تنشأ بين الدول المتحالفة التي لها تقاليد سياسية متماثلة والفروق النسبية في قوة الدول تجعل نظرة الدول الاقوى الى الساحة السياسية الدولية تتسم بثقة اكبر في مقدرتها على معالجة الوسط وقد لا يكون تبني مثل هذا الموقف معقولاً بالنسبة للدول الاكثر ضعفاً.

وهذه المشكلة تميز علاقات الولايات المتحدة مع خلفائها منذ الحرب العالمية الثانية. فاعتماد اليابان والمانيا الغربية على استقرار قيمة الدولار من أجل ديمومتها الاقتصادية وعلى المظلة النووية الأمريكية من أجل اغراض الدفاع عنها ضد الاتحاد السوفياتي تخلق قلاقل وطنية ضخمة تظهر على السطح في مواقف الازمات. وأهم سبب لعدم الاستقرار هو ادراكها بانها غير قادرة على رسم خطة سير مستقلة تماماً في الشؤون الخارجية لانها معتمدة اما عسكرياً أو اقتصادياً على احدى القوتين العظميين. واذا تمكن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من التوصل الى درجة من تخفيف حدة التوتر بشكل يشجع التعاون الوثيق بينهما فيكاد يصبح يقيناً ظهور قلاقل اخرى مبنية على تخيل العالم وهو مكون من الدولتين العظميين في العالم وقد شكلا انحيازاً لا يستطيع أحد الوقوف أمامه.

وقد يكون سوء الادراك الرئيسي لدى القوة الرئيسة هو عدم قدرتها على الادراك بان الدول الأكثر ضعفاً تجد بعض المزايا في النظامين الرأسمالي والشيوعي اضافة الى العيوب في كل منهما. [١٩] وبينما تكافح هذه الدول من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلديها الفرصة لتبني اية سمة من كلا النظامين تبدو على انها تفي بحاجة ما، وسياسات القوى الرئيسة — ولا سيما القوتين العظميين — تنظر اليها الدول الاكثر ضعفاً على انها تمثل جهوداً للهيمنة على العالم. وهذا هو التصور الذي أدى الى تأكيد متزايد على عدم الانحياز بين دول العالم الثالث التي تخشى من الدولتين العظميين على حد سواء بصرف النظر عن تأييدهم الايدولوجي.

نهج الخيارات

لقد لوحظ ان عملية التقييم في صياغة السياسة تشتمل على التمعن في مسارات بديلة للمارسات. فالمؤسسات والافراد المسؤولون عن عرض خيارات السياسة للاستراتيجية

المراد تبنيها في علاقات القوى الرئيسة يتوفر لديها ثلاثة خيارات اساسية: التعاون، والنزاع، والاتجاه الوسط الذي يمكن وصفه بانه تخفيف لحدة التوتر. وكل هذه الخيارات الثلاثة تلمح الى درجة من الاتصال مع دولة أخرى أو أكثر، والمصالح المتنوعة للقوى العظمى تفرض عليها نوعاً من المحادثات مع معظم الاقطار. والانواع الثلاثة من العلاقات ليست مستقلة عن بعضها بعضاً، فمعظم السياسات الخارجية تشتمل على مزج نوعين منهما على الاقل. وحتى في ذروة الحرب الباردة فان القوتين العظميين نشدتا تخفيف مخاطر النزاع من خلال تخفيف حدة التوتر في بعض المناطق. والخيارات المتاحة في التعامل مع الدول الاكثر ضعفاً تتبدل بعض الشيء لانه من الممكن اختيار مسلك يمتاز بعدم التورط الفعلي لهذه الحالات، ومن المستبعد ان تكون سياسة النزاع ملائمة.

والتمعن في خيارات السياسة الخارجية يشتمل بالضرورة على الوسائل المتوفرة لتطبيق الاستراتيجيات البديلة. وقد تفضل سياسات ما دون الحد الاعلى وذلك نظراً لامكانية السير فيها بكلفة اقل من الاستراتيجيات التي تشتمل على بشائر لنتائج افضل ولكن بكلفة ضخمة. فتحليل الكلفة والمكاسب جزءاً متمم لنهج الخيارات. والادوات الاساسية لتطبيق السياسة الخارجية هي اقتصادية، وعسكرية، وثقافية. ولكل منها اشكال عديدة، والخيارات المقدمة لمتخذي القرار ينبغي ان تحدد تلك التي يمكن تطبيقها. والخيارات السياسية عادة تقترح استخدام مجموعة من هذه الادوات والتي تمثل المصادر الوطنية المتاحة لتطبيق السياسة وتستخدم لتحقيق اهداف السياسة الخارجية بشكل افضل.

ويشتمل عرض الخيارات اعتبار ما تم عمله في السابق، وتبني نهج سياسة جديدة يفتح الابواب حتماً لخيارات أكثر.(٢٠) ويكمن تشبيه العملية بشجرة يحتوي كل غصن فيها على اغصان اصغر حجماً تمثل بدائل أكثر. ومن الاعتبارات الهامة في ترتيب الاولويات فيما يتعلق بكونها مرغوبة في إطار الوقت الذي يجب اختيار الخيار فيه. فكلما كان الوقت ضيقاً بالنسبة لمخططي السياسة لتقديم الخيارات القابلة للتطبيق كانت الخيارات التي تظل مقنعة اقل عدداً. فادوات التطبيق كالتبادل الثقافي يمثل بوضوح مشاريع طويلة المدى بينما التهديدات العسكرية أو المناورات من المحتمل ان تكون بشكل اكبر استجابات لمشكلة آنية. فعلى الرغم من الجهود العقلية المطبّقة في عرض الخيارات واعتباراتها في عملية التقييم فمتخذوا القرارات هم من البشر الذين يعتمدون على التقديرات الحدسية بشكل اكبر من اعتمادهم على اجراءات شكليات اتخاذ القرار.

ديناميكيات اتخاذ القرار

ان البشر في المستويات المتعددة لعملية اتخاذ القرار يمتلكون مدخلاً الى تشكيل السياسة الخارجية للدولة. وفي الوقت الذي يتم فيه توزيع الاوراق التي تبين الخيارات والبيانات الاستخبارية المفصّلة عبر المتاهات البيروقراطية فانها تنقح وتعاد صياغتها. ومن المحتمل ان تحذف وجهات النظر المتعارضة أو يجري التغيير في التركيز عليها اثناء عملية التوزيع هذه. وحلقة المستشارين الذين يشاركون في صياغة القرارات التي يجب تطبيقها قليلة العدد وتتألف فقط من أولئك الذي يستطيعون الاتصال بالقائد الذي يتخذ القرار. والرئيس في الولايات المتحدة هو الذي بيده مثل هذه المسؤولية، وهو الحكم الوحيد الذي يقرر من هم الاشخاص الذين ستتم استشارتهم، والاهم من ذلك من هم الذين نصيحتهم لها اكبر قيمة. وبطبيعة الحال يستشير الرئيس مجلس الأمن القومي بانتظام. ولكن عندما تتطور ازمة ما ويقترب الوقت لاتخاذ قرار فان الرئيس عادة يستشير اولئك الذين يثق بهم بصرف النظر عن مناصبهم أو خلفيتهم. فاتخاذ القرار فن وليس علماً.

ويعرض على الرئيس عدد قليل من الخيارات الكثيرة التي درست في مستويات ادنى وتلك الخيارات التي تصل الى «المكتب البيضاوي» منسجمة مع الافكار المسبقة للواقعية التي تتبناها نخبة السياسة الخارجية وهي مصدر مستشاري الرئاسة. وعملية اتخاذ القرار متحيزة لصالح الحكومة التقليدية فيما يخص السياسة الدولية. فالطريق الى قمة البيروقراطية ليست من خلال حقل مجازفات لتكوين سمعة كمعارض. فمستشاروا الامن القومي للرئيس والمنزرعون في الواقع في البيت الابيض يتمتعون بافضل فرصة لاقناع الرئيس ببرامجهم وذلك بسبب تمكنهم من الوصول اليه: «انهم يصنعون خياراته... فهم حلقة وصل الرئيس المباشرة مع الترسانة البيروقراطية الضخمة لجمع المعلومات الاستخبارية وتقييمها، وطرح الخيارات واحتمالاتها، وازالة المخاطر، وتحديد التحديدات، المفروضة من دول العالم الاخرى». (٢١).

وبينما يحتفظ الرئيس بمسؤولية القرارات النهائية للسياسة الخارجية فان الطريقة التي تقدم بها قد لا تتيح سوى مجال ضيق للاختيار. فاذا فسر جهاز اتخاذ القرار — ومن ضمنه الجيش — تهديداً خارجياً على انه يشكل تهديداً للامن القومي فان اختيار الرئيس الوحيد يكمن في طبيعة استجاباته. (٢٢) وحتى هذا القرار يعتمد الى حد بعيد على تقييم الوضع الذي توفره التقارير الاستخبارية. ونظراً لان حاشية الرئيس تتألف من مستشارين اختارهم هو شخصياً فان درجة التباين القائمة في صياغة السياسة تظل

محدودة. ومثل هذه المجموعات المتداخلة يتطور لديها درجة عالية من التلاحم و يصاحبها دوافع نفسية قوية للحصول على موافقة مجموعة النظراء. وتتباين عمق المناظرة ومداها ضمن مجموعة المستشارين القليلة العدد والمقربة من الرئيس حسب المشكلة المتدولة.

و يعكس نمط اتخاذ القرار الظروف المحيطة، فكلما كانت الازمة اكبر كانت الضغوط اقوى من محاولة الوصول الى اتفاق في التصورات ضمن المجموعة. فالاصوات خافتة ومتزنة في صياغة السياسة البعيدة المدى ولكن ادارة الازمات لا تتيح رفاهية المعارضة المطولة أو إعمال الفكر فيها. ان طبيعة اتفاق الرأي في القرارات ضمن النخبة السياسية تحدد بقوة كفاية العملية. وفي الواقع فان المستشارين الذي اختارهم الرئيس و بسبب موافقتهم على نخبة السياسة الخرجية فانهم يلتقون في مجموعات صغيرة للتصديق على اجراء منسجم مع التصورات التي يتبونها معاً. وهذه السمة لاتخاذ الصفوة للقرار توضح كيف ان الحكومة تستطيع البدء بعملية «خليج الخنازير»: فالموجودون في الدائرة الداخلية عقدوا العزم على السير قدماً في العملية، ولذلك فانهم حذفوا المعلومات الاستخبارية التي حصلوا عليها من المصادر المختلفة والتي توحي بان العملية ستؤول الى الفشل.(٢٣)

واستحدث «ايرينغ ل. جانيس» كلمة «تفكير الجماعة» لوصف «طريقة التفكير التي ينشغل بها الناس عند اشتراكهم بعمق في مجموعة متداخلة متلاحمة، وعندما يبذل اعضاء المجموعة غاية الجهد للتوصل الى الاجماع يتجاوزون حوافزهم لتقييم بدائل الاجلااءات بشكل واقعي.»(٢٤) وطبق «جانيس» مفهوم اتخاذ القرار هذا على احداث «كخليج الخنازير» و «بيرل هاربور»، والتصاعد التدريجي في حرب فيتنام فوجد ان السمة المسيطرة على جماعات متخذي القرار هي الولاء للمجموعة وقراراتها حتى عندما بدا ان السياسات الموصى بها مخفقة. وديناكية هذه المجموعة عائق خطير أمام اتخاذ القرار العقلاني، ولا سيما في موقف الازمات.

وعندما يتم اعداد مثل هذه الخطط وعرضها على الرئيس لاعتمادها فان خياراته تصبح قليلة جداً. وقلما يستطيع رفض نصيحة مستشاريه الخلّص دون الحاق الضرر من جدوى وجودهم. وحتى حقيقة ان مثل هذه الخطط تؤخذ بعين الاعتبار دليل كافٍ على ان يعتقد اولئك الذين على صلة وثيقة بالرئيس بانهم متفقون مع ارائه. وقد يجري ادخال التعديلات عليها اثناء وضع الخطط في صيغها النهائية، غير ان الرفض الرئاسي بعيد الاحتمال. وهكذا فعلى الرغم من الحقيقة التي لا جدال فيها بان القرارات النهائية في السياسة الخارجية بيد الرئيس فان تقديراته يحددها اختيار مستشارية الى حد بعيد.

وعلى اثر عملية «خليج الخنازير» اتجه مستشاروا الرئيس كيندي الى ما وصف بالمشكلة المتفاقمة في فيتنام الجنوبية. وكان اللواء «ماكسويل تايلور»، والذي عينه كيندي «مساعداً في البيت الأبيض»، قد صاغ قاعدة لحرب محدودة كبديل لفلسفة الانتقام الضخمة التي كان يتبناها «جون فوستر دالاس»، وزير خارجية «ايزنهاور». وكانت هذه السياسة هي الوسيلة لادخال القوات الاميركية في فيتنام. وباختيار «تايلور» كرئيس للبعثة المتوجهة الى فيتنام الجنوبية عام ١٩٦١ والتي أوكل لها مهمة اعداد التقييم وتقديم التوصيات كان كينيدي في الواقع يدعوا الى نبوءة ذاتية التحقيق: «كان هذا هو الوقت الذي اعتبرت فيه الحرب غير التقليدية نزوة كبيرة في واشنطن وفي اثناء ذلك كان «تايلور» المفروض فيه ان يكون خبيراً في ذلك يعقد مقارنة مع كوريا: لقد كانت المشاكل هي نفسها هناك، وتغلبنا عليها». (٢٥) وكان من الواضح ان مقارنة «تايلور» بين فيتنام وكوريا كان اختياراً سيئاً، اذ ان النزاع الكوري جرى تنفيذه بقوات تقليدية والحرب المتصاعدة في فيتنام كانت ممارسة حرب عصابات. وهذا يفسر نزعة المستشارين الى ان يصبحوا مؤيدين لموقف يؤكد على توصياتهم السابقة. ويوضح ايضاً القيود على خيارات الرئاسة والتي تفرضها الدائرة الداخلية لعملية اتخاذ القرار.

والرئيس كأي زعيم وطني، الى حد ما اشبه ما يكون بسجين لدى مستشاريه الخلّص. فيعتمد نجاح ادارته على حكمة مشورتهم ومقدرتهم على تأمين التعاون من الاجهزة الحكومية الاخرى، وهو أمر حيوي لتطبيق السياسة وعلى الرئيس ان يتردد قبل رفض المشورة نهائياً، والتي يبدو انها تمثل رأياً متفقاً عليه. وعلى اية حال فكما ان الرئيس بحاجة الى مستشاريه فهم ايضاً بحاجة له لان قوتهم ونفوذهم مستمدة من تمكنهم للوصول الى المدير التنفيذي الاعلى — أي الرئيس — والتأثير عليه. وينزع المستشارون الى اطلاع الرئيس ما يود سماعه وبذلك متممون ما هو اشبه بدورة القرار، وفيها يدلي المستشارون باقتراحات يشعر الرئيس بانه مجبر على قبولها. ويصغونها بعبارات يعرفون ان الرئيس يود سماعها.

الدوافع البشرية

تهدف صياغة السياسة الخارجية الى تعزيز المصالح الوطنية والتي تفسر بعبارات تنسجم مع مقدرة الدولة على العمل. ويسترشد متخذوا القرار بتصوراتهم للحقيقة ويميلون الى الاعتدال لرغبتهم في ادارة الشؤون الخارجية للدولة بطريقة لا تخفض من قوة الدولة أو هيبتها، وهذا هو اهتمامهم الاول. وهذا يعرض الدول القوية الى مغامرات مريبة باهضة

الكلفة والحظ العاثر للامريكي في فيتنام ما هو إلا مثال واحد على ذلك. ولو تنبأ القادة السوفيات بالاحباط الذي تحملوه في محاولة ايجاد الاستقرار في نظام الحكم السياسي لدولة مجاورة ضعيفة جداً لا يستبعد احتمال قيامهم ببدء الغزو على افغانستان.

وحلقة المستشارين الصغيرة التي يعتمد عليها الزعماء في مسائل السياسة الخارجية يمارسون لعبة الى حد ما.(٢٦) وهذه اللعبة تمنح الفرد شعوراً بالبهجة النفسية الشخصية من خلال الادراك الخاص بان السياسات المختارة سيكون لها تأثير عالمي النطاق فيستطيع صانعوا السياسة الاستمتاع بالمجد الذي ينعكس على الزعيم الوطني وهم يسعون لتخليد قوة الدولة وهيبتها. ونظراً لان حوافز متخذي قرارات السياسة الخارجية جزء متمم للسياسات التي يتبنونها فان صياغة السياسة ليست عملية علمية وعقيمة يمكن الاشتراك فيها بتجرد.

خاتمة

تحدث صياغة السياسة الخارجية ضمن سياق المصالح الوطنية الطويلة المدى للدولة والربط بين احداث معينةقصيرة المدى والتجارب الماضية. وتمتاز العملية بانعدام اليقين الملازم له في الكثير من المواقف، والبدء بمبادرة سياسية اسهل من التكهن بنتيجتها.

والزعيم الوطني تناط به عادة المسؤولية النهائية فيما يخص السياسة الخارجية، ولكن القرارات المتخذة في هذا المستوى تعكس التقييم القادم من مستويات بيروقراطية ادنى وتركبها الحلقة الداخلية للمستشارين. وهناك نخبة السياسة الخارجية في كل الدول والتي تنزع الى تزويد الافراد الذين يقومون بادوار رئيسة في صياغة السياسة بالمعلومات. وينجم عن ذلك مجموعة متلاحمة من التصورات بين مستشاري الصف الأول وتقلل من عدد الخيارات التي تقدم بفاعلية. وفضلاً عن حلقة المستشارين الداخلية التي يختارها الرئيس فان الجيش، والاستخبارات، والمجموعات الدبلوماسية لها مدخلات هامة. وتتباين درجة الاشتراك التشريعي بين الدول.

والعنصر الانساني له اهميته لأنه يؤثر في الطريقة التي يعي بها موقفاً معيناً فعلى الرغم من وجود درجة عالية من الثبات في السياسة الخارجية للقوى الرئيسة فهناك مجال كبير لقرارات متباينة ضمن الاطار العريض للسياسة.

هوامش الفصل العاشر

1. Robert S. Jordan, "What Strategies and Tactics Do States Use to Attain Their Foreign Policy Objectives," in *Basic Issues in International Relations*, 2nd ed., ed. Peter A. Toma, Andrew Gyorgy, and Robert S. Jordan (Boston: Allyn and Bacon, 1974), 232.
2. See Raymond J. Ahearn, "Political Determinants of U.S. Trade Policy," *Orbis* 26 (2), Summer 1982, 413–29 for the balance in U.S. trade policy between a long-term consensus on free trade and the short-term reality of the need to expand trade in a world with many impediments to free trade.
3. Henry Kissinger in a White House briefing, reported by Jack Anderson, "Washington Merry-Go-Round," *Philadelphia Bulletin*, Dec. 30, 1974.
4. See William Zimmerman, "What Do Scholars Know About Soviet Foreign Policy?," *International Journal* 37 (2), Spring 1982, 198–219 for a discussion of the limitations on U.S. knowledge of the inner workings of Politburo.
5. See Robert McGeehan, "Europe and America in the Year of the Missiles," *International Journal* 38 (1), Winter 1982–83, 147–62, for an analysis of clash between Reagan administration's desire for consistency in international affairs and the need for flexibility in dealing with allies and adversaries.
6. Karl W. Deutsch, *The Analysis of International Relations* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1968), 66.
7. James David Barber, *The Presidential Character* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1972), offers a comprehensive discussion of the impact of personality on leaders.
8. Richard Nixon, *U.S. Foreign Policy for the 1970's: A New Strategy for Peace* (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1970), 20.
9. *Ibid*.
10. Richard Holbrooke, "The Machine That Fails," *Foreign Policy* (1), Fall-Winter, 1970: 65–77.
11. David E. Rosenbaum, *New York Times*, Dec. 29, 1974.
12. Chester L. Cooper, "The CIA and Decision-Making," in Toma, Gyorgy and Jordan, *Basic Issues in International Relations*, 278.
13. Charles Maechling Jr., *Los Angeles Time*, Nov. 17, 1983.
14. Jeff Gerth, *New York Times*, Nov. 8, 1983.
15. Irving Kristol, *Wall Street Journal*, Nov. 14, 1974.
16. Loren Jenkins, *Philadelphia Inquirer*, Jan. 6, 1984.
17. Raymond F. Hopkins and Richard W. Mansbach, *Structure and Process in International Politics* (New York: Harper & Row, 1973), 156.
18. William D. Coplin, *Introduction to International Politics*, 2nd ed. (Chicago: Rand McNally, 1974), 54–55.
19. James Reston, *New York Times*, Jan. 8, 1975.

20. James R. Cobbledick, *Choice in American Foreign Policy* (New York: Thomas Y. Crowell, 1973), 18–19.
21. Richard J. Barnet, *Roots of War* (Baltimore: Penguin Books, 1973), 76.
22. See Paul R. Schratz, "On Military Advice and Consent," *Strategic Review* 9 (1), Winter 1981, 44–51, for limitations on military leaders imposed by self-limitation to military aspects of policy.
23. Hugh Sidey, *John F. Kennedy: President* (New York: Atheneum Publishers, 1963), 124–44.
24. Irving L. Janis, *Victims of Groupthink* (Boston: Houghton Mifflin Company, 1972), 9.
25. David Halberstam, *The Best and the Brightest* (New York: Fawcett World Library, 1972), 212.
26. Barnet, *Roots of War*, 96.

الفصل الحادي عشر
تنفيذ السياسة الخارجية

- الدبلوماسية
- المعونة الخارجية
- تجارة تصدير الاسلحة
- العمليات المقنعة
- الدعايـة
- استراتيجية تنفيذ السياسة الخارجية
- الاستمرارية والتغيير
- خاتمـــة

تسعى الدول لتنفيذ السياسة الخارجية من خلال استخدام كل المصادر المناسبة من الدبلوماسية الى العمل العسكري، ومن التبادل الثقافي الى الدمار، ومن التعاون الاقتصادي الى الدعاية. ويعتمد المدى الذي يجب أن تلتزم به هذه العناصر من القوة القومية لتأييد أهداف السياسة الخارجية على تقدير حساب الفائدة في حالة ما. وربما يكون أهم المكونات في مزيج الأدوات المتوفرة لتعزيز أهداف السياسة الخارجية هو التصميم على النجاح وهذا يقرر المدى الذي ستذهب اليه الدول لتنفيذ السياسة.

تتم عملية تنفيذ السياسة الخارجية من خلال النشاط الدبلوماسي ضمن منظمات اقليمية ودولية وكذلك في المفاوضات بين الدول. ويضاف الى ذلك جهود كل الأفراد العاملين ضمن توجيهات الحكومة، وهم: الدبلوماسيون والضباط العسكريون، والمسؤولون الذين يتعاملون مع قضايا التجارة الدولية والمال، واولئك الذين يعززون مصالح الدول من خلال البرامج الثقافية وبرامج اخرى.

إن مصالح السياسة الخارجية للقوى الرئيسة واسعة. ولا بد من نشوء اشكال للنزاع أو التعاون مع اعضاء آخرين في النظام الدولي، وكذلك مع الدول الاضعف في الانظمة الفرعية، وفي أي من الحالتين فان النزاع أو التعاون أو أي مرحلة بين النهايتين فان الدول التي لديها ادراك واضح لأهداف سياستها لديها الفرصة لمتابعتها بدلا من ان تستجيب ببساطة الى مبادرات الدول الأخرى. ان تنفيذ السياسة الخارجية يوجه نحو الهدف في التفاؤل بقبول بأهداف الدول والتعاون معها من قبل الآخرين في مجال النشاط الدولي.

الدبلوماسية

الدبلوماسية هي فن وممارسة اجراء المفاوضات مع دول أخرى في عملية تنفيذ السياسة الخارجية. وتشمل فعلياً أي فعالية رسمية تهدف لتعزيز المصالح الوطنية في الخارج وتتراوح فعاليات الدبلوماسي بين الواجبات الروتينية القنصلية في بلدان اجنبية كاصدار التأشيرات وتسهيل المفاوضات التجارية بين القطاعات الخاصة ومساعدة المواطنين الذين يقومون بزيارات الى الانهماك اليومي في العمليات العسكرية لحليف ما يتلقى المساعدة الامريكية. كما تشمل الدبلوماسية الاتصالات الرسمية على جميع مستويات العلاقات القائمة بين الحكومات وكذلك فعاليات القطاع الخاص الجديرة بالاعتبار التي

تتراوح بين الفعاليات الثقافية والاقتصادية التي تهدف لتكملة المواقف الدبلوماسية الرسمية. وتجري المفاوضات الجوهرية بين الدول عادة على مستوى وزراء الخارجية أو السفراء. ولكن المستويات الادنى من البيروقراطية الدبلوماسية هي التي تطبق السياسات وتنفذ المسؤوليات التي تخدم تنظيم وتوثيق العلاقات بين الدول.

تتركز الدبلوماسية على قاعدة أكثر صلابة من السحر أو اقناع الاشخاص المعنيين واولئك الموظفون المكلفون بمسؤولية تنفيذ السياسة الخارجية يدخلون المفاوضات ولديهم الخطوط العريضة عن التنازلات التي تستعد الدولة لتقديمها مقابل الوصول الى نتائج مرغوبة وأي مواقف غير قابلة للتفاوض. بينما يجب على الموظفين المكلفين ان يستمروا ضمن هذه التحديدات، فان صياغة السياسات ربما تتغير من أجل تسهيل اتفاقيات مع دول أخرى. ان عملية التفاوض هي أكثر من طريقين من الدبلوماسيين جالسين متقابلين على طرفي طاولة المؤتمر، ولكنها عملية مستمرة من التفاعل مع الدبلوماسيين ونظرائهم من دول أخرى الذين يستمرون في مباحثات متصلة حول أمور ذات اهتمام متبادل. وفي هذه الاتصالات غير الرسمية يمكن على الأرجح احراز تقدم.

استمرت المفاوضات الطويلة والمستمرة في باريس بين الفيتناميين الشماليين والولايات المتحدة لمدة اربع سنوات ونصف، ولا يتطلب الأمر ذلك الوقت الكثير للتوصل الى اتفاقيات اذا كان اطراف الخلاف قد وافقوا على أن يتفقوا. وقد خدمت محادثات باريس مصالح المتحاربين. وكانت هناك معارضة شديدة في الولايات المتحدة تجاه الحرب، وقد كسبت عملية المفاوضات الوقت لدى العامة في محاولة لبلوغ افضل النتائج للتسوية السياسية، وقد تتطلع الفيتناميون الشماليون الى زيادة قوة تأثيرهم من خلال تحدثهم عن السلام في الوقت الذي كانوا يحسّنون من وضعهم العسكري.

ان مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية التي تجري على نحو متقطع في جنيف بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كان القصد منها تهدئة حلفاء كلا القوتين العظميين والذين يقاومون بصورة متزايدة شكل التصادم الذي قد نشأ، اضافة الى ذلك يجب أن يؤخذ الرأي العام في الولايات المتحدة بعين الاعتبار من كل رئيس للدولة، وكذلك فان الظهور بمظهر الراغب في التفاوض أمر هام في الحفاظ على الصدق. ومن الواضح أن المفاوضات لا تحتاج الى تسليط اضواء العامة لكي تنجح، ولكن المطلوب هو استعداد كلا الطرفين لتقديم تنازلات دون اضعاف مصالح أمن بلديهما. وهذه مهمة

صعبة عندما تبدأ اطراف التفاوض من خلفية عدائية. ان المساعي للوصول الى اتفاق حول القضايا الحاسمة هو الاختبار الحقيقي للفطنة الدبلوماسية. يتعلق تأثير الفرد على نجاح أو فشل السياسة الخارجية لدولة ما بالقوة النسبية لدولة قادرة أو راغبة ومستعدة في الالتزام. والدور البارز للاشخاص المعنيين في الدبلوماسية العالمية (مثل جروميكو في الاتحاد السوفياتي أو كيسنجر في الولايات المتحدة) هو الادراك في أنهم مثلوا القوى العظمى وأن نشاطهم الدبلوماسي أمر هام. وينبع النجاح السياسي من المصادر الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي يمكن تقديمها. ولن تخضع أي دولة أكثر مما يجب من أجل التوصل الى اتفاقيات مع دول اخرى ولن تقدم أكثر مما هو الضروري لتحقيق أهدافها.

ان الدبلوماسية ليست اقناع، والدبلوماسيون لديهم مجال ضيق للمناورة دون الاذعان الى حكوماتهم. وليس من المحتمل ايضاً «أن توجد حالة يكون فيها لدى أحد الاطراف معرفة أكثر للوضع والذي يمكن استخدامه لفائدته. والتعبير عن المهارة الدبلوماسية يكون في التقييم الحذر والدقيق لموقف التفاوض لدول اخرى.»

خلفية الدبلوماسية المعاصرة

لقد تغيرت خلفية الدبلوماسية كثيراً منذ الحرب العالمية الثانية بسبب مراكز القوى الكبرى للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. فلدى القوى العظمى مصالح ومصادر في ارجاء العالم لمتابعة السياسات المستقلة في جميع أجزاء الكرة الارضية. وهذا يقلل من المرونة المحتملة للدبلوماسية لأنه لا يمتلك أي حليف من الدول الاخرى القوة لاجبار أي من القوى العظمى على التوقف عن عمل ما. وعلى أية حال هناك قيود على امكانية الدول العظمى لاجبار الدول الاخرى على تبني سياسة معينة. وينبع هذا التقييد من الاولويات التي قررتها الدول العظمى «ليست كل المصالح حيوية» وامكانية الصراع مع مصالح الدول العظمى الاخرى. أكدت مفاهيم الدبلوماسية التقليدية على العلاقة بين النشاط الدبلوماسي والقدرة العسكرية. ولا تزال هذه الحلقة موجودة ولكنها بشكل متغير كبير، فتمتنع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عن استعمال ثقل مؤسساتها العسكرية الكامل، وكانت القوى الرئيسة قبل الحرب العالمية الثانية أقل تردداً في استعمال القوة العسكرية في السعي الى أهدافها، وبشكل خاص في علاقاتها مع الدول الاضعف. ان تورط الولايات المتحدة المحدودة في لبنان وانسحابها اللاحق عندما اظهرت حكومة الجميّل عجزها قد بين الفرق بين قدرة الدولة المحتملة وتلك التي يمكن تطبيقها بحذر. ان مخاطر الصراع مع القوات السورية التي يدعمها الاتحاد السوفياتي كانت باهظة الثمن جداً

للابقاء على حكم الجميّل.

ان استعمال المصادر العسكرية في الوقت الحاضر يقتصر على مناطق الاهتمام والتي ليست ضمن مجال صراع القوى العظمى. ومن المبالغ فيه القول بأن الحرب قد تم انكارها كأداة دبلوماسية، ومن الواضح بأن القوى الرئيسة مترددة في وضع انفسها في مواقف فيها احتمالية التصعيد من الخلاف السياسي الى الصراع المسلح. ان وجود القدرة العسكرية في الوقت الحاضر هو الذي يمكّن الدول على التفاوض كدول متعادلة، وفي السابق كانت الامكانية الحقيقية لاستخدام القدرة العسكرية عاملا في الدبلوماسية. ونتيجة التغيرات في العلاقة بين الدبلوماسية والقوة هي أن القوة اختيار أقل قابلية للتطبيق في النصف الأول من القرن العشرين.

ان تورط المواطنين المتزايد في العلاقات الدولية من خلال وسائل الاعلام قد غيرت الاسلوب الدبلوماسي لدرجة أن الترتيبات السرية مع الدول الأخرى لم تعد تعتبر مقبولة في الدول الديموقراطية.(١) وهذا امتداد للاتجاه الذي بدأ بعد الحرب العالمية الاولى عندما فقدت العائلات الحاكمة في أوروبا قوتها بالاستمرار في سياسات خارجية دون معرفة الهيئات التشريعية الوطنية. ولا تزال الدبلوماسية الحديثة قائمة على تفاهم غير رسمي، ولكن نظراً لتغير العملية القيادية في كل الأنظمة السياسية فان الترتيبات والاتفاقات بين الدول يمكن أن تصبح معروفة للعامة.

ان ادخال الرأي العام في العملية الدبلوماسية يمنع تحقيق السياسة الخارجية، لان أي معاهدات بين الدول خاضعة للنقد المحلي اذ لم تكن منسجمة مع قيم الدولة السياسية. ان المعارضة التي واجهتها ادارة ريغان في محاولة للحصول على مساعدات عسكرية من خلال مجلس الشيوخ في عام ١٩٨٤ للسلفادور وتشجيع التمرد في نيكاراغوا توضيح لهذا النوع من المعلومات. ان الأمر اليوم أكثر صعوبة بالنسبة للولايات المتحدة لدعم القيادات العسكرية المتسلطة مما كان عليه في السابق. ان الدعم العام يمكن تقديمه الآن فقط اذا ارتبطت السياسة بما يمكن ادراكه كاهتمام وطني مهيمن. ان آثار التجربة الوطنية في فيتنام قد وضعت ضغطاً متزايداً على القادة الوطنيين لتبرير السياسات الدبلوماسية أو العسكرية. ويرى بعضهم أن سبب هذا التغيير هو نتيجة للخلل الملازم للدبلوماسية الديموقراطية متسائلين عن قدرة العامة في اصدار أحكام على تعقيدات السياسة العالمية. وعلى أية حال فان الناظر الى السياسة العالمية منذ الحرب العالمية الثانية يرى أنه يمكن أن يكون لدى الجزء الاكبر من العامة القليل من المعرفة بقضايا السياسة الخارجية فان سجلّ القادة الوطنيين والدبلوماسيين لا يشير الى أية أسس لقبول سياساتهم واعمالهم

دون مساءلة لهم. ويجب أن ينظر الى أن هناك كثيراً من العامة يمكن الرجوع اليهم واستشارتهم الى جانب استفتاءات الرأي العام. ان العديد من الناس ليسوا معنيين بالامر و يتم تضليلهم في مجال الشؤون الدولية، ولكن الجزء المعني والمدرك منهم هو الذي يمكن أن يعبر عن آرائه الى نخبة السياسة الخارجية واعضاء مجلس الشيوخ الذين لهم تأثير فاعل في ادارة العلاقات الدولية.

ستكون رغبتنا وهدفنا عند بدء خطوات السلام أن تكون صريحة بشكل مطلق، ولن نسمح أو نضمّن محادثاتنا أي نوع من السرية أو المواربة. لقد انقضى عهد الاخضاع والتعظيم. وانقضى أيضاً عهد المواثيق السرية الذي كان من اهتمام حكومات معينة الامر الذي قد يفسد السلام العالمي في لحظة من اللحظات غير المرتقبة.

ان الذي نطلبه في هذه الحرب ليست شيئاً غريباً عنا، وهو أن نجعل العالم واحة أمن واستقرار ملائم للعيش، يجب أن نجعله آمناً لكل دولة محبة للسلام، لتعيش حياتها وتقرر قوانينها الخاصة بها، وترى في العدالة لشعبها ولشعوب العالم الآخر هدفاً تنشده، مقابل القوة والعدوان الأناني.

من خطاب للرئيس ودرو ويلسون
لمجلس الشيوخ الامريكي في ٨ كانون أول، ١٩١٨
حول أهداف الحرب وشروط السلام

لقد صاحب الاهتمام المتزايد للعامة والتدخل في الشؤون الخارجية في الدول الديموقراطية طلب الهيئات التشريعية الوطنية المشاركة بشكل اكثر في هذا المجال. وكان جورج شولتز، وزير الخارجية الذي كان يدلي بشهادته أمام لجنة مجلس النواب للنظر في سماع طلب الادارة لاعتمادات مالية للسلفادور، قد خاب أمله بسبب التساؤل الملح حول الغاية من الدعم الامريكي، الأمر الذي دفعه الى القول «لا استطيع أن افهمكم أيها الناس. انكم تقولون دعونا نبتعد، فقط لان هناك مشاكل».(٢) والمشكلة التي واجهتها الادارة في هذه الحالة كانت تفسير لماذا كان من المناسب تشجيع التمرد في نيكاراغوا في الوقت الذي كانت تحاول فيه منع تمرد في السلفادور. هذا مثال على ضرورة الحصول على موافقة الكونغرس على نوع من العمل الدبلوماسي الذي كان يحظى في السابق بالموافقة من خلال استفسارات بسيطة.

وحقيقة كون الدبلوماسية أكثر انفتاحاً الآن للتمحيص من العامة، اصبحت أكثر صعوبة للدبلوماسيين بحيث لا ينجم عنها بالضرورة ضعف القوة الدبلوماسية، بل إنها ببساطة تُخضع الاتفاقات بين الدول، أو المبادرات التي تتطلب موافقات من الهيئات التشريعية المحلية المعنية. إن فكرة عدم فهم العامة أو ممثليهم في الهيئة التشريعية للمسائل الدولية هي خرافة تخدم أصحابها و يرددها اولئك الذين يفضلون عدم تفسير القواعد، التي تنفذ بواسطتها سياساتهم بطريقة منطقية. وكما أن الافتقار الى خبراء في الدبلوماسية لا يحول دون اعتبارات مدروسة لعلاقات دولة مع دول أخرى أكثر من الافتقار الى تدريب مسرحي لا يعطي رأياً ذي قيمة في القلم السينمائي. إن مكونات السياسة العالمية يمكن تفسيرها بلغة سهلة وبسيطة يستطيع أي شخص أن يفهمها.

الاسلوب الجديد للدبلوماسية

لقد تم استبدال الاسلوب الدبلوماسي التقليدي بسبب تأثير الاساليب الجديدة في النقل والاتصالات التي مكّنت الزعماء الوطنيين من إيجاد تدخلات مباشرة في عملية المقايضة الدبلوماسية. وقد خفّض هذا الإتجاه من دور المؤتمر الدولي الى دور أقل أهمية من الذي قام به سابقاً في حل المشاكل. وقد لاحظ وزير الخارجية الأسبق، دين أشون بأن المؤتمر الدولي لم يعد أداة لإنهاء الصراع بل أصبح أداة للإستمرار فيه. وأضاف الى ذلك «بأن المؤتمر الدولي قد استخدم بشكل كبير في الحرب السياسية التي قد لا تفيد بشيء الآن إلا لأغراض التسجيل والحصول على موافقة خارجية للتعديلات التي يتم التوصل اليها في مكان آخر عندما يكون التعديل ممكنا»(٣) وقد اثبتت تعليقات أشون دقتها في المفاوضات بين الاعداء. وتبقى المؤتمرات المتعددة الأطراف الاداة الرئيسة في مناقشة الأمور التي تفتقر الى كثافة قضايا الحرب والسلم، مثل معاهدات التجارة.

إن القادة الاوروبيين الغربيين ميالون الى تفضيل المشاورات التي تعقد وجها لوجه والاجتماعات الدورية مع قادة الدول الاوروبية الشرقية، بالاضافة الى الاتحاد السوفياتي وكذلك اصبحت الاتصالات المنتظمة بين وزراء الخارجية ونظرائهم روتينياً. وكان جون فوستر دالاس أول وزير خارجية أمريكي يشارك في دبلوماسية شخصية مكثفة، وسار هنري كيسنجر بالدبلوماسية الى أوجهها عندما خدم كمستشار للأمن القومي ووزيراً للخارجية في ادارة نيكسون ووزيراً للخارجية في ادارة جيرالد فورد. لقد مُنحت جولات كيسنجر المثيرة حول الكرة الارضية وولعه في الحركات المسرحية تغطية اعلامية واسعة الانتشار ومرتبة عالية في استفتاءات الرأي العام ــ وكان يحوز على ثقة كلا

الرئيسين مع الحكمة في معرفة عدم تجاوز حده، وخاصة أنه خدم مع نيكسون الميال الى الشك والريبة. وقدمت نتائج جهوده بصيرة الى حسنات أو سيئات الدبلوماسية الشخصية الممكنة بواسطة الطائرة النفاثة، ان حسنة دبلوماسية اسلوب كيسنجر هي أكثر وضوحاً في دور الوسيط بين المتحاربين. كان كيسنجر، الذي قبله كل من الاسرائيليين والعرب، في وضع فريد للمساعدة في ترتيب فصل القوات والهدنة التي أنهت حرب ١٩٧٣ بين اسرائيل ومصر. وتمت صياغة عبارة «الدبلوماسية المكوكية» ابان هذه الفترة عندما اجرى كيسنجر محادثات ودية بين تل أبيب والعواصم العربية في محاولة لتهدئة الوضع. وعلى أية حال فان القبول لكيسنجر كوسيط، يجب ألاّ يتعارض مع قوة شخصيته. وكان مصدر قوته الرئيسة هو ادراك المعادين أنه كان يتحدث بصدق نيابة عن الرئيس، وأن أي تأكيدات يعطيها سوف تدعمها الولايات المتحدة. كان كيسنجر في وضع لتشجيع التنازلات الاسرائيلية بسبب اعتماد تلك الدولة على مساعدات عسكرية أمريكية من أجل البقاء. وعلى نحو مشابه كان قادراً على تقديم وعد بمساعدة اقتصادية وفنية أمريكية هائلة لمصر. والتي كانت تحت ضغط مالي صعب بسبب قطع المساعدة السوفياتية عقب طرد الرئيس أنور السادات للخبراء السوفيات. ان التحديد الرئيسي للدبلوماسية الشخصية هو أن قليل من الدبلوماسيين لديهم الصلاحية في الزام بلدهم دون استشارات مكثفة، وكان لكيسنجر مثل هذا التفويض ضمن معايير موضوعة مسبقاً من الرؤساء الذين خدم معهم.

وبغض النظر عن الاسلوب الدبلوماسي فان الحقيقة الكامنة في المفاوضات الدبلوماسية هي أن الدول تقيم أولوياتها الخاصة وتتصرف لتحقيق افضل مصالحها الى أبعد حد ممكن. وتستطيع القوى الرئيسة أن تخلق التحرك في مواقف المقايضة اذا كانت الدول المعنية دول تابعة أو من الممكن اعتبارها كذلك. ان تقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية هي مداهنة تشجع المرونة القصوى، ولكنها لا تتجاوز قط نقطة تسوية المصالح الحيوية. ان التأثير الامريكي في الشرق الأوسط كافٍ لضمان تورط الولايات المتحدة في النزاع العربي ـــ الاسرائيلي أو في النزاعات بين الدول العربية وتغذي هذه الفعالية الدبلوماسية بواسطة مساعدة محتملة أو حقيقية وهي بعد اقتصادي للقوة.

لقد قدمت السياسة التي يديرها شخص معين فرصة للدبلوماسيين لكسب بصيرة عالية في ادراك شعور نظائرهم، وهنا تقع مساهماتهم الرئيسة. ان جولات كيسنجر قادته الى الاتصال المباشر مع اولئك الموجودين في مراكز قيادات السياسة الاجنبية في العالم أجمع. ومن المأمول فيه أن هذه الجولات قد زودت نيكسون وفورد بكثير من التقييم الدقيق للمحيط العالمي مما كان سيكون ممكناً من خلال التبادل الدبلوماسي العادي وتقارير السفارات.

دبلوماسية البساط الطائر

بناء على معلومات موثوق بها، وبأمر من كيسنجر حول القضايا المشوشة، والتي قد لا تظهر عظيمة كما صورها الفنان الساخر آرت بوشهولد على أعمدته الصحفية بشكل سخيف، حيث يقنع فيها «هنري الخارق» البرتغاليين على الانسحاب من سيناء، والاسرائيليين من موزامبيق، ويأمر الهند تخفيض اسعار النفط، ويوافق على تصدير القمح لشاه ايران، ويبيع المقاتلات النفاثة للبابا، ويطلب من الملك فيصل أن يصلي من أجل الرئيس. ولكن يظل السؤال قائماً فيما ماذا كان جوهر السياسة العالمية الصعبة، والذي يجب أن تلعبه واشنطن، ومن الممكن أن تتم معالجته، على المدى الطويل، من قبل فرقة موسيقية مكونة من رجل واحد.

افتتاحية بقلم فردلوتشنجر،
التقرير السنوي للشؤون السويسرية،
كانون أول، ١٩٧٤، ص. ٢.

على جوانب مؤتمر القمة

ان الاشارة الكبيرة التي تستطيع الدبلوماسية الشخصية أن تمثلها تصل الى ذروتها من خلال الزيارات التي يقوم بها زعماء الدول للعواصم الاخرى. ومثل هذه الاتصالات بين رؤساء الدول مألوفة في العلاقات بين الحلفاء. ويمتلك الرئيس فرصاً منتظمة للتبادل الشخصي مع زعماء دول أوروبا الغربية واليابان، وتؤكد المصالح المتعددة والمشتركة بين هذه الدول الاتصال المتكرر والمدى الذي وصل اليه هذا مهم في المعنى الدبلوماسي وهو عمل الاشخاص المعنيين. ولا يمكن ضمان الثقة بين بني البشر بواسطة الموقف السياسي كما ولا يكون احترام آراء الآخرين ذاتياً. ان القيمة الحقيقية في العلاقات الشخصية بين رؤساء الدول هي في تقليل فرصة سوء الفهم، وعلى أية حال فان هناك دليلا بسيطا بأن الاختلافات الرئيسة بين الدول أكثر تأثراً بالدبلوماسية الشخصية من العمليات الدبلوماسية القائمة على مؤسسات بيروقراطية.

لقد قام القادة الاوروبيون الغربيون بمناشدات شخصية متكررة الى الرئيس ريغان في عام ١٩٨٣ لتخفيف نسبة معدلات الفائدة الامريكية وحيث أن للامريكيين أثر في

جذب رؤوس الاموال من أوروبا وزيادة اسعار معظم الواردات، وخصوصاً البترول الخام المسعّر بالدولار. وقد اصغى ريغان بلطف لكنه لم يعمل شيئاً بسبب اعطائه الاولوية لتخفيض حدة التضخم في الولايات المتحدة وهذا مثال على حدود قيمة الاتصالات الشخصية.

وهناك سبب بسيط لتوقع تقدم جوهري في اجتماعات القمة اذا تم قياسها بعبارات التقدم المحدود. ان حقائق الخلافات الرئيسة بين القوى لا يمكن ازالتها من خلال شرب نخب المجاملات اثناء المراسيم الدبلوماسية. والربح الهام هو في العلاقات العامة المحلية، ويجعل اشتراك القائد في اجتماعات مع المسؤولين الآخرين من دول أخرى في جو حافل وأمام وسائل الاعلام الامر الذي يعزز من صورته كقائد في نظر منتخبيه. فكانت زيارة نيكسون الى بكين في آذار عام ١٩٧٢ هذا النوع من اجتماعات القمة. فقد أبرزت صورة نيكسون على أنه رجل سلام بالنسبة للعامة الامريكيين في سنة الانتخابات. كما عززت منزلته الواسعة الانتشار كدبلوماسي. ولم تكن نتائج جولته كلها ايجابية، فقد انزعجت اليابان بسبب عدم وجود مشاورات مسبقة أو اشعار بالرحلة، وبنظر الشرقيون فان الولايات المتحدة فقدت ماء وجهها، لانها ظهرت وكأن نيكسون طلب الدعوة الى عاصمة للعدو(٤).

الى مؤتمر القمة

لقد استلمت لتوي أشرطة محادثات هنري كيسنجر مع الرئيس فورد من على طائرة سلاح الجو رقم (١) (طائرة الرئيس) بمجرد أن اقلعوا من (فيلاديفوستك).

«أيها السيد الرئيس كنت عظيماً، فقد حققت في ثلاثة اشهر ما لم يستطع ريتشارد نيكسون تحقيقه في خمس سنوات».

لماذا تعتقد أنهم عقدوا صفقة معي، ولم يعقدوا صفقة مع نيكسون؟.

«لان بريجينيف احبك، وأنت تدرك أنه لم يحب نيكسون. لقد كان نيكسون ضعيف الشخصية بالنسبة له. ولكن في اللحظة التي نزلت فيها من الطائرة قال بريجينيف لاحد مساعديه: ها هو الرجل الذي يستطيع أن يضع العلكة ويفاوض في نفس الوقت».

أنت تعرف يا هنري أنني اكره الاعتراف بذلك. حقا لقد استمتعت في فيلاديفوستك. فلم يزعجني أحد عن التضخم أو الركود أو الميزانية. ان هذه الرحلات الخارجية منشطة فعلا.»

آرت بوشهولد، صحيفة نيويورك بوست،
١٠ كانون أول، ١٩٧٤

ان الفترة الرئاسية للقادة الوطنيين تحدد من تأثير دبلوماسية المؤتمرات. وينطبق هذا على الدول الشيوعية والدول الرأسمالية. ان فترات رئاسة «جوزيف ستالين» و «ماوتسي تونغ» غير المحدودة فعلياً كانت امتداداً لايام الثورة والتي من غير المتوقع أن تتكرر. وهكذا فعلى الرغم من أن باستطاعة الزعماء المفاوضة بالنيابة عن دولهم فإن التدابير بين الدول يجب أن تقوم على مؤسسات قبل أن يكون من الممكن تنفيذها من خلال البيروقراطية الدبلوماسية. هناك ميل لتحديد المصالح القومية بطريقة متجانسة على الرغم من اختلاف الافراد في قمة السلم التنظيمي. وهذا صحيح خاصة في القوى العظمى المستقرة التي تكون فيها النخبة المعنية في تشكيل السياسة التي تخلد نفسها وتزود السلك الدبلوماسي بالخطوط العريضة والواسعة للسياسة. ولا تشير الاختلافات في طرق التنفيذ الى أن السياسة نفسها قد اصبحت أقل اعتماداً على المؤسسات. على أن رغبة الدول في اعتبار المصالح الرئيسة ضمن شروط ثابتة نسبياً تعطي ثباتاً للساحة السياسية الدولية.

وهناك نكهة مختلفة للاجتماعات بين زعماء الدول المتعادية. وبشكل تقليدي يجتمع رؤساء الدول في مؤتمرات القمة لاعطاء تبريكاتهم الرسمية الى المعاهدات التي تحققت من خلال القنوات الدبلوماسية. وهناك اراء مختلفة حول قيمة مثل تلك الاجتماعات لتبادل وجهات النظر بدلا من الانتظار حتى يتم التوصل الى اتفاقيات. ولهذه الاجتماعات القدرة أن تكون ذات قيمة اذا كانت نتائجها تحقق ازدياداً في التفهم وانخفاضاً في التشكك حول نوايا العدو. كما أن الامكانية قائمة لان الاتصال وجهاً لوجه من الممكن أن يؤدي الى سوء فهم أو تقييم غير سليم لعدو ما. وهناك بعض الادلة على أن اجتماعات كينيدي ـــ خروتشوف في فيتنام عام ١٩٦١ انتهت بسوء فهم متبادل، فقد شعر الرئيس الامريكي بانه قد هُدد، وقد توصل رئيس الوزراء السوفياتي الى انطباع بأن كينيدي غير المتمرس في الحكم لن يستجيب بحماس الى مبادرات الاتحاد السوفياتي.

حدود الدبلوماسية

يعمل الدبلوماسيون تحت أنواع مختلفة من العوائق التي تحد بشكل عنيف من حرية العمل في متابعة السياسات المؤثرة. ان نخبة السياسة الخارجية لكل الدول قد توسعت منذ الأيام التي كان باستطاعة الملوك المستبدون ومستشاريهم أن يقرروا السياسة وحدهم. وتبعاً لذلك فان تغيرات السياسة المتسارعة من الصعب صياغتها وتنفيذها. وهناك عنصر محافظ في السياسات الدولية التي تميل الى تقييد التغير في الأمور التي تبدو أنه لا يمكن تحاشيها. وهذا صحيح خصوصاً بين القوى الرئيسة. ولنترك البلاغة جانباً فان الحماسة الثورية التي صاحبت ظهور عمالقة الشيوعية قد تم تبديدها. ووجهة النظر المسيطرة لدى كل القوى الرئيسة يتم تقريرها في الوقت الحالي، من خلال بيروقراطية محددة بوجود الكثير من الخسارة والقليل من الكسب نتيجة مناصرة سياسة قومية تخلق مخاطر جمة.

أصبح «الانفراج» الكلمة الحديثة للعلاقات الامريكية الروسية في أواخر الستينات والسبعينات، تماماً مثلما وصفت عبارة (الحرب الباردة) علاقاتهم خلال الخمسينات. ان سياسة تخفيف حدة التوتر لم تمثل تحولا مفاجئاً في استراتيجية الدبلوماسية من قِبل أن من البلدين بل أن ضغوط الحرب الباردة قلت عندما كانت اوروبا مقسمة ضمنياً بين الشرق والغرب وقد حقق الاتحاد السوفياتي مكانة نووية هائلة، ان التصعيد الواضح في المخاطر التي من الممكن أن تصاحب المجازفة المستقبلية التي أدت بالقوى العظمى الى محاولة تخفيض التوترات بدلا من اشعالها بواسطة الدعاية العسكرية. وكان هذا التطور بسبب الظروف بدلا من أن يمثل تحولا في السياسة الخارجية بمقدار ١٨٠ درجة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وقد عكس التوتر البالغ بين القوى العظمى في بداية الثمانينات الجهود من قبل الدولتين لزيادة مصانع اسلحتهم النووية لكي لا يجدوا أنفسهم في مرتبة أدنى. وبدأ الغزو السوفياتي افغانستان في كانون أول عام ١٩٧٩ بافساد العلاقات التي كانت باردة في الاصل. مرة اخرى فان الزيادة في مستوى اتهامات المتحاربين والاتهامات المعاكسة كانت أكثر من اعادة تأكيد المعاداة المتبادلة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أكثر من كونها تحولا في سياسة كل منهما.

إن ما يسعى اليه الدبلوماسيون المثاليون هو اقامة العلاقات بين الدول لدرجة تقلل من امكانية نشوب الحرب. تحاول السياسة الخارجية والدبلوماسية التي تطبقها الدول للتوفيق بين مصالح الدولة وحقائق النظام الدولي. وتميل المصالح القومية الى الثبات ولكن

القوى النسبية للدول لا تحقق الثبات الذي سوف يسمح باستقرار طويل الامد بين الاعداء السياسيين. وتوجد عدة عناصر في السياسة الدولية لا يمكن التنبؤ بها. ان تطوير انظمة جديدة للاسلحة من قبل القوى العظمى، اتفاق جديد للاحتكار بين مصدري المصادر الطبيعية أو الاحداث المشابهة من الممكن أن تلحق الخلل في أكثر الخطط عناية. ان تاريخ النزاع بين الدول هو دليل واضح على التوعية الحيوية للسياسة الدولية بدلا من كونها اتهام للدبلوماسية. واذا تم تغيير انظمة السياسة الداخلية للدول فسوف تظهر اولويات دولية جديدة وكذلك سوف تحدد مصالح جديدة ويجب أن تكون الدبلوماسية مرنة لدرجة كافية لكي تتغير مع الزمن، ولا تستطيع أن تنجح اذا اقترنت بشكل قريب جدا بالوضع الراهن.

المعونة الخارجية

تعتبر المساعدة الخارجية الاقتصادية والعسكرية ملحقاً هاماً لدبلوماسية القوى العظمى. وتقدم الى اسباب متنوعة، كلها عادة ضمن سياق تطوير مصالح السياسة الخارجية للدولة وبينما توجد مناسبات عندما تعطى المساعدات على أسس انسانية فإنها جزءاً صغيراً فقط من برنامج المساعدات الخارجية لأي دولة. ان الاهداف الرئيسة للمساعدات الاقتصادية والاجنبية هي تقوية نفوذ المتبرع في البلد المتلقي لها، كذلك لايجاد اسواق لبضائع وخدمات المتبرع وكذلك لمنع نفوذ وامكانية وصول الاعداء لهذا القطر. وقد يتغير شكل المساعدة بين منح اجمالية الى قروض واتفاقات تجارية مجدية. ولكن بغض النظر عن طبيعة المشاريع الاقتصادية فسوف يكون لها ايحاءات سياسية مباشرة والتي ستتضمن حتماً سياسة خارجية وشكلا دبلوماسياً وفي الوقت الذي لا يمكن فيه دوماً تحديد الاهداف السياسية لبرنامج خاص ما عدا في اتفاقات عامة، فلا يوجد شك أن الاستقلال الاقتصادي أو العسكري يزيد من امكانيات التعاون السياسي. ومن الناحية المثالية فان المعونات الخارجية تخدم كلاً من المتبرع والمتلقي ولذلك فان لدى كل منهما الحوافز لتوسيعها وتنظيمها.

وقد استخدمت الولايات المتحدة، وهي القوة الاقتصادية الاولى في العالم، المساعدات الخارجية بشكل مكثف لمتابعة اهدافها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وحققت خطة مارشال التي صممت للمساعدة على اعادة الوضع في اوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية مهمتها بنجاح في تمكين دول هذه المنطقة من استعادة وتوسيع

قواعدها الاقتصادية بعد فترة الحرب. وهذا لم يدعمهم سياسيا فحسب ولكنه قدم كذلك اسواقا موسعة للمصادر الامريكية وضمن اي مقياس فان كل الدول المعنية في خطة مارشال استفادت بصورة كبيرة من الخطة. ان برنامج المساعدات الخارجية الوحيد منذ ذلك الوقت والذي لم يحقق نجاحاً كانت المساعدات المستمرة لاسرائيل وهذه المساعدة الاقتصادية والعسكرية توفر للولايات المتحدة الامريكية اقوى قوة عسكرية في الشرق الاوسط كحليف بدون تعهد للقوات المسلحة الامريكية. اما السؤال فيما اذا كانت الفائدة تبرر التكلفة فهذا حكم يجب ان يقيمه اولئك الموجودين في مراكز تنفيذ السياسة.

هناك خلاف واسع الانتشار حول دفع ديون برامج المساعدات الامريكية الاخرى، ان مجلس الشيوخ هو جزء مكمل لعملية التخطيط التي تشمل على هبات ضخمة والتي اصبحت موضع شك من قبل مجلس الشيوخ وبخاصة تلك التي تتقدم بها وزارة الخارجية. ومن الواضح فان تقديم المساعدات يزيد من قوة النفوذ السياسي، ولكن الدليل على ان الولايات المتحدة قد استفادت من الكثير من هذه المساعدات هو بعيد كل البعد عن الاقناع. ويشير الدبلوماسيون دائما الى نجاح خطة مارشال كدليل على المساعدات هي سلاح دبلوماسي قوي، ولكن القياس غير ملائم عندما يطبق على دول غير مستقرة سياسيا وعلى دول متخلفة اقتصادياً.

وعين الرئيس ريغان لجنة ممثلة لحزبين في عام ١٩٨٣ برئاسة هنري كيسنجر لدراسة المشاكل في امريكيا الوسطى وتقديم تقرير عن النتائج. وكان الاهتمام الرئيسي للولايات المتحدة يدور حول الدعم الكوبي والسوفياتي لحكم الساندنستينيين في نيكاراغوا وكذلك التدمير المحتمل لحكومات اخرى في المنطقة. وقد اوصت لجنة كيسنجر بمساعدات يصل مجموعها الى ٨٫٤ بليون دولاراً كمساعدات مباشرة في الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٥ - ١٩٨٩. وقد اوردت اللجنة المشاكل الاقتصادية والسياسة في هذه المنطقة كما اعترفت «بالاساليب الوحشية التي تمارسها قوات رجعية معنية في امريكيا الوسطى» وهي اشارة موجهة الى نشاطات فرق الموت في السلفادور. وتأتي اهمية التقرير في انه يمثل فكر النخبة السياسة الاجنبية، وكان القصد من تعيين لجنة كيسنجر اعطاء شرعية، لموقف الحكومة وتشجيع الدعم في مجلس الشيوخ. ان النقطة الاساسية لتقدم الحوار حول المساعدات الاقتصادية والعسكرية هي ان الولايات المتحدة ليست على خلاف مع ان نوع من الحكومة او اي نظام اقتصادي في المنطقة، اذا كان ذلك نتيجة تغير من الخارج. «انه المتعطش الروسي - الكوبي لجعل امريكيا الوسطى جزء من تهديدهم الاستراتيجي الجغرافي [الذي] حول الصراع في امريكيا الوسطى الى مشكلة امنية وسياسية بالنسبة للولايات

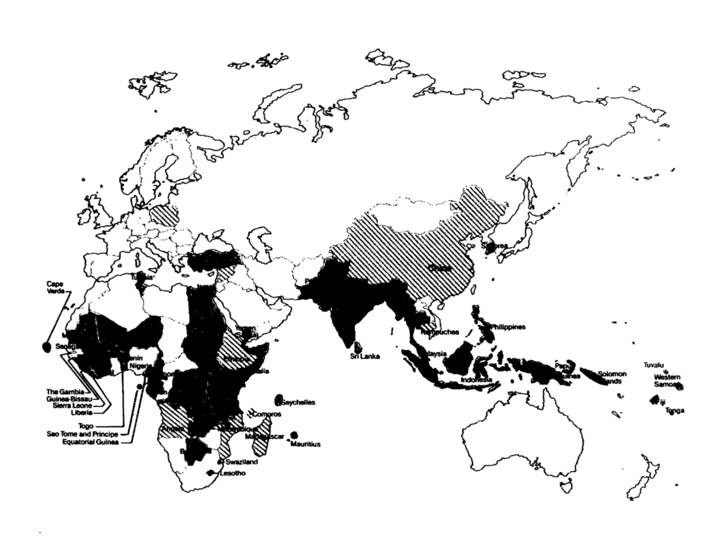
المساعدات الامريكية الاقتصادية الثنائية لعام ١٩٨١

عكست المساعدة الثنائية الامريكية في عام ١٩٨١ «التوجهات الجديدة» لسياسة عام ١٩٧٣ للمساعدة على تحقيق الحاجات الانسانية الرئيسة في افقر الدول النامية، باستثناء اعتمادات الدعم الاقتصادي (القروض او المنح التي تعطى الى بلدان لها اهتماما امنية خاصة) واعتمادات للسيطرة على تجارة المخدارت العالمية. وقد وزع حوالي ٢٤٪ من المساعدات الاقتصادية الثنائية الامريكية على بلدان صنفتها الامم المتحدة على نها من البلدان الاقل نموا. وكانت اسرائيل ومصر اكبر ملتقى للمساعدات الامريكية في عام ١٩٨١ وقد استملت هذه الدول معظم المساعدات من خلال صندوق الدعم الاقتصادي.

وكانت المساعدة الاقتصادية الى المكسيك مقصورة على الحد من تجارة المخدرات العالمية، واستلمت كل من البلدان التالية مساعدة فقط على شكل قوات لحفظ السلام: - بيليز (ميناء في هندوراس)، جزر فيجي، الغابون، ماليزيا، عُمان، بابوا، (مقاطعة استرالية في غويانا الجديدة)، جزر السلمون، جزر تونغا (في جنوب المحيط الهادي)، توفالو، وسامو الغربية.

اما كلاً من جمهورية افريقيا الوسطى، تشيلي، ساحل العاج، وكوريا الجنوبية فقد استلمت مساعدات على شكل مواد غذائية وقوات حفظ السلام. واستلمت البرازيل مساعدة غذائية وقوات لحفظ السلام، وللحد من السيطرة على المخدارت. وكانت المساعدة الى كولومبيا مقصورة على قوات السلام المسيطرة على المخدرات. وتسلمت الباكستان مساعدة غذائية وللسيطرة على المخدرات.

ووصل مجموع الانفاق الصافي لمساعدات التنمية الرسمية الامريكية (بما فيها المساهمات في الوكالات المتعددة الجوانب) في عام ١٩٨١ الى ٨ر٥ بليون دولاراً - اي ما يعادل ٢ر٠٪ من اجمالي الانتاج القومي.



المتحدة ونسف الكرة الغربي».(°) وهذه هي النقطة الرئيسة في برامج المساعدات الامريكية في كل جزء من اجزاء الكرة الارضية. ويحكم قرب امريكا الوسطى فان للمسائل الرئيسة صلة اكثر بالامر، فهل هو من صالح الولايات المتحدة ان تحافظ على انظمة حكم اليمنيين المناوئين للديموقراطية مثل نظام الحكم الموجود في السلفادور والوقوف اما محاولة اي تمرد ضده؟ وهل يجب على الولايات المتحدة ان تترك دول امريكا الوسطى لتحل مشاكلها السياسية بذاتها، وتقتصر مساعداتها لتحسين الاوضاع الاقتصادية في المنطقة فقط؟ وهل تتصرف الدول التي تتلقى مساعدات من كوبا والاتحاد السوفياتي كممثلين للسياسة اليسارية في العالم الغربي؟ وهل يجب على الولايات المتحدة ان تجابه النفوذ الشيوعي من خلال زيادة مساعداتها للحكومات اليسارية؟ هل يجب على الولايات المتحدة ان تتعهد، بغض النظر عما هو ضروري من المصادر بما في ذلك القوات من اجل هزيمة اية قوة يرأسها او يزودها اليسار والتي تحاول فرض السيطرة في اية حكومة في امريكيا الوسطى؟ لقد اثيرت هذه الاسئلة من اجل توضيح ان هناك العديد من درجات الاختيار في تنفيذ السياسة متفق عليها بشكل واسع مثل اعاقة السوفيات او توسيع النفوذ الكوبي في العالم الغربي والنقاش في مثل هذه المسائل يكون عادة حول افضل السبل لتحقيق هدف متفق عليه.

ان استخدام المساعدات الخارجية كمساعد للدبلوماسية غير محدود في الولايات المتحدة فقد اعطى الاتحاد السوفياتي كميات هائلة من المساعدات الى مصر، وسوريا، والعراق، ومن خلال هذه العمليات ارسى حضوراً سياسياً في الشرق الاوسط. وكذلك فان السوفيات هم مصدر رئيسي للدعم الاقتصادي لكوبا، والذي خفف من حدة الضغط عن (كاسترو) في البحث عن قروض من الولايات المتحدة. اما الدول الاصغر فلديها برامج مساعدات محدودة والتي تتخذ عادة شكل مساعدة فنية الى دول اقل تطورا. وقد غذت اسرائيل مثل هذا النوع من البرامج ووسعته في افريقيا في محاولة لبناء دعم لها في المجتمع الدولي. وعلى اية حال وبينما تكثف الجبهة العربية معارضتها لاسرائيل فان الدول الافريقية تحولت من الدعم الى العداء او الحياد. ولدى القوى الرئيسة وكذلك الدول المنتجة للبترول القدرة الاقتصادية لتقديم مساعدات مهمة، وما لم يوجد هناك توقعات لكسب سياسي فان القدرة لا يمكن مساواتها بالحافز.

تجارة تصدير الاسلحة

ان بيع الاسلحة لدول اخرى هو جانب هام في برامج المساعدات الخارجية. وليس بيع الاسلحة مفيد اقتصاديا فحسب ولكنه يساعد او يحافظ على زيادة النفوذ السياسي(٦). و يشجع التنافس المستمر بين القوى العظمى كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على تقديم الاسلحة الى حلفائهم لتقويتهم ضد اي عدوان خارجي او اي تمرد من الداخل. ان ابعاد تجارة الاسلحة مذهلة، و يقدّر ان دول العالم الثالث صرفت ما مجموعه (٢١١) بليون دولاراً في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي و اوروبا الغربية بين عامي ١٩٧٤ - ١٩٨١. وكانت حصيلة صفقة انفاق المال المثيرة (٢٩٫٨٠٥) صاروخ سام «صواريخ ارض جو» و (١٨٦) سفينة حربية سطحية رئيسية، و (٦٠٤١) طائرة مقاتلة و (١٨٫٢١١) دبابة علاوة على انواع اخرى من الاجهزة العسكرية.(٧) وهذا التحول في الاسلحة من القوى الرئيسة الى دول العالم الثالث يتكون بشكل رئيسي من اسلحة حديثة تزيد من قوة الدمار عند وقوع اي صراعات اقليمية في المستقبل.

ان الاسلحة التي تم شراؤها من قبل دول العالم الثالث يفترض انه تم تمويلها من منح اجمالية او برامج مساعدات عسكرية تقدم تمويل طويل الامد بفائدة منخفضة مع احتمالات غير مؤكدة لاعادة الدفع. تعطي تجارة الاسلحة هذه الدولة التي تمنح المساعدة الفرصة لاختراق البنية الداخلية للدولة المستفيدة من خلال المستشارين العسكريين والنفوذ السياسي المتزايد. كما ان الحاجة الى التزويد بقطع الغيار والذخيرة اضافة الى المعدات المتطورة تخلق حضورا دائماً. ان الخطر الرئيسي لهذا الانتشار الواسع للاسلحة هو احتمال تورط الدول التابعة للشرق والغرب في صدام مما سيجلب الصراع الى الدول العظمي. ومن المحتمل ان يشجع مقدار الاسلحة مجلسا سياسياً ثورياً لمحاولة توسيع قوته من خلال الاحتلال. وخلال حرب جزر الفوكلاند في عام ١٩٨٢، اغرق الصاروخ الفرنسي « اكسوزيت » والبالغ قيمته ٢٠٠٫٠٠٠ دولاراً، المدمرة الانجليزية « شفليد HMS » البالغ قيمتها ٥٠ مليون دولاراً. وفي نفس الوقت دمرت اسرائيل ٧٩ طائرة سورية باستخدام صواريخ جو جو متطورة دون فقدان طائرة واحدة. هذه امثلة على القوة التدميرية لاسلحة متطورة غير باهظة السعر نسبياً. وفي حالة استخدام الارجنتين للصاروخ الفرنسي ضد بريطانيا و فانه كذلك مثال على الاسلحة المستوردة التي تم استخدامها ضد حليف. ان اسرائيل وجنوب افريقيا والبرازيل لسيت سوى ثلاث دول طورت قدرات عسكرية حديثة

والتي اعطتهم امكانية لتصدير الاسلحة، وأهمية في السياسة العالمية لم يكن بالامكان الحصول عليها لولا ذلك. تحدث «واينبرغر» وزير الدفاع عن التصعيد في تصدير الاسلحة في تقريره السنوي عام ١٩٨٤ قائلاً: «من المحتمل ان يشهد عقد الثمنينات مصادر جديدة للتوتر، وعدم الاستقرار، والنزاع ضمن دول العالم الثالث وفيما بينها والذي قد يؤثر على مصالح الولايات المتحدة. و يشكل الامر اهتماماً خاصاً لان العديد من المصادر الاستراتيجية التي اصبحت تعتمد عليها كثيراً الدول الصناعية الحديثة توجد في العالم الثالث» (٨).

وقد اتّبعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي طرقاً مختلفة في عروضهم من السلاح الى الحلفاء والحلفاء المتوقعين.. . و باستثناء دول النفط، فالقليل من المستفيدين باستطاعتهم الدفع بدل الاسلحة الحديثة دون تمديد فترة الدّين. وكانت رغبة الولايات المتحدة لتقديم قروض ومنح للحصول على اسلحة اكثر من رغبة السوفيات وكانت ايضاً أكثر نشاطاً في هذا المجال. وتم توجيه معظم صادرات الاسلحة السوفيتية الى مناطق معينة مثل كوبا، وفيتنام الشمالية، والشرق الاوسط. بينما كانت المساعدات الامريكية أوسع انتشاراً بكثير الى الحد الذي كانت تستخدم فيه الاسلحة الامريكية في المواجهة بين الدول. ففي الحروب بين الهند والباكستان، تركيا واليونان، وجد ان كلا الطرفين يستخدمان اسلحة عليها علامة «صنع في الولايات المتحدة». فمن الصعب دعم المعاهدات المقيّدة التي ترتبط حسب العرف باتفاقيات الاسلحة والتي تحد من استخدام الاسلحة لاغراض الدفاع عن البلد. و بعيداً عن الوتد الذي تدقه السياسة والنفوذ المتزايد الناجم عن بيع الاسلحة، الاّ ان تجارة الاسلحة توفر مكسباً اقتصادياً جذاباً عندما تُوجّه الى دول تستطيع ان تدفع ثمنها. وترى الدول الغربية مبيعات الاسلحة الى الدول المنتجة للنفط على انها فرصة لتصحيح مشاكل ميزان المدفوعات جزئياً والناتج عن التصعيد في اسعار البترول الخام.

تتعرض عمليات تجارة الاسلحة لتغيرات متناقضة مع قيام الدول التي تسعى لبسط نفوذها باتباع تناقضات عديدة في سياستها. فقد وقعت الولايات المتحدة والبرازيل اتفاقية تنص على قيام الولايات المتحدة الامريكية بتزويد تكنولوجيا اسلحة متطورة لدول امريكا اللاتينية التي بلغت قيمة تجارتها بالاسلحة ١ بليون دولاراً وهذه سادس أكبر صفقة في العالم. ان التغير الغريب هو أن الزبائن الرئيسين للاسلحة البرازيلية هي ليبيا والعراق حيث تعتبر الاولى عدواً لدوداً لامريكا لا تربطها علاقات دبلوماسية معها، بينما تعتبر الثانية تابعة للاتحاد السوفياتي الى أن ادت حربها مع ايران الى قيام امريكا

بالسعي نحو اقامة علاقات افضل مع بغداد. وبموجب الاتفاقية يتوجب على الولايات المتحدة أن توافق على عملية بيع اسلحة تدخل فيها التكنولوجيا الامريكية، الا أنه يتم مخالفة هذه الشروط بشكل اختياري(٩). واعلنت امريكا ايضاً عن خطط لبيع صواريخ وقواذف الى السعودية والاردن في الوقت الذي تزود فيه اسرائيل بالاسلحة. وكان هذا جزء من خطة ادارة الرئيس ريغان لتسليح قوة ضاربة اردنية للتدخل في العربية السعودية أو دول الخليج الاخرى لمواجهة أي تمرد أو اعتدا(١٠). ان وضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ كان يعتمد على تعاون الاردن في مفاوضات سلام مع اسرائيل. ولا يمكن التغاضي عن احتمالية استخدام تلك الاسلحة ضد اسرائيل الا أن الاعتبار الاهم هو المحافظة على امدادات النفط من الشرق الاوسط. وكان من المأمول به ايضاً أن تؤدي زيادة النفوذ الامريكي الى منح تلك الدولة فرصة أفضل لتحقيق تسوية سلمية في المنطقة.

ان العربية السعودية هي أكثر الدول النفطية ثراء وصفقات اسلحتها تعكس هذا الازدهار. لقد اعلن وزير الدفاع السعودي في كانون الثاني ١٩٨٤ بأن المملكة «مساهمة بمبالغ نقدية طائلة» مع فرنسا من أجل تطوير نظام مضاد للطائرات لصالح السعودية التي ستحتفظ بصلاحية حق استخدام التكنولوجيا التي تم تطويرها للاسلحة. لقد بلغت تكاليف هذا النظام ٤ بلايين دولاراً كما كانت فرنسا ايضاً تخطط لتزويد الجزائر بدفعات مماثلة بقيمة ٢٫٢٣ بليون دولاراً. وكان يتوقع أن تكون هذه العقود متبوعة بمشتريات سعودية تشمل دبابات من المانيا الغربية.(١١) وتعتبر فرنسا ثالث أكبر دولة مصدرة للاسلحة في العالم، بعد أمريكا، وروسيا، وبالنسبة لها فان احتمالية توسيع مبيعاتها الى الدول التي يمكنها أن تدفع الثمن باعتبارها هدية «عطية» اقتصادية.

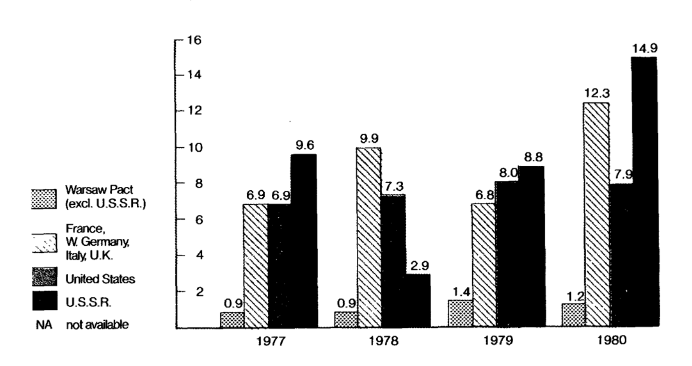
العمليات المقنعة

تقوم الدول العظمى بالعمليات السرية أو المستترة لدعم جهودها الدبلوماسية. وهي تتراوح بين تزويد القوات في حروب العصابات الى محاولات التأثير على العمليات السياسية. في دولة ما. وعادة يتم القيام بهذه العمليات بواسطة العاملين في الاجهزة الاستخبارية مع أن العمليات السرية قد تستهدف تحقيق نتيجة مرغوبة فيها بدلا من مجرد جمع المعلومات. ومثل هذه المعلومات تتنافى مع القاعدة الدبلوماسية في تجنب التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وفي حالة انكشاف هذه العمليات فان الامور التي يراد تحقيقها قد تصبح عكسية. ان ضرورة قيام الدول بعمل ما يجب عليها عمله لحماية

المبيعات العسكرية والمستشارون في الخارج

لمبيعات الاسلحة والمعدات العسكرية لدول العالم الثالث نتائج اقتصادية وسياسية هامة. ان ظهور اسلحة جديدة في بلد ما يمكن ان تغير من توازن القوى و يفتح مجالاً لنفوذ الدولة المزوردة للسلاح. و يُرسل المستشارون العسكريون للتدريب على انواع الاسلحة الجديدة الأمر الذي يؤدي الى تواجد اعداد اجنبية كبيرة في الدولة المستضيفة. لقد كانت يوغسلافيا وسيطاً لبيع السلاح السوفياتي لمصر عام ١٩٥٥. ومنذ ذلك الوقت اصبح الاتحاد السوفياتي المزود الاكبر للسلاح في دول العالم الثالث. ان اكثر ٤٠ دولة من دول العالم الثالث قد حصلت على اسلحة من الاتحاد السوفياتي بحلول عام ١٩٨٠. وقد كان زخم هذه الاسلحة متركزاً في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (الجزائر، والعراق، وليبيا، وسوريا.

مبيعات الاسلحة للدول النامية في الاعوام ١٩٧٧ ـــ ١٩٨٠

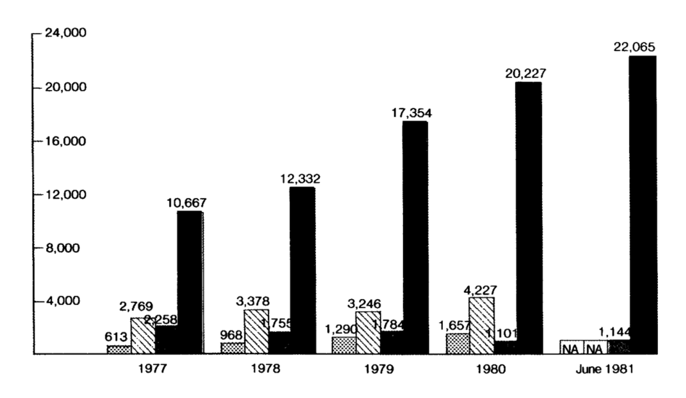


ومن الدول الاخرى التي اشترت السلاح السوفياتي في نهاية السبعينات كانت اثوبيا والهند.

اما السلاح الامريكي فانه لا يباع الا بموافقة الحكومة الامريكية، فاذاً، بعد تدقيق النظر، اقتنعت الحكومة الامريكية بان عملية البيع ستكون في صالح الامن والاستقرار الامريكي ثم عملية البيع. ان الدول الرئيسة التي تشتري السلاح الامريكي منذ عام ١٩٧٨ حتى منتصف عام ١٩٨١ هي مصر، وكوريا الجنوبية، والسعودية واسرائيل. ان ارقام مبيعات الاسلحة الاميريكة تختلف من دولة الى اخرى و اذ تحتوي بناء القواعد العسكرية، والتدريب والاسلحة بانواعها.

المصدر: مبيعات الاسلحة ACDA، الاستثمارات العسكرية العالمية وتحويلات السلاح، ١٩٦٨ — ١٩٧٧، وكذلك مصادر وزارة الدفاع الامريكية.

المستشارون العسكريون في مهمات خارجية، ١٩٧٧ ــ ١٩٨١



مصالحها أمر مقبول بشكل عام الا أن العديد من النشاطات السرية يبدو أنها تنطوي على مخاطر دبلوماسية لا تتناسب مع المكاسب المتوقعة.

وفي الولايات المتحدة يتم توجيه النشاطات السرية من قبل مجموعة من الافراد يعينهم رئيس الدولة بدون أي تحديدات على الأموال اللازمة للقيام بعملية سرية أو شبه عسكرية في مختلف أنحاء العالم مستخدمين بعض الوكالات مثل وكالة الاستخبارات المركزية اذا وجد ذلك ملازماً، او البحث عن مؤسسات غير حكومية عند الضرورة. وكانت هناك لجنة عرفت باسم «لجنة الاربعين في ادارة الرئيس نيكسون، وعرفت باسم مجموعة تخطيط الأمن القومي» في ادارة الرئيس رونالد ريغان.(١٢) وحيث أن هذه اللجنة تملك الاموال والمعرفة اللازمة عن العناصر المتمردة فليس من الصعب على العمليات السرية أن تحدث عدم استقرار سياسي في العديد من دول العالم الثالث. ومن الصعب تحديد الفائدة الكامنة في مثل هذه المغامرات.

في أعقاب الفشل في خليج الخنازير تم رسم خطة عرفت باسم «عملية منغوز» أحد أهدافها القيام بغارات شبه عسكرية وعمليات تخريبية داخل كوبا. وأما الهدف الثاني فاستهدف حياة كاسترو، حيث قامت لجنة تابعة لمجلس الشيوخ متخصصة في عمليات الاغتيال الرسمية بالنظر في ثماني محاولات شملت باستخدام وسائل مختلفة تتراوح بين السيجار المتفجر والسم واستخدام جماعة المافيا. وبدون شك فانه تم القيام بمحاولات القضاء على كاسترو بموافقة وكالة الاستخبارات الامريكية ولكن من غير الواضح تماماً من هو الذي اصدر الأمر النهائي للقيام بذلك. يدعى مؤرخ « كينيدي» «آرثر شيلزنجر» الابن بأن المسؤولين في وكالة الاستخبارات الامريكية إما أنهم اساءوا فهم ملاحظة مرتجلة حول التخلص من كاسترو أو أنهم تصرفوا على هواهم بدون أوامر. لقد أدلى مسؤولو وكالة الاستخبارات الامريكية في افادة قالوا فيها بأن قيامهم بتلك المحاولات كانت بموافقة الرئيس، رغم أن أحداً لم يبحثها مباشرة مع كينيدي.(١٣) وهذا دليل على النشاطات السرية الخارجة عن السيطرة حيث قامت وكالة الاستخبارات المركزية في محاولة تنفيذ ما فهموه على أنه أوامر من الرئيس مع ادراكهم في نفس الوقت ضرورة عدم انحاء اللائمة عليه في حال فشل المحاولة. وهذه طبيعة العديد من العمليات السرية فهي تجعل المجال واسعاً أمام الذين سيقومون بتنفيذ المهمة في الميدان لتفسير التعليمات حسب مفهومهم للمصلحة القومية.

ومن أكثر أعمال لجنة الاربعين انتشاراً الانقلاب التشيلي الذي تم عام ١٩٧٣ للاطاحة برئيس تشيلي الماركسي سلفادور ايليندي. ففي هذه الحالة قامت الولايات المتحدة

بالاطاحة بحكومة كانت تحكم بمعايير دستورية واستبدلتها بزمرة عسكرية قمعية. ولا يوجد هناك دليل على أن هذه المؤامرة قد نفذت بناء على أوامر من الرئيس نيكسون الذي كان قليل الاهتمام بامريكا اللاتينية.(١٤) الا أنه من المحتمل أن تكون الفكرة قد بدأت في وزارة الخارجية وأن لجنة الاربعين قامت باستخدام وكالة الاستخبارات الامريكية لتنفيذ عملية الاطاحة. ومرة اخرى نجد هذا مثال على تنفيذ الاعمال السرية على أيدي الموظفين الذين يثق بهم الرئيس مع قناعتهم بأن تصرفهم كان حسب رغبة الرئيس. والأهم من ذلك هو مسألة تأثير مثل هذه الأعمال على العلاقات مع الدول الأخرى. لقد كانت «امبريالية اليانكي» عبارة مألوفة منذ زمن طويل للدلالة على عدم الرضا في امريكا اللاتينية وما حدث في تشيلي لم يسهم في كسب اصدقاء للولايات المتحدة في المنطقة.

لقد لقيت العمليات السرية الامريكية بعض النجاح، ففي عام ١٩٧٣ ابقت وكالة الاستخبارات الامريكية شاه ايران في السلطة عن طريق دعم محاولة انقلاب بالاطاحة برئيس الوزراء محمد مصدق وبذا قوّت قبضة شركات النفط الامريكية على المصادر النفطية الايرانية أكثر مما لو كان الوضع مختلفا. ورغم أن هذا الاسلوب حقق نجاحاً الا أن هناك شكوكاً مشروعة حول مدى علاقة ذلك بالمصلحة القومية للولايات المتحدة. ونظراً لطبيعة العمليات السرية فهي تشكل تناقضاً مباشراً للقيم السياسية التي تسعى جاهدة لتحسينها أو المحافظة عليها. ان مشكلة العمليات السرية هي أنها تتضمن نوعاً من اللعب الاحتكاري الذي يرضي غرور اللاعبين ولكن قيمتها مشكوك فيها، وربما يكون ضررها على الدولة عظيما. ومن الصعب تحديد أي عملية سرية ساهمت مساهمة كبيرة في السياسة الخارجية الامريكية من حيث زيادة الامن الامريكي مقابل الامن الروسي. هذا هو الهدف القومي الرئيسي للدولة، والعمليات السرية في المناطق المحيطة معرضة بلفت الانظار اليها. وهناك احتراس وحذر عند بحث أي من العمليات السرية نظرا لطبيعتها السرية، فمن المحتمل تماماً أن تكون هناك العديد من حالات النجاح والفشل التي لم يتم الافصاح عنها.(١٥)

ان العمليات السرية ليست مقصورة على الولايات المتحدة. وقد قامت بها ايضاً الاستخبارات الروسية (KGB) في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وربما كانت مفيدة في عمليات التخريب في حكومات اوروبا الشرقية التي لم تكن قد انضمت بعد الى أي من فلك الدولتين العظميين، ان السرية التي تكتنف (KGB) تجعل من الصعب توثيق نشاطاتهم.

في عالم تسيطر عليه الدولتين العظميين فمن المزعج التركيز كثيراً على عملية

اغتيال زعيم دولة غير صديقة هنا أو الاطاحة بحكومة استفزازية هناك. وفي نهاية المطاف فان امريكا وروسيا ستبقيان الخصمان الرئيسان من حيث الحرب والسلم. ان العلاقات الدبلوماسية بين الدول يعتمد على حقائق الوضع أكثر من تأثير النشاطات السرية، فالاطاحة بنظام حكم ما قد يفيد بعض المصالح الوطنية ولكن من غير المحتمل أن يسهم في الاسلوب التي تنتهجه الدولة في سياستها الخارجية، فلدى أي قوة عظمى القدرة على تخطي القيام بعمليات سرية وبدون شك فان الكثير منها ظلت سرية الا أن المشاكل الصعبة في السياسة الخارجية للدولة لا تكون قابلة للحل عن طريق عملية سرية، والمشاكل الأقل أهمية ربما لا تستحق التناقضات الداخلية في الدول الديموقراطية فقدان الاحترام الدولي الذي تعاني منه دولة ما عندما تكتشف المؤامرة.

الدعايـــة

الدعاية هي محاولة التأثير على الرأي العام، وقد استخدمتها الدول منذ زمن طويل في تطبيق سياستها الخارجية وليست بالضرورة أن يكون هذا الجهد مبنياً على الكذب وانما نجد أن أكثر أنواع الدعاية فعالية هي تلك التي تكون مبنية على الحقيقة والاستقامة. وقد كانت الدعاية البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية ترتكز على مثل هذه المبادىء: «لا تقل شيئاً لا تعتقد بانه لا ينطبق على الحقائق كما تعرفها، وثانيا لا تقل لدولة أو لشعب شيئاً يكون أو يبدو غير مستقيم أو متناسق مع ما تقوله في أي دولة أو شعب آخر».(١٩) وطبعاً لا يوجد شيء في هذه المبادىء ما يمنع القيام بشكل اختياري بتقديم الحقائق.

ان جميع الدول سواء أكانت ديموقراطية أم لا، تتطلب دعم سكانها المدنيين لسياساتها الخارجية، ويلجأ الجميع الى الدعاية لاضفاء الصبغة الشرعية على تلك السياسات. ان تقارب امريكا مع الصين في اعقاب قيام الرئيس نيكسون في زيارة بكين يمثل تحولا دراميأ في السياسة الامريكية. وقد صاحبها مجهودات ادارية مكثفة لشرح وكسب القبول لهذا الاندفاع الدبلوماسي الجديد. هذه الجهود مهمة لأن امريكا ركزت سياستها الخارجية على دعم تايوان وعزل الصين. ان التغطية التلفزيونية لتبادل الانخاب بين الرئيس نيكسون والقادة الصينيين في قاعة الشعب العظمى كانت مهمة بالنسبة لنيكسون سياسياً في سنة الانتخابات وقد كان حدثاً اعلامياً بالنسبة لوسائل الاعلام واظهرت للشعب الامريكي بان الصينيين «جماعة طيبون».

كما تستخدم الدعاية ايضا للتأثير على الرأي العام في الدول الاخرى. ان مركز المعلومات الامريكي يقوم بادامة المراكز الامريكية في معظم الدول الافريقية والآسيوية والاوروبية بما فيها دول اوروبا الشرقية. وهذه المراكز تهدف لزيادة تبادل الآراء وتعريف الناس بالحياة الامريكية. وتلك المراكز ثابتة فيها مكتبات وتقدم افلاما وتدريبات لغوية وبرامج ثقافية. وهناك ايضاً مراكز ثنائية تشرف عليها وكالات في الدول المضيفة تقوم بنفس النوع من النشاطات. وبشكل عام فان مراكز المعلومات الامريكية فهي: (٢١٠) مراكز في (١٢٧) دولة من ضمنها (١٣٢) مكتبة في (٨٠) دولة. كما أنها تقوم بطباعة (١٠) مجلات في (٨٠) دولة.(١٧) وتقوم امريكا ايضاً باستخدام وسائل مثل راديو اوروبا الحر Radio Free Europe وصوت امريكا لتزويد المستمعين بتفسيرات للسياسات الامريكية وملخصات اخبارية موضوعية يومية. ويقوم صوت امريكا بالبث بـ ٤٢ لغة يستمع اليها حوالي ١٠٠ مليون مستمع تقريباً. ومن الصعب معرفة مدى نجاح مثل تلك الجهود الدعائية من حيث مدى التأثير على المستمعين التي تستهدف معظم تلك النشرات للتأثير عليهم أي اولئك الموجودين خلف الستار الحديدي. ان الأمر الابداعي في عمليات مركز المعلومات الامريكي هو الشبكة الدولية، وهي شبكة تلفزيونية ترتبط بين واشنطن والسفارات الامريكية في الخارج وتتيح الفرصة لمناقشات متبادلة عند قيام المسؤولين الامريكيين بالحديث مع كبار المسؤولين الاجانب لشرح المبادرات السياسية.(١٨) والهدف من ذلك هو التأثير على الرأي العام في الدول الأخرى بحيث تتشجع الحكومات لاقامة أو ادامة علاقات الصداقة مع الولايات المتحدة. والاتصالات المتطورة تمنح الدعاية فرصة للتغلغل حتى في أكثر الانظمة السياسية انغلاقاً.

وفي الوقت الذي كان فيه عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى يعتبر دوراً أساسياً في الدبلوماسية فان هذا التقيد قد زال نتيجة لتوفر وسائل الاعلام الجماهيرية واتساع مداها وتدخل المشرعين في السياسة الخارجية خاصة في الدول الغربية. وأثناء القيام بالزيارات الى الدول الأخرى فان القادة الوطنيين غالباً ما يمنحون فرصة مخاطبة الامة من على التلفاز. كما أن اجراء المقابلات مع الشخصيات البارزة في الدول الاخرى يشكل اسلوباً آخر لبيان وجهات النظر التي قد تختلف عن سياسات الدولة المضيفة. وفي امريكا فان الكونغرس يقوم بانتظام باستضافة اجتماعات يتم فيها دعوة الاعضاء لمناقشة الأمور والالتقاء مع قادة وممثلي الدول الاجنبية. وهذه الاتصالات تغير الدبلوماسية التقليدية في أنها توسع مستوى الاتصالات بين الدول. كما أنها تمنح الدول الاجنبية فرصة الذهاب مباشرة الى شعوب الدول الاخرى ومناشدة مشرّعيهم لدعم ما قد لا يكون

سهلاً بالنسبة لجهاز السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال نجح القادة الاسرائيليون في الوصول الى الشعب الامريكي والكونغرس في سعيهم للحصول على الدعم المتواصل في الشرق الاوسط، وهذا النوع من المجهود الذي يستهدف التأثير على كل من الرأي العام ورأي النخبة في الدول الاخرى هو من أكثر أنواع الدعاية الدبلوماسية تأثيراً وفعالية.

استراتيجية تنفيذ السياسة الخارجية

يتطلب تنفيذ السياسة الخارجية تطوير استراتيجية لمتابعة الاهداف. فالاستراتيجية التي يتم تبنيها في النهاية هي انعكاس لاهداف السياسة الخارجية كما هي انعكاس لاهداف السياسة الخارجية كما هي انعكاس للقدرات والقيم المحلية. واذا طرح السؤال التالي «ما هو هدف السياسة الخارجية الامريكية؟» فان معظم الامريكيين قد يجيبون بان الهدف هو السلام. الا أن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الامريكية، والدول العظمى الاخرى، ليس السلام وانما المحافظة على النظام السياسي القائم. ان التدخل الامريكي في كوريا وفيتنام والشرق الاوسط وأمريكا الوسطى وموازنة الدفاع البالغة ٣٠٠ بليون دولاراً ترتكز جميعاً على نفس الاساس الا وهو حفظ النظام السياسي.

ولكن هذا لا يعني أنه لا يمكن اتباع سوى سياسة واحدة لتحقيق أهداف الاستراتيجية الخارجية. فقد كان هناك على الدوام خلاف حول طبيعة ومدى المصالح الامنية الامريكية، الا أن الامثلة المتعلقة بالاستراتيجية الامريكية توحي بان السلام هو الهدف الرئيسي فقط عندما يكون مرفقاً بالامن. وقد يجادل البعض بأن على الولايات المتحدة الانسحاب من الالتزامات الدبلوماسية والعسكرية في مختلف أنحاء العالم والعودة الى «القلعة الامريكية». ان هذا السيناريو مغرٍ اذا افترض المرء أن باستطاعة الولايات المتحدة المحافظة على مستوى المعيشة العالي بدون التجارة الخارجية الضخمة. ان ازدياد الاعتماد التجاري المتبادل بين الأمم يجعل عملية العودة الى العزلة أمراً مستحيلا. كما أنه من المشكوك فيه ان تتمكن المراكز الاستراتيجية في العالم الغربي من البقاء بدون المظلة العسكرية الامريكية والاساس الاقتصادي للدولار، وان مستقبل الولايات المتحدة متداخل بشكل معقد مع مستقبل الديموقراطيات في الغرب.(١٩)

يمكن السير بمسألة الاستراتيجية الملائمة لتنفيذ السياسة الخارجية خطوة واحدة الى الامام. فهل الابقاء على النظام السياسي الامريكي ممكن على المدى الطويل بدون تدهور وسقوط الشيوعية؟ أم هل يمكن للنظام السياسي الروسي ان يبقى بدون تدهور وسقوط

الاقتصاد الرأسمالي والديموقراطية السياسية؟ أن التصريحات العلنية للزعماء الامريكيين والسوفيات تعبر عن الثقة بأن نظام حكمهم سيحقق الفوز في النهاية لا محالة. وفي متابعة توسيع النفوذ السياسي لتحقيق النتائج المرجوة فان القوى العظمى اتبعت اساليب مشابهة. فكلاهما تقدم مساعدات عسكرية واقتصادية للدول التي يمكن أن تساعدها فيما بعد، ان لم يكن في الوقت الحاضر، يديم كل منهما قوات لديها القدرة على تدمير الآخر.

لديك اعتبارات أوسع، تلك التي يمكن أن تلي مبدأ ما يسمى (الدومنو الساقطة)، لديك صف من الدومنو المرتب، وعندما تسقط أول واحدة منها فماذا يحصل للبقية؟ ستسقط حتماً بسرعة وبذلك تحصل على بداية هدم يكون لها تأثيراً عميقاً.

الرئيس ايزنهاور في ابريل عام ١٩٨٤
بمناسبة هزيمة الفرنسيين في دين بن فو
في الهند الصينية

أظن أن هذه التطورات الكامنة تميل الى حد ما لاثبات ما يسمى بنظرية الدومنو. فاذا فقدت دولة تلو الأخرى من الدول الحليفة للولايات المتحدة ثقتها بعهودنا واتفاقياتنا، فانني اعتقد أن أول واحدة منهن ستؤثر، وبشكل فعال، على الأمن القومي للولايات المتحدة.

الرئيس فورد في مارس ١٩٧٥ حول أهمية
كمبوديا لأمن الولايات المتحدة، القولان أعلاه حققتنا من قبل
ليزلي جلب نيويورك تايمز، ١٧ مارس ١٩٧٥

نظرية الدومينو (التنكر)

من إحدى الافتراضات الاستراتيجية التي تميز الاستراتيجية السياسة الخارجية الامريكية الروسية هي «نظرية الدومينو» والفكرة من ذلك هو أنه اذا تحولت دولة ما الى الشيوعية فان الدول المجاورة تستسلم ايضاً. ان الجهود الامريكية لمنع سقوط فيتنام الجنوبية كانت ترتكز على هذا الاساس. وقد قيل بأن الهزيمة في فيتنام ستليها خسارة في كمبوديا ولاوس وأخيرا في تايلند. ونجد ان كل الهند الصينية شيوعية الا أنها ليست حركة موحدة بأي شكل من الاشكال. لقد اطيح بالحكومة الكمبودية المدعومة من قبل الولايات المتحدة على يد الكميروج في اعقاب انسحاب امريكا في فيتنام الجنوبية وعلى

أية حال فانهم اصبحوا بعد ذلك متورطين بالمعارك مع قوات فيتنام الشمالية التي قامت في النهاية بالاستيلاء على المراكز السكانية الرئيسة، في كمبوديا مع قيام قوات الخمير الحمر الذين يعملون من الادغال بالتراجع على الحدود التايلاندية. وهكذا فقد اشتبك جيشان شيوعيان فيما اصبح يشبه حرب استنزاف من أجل السيطرة على كمبوديا. وظلت تايلاند مستقلّة بسبب المعونة الامريكية. ان الاحداث في كمبوديا وتايلاند ليست قوية بما فيه الكفاية لاعتبار صلاحية نظرية الدومينو على أنها نظرية مطلقة. وفي الحقيقة فان الصراع بين الفيتناميين والكميروج من أجل السيطرة على كمبوديا خلقت وضعاً غريباً تمثل في قيام كل من امريكا والصين بتقديم المساعدات الى الخمير الحمر.(٢٠)

يرتكز الاهتمام الامريكي بأمريكا الوسطى على فكرة ما لم تتم مجابهة النفوذ السياسي لكوبا ونيكاراغوا فان بقية دول امريكا الوسطى ستسقط في ايدي الشيوعية. وهذا الاسلوب الاستراتيجي هو اعادة التأكيد على نظرية الدومينو وهناك القليل من الشك حول انتهاج الاتحاد السوفياتي لمثل هذا الاسلوب وهذا يبين رغبته في تقديم المساعدات الى الحكومة الساندنستية التي تتولى السلطة في نيكاراغوا وتصعد من عمليات التخريب في السلفادور. وربما تكون الاهمية الرئيسة لنظرية الدومينو ليس في أهميتها أو عدمه وانما في اشادة المخططات الامريكية والروسية بالفكرة. ولكن، حتى اذا قبل المرء نظرية الدومينو فان ذلك لا يعني ردا اوتوماتيكيا على عمليات التخريب الشيوعية في أي مكان في العالم. ويجب أن يقاس الفعل على أساسين. الاول مدى التكاليف والفوائد والثاني، مدى تأثير ذلك على أمن الولايات المتحدة. وعدا ذلك فان امريكا تعرض نفسها لعمليات تخريبية واخرى مضادة لا نهاية لها في انحاء العالم في محاولة للاطاحة بالحكومات الشيوعية الموجودة ومنع قيام حكومات جديدة بالاستيلاء على مقاليد الحكم.

المركز الجديد للقوة

تهب رياح التغير في اوروبا مع قيام حلفاء الدول الكبرى في الشرق والغرب بالتعبير عن رغبتهم في تحقيق درجة أكبر من الحرية في رسم سياساتهم الخارجية. ومع اعتراف تلك الدول صراحة باعتمادها على الحماية النووية التي توفرها القوى العظمى التي تتزعم كتلتها الا أن هذه الحماية بدأت تظهر على أنها نقمة بقدر ما هي نعمة. ان نصب صواريخ س. س. ٢٠ وبيرشنغ ٢ في أوروبا الشرقية والغربية في أواخر عام ١٩٨٣ وبداية عام ١٩٨٤ قد جعلت تلك الدول رهينة لصراع محتمل بين القوى الاعظم، كما وأن الايدولوجية التي تنظر من خلالها الدول الاوروبية للعالم ليست بنفس درجة

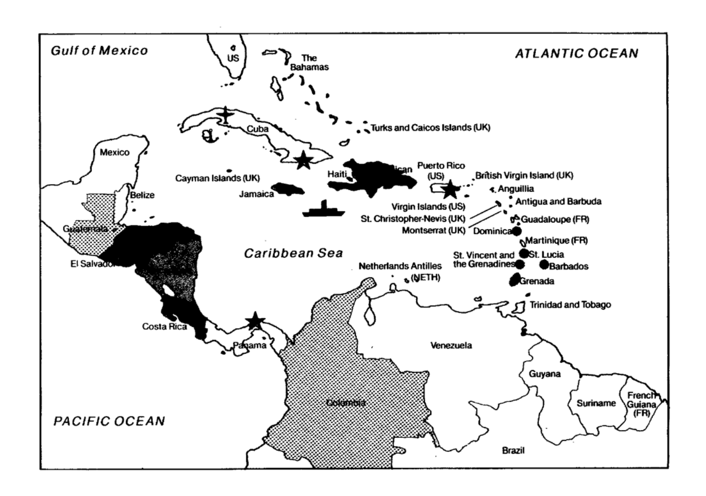
تصلب الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. فهم متشبثون باطارهم السياسي وسيدافعون عنه سواء أكان ذلك الاطار شيوعياً أم ديموقراطياً الا أن هناك تردداً بسيطا حول قبول حق الدول الاخرى باختيار نظامهم الخاص بهم. وهناك كثير من دول اوروبا الغربية اليوم لها مصالح سياسية مختلفة في داخل وزاراتها وانظمتها التشريعية وبعضها تعلن صراحة بانها اشتراكية. لقد استهلت اسبانيا وفرنسا وايطاليا واليونان عام ١٩٨٤ بوجود احزاب اشتراكية في السلطة من الصعب ادراك أي سبب يجعل تلك الدول تتردد في اقامة علاقات افضل مع الدول الشيوعية في اوروبا الشرقية الا اذا كان سيفهم من ذلك بانها واقعة بشكل كامل تحت السيطرة الروسية. ان هذا لا يعني بانه لا يوجد هناك فروقات بين الانظمة الاشتراكية في الشرق والغرب ونقطة الخلاف الرئيسة هي أن دول اوروبا الشرقية تتميز بالحزب الواحد بينما نجد الدول الغربية تقوم بالتنافس في الانتخابات مع الاحزاب المستقلة الاخرى. وعلى أية حال فان الاحزاب اليسارية في الشرق والغرب تتقيد بدرجات مختلفة بملكية الدولة للصناعة. فيمثل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة نظامين أكثر تطرفا للشيوعية والديمقراطية الرأسمالية من حلفائها وهذا بدوره يؤدي الى وجود المفاهيم المتنوعة.

لقد اتسع نطاق التعاون الاقتصادي في الثمانينات من القرن العشرين رغم ازدياد تنافر الدول العظمى. ان أهم الاسباب التي تعيق حتى المزيد من الجهود المشتركة وتخفيف التوتر بشكل حقيقي في أوروبا هو الحجم الهائل للقوات التقليدية لدول حلف وارسو مقارنة مع قوات حلف الناتو. ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية و ٣٠٠٠٠٠ من القوات الامريكية تتواجد في اوروبا الغربية لمساعدتها في الدفاع عن حدودها وفي نفس الوقت فان تلك الدول لم تقم بزيادة ميزانيات دفاعها الى الحد الذي يمكنها من تولي مسؤولية الدفاع عن نفسها. ان مباحثات فينا لخفض الاسلحة التقليدية لن تؤدي الى حل المشكلة لان هذا سيؤدي الى تدني وضع اوروبا الغربية في حال استبعاد القوات الامريكية من معادلة القوة حيث أن الهدف الاساسي لحلف وارسو هو خفض أو انهاء تواجد القوات الامريكية في اوروبا الغربية.

يبدو أن هناك عدة عوامل تسهم في تغيير الوضع الراهن. فزعماء دول اوروبا الغربية يقومون بشكل متزايد بالتحدث صراحة عن عدم رغبتهم في توفير ميدان قتالي للقوى العظمى في صراعها النووي. كما أن وجود الصواريخ البالستية على اراضيهم قد جلبت الخطر لسكان اوروبا وزعمائها والبديل الوحيد القابل للتطبيق هو التقليل من

التوازن العسكري

ان لدول البحر الكاريبي أصغر مؤسسات قواتها العسكرية. فمئات الآلاف من الكوبيين عسكرية، مقارنة بمساحتها، باستثناء كوبا التي منخرطين في منظمات عسكرية. وان العتاد يبلغ عدد سكانها ١/٦ سكان المكسيك، الا أنها السوفياتي الجديد الذي زودت به كوبا منذ عام تنفق ضعفين ونصف ما تنفقه المكسيك على ١٩٧٥ قد حسّن بشكل كبير قوة كوبا الضاربة.



التواجد العسكري للكتلة السوفياتية *

	الدولة	العدد
جيوش سوفياتية مقاتلة	كوبا	٢٦٠٠
قوات كوبية	نيكاراغوا	٢٠٠٠
ومستشارين	جرينادا	٣٠
مستشارين	كوبا	٢٠٠٠
اوروبيين شرقية وسوفيات	نيكاراغوا	**

* دون ذكر ٦٠٠٠ ــ ٨٠٠٠ مستشارين مدنيين سوفيات في كوبا.

** ٧٠ ضابطاً من مختلف الرتب العسكرية

معدل القوة العسكرية النسبي

منطقة الكاريبي	السكان (بالآلاف)	القوات العسكرية (بالآلاف)	عدد الطائرات المقاتلة
باربادوس	٢٥٢	٠٫٣	صفر
كوبا	٩٨٠٠	٢٢٧٫٠	٢٠٠
جهورية الدومنيكان	٥٨٣٥	٢٢٫٥	صفر
السلفادور	٤٦١٧	١٥٫٠	صفر
جمايكا	٢٢٩٥	٤٫٠	صفر
جواتيمالا	٧٢٠٠	١٥٫١	صفر
هاييتي	٦٠٥٤	٨٫٠	صفر
هوندوراس	٣٩٠٠	١١٫٢	١٢
نيكاراغوا	٢٦٤٣	٢٥٫٠	صفر
بنما	٢٠١١	٥٫٠	صفر
مناطق أخرى:			
كولومبيا	٢٧٣١٠	٧٠٫٠	صفر
المكسيك	٦٩٠٠٠	١١٩٫٥	١٢
فنزويلا	١٦٤٥٩	٤٠٫٨	٣٥

- قواعد جوية لاستعمالات الكتلة السوفياتية
- قواعد بحرية للسفن السوفياتية
- حركات التمرد المدعومة من كوبا
- المساعدات العسكرية الكوبية السوفياتية
- قواعد للولايات المتحدة الامريكية
- قواعد بحرية أمريكية ثابتة
- المساعدات العسكرية الامريكية

(بما في ذلك برنامج التدريب والتثقيف العسكري)

الدور الامريكي في دفاعهم التقليدي ومحاولة ازالة الصواريخ الروسية والامريكية من اوروبا الشرقية والغربية. وبالتأكيد فان موقف الدول العظمى هو الاعتبار المسيطر لان الترتيبات الامنية في اوروبا مرتبطة بقوتهم العسكرية. وهناك فوائد لكل من الاتحاد السوفياتي وامريكا حيث أن اقامة تحالف جديد في أوروبا سيكون مفيدا للطرفين. لقد حاول الاتحاد السوفياتي منذ سنوات التخفيف من ارتباطات اوروبا الغربية بالولايات المتحدة الامريكية وتنظر موسكو بحذر الى القوات الامريكية المتواجدة على حدود حلفائها، من المنطقي ان تتوقع أن يكون الروس راغبين في تقديم تنازلات كبيرة في مجالات الاسلحة النووية والتقليدية اذا تم خفض التواجد الامريكي. وهناك تعبيرات متزايدة في أمريكا عن الرأي القائل بان عبء ادامة جيش دائم التأهب في اوروبا امر له نتائج عكسية يؤدي الى اضعاف قدرة امريكا لمواجهة التهديدات في المناطق الاخرى ويزج باعداد كبيرة من القوات في حرب تقليدية تكون القوات المقابلة لهم متفوقة عليهم بشكل هائل. وفي حال نشوب حرب نووية فان تلك القوات ستكون أول الخسائر. كما أن الاعتبارات الاقتصادية مهمة ايضا فمصاريف ادامة التواجد الاوروبي تقدر بحوالي ١٣٣ بليون دولار سنويا.

ان تطور أوروبا الغربية كمركز جديد للقوة كان مجرد تصور الا أنه لقي تشجيعاً من نيكسون وكيسنجر حيث دعي الاخير الاوروبيين الى كتابة ميثاق جديد للأطلسي يؤدي الى تخفيض دور الولايات المتحدة في اوروبا(٢١). ان نمو أوروبا الغربية أكثر استقلالية سيؤدي الى تغيير النظام الدولي الثنائي الاقطاب الى نظام دولي متعدد الاقطاب يكون لديه القدرة على تخفيف التوتر بين الدول العظمى عن طريق ازالة اوروبا من كونها منطقة مواجهة. ان الدرع النووي الامريكي سيظل كما كان قبل شهر كانو أول من عام ١٩٨٣.

تعتبر المانيا الغربية اقوى اعضاء حلف شمال الاطلسي من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية (٢٢). وتخدم كقاعدة لمعظم القوات الامريكية في اوروبا اضافة لكونها تشكل قوات الخط الأمامي للدول الاخرى. هذه العوامل تجعل وجهة النظر الالمانية الغربية عاملا هاما في مستقبل اوروبا، فقد عرض المستشار الالماني الأسبق هلموت شميدت وجهة النظر الالمانية الغربية بالنسبة للمشكلة عام ١٩٨٣ في خطاب القاه في الولايات المتحدة حيث قال «لقد أدركنا بان التوازن بين الشرق والغرب لا يمكن المحافظة عليه ولا يتحقق اذا قامت المانيا الغربية بوضع كل ثقلها في السلة الغربية... نحن نكره الاحاديث المسهبة حول شن الحروب أو كسبها، ونكره ايضا الاحاديث المسهبة حول عيشنا في ميدان معركة أو عيشنا في ميدان المعركة». (٢٣) لقد دعا خطاب

شميدت الى اعادة النظر في «الاستراتيجية العظمى للغرب». وتعتبر ملاحظاته ذات أهمية كبرى لأنها تمثل تغيرا في النظرة المستقبلية في اوروبا الغربية وبصفته مستشاراً فقد كان هيلموت شميدت من بين اكثر الانصار تحمسا لوضع صواريخ بيرشنغ في المانيا الغربية الا أن ضعف التقدم في مباحثات الحد من الاسلحة، وخفضها كان له تأثير على موقفه. وقد عبر عن رأيه في القوة العظمى للغة المنمقة للدول العظمى في الثمانينات بقوله: «ان القيادة في اوساط الدول ذات السيادة لا علاقة لها بالصراخ ولا علاقة لها بالقيادة او السيطرة او الاوامر وما عليها الا التصرف باسلوب نموذجي يحتذى به».

الاستمرارية والتغير

حدثت تغيرات في ميزان القوى أدت الى تقسيم العالم في فترة الحرب. ومن الواضح بان دول اوروبا الغربية والى مدى أقل دول أوروبا الشرقية تسعى الى تغيير علاقاتها مع الدول العظمى. وفي نفس الوقت هناك اراء متزايدة في اوساط صفوة السياسة الخارجية الخارجية الامريكية تقول بان وجود أوروبا غربية أكثر استقلالا ستكون لصالح الفائدة المتبادلة لحلفاء الناتو. وهذا ليس دليلا على الرغبة في التحرر من الوهم بقدر ما هو اعتراف بتغير الظروف. ان حل نظام ثنائية الاقطاب الذي يهيمن على النظام الدولي يتضمن امكانية تخفيف حدة التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عن طريق التخفيف من المخاوف المتبادلة. فالترتيبات الحالية ستستمر الى أن تقوم أوروبا الغربية بزيادة قوتها العسكرية التقليدية لتمكين غالبية القوات الامريكية من القيام بانسحاب مرحلي. وعلى أية حال فان مجرد القيام بخطوة اولية في هذا الاتجاه سيساعد في تخفيف سرعة اندلاع المجابهة بين الدول العظمى. من غير المحتمل أن يؤدي ظهور مركز قوة جديد في اوروبا الى التأثير مادياً في رسم السياسة الخارجية في الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي، لكنها قد تؤثر في تطبيق تلك السياسة. ان الخلافات الايدولوجية تخلق ثغرة ادراكية تجعل تلطيف التوترات امراً ممكنا الى حد ما. ولا يوجد أي سبب يجعلنا نعتقد بأن تخفيف احتمالية الحرب في أوروبا ستمنع أياً من الدولتين الاعظم من محاولة بسط نفوذها في المناطق العالمية التي لا يوجد فيها مراكز قوى. على أية حال فان بسط النفوذ عن طريق العمل العسكري سيصبح خياراً أكثر خطورة بالنسبة لامريكا وروسيا اذا كانت هناك فرصة أقل لقيام حلفائهم بالمشاركة في الصراع. ان كل الاسباب تجعلنا نعتقد بان وجود مجتمع اوروبي غربي أكثر استقلالية سيؤدي الى قيام حركة في اوروبا الشرقية نحو تحقيق المزيد من الاستقلالية عن الاتحاد السوفياتي. ولكن هذا لا ينذر بوضع نهاية لحلف وارسو كما لو اعتقد المرء بان المزيد من السيطرة الاوروبية ستؤدي الى

انتهاء حلف الاطلسي. (٢٥) لقد تطورت العلاقات بين الشرق والغرب في اسلوبها الحالي خلال فترة ٤٠ عاما. ولكن استقرار المصالح القومية لا يتطلب التقرب من المشاكل المستقبلية بنفس السياسات القديمة، الا أن التطبيق الفعال للسياسة الخارجية يتطلب مرونة كافية للتكيف مع ظروف السياسة الدولية المتغيرة.

خاتمـــة

يتم تنفيذ الدبلوماسية المعاصرة ضمن ظروف الادراك الشعبي الموسع لمسائل السياسة الخارجية وقراراتها وتزايد نزعة المشرعين الوطنيين للاصرار على القيام بدور مسموع في تنفيذ السياسة. ان المواصلات والاتصالات الحديثة جعلت دور السفير أقل أهمية من السابق لان مبعوثي الزعماء الوطنيين يجوبون العالم لتفسير وتنفيذ السياسة. رغم الوجه المتقلب للاسلوب الدبلوماسي فان الميزة الرئيسة تظل ثابتة. وهي أن الدول تتابع مصالحها بما أمكن من النشاط. ولكن ضمن مفهوم ابقاء احتمالية الصراع مع الدول الاخرى في حدها الادنى.

ان المساعدات الخارجية، التي تعتبر تجارة الاسلحة واحدة من مكوناتها الرئيسة وواحدة من الأدوات الرئيسة للدبلوماسية لتقوية المصالح القومية من خلال توسيع النفوذ في البلدان التي تتلقى المساعدات. ويمكن استخدام النشاطات السرية ايضاً الا أن مدى فعاليتها امر مشكوك فيه. كما تستخدم الدعاية بانتظام لزيادة قبول السياسة في الدول الاخرى، وتكون أداة هامة لو استخدمت فقط لمجابهة المجهود الدعائي الذي يقوم به العدو المقابل.

وتلعب نظرية الدومينو دوراً هاماً في تنفيذ السياسة لكونها عاملا في تحديد مفاهيم ابعاد الخطر الذي يهدد الأمن القومي نتيجة اعمال تخريبية أو تغييرات حكومية. فاذا كان النظام السياسي الجديد يسارياً و يتلقى الدعم من أي دولة شيوعية فانه سينظر الى الوضع من حيث احتمالية انتشار النفوذ اليساري في الدول المجاورة. وهذه الاعتبارات ذاتها تؤثر على قرارات الدول الشيوعية عند تقديم المساعدة للحكومات أو الحركات السياسية المتعاطفة مع الايدولوجية الشيوعية.

ان التغيير الرئيسي الذي يظهر في الافق هو تزايد تحرر الدول التي تتكون منها الكتلتان الشرقية والغربية في أوروبا من وَهْم العدوانية بين الدول العظمى التي تحمل في ثناياها بذور الحرب النووية. و بالنسبة لحلف شمال الاطلسي فان الدوائر المتنفذة في كل من امريكا وأوروبا الغربية تدعو الى تخفيف مسؤولية امريكا بالنسبة للدفاعات التقليدية في اوروبا وان تقوم دول أوروبا الغربية بتحمل نصيب أكبر من العبء. وسيؤثر مثل هذا التغيير على مفهوم السيطرة المستمرة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على النظام السياسي الدولي.

هوامش الفصل الحادي عشر

1. See Harold Nicholson, *Diplomacy*, 3rd ed. (New York: Oxford University Press, 1963), for an analysis of the change from traditional to contemporary diplomacy.
2. *Philadelphia Inquirer*, March 8, 1984.
3. Dean Acheson, address at University of New Hampshire, May 8, 1958.
4. Raymond Aron, *The Imperial Republic*, trans. Frank Jellinek (Cambridge, Mass: Winthrop Publishers, 1974), 121.
5. *New York Times*, Jan. 12, 1984.
6. See John Stanley and Maurice Pearton, *The International Trade in Arms* (New York: Praeger Publishers, 1972), for an extensive study of the political and economic impact of arms trade.
7. *U.S. Library of Congress Research Service*.
8. Casper Weinberger, *Department of Defense Annual Report for Fiscal Year 1984* (Washington: Department of Defense, 1983).
9. Alan Riding, *New York Times*, Feb. 14, 1984.
10. *Philadelphia Inquirer*, Mar. 3, 1984.
11. *Wall Street Journal*, Jan. 27, 1984.
12. The 40 Committee was established in 1969, succeeding similar elite groups in operation since the Eisenhower administration. It was known as the 303 Committee under Kennedy and Johnson.
13. *Los Angeles Times*, Nov. 17, 1983.
14. Aron, *Imperial Republic*, 140–41.
15. See Noam Chomsky, *For Reasons of State* (New York: Vintage, 1973), Chapter 1, for a description of U.S. covert activities in Vietnam.
16. J. A. C. Brown, *Techniques of Persuasion* (Baltimore: Penguin Books, 1972), 94.
17. *U.S. News & World Report*, March 5, 1984, 58.
18. Ibid., 61.
19. See Barry R. Posen and Stephen W. Van Evera, "Overarming and Underwhelming," *Foreign Policy* 40, Fall 1980, 99–118, for an analysis of U.S.-NATO military relationship.
20. *World View*, 1984 (New York: Pantheon Books, 1983), 367.
21. Nils H. Wessell, "Soviet Views of Multipolarity and the Emerging Balance of Power," *Soviet Perceptions of War and Peace*, ed. Graham D. Vernon (Washington: National Defense University Press, 1981), 153.
22. See Pierre Hassner, "The Shrinking Foundation," *Foreign Policy* 48, Fall 1982, 2–30, for the impact on the Atlantic Alliance of the growing differences between U.S. and West Germany.
23. Helmut Schmidt, quoted in *Temple University Magazine*, Winter 1983, 15.

24. *Ibid*.

25. See George H. Questor, "The Superpowers and the Atlantic Alliance," *Daedalus* 110 (1), Winter 1981, 23–40, for the evolution of the relationship of the Atlantic Alliance with the U.S. and USSR. Also see Robert J. Art, "Fixing Atlantic Bridges," *Foreign Policy* 46, Spring 1982, 67–85, for an analysis of the impact of strategic parity and detente on NATO alliance.

الفصل الثاني عشر

حـل الصـراع

- الإلتزامـات
- المصداقيـة
- الإتصـالات
- المرونة والجمود
- المفاوضـة
- القوة، الإكراه والتهديدات
- التمـرد
- التمرد المضاد
- الإرهـاب
- اللجوء الى الحرب
- إدارة الصراع
- خاتمـة

ان قرار الصراع في الميدان الدولي انما هو المسئولية الرئيسة التي تقع على عاتق الدبلوماسيين والزعماء الوطنيين. ويضحي بالاولويات الداخلية ان كان بين الدول يستنفذ مقداراً كبيراً من طاقة الدولة ومصادرها. وان تحقيق القوة يكمن ضمن اهداف جميع الدول قويها وضعيفها. فالاختلافات في كيفية معالجة الدول للصراع أمر يعكس قدراتهم وثقافاتهم. ومعظم الدول تعلن أن السلام انما هو هدفها الاسمى، كما أنها تنتقد أية رغبة للقوة التوسعية، ورغم ذلك، فإن البقاء في المجموعة الدولية يتطلب قوة لحفظ الامن، وبما أن التهديد المحتمل قد يزداد، فلا بد من تعزيز القوة على الدوام.

إن الصراع بين الدول يعتبر حالة دائمة تنشأ من الطبيعة الاساسية للوجود السياسي الذي يسعى الى أن يميز نفسه عن الآخرين في المجموعة الدولية. ان لم يكن الأمر كذلك، فإنه سيبرز ثمة اندفاع متهور بين الدول يسعى للاندماج مع دول اخرى من أجل تحقيق الهدف الاساسي، ألا هو تشكيل بنى سياسية اقليمية كانت ام دولية. فعدم اتفاق الامم المتحدة والشقاق السياسي القائم بين دول السوق المشتركة يعتبران مثالين على عدم رغبة الدول في افساد مصالحها الشخصية في سبيل تحقيق مصلحة أكبر بين الدول. ولقد كان ذلك صحيحا منذ تطور الدولة القومية، وإلى يومنا هذا، اذ أن الدول انما تؤسس سياساتها الخارجية بناء على أنها ستبقى على الحال عينه في المستقبل. ومع ازدياد الدمار الناتج عن الحرب، اصبحت الدول اشد تقييداً في محاولتها لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية بالوسائل العسكرية. وليبدو هذا الامر جلياً في حالة انعدام الحروب بين القوى الكبرى في السنوات الاربعين المنصرمة. ويحتمل ان تصبح دول العالم الثالث أشد حذراً في اللجوء الى السلاح وهي تتلقى ما هو حديث منه وتزيد من مخاطر النزاع المحتملة. ان معضلة الدول تتمثل في كيفية زيادة قوتها النسبية في النظام الدولي، فالاستراتيجية القصوى هي أن تملك دولة القوة الضرورية لتحقيق اهدافها غير أنها تمارس الاعتدال الى درجة كافية لحصر الصراع من حيث المدى والدمار المحتمل. اذ أنه لا تضع أية دولة نفسها عمداً في موقف يجرها الى نزاع عسكري عن طريق سلسلة من الاحداث ليس لها سيطرة عليها. فانسحاب رجال البحرية الامريكية من لبنان لم يشر الى ان الاهتمام بمنطقة الشرق الاوسط قد قل، انما على النقيض من ذلك اذ أن ذلك اظهر وعيا بان احتمال توسط الولايات المتحدة في سعي لتحقيق تسوية سياسية كان معدوماً في حين أن احتمال وقوع صدام عسكري غير متوقع مع سوريا كان كبيراً.

ثمة مجموعة من الاستراتيجيات في متناول الدول التي تسعى لجعل سياساتها الخارجية أكثر فاعلية. فالقرارات تعتمد على ادراك القيام باختيار منطقي يأخذ في عين

الاعتبار كلا من الوسائل والغايات. ان الوعي العقلاني يستلزم ايضاً ادراك ان الخصوم المحتملين سوف يجرون حساباتهم الاستراتيجية على نحو مماثل. ومع ذلك، فثمة عنصر جديد قد دخل الى النظام الدولي. ان الارهاب السياسي يقوم بعدا للصراع ينتهك معه قواعد السلوك الدولي، كما أنه من المحتمل أن يصبح قوة تعمل على زعزعة الاستقرار. ويصبح هذا الامر خاصة في المناطق الاكثر تفجراً في العالم وبين الدول الضعيفة. ولقد استخدم الارهاب فيما سبق كسلاح في العادة من قبل الحركات الثورية التي تتحدى نظاما قائماً. ولقد استخدم (الفيتكونغ) الارهاب على نحو واسع في ريف فيتنام الجنوبية عندما حاولوا تدمير شرعية حكومة سايغون في عيون الشعب. وان استخدام انظمة قائمة للارهاب يضيف مقياساً جديداً من الشك لقرار النزاع.

إن استراتيجية حل النزاع تتضمن كلا من الوسائل التعاونية للمفاوضات والاستخدام المتضارب للقوة والاكراه والتهديدات. انها جميعها تتجه لتحقيق الهدف نفسه الا وهو تحقيق أهداف سياسة محددة في أقل درجة من الخطورة. وتهدف هذه الاستراتيجيات الى أن تكون مفهومة للخصوم وللحلفاء.

الإلتزامـــات

إن الالتزامات التي تعطى لدولة اخرى سوف تؤثر في تشكيل سياسة الدولة الخارجية. وتوسع الدول هذه التعهدات في اتفاقيات رسمية كتلك التي تربط بين دول حلف شمال الاطلسي، وفي مذكرات التفاهم كتعهد الولايات المتحدة ببقاء اسرائيل. ان الاختلاف بين ضمانات المساعدة الرسمية وغير الرسمية أمر مهم، ويرجع ذلك الى أن كلا منهما يضمن اطاراً زمنياً وقوة تعهد متباينين. ان دول حلف شمال الاطلسي ملتزمة بمساعدة أي دولة من دول الحلف اذا ما هوجمت، وهو تعهد واضح نافذ المفعول الى أن يلغى على نحو واضح. ان الزعماء الوطنيين لا يتجاهلون التعهدات الرسمية التي ابرمها اسلافهم بسبب أن هيبة الدول مرتبطة على نحو وثيق بسمعتها في تنفيذ تعهدات الاتفاقية، أما مذكرات التفاهم غير الرسمية فهي أقل تحديداً، ذلك أن التفاصيل الواردة فيها تترك غير واضحة عمداً كما أن للمشتركين الحرية اذا ما رغبوا في تغيير سياساتهم. ان من الاسهل على الاطلاق ان تُشعَر بهدوء دولة اخرى بتعهد معدل بدل ان تلغي الاتفاقية على رؤوس الاشهاد.

ان التعهدات التي اضيفت عليها الصفة الرسمية ذات فائدة تخولها تقديم تعابير واضحة تمكّن خصماً محتملا من ان يفهمها. فلو أن قوات حلف وارسو شنت هجوماً على أوروبا الغربية، فانه لا ريب ان دول حلف شمال الاطلسي سوف تقوم بالرد. فحقيقة الرد ذات قيمة في منع الاعتداء الذي يمكن ان ينشأ لو كان التعهد ملزماً. و يعتبر هجوم كوريا الشمالية الذي شنته على كوريا الجنوبية سنة ١٩٥٠ مثلا مغايرا لما سبق. ولم تكن تلك المنطقة معتبرة ضمن الحدود الدفاعية الامريكية كما حددها وزير خارجية الولايات المتحدة «دين اتشيسون»، ويحتمل أن عدم وجود تعهد محدد في هذه الحالة شجع على الاعتداء الذي كان من الممكن احباطه مقدما مما لو وجد تعبير قوي ينص على دعم كوريا الجنوبية.

ثمة نمط آخر من التعهد ذو مستوى متوسط يقصر عن ضمان رسمي بمساعدة دولة اذا ما هوجمت، بيد أنه يظهر التأييد في اشد حالة ملموسة ممكنة. وتعتبر سياسة الولايات المتحدة الحالية في كوريا الجنوبية من هذا النمط، اذ أنه بالرغم من وجود ٤٠٫٠٠٠ جندي امريكي في تلك الدولة، الا أنه لا يوجد ثمة أي تعهد رسمي بالدفاع عنها اذا ما هوجمت، فميثاق الدفاع المشترك المبرم مع كوريا الجنوبية سنة ١٩٥٤ يشترط ان الولايات المتحدة سوف «تتصرف وفقا لاجراءاتها الدستورية» في حالة حدوث «هجوم مسلح»(١). في حين ان هذا الميثاق لا يعتبر تعهدا امريكيا حاسما، الا أنه لا يوحي بأن أي هجوم من المحتمل ان تواجهه القوات الامريكية المسلحة والتي ستدخل الولايات المتحدة يقينا في حرب كورية اخرى. و يشكل هذا الأمر رادعاً لكوريا الشمالية، بيد أنه يضع الولايات المتحدة ايضا في حالة تدخل مباشر تقريباً اذا ما هوجمت كوريا الجنوبية. ورغم ذلك، فان هذا التعهد محدود بسبب أن الدعم الكامل لم يتعهد به قط. و يزيد هذا الأمر عن مجرد كونه اختلافا لفظيا. ولقد اقترح الرئيس كارتر انسحاب معظم القوات الامريكية، غير أن معارضة مجلس الشيوخ اجبرته على أن يبقى الامر على حاله، أما السبب الاستراتيجي الاول من تواجد الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية فانه يكمن في أهميته في الدفاع عن اليابان التي تلتزم الولايات المتحدة رسميا بالدفاع عنها. وتشكل محاولة كارتر لتغيير سياسة ما مثالا على المرونة اللازمة لموقف تنعدم فيه تعهدات تشترطها اتفاقية أو تعهدات منصوص عليها خلال اشارات مهمة جدا.

إن سياسة الولايات المتحدة تجاه اسرائيل تظهر ميزات استراتيجية تبدأ بالدعم الاقصى لدولة اخرى غير أنها تدع مجالا للمناورة، عند تغيير الاوضاع. و يستند هذا التعهد الى رسالة من الرئيس هاري ترومان أكدت فيها الولايات المتحدة دعمها للدولة الجديدة

عام ١٩٤٨. ولم يعلن عن هذه الرسالة، كما أنه لم يحدد بدقة نوع ومدى الدعم. ومهما يكن من امر، فان المبدأ الذي يقف وراء هذه المساعدة اكّده رؤساء الولايات المتحدة جميعهم بعد ترومان. ويتيح هذا النوع من التعهد ان تعدل الولايات المتحدة من استراتيجيتها عندما تتطلب المصلحة القومية ذلك. فأهمية دول النفط العربية لأمريكا ادت الى حدوث مبيعات اسلحة هامة الى السعودية اضافة الى مقترحات لتجهيز قوة اردنية ضاربة لاستخدام محتمل في الخليج العربي في حالة نشوب حرب أو حدوث تمرد مسلح. لذا سيكون من الصعب ضمن التعهدات التي اضافت عليها الاتفاقية صفة رسمية تقديم مساعدة عسكرية لخصوم كما فعلت الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

لِمَ تبرم التعهدات ان كانت تعمل على تحديد الاستراتيجية؟ ان الجواب على هذا الأمر ذو شقين: أما اولهما فهو أن التعهدات تعزز قرار الحلفاء في الاصرار على سياستها تساعد الدولة التي تقدم التعهد، أما ثانيهما فهو أنها تعمل على اشعار الخصوم المحتملين بأن أي نزاع يبدأون به لن يقتصر على الدولة المهاجمة. وهكذا فان للتعهدات سيئة تتمثل في تحديد مرونة السياسة، غير أنها تتيح ايضاً فرصة لمنع الصدام، وذلك بجعل المخاطر واضحة في بدايتها. ان المشكلة الرئيسة للتعهدات سواء تلك المبرمة من خلال اتفاقية كما عليه الحال في حلف شمال الاطلسي، أم من خلال الممارسة كما هو الامر في كوريا الجنوبية، تكمن في أنها تتجه الى أن تتضاعف في عددها ما لم يتغير المحيط السياسي الدولي، غير أن التعهدات الموجودة نادراً ما يتم نقضها. وهذا يؤدي حتما الى الإفراط في التعهد تتجاوز قدرة دولة ما على الاستجابة اذا ما جوبهت في أكثر من منطقة أو اثنتين من التي حددها التعهد في الوقت نفسه. وتجد الولايات المتحدة اليوم نفسها في هذا الموقف، لقد بذل اهتمام قليل في نقض أو تعديل التزامات لم تنص عليها اتفاقية من أجل التكيف مع الحقائق الجديدة والحاجة الاساسية فيما يبدو لايجاد مناطق جديد في العالم لحمايتها.

ان اتفاق امريكا والفلبين والذي يغطي استخدام امريكا للقواعد العسكرية وتعهداتها لأمن الفلبين يعتبر مثالا رائعا لتعهد ذي اتجاهين قد يفرض عوائق قدر ما يعود به من الفوائد على الموقعين. وتحتفظ الولايات المتحدة بقواعد بحرية وجوية في الجزر الفلبينية تبعا لاتفاقية فاوضت من أجلها ادارة ريغان. وتعطي الحكومة الفلبينية الولايات المتحدة حرية الحركة ضمن منطقتها للتنقل بين قواعدها المتباعدة جدا، كما أنها تجيز للقوات الامريكية ان تنشغل بنشاطات الامن خارج قواعدها. ويعتبر هذا حقا دعوة لكي تشارك الولايات المتحدة في نشاطات الحكومة الفلبينية من حيث مقاومة العصيان المستمر

في جزيرة (لوزن)، وفي موقع المؤسسات العسكرية الامريكية الكبرى.

ان نظام الرئيس فردناند ماركوس حكم الدولة منذ سنة ١٩٦٧ دوريا تحت القوانين العرفية، (وهو يواجه) معارضة متزايدة من قوى العصابات التي تمثل عدة جماعات سياسية يسارية. ولقد اضحى ماركوس عرضة لهجوم متزايد ضمن الاتجاه السائد في الفلبين بسبب حكمة الفاشي الذي فشل في حل مشكلة الدولة الاقتصادية أو في كبت المعارضة. ومقابل القواعد العسكرية الامريكية، وافقت الولايات المتحدة على دفع تسعمائة مليون دولار على مدى خمس سنوات، وعلى حماية الفلبين من الهجوم، وعلى دعم القوات الفلبينية العاملة في المحيط الهادي. وفي حين أن التعهد بحماية الدولة من الاعتداء لا يحتمل أن يوضع موضع التنفيذ الا أن الموقف يحتمل ان تتدخل القوات الامريكية في عملية عسكرية ضد المتمردين الساعين للاطاحة بحكومة ماركوس. فالحكومة الامريكية تجد نفسها في موقف تدعم فيه حكومة فاشية مقابل الحصول على قواعد عسكرية ذات أهمية استراتيجية مختلف عليها. ان القواعد الامريكية في غوام، وجزر تنيان وسنغافورة يبدو أنها ستستخدم الحاجات العسكرية من غير توقع حدوث تدخل في ثوران سياسي داخلي خطير محتمل. ان المخاطرة السياسية التي تجلبها حكومة ماركوس على نفسها في استضافة القوات الامريكية تتمثل في أنها تقدم رمزاً «للاستعمار» يعمل كقوة سرية ضد المعارضة السياسية(٢) وأنه لامر بعيد الاحتمال أن يتدخل رئيس امريكي في ثورة داخلية.(٣)

قد يكون أشمل تعهد أمريكي هو العزم -الذي يعبر عنه كل رئيس امريكي، وان اختلفت لغتهم في ذلك، على معارضة انتشار الشيوعية ودعم الحكومات التي تواجه عداء يسارياً. ان هذا لا يشكل تعهداً محدداً بمساعدة دولة معينة، غير أن الرؤساء الامريكيين يثيرونه لتبرير التدخل العسكري في أي مكان في العالم. فتدخل ترومان في كوريا، وجونسون في فيتنام، ونيكسون في كمبوديا، ومحاولة فورد التدخل في أنغولا التي حال دونها مجلس الشيوخ، ومساعدة ريغان العسكرية للسلفادور لمقاومة العصيان، والمساعدة السرية للمتمردين في نيكاراغوا لعزل الحكومة الساندنستية، كل ذلك يشكل مؤشراً لاستمرارية التعهد الامريكي باحتواء الشيوعية ان نظرية الدومينو تقدم «غراءً فكرياً» يفسر التدخل الامريكي باسم حماية مصالح الولايات المتحدة الامريكية -الامنية والذي قد يبعد ظهور الاخطار.

المصداقيــة

لا بد أن ينظر كل من الاعداء والحلفاء الى التعهدات على أنها جديرة بالثقة إذ اريد لها أن تكون ذات فاعلية، لذا فان استراتيجية سياسة الدولة الخارجية يجب أن تشجع الخصوم على ادراك أن التعهدات المصاغة تزيد عن كونها مجرد لغة منمقة، كما أنها يجب أن تشجع الحلفاء على أن ينظروا اليها كبيانات ذات مغزى للدعم. وتؤسس الدول مصداقيتها بطرق عدة تظهر معاً الارادة والقدرة (أو القوة) على احترام تعهداتها. ان القدرة على تنفيذ التعهدات تتضمن عناصر القوة القومية جميعها، ولكن بين القوى الكبرى فان القوة العسكرية أو التحالف مع واحدة من القوى العظمى هي المصدر الأساسي للمصداقية. ان السياسة المتناقضة لمواصلة سباق التسلح المتصاعد بينما يجري الاستمرار في محادثات ستارت (START) تعكس تصميم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على التفاوض من منطلق القوة وليؤكدا لحلفائهما قدرتهما على الوفاء بالتعهدات. ثمة نقطة قد يحجب عندها الاهتمام بسباق التسلح وهي المخاوف في أن كل واحدة من القوى العظمى سوف تكتشف غائبة عسكرياً.

إن العزم أو الارادة يظهر بدليل الاستعداد لممارسة القوة من خلال ايماءات رمزية مثل «اظهار الراية» في الوحدات البحرية، أو من خلال فعل مباشر كما في استعادة الولايات المتحدة للسفينة الحاوية (Mayaguey) سنة ١٩٧٥ بعد استيلاء الوحدات الكمبودية عليها. إن القوة الملتزمة بمثل هذه الاعمال الخارجية هي غالباً بعيدة جداً عما هو مطلوب حقيقة: ألا وهو وسائل أخرى لاظهار الارادة للعمل. انه لمن المهم أن يبلغ الخصوم بالخطورة التي ترى فيها الحكومة موقفاً استفزازياً، وان رد فعل مفرط هادف لهو عمل جيد كأي طريقة أخرى.

إن أشد التعهدات جدارة بالثقة هي تلك التي يدرك الحلفاء والخصوم ايضاً أنها تمثل مصلحة قومية هامة. إن تعهد الولايات المتحدة للدفاع عن دول حلف شمال الاطلسي ضد أي اعتداء أمر قابل للتصديق بسبب أن أوروبا الغربية هي ذات أهمية كبرى في استراتيجية الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية والامنية. إن تهديد الاتحاد السوفياتي للتدخل في منطقة الشرق الأوسط سنة ١٩٧٣ الا اذا تم ايقاف التقدم الاسرائيلي كان قابلا للتصديق بأن مصلحة الاتحاد السوفياتي ظهرت في المساعدة العسكرية الضخمة لمصر. انه من الصعب تحديد تعابير التعهد في المناطق التي تظهر ماسة بالمصالح القومية. إن تصرف الرئيس كينيدي في أزمة الصواريخ الكوبية عكست حكمة في أن

محاولة نصب الصواريخ في كوبا لم تمثل مصلحة سوفياتية حيوية. وبناء على ذلك، فانه يمكن مواجهة ذلك بنجاح عن طريق رد فعل أمريكي قوي. ولقد أثبتت الاحداث التالية صحة هذا التقدير. إنه من المهم للقوى العظمى أن تكافح علانية من أجل الحفاظ على تلك التعهدات التي ينظر اليها على أنها على درجة من الأهمية. لذا فان تصرفاتهم ينظر اليها كأعمال قابلة للتصديق. ويوازي ذلك في الأهمية تجنب المغامرات في المناطق والظروف التي تعتبر خارجة عن المصلحة القومية.

الاتصـــالات

إن الطريقة التي تبلغ بها الرسائل الدبلوماسية ذات تأثير مهم في تشكيل استراتيجية للعلاقات بين الدول. إن الاتصالات الصريحة والضمنية والغامضة تلعب أدواراً مختلفة في عملية التفاوض بين الدول.

الاتصالات الصريحة

تصاغ الرسائل الصريحة وتستقبل بوضوح. وتعهد الولايات المتحدة لدول حلف شمال الاطلسي والضمان السوفياتي بالدفاع عن كوبا ضد الغزو هما مثلان على الاتصالات الصريحة. انها رسائل واضحة غير ملبسة، كما أنها تدرأ احتمال أن تكون الدولة المعلنة عن هذا البيان الصريح تمارس الخداع في ذلك، اذ أنها تمثل تعهدات حاسمة.

الاتصالات الضمنية

ان بيانات دولة ما وسياساتها تتضمن سبيلا معينا من العمل تحت ظروف معينة. وفيما يلي أمثلة على الاتصالات الضمنية. فعلاقة الولايات المتحدة باسرائيل هي من هذا القبيل ــ فلقد كررت الولايات المتحدة تأكيدها غالباً على تعهدها لاسرائيل مستقلة، بيد أنها لم تنص صراحة قط على الحدود التي ستمضي فيها لتضمن هذا التعهد.

الاتصالات الغامضة

إن النوع الثالث من الاتصالات يقع بين النوعين الصريح والضمني. وهذه الاتصالات ملبسة عمداً، أو مبهمة بسبب أنها غير مميزة. فالبيانات التي ناقشت اهتمام الولايات المتحدة بارتفاع سعر النفط عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ كان من هذا النوع. فقد تحدثت عن احتمال تدخل عسكري إنْ تعرض اقتصاد الولايات المتحدة للاجهاد. فما سوف يشكل ضعفاً اقتصادياً لم يكن محدداً تماماً، كما أنه لم يكن ثمة أي تهديد صريح. ان ميزة البيان الغامض هو أنه لا يشكل تعهداً ثابتاً لأي سبيل معين من العمل، وهكذا يترك المجال مفتوحاً أمام الخيارات جميعها* بما في ذلك خيار عدم القيام بأي عمل.

فاختيار الاتصالات الصريحة أو الضمنية أو المبهمة يعتمد الى درجة كبيرة على الدول والقضايا المتضمنة. ولما كان الحدث المحتمل أقرب الى جوهر المصالح القومية، كان الاحتمال أكبر مما أن يكون الاتصال صريحاً خاصة اذا كان بين القوى الكبرى. ان المنازعات التي لا تشكل احتمال تورط قوى كبرى اخرى، أو تلك النزاعات الخارجة عن محيط المصالح القومية أكثر احتمالا لأن تستخدم اتصالات غامضة أو ضمنية بسبب المجال الواسع التي تتيحه. ان فكرة الحفاظ على الخيارات لهو أمر جذاب دائماً في تنفيذ السياسة، غير أنها قد تكون غير مناسبة فيما يتعلق بتجنب حالات سوء الفهم التي قد تنشأ مع عدو محتمل أو تحقيق مستوى من التعهد المرغوب فيه من الحلفاء.

المرونة والجمود

تتمثل المعضلة الكبرى في قرار النزاع في التناقض بين الحاجة الى المرونة والرغبة في متابعة الاستراتيجيات المتماسكة. الطويلة المدى. فالدول جميعها تريد حداً أقصى من الثبات في سياسات الحلفاء، لكي يمكن الاعتماد على دعمها لمدة طويلة من الزمن. ورغم ذلك فان جميع الدول ترغب ايضاً في الاحتفاظ بخيار تغيير استراتيجياتها الخاصة ما تطلبت الاحداث ذلك. هذا التناقض يمكن أن يمثل له في العلاقات القائمة بين الاعضاء الاوروبيين في منظمة حلف شمال الاطلسي والولايات المتحدة. ولقد طلب مجلس الشيوخ أثناء انتقال الادارة من نيكسون الى فورد بأن يضطلع بدور أكبر في صياغة سياسة الولايات المتحدة الخارجية. ولقد أثار هذا الطلب قلق حلفاء الناتو بسبب أنه يطرح عنصراً

---

* قد يكون وعد بلفور وقرار ٢٤٢ من قبيل هذه القرارات الغامضة. (المترجم).

من الشك، ولقد كان من الايسر لهم التعامل مع نيكسون الذي كان يملك بالفعل زمام الامر في الشؤون الخارجية. ورغم ذلك فان دول حلف شمال الاطلسي عينها والتي كانت تنتقد فقدان الثبات في سياسة الولايات المتحدة كانت متشددة فيما سبق فيما يتعلق بامتيازاتهم الخاصة في استراتيجية السياسة. وعندما انتهى التهديد العسكري السوفياتي في أوروبا على سبيل المثال، سحبت فرنسا قواتها من القيادة المباشرة للمنظمة، في حين أنها بقيت أحد أعضائها.

ان مشكلة حفظ ماء الوجه لهو أمر آخر. ويفضلنا الصينيون في ذلك، أما من ناحيتي فانني تلميذ شديد التعلق في اسلوبهم. ثمة قصة رائعة عن صيني حسب نفسه ماهراً في الشطرنج. ولقد لعب ذات يوم ثلاث مباريات مع خصمه فخسرها جميعاً. فسأله صديق له عن عدد المباريات التي لعبها، فقال: ثلاث فسأله الأول: وماذا حدث؟ فقال: لم اظفر بالمباراة الاولى، ولم يخسر خصمي الثانية وطلبت التعادل في الثالثة فأبى، وهذا كل شيء.

وليام ديفس بنش، ٢٩ أيار ١٩٧٤، ص. ٨٨٢

وتميل الاستراتيجية في معظم القوى الكبرى الى التأسيس، رغم تحديد السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، ويرجع ذلك الى التغطية الاعلامية المكثفة. ولقد هيمن جون فوستر دالاس على أخبار الصحف فيما يتعلق بتصرف الولايات المتحدة في الشؤون الدولية في ادارة ايزنهاور، تماماً كما كان هنري كيسنجر محط الاهتمام في عهدي نيكسون وفورد. ورغم اختلافات اسلوب هذين المستشارين المتنفّذين واسلوب الرؤساء الذين خدموا تحت امرتهم، الا أن سياسة الولايات المتحدة لم تتغير الا تغيراً قليلا منذ الحرب العالمية الثانية في ضغضها الاساسي من أجل منع انتشار الشيوعية. ان القلق الذي عبر عنه الرئيس فورد سنة ١٩٧٥ فيما يتعلق بتحول البرتغال السياسي الى اليسار، أورده الرئيس ريغان سنة ١٩٨١ عندما ضم الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران عضواً في الحزب الشيوعي الى وزارة حزبه الاشتراكي. فكلا الرئيسين نبها الى خطر التأثير اليساري الجديد بين حلفاء منظمة دول حلف شمال الاطلسي.

إن استقرار السياسة في أمر ملاحظ ايضاً في الدول الاخرى. فاصرار فرنسا على حقها في حرية العمل بصرف النظر عن تعهدات منظمة الناتو بدأ في عهد شارل ديغول، ولقد استمر حلفاؤه من بعده جورج بومبيدو وجيسكار ديستان على ذلك. انه لامر متناقض

أن حكومة ميتران الاشتراكية كانت أكثر تأييداً على نحو صريح للتعاون الفرنسي ضمن الناتو مما أدلى القادة المحافظون.

إن الملاحظة القائمة على أن استراتيجية الدول تعكس اهدافها السياسية التي تميل الى الثبات يمكن أن تنطبق على السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي. ففي حين أن اسلوب الدبلوماسية الروسية تراوح من حالة الحرب أيام ستالين الى الانفراج في عهد بريجينيف، اضافة الى مراحل متعدّدة من العداء تحت عهد زعماء آخرين، الا أن السياسة السوفياتية ما زالت متماسكة متمثلة في معارضة لا تلين للرأسمالية وفي دعم للانظمة أو للعناصر في الدول التي تشاركه رأيه هذا.

إن المرونة في السياسة الخارجية يمكن أن تدرك بيسر في الاستراتيجية ذات المدى القصير عندما تناور القوى العظمى من أجل تحقيق مصلحة اقتصادية أو سياسية. لقد تحولت السياسة الامريكية من مرحلة بذل وجهد عالمي لاحتواء الشيوعية في الفترة التي ادت الى حرب فيتنام، الى فترة كفت فيه حدة هذا الجهد بادارتي فورد وكارتر، ثم عادا الى انتهاج سياسة انشط في مواجهة الحركات الشيوعية التي تتلقى الدعم في عهد ريغان. هذه التغيرات في التوجه السياسي تعتبر في جزء منها انعكاس لآراء القادة القوميين المتغيرة كما أنها تعتبر في جزء آخر توافقاً والبيئة الدولية المتغيرة. كما أن التغيرات في القوة العسكرية ايضاً تولد تغيرات في الاستراتيجية. ان محادثات (ستارت) انتهت على نحو غير حاسم عام ١٩٨٣ حينما واجه الاتحاد السوفياتي واقع صواريخ بيرشنغ (MIRVs) الامريكية المتمركزة في اوروبا الغربية وقدرتها على ضرب الاتحاد السوفياتي. ان انظمة الاسلحة الحديثة أو الاستراتيجيات لاتخاذ قواعد جديدة هي حتماً ذات تأثير على السياسة قصيرة المدى.

إن النماذج المتبدلة للنشاط السياسي والعسكري في الشرق الاوسط تظهر الحالة التي تعدل فيها القوى العظمى من استراتيجياتها القصيرة المدى تبعاً للظروف الجديدة. لقد ساعد الاتحاد السوفياتي سوريا بعد أن دمر الاسرائيليون عُشر الاسلحة السورية سنة ١٩٨٢ رغم الجهود السورية التي تبذل من أجل تحطيم حليف آخر للسوفيات ألا وهو منظمة التحرير الفلسطينية. فالاتحاد السوفياتي كان يتابع الاستراتيجية الرئيسة في الحفاظ على تأثير سياسي في المنطقة، ولقد استخدمت التحولات القصيرة المدى في السياسات أو التحالفات من أجل تعزيز أهدافه. ولقد استخدمت امريكا نفوذها على نحو مماثل لمساعدة العراق وتشبيط حلفائها فلا يزودوا ايران في حربها المطولة. ان الخوف من السياسة الرجعية لآية الله خميني نظر اليها كتهديد لحالة الاستقرار السياسي لدول الخليج. ولقد

كـان هذا أهم بكثير من العلاقات المتوترة التي كانت قائمة بين أمريكا والعراق. فالدول تختـار انـتهاج سياسات مرنة على نحو عملي رغم أن استراتيجياتها المستقرة والطويلة المدى تتجه لأن تكون أشد ظهوراً في الأيديولوجية السياسية.(٤)

المفـاوضـــــة

إن التفاوض هو العملية التي تحاول تسوية خلافاتها على نحو سلمي عن طريقها. وان الشرط المسبق الضروري لنجاح عملية التفاوض أو الاتفاق هو أن يرغب الجانبان في التـفـكير بتسوية المصالح المتعارضة. وتدور المفاوضات حول حالة أو اثنتين اساسيتين: أما اولاهما فهي أن للطرفين مصلحة متبادلة محتملة في جهد مشترك، أو أن يتفق الطرفان على أن يـتـنـازلا عـن شيء مـا مقابل هدف أكثر أهمية، أو، حسب تعبير مفاوض متمرس في محادثـات الحـد من الاسلحة: «من غير وجود مصلحة مشتركة، ليس ثمة ما يتفاوض من أجلـه، ومـن غير نـزاع لـيس ثـمة ما يتفاوض حوله»(٥) ان المؤتمرات الدولية التي تهتم بـنـوعـيـة الـبيـئة أو حماية الحياة البحرية هما مثالان على المفاوضات حيث يظفر المشتركون بشيء ما ويخسرون ما هو قليل. ان الاتفاقيات التي تستنكر استخدام الاسلحة النووية في الفضاء والمناطق القطبية الجنوبية هي أمثلة ايضاً على التعاون من خلال التفاوض.

وتصبح عملية الاتفاق أصعب عندما تضطر الدول للتنازل عن شيء ذي قيمة من أجـل الحـصول على نتيجة مرغوب فيها. ان محادثات (ستارت) تعتبر مثلا على المفاوضات حيـث اسـتمرت امريكا والاتحاد السوفياتي ظاهرا بقبول قيود معينة أو تخفيضات معينة في عـمـلـيـة الـتـسـلـح مـن أجـل حـماية المنافع المستفادة من التوتر المخفف من حدته وتضاؤل الاحـتـمـال لـنـشـوء حرب نووية. وبما أن هذه المفاوضات تتطلب ان تتنازل الدولتان عن شيء مـا أو تـسـويـتـه من أجل التوصل الى اتفاق فهي لهذا طويلة وصعبة. فالدول ذات قـيـم وتوقعات بارزة اضافة الى أنها ذات قدرات متباينة، وهذا ما يصعب من المفاوضات جـيـعـهـا بين المتخاصمين، ويمكن أن تجري المفاوضات مباشرة بين الاطراف ذات العلاقة، كـما حدث ذلك في حالة المباحثات الاسبانية المتعلقة بدخولها في السوق المشتركة. ويمكن أن تـدفـع عـمـلـيـة المفاوضات عن طريق طرف ثالث، كما حدث في حالة جهود الرئيس كارتر في كامب ديفيد للتوسط في النزاع المصري ــ الاسرائيلي.

وتجري المـفـاوضـات ضـمـن اطـار مـن حرية المناورة المتاحة لزعماء دولة ما. ان

الاتفاقيات السياسة التي تبرم مع الدول الأخرى لا بد أن تكون قادرة على تلقي قبولا بين الهيئات التشريعية المحلية وبين الحلفاء ايضاً. ان أي نظام يتابع مبادرات سياسية من غير تأييد داخلي وخارجي هو في وضع تحف به المخاطر، لقد وقع الرئيس انور السادات اتفاقيات كامب ديفيد مع اسرائيل من غير ان يحظى بدعم الدول العربية الاخرى أو العناصر المؤثرة المحافظة في مصر. انها فحسب حقيقة أن الولايات المتحدة حلت محل السعودية كمصدر معونة اقتصادية مكّنت السادات أن يرسم خطة مستقلة ويحقق هدف استعادة شبه جزيرة سيناء الى السيادة المصرية. ان تسوية هذه الاعتبارات المختلفة قد تجعل من الصعب على دولة أخرى أن تتنازل الى درجة كافية في جلسات الاتفاق. لذا فانها ستلقى تنازلات تعتبر حيوية لتسوية حقيقية لقضية جوهرية. ويمكنها أيضاً أن تجبر دولة ما على قبول تسويات مغالاة فيها من أجل التوصل الى اتفاق.

ويمكن تذليل صعوبة المفاوضات عن طريق مخطط تجزئة نقاط النزاع الرئيسة ومحاولة التوصل الى اتفاق على اجزاء من القضايا مدار البحث. وهذه هي الطريقة التي تتبناها الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، وهي تصلح ايضاً كبنية في محادثات (ستارت). ان التجزئية لا تحل القضايا الاكثر اثارة للجدل، غير أن التوصل لاتفاقيات على النقاط الصغيرة المتضمنة تنازلات يسيرة من كل من الطرفين قد يؤدي الى اتفاقيات أوسع تشتمل على تسويات أكثر أهمية. ومهما يكن من أمر، فان الاتفاقيات التي توصلت الى تسوية نقاط صغيرة نسبياً هي في الغالب أقل من مساعي العلاقات العامة التي تعطي انطباعا عن التقدم الا أنها تسوي أموراً قليلة.

هذا، ويمكن أن يتوصل الى اتفاقيات يعترف الطرفان بنقصانها وعدم قابليتها للتنفيذ. ان رغبة الاطراف المشتركة في المفاوضات في قبول واقرار نتائج غير مرضية بالنسبة لسير الاتفاق تكون انعكاسات لحالة عدم الرضى للامور الموجودة عندئذٍ. وليس هناك مثل يمكن ان يستشهد به على الاتفاق الناقص أفضل من اتفاقية باريس للسلام سنة ١٩٧٣، وهي اتفاقية انهاء الحرب واعادة السلام الى فيتنام. ان الاطراف الاربعة المشتركة وهي امريكا، وفيتنام الشمالية والجنوبية، والحكومة الثورية المؤقتة (الفيتكونغ) كانت ذات أهداف وآمال مختلفة، وهذا ما يضمن انهيار الاتفاق. وقد ارادت الولايات المتحدة سلاما مشرفا (وهذا يعني انها ارادت تقليل حجم الدور الامريكي غير أنها ارادت مع ذلك دعم فيتنام الجنوبية). ولم للطرف الاخير الا أن يمضي قدماً بالميثاق بسبب اعتماده على الولايات المتحدة، وكان الفيتناميون الشماليون واثقون من النصر النهائي بعدما انسحبت امريكا. والنقطة الرئيسة التي أكدت اخفاق الاتفاقية تمثلت في

أنه كان على ١٤٥٫٠٠٠ جندي فيتنامي شمالي البقاء متفرقين في الجنوب كشرط للهدنة. ولم يكن ثمة أي خط محدد لوقف اطلاق النار، ولم يكن ثمة من طريقة لضبط انتهاكات الاتفاقية من أي من الجانبين فالفكرة المتمثلة في أن أي اتفاقية هي أفضل من لا شيء فكرة مشكوك فيها. ان الاتفاقيات المتوصل اليها رغم أن حلها مؤكد ليست مفيدة لانها تقدم آمالا خاطئة وتشجع على حالات يمكن أن تؤدي الى نتيجة قلة الرغبة فيها كما لو أن الاتفاقيات لم يتوصل اليها قط.

ويجب أن لا تقتصر نتائج المفاوضات على الكتابة، أو أن تصاغ في اتفاقية لتكون فعالة. ويمكن للدول ايضا ان تشترك في محادثات لتقود الى «اتفاقيات تفاهم» ــ وهي اتفاقيات غير رسمية تنص على ألا يشارك اطرافها في نشاطات معينة ــ ويمكن للاطراف ايضا أن يشيروا الى نواياهم كجزء من عملية الاتفاق. ففي سنة ١٩٧٣ طلبت امريكا من وحدات قوات مسلحة مختارة أن تكون في حالة تأهب جزئي رداً على مذكرة سوفياتية صارمة الى اسرائيل تضمنت اشارة بالتدخل ان لم توقف الاخيرة تقدمها الى مصر. ان رد الفعل الامريكي كان تحذيراً ضمنياً بأن أي تدخل سوفياتي في الشرق الأوسط من المحتمل أن يلقي رداً أمريكياً وميزة هذا النوع من عملية الاتفاق هو أنه يتيح لأطراف النزاع أن يبلغوا عن مقاصدهم مقدماً لكي يكون للطرف الآخر فرصة للرد. وهكذا يعرف كل منهما بالاخطار قبل أن تأخذ الحوادث مجراها والتي قد تقود الى نتائج غير مرغوبة. كما أنها تعطي خيار التنازل على نحو لبق بسبب أن التهديدات ضمنية ولسيت محددة. انه مهم لأية عملية تفاوض أن يكون للأطراف مخرج، ويتمثل ذلك في فرصة التنازل من غير أن تفقد الدولة اعتبارها. ويستحيل هذا في الحقيقة عندما يجري الاتفاق على شكل مؤتمرات رسمية ترافقها حملة اعلامية موسعة.

إن العقبة الكبرى التي تعترض أية مفاوضات ناجحة بين المتخاصمين هي الخوف المتبادل من المجهول، ويتمثل ذلك في التغير المحتمل في ميزان القوة اذا تم التوصل الى اتفاقيات جوهرية. ان محادثات (ستارت) بين أمريكا والاتحاد السوفياتي تظهر صعوبة التوصل الى حل مقبول عند الطرفين على أنه مشكلة كبرى ولكنه يتطلب أن تتنازل كل دولة عن جزء من حرية التصرف كجزء من أي تسوية محتملة. ان المأزق النووي الحالي بين القوتين العظميين يعتبر حالة يمكن للطرفين أن يتعايشا معها، رغم أنه من الواضح أنها حالة غير مرغوبة بها بلغة المخاطرة أو التكاليف. حتى ان النتيجة المجهولة لتحديد أو تخفيض الاسلحة النووية اقل قبولا مع ذلك. عندما تتفاوض الدول حول ظروف تؤثر في بقائها، فانه من الصعب التوصل الى اتفاق يراه كلا الطرفين تحسناً في الحالة الراهنة. ان

سباق التسلح مستمر بكامل قواه، هذا ان لم يكن متسارعاً مع استمرار المحادثات. وهذا دليل صامت على عدم رغبة الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي في أن يصفا بقاءهما واضحاً في عملية المفاوضة. ان جزءاً من الخوف المتبادل الموجود يمكن عزوه الى فقدان وجهات النظر المشتركة والتي تجعل قرار الصراع صعباً.

القوة والاكراه والتهديدات

ان بدائل دور المفاوضات الساعي الى السلام يتضمن عملية القوة والاكراه والتهديدات المتصلة بالنزاع. ويمكن ان تطبق القوة بنجاح من غير التيقن من نتائج الحرب عندما تمتلك دولة ما ميزة واضحة عسكرياً كما ان نتيجة الرد لا يحتمل ان تورط قوة كبرى. هذه المجموعة من الظروف خولت الاتحاد السوفياتي قمع الحركات السياسة في اوروبا الشرقية والتي كان لديها امكانية اضعاف مكانة الكتلة السوفياتية. ولقد وضعت الولايات المتحدة يدها على حالات مشابهة للتدخل في شؤون الدول الاخرى خاصة في امريكا اللاتنية. ان عمليات كشف دور وكالة المخابرات الامريكية في التخطيط لاقصاء كاسترو عن الزعامة الكوبية بأية وسيلة ضرورية يشير الى انه لو لم يكن من مصلحة الاتحاد السوفياتي في تلك الدولة فلربما كانت الولايات المتحدة قد قامت بتنفيذ تخطيطها هذا. ويتضمن الاكراه التهديد او استخدام القوة، ويهدف للاجبار او اقناع خصم ما بأن يوقف عملاً ما قد بدأ، او ان ينقض عملاً قد قام به. ان تصرفات الرئيس كيندي في ازمة الصواريخ الكوبية تعتبر مثالاً على الاكراه، وفي هذا الشاهد سحب الاتحاد السوفياتي الصواريخ التي قد نصبت في كوبا وكف عن عملية البناء المستمرة بقدرة الصواريخ في تلك الدولة(٦).

في حين ان القوة ملازمة للقوى العظمى عادة، فان استخدام التهديدات والاكراه اصبح الوسيلة المنتشرة على نحو متزايد في دول العالم الثالث. فما تزال ليبيا ناشطة في دعم عمليات التمرد في الدول التي تقع على تخومها مستخدمة مزيجا من التهديدات والاكراه لزعزعة الحكومات الموجودة. كما ان الغزو العراقي للايران واستخدام سوريا قواتها العسكرية لفرض حكومة مؤيدة لمصلحتها في لبنان يعتبران امثلة اخرى حديثة لبروز القوة في الدول النامية.

ان استخدام القوة أو التهديد بتطبيق القوة يمكن ان تكون الا تصالات على أي نوع من الانواع المذكورة سابقا واضحة او ضمنية او غامضة، و يعتمد ذلك على الظروف. وتتطلب معظم المواقف تجنب التهديدات الواضحة بسبب الجمود الذي تستلزمه. وما ان يوجه تهديد ما، فانه لا بد ان ينفذ، اذ ان الاخفاق في ذلك يفضي الى فقدان النسبة في المجتمع الدولي والى فقدان الهيبة على المستوى الداخلي. كما انه يثير اخطار المواجهات المستقبلية بسبب انه لا يحتمل ان يعتبر المتخاصمون التهديدات جديرة بالثقة.

ثمة مشكلة كبرى في استخدام القوة تتمثل في انه يمكن ممارستها وراء الدرجة الملائمة لوضع محدود. وما ان يتجاوز في استخدامها، فان للدول خيار التراجع وفقدان الاحترام، او خوض الحرب مع احتمال الانتهاء الى نتائج وخيمة. ان سياسة الولايات المتحدة في فيتنام تظهر عواقب تورط بلغ مرحلة جعلت فيه من التصعيد امرا لا بد منه. وما ان اشتدت حدة النزاعات حتى وصلت السمعة السياسة الى ادنى حد لها في الولايات المتحدة وبدأ افتراض النجاح الحتمي في النهاية يتضاءل تدريجياً حتى وصل الى درجة العدم. ان القوة الكبيرة التي استخدمت اخيرا كانت ذات علاقة محدودة بالمخاطر السياسية في فيتنام او بالمكافآت المحتملة للنصر.

هذا مثال حول كيفية اهدار القوة كعامل بسيط في المفاوضة عند استخدامه. فكان من الممكن ان تحقق الولايات المتحدة نتيجة مرغوب بها عند استخدامها للقوة العسكرية بشكل محدود، وفي الوقت ذاته قادرة على وقف قوتها الكامنة. وبناءً على سياسة التصعيد المدرج كان استخدام القوة عملية لا يمكن الغاؤها وحُركت بسبب الافتقار الى التقدم. وثمة خيار آخر كان له ان يكون استعراض قوة ضخمة في البداية عن طريق استخدام القوة الجوية لاحباط الشمال قبل ان تتواجد فيه اعداد كبيرة من القوات الامريكية في فيتنام. وان لم ينجح ذلك، يترك الخيارات مفتوحة. ان اية استراتجية متبناه يجب ان يكون لديها فرص لتبديل مسارها اذا ما وجدت ناقصة. فاستخدامات القوة المطلقة مناسبة فقط عندما يكون بقاء الدولة مهدداً على نحو مباشر.

التمـــــرد

توجد ثمة فرص لتعزيز المصالح القومية تكمن في تشجيع عمليات التمرد بدعم الجماعات المحلية الساخطة. وتسعى هذه الاستراتجية للاستفادة من الخلاف السياسي

القائم في دولة ما من اجل ان يستبدل بالنظام الذي يتولى السلطة نظاما آخر يحتمل ان يكون موافقا لمصالح السياسة الخارجية للدولة التي تدعم التمرد. ان نجاح او فشل مثل هذه الجهود يعتمد بشكل كبير على التماسك السياسي والاجتماعي للدولة التي يراد اسقاطها. ذلك انه من الممكن الاستفادة من النفور الداخلي، بيد انه من الصعب جداً توليده. لقد نجح الفيتوكونغ بأنهم كانوا يشكلون قوة محلية تواجه حكومة تفتقر الى دعم ذي قاعدة عريضة لقد كان نظام سايغون ضعيفا لا سيما في المناطق الريفية، حيث كان الفيتوكونغ يجدون الملاذ الضروري جداً لحرب رجال العصابات. وتعتمد الجهود الذي تبدل من اجل توسيع قاعدة العصيان الى درجة كبيرة على كسب «قلوب وعقول» الناس، وهذه مهمة صعبة الا اذا كان جزء كبير منهم مستاء من النظام.

ثمة حد اعلى لمحاولة تصديق الثورة او اسقاط الحكومات غير الصديقة. وانه من المشكوك فيه، بسبب الشروط الضرورية المسبقة لنجاح مثل هذه الجهود، ان كان بامكان الدول التي تعتبر اساسية بالنسبة للثوران السياسي ان ينظر اليها على نحو صحيح على انها تشكل تهديدات خطيرة او تهدد امن دول حليفة مهمة. ان وجود نظام فيدل كاسترو لم يضعف امريكا، كما ان سلفه فولجنسيا باتيستا Fulgencio Batista لم يعزز امنها. ونتيجة روابط كوبا مع الاتحاد السوفياتي زودت الاخيرة قواعد جوية وبحرية قريبة من الولايات المتحدة، الا انها لا تغير من ميزان القوة. لقد كسب كاسترو تأثيره الاعظم من خلال تشجيع عمليات التمرد في امريكا الوسطى، الا انه ليس من الواضح فيما اذا كانت هذه الحركات الثورية ستظهر حتى من غير المساعدة الكوبية. ان ظاهرة حركات التمرد في امريكا اللاتنية تسبق كاسترو او العالم الشيوعي في اي شكل ومن اي مصدر. فالتمرد يتغذى من عجز الحكومة عن كسب تأييد الشعب لها، بصرف النظر عن الايدولوجية السياسية لاصحاب السلطة او المتردين.

التمرد المضاد

ان مواجهة التمرد يقصد بها دعم الحكومة الموجودة في السلطة، كما يمكن بالضبط استخدام التمرد كأداة للاطاحة بنظام قائم. فالدعم الامريكي لحكومة فيتنام الجنوبية كان تمرداً مضاداً حتى دخول القوات الفيتنامية الشمالية. كما كان دعم امريكا على نحو مماثل لحكومة السلفادور تمرداً مضاداً قصد به اعاقة محاولة العصابات الاطاحة بنظام مؤيد للمصالح الامريكية. ان عمليات التمرد المضاد صعبة بسبب ان المعارضة تواصل عمليات العصابات من غير ان تكون هناك حدود لمعركة محددة، اضافة الى قدرتها

في معظم الحالات على ايجاد ملجأ لها عبر الحدود في دولة اخرى. و يصعب قطع الامدادت عن المتمردين كما يصعب تحديد مؤيديهم الذين قد يكونوا من موظفي الحكومة نهارا ومن رجال العصابات التي تهاجم منشآت الاولى ليلاً. ان اعظم عقبة تعترض حملات العصيان المضاد تتمثل في حقيقة ان المتمردين يحظون عادة بدعم شعبي كبير اضافة الى افتقار الحكومة عادة الى درجة من الشرعية المطلوبة لاستقرارها. فالدول التي تعاني من مشكلات اجتماعية وسياسية واجتماعية عسيرة انما هي دول غير مستقرة بالتحديد كما انها ملائمة للتمرد بغض النظر عن الايدولوجية السياسية للنظام القائم او للمجموعة التي تسعى للاطاحة به.

الارهـــــاب

اصبح الارهاب مرادفاً لاعمال العنف التي تنفذ من اجل اغراض سياسية بصرف النظر عن محتواها و يعتبر البريطانيون الجيش الجمهوري الايرلندي منظمة ارهابية في حين ان التأييد الكبير الذي يظهر ان المنظمة تحظى به في ايرلندا الشمالية يشير الى انها تحظى بدرجة من الشرعية كحركة ثورية تسعى لانهاء الحكم البريطاني. ان المعارضة عن طريق القيام بالاعمال الارهابية هي واحدة من اشد الوسائل فاعلية في اضعاف الحكومة المركزية وتعجيل الاطاحة بها هذا النوع من استراتجية استخدمه الفيتوكونغ على نطاق واسع في السنوات التي سبقت بلوغ المساعدة الفيتنامية الشمالية مستوى من التسليح يمكّن المتمردون من القيام بحرب تقليدية. و يصعب التمييز بين هجوم يقوم به المتمردون على المنشآت الحكومية عن الاعمال الارهابية، غير ان هناك فرقا مهما، فالاعمال الارهابية تحدث غالباً وراء حدود الدولة التي تقوم بهذه المحاولات في حين ان اعمال العنف في الدولة التي يوجد فيها دعاة سياسيون غالباً ما تصنف كنشاطات يقوم بها متمردون.

ان استخدام الارهاب سلاحا للحكومة الوطنية او للمجموعات السياسية التي تسعى الى السيطرة على الحكومة انما هو ظاهرة متنامية. فعمليات الاغتيال واستخدام المتفجرات ضد المباني والافراد وعمليات الاختطاف السياسي اصبحت شائعة منذ السبعينات من هذا القرن. ولقد تسارعت في الثمانينات منه، كما ان اعمال الارهاب العشوائية او عمليات الاختطاف من اجل كسب مالي، انما هي ذات اهمية اخبارية غير انها ليست جديدة. وهي امتداد للعمل الاجرامي رغم انها في بعض الحالات ذات علاقة سياسية. وتورط الحكومات المباشر في هذا النشاط الذي جعل من الارهاب سلاحا متابعة

اهداف السياسة الخارجية، وهو انتهاك لمعظم قواعد السلوك الدولي الجوهرية.

ان معظم حوادث الارهاب السياسي في بواكير السبعينات كان ينفذها قتلة محترفون تستأجرهم الحكومات لتنفيذ اي عمل ارهاب يرى صالحا لتحقيق اهدافها. فالفنزويلي (ايلتش راميريز سانشيز) المعروف باسم «كارلوس الحقير» ربما كان اكثر من اشتهر على نطاق واسع في هذه المجموعة. لقد قاد فريقا من ستة ارهابين الى فينا عام ١٩٧٥ في خطة لاختطاف أحد عشر وزيرا عربيا كانوا يحضرون اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك). ولقد قدمت الحكومة النمساوية طائرة غادر على متنها الارهابيون يصحبون معهم رهائنهم الى الجزائر. ان جماعة ايلول الاسود التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية مولت على نحو معروف بالمغامرة «لتدفع» الدول العربية الى اتخاذ موقف أشد فعالية ضد اسرائيل. وطبقا لاحد تقارير المحادثة، فان خطة قتل الرهائن أُبطلت بعد أن قامت الدول النفطية بدفع خمسة ملايين دولار امريكي لكارلوس، وبذا تم الافراج عن الرهائن(٧). وفي سنة ١٩٧٢ قامت مجموعة ايلول الاسود بقتل أحد عشر رياضياً اسرائيلياً في دورة الالعاب الاولمبية في ميونخ. فهذان العملان لايلول الاسود يعتبران مثلا على تعقيد الخطط التي يقدر الارهابيون على تنفيذها وازدرائهم الكلي بحياة الانسان. وبينما كان كارلوس مرتزقاً يباع لمن يدفع ثمناً أعلى، كانت منظمة أيلول الأسود تحاول أن تعزز من قضية سياسية تتمثل في ابادة اسرائيل. ان الالوية الحمراء في ايطاليا وعصابته بادر ماينهوف في المانيا الغربية كانتا جماعتين ارهابيتين اخريين تعملان في السبعينات من أجل تحقيق هدف سياسي مباشر وهو الاطاحة بالمكومة القائمة.

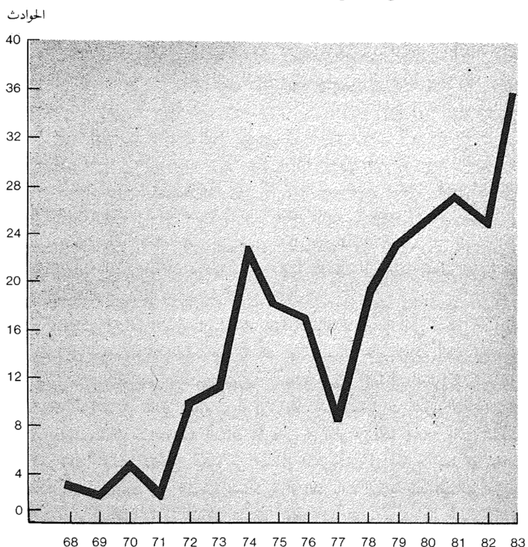
ان دراسة قام بها وزارة الخارجية الامريكية تشير الى أنه وقع في سنة ١٩٨٣ اربعمائة وخمسة وخمسون حادثاً على الدبلوماسيين في العالم(٨). أما في امريكا، فقد وقعت عمليات تفجير متفرقة نفذتها جماعات وطنية مختلفة من بورتوريكو ومجموعات من الارمن حاولوا الاعلان عن حملتهم المستمرة ضد تركيا. وتقدم أمريكا فرصة لا تضارع للارهابيين الذين يهدفون الى كسب التعاطف مع حركتهم بسبب التغطية الاعلامية المتوفرة.

لقد اصبح تبني الحكومات القائمة للخطط الارهابية المصدر الأول لقلق المجموعة الدولية. ولقد صنفت امريكا ايران رسميا في كانون الثاني من سنة ١٩٨٤ كدولة مصدرة للارهاب. واعتمد هذا التصرف على الاعتقاد بأن ايران رعت الهجوم على القاعدة البحرية الامريكية في بيروت سنة ١٩٨٣ وانها كانت تخطط لمزيد من عمليات الهجوم على المنشآت الامريكية العسكرية. والنتيجة العملية لمثل هذا التصنيف هي أنه يجب الحصول

على شهادات التصدير من وزارة التجارة لشحن اجهزة السيطرة على الجريمة أو منتجات عسكرية الى الدول الموضوعة على القائمة. وكانت سوريا وليبيا واليمن الجنوبية وكوبا والدول الاخرى التي صنفت كذلك ايضا حينذاك.(٩) و يعتقد أن كوريا الشمالية كانت وراء عملية التفجير التي وقعت في بورما في تشرين الأول من سنة ١٩٨٣ والذي ذهب ضحيتها سبعة عشر رسمياً من كوريا الجنوبية كانوا يزورون بورما اضافة الى اعضاء ذوي رتب عالية في الحكومة. هذا النوع من الهجوم ضد مواطني دولة معادية يعتبر بعداً جديداً في الارهاب الدولي. وثمة شكل آخر من أشكال الارهاب الحكومي تمثل في عمليات الهجوم على مواطني الحكومة نفسها المقيمين في الخارج والذين كانوا يعتبرون خارجين عليها. لقد اتهمت بريطانيا ليبيا في آذار سنة ١٩٨٤ بالقيام بعمليات هجوم بالقنابل ضد مواطنين ليبيين يعيشون في بريطانيا. كما كانت باريس مسرح عمليات هجوم مثل تلك على الايرانيين. فقد نقلت مجموعات موالية للشاه واخرى لآية الله الخميني صراعها الى فرنسا. وتعتبر هذه الامثلة مؤشراً على مدى شكل من أشكال العنف التي يصعب جداً على الحكومات الديموقراطية أن تواجهه بسبب سهولة الدخول الى معظم الدول الغربية عن طريق التأشيرات السياحية وحرية الحركة بين الدول.

وتعتبر وكالة الاستخبارات الامريكية الوكالة الامريكية التي تتحمل المسؤولية الاساسية في مواجهة الارهاب، غير أن تلك مهمة عسيرة. فالمجموعات الصغيرة الحسنة التدريب من الارهابيين يستحيل تقريباً السيطرة عليها، كما أن المعلومات تجمع على نطاق واسع عن طريق تبادل المعلومات أو الاشاعات مع استخبارات الدول الاخرى. لقد طورت ادارة ريغان سياسة ضد النشاط الارهابي في آذار من سنة ١٩٨٤ والتي شددت من اجراءات الحماية لتحسين أنظمة من الممثلين الامريكيين في الخارج كما أنها زادت من جهود الاستخبارات ومن السيطرة العسكرية أو الضربات السرية ضد مخيمات تدريب الارهابيين أو المناطق التي يعدون انفسهم. ولقد اشار تقرير رسمي الى النقاش الذي جرى في الادارة حول الخطط الملائمة الى استخدام فرق الاغتيال لمواجهة الارهابيين. ولقد ذكر أن موظفي وزارة الدفاع المدنيين يفضلون مثل هذه الاساليب حين تعارض وكالة المخابرات ومجلس الامن القومي بحجة أن مثل هذه الاساليب لم تكن فعالة عند استخدامها في جنوب شرق آسيا. ولقد تم الوصول الى القرار في تكثيف الجهود في مكافحة الارهاب ولكن ضمن حدود الأمر التنفيذي الذي اصدره الرئيس ريغان في كانون الاول من عام ١٩٨١ والذي ينص على أنه «لا يحق لأي موظف في حكومة الولايات المتحدة أو يعمل بالنيابة عنها أن يتورط في اغتيال أو يتآمر على الاشتراك في ذلك.»(١٠)

حوادث الارهاب الدولي مع الفواجع المضاعفة



كما هو الامر في الاول من كانون الثاني ١٩٨٤.

اللجوء الى الحرب

ان نشوب الحرب يشكل عادة فشلا في الاستراتيجية لأن الاستراتيجيات التي تبنتها الدول بقصد حل النزاعات الدولية تهدف الى زيادة المنافع الى الحد الاقصى في حين تقلل من التكاليف. كان بمقدور الدول قبل الحرب العالمية الاولى أن تستخدم القوة بفعالية من أجل الحصول على المستعمرات أو حماية حقها في حرية الملاحة، أو تسوية المشكلات مع الدول المجاورة. وكانت ادارة فعالة في العلاقات الدولية في تلك الفترة لأنه كان من المحتمل عادة تقليل الخسارة في الارواح والممتلكات. لقد طرحت الحرب العالمية الاولى فصلا جديداً في الحرب التي الحقت الخطر بالمدنيين واستخدم فيها الملايين من الجنود.

وبينما خدمت الحرب سابقاً المجموعة الدولية كعامل هام في تكامل الدول فهي الآن تهدد وجود تلك الدول عينها. فاللجوء الى السلاح من أجل حماية المستعمرات لفرض الاستغلال الاقتصادي لا يمكن تحقيقه في أيامنا هذه لأن العالم باجمعه منظم في هيئة دول مستقلة، ومعظمها لها شكل من التحالفات الاقليمية التي ستواجه أي مسعى مثل ذلك. ان التحالف العسكري والسياسي الحاليين قسم العالم الى ثلاث جبهات رئيسة من الدول ذات درجات متباينة من التماسك وهي: الجبهة الرأسمالية والشيوعية والعالم الثالث. ويفتقر الاخير الى القوة التي تلزمه لشن حرب مع الاولين، كما أن القوى الكبرى لا ترغب في الضرر الذي تستلزمه حتى حرب ناجحة. وتحت هذه الظروف قل اللجوء الى الحرب كوسيلة لحل النزاع رغم أن التنازع حول تعزيز القوة مستمر.

إن حقيقة أن الحرب وسيلة استراتيجية أقل قابلية للتطبيق مما كان عليه الحال من قبل، لا تحول دون حدوثها. ان الاحداث الداخلية يمكنها أن تجبر الدول على أن تحول اهتمامها الى النزاعات القائمة في الدولة نفسها. وفي هذه الحالة ستكون الحرب أداة لحماية وحدة مجموعة سياسية من التفسخ الداخلي بدلا من أن تكون أداة في الدبلوماسية الدولية. ان سباق التسلح الحالي والخطر الناجم عن سوء التقدير بين الدول المدججة بالسلاح يمكن أن يقود الى حرب لا ترغب أية دولة في الحقيقة فيها. وان عملا واحداً يعزوه التفكير السليم فيما يتعلق باستخدام الصواريخ أو الاسلحة النووية يمكنه أن يهدد الاستقرار العسكري الموجود حالياً بين القوى العظمى. ان خطر نشوب حرب عرضية ينشأ من تكاثر الاسلحة الحديثة، بما في ذلك الاجهزة النووية، بين الدول الاقل استقراراً. وهذا يقلل من قدرة القوى العظمى في الحفاظ على توازن القوة أو منع الارهاب في النظام

السياسي الدولي. ان هذه المجموعة من القوى المحركة في النظام التي تجعل من الممكن تصور حرب تغمر العالم والتي تنبثق عن الظروف بحيث لا يكون بمقدور الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي السيطرة عليها. ولا يحتمل أن تنشب حرب اثر قرار متعمد تتخذه قوة كبرى أو أخرى عظمى.

الحرب مشكلة منفصلة

انها مشكلة الحرب التي تقودنا الى قلب الصعوبة. «فالاعتماد المتبادل» هو افضل تعبير يصف وضع جميع الدول في العالم المعاصر. كما أنه يصف ايضا الكوارث والمصادر المطلوبة لمعالجتها. انها حقيقة الحرب بين الدول التي تظهر بشدة عجزنا الحالي عن تنظيم مواجهة للمشاكل المشتركة. انها الحرب وتركيباتها وقواها (والمعتقدات التي تشكل الاساس التي تقوم عليه) التي تشغل الارض التي يجب أن تنظف ان اردنا بناء معنى للمجموعة الدولية، وذلك المعنى للمجموعة مطلوب اذا اردنا أن نجمع المصادر وأن نؤازر المؤسسات القادرة على مواجهة هذه الكوارث، بالاضافة الى الحرب، التي تنذر بزوالنا.

ان الحرب تظهر بوضوح شديد العقبات التي تعترض الطريق أمام نظام عالمي أكثر انسانية. وتتطلب الحرب ان نتمسك على وجه الحصر بالدولة، وبأن نعامل أعدائنا ليس كشعب يُحب أو كونهم بشراً ذوي حقوق تحترم، بل كأشياء. ان الحرب تتكلم عن امور مطلقة، بينما تكون الحلول المقترحة لمشكلاتنا التي نواجهها على أحسن الاحوال تقريبية. تتطلب الحرب أن تكون مصادرنا المادية موجهة الى تدمير المجتمعات الاخرى التي تهددنا كما نقوم نحن بتحديثها.

أعيد طبعه باذن الناشر من كتاب:

To End War by Robert Woito, Copyright 1982
by The Pilgrim Press, p. xv.

إن أشد عنصر للاستقرار في المجموعة الدولية هو تلك القوة الهائلة التي يتمتع بها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ان التشابه الموجود زاد من الخوف المتبادل بيد أنه ينقص من امكانية النزاع بسبب المخاطر غير المقبولة التي تتضمنه. ان الخطر الحقيقي يكمن في احتمال قيام دولة من الدول بتحقيق تقدم تقني يكون ذا خطر يكفي

لقلب توازن القوى القائم، وهذا يمكنه ان يؤدي الى نوع من الشكوك يمكن أن ينشأ عنها حرب نتيجة لسوء التقدير.

إدارة الصراع

ان ادارة الصراع بين الدول تتطلب تسوية المصالح القومية المتشعبة. وهذه التسوية يمكن تعزيزها فقط في حالة ما اذا كانت الحوافز الداعية لتسوية هذه النزاعات أكثر جاذبية من حسنات استمرارها واحتمال تصعيدها. ان قرارات النتائج المحتملة والتي لا بد ان يقوم بها جميع الاطراف تتطلب منهما تفهماً لاخطار حالة النزاع. ومن حيث المضمون، يظهر هذا تقديراً معقولاً لصالح الدولة الخاصة اضافة الى مصالح الدولة المخاصمة، فالاختلافات في وجهات النظر تجعل من الصعوبة ان تصل الدول الى احكام معقولة لصالح دولة أخرى. اذ انه قد تعلق دولة قيمة اكثر للهيبة في حين ان دولة أخرى ستضع وزناً أكبر على المصلحة الاقتصادية. لقد اجبر الاتحاد السوفياتي على ان يختار بين حسنات التجارة الاميركية المزادة والاعتمادات التجارية المرافقة وبين سيئات التنازل للولايات المتحدة في مسألة الهجرة اليهودية. ان فقدان الهيبة المتضمنة في السماح لامريكا بالتدخل في سياسة السوفيات الداخلية اعطاه هؤلاء وزناً أكبر من منافع التقنية الامريكية والسلع المصنعة. ويمكن ان تجبر دولة ما بعض حالارت النزاع على اختيار البديل الاقل قبولاً من اثنين أو أكثر، وعلى ذلك فان الاختيار المعقول يمكن ان ينطبق على القيم السلبية مثلما ينطبق على القيم الايجابية.

ولا يمكن معالجة النزاع عن طريق الادانة فحسب؛ انها حالة دائمة من الأمور بين الدول.(١١) ان هدف حل النزاع يتمثل في تسويته دون اللجوء الى الحرب التي يمكن وقوعها فقط ان كان جميع اطراف النزاع يذوقون الاخطار نسبة لجميع الاطراف الاخرى ذات العلاقة..

نظرية اللعبة

احدى الطرق لفهم طبيعة أو بنية نزاع ما هي نظرية اللعبة، وغايتها كشف بنية النزاع كما يعبر عنها بلغة الرياضيات.(١٢) ويتطلب هذا الأمر تعيين قيم عددية للنتائج المحتملة أو العوامل الحاسمة. وهذه القيم تحكمية في كونها تعين الاوزان التي قد تمثل

بدقة أولويات الاطراف المتمثلة أو لا تمثلها. ورغم ذلك، فان نظرية اللعبة تعرض الخيارات بطريقة معقولة ويمكن ان تكون وسيلة ذات قيمة في ادراك اخطار أي حالة نزاع.

ان نظرية اللعبة يمكن ان تكون حقيقة نظرية معقولة للنزاع كما في اللعبة الصفرية التي يقوم بها شخصان[١٣]، وهي تمثل موقفاً تتساوى فيه مكتسبات طرف من اطراف النزاع مع خسائر طرف آخر. ونادراً ما تكون هذه هي الحالة في السياسة الدولية، ذلك لان الخيارات متوفرة في العادة لقيام تعاون. ان عمل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في رفع اسعار النفط انما هو مثل على لعبة الصفر بالمعنى الاقتصادي، فالعوائد المتزايدة للمنظمة وزادتها التكاليف المزادة على الدول المستهلكة، وابرز ميزة لحالات لعبة الصفر هي انها تشكل معارضة تامة مع عدم وجود احتمال لحل تعاوني.[١٤]

يظهر الشكل رقم (١) لعبة الصفر مع تسلسل استراتيجي منذ الحرب العالمية الثانية[١٥]. ثمة اسطول ياباني يبحر الى غينيا الجديدة ولديه طريقان محتملان؛ الطريق الشمالي ذو رؤية ضعيفة، بينما كانت الرؤية جيدة في الطريق الجنوبي. فلدى القائد الياباني خياراً استراتيجياً بين الطريقين الى غينيا الجديد. في ذلك الوقت أُمر قائد سلاح الجو الامريكي بان يعترض سبيل الاسطول الياباني و يهاجمه. وكان لدى القائد الامريكي عدد من الطائرات كافٍ للقيام بمراقبة شاملة لطريق واحد فقط، في حين ان الطريق الاخر كان يستقبل طلعات خفيفة ومع ذلك، فان كلاً من القائدين الياباني والامريكي كان لديهما اختيار أي طريق يسلكانه، الشمالي أو الجنوبي. وفيما يلي البدائل والنتائج لكل طريق :ـ

١ ـ ان كانت الاسراب الامريكية قد ركزت على الطريق الجنوبي، واختيار اليابانيون كذلك الطريق نفسه، فان الاسطول سيتحدد مكانه بسرعة بسبب من الرؤية الجيدة، وسيستمر القصف على ذلك لمدة ثلاثة ايام وهي المدة التي تستغرق مرور الاسطول.

٢ ـ ان ركزت اسراب الطائرات الامريكية على الطريق الجنوبي واختيار اليابانيون الطريق الشمالي، فانه سيكون من الصعب تحديد مكان الاسطول بسبب الرؤية الضعيفة والطلعات المحدودة، وسيستمر القصف لمدة يوم واحد فحسب.

٣ ـ ان ركز الامريكيون طائراتهم على الطريق الشمالي، فانهم سيقومون بقصف

الاسطول لمدة يومين بغض النظر عن أي طريق اختاره اليابانيون، وان سلك اليابانيون الطريق الشمالي فان الاسطول سيرى بسرعة ورغم الرؤية الضعيفة فانه سيكون عرضة للقصف لمدة يومين. ولو سلك الاسطول الياباني الطريق الجنوبية، من ناحية أخرى، فان الطائرات القليلة التي تبحث في المنطقة ستكتشف الاسطول بسبب الرؤية الجيدة، وسيسمح الوقت القصف لمدة يومين.

ان القيم المحددة لبدائل الاستراتيجية قادت الطرفين الى التركيز على الطريق الشمالي، سيقوم اليابانيون بالتركيز عليه بسبب الرؤية الضعيفة. ستشكل نوعاً من الحماية، وسيركز الامريكيون عليها بسبب تأكدهم من انهم سيقومون بقصف لمدة يومين. ولو سلك اليابانيون الطريق الجنوبي فانهم يخاطرون بان يكونوا عرضة لقصف يستمر لمدة ثلاثة ايام. وان ركز الامريكيون على الجنوب واختار اليابانيون الطريق الشمالي، فانه سيتاح لهم قصف الاسطول لمدة يوم واحد فحسب. وهكذا قام كل من الطرفين باختيار عاقل تجنب النتائج الاسوأ المحتملة بدلاً من المغامرة على افضلها. و يظهر هذا الموقف الخيارات المتوفرة للامريكيين واليابانيين، غير ان القيم المحددة اعتباطية لانها تسوى بين عدد ايام القصف والفعالية؛ انهما لم يتركا مجالاً لاي حالات طارئة لتغيرات في الطقس، ولم يأخذا بعين الاعتبار الاستخدام المحتمل للطائرات الامريكية في مكان آخر أو احتمال رجوع اليابانيين. مهما يكن من أمر، فان هذا مثال تقليدي لموقف لعبة الصفر التي يقوم بها شخصان حيث لا يكون ثمة أي حال تعاوني.

لعبة الصفر

الشكل رقم (١)

الاستراتيجية اليابانية

السوقية الامريكية	الطريق الجنوبي	الطريق الشمالي
التركيز الجنوبي	٣	١
التركيز الشمالي	٢	٢

المصدر : معدل من كتاب :

Raymoun Aron, Peace and War,
trans. Richard Howard and Annette Baker Fox
(New York Frederick A. Praeger, Inc., 1967), p.755

Non-zero-sum Game

الشكل رقم (٢)

ب

(الاتحاد السوفياتي)

	ب ١ (تحفظ)	ب ٢ (الحل التام)
أ ١ (تحفظ)	صفر أ ١ ب ١ (تحفظ متبادل) صفر	÷ ١٠ حالة الكسب أ ١ ب ١ فقدان الاعتبار ــ ١٠
أ ١	ــ ١٠ فقدان الاعتبار أ ٢ ب١ حالة الكسب ÷ ١٠	ــ ١٠٠ موت أ ٢ ب ٢ (حرب نووية) ــ ١٠٠ موت

أ أميركا

المصدر:

Robert J. Lieber. Theory and World Politics (Cambridge, Mass: Winthrop Publishers, Inc., 1972), p. 25

ان معظم النزاعات في العلاقات الدولية توفر بدائل لموقف لعبة الصفر، وهذه الدلائل لا توفر العامل الحاسم المرغوب فيه على نحو أشد لأي من الطرفين، الا أنها تقصي النتائج الاشد خطورة. ان اللعبة اللاصفرية كأمثلة لهذه المواقف المعتبرة توفر تظاهراً رائعا بخيارات حقيقية في النزاع بين الدول. يظهر الشكل رقم (٢) موقفاً يبين امريكا والاتحاد السوفياتي حيث أن الاحتمالات تقوم لتحفظ متبادل أو لتدمير أو لكسب أو خسارة الموقف.(١٦)

هذا هو نوع الموقف الذي حدث في أزمة الصواريخ الكوبية، حيث اختار كل من القوتين العظميين التحفظ بدلا من الحل التام. ان استراتيجية أ١، ب١ من الواضح أنها تشكل البدلي الاعقل بسبب أن أ١، ب٢ أو أ٢، ب١ سيشكلان مخاطرة هائلة، مع الاحتفاظ بالهيبة ككسب وحيد، فان الكسب الوحيد أو الموت المحتمل ان كانت الاستراتيجية نفسها (الحل التام) لا بد أن يتبناها الطرف الآخر. وكما في الشكل (١) فان المخطط لا يأخذ بعين الاعتبار الاثر المحتمل لهذه المواجهة في مناطق النزاع الاخرى بين هاتين الدولتين. كما أنها لا تتضمن النتائج المحتملة على علاقات أي دولة مع الدول الاخرى. ومع ذلك، فانه يظهر بوضوح بنية المواجهة، وهذه هي قيمة نظرية اللعبة في أي شكل من الاشكال.

ويمكن ان تجرى هذه الالعاب مع أي عدد من العوامل، ومع مجموعة كبيرة من النتائج المحتملة. وكلما كانت اللعبة معقدة أكثر كان عدد الشكوك الملازمة للوضع أكبر. ان العلاقات بين عدد من الدول المتورطة وصعوبة المفاوضات يمكن أن ترى في الشرق الأوسط حيث جميع الدول في المنطقة (اضافة الى النزاعات الحزبية داخل الدول كما هو الحال في لبنان). والقوى العظمى متورطة في صراع من أجل القوة والنفوذ في المنطقة. ان احتمالات قيام حل سياسي للنزاعات في المنطقة سيعزز لو كان ثمة مصلحتان اثنتان فحسب يسوى بينهما.

خاتمـــة

تناضل الامم لتحقيق الاهداف الثنائية لتعزيز المصالح القومية في الوقت الذي يتجنب فيه النزاع ويحدد مع الدول الاخرى. وتبرم التعهدات المختلفة مع الدول الاخرى في محاولة لزيادة تأثيرها النسبي. وتتعرض هذه التعهدات لمخاطرة تحديد مرونة السياسة

الخارجية ان صيغت في اتفاقية. ورغم ذلك، فان مذكرات التفاهم والتعهدات الغامضة يمكن ان تؤدي الى حالات من سوء الفهم بين كل من الحلفاء والخصوم. ان المصداقية هي المقوم الاساسي في التعهدات او في اي شكل من اشكال التفاهم بين الدول، وحتى الدول الضعيفة نسبيا تكافح من اجل كسب سمعة جيدة لكونها وحدات سياسية موثوقة في الاسرة الدولية.

هناك مجموعة من الطرق التي تبلغ بواسطتها الدول مقاصدها الى الدول الاخرى، وتتراوح من الرسائل الصريحة الى اشارات ضمنية او غامضة تبين مقصدها. ويعتمد الاختيار على مخاطر تفاوض معين وعلى درجة المرونة المطلوبة. فالمرونة في صياغة السياسة الخارجية تحدث ضمن استقرار المصالح القومية طويلة المدى في معظم القوى الكبرى.

ان عملية التفاوض يمكن ان تتخذ اشكالا عدة، وتتراوح من جهود تبذل لحل سلسلة كبيرة من المشكلات ضمن عملية تفاوض مفردة، الى تسوية اتفاقيات يمكن التوصل اليها وان كانت ناقصة. وتكمن في خلفية المفاوضات بين الدول فكرة الاستخدام المبطن للقوة والاكراه والتهديدات لتحقيق اهداف سياسة الدولة الخارجية. ويصح هذا الامر خاصة في المفاوضات التي تجري بين المتخاصمين.

ان الاسلحة الحديثة والسيادة العسكرية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وجهت جهودا من اجل توسيع مناطق النفوذ بعيدا عن الحرب التقليدية وفي اتجاه دعم مجموعات المتمردين. ولقد ساعد هذه المجموعات غالبا وحرضها الارهاب الذي اخذ بعدا جديدا مع الارهابين كونهم يتلقون التدريب والتأييد من الحكومات كوسيلة لاظهار القوة. ان الاهمية المتنامية لعمليات التمرد والارهاب دفعت الدول الى البحث عن وسائل اشد فاعلية لمواجهة هذه التهديدات للاستقرار السياسي في الدول.

ان ادارة النزاع هي وظيفة مهمة جداً للدبلوماسية لأن الخسائر المحتملة للحرب ازدادت الى درجة تهدد معها بقاء الدول. ولكن الضروري بالنسبة لاولئك المسؤولين عن صنع القرار السياسي ان يفهموا تفكير الخصم الى مداه الاكمل الممكن. فوجهات النظر المختلفة تجعل من هذا الامر مهمة شاقة على احسن الاحوال، ولكن طرق اادارة النزاع تتركز على الجهود المبذولة لفهم بنية النزاع وتقدير الخيارات المعقولة من وجهة نظر الخصم والدولة نفسها. وتقدم نظرية اللعبة واحدة من مثل هذه الطرق. ان التشديد على حل النزاع وادارته يفترض اهمية متزايدة باستمرار مع تواصل حالة سوء الظن والعداء الامريكي والسوفياتي في تشكيل ارضية السياسة الدولية مع تزايد مضطرد في الاسلحة الحديثة المتوفرة

لدول العالم الثالث. ان النزاعات التي تنشأ بين الانظمة الفرعية يحتمل ان تنتشر في النظام الدولي وتورط القوى العظمى وحلفائها في نزاع تخشاه الدول جميعها.

هوامش الفصل الثاني عشر

1. Test of mutual defense pact with South Korea, quoted by James McCartney, *Philadelphia Inquirer*, June 8, 1975.
2. George McT. Kahin, *New York Times*, Oct. 12, 1983.
3. See Earl C. Ravenal, "The Nixon Doctrine and Our Asian Commitments," in *Great Issues of International Politics*, 2nd ed., ed. Morton A. Kaplan (Chicago: Aldine Publishing Co., 1974), 331–45, for a discussion of the meaning and implications of the Nixon Doctrine and the nature of our commitments in Asia.
4. See Ernst B. Haas, "The Frailty of Complex Interdependence; a Worst-Case Scenario for the 1980s," *Jerusalem Journal of International Relations* 5 (4), 1981, 1–13, for a discussion of the impact of contemporary interdependence on the negotiations and bargaining behavior of major powers.
5. Fred Charles Ikle, "What is Negotiation," in *Contemporary International Politics*, ed. Bruce L. Sanders and Alan C. Durbin (New York: John Wiley & Sons, 1971), 188.
6. Alexander L. George, David K. Hall, and William R. Simons, *The Limits of Coercive Diplomacy* (Boston: Little, Brown, 1971), 1–35.
7. Claire Sterling, *The Terror Network* (New York: Berkley Books, 1982), 144–45.
8. Leslie Maitland Werner, *New York Times*, Feb. 9, 1984.
9. Gerald Seib, *Wall Street Journal*, Jan. 23, 1984.
10. David Ignatius, *Wall Street Journal*, March 12, 1984.
11. J. David Singer, "The Political Science of Human Conflict," in *The Nature of Human Conflict*, ed. Elton B. McNeil (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1965), 145.
12. Anatol Rapoport, "Game Theory and Human Conflict," in McNeil, *Nature of Human Conflict*, 195.
13. Ibid., 196.
14. Martin Shubik, ed., *Game Theory and Related Approaches to Social Behavior*, (New York: John Wiley & Sons, 1964), 15.
15. Raymond Aron, *Peace and War*, trans. Richard Howard and Annette Baker Fox (New York: Frederick A. Praeger Publishers, 1967), 774–75.
16. Robert J. Lieber, *Theory and World Politics* (Cambridge, Mass.: Winthrop Publishers, 1975), 25–6.

شرح المصطلحات

القوة الفعلية: انها المصادر الموجودة التي يمكن استخدامها في متابعة الاهداف السياسية.

الدول المنحازة: هي الدول المتحالفة على نحو رسمي أو غير رسمي إما مع الولايات المتحدة أو مع الاتحاد السوفياتي

معاهدة القطب الجنوبي: هي اتفاقية تم التوصل اليها تحت رعاية الامم المتحدة سنة ١٩٥٩ اشترطت ابقاء القطب الجنوبي منطقة خالية من التواجد العسكري.

معاهدة الصواريخ المضادة للقذائف العابرة للقارات (الاتفاقية المؤقتة سالت (١): وقعت عليها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سنة ١٩٧٢ نتيجة لمحادثات سالت، وهي تحدد موضع انظمة الصواريخ البالستية المضادة والبحث فيها. هذه المعاهدة لها أثر التأكيد على دولة معتدية. وهي التي لا يمكنها ان تمنع الضربة المضادة.

سياسة التمييز العنصري: وهي سياسة العزل العرقي والتمييز الاقتصادي والسياسي ضد المجموعات غير الاوروبية في جمهورية جنوب افريقيا.

الحد من التسلح: وهي اتفاقية تحدد عدد او انواع الاسلحة.

تقنية التسلح: استعمال التقنية الحديثة في تطوير انظمة التسلح المعقدة.

ميزان المدفوعات: مقارنة القيمة الكلية للصادرات والواردات القومية في سنة معينة.

توازن القوى: هي علاقة بين الدول مرنة. الى درجة كافية تسمح لمجموعة متحولة من الحلفاء التي تقوم بمنع هيمنة اي دولة.

خليج الخنازير: غزو كوبا المشؤوم الذي قام به لاجئون كوبيون تحت رعاية الولايات المتحدة سنة ١٩٦٢.

حصار برلين: الحصار السوفياتي والالماني الشرقي للمعبر البري الى برلين الغربية سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩.

قمة الاربعة الكبار: يعود ذلك الى لقاء زعماء الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا العظمى (او في حالة الاتحاد السوفياتي فمن المحتمل ان يكون لقاء زعيم الحزب الشيوعي).

نظام ثنائي الاقطاب: نظام دولي تهيمن عليه دولتان متنافستان.

الكتلة الرأسمالية: وهي دول التحالف الغربي، اضافة الى اليابان، ذات الانظمة الاقتصادية بين هذه الكتلة وبين الدول الاشتراكية او الشيوعية في الكتلة السوفياتية.

مجموعة الاحتكار (الكارتل): مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها في محاولة لدعم ظاهري لسعر سلعة او سلع معينة.

وكالة الاستخبارات المركزية (CIA): هي مؤسسة الاستخبارات الامريكية أُنشئت بعد الحرب العالمية الثانية من اجل تنفيذ مهمات استخبارات خارجية سرية وعلنيه.

القيادة الفدة· وهي ميزة شخصية للزعامة تثير الولاء الشعبي غير العادي للزعيم.

الحرب الباردة: مصطلح استخدمه اول مرة برنارد باروخ لوصف حالة التوتر القائمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الفترة التي تبعت الحرب العالمية الثانية.

الاستعمار: هي العملية التي تكسب بها دولة السيطرة على دولة اخرى من خلال وسائل مباشرة او غير مباشرة، سياسية او عسكرية او اقتصادية.

الكوميكون: منظمة تأسست برعاية سوفياتية وغرضها تسهيل التجارة بين دول الكتلة الشيوعية.

الكومنفورم: منظمة تأسست برعاية سوفياتية سنة ١٩٤٧ لتنسيق تحركات الحزب الشيوعي في فرنسا وايطاليا واوروبا الشرقية مع الكرملين.

السيادة المشتركة: وهي اتفاق تتمسك بموجبه قوتان كبريان باكثرية السلطة وتعملان بانسجام للهيمنة على النظام الدولي.

مؤتمر الامن والتعاون: وهو مؤتمر يضم جميع الدول الاوروبية (ما عدا البانيا) اضافة الى الولايات المتحدة وكندا. ولقد افتتح سنة ١٩٧٢ وانتهى بتصريح هلسنكي سنة ١٩٧٥. ومن شروطه الرئيسة الاعتراف بالحدود الاوروبية الحالية كحدود دائمة، وتعهد جميع الموقعين على تعزيز التجارة الموسعة والاتفاقيات الثقافية والاتصالات.

ادارة النزاع: هي محاولة منع تصعيد نزاع يصل الى صراع ذي نسب غير مرغوب بها.

ادارة الازمة: هي محاولة معالجة ازمة وضع ما كأزمة الصواريخ الكوبية مع رد مقدر لتنفيذ اهداف معينة دون مخاطر غير ضرورية.

ازمة الصواريخ الكوبية: هي المواجهة الامريكية السوفياتية التي وقعت سنة ١٩٦٢، وسببها وضع صواريخ سوفياتيه ومنصات اطلاق في كوبا. وتمثل الرد الامريكي بحجر بحري وجوي لمدة اربعين يوما على شحنات الاسلحة العسكرية الهجومية الى كوبا. وانتهت الازمة بموافقة سوفياتية على تفكيك منصات الصواريخ وسحبها وبتعهد الولايات المتحدة بعدم غزو كوبا.

الثقافة: هي المقومات الخاصة لامة ما تميزها عن غيرها من الامم. وهي تشير ايضا الى سلوك الافراد في امة ما.

الانفراج: هو حالة من انفراج العلاقات المتوترة، او حالات التوتر بين الدول.

تخفيض قيمة العملة: هو تعديل منخفض في قمية عملة دولة ما بالنسبة للعملات الاخرى. ويلجأ الى هذا التدبير غالبا من اجل دعم الصادرات بسبب انها تجعل من سلع الدولة المنخفضة تنافسية على نحو اشد.

الدول المتطورة: هي الدول ذات الانتاج القومي الاجمالي الذي يزيد عن ٦٠٠ دولار لكل شخص، وهي تصنف عادة كدول متطورة اقتصاديا.

الدول النامية: هي الدول ذات الانتاج القومي الاجمالي الذي يقل عن ٦٠٠ دولار لكل شخص، وهي تلكالدول التي تظهر تقدما اقتصاديا.

الدبلوماسية: هي فن وممارسة ادارة العلاقات بين الدول.

الحيل القذرة: هي عمليات استخبارات سرية، معدة للقيام بتبديل الاوضاع السياسية في الدول الخارجية من خلال وسائل تتراوح من العون المالي المقدم الى المجموعات السياسية المنشقة، الى تمويل جيش العصابات والاغتيالات السياسية.

نزع السلاح: اتفاق للتقليل من القوات أو الاسلحة الموجودة.

نظرية الدومينو: هي نظرية في السياسة ترى أن تغيراً ما في نظام سياسي لدولة من الدول سيشجع حدوث تغيرات مماثلة في الدول المجاورة. هذه النظرية مطبقة عادة في محيط متولي السلطة الشيوعيين بسبب ميل مثل تلك الدول الى محاولة تصدير الفلسفة الشيوعية الى الدول المتاخمة.

الكتلة الاقتصادية: هي مجموعة من الدول ذات روابط اقتصادية شديدة تشجعها التجارة القوية.

الاستعمار الاقتصادي: وهو امتداد تأثير دولة ما في بلد خارجي من أجل التزود بمنافع اقتصادية، وهي غالباً ما تكون اسواقاً منتشرة او مصادر رخيصة من المواد الخام.

الاكتفاء الاقتصادي: مصطلح نسبي يشير الى الحد الادنى من المستوى الاقتصادي الذي يجب الابقاء عليه لتعزيز الاستقرار السياسي في دولة ما.

أوروبا: تعبير جغرافي يشمل جميع اوروبا.

المجموعة الاوروبية للفحم والصلب: تأسست سنة ١٩٥١ لتوفير سوق مشتركة للفحم والصلب بين فرنسا والمانيا الغربية وايطاليا ودول (بنلوكس: بلجيكا وهولندا ولوكسمبرغ).

مجموعة الدفاع الأوروبية (EDC): اقترحت جيشا اوروبياً يتخطى الحدود القومية على أن يرافقه اتحاد سياسي لدول اوروبا الغربية، ولم ينفذ ذلك قط حسب شكله المراد.

المجموعة الاقتصادية الاوروبية (السوق الاوروبية المشتركة) (EEC): هي مجموعة من الدول تسعى وراء المكاسب الاقتصادية عن طريق التقليل والازالة النهائية للحواجز التجارية. ولقد تأسست المجموعة الاقتصادية الاوروبية سنة ١٩٥٨ ولقد توسعت اليوم لتشمل فرنسا والمانيا الغربية وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وايطاليا وبريطانيا والدنمارك وايرلندا.

مؤتمر الأمن الاوروبي: هو مؤتمر مساعد لمؤتمر الامن والتعاون. والغاية من هذا المؤتمر هو محاولة التقليل من مستوى القوات بين دول حلف شمال الاطلسي (الناتو) ودول حلف وارسو، غير أنه لم يحدث اي تقدم هام.

الاتصالات الصريحة: هي منظمة مالية امريكية اعدت لتشجيع شراء امريكا الخارجي من السلع الرأسمالية الثقيلة والتقنية وذلك عن طريق سلف الاعتمادات للمشترين الاجانب.

بنك التصدير والاستيراد : وهي احدى منظمات الامم المتحدة التي تهدف الى زيادة الانتاج من المزارع والغابات ومواطن صيد السمك، كما تهدف الى تحسين التوزيع والتسويق والتغذية.

السياسة الخارجية: هي السبيل التي تنهجه الدول من أجل تحقيق أهدافها في المجتمع الدولي.

(بيروقراطية) السياسة الخارجية: وتشمل اولئك الذين يتولون وظائف رسمية في الحكومة والذين هم في موضع لتقديم البيانات في عملية صياغة السياسة الخارجية.

نخبة السياسة الخارجية: وتشمل الافراد في كل من الحكومة والقطاع الخاص والذين يملكون تبعا لاوضاعهم أو عضويتهم معلومات ذات مغزى في مداولات السياسة

الخارجية.

لجنة الاربعين: وهي مجموعة ذات مستوى عال تعمل على رسم السياسة الخارجية وهي تتكون من كبار الموظفين في وكالة المخابرات المركزية ومن وزارتي الخارجية والدفاع ورئيس قيادات الاركان المشتركة وتضطلع هذه المجموعة بمسؤولية اقرار النشاطات السرية في الدول الخارجية.

التجارة الحرة: وهي فلسفة اقتصادية ترفض انشاء حواجز تجارية قانونية مثل التعرفات والنسب، واساس ذلك هو أنه في الاقتصاد العالمي المتحرر كليا فان كل دولة يمكنها الاستفادة من مصادرها أو فعالياتها ومن المميزات التي تتمتع بها الدول الأخرى.

نظرية اللعبة: وهو دراسة تأثير بعض العوامل الطبيعية كالجغرافيا والاقتصاد والدراسة السكانية على السياسة الخارجية لدولة ما.

الاتفاقيات العامة للتعرفات والتجارة (GATT): وهي اتفاقات مبرمة بين معظم دول العالم غير الشيوعية تغطي التعرفات والنسب لمعظم اصناف وسلع التجارة العالمية.

ميثاق جنيف: حرم ميثاق جنيف سنة ١٩٢٥ استخدام الغازات السامة والاسلحة الجرثومية. أما ميثاق جنيف المبرم سنة ١٩٤٩ فقد وضع قواعد معاملة اسرى الحرب والمدنيين.

التصعيد المتدرج: وهي سوقية استخدام الحد الادنى من القوة في المراحل الاولى من النزاع ولكن تزداد الحكومة تدريجياً ان اخفق الخصم في التنازل. ولقد مثل هذا تفكير امريكا السوقي في المراحل الاولى من الحرب في فيتنام.

اجمالي الانتاج القومي لكل شخص: مقدار السلع والخدمات الناتجة في سنة مقسمة على السكان.

دبلوماسية التلويح بالقوة: هي محاولة تقديم المصالح القومية في التباحث مع الدول الضعيفة عن طريق ابظهار العزم على استخدام القوة العسكرية في حال فشل المفاوضات.

الاغنياء والفقراء: تعبير غالباً ما يستخدم للاشارة الى الفرق بين الدول المتطورة والاقل تطورا (ويشمل ذلك الدول النامية والمتخلفة).

المثالية: فلسفة سياسية موجهة الى ادراك اشد حالة الامور المرغوب فيها، وهو قرار ذاتي بالفطرة.

الايديولوجية: مجموعة من المبادىء التي تعمل كمنشور يرى من خلالها العالم

السياسي.

الاستعمار: هي سياسة أو ممارسة أو تأييد انتشار القوة القومية عن طريق المكتسبات الارضية أو عن طريق الظفر بتحكم غير مباشر بالسياسات الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية لدول اخرى.

الاتصال الضمني: هو ذلك الاتصال الذي يمكن ان يفهم رغم أنه غير واضح بسبب من التصرفات أو البيانات السابقة.

مجموعة القوى الضاغطة: هي مجموعات من الافراد التي تربطها مصلحة أو مصالح مشتركة، ان مثل هذه المجموعات يمكن أن تكون بين الدول أو دولية.

الصواريخ البالستية العابرة للقارات (ICBM): هي صواريخ ذات مدى كافٍ لأن تضرب اهدافا بعيدة جدا، وتستخدم عادة في سباق السيطرة على مدى مناسب لضرب خصم مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

محكمة العدل الدولية: هي عضو قضائي رئيس في الأمم المتحدة، وتعتبر قراراتها ملزمة في الحالات التي تتقدم اليها الاطراف فيها طوعاً. تتألف هذه المحكمة من خمسة عشر قاضياً تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة عشر سنوات.

التوازن الدولي: هو توازن بين الدول المعارضة لبعضها أو جبهات الدول ويحول هذا التوازن دون سيطرة دولة على اخرى.

منظمة العمل الدولية (ILO): تهدف الى تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف العمل ومستويات المعيشة وعلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

الاخلاقية الدولية: وجهات نظر متبناه على نحو واسع في الحالة التي تلاحق فيها الدول مصالح سياساتها الخارجية.

الهيبة الدولية: هي التقدير أو الاحترام الذي تمنحه دولة ما في المجموعة الدولية.

النظام الدولي.: هي تلك الدول التي تتفاعل على نحو منتظم مع بعضها البعض ولديها قدرة التأثير على تصرفات القوى الكبرى.

الستار الحديدي: عبارة استخدمها أول مرة ونستون تشرشل ليشير الى تقسيم اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية بين الكتلتين السوفياتية والغربية.

معاهدة كلوج برايند (معاهدة باريس): وقعتها ثلاث وستون دولة سنة ١٩٢٨ وهي تشجب الحرب كوسيلة في السياسة القومية، وتعهدت بالبحث عن الحلول السياسية للنزاعات الدولية.

وكالة الاستخبارات السوفياتية (ك. ج. ب): هي قوة الاستخبارات في الاتحاد السوفياتي والتي تقف وراء النشاطات الداخلية والخارجية للمنطقة.

عصبة الأمم: شكلتها قوى الحلفاء المنتصرة بعد الحرب العالمية الاولى سنة ١٩٢٠ في محاولة لتجنب الحروب العالمية في المستقبل. لم تنضم الولايات المتحدة لهذه العصبة رغم الجهود التي بذلها الرئيس وودرو ويلسون في تأسيس المنظمة.

خطة مارشال: هي برنامج معونة اقتصادية امريكية امتد الى الحلفاء الاوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية. ولقد كانت هذه المعونة مقدمة الى جميع الدول في اوروبا والتي تحتاج الى المساعدة من أجل اعادة بناء اقتصادها، غير أن الاتحاد السوفياتي منع بضغطه دول اوروبا الشرقية من الاشتراك.

النظرية الماركسية: اعتقد كارل ماركس أن الرأسمالية ستؤدي حتماً الى الاستعمار بسبب أن توسع الصناعة الداخلية (واستغلال القوة العاملة الداخلية) سيصل الى نقطة الاشباع وسيوفر الاستعمار بعد ذلك المكاسب الدائمة التوسع التي يحتاجه الاقتصاد الرأسمالي.

وكالة الاستخبارات البريطانية (M.I.6): هي وكالة الاستخبارات البريطانية وهي تعمل ضمن وزارة الخارجية مضطلعة بمسؤوليات شبيهة لمخابرات الولايات المتحدة (CIA).

المؤسسة العسكرية الصناعية: مصالح مشتركة لمتعهدي دفاع كبار والصفوف العليا للاتحاد العسكري من أجل دعم السياسات التي تعزز الولايات المتحدة القوية العسكرية.

مبدأ مونرو: بيان سياسي اصدره الرئيس جيمس مونرو سنة ١٩٢٣ وينص على أن الولايات المتحدة ستنظر الى اي مسعى تقوم به قوة اوروبية لنشر نظامها السياسي الى نصف الكرة الغربي على أنه تهديد للسلام.

الاخلاقية: قواعد معينة لسلوك البشر تبعاً لمثل السلوك الصحيح.

الدول الاكثر حظوة: تعبير يشير الى تلك الدول التي يمكن أن تدخل وارداتها الولايات المتحدة في أدنى مستوى سائد. عمليا، فان جميع الدول ما عدا بعضها الموجودة ضمن الكتلة الشيوعية تتمتع بهذا اللقب.

الشركات المتعددة الجنسيات: شركات ذات عمليات في أكثر من بلد واحد وفي معظم الحالات، فان مثل هذه الشركات ذات وفرة في العمليات الخارجية.

مركبة عودة متعددة الاستعمال مستقلة التوجيه: هي عبارة عن صاروخ يحتوي

على رؤوس ناسفة منصوبة على نحو منفصل، وهي الصواريخ المضادة للقذائف العابرة للقارات ذات رؤوس ناسفة متعددة.

النظام متعدد الاقطاب: عبارة عن نظام دولي يشمل أكثر من ثلاث دول مع احتمال تغير ميزان القوة عن طريق تبديل التحالفات.

الردع المتبادل: توازن بين الدول يؤكد على أن الدولة التي تتعرض لهجوم ستحتفظ بقدرتها على الرد بالمثل.

السمة القومية: هي مجموعة خصائص شعب دولة من الدول التي تنشأ عن الثقافة السياسة والاجتماعية وتعطي كل دولة طابعها المميز.

المصلحة القومية: مجموعة من الاولويات تبعا للاهداف القومية.

الامن القومي: يستخدم هذا التعبير عادة في معنى الحرية من الاعتداء المسلح غير أنه من الممكن ان يتضمن أي تهديد خارجي ــ كالتهديد الاقتصادية ــ والذي يتهدد وجود دولة.

مجلس الامن القومي: هو مجموعة ذات مستوى عال تحدد سياسة امريكا الخارجية وتتألف من وزيري الخارجية والدفاع ومدير وكالة الاستخبارات المركزية ورئيس هيئة الاركان المشتركة وقد يعين الرئيس ايضا مستشارين آخرين موثوق بهم في هذا المجلس.

حفظ الذات القومي: استمرار نظام سياسي قائم أو حفظ دولة ما في شكلها الحالي أو المغير.

الارادة القومية: هي قرار استخدام المصادر القومية في متابعة اهداف السياسة الخارجية.

القوة السلبية: تتمثل في حبس مصدر ذي قيمة في محاولة لاجبار دولة اخرى على متابعة السير في عمل محدد أو الكف عنه.

التفاوض: هو عملية التباحث من أجل الوصول الى تسوية مسألة من المسائل.

دول عدم الانحياز: هي الدول التي تأبى الانحياز للولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي.

النظرية اللاصفرية: هي حالة الوضع التي توفر احتمال قيام حل متعاون يمكن اطراف النزاع من تقليل خسائرهم اذا ما كانوا يريدون تسوية الامور لما هو أقل من درجة الكسب الافضل.

منظمة دول حلف شمال الاطلسي (الناتو): هي تحالف عسكري تشكل عام ١٩٤٩ ويضم الولايات المتحدة، وكندا، وعشر دول اوروبية غربية، ولقد اتفقت هذه الدول على أن أي هجوم عسكري يشن ضد واحدة أو أكثر منها في اوروبا أو امريكا الشمالية سيعتبر هجوما عليها جميعا.

اتفاقية حظر التجارب النووية: وقعت هذه الاتفاقية سنة ١٩٦٣ بين الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي وهي تحظر اجراء جميع التجارب النووية خلال تلك التي تكون تحت سطح الارض، ولقد اقرت هذه الاتفاقية فيما بعد مائة دولة.

الاجواء المفتوحة: اقتراح تقدم به الرئيس دوايت ايزنهاور سنة ١٩٥٥ والذي يجيز القيام بطلعات جوية متبادلة للتحقق من التقيد باتفاقيات الحد من الاسلحة ونزعها.

الخيارات: هي مجموع الاختيارات المتاحة لصانعي القرار من أجل تنفيذ وتشكيل السياسة الخارجية.

منظمة الوحدة الافريقية (OAU): تشكلت سنة ١٩٦٣ لتعزيز التقدم والوحدة الافريقيين.

منظمة الدول الامريكية (OAS): شكلتها سنة ١٩٤٨ دول نصل الكرة الغربي للقيام بدفاع مشترك ضد أي تدخل من خارج المنطقة كما أنها توفر منبراً لحل المشكلات والنزاعات التي تقوم بين هذه الدول.

منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي (OEEC): منظمة تأسست لتقديم العون في ادارة مساعدة خطة مارشال.

منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC): مجموعة من الدول المصدرة للنفط مرتبطة مع بعضها باتحاد يسمى ظاهرياً لوضع اسعار النفط الخام. وتعتبر السعودية وايران أكبر منتجين للنفط في المنظمة.

الالتزام المفرط: سياسة خارجية تتضمن تعهدات تعجز دولة ما عن تنفيذها أو التي تلزم دولة ما بالانفاق من مصادرها القومية زيادة عن الكسب المحتمل.

منظمة التحرير الفلسطينية: مجموعة تغطية تمثل مختلف منظمات اللاجئين الفلسطينية.

التعايش السلمي: هو وصف للحالة المرغوب فيها من العلاقات بين المتخاصمين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

محكمة العدل الدولية الدائمة: تأسست في لاهاي سنة ١٩٢١ لانشاء محكمة دائمة للحكم في النزاعات الدولية.

فلسفة التحفظ: هي فلسفة في السياسة الدولية والتي تقر بالحدود الملازمة لتطبيق القوة.

القوة الحاسمة: مجموعة من التصرفات المتخذة لاجبار دول اخرى على اتباع نهج سياسي معين.

القوة الكامنة: المصادر القومية التي يمكن تعبئتها في متابعة اهداف السياسة الخارجية.

القوة بين الدول: هي القدرة على اجبار دولة أو دولا اخرى على العمل وفق حالة معينة أو لمنع دول أخرى من القيام بعمل معين.

الدعاية: هي الافكار والحقائق والمزاعم التي تنشر من أجل تعزيز قضية معينة أو الحاق الضرر بالمعارضة.

البروتوكول: مذكرة تمهيدية للمفاوضات الدبلوماسية. نظام التشريفات الدبلوماسية والعسكرية.

الواقعية: نظرة سياسية ترتكز على المواقف المراقبة وتقدير ما يمكن احرازه واقعيا.

محادثات (SALT II): مفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول مشكلة مركبات العودة المتعددة الاستعمال المستقلة التوجيه (MZRVs).

منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا: ميثاق دفاع مشترك وقعه سنة ١٩٥٤ الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واستراليا ونيوزيلندا والفلبين والباكستان وتايلند. وقد توسعت هذه الاتفاقية فيما بعد لتشمل فيتنام ولاوس وكمبوديا. وتلزم المعاهدة فقط الدول على التشاور في حالة التعرض لهجوم غير أن الولايات المتحدة فسرتها ايضا بانها تنطبق ايضا على التدمير الذي يحدث في الداخل.

مناطق النفوذ: هي المناطق التي بمقدور القوى الكبرى ممارسة تأثير هام فيها.

محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (SALT): هي المحادثات المستمرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والتي افتتحت سنة ١٩٦٩ في محاولة للتوصل الى اتفاقيات للحد من الاسلحة النووية. اولى الاتفاقيات المهمة تم التوصل اليها سنة ١٩٧٢، وأهم شرط فيها يحدد بشدة دفاعات الصواريخ البالستية المضادة.

لقاءات القمة: هي اللقاءات التي تعقد بين زعماء الدول ويرافقها عادة اقرار رسمي للاتفاقات الرمزية على الاقل بين الدول.

القوى العظمى: هي الدول التي تمتلك درجة من القوة تمكنها من رسم خطة

مستقلة في السياسة الدولية، أو تلك الدول التي لتصرفاتها أثر كبير على سياسات الدول الاخرى.

العالم الثالث: هي تلك الدول النامية أو الاقل تطوراً غير المنحازة لاحدى الكتلتين الامريكية أو السوفياتية.

التقاليد: هي نماذج التفكير والعمل التي استمرت في دولة ما.

معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية: وقع هذه المعاهدة سنة ١٩٦٨ كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي و بريطانيا اضافة الى خمسين دولة اخرى. وتنص شروطها الرئيسة على حظر نقل الاسلحة النوو ية الى الدول الاخرى، وحظر قيام الدول النوو ية بمساعدة الدول غير النوو ية على تطو ير قدرتها النوو ية.

معاهدة المبادىء التي تحكم نشاطات الدول في مجال زيادة واستخدام الفضاء الخارجي (معاهدة الفضاء الخارجي): اتفاق اقرته الجمعية العامة سنة ١٩٦٦، وقد حدد منطقة خالية من الاسلحة النوو ية في الفضاء الخارجي، كما أنه يمنع وجود اسلحة اخرى ذات تدمير شامل.

معاهدة حظر نشر الاسلحة النووية والاسلحة الاخرى ذات التدمير الشامل في أعماق البحار أو قعر المحيطات أو في الطبقات الواقعة تحت تربة ما ذكر (معاهدة اعماق البحار): معاهدة وقعتها ثلاث وستون دولة تمنع نصب الاسلحة النوو ية في قعر البحر وراء المنطقة الساحلية لأي دولة تبعد اثني عشر ميلا.

التثليث: نظام دولي يهيمن عليه ثلاث دول، وهو مصطلح يستخدم غالباً لوصف العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة والصين الشيوعية والاتحاد السوفياتي.

الدول المتخلفة: هي الدول التي يقل اجمالي انتاج الفرد فيها عن ٦٠٠ دولار امريكي.

الأمم المتحدة: أسسها حلفاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥. ولقد امتدت عضوية احدى وخمسين دولة لتشمل فعلياً جميع الدول. وهي تشترك في عدد كبير من المشاريع الاجتماعية والتربو ية والاقتصادية المعدة لتعزيز هدفها الأساسي في حفظ السلام.

صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة: مساعدات تطلب من الدول لتلبي حاجات اطفالها الملحة. وتدعم هذا الصندوق مساهمات تطوعية يقدمها الافراد والحكومات.

برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة: يهدف الى تعزيز التوسع الاقتصادي للأعضاء عن طريق اتفاقيات التمو يل المرضية.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO): تهدف الى تشجيع التعاون بين الدول عن طريق التربية والعلم والثقافة في سبيل تعزيز حقوق الانسان وحرياته من غير تمييز عرقي أو جنسي أو لغوي أو ديني.

الجمعية العامة للأمم المتحدة: تتألف من ممثلي جميع الدول الاعضاء والمخولة كل واحدة منها بصوت واحد. أغلبية ثلثي الاعضاء موجودة وتصوت للقيام بعمل ما فيما يتعلق بالقضايا المهمة و يشمل ذلك التوصيات المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين.

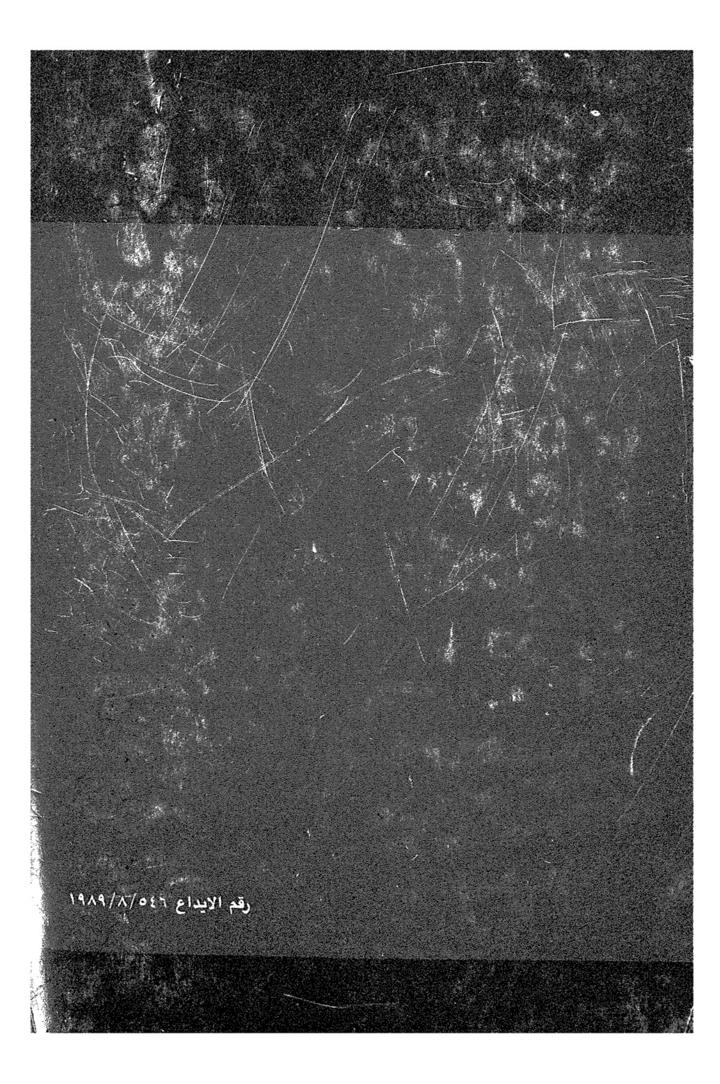
مجلس الامن الدولي التابع للأمم المتحدة: يتألف من خمسة عشر عضواً، خمسا من بينهم ذو مقاعد دائمة أما العشرة الباقون فتنتخبهم لمدة سنتين الجمعية العامة. والدول الخمس دائمة العضوية والتي تملك قوة نقض أعمال المجلس هي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين و بريطانيا وفرنسا.

حلف وارسو: وثيقة دفاع مشترك وقعها سنة ١٩٥٤ الاتحاد السوفياتي و بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا و بولندا ورومانيا والمانيا الشرقية والبانيا.

منظمة الصحة العالمية (WHO): تهدف الى مساعدة احراز أعلى مستوى ممكن للصحة.

الرأي العام العالمي: هو الشعور السائد في المجموعة الدولية تجاه احداث سياسة معينة.

النظرية الصفرية: حالة النزاع التي تتساوى فيها مكتسبات جانب مع خسائر جانب آخر، وتتميز بفقدان احتمال قيام حل متعاون.



رقم الايداع ٥٤٦/٨/١٩٨٩